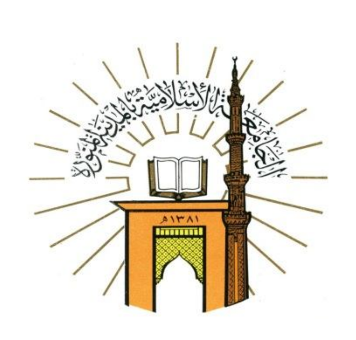
المملكة العربيَّة السُّعوديَّة
وزارة التَّعليم
الجامِعة الإسلاميَّة بالمدينة المُنوَّرة
(٠٣٢)
كُليَّة الحديث الشَّريف والدِّراسات الإسلاميَّة
قسم فِقه السُّنَّة ومصادِرها
(البرنامج المسائي)



شـــرح الشـــمائل

للعلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي

المعروف بميرك شاه

توفي في منتصف القرن العاشر تقريبًا

من أول الكتاب إلى باب ما جاء في خف النبي ﷺ

دراسة وتحقيقا

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

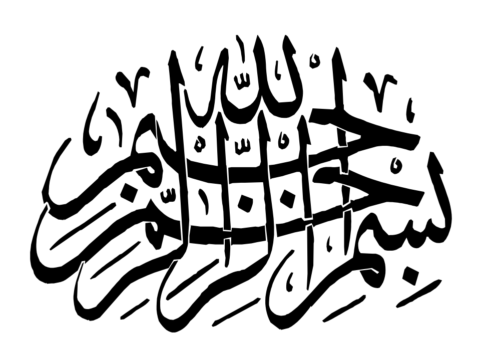
مشعل بن رابح بن غازي العياضي الحربي

إشراف

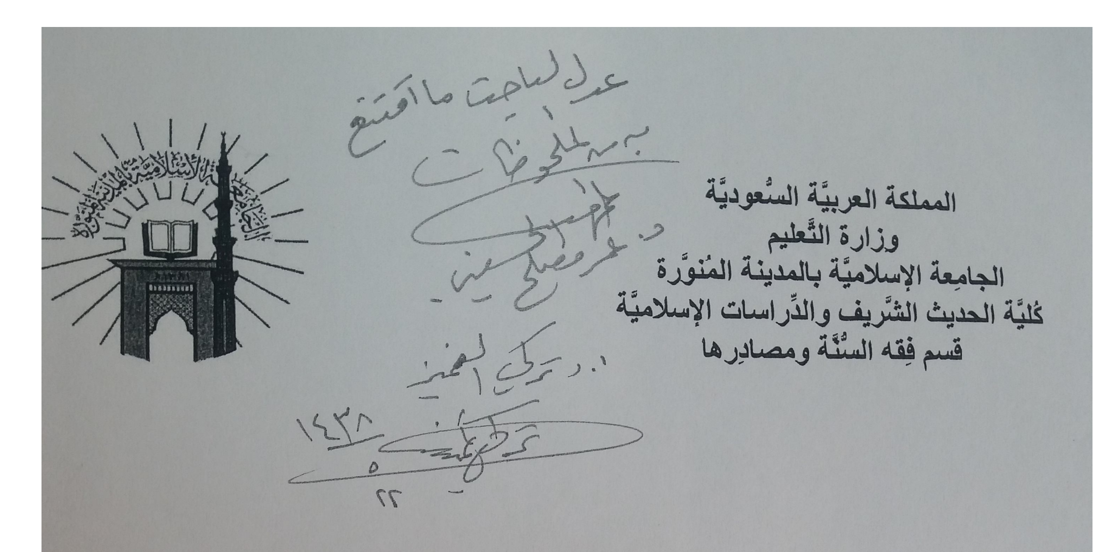
فضيلة الدكتور

عبد العزيز بن سليمان البعيمي

العام الجامعي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ



إجازة الرسالة



عدل الباحث ما اقتنع به من الملحوظات

المملكة العربيَّة السُّعوديَّة
وزارة التَّعليم
الجامِعة الإسلاميَّة بالمدينة المُنوَّرة
كُليَّة الحديث الشَّريف والدِّراسات الإسلاميَّة
قسم فِقه السُّنَّة ومصادِرها

شـــرح الشـــمائل

للعلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي

المعروف بميرك شاه

توفي في منتصف القرن العاشر تقريبًا

من أول الكتاب إلى باب ما جاء في خف النبي ﷺ

دراسة وتحقيقا

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

مشعل بن رابح بن غازي العياضي

إشراف

فضيلة الدكتور

عبد العزيز بن سليمان البعيمي

العام الجامعي ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ

المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف البحث.

خطة البحث.

منهج العمل.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن من أشرف العلوم قدرًا وأعلاها ذكرًا، وأجلها منــزلة وأعظمها منفعة، علمَ الحديث؛ لذلك كانت العناية به والاشتغال بطلبه وتحصيله من أعظم المطالب التي شمر لها المشمرون، واجتهد في نيلها المجتهدون؛ لما في ذلك من بركة الاشتغال بأقوال النبي ﷺ وأفعاله، وأوصافه وتقريراته.

ومما لا شك فيه أن كتبَ الشمائل من المصادر الحديثية المهمة، التي اعتنى بها علماء الحديث، وأولوها جانبًا كبيرًا من الرعاية والاهتمام، ؛ لما تحويه من أحاديث جمَّة، تتحدث عن صفات النبي ﷺ الخَلقية والخُلقية، وأحواله وأوصافه، ومعيشته ﷺ، وكان من أهم الكتب المصنفة في هذا الباب وأشهرها وأكثرها ذيوعًا وانتشارًا كتاب الإمام الحافظ أبي عيسى الترمذيّ المعروف بالشمائل المحمدية، وقد اعتنى أهل العلم بهذا الكتاب عناية كبيرة، وأولوه رعاية عظيمة؛ وذلك لأهمية الكتاب من جهة موضوعه، وما احتوى عليه من العلم، ومن جهة إمامة مؤلفه وعلوّ منــزلته في الحديث، ومن الشروح النفيسة على كتاب الشمائل للترمذي شرحُ العلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي المعروف بميرك شاه، وقد وقع اختياري على هذا الكتاب لأتقدم به كمشروع لرسالة العالمية العالية الدكتوراه، سائلاً الله التوفيق والإعانة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن مما دعانِي لاختيار هذا الموضوع، أسبابًا متعددة، أوجزها فيما يلي:

١) كونه يتعلق بكتاب يعدُّ من الكتب المهمة في الشمائل المحمدية، وهو كتاب الشمائل للترمذي، والذي يعتبر أصلاً في بابه، وعليه المعول في معرفة الشمائل، وقد انتشر كتاب الشمائل للترمذي، وذاع صيته عند أهل العلم، فكانت الحاجة ماسة إلى شرح يحل مشكله، ويبين غريبة، ويشرح نصوصه.

٢) أهمية كتب شروح الحديث، ونفعها الكبير للطالب من حيث تنوع العلوم المبثوثة فيها،

كعلوم الفقه، واللغة، والمصطلح، وأصول الفقه، والعقيدة، وما يذكر فيها من غريب الحديث، وأسماء الرجال، وغيرها من العلوم الشرعية.

٣) أن هذا الشرح امتاز بمميزات منها:

١- أنه شرح متوسط، فلا هو بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل.

٢- سلك المؤلف طريقة شرّاح الحديث، في الشرح التحليلي لألفاظ الحديث، وبيان معانيه، وغريبه.

٣- يذكر المؤلف بعض اللطائف الإسنادية، والفوائد الحديثية.

٤- يتكلم على رجال الحديث من حيث الضبط بالشكل، وبيان درجة الراوي عند الحاجة، كما يتكلم عن درجة الحديث، ومن خرجه في بعض الأحيان.

٥- يعتنِي الشارح بنقل كلام أهل العلم وتقريراتهم.

٦- لا تخلو هذه النقول في كثير من الأحيان من تعقبات واستدراكات من قبل المؤلف.

٧- تميز الشرح بالنَّفَس العلمي، ورصانة الأسلوب، مع سهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن التعقيد وحشو الكلام.

٨- أن نسخة المؤلف التي شرحها، نسخة متميزة من جهة كثرة مقابلتها على نسخ أخرى، وسماعها على شيوخ المؤلف، وعناية الشارح بضبطها، ومقابلتها على عدة نسخ.

أهداف البحث:

١- أن الكتاب لم يسبق نشره ولا تحقيقه من قبل، فكان جديرًا بالعناية به، وإظهاره لطلاب العلم.

٢- خدمة أحاديث النبي ﷺ، ونيل شرف إظهارها ونشرها.

٣- معرفة جانب مهم وعظيم من جوانب السنة النبوية، وهو الشمائل المحمدية.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وقسمين:

المقدمة:

فأما المقدمة فتتضمن سبب اختيار الموضوع، وقيمة الكتاب، وخطة البحث، ومنهجي

في التحقيق، وأهداف البحث.

القسم الأول: الدراسة، ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة العلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسينِي الهروي رحمه الله، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: مولده، ووفاته.

المبحث الثالث: نشأته العلمية.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: دراسة الشرح، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الشرح، وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشرح في القسم المحقق.

المبحث الثالث: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: مصادره في القسم المحقق.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثالث: دراسة كتاب الشمائل للترمذي، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهج الحافظ الترمذي في كتاب الشمائل.

المبحث الثاني: عدد أحاديث الكتاب.

المبحث الثالث: شرط الترمذي في الشمائل.

المبحث الرابع: مكانة الكتاب، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: جهود العلماء حوله.

القسم الثاني: النص المحقق:

من أول الكتاب إلى: نهاية باب ما جاء في خف النبي ﷺ.

الخاتمة:

وأذكر فيها أهم النتائج، والتوصيات.

الفهارس:

أذيل الشرح بفهارس علمية، وهي:

١- فهرس الآيات الكريمة.

٢- فهرس الأحاديث الشريفة.

٣- فهرس الآثار.

٤- فهرس الألفاظ الغريبة.

٥- فهرس الرواة.

٦- فهرس الأعلام.

٧- فهرس القبائل، والأماكن، والبقاع.

٨- فهرس الأشعار.

٩- فهرس أسماء الكتب الواردة في الشرح.

١٠- فهرس المصادر، والمراجع.

١١- فهرس الموضوعات.

منهج العمل:

يتلخص المنهج الذي سأسلكه في تحقيق النصّ في النّقاط التّالية:

١- جعلت النسخة (ص) هي الأصل.

٢- أنسخ الأصل من القسم المراد تحقيقه من النسخة المعتمدة، وِفْق القواعد الإملائيّة، ووضع علامات الترقيم المتعارف عليها.

٣- أقابل المنسوخ بالأصل.

٤- أقابل المنسوخ بالنسخة الأخرى، وإذا وجد سقط في الأصل فإني أثبته من النسخة الأخرى، وأجعله بين معقوفتين [...]، وأشير إلى ذلك في الحاشية.

٥- أقوم بترقيم أحاديث الكتاب، ووضع حديث المتن في الأعلى -مبدوءا برقم الحديث-مع تمييزه بخط عريض.

٦- اضبط بالشكل الأسماءَ، والألقابَ، والكلماتِ التي تحتاج إلى ضبط قدر الإمكان.

٧- أكتب الآيات بالرسم العثمانِي، وأعزوها إلى مواضعها من القرآن الكريم، بذكر اسم السّورة، ورقم الآية.

٨- أعزو الأحاديث والآثار التي خرجها الشارح رحمه الله إلى مصادرها الأصيلة التي ذكرها، مع إضافة ما يحتاج إليه من مصادر لم يعز إليها الشارح، معتنيًا بتخريج الطرق والشواهد التي لم يخرجها الشارح، إذا كان لها أثر في الحكم على الحديث والأثر، وأحكم عليهما وفق قواعد المحدثين، مسترشدًا بما وقفت عليه من أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث والأثر.

٩- أخرّج الأحاديث والآثار التي لم يخرجها الشارح، وذلك على النحو التالي:

أ- إذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين، أو أحدهما فإني أكتفي بالعزو إلى من أخرجه، إلا إذا وجدت فائدة إسنادية، أو متنية في غيرهما فإني أخرّجه من مصادر السنة الأخرى بما يفي بالمقصود.

ب- إذا كان في غيرهما فإني أخرجه من كتب السنة الأخرى، مع الحكم عليه بما يتفق مع قواعد المحدثين، مسترشدًا بما وقفت عليه من أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث أو الأثر.

١٠- أراعي في ترتيب مصادر التخريج تقديم الكتب الستة على حسب الترتيب المعروف، ثم مسند الإمام أحمد، ثم باقي مصادر التخريج بحسب وفيات أصحابها.

١١- أقتصر في الحكم على الرواة الذين جاء ذكرهم في الشرح، أو من كان عليه مدار أسانيد الحديث، على حكم الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب إن كان من رجاله، إلا إذا ظهر لي خلافه، فأنقل من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يبين حاله على ما ظهر لي، وكذلك إذا لم يكن الراوي من رجال التقريب.

١٢- أترجم للأعلام غير المشهورين.

١٣- أوثق النقول بعزوها إلى مصادرها.

١٤- أعلق على ما يحتاج إلى التعليق من كلام الشارح.

١٥- أشرح الكلمات الغريبة التي لم يشرحها المؤلف.

١٦- أعرف بالقبائل، والبقاع، والأماكن التي ورد ذكرها في الشرح، وتحديد مواقعها بالمقاييس المعاصرة إن وجدت.

وفي الختام أسأل الله التوفيق والسداد والإعانة، وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير لفضيلة المشرف على الرسالة الشيخ الدكتور: عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الأستاذ المشارك بقسم فقه السنة، الذي غمرني بلطفه ودماثة خلقه، وأعطاني من وقته الكثير، ولم يألُ جهدًا في توجيهي وإفادتي خلال مدة إعداد الرسالة، فبارك الله فيه، وجزاه عني أفضل الجزاء وأوفره.

كما أشكر كلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية ممثلة في عميدها، ووكلائها، ورئيس قسم فقه السنة، وأعضاء القسم، على ما لقيته منهم من تعاون كبير، وتسهيل لإجراءات تسجيل هذه الرسالة، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

والشكر موصول لكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة، من مشايخ وزملاء وأهل، وأسأل الله تعالى أن يضاعف للجميع الأجر، وأن يجعل ما بذلوه ذخرًا لهم في الآخرة.

وختامًا: هذا جهد المقل، وحسبي أني بذلت جهدي، واستفرغت وسعي، وأنفقت وقتي، فإن أصبت فمن الله وحده، وإن أخطأت فمن نفسي، وأستغفر الله تعالى.

وأقول كما قال التُوربَشتي في خاتمة شرحه للمشكاة[1]: «ولا آمن فيما أوردته عن عثرة القلم، وكبوة الذهن، وهفوة الحفظ، وغفلة القلب، فعلى من عثر على شيءٍ من ذلك أن يفتق رتقه، ويرقع خرقه، ويضم نشره».

وأسأل الله جل وعلا بأسمائه وصفاته أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، وأن يتقبله مني بقبول حسن، وينفعني به بمنّه ورحمته، وأن يعيذني من فتنة القول والعمل؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) الميسَّر للتُوربَشتي (٤/ ١٣٦٢).

القسم الأول

الدراسة

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة العلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسينِي الهروي، رحمه الله.

الفصل الثاني: دراسة الشرح.

الفصل الثالث: دراسة كتاب الشمائل للترمذي.

الفصل الأول

ترجمة العلامة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسينِي الهروي، رحمه الله

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته.

المبحث الثاني: مولده، ووفاته.

المبحث الثالث: نشأته العلمية.

المبحث الرابع: أشهر شيوخه.

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الثامن: آثاره العلمية.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ونسبته:

اسمه ونسبه:

هو: نسيم الدين محمد بن جمال الدين عطاء الله بن محمود بن فضل الله بن عبد الرحمن الشيرازي الحسيني الهروي، المعروف بميرَك شاه[(١)].

واشتهر الشارح رحمه الله عند العلماء بلقب ميرَك شاه، ويقال: ميرَك اختصارًا، فلا يكاد يطلق عليه إلا هو، ولا يذكر إلا به.

ومِيرَك بكسر الميم وفتح الراء، و(مِيرَك شاه) فارسية مركبة من كلمتين، هما: (مِير) ومعناها: الأمير، والكاف في مِيرَك للتصغير، والمراد بها هنا التعظيم، و(شاه) ومعناها الملك[(٢)].

قال ابن خلكان[(٣)]: «أَمِيرَك: بفتح الهمزة وبعدها ميم مكسورة، ثم ياء مثناة من تحتها ساكنة، وبعدها راء مفتوحة، ثم كاف، وهو اسم أعجمي معناه أُمَيِّر، تصغير أمير، وهم يلحقون الكاف في آخر الاسم للتصغير».

نسبته:

والهَروي: نسبة إلى هَرَاة، وهي مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خراسان، وتقع الآن في الشمال الغربي لدولة أفغانستان، فتحها خُليد بن عبد الله الحنفي، من جهة عبد الله بن عامر بن كريز، زمن عثمان بن عفان ﷺ، وخرج منها جماعة كبيرة من العلماء والأئمة، وتشتهر بجامعها الكبير، وهو من أهم وأقدم المساجد في آسيا[(٤)].

---

(١) ينظر: هدية العارفين (١/ ٦٦٤).

(٢) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٢٧/ ٣٣٠) واستدراك وتعقيب للشيخ عبد الفتاح أبو غدة في خاتمة تحقيقه لكتاب ظفر الأماني للكنوي (ص ٥٨٤).

(٣) وفيات الأعيان (٦/ ٢٧٣).

(٤) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٣/ ٤٠٣) ومعجم البلدان (٥/ ٣٩٦) وموسوعة المدن العربية والإسلامية (ص ٢٤٤).

المبحث الثاني: مولده، ووفاته:

لم أقف على تاريخ ولادته، أو وفاته فيما وقفت عليه من مصادر ترجمة الشارح، ولكن يظهر أن المؤلف رحمه الله ولد في آخر القرن التاسع؛ وذلك لأن أحد تلاميذه وهو ميركلان -تأتي ترجمته في تلاميذ المؤلف- ولد سنة (٨٨١هـ)، فتكون ولادة المؤلف قريبة من هذا التاريخ، وأما وفاته فقد توفي في منتصف القرن العاشر تقريبًا، لأن والده توفي عام (٩٢٦هـ) -كما سيأتِي في ترجمته قريبًا-، وقد عاش المصنف بعد والده فترة من الزمن، حيث قام بالتدريس في جامع هراة بعد والده مدة من الزمن[١].

(١) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة لمحمد الجشتي (ص ١٧).

المبحث الثالث: نشأته العلمية:

نشأ المؤلف رحمه الله في أسرة علمية، فوالده المحدث جمال الدين من كبار علماء الحديث في بلده، وستأتي ترجمته في شيوخ المؤلف، وعم والده السيد أصيل الدين الشيرازي(١)، من علماء الحديث البارزين والمشتغلين به، وفي وسط هذه الأسرة العلمية نشأ المؤلف رحمه الله، وتلقى علومه عنهم، كما تلقى عنهم وعن غيرهم من العلماء كتب الحديث والسنة المشهورة بالسماع المتصل، حيث يقول(٢): «...هكذا وقع في أصل سماعنا والنسخ المعتبرة -أي: الشمائل- المقروءة على المشايخ العظام والعلماء الأعلام، ولم أرَ في نسخة معتبرة خلاف ذلك»، ونقل عنه المُلاَّ علي بن سلطان القاري(٣) أنه قال: «صحَّ في أصل سماعنا من البخاري، ومسلم، والمشكاة...»، ونقل عنه أيضًا(٤): «(ووسع مُدخَله) بفتح الميم وضمها، أي: قبره، قال ميرك: بفتح الميم كذا في المسموع من أفواه المشايخ، والمضبوط في أصل سماعنا».

وله أسانيد بالسماع المتصل، عن أبيه، عن عم أبيه أصيل الدين(٥).

---

(١) السيد أصيل الدين عبد الله بن عبد الرحمن الشيرازي ثم الهروي الشافعي الواعظ، من كبار علماء الحديث، ومحدث تلك النواحي، له عناية كبيرة بالسنة، امتاز بالجلالة والنباهة، وفاق الأقران، صنَّف ووعظ في صحيح البخاري، ودرَّس المصابيح والشمائل، يُروى عنه أنه قرأ صحيح البخاري أكثر من (١٢٠) مرة، توفي سنة (٨٨٣ هـ).

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٢٣٤) الحطة (ص ١٧٩) فهرس الفهارس (٢/ ١٠٤٥) هدية العارفين (١/ ٤٦٩) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة لمحمد الجشتي (ص ١٩).

(٢) ينظر: شرح الشمائل الصفحة رقم [٨١].

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٥٢٢).

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١١٩٧).

(٥) ينظر: الجواهر الغوالي في ذكر الأسانيد العوالي للبديري ق [٤٢/ ب]، قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات للفلاني (ص ٨٦) أبجد العلوم (ص ٧٠٣).

المبحث الرابع: أشهر شيوخه:

نظرًا لقلة المصادر التي ترجمت للمؤلف لم أقف على أحد من شيوخه الذين تلقى العلم عنهم، أو أخذ رواية الحديث منهم، سوى والده، ولعل قوله[١]: «هكذا وقع في أصل سماعنا والنسخ المعتبرة -أي: الشمائل- المقروءة على المشايخ العظام والعلماء الأعلام، ولم أرَ في نسخة معتبرة خلاف ذلك»، يشير إلى كثرة مشايخه، لكن لم نقف عليهم.

والده، هو: عطاء الله بن محمود بن فضل الله بن عبد الرحمن، جمال الدين ويقال: (جلال الدين) الحسينِي الشيرازي، نزيل هراة، وكان مدرسًا في جامعها إلى أن توفي، من كبار علماء أهل السنة والجماعة في بلده[٢]، وأخذ المؤلف عن والده علم الحديث والرواية.

له مصنفات منها: روضة الأحباب في سيرة النبي ﷺ والآل والأصحاب، ويقع في مجلدين، بالفارسية، والأربعين حديثًا في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وتحفة الأحباء، وتفسير آية الكرسي، وتكميل الصناعة في القوافي، ومتن خلاصة الأفكار، توفي بهراة سنة (٩٢٦هـ) وقيل: (٩٣٠هـ)[٣].

---

(١) ينظر: شرح الشمائل الصفحة رقم [٨١].

(٢) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة لمحمد الجشتي (ص ١٨) وينظر: استدراك في خاتمة ظفر الأماني للكنوي، للشيخ عبد الفتاح أبوغدة (ص ٥٨٣).

(٣) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة لمحمد الجشتي (ص ١٨) هدية العارفين (١/ ٦٦٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٩٢٢).

المبحث الخامس: أشهر تلاميذه:

المؤلف رحمه لله اشتهر في بلده وما حولها بعلم الحديث، فتوافد الطلاب للدراسة عليه ورواية الحديث عنه، وقد جلس لتدريس الحديث في جامع هراة واشتهر به، فلا غرو أن يتخرج على يديه علماء مبرزون في الحديث وغيره، ومنهم ممن وقفت عليهم:

١) الشيخ الفاضل السيد مرتضى الشريفي الشيرازي، كان نادرة من نوادر الدهر في كثير من العلوم، أخذ الحديث عن السيد ميرك شاه، ثم ولي الصدارة بخراسان في أيام إسماعيل شاه، ثم سافر للحج، وزار وأسند الحديث عن الشهاب أحمد بن حجر المكي، ثم قدم الهند وأقام بها، وكان يدرس ويفيد، وأخذ عنه غير واحد من العلماء، وله منظومة الكافية في النحو، وديوان الشعر الفارسي، توفي بدهلي سنة (٩٧٢هـ)(١).

٢) محمد سعيد بن مولانا خواجه الحنفي الخُرَاسَانِي المشهور بمير كلان، كان عالمًا جليلاً، ومحدثًا كبيرًا، محققًا لما ينقله، كثير الفوائد، جيد المشاركة في العلوم، له اليد الطولى في الحديث، درَّس وأفاد مدة حياته، درس على العلامة عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني، وأخذ الحديث عن السيد نسيم الدين ميرك شاه بن جمال الدين الحسينِي الهروي، ولازمه مدة، ثم سافر إلى الحرمين الشريفين، فحج وزار وسكن بمكة المباركة مدة، لقب بشيخ الحرم المكي(٢)، ثم انتقل إلى الهند، وسكن بها إلى أن مات، من تلاميذه: المُلاَّ علي بن سلطان القاري، والسيد غضنفر بن جعفر الحسينِي النهروالي، وخلق كثير من علماء الهند، توفي ببلدة آكره سنة (٩٨١هـ) تقريبًا، وله ثمانون سنة، وقيل: مائة سنة(٣).

---

(١) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (٤/ ٤٢٩).

(٢) الجواهر الغوالي في ذكر الأسانيد العوالي للبديري ق [٤٢/ ب].

(٣) أبجد العلوم (ص ٧٠٣) نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (٤/ ٤٢٢) البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة لمحمد الجشتي (ص ١٦).

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه:

مع قلة المصادر التي ترجمت للمؤلف رحمه الله، إلا أن مكانته العلمية ومنـــزلته الرفيعة كان لها الأثر الطيب عند أهل العلم، فأثنوا عليه وعلى منـــزلته العلمية، قال الزبيدي[(١)]: «السيد الحافظ نسيم الدين ميرك شاه، واسمه محمد الحسيني الشيرازي الهروي محدث»، وقال المُلاَّ علي بن سلطان القاري[(٢)]: «السيد الجليل»، وقال أيضًا[(٣)] في الثناء عليه وعلى والده: «السيد جمال الدين، ونجله السعيد ميرك شاه المُحَدِّثِين المَشْهُورين»، وقال أيضًا[(٤)]: «السيد المسند ميرك شاه» وقال أيضًا[(٥)]: «وهو إمام في النقل»، أي: عن العلماء والأئمة، وقال أيضًا[(٦)]: «قال شيخ مشايخنا ميرك شاه»، وقال صديق حسن خان[(٧)]: «زبدة المحققين: ميرك شاه»، ووصفه الآلوسي بالعلامة ميرك[(٨)].

كما أن كثرة نقول العلماء عنه تدل على منـــزلته العلمية الرفيعة عندهم، وهذه أمثلة لذلك:

١- المُلاَّ علي بن سلطان القاري: نقل عنه في أكثر من (٤٠٠) موضعٍ في كتابه جمع الوسائل في شرح الشمائل، و(١٢١٠) مواضع في كتابه مرقاة المفاتيح.

٢- المباركفوري: نقل عنه ما يقارب من (٧٣) موضعًا في كتابه تحفة الأحوذي.

٣- العظيم آبادي: نقل عنه ما يقارب (٤٦) موضعًا في كتابه عون المعبود.

٤- عبيد الله المباركفوري: نقل عنه ما يقارب (١١٧) موضعًا في كتابه مرعاة المفاتيح.

---

(١) تاج العروس (٢٧/ ٣٣٠).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ٣٣٤).

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٢).

(٤) جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٨٣).

(٥) جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ١٢٢).

(٦) شرح نخبة الفكر للقاري (ص ٦٤١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٥).

(٧) أبجد العلوم (ص ٧٠٣).

(٨) تفسير الآلوسي (١١/ ٢٥٩).

المبحث السابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي:

عقيدته:

لم ينص المؤلف على عقيدته، وليس له مؤلفات في العقيدة لكنَّ بالنظر في تقريرات المؤلف وشرحه يتضح أن المؤلف على عقيدة سليمة بالجملة ويظهر ذلك من خلال الأمور التالية:

١- الشارح يكثر من النقل عن شُرَّاح الحديث، كالخطابي وابن عبد البر، والقاضي عياض، والنووي، وابن الأثير، والحافظ ابن حجر، ويسير على طريقتهم في التعامل مع النصوص، ومصادر المؤلف تعبر عن منهجه وتشرح طريقته.

٢- لم أجد في كلام المؤلف ما يشير إلى كونه على معتقد مخالف لأهل السنة والجماعة.

٣- كما أن بعض أقواله الواردة في ثنايا شروحه تشير بجلاء إلى حسن عقيدته، فمن ذلك:

أ- اعتقاد جواز المسح على الخفين، حيث قال(١): فائدة: في هذين الحديثين دليل على أن النبي ﷺ لبس الخفين ومسح عليهما، وقد تواتر عند أهل السنة حديث المسح في الحضر والسفر.

ب- نقل عنه المُلاَّ علي بن سلطان القاري في ترجمة ثابت بن أبي صفية(٢): وقال ميرك: «هو كوفي، ضعيف، رافضي».

ج- تزكية الصحابة وعدالتهم جميعًا، حيث قال(٣): «قوله: (عن رجل) لم يسم، وإبهام الصحابي لايضر، لأنهم كلهم عدول».

د- كما نقل عنه في شرح حديث: جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ -: ((**لا تَمَنَّوُا الْمَوْتَ، فَإِنَّ هَوْلَ الْمَطْلَعِ شَدِيدٌ، وَإِنَّ من سَعَادَةِ الْمَرْءِ أَنْ يَطُولَ عُمْرِ العَبْدِ، وَيَرْزُقَهُ اللَّهُ ﷻ الإِنَابَةَ**))، رواه أحمد(٤).

---

(١) شرح الشمائل ق [١٧١-١٧٢].

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٢/ ١٢٨).

(٣) الصفحة رقم [٢٩٤].

(٤) أخرجه الإمام أحمد (٢٢/ ٤٢٦ رقم ١٤٥٦٤) من طريق: كثير بن زيد، حدثني الحارث بن يزيد، قال أبو أحمد: عن الحارث بن أبي يزيد، قال: سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، به.

=

قال ميرك[١]: «يجوز أن يكون المراد من المطلع زمان اطلاع ملك الموت، أو المنكر والنكير، أو زمان اطلاع الله تعالى بصفة الغضب في القيامة، أو زمان الاطلاع على أمور تترتب على الموت، ولعله أوجه وأقرب». أ. هـ.

وفي هذا النص بعض ما يدل على عقيدة المؤلف رحمه الله، فمن ذلك:

١- إثبات عذاب القبر، ونعيمه.

٢- إثبات منكر ونكير.

٣- إثبات صفة الغضب لله ﷻ.

مذهبه الفقهي:

من خلال النظر في شرح المؤلف لا يظهر مذهبه الفقهي واضحًا، فهو يميل إلى طريقة فقهاء المحدثين، فهو ينقل الخلاف ويرجح، ويناقش الأقوال -خصوصًا المذاهب الأربعة- دون تعصب، أو ميل لقول دون آخر، مع ظهور إلمام المؤلف وعنايته بالمذهبين الحنفي والشافعي؛ نظرًا لانتشارهما في بلده، كما أنه معتمد عند الحنفية، قال الآلوسي[٢]: ونقل الحموي[٣] من أصحابنا: أنه لا يكره عندنا إفراد أحدهما عن الآخر، ثم قال نقلاً عن العلامة ميرك: وهذا الخلاف في حق نبينا ﷺ، وأما غيره من الأنبياء عليهم السّلام فلا خلاف في عدم كراهة الإفراد لأحد من العلماء، ومن ادعى ذلك فعليه أن يورد نقلاً صريحًا، ولا يجد إليه سبيلاً. انتهى.

ومما يدل على معرفته بمذهب الإمام الشافعي واطلاعه عليه، ما نقله عنه المُلاَّ علي بن سلطان القاري في صفة صلاة الكسوف عند الشافعي، حيث قال[٤]: قال ميرك: وهذا مخالف للمفتَى به

وإسناده ضعيف، فيه كثير بن زيد الأسلمي، قال عنه أبو زرعة: «صدوق فيه لين»، وقال أبو حاتم: «صالح، ليس بالقوي، يكتب حديثه»، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ».

قال الألباني: «ضعيف». سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠/ ٧٣١).

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ٧٩).

(٢) تفسير الآلوسي (١١/ ٢٥٩).

(٣) غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر للحموي (١/ ١٥).

(٤) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ٥٩١).

عند الشافعية كما يعلم من كتبهم: من المنهاج، والمحرر، والعجالة، والقونوي.

المبحث الثامن: آثاره العلمية:

١- شرح الشمائل، وهو كتابنا هذا.

٢- مقدمة في تراجم رجال الشمائل، أحال عليها كثيرًا في شرح الشمائل، و لم أقف عليها.

٣- حاشية على مشكاة المصابيح[1].

٤- حاشية على الحصن الحصين للجزري[2].

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٣١).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٦٦٨) (٤/ ١٧١٢).

الفصل الثاني

دراسة الشّرح

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الشرح، وتوثيق نسبته للمؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشرح في القسم المحقق.

المبحث الثالث: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: مصادره في القسم المحقق.

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.

المبحث الأول: تحقيق اسم الشرح، وتوثيق نسبته للمؤلف:

تحقيق اسم الكتاب:

اسم الكتاب هو (شرح الشمائل)، كما في طرة بعض نسخ الكتاب الخطية، وكما نصَّ عليه بعض من ذكر هذا الكتاب مثل: ابن علاَّن الصديقي، والعظيم آبادي، والمباركفوري وغيرهم[١].

وجاء على غلاف بعض النسخ الخطية تسميته بالحاشية، ولعلها اجتهاد من النساخ، والصواب الأول؛ لأن هذه التسمية هي الأكثر استعمالاً عند العلماء، ولأن تسميته بالشرح أليق بالكتاب بالنظر لتوسع الشارح رحمه الله، وطول نفَسه في الكتاب.

توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

لاشك في نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ومما يدل على ذلك:

١- أن هذا هو المثبت على طرة نسخة مكتبة الشفاء، حيث جاء فيها: هذا كتاب شرح الشمائل، للعلامة المحقق، والفهامة المدقق، ميرك شاه.

٢- ذَكَره ونقلَ عنه جمع من العلماء، منهم: ابن عابدين[٢]، والمُلاَّ علي بن سلطان القاري في جمع الوسائل شرح الشمائل في مواضع كثيرة جدًّا، وابن علان الصديقي[٣]، والحموي[٤]، والعظيم آبادي[٥] والمباركفوري[٦].

٣- ذكره عدد من المؤلفين في الكتب المختصة في فهارس المخطوطات[٧].

---

(١) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٥/ ٢٤٦) عون المعبود (١١/ ٤٧) تحفة الأحوذي (٥/ ٣٧٢).

(٢) رد المحتار (١/ ٨٥).

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٥/ ٢٤٦).

(٤) غمز عيون البصائر (١/ ١٥).

(٥) في عون المعبود (١١/ ٤٧).

(٦) تحفة الأحوذي (٥/ ٣٧٢).

(٧) فهرس مخطوطات الحديث الشَّريف وعلومه في مكتبة الملِك عبد العزيز بالمدينة المُنوَّرة (ص٣٩٦)، =

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الشرح في القسم المحقق:

سلك المؤلف في شرحه طريقة حذاق الأئمة من شُرَّاح الحديث الذين سبقوه في هذا المجال، كالخطابي، والقاضي عياض، والطيبي، والتُوربَشتي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم من العلماء الذين كانت لهم عناية بشرح حديث رسول الله ﷺ، وسار الشارح رحمه الله في كتابه على معالم واضحة، وطريقة واحدة في الغالب، ويمكن توضيح منهج المؤلف في شرحه في النقاط التالية:

أولا: عنايته الشديدة بتصحيح نسخة الشمائل، ويظهر ذلك من خلال نقله للسماع في مواضع متعددة من الشرح، ومطالعته لعدد من نسخ الشمائل، ومن الأمثلة:

١- قال رحمه الله في ضبط (خَلْق) عند باب: (باب ما جاء في خَلْق رسول الله ﷺ): هكذا وقع في أصل سماعنا، والنسخ المعتبرة المقروءة على المشايخ العظام والعلماء الأعلام، و لم أر في نسخة معتبرة خلاف ذلك[١].

٢- ابْسُطُوا: كذا وقع في أصل سماعنا، وكثير من النسخ[٢].

٣- «فَيَعْمَل سَلْمَان فِيهِ» كذا وقع في أصل سماعنا، ووقع في بعض النسخ «فَيَعْمَل فِيها سَلْمَان»[٣].

ثانيًا: يضع مقدمة مختصرة للبَابِ المشروح، يبين فيها المعنى اللغوي للباب، ويذكر فيها بعض الفوائد، ثم يبين عدد أحاديث الباب.

ثالثًا: يورد طرف الحديث، ثم يقوم بشرحه شرحًا تحليليًّا، وذلك بتجزئة الحديث، وشرح ألفاظه وكلماته، كلٌّ على حده، ويسبق اللفظ المشروح بكلمة (قوله) أي: قوله في الحديث.

تاريخ الأدب العربي (٣/ ١٩٥)، تاريخ التُّراث العربي (١/ ٣٠٨)، الفَهرس الشَّامِل للتُّراث العَربي الإسلامي المخطوط (قسم السِّيرة) (١/ ٢٥١، ٢٥٦).

(١) ينظر الصفحة رقم [٨١].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٢١٩].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٢٢٤].

رابعًا: يسهب في شرح بعض الألفاظ والجمل، ويشرحها شرحًا مطولاً، وأحيانًا يختصر ويكتفي ببيان ببعض الكلمات الغريبة.

خامسًا: إذا كان الحديث مكررًا، لا يتكلم عليه، ويكتفي بالإحالة على شرحٍ سابقٍ للحديث. ينظر على سبيل المثال الحديث رقم (**٢٩**).

سادسًا: يغلب على الشرح سهولة العبارة، ووضوحها، والبعد عن التعقيد.

سابعًا: أحيانًا يجعل خاتمة للبَاب، وذلك لمزيد البحث في بعض المسائل المتعلقة بالباب، أو لذكر بعض الفوائد المتعلقة بشرح الحديث، مثل خاتمة باب: خاتم النبوة.

ثامنًا: يكثر النقل عن أهل العلم من علماء اللغة، أو شُرَّاح الحديث، كما يظهر من مصادر المؤلف، والتي زادت عن مائة مصدر.

تاسعًا: ضبط المُشْكِل: فللشارح رحمه الله عناية كبيرة بضبط الكلمات المشكلة التي يرد ذكرها في الأحاديث، وهذه الكلمات المضبوطة على نوعين:

أ- الأعلام الذين يرد ذكرهم في الحديث:

اعتنى الشارح رحمه الله بضبط الأعلام، ومن الأمثلة على ذلك:

١-٢- سَوْرَة: بفتح السين المهملة، بعدها واو ساكنة ثم راء...السُّلَمي: بضم السين المهملة، وفتح اللام[١].

٣- شَنُوءَة: بشين معجمة مفتوحة، ثم نون مضمومة، ثم واو ساكنة بعدها همزة ثم هاء[٢].

٤-٥-٦- أبو الطُّفَيْل بالطاء المهملة، والفاء، والهمزة، وآخره لام، بلفظ التصغير، اسمه عامر بن واثلة -بالواو والمثلثة المكسورة، ثم اللام المفتوحة، آخرها التأنيث- أبو عبد الله بن عمرو بن جَحْش -بالجيم المفتوحة، والحاء المهملة الساكنة، وآخره شين معجمة[٣].

٧- العِجْلِيّ: بكسر المهملة، وسكون الجيم[٤].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٧٧].

(٢) ينظر الصفحة رقم [١٨٦].

(٣) ينظر الصفحة رقم [١٨٩].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١٤١].

٨- دِحْيَة: بكسر الدال، وسكون الحاء المهملة وبالتحتانية[١].

ب- الكلمات المشكِلة:

كما اعتنى عناية كبيرة بضبط الكلمات المشكِلة، ومن الأمثلة على ذلك:

١- الغُدَّة: بضم المعجمة، وشد المهملة المفتوحة[٢].

٢- انْشَطُوا: بالنون، ثم الشين المعجمة، بعدها طاء مهملة، وصححه بعضهم بكسر الهمزة والشين[٣].

٣- السَّبْط: هو بفتح المهملة والموحدة، ويقال: بكسر الموحدة وسكونها أيضًا ثلاث لغات[٤].

٤- البَضْعَة: بفتح الموحدة، وسكون المعجمة[٥].

٥- والخِيْلانُ: بكسر المعجمة، وإسكان آخر الحروف[٦].

عاشرًا: يورد الشارح بعض المسائل والفوائد الفقهية المتعلقة بالحديث المشروح، إما في أثناء الشرح، أو في خاتمة الباب، ويورد أحيانًا خلاف العلماء في المسألة، ومن الأمثلة على ذلك:

١- إيراد أقوال العلماء في مسألة إفراد الأنبياء بالسلام، ومسألة الصلاة على غير الأنبياء[٧].

٢- اختلاف العلماء في معنى اهتزاز العرش[٨].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [١٨٨].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٢٠٣].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٢٢٠].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٩٩].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٢٢٦].

(٦) ينظر الصفحة رقم [٢٢٩].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٦٩].

(٨) ينظر الصفحة رقم [٢٠٥].

٣- اختلاف العلماء في مقدار الفَرَق[(١)].

٤- اختلاف أهل العلم في أنَّ النبيَّ ﷺ هل خَضَب، أو لا[(٢)]؟

٥- اختلاف العلماء هل الخضب أحب؟ أو تركه أولى[(٣)]؟

٦- اختلاف العلماء في جواز لُبْسِ الثوب الأحمر[(٤)].

حادي عشر: أحيانًا يبين درجة الأحاديث ويتكلم عليها، ومن الأمثلة على ذلك، ما يلي:

١- قال عن بعض روايات حديث: (**مَا رَأَيْت مِنْ ذِي لمةٍ فِي حُلَّة حَمْرَاءَ..**): أخرجه الترمذي في جامعه وحسّنه، ونقل عن البخاري أنه قال: حديث أبي إسحاق عن البراء، وعن جابر بن سمرة صحيحان[(٥)].

٢- أخرج ابن سعد بإسناد صحيح ثابت عن أنس، قال: ((**مَا كَانَ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِحْيَته إلاَّ سَبْعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**))[(٦)].

٣- أمَّا ما رواه الطَّبَرَانِي أيضًا في حديث سلمان أنه (تمر)، فضعيف[(٧)].

٤- أمَّا حديث: ((**مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ فَجُلَسَاؤُهُ شُرَكَاؤُهُ فِيهَا**)) وإن كان ضعيفًا[(٨)]....

٥- ... له شاهد مرفوع، عن أنس، عند أبي يعلى، وابن عدي، ولفظه: «**إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعٌ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ، ... إلى آخره**، وإسناده ضعيف[(٩)].

٦- ولأبي الشيخ في كتاب أخلاق النبي ﷺ بسندٍ ضعيف عن عائشة- رضي الله عنها-

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٢٤٩].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٣٢٨].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٣٣٣].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٣٨٤].

(٥) ينظر الصفحة رقم [١١٦].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٠٢].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٢١٧].

(٨) ينظر الصفحة رقم [٢٢١].

(٩) ينظر الصفحة رقم [٢٤٠].

قالت: ((**كَانَ لرسول الله ﷺ إثمدٌ يَكْتَحِلُ به عِنْدَ مَنَامه في كُلِّ عَيْنٍ ثَلاثًا**))[١].

٧- عن رافع بن يزيد الثقفي، رفعه: ((**إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ وَكُلَّ ثَوْبٍ ذِي شُهْرَةٍ**))، وأخرجه ابن منده، وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلاً؛ فالحديث ضعيف، وبالغ الجورقاني فقال: إنَّه باطلٌ، وليس كذلك[٢].

٨- حديث علي بن أبي طالب في صفة النبي ﷺ: «فيه انقطاع؛ لأن إبراهيم هذا لم يسمع من جده أمير المؤمنين علي؛ ولذا قال المؤلف في جامعه بعد إيراد هذا الحديث بهذا الإسناد: «ليس إسناده متصلًا»[٣].

ثاني عشر: التعريف بالرجال، والكلام على عدالتهم:

فمن الأمثلة على التعريف بالرجال:

١- حميد وهو ابن أبي حميد الطويل[٤].

٢- ابن أبي هالة هو: حفيد أبي هالة لا ابنه بلا واسطة، واسمه هند[٥].

٣- دِحْيَةُ: ...وهو ابن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، من بني كلب[٦].

٤- السائب بن يزيد: ابن سعيد بن ثُمامةَ الكِنْدي، المعروف بابن أخت النّمِر، وهو صحابي صغير، له أحاديث قليلة، وحج به أبوه في حجة الوداع، وهو ابن سبع سنين، وذلك سنة عشر[٧].

ومن الأمثلة على بيان عدالة الراوي من عدمها:

١) أشعث بن سوار: ضعيف[٨].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٣٤٣].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٣٨٦].

(٣) ينظر الصفحة رقم [١٢٨].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١٠٤].

(٥) ينظر الصفحة رقم [١٤٤].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٨٨].

(٧) ينظر الصفحة رقم [١٩٦].

(٨) ينظر الصفحة رقم [١١٦].

٢) ...جُمَيْع بن عمير، فإنَّه ضعيف[1].

٣) ...أبو أُمَيَّةَ بنُ يَعْلَى، وهو ضعيفٌ[2].

ثالث عشر: عنايته بغريب الحديث:

نظرًا لكثرة الكلمات التي تحتاج لشرح وبيان في أحديث الشمائل، وما للمؤلف أيضًا من عناية واهتمام كبيرين باللغة وعلومها، فقد أكثر المؤلف رحمه الله من بيان غريب الحديث وتفسيره، والنقل عن علماء اللغة والغريب، ومن الأمثلة على ذلك[3]:

١- الأمهق.

٢- السَّبْط.

٣- رَبْعَة.

٤- الْمُمَّغِط.

٥- أَدْعَج.

٦- تَقَلَّع.

٧- أَزَجّ الْحَوَاجِب.

٨- كَثّ اللِّحْيَة.

٩- ضَلِيع الْفَم.

١٠- إِضْحِيَان.

وربما ذكر خلاف علماء أهل اللغة في تفسير بعض الكلمات الغريبة:

مثل تفسير الجُمَّةُ، حيث قال[4]: «والجُمَّةُ بضم الجيم وتشديد الميم، قد اضطرب أقوال أهل اللغة في تفسيرها، وأقربها إلى الصواب ثلاثة أقوال، الأول: ...».

رابع عشر: عنايته بالمسائل النحوية:

ومن الأمثلة على ذلك:

١- (الَّذِينَ اصْطَفَى)[5]: في تقدير: الذين اصطفاهم، والجملة في محل الجر صفة لعباده، ومن الناس من يقول: يجوز أنْ يكون في محل الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في مقام التعليل لقوله: ﴿وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ﴾ [النمل: ٥٩].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [١٦٤].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٢٧٨].

(٣) ينظر: فهرس الألفاظ الغريبة الصفحة رقم [٤٦٨].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١١٠].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٧٥].

٢- سلامٌ من الله، أو منّا، ويحتمل أن يكون التنوين للتعظيم، أو التكثير، أو النوعية[(١)].

٣- إِذًا للمفاجأة، وهي عند المُبَرِّد ظرف مكان، ولدى غيره ظرف زمان، والعامل فيها معنى المفاجأة على رأي الشيخ ابن الحاجب، ويجوز أن يكون العامل فيها الخبر[(٢)].

٤- يحتمل أن تكون ما مصدرية والكاف للتشبيه، أي: حمدًا مثل كِسْوَتك إياي الثوب، أي: شكرًا يكون طبق النعمة وبإزائها، أو الحمد على قدر إِنْعَامي الكِسْوَة وبإزائها، وجوَّز صاحب المغني أن تكون الكاف للتعليل، والمعنى: لك الحمد[(٣)].

٥- البادن: اسم فاعل من بَدَنَ[(٤)].

خامس عشر: عنايته بالتوجيهات السلوكية والتربوية:

قال في التعليق على دعاء النبي ﷺ عند لبس الثوب الجديد: «والمراد سؤال الخير في هذه الأمور، وأن يكون مُبلغًا إلى المقصد الذي صُنع لأجله الثوب، من العون على العبادة والطاعة، وفي الشر عكس المذكورات، وهو كونه حرامًا، أو نجسًا، أو لم يبق زمانًا طويلاً، أو يكون سببًا للمعاصي والشرور، وغير ذلك أعاذنا الله منها، وألبسنا التقوى بمنه وكرمه»[(٥)].

سادس عشر: الترجيح بين الأقوال وتمحيصها وبيان الصحيح منها:

١- قال في الرد على من أنكر على الترمذي إفراد التسليم دون الصلاة على النبي ﷺ: «فعُلم مما ذكرنا أنَّه يندفع عن المصنف أمثال هذه الاعتراضات التي هي أوهن من بيت العنكبوت؛ بل نقول: لا يتوجه عليه اعتراض أصلاً»[(٦)].

٢- «ومن الناس من يقول: لا خفاء في حسن تنكير السلام المنبئ عن التحقير، في مقابلة

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٦٨].

(٢) ينظر الصفحة رقم [١٨٤].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٣٧٥].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١٥٧].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٣٧٦].

(٦) ينظر الصفحة رقم [٧٢].

تعريف الحمد لله الكبير المتعالي، أقول: لا يخفى فساد هذا الكلام على الفطن»[١].

٣- «وإن كان حرف الواو لا يفيد الترتيب على القول الراجح»[٢].

سابع عشر: ربما يورد قصة الحديث إذا كان فيه قصة، كما يورد الروايات المفسرة للحديث عند الحاجة:

ومن الأمثلة على إيراد قصة الحديث، حديث قَيْلَة بنت مَخْرَمَة رقم (٦٦) فقد أورده بطوله مع شرح لغريبه.

ومن الأمثلة على إيراد الروايات المفسرة للحديث، ينظر: حديث سلمان الفارسي رقم (٢١).

ثامن عشر: يقارن بين المرويات الحديثية، ويجمع بين المتعارض منها، أو يرجح الرواية الصحيحة:

١- قال في المقارنة بين حديث أبي هريرة مرفوعًا: ((إِذَا وَطِئَ بِقَدَمِهِ وَطِئَ بِكُلِّهَا لَيْسَ لَهُ أَخْمَصُ))، وحديث هند بن أبي هالة: «لكن المُرجَّح من حيث الإسناد حديث أبي هريرة، فإنه أخرجه يعقوب بن سفيان، والبزار، وغيرهما بأسانيد قوية، وإسناد حديث هند هذا لا يخلو عن ضعف؛ لأجل جُمَيْعٍ بن عمير، فإنَّه ضعيف عند النقاد، وإن كان ابن حبان ذكره في الثقات، وفيه مجهولان أيضًا، والله أعلم»[٣].

٢- وقال عن رواية جعلها ابن سعد من مسند أبي رمثة وعند الترمذي من مسند أبي زيد عمرو بن أخطب: «والظاهر أنَّ إحدى الروايتين وهمٌ؛ لاتحاد المخرج، والمرجح رواية الترمذي؛ لأنه أوثق من ابن سعد، ويُحتمل احتمالاً بعيدًا أن تكون الواقعة لهما، والله أعلم».

٣- قال في الترجيح بين الروايات في تحديد موضع خاتم النبوة: «رجَّح كثير من المحدثين، أنه بين الكتفين؛ لكونها أكثر وأصح، وأعرضوا عن روايتي اليمنى واليسرى لتعارضهما»[٤].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٦٨].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٣٠٨].

(٣) ينظر الصفحة رقم [١٦٤].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٢٣٨].

المبحث الثالث: مكانته، وثناء العلماء عليه:

يعد شرح ميرك من الشروح النفيسة للشمائل، فهو شرح محرَّر على نمط المحدثين، ويدل على ذلك عناية علماء الحديث به، وكثرة نقلهم عنهم، فقد نقل عنه المُلاَّ علي بن سلطان القاري على سبيل المثال أكثر من (٤٠٠) نقلاً في شرحه للشمائل المسمَّى جمع الوسائل، كما أكثر من النقل عنه كثير من شراح الحديث المتأخرين، مثل المباركفوري في تحفة الأحوذي، والعظيم آبادي في عون المعبود، والمباركفوري في مرعاة المفاتيح، وهذا يدل على منـــزلة الكتاب وعلوّ شأنه عند هؤلاء العلماء.

المبحث الرابع: مصادره في القسم المحقق:

لا بد لكل عالم ومؤلف من الاستفادة والنقل ممن سبقه من أهل العلم والفضل، فالعلم رحم بين أهله، وقد حرص المؤلف رحمه الله على الاستفادة من العلماء السابقين من أئمة الحديث المعتبرين.

وقبل الشروع في ذكر المصادر التي استقى منها المؤلف مادة الكتاب العلمية، أشير بإيجاز إلى طريقة المؤلف رحمه الله في الاستفادة من هذه المصادر.

وتتلخص طريقة الشارح رحمه الله في الاستفادة من هذه المصادر فيما يلي:

النقل المباشر من المصدر، فالشارح رحمه الله يكثر من النقل بهذه الطريقة، وخاصة من شروح الحديث، مثل: فتح الباري لابن حجر، وشرح النووي على صحيح مسلم، وكذلك كتب اللغة والغريب، مثل: تهذيب اللغة، والصحاح، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

وقد يكون النقل بطريقة غير مباشرة، وذلك بواسطة مصادر أخرى.

ثم إن الشارح رحمه الله حين ينقل عن غيره يذكر اسم الكتاب، وربما ذكر اسم المؤلف فقط.

كما أنه قد ينقل عن بعض المصادر التي لم تصل إلينا، وهي في عداد المفقود، إما بالنقل المباشر، أو بواسطة.

وقد أكثر الشارح رحمه الله النقل عن كتب بعينها، وتعد هذه الكتب هي المصادر الرئيسة له، وهي:

١- الكتب الستة.

٢- فتح الباري للحافظ ابن حجر.

٣- تهذيب اللغة للأزهري.

٤- الصحاح للجوهري.

٥- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير.

وفيما يلي ذكر للمصادر التي رجع إليها المؤلف رحمه الله في القسم المحقق مرتبة على حسب الفنون:

المصادر الحديثية:

أخلاق النبي، لأبي الشيخ[١].

تاريخ ابن أبي خيثمة[٢].

تاريخ دمشق، لابن عساكر[٣].

جامع الأصول لابن الأثير[٤].

جامع الترمذي[٥].

حلية الأولياء، لأبي نعيم[٦].

دلائل النبوة، للبيهقي[٧].

الذهلي في الزهريات[٨].

زيادات عبد الله بن أحمد على المسند[٩].

سنن ابن ماجه[١٠].

سنن أبي داود[١].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٣٤٢].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٩٦].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٢٣٤].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١٢٨].

(٥) ينظر الصفحة رقم [١١٦].

(٦) ينظر الصفحة رقم [٣٢٩].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٢٣٤].

(٨) ينظر الصفحة رقم [٩٠].

(٩) ينظر الصفحة رقم [٩٦].

(١٠) ينظر الصفحة رقم [٦٦].

سنن الدارمي[٢].

سنن النَّسَائِيّ[٣].

سنن سعيد بن منصور[٤].

شرح السنة، للبغوي[٥].

شعب الإيمان، للبيهقي[٦].

الشمائل المحمدية، للترمذي[٧].

صحيح ابن حبان[٨].

صحيح أبي عوانة[٩].

صحيح البخاري[١٠].

صحيح مسلم[١١].

الطبقات الكبرى، لابن سعد[١٢].

عمدة الأحكام[١٣].

عمل اليوم والليلة، لابن السني[١٤].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٦٦].
(٢) ينظر الصفحة رقم [٧٨].
(٣) ينظر الصفحة رقم [٦٦].
(٤) ينظر الصفحة رقم [١٣٤].
(٥) ينظر الصفحة رقم [١٢٤].
(٦) ينظر الصفحة رقم [٣٦٨].
(٧) ينظر الصفحة رقم [١٤٠].
(٨) ينظر الصفحة رقم [١٨٧].
(٩) ينظر الصفحة رقم [٦٦].
(١٠) ينظر الصفحة رقم [٧٥].
(١١) ينظر الصفحة رقم [٧٠].
(١٢) ينظر الصفحة رقم [٣٣٠].
(١٣) ينظر الصفحة رقم [٢٨٩].
(١٤) ينظر الصفحة رقم [٢٨١].

غرائب مالك، للدار قطني[١].

الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي[٢].

مستخرج أبي نعيم[٣].

مستخرج الإسماعيلي[٤].

المستدرك على الصحيحين، للحاكم[٥].

مسند أبي يعلى[٦].

مسند الإمام أحمد[٧].

مسند البزار[٨].

مسند الشاميين، للطبراني[٩].

مشكاة المصابيح[١٠].

مصابيح السنة[١١].

مصنف عبد الرازق[١٢].

المعجم الأوسط، للطبراني[١٣].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٣٢٨].
(٢) ينظر الصفحة رقم [٢٧٢].
(٣) ينظر الصفحة رقم [٢٣٨].
(٤) ينظر الصفحة رقم [١٧٥].
(٥) ينظر الصفحة رقم [٢٠٥].
(٦) ينظر الصفحة رقم [٢٣٩].
(٧) ينظر الصفحة رقم [٩٧].
(٨) ينظر الصفحة رقم [١٦٥].
(٩) ينظر الصفحة رقم [٢٧٨].
(١٠) ينظر الصفحة رقم [٣٦٧].
(١١) ينظر الصفحة رقم [١٢٩].
(١٢) ينظر الصفحة رقم [٢٥٧].
(١٣) ينظر الصفحة رقم [٢٧٨].

المعجم الكبير، للطبراني[(١)].

المعرفة والتاريخ، للفسوي[(٢)].

موطأ الإمام مالك[(٣)].

كتب اللغة والغريب:

إصلاح المنطق، لابن السكيت[(٤)].

الإيضاح، لابن الحاجب[(٥)].

تاج المصادر[(٦)].

تهذيب الأسماء واللغات، للنووي[(٧)].

تهذيب اللغة، للأزهري[(٨)].

ديوان الأدب، للفارابي[(٩)].

شرح المهذب[(١٠)].

شرح كافية ابن الحاجب، للرضي[(١١)].

الصحاح، للجوهري[(١٢)].

غريب الحديث، لإبراهيم الحربي[(١)].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٩٣].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٩٤].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٢٥٨].

(٤) ينظر الصفحة رقم [١٢٩].

(٥) ينظر الصفحة رقم [١٥٠].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٣٠].

(٧) ينظر الصفحة رقم [١٨٧].

(٨) ينظر الصفحة رقم [١٦٥].

(٩) ينظر الصفحة رقم [١١٠].

(١٠) ينظر الصفحة رقم [١٣٣].

(١١) ينظر الصفحة رقم [٣٠٨].

(١٢) ينظر الصفحة رقم [١١٠].

غريب الحديث، لابن قتيبة[٢].

غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام[٣].

غريب الحديث، للخطابي[٤].

الغريبين في القرآن والحديث، للهروي[٥].

الفائق في غريب الحديث، للزمخشري[٦].

القاموس المحيط[٧].

الكامل للمبرد[٨].

مجمع البحرين، للصغاني[٩].

مجمل اللغة، لابن فارس[١٠].

المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني[١١].

المحكم، لابن سيده[١٢].

المخصص، لابن سيده[١٣].

مشارق الأنوار، للقاضي عياض[١].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٢٠٧].

(٢) ينظر الصفحة رقم [١٤٨].

(٣) ينظر الصفحة رقم [١٧٢].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٤٢٣].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٤٠٥].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٤٨].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٢٢٠].

(٨) ينظر الصفحة رقم [١٨٤].

(٩) ينظر الصفحة رقم [١٧١].

(١٠) ينظر الصفحة رقم [١٨٥].

(١١) ينظر الصفحة رقم [٤٠١].

(١٢) ينظر الصفحة رقم [٢١٦].

(١٣) ينظر الصفحة رقم [٣٤٥].

المغرب في ترتيب المعرب، للمُطرزي[٢].

مغنِي اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام[٣].

النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير[٤].

كتب شروح الحديث:

إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض[٥].

تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة ، للبيضاوي[٦].

تصحيح المصابيح، للجزري[٧].

حاشية ابن القيم على سنن أبي داود[٨].

شرح المصابيح، لزين العرب[٩].

شرح صحيح البخاري، لابن بطال[١٠].

شرح صحيح مسلم، للنووي[١١].

عارضة الأحوذي، لابن العربي[١٢].

فتح الباري، لابن حجر[١٣].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [١٢١].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٨٢].

(٣) ينظر الصفحة رقم [٣٧٥].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٩٢].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٢٤٠].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٣١].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٨٥].

(٨) ينظر الصفحة رقم [٣٨٧].

(٩) ينظر الصفحة رقم [١٢٩].

(١٠) ينظر الصفحة رقم [١٢٠].

(١١) ينظر الصفحة رقم [٧٠].

(١٢) ينظر الصفحة رقم [٣٤١].

(١٣) ينظر الصفحة رقم [٦٩].

الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي[١].

الكواكب والدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني[٢].

مفتاح الحصن الحصين، للجزري[٣].

المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، للقرطبي[٤].

الميسر في شرح مصابيح السنة[٥].

كتب السيرة النبوية:

الأباطيل والمنكرات، للجورقاني[٦].

ذخيرة الحفاظ، للمقدسي[٧].

الروض الأنف، للسهيلي[٨].

الزهر الباسم، لمغلطاي[٩].

شرح السيرة (المورد العذب الهني)، لقطب الدين الحلبي[١٠].

الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض[١١].

كتب علوم الحديث:

الكفاية، للخطيب البغدادي[١٢].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٩٩].
(٢) ينظر الصفحة رقم [٨٣].
(٣) ينظر الصفحة رقم [٧١].
(٤) ينظر الصفحة رقم [٢٣٦].
(٥) ينظر الصفحة رقم [٧٥].
(٦) ينظر الصفحة رقم [٣٨٦].
(٧) ينظر الصفحة رقم [٣٥٢].
(٨) ينظر الصفحة رقم [٢٣٥].
(٩) ينظر الصفحة رقم [٢٣٥].
(١٠) ينظر الصفحة رقم [٢٣٧].
(١١) ينظر الصفحة رقم [١٤٥].
(١٢) ينظر الصفحة رقم [٢٧٨].

مسلسلات الجزري[١].

المغازي، لابن عائذ[٢].

مقدمة ابن الصلاح[٣].

المولد، لابن عابد[٤].

الوفا في فضائل المصطفى، لابن الجوزي[٥].

كتب الرجال:

الاستيعاب، لابن عبد البر[٦].

الإكمال، لابن ماكولا[٧].

تقريب التهذيب، لابن حجر[٨].

تهذيب الكمال، للمزي[٩].

الثقات، لابن حبان[١٠].

الكامل، لابن عدي[١١].

ميزان الاعتدال، للذهبي[١٢].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [١٩٠].
(٢) ينظر الصفحة رقم [٢٤٣].
(٣) ينظر الصفحة رقم [٨٥].
(٤) ينظر الصفحة رقم [٢٣٥].
(٥) ينظر الصفحة رقم [٢٧٧].
(٦) ينظر الصفحة رقم [٢٣١].
(٧) ينظر الصفحة رقم [١٨٨].
(٨) ينظر الصفحة رقم [١٤١].
(٩) ينظر الصفحة رقم [١٤٠].
(١٠) ينظر الصفحة رقم [١٦٤].
(١١) ينظر الصفحة رقم [٢٧٨].
(١٢) ينظر الصفحة رقم [١٤٠].

كتب في فنون متنوعة:

بحر المذهب، للروياني[١].

تاريخ نيسابور، للحاكم[٢].

تفسير القرآن العظيم، لابن كثير[٣].

تهذيب الآثار، للطبري[٤].

جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، لابن القيم[٥].

حياة الأنبياء، للبيهقي[٦].

عقيلة أتراب القصائد، للشاطبي (الرائية)[٧].

---

(١) ينظر الصفحة رقم [٢٣٥].

(٢) ينظر الصفحة رقم [٢٣٥].

(٣) ينظر الصفحة رقم [١٨٠].

(٤) ينظر الصفحة رقم [٣٣٢].

(٥) ينظر الصفحة رقم [٦٩].

(٦) ينظر الصفحة رقم [١٨١].

(٧) ينظر الصفحة رقم [٧١].

المبحث الخامس: وصف النسخ الخطية ونماذج منها:

وصف النسخ الخطية المعتمدة ونماذج منها:

١- نسخة المكتبة التيمورية، المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٤٨٨)، وعدد لوحاتها (١٨٧) لوحةً، في كل لوحة (٢٢) سطرًا، وتاريخ النسخ (١٠٧٦هـ)، وناسخها شمس الدين محمد السلموني، وقد جعلتها النسخة الأصلية، وهي نسخة كاملة، ورمزت لها بالرمز (ص).

٢- نسخة جامعة الملك سعود، وتقع في (١٨٥) لوحةً، في كل لوحة (٢٥) سطرًا، كتبت بخط نسخي معتاد، وتاريخ نسخها (١٠٩٣هـ)، وناسخها عبد الله بن سليمان، وهي نسخة كاملة، ورمزت لها بالرمز (س).

٣- نسخة مجموعة الشفاء ضمن مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة، رقم الحفظ (١٩٤)، عدد لوحاتها (١٤٦) لوحةً، في كل لوحة (٢٣) سطرًا، دون تاريخ نسخ، وهي نسخة غير كاملة للكتاب، وفيها سقط في وسطها، وجعلتها نسخة مساندة، ورمزت لها بالرمز (ش).

٤- نسخة دار الكتب المصرية رقم (٣٦٢) من دون تاريخ نسخ، من أول الكتاب فقط، وجعلتها نسخة مساندة، ورمزت لها بالرمز (م).

وقد وضعت النماذج في خاتمة الدراسة.

الفصل الثالث

دراسة كتاب الشمائل للترمذي

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهج الحافظ الترمذي في كتاب الشمائل.

المبحث الثاني: عدد أحاديث الكتاب.

المبحث الثالث: شرط الترمذي في الشمائل.

المبحث الرابع: مكانة الكتاب، وثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: جهود العلماء حوله.

اعتنى علماء الحديث عناية كبيرة بكل ما يتعلق بالنبي ﷺ، في صفته وأخلاقه، وشمائله وأحواله، فصنفوا في ذلك كتب الدلائل، والخصائص، والشمائل، والأخلاق، وغيرها مما له تعلق بصفاته وأحواله ﷺ، ومن أشهر ما ألف في شمائل النبي ﷺ، كتاب الشمائل المحمدية للترمذي، فهو المعتمد في هذا الباب، ومرجع العلماء والطلاب، وعليه المعول في معرفة صفات النبي ﷺ الخَلقية والخُلقية، وأحواله وشؤونه في طعامه وشرابه، ولباسه وعبادته.

والشمائل لغة: جمع شِمالٍ، ويقصد بها الأخلاق، وربما قُصد بها خِلْقَة الإنسان[١]، والشمائل هي: الخلائق[٢]، يقال: رجل كريم الشمائل، أي: في أخلاقه وعشرته[٣].

قال الشاعر[٤]:

حُلْوَ الشَّمائِلِ مِكْرَامًا خَلِيقَتُه ... إذا تَهَشَّمْتَهُ للنَّائِلِ احْتَالاَ

ويقال: فلان مَشْمُول الخلائق، أي: كريم الأخلاق، أُخذ من الماء الذي هبت به الشمال فبردته، ورجل مَشْمُول: مرضيّ الأخلاق طيِّبُها[٥].

واصطلاحًا: الشمائل نوع من التأليف عند المحدثين، يقصدون به جمع الأحاديث الواردة في صفات النبي ﷺ الخَلْقية والخُلُقية، وما يتعلق بذلك من أمور، كلباسه، وطعامه، وشرابه، ونحو ذلك[٦].

---

(١) الجراثيم لابن قتيبة (ص ٢١٦).

(٢) كتاب الألفاظ لابن السِّكِّيْت (ص ١٥٠).

(٣) تهذيب اللغة (١١/ ٢٥٤).

(٤) تهذيب اللغة (٦/ ٦٠).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٧٣).

(٦) ينظر: وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ص ٤٠) معجم مصطلحات الحديث للأعظمي (ص ٢٠٢).

المبحث الأول: منهج الحافظ الترمذي في كتاب الشمائل:

الحافظ الترمذي إمام جليل ومحدث كبير، ويكفي كتابه الجامع لمعرفة منزلة هذا الإمام، في جودة التأليف، وحسن التصنيف؛ ولذلك لا عجب أن جاء كتابه المفرد في الشمائل، والمشهور بالشمائل المحمدية فريدًا في بابه من حيث الجمع، وحسن الترتيب، وجودة التصنيف، وسأبين منهج الترمذي في كتابه الشمائل، من خلال النقاط التالية:

١- لم يجعل مقدمة لكتابه الشمائل، كما هي عادة كثير من المصنفين الأوائل في الحديث.

٢- قسَّم الكتاب إلى أبواب، وتحت كل باب مجموعة من الأحاديث المتعلقة بموضوع ذلك الباب.

٣- رتب أبواب الكتاب ترتيبًا بديعًا متسلسلاً، ابتداء من صفات النبي ﷺ الخَلْقية، ثم مرورًا بأخلاقه، ولباسه، وطعامه، وعبادته، ثم انتهاء بأواخر حياته ﷺ.

٤- كتاب الشمائل كتاب مسند، فالترمذي يورد فيه الأحاديث بإسناده إلى النبي ﷺ.

٥- يقتصر في كتابه على الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، ويذكر فيه بعض المراسيل، ونادرًا ما يذكر الموقوفات والمقطوعات.

وللاطلاع على أمثلة المراسيل، ينظر الحديث رقم: (٧٢)، و(١٠٢)، و(١٠٦)، و(٢٢١)، و(٢٤٠)، ومن الموقوف: (٢٢٢)، ومن المقطوع (٤١٥).

٦- يورد الحديث كاملاً في الغالب، وربما ذكر طرف الحديث مقتصرًا على موضع الشاهد، ينظر مثلاً الحديث رقم: (٦٦)، و(١٣٦)، و(١٧٩).

٧- ربما كرر الحديث الواحد في عدة أبواب، وأحيانًا يكرره في الباب نفسه.

مثل:

حديث أنس رضي الله عنه: (١)، و(٢)، و(٣٨٣).

حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه في وصف النبي ﷺ، ينظر الحديث رقم: (٧)، و(١٢٤).

حديث هند بن أبي هالة: (٨)، و(٢٢٥)، و(٣٣٦)، و(٣٥١).

حديث عائشة رضي الله عنها: (٣٤)، و(٨٥).

حديث أم سلمة رضي الله عنها: (٥٤)، و(٥٥)، و(٥٦).

٨- تفرد الترمذي بأحاديث في الشمائل لا توجد عند غيره، مثل:

حديث جابر ﵁ رقم (٩٩): ((**أَنَّ النبي ﷺ كان يَتَختَّمُ فِي يَمِينه**))، وحديث رقم (١٩٦): ((**أَخْرَجَ إلينَا أَنَس قَدَح خَشَب**)).

٩- يفسر الغريب، ويبين معانِي بعض الكلمات المشكلة، في بعض المواضع، بعد الانتهاء من إيراد الحديث، ينظر مثلاً الحديث رقم: (٧)، و(٧٢)، و(١٨٤)، و(٣٧١).

١٠- ربما بين خطأ بعض الروايات من خلال المقارنة بين المرويات على منهج المحدثين في بيان العلل، ينظر على سبيل المثال الحديثان: رقم (١٣٠)، و(١٣٥).

١١- يحكم على الأحاديث في بعض المواضع، مثل الحديث رقم: (١٠٣)، و(١٥٨)، و(٣٠١)، و(٣٨٢)، و(٤١٠).

١٢- يبين في بعض المواضع ما يتعلق بأسماء الرواة، ينظر مثلاً الحديث رقم: (١٦١)، و(٢٧٥)، و(٣٠٨).

١٣- ربما ذكر أحيانًا بعض الفوائد الفقهية، ينظر الحديث رقم: (٢٣٦).

المبحث الثاني: عدد أحاديث الكتاب:

بلغ عدد أحاديث كتاب الشمائل المحمدية للترمذي[١] (٤١٥) حديثًا، وعدد أبوابه (٥٦) بابًا، على اختلاف يسير في عدد الأحاديث في بعض الطبعات، وسببه دمج بعض الروايات مع التي قبلها برقم واحد، والبعض قد يفردها بعدد مستقل.

وربما اختلف عدد الأبواب أيضًا، حيث وقع في بعض النسخ الخطية دمج بعض الأبواب المتشابهة مع بعضها، مثل باب ما جاء في عيش النبي ﷺ، حيث كرره الترمذي في موضعين.

---

(١) كما في الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ)، لدار الغرب الإسلامي بتحقيق، د: ماهر بن ياسين الفحل.

المبحث الثالث: شرط الترمذي في الشمائل:

لم ينص الترمذي رحمه الله على شرطه في كتاب الشمائل، و لم أقف على قول أحدٍ من أهل العلم في هذا، لكن يظهر -والله أعلم- من خلال النظر والتأمل في أحاديث الشمائل أن شرط الترمذي فيها لا يختلف عن شرطه في كتابه الجامع، ويدل على ذلك أمور منها:

١- من خلال النظر في تحفة الأشراف للمزي؛ نجد أن كثيرًا من أحاديث الشمائل مخرجة في الجامع، وفي الغالب من نفس الطريق.

٢- أن حكمه على الأحاديث في الشمائل مماثل ومقارب لحكمه على الأحاديث في الجامع.

٣- أن العلاَّمة اللقانِي في مقدمة كتابه (بهجة المحافل) تكلم عن شرط الترمذي في جامعه؛ مما يدل على أنه يرى أَنَّ شرط الترمذي في الشمائل هو شرطه في الجامع[1].

٤- ذكر العلامة محمد ناصر الدين الألبانِي في مقدمة مختصره للشمائل[2]، أن كتاب الشمائل فيه ما يقارب مائة حديث ضعيف، وأن نصفها ينجبر بالشواهد والمتابعات، ويرتقي لدرجة الحسن لغيره، والباقي ضعيف، وهذا يدل على أن الترمذي رحمه الله لم يشترط الصحة في أحاديث الشمائل.

---

(١) بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل (١/ ٤٨).

(٢) مختصر الشمائل المحمدية للألباني (ص ٨).

المبحث الرابع: مكانة الكتاب، وثناء العلماء عليه:

لكتاب الشمائل المحمدية للترمذي، منـــزلة كبيرة عند العلماء، ويدل على ذلك العناية الكبيرة به من قبل أهل العلم رحمهم الله، وثناؤهم العاطر عليه، وإقبالهم الشديد عليه، رواية ودراية، ونسخًا وشرحًا وتعليقًا، قال الحافظ ابن كثير(١): «قد صنف الناس في هذا قديمًا وحديثًا كتبًا مفردة وغير مفردة، ومن أحسن من جمع في ذلك فأجاد وأفاد الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي رحمه الله، أفرد في هذا المعنى كتابه المشهور بالشمائل، ولنا به سماع متصل إليه»، وقال المُلاَّ علي بن سلطان القاري(٢): «ومن أحسن ما صنف في شمائله وأخلاقه ﷺ كتاب الترمذي المختصر الجامع في سيره على الوجه الأتم، بحيث إن مطالع هذا الكتاب، كأنه يطالع طلعة ذلك الجناب، ويرى محاسنه الشريفة في كل باب»، وقال المناوي(٣): «فإن كتاب الشمائل لِعَلَم الرواية وعالم الدراية للإمام الترمذي جعل الله قبره روضة عَرْفها أطيب من المسك الشذي، كتاب وحيد في بابه، فريد في ترتيبه واستيعابه، لم يأت له أحد بمماثل ولا بمشابه، سلك فيه منهاجًا بديعًا، ورصعه بعيون الأخبار وفنون الآثار ترصيعًا، حتى عُدَّ ذلك الكتاب من المواهب، وطار في المشارق والمغارب».

وقال صديق حسن خان(٤): «وهو أحسن الكتب المؤلفة في هذا الباب، كثير الميامن والبركات».

وقال محمد بن محمد الجزري(٥):

أخلاي إن شط الحبيـــب وربعـــه ... وعـــز تلاقيـــه ونـــاءت منازلـــه

وفـــاتكمُ أن تبـــصروه بعيـــنكم ... فما فاتكمْ بـــالعين هـــذي شمائلـــه

ولبعضهم في هذا المعنى(١):

---

(١) البداية والنهاية (٨/ ٣٨٥).

(٢) جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٢).

(٣) شرح الشمائل مطبوع بحاشية جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٢).

(٤) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٢).

(٥) جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٢).

يا عين إن بعـــد الحبيـــب وداره　　ونأت مرابعـــه وشـــط مـــزاره

فلقد ظفرت من الحبيب بطائـــل　　إن لم تريـــــه فهـــــذه آثـــــاره

---

(١) المصدر السابق.

المبحث الخامس: جهود العلماء حوله:

نظرًا للمكانة العلمية العالية والمنـــزلة الرفيعة لكتاب الشمائل للترمذي، فقد أولى العلماء عناية فائقة بهذا الكتاب، لأهمية موضوعه، ولجودة تأليفه وحسن جمعه وتصنيفه، وقد تنوعت عناية العلماء بهذا الكتاب، ما بين شارح له ومعلق عليه، ومختصر له وناظم له، ومترجم لرجاله، وهذا بيان مختصر لأهم ما أُلِّف حول الشمائل:

أولاً: الشروح والحواشي:

١- **حاشيةٌ على الشَّمائل**[١]، لعبد الله بن عروة الهروي (٣١١هـ).

٢- **شرح الشَّمائل النَّبويَّة**[٢]، للقاضي عِياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ).

٣- **أنجح الوسائل**[٣]، لأبي القاسم بن محمد بن أبي البركات، ابن مَخْلَص، كان حيًّا سنة (٨٠٩هـ).

٤- **بُلغة السَّائل عن مقاصِد الشَّمائل**[٤]، لإبراهيم بن مُحمَّد سبط ابن العجمي (٨٤١هـ).

٥- **حاشيةٌ على الشَّمائل**[٥]، لعفيف الدِّين مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الله الحُسينِي (٨٥٥هـ).

٦- **أقرب الوسائل في شرح الشَّمائل**[٦]، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ).

٧- **زهر الخمائل في التَّعليق على الشَّمائل**[٧]، لِجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي (٩١١هـ).

٨- **شرح شمائل التِّرمِذي**[٨]، لِشهاب الدِّين أحمد بن مُحمَّد القسطلانِي (٩٢٣هـ).

---

(١) (١/ ٢٥٦) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٣).

(٢) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤).

(٣) الشروح المغربية على الشمائل (ص ٤٧).

(٤) (١/ ١٣٥) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤).

(٥) (١/ ٥٠٨) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤).

(٦) فهرس الفهارس (٢/ ٩٩٠).

(٧) دليل مخطوطات السُّيوطي وأماكِن وجودها (ص١٤٦) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤).

(٨) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٣) فهرس مخطوطات الحديث الشَّريف وعلومه في مكتبة الملِك عبد العزيز بالمدينة المُنوَّرة (ص٣٩٤).

٩- شرح الشَّمائل النَّبويَّة[١]، لِشمس الدِّين المولوي مُحمَّد عاشِق بن عُمر الحنفي (بعد٩٢٦هـ).

١٠- شرح الشَّمائل للتِّرمِذي[٢]، لِعصام الدِّين إبراهيم بن مُحمَّد بن عرب شاة الأسفراييني (٩٥١هـ).

١١- أشرف الوسائل إلى فهم الشَّمائل[٣]، لِشهاب الدِّين أبي العبَّاس؛ أحمد بن مُحمَّد بن حَجر الهيتمي (٩٧٤هـ).

١٢- شرح الشَّمائل[٤]، لِحُسام الدِّين علي بن عبد الملِك المُتَّقي (٩٧٥هـ).

١٣- زُبدة أفاضِل الشَّمائل شرح الشَّمائل[٥]، لِمُصلِح الدِّين: مُحمَّد بن صلاح الدِّين بن جلال الدِّين اللاَّري (٩٧٩هـ).

١٤- شرح شمائل التِّرمذي، لنسيم الدِّين مُحمَّد بن ميرك شاه بن مُحمَّد الحسينِي الهروي (٩٨١هـ)، وهو كتابنا هذا.

١٥- جمع الوسائل في شرح الشَّمائل[٦]، لِنور الدِّين المُلاَّ علي بن سُلطان مُحمَّد الهَروي القاري (١٠١٤هـ).

١٦- شرح الشَّمائل للتِّرمذي[٧]، لِزين الدِّين مُحمَّد بن عبد الرؤوف بن علي المُناوي (١٠٣١هـ).

١٧- أسنى الوسائل بشرح الشمائل[٨]، لإسماعيل بن محمد العَجْلُونِي (١١٦٢هـ).

---

(١) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤).
(٢) معجم المؤلفين (١/ ١٠١) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٤-١٢٨٥).
(٣) هدية العارفين (١/ ١٤٦) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٥).
(٤) الفَهرس الشَّامِل للتُّراث العَربي الإسلامي المخطوط (قِسم السِّيرة) (١/ ٥٠٣)، جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٥).
(٥) تاريخ الأدب العربي (٣/ ١٩٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٥).
(٦) هدية العارفين (١/ ٧٥٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٦).
(٧) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٦).
(٨) إيضاح المكنون (٣/ ٨٣).

١٨- **الفوائد الجليلة البهيَّة على الشَّمائل المُحمَّديَّة**[١]، لُمحمَّد بن قاسِم جسُّوس المغربي (١١٨٢هـ)، **مطبوع**.

١٩- **شرح الشَّمائل النَّبويَّة للتِّرمذي**[٢]، لإدريس بن مُحمَّد بن حمدون العِراقي الحُسينِي الفاسي (١١٨٣هـ).

٢٠- **شرح شمائل التِّرمذي**[٣]، لأبي عبد الله مُحمَّد بن أحمد بن مُحمَّد الحريشي الفاسي المالكي (١٢٠٢هـ).

٢١- **المواهِب المُحمَّديَّة بشرح الشَّمائل التِّرمذيَّة**[٤]، لسُليمان بن عُمر بن منصور العجيلي، المعروف بالجمل (١٢٠٤هـ).

٢٢- **شرح مُختصر شمائل التِّرمذي**[٥]، لعبد الله بن حِجازي بن إبراهيم الشَّرقاوي الأزهري (١٢٢٧هـ).

٢٣- **شرح الشَّمائل النَّبويَّة**[٦]، لأبي عبد الله: مُحمَّد بن أحمد البُناني (١٢٦١هـ).

٢٤- **المواهِب اللَّدنِّيَّة على الشَّمائل المُحمَّديَّة**[٧]، لإبراهيم بن مُحمَّد بن أحمد الباجوري (١٢٧٦هـ).

٢٥- **شرح الشَّمائل**[٨]، لعبد الكبير بن مُحمَّد الكِتَّانِي (١٣٣٣هـ).

٢٦- **تعليق الحمائل فيما أغفله شُرَّاح الشَّمائل**[٩]، لأبي عبد الله بن طاهِر الكسيفي الكِتَّانِي (١٣٤٧هـ).

---

(١) هدية العارفين (٢/ ٣٢٠) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٦).
(٢) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٨).
(٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٩).
(٤) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٩).
(٥) فهرس الفهارس (٢/ ١٠٧١).
(٦) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٨٩-١٢٩٠).
(٧) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص ٢٥٣) إيضاح المكنون (٤/ ٦٠٣) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٩٠).
(٨) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٩١).
(٩) الشروح المغربية على كتاب الشمائل (ص ٧٨) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٩٢).

ثانيًا: المختصرات:

١- تهذيب الشمائل[١]، لولي الدين محمد بن أحمد بن محمود الدمشقي الحنفي (٩٣٧هـ).

٢- تهذيب الشمائل[٢]، لمحمد بن عمر بن حمزة الأنطاكي (٩٣٨هـ).

٣- مختصر الشمائل المحمدية[٣]، لعبد الله بن حِجازي الشَّرقاوي (١٢٢٧هـ).

٤- قُنية السَّائل في اختِصار الشَّمائل[٤]، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير الكِتَّانِي (١٣٨٢هـ).

٥- مختصر الشمائل المحمدية، لمحمد ناصر الدِّين الألبانِي (١٤٢٠هـ)، مطبوع.

ثالثًا: المنظومات:

١- نظم الشمائل المحمدية[٥]، لابن أرسلان أحمد بن الحسين، شهاب الدين الرملي (٨٤٤هـ).

٢- نظم الشمائل[٦]، لأحمد بن قاسم التميمي البونِي (١١٣٩هـ).

رابعًا: التعريف برجال الشمائل:

١- **بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل**[٧]، لبرهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقانِي المالكي (١٠٤١هـ).

٢- **أسماء رجال الشمائل**[٨]، لمحمد بن علان الصديقي الشافعي (١٠٥٧هـ).

---

(١) هدية العارفين (٢/ ٢٣٤).

(٢) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون (ص ١١٢).

(٣) هدية العارفين (١/ ٤٨٨).

(٤) جامع الشُّروح والحواشي (٢/ ١٢٩٢-١٢٩٣).

(٥) جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين لعبد الحميد فقيهي (ص ٧٣).

(٦) فهرس الفهارس (١/ ٢٣٦).

(٧) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص ٢١٠) هدية العارفين (١/ ٣٠).

(٨) ذكره في كتابه دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٤/ ٤١٤).

خامسًا: طبعات الشمائل:

طبع كتاب الشمائل طبعات كثيرة، ولعل من أهمها:

١- طبع قديمًا في كلكتا في الهند سنة (١٢٦٢هـ)[1].

٢- طبع بتحقيق سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز- مكة المكرمة، (١٤١٣هـ).

٣- طبع بتحقيق فواز بن أحمد زُمرلي، دار الكتاب العربي ، بيروت، (١٤١٨هـ).

٤- طبع بتحقيق ماهر بن ياسين الفحل، وقد حقَّق كتاب الشَّمائل على ثمان نسخ خطية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (١٤٢٠هـ)، وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في إثبات نص الشمائل.

٥- طبع بتحقيق محمد عوامة، دار المنهاج، جدة، (١٤٢٢هـ).

٦- طبع بتحقيق السَّيِّد بن أحمد حمُّودة، طَبعه بِمكتبة عِباد الرَّحمن ، ومكتبة العُلوم والحِكم، مِصر، (١٤٢٩هـ).

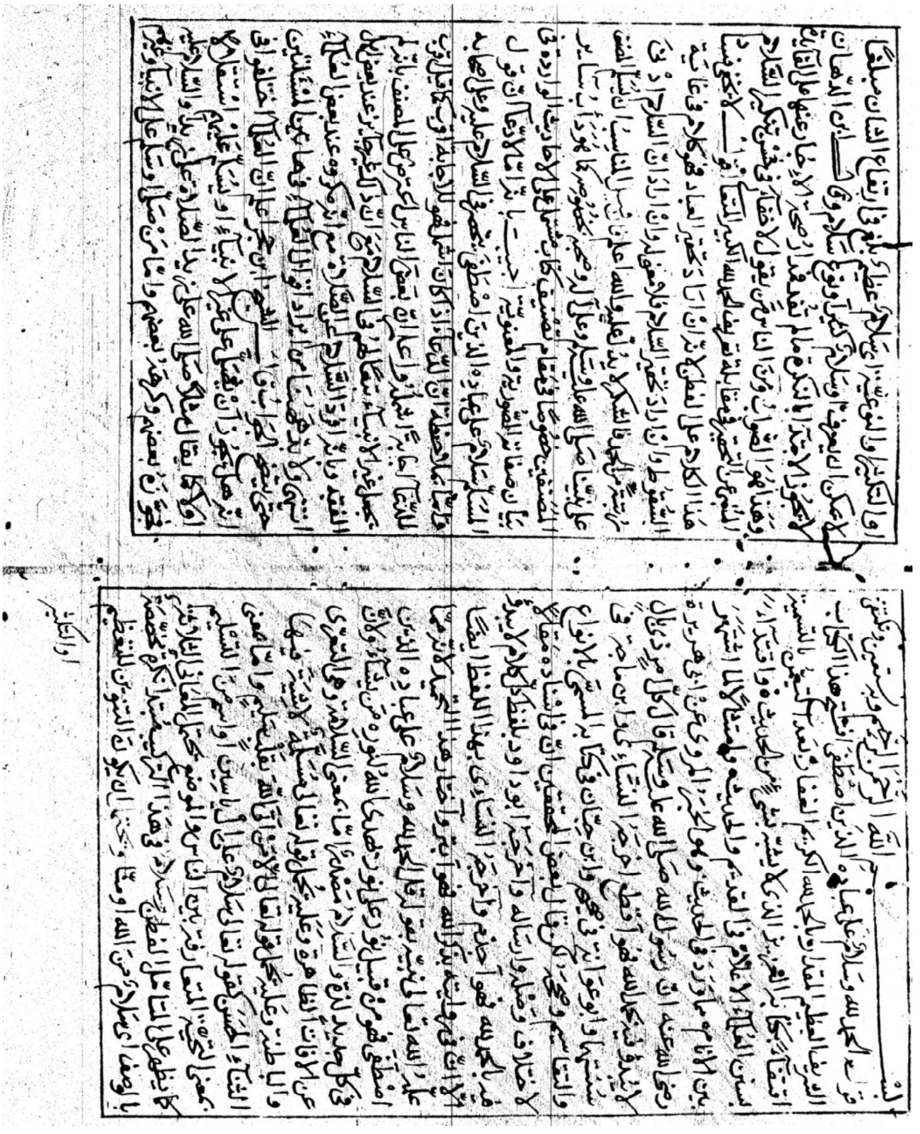
٧- طبع بتحقيق عبده علي كوشك، نشر مكتبة نظام يعقوبي، (١٤٣٣هـ).

---

(١) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (ص ١٣٣).

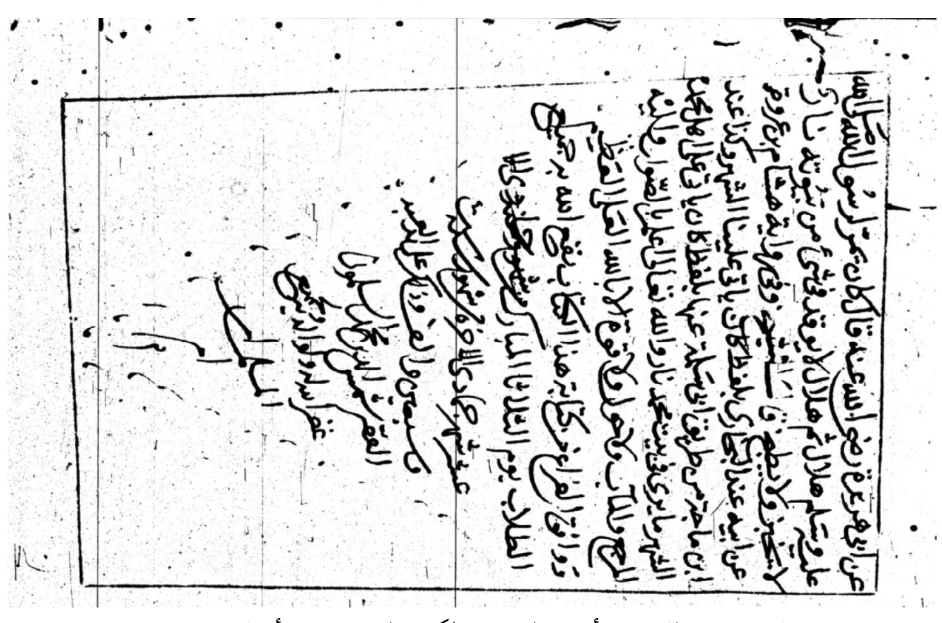
نماذج من النسخ الخطية

نموذج رقم (١)



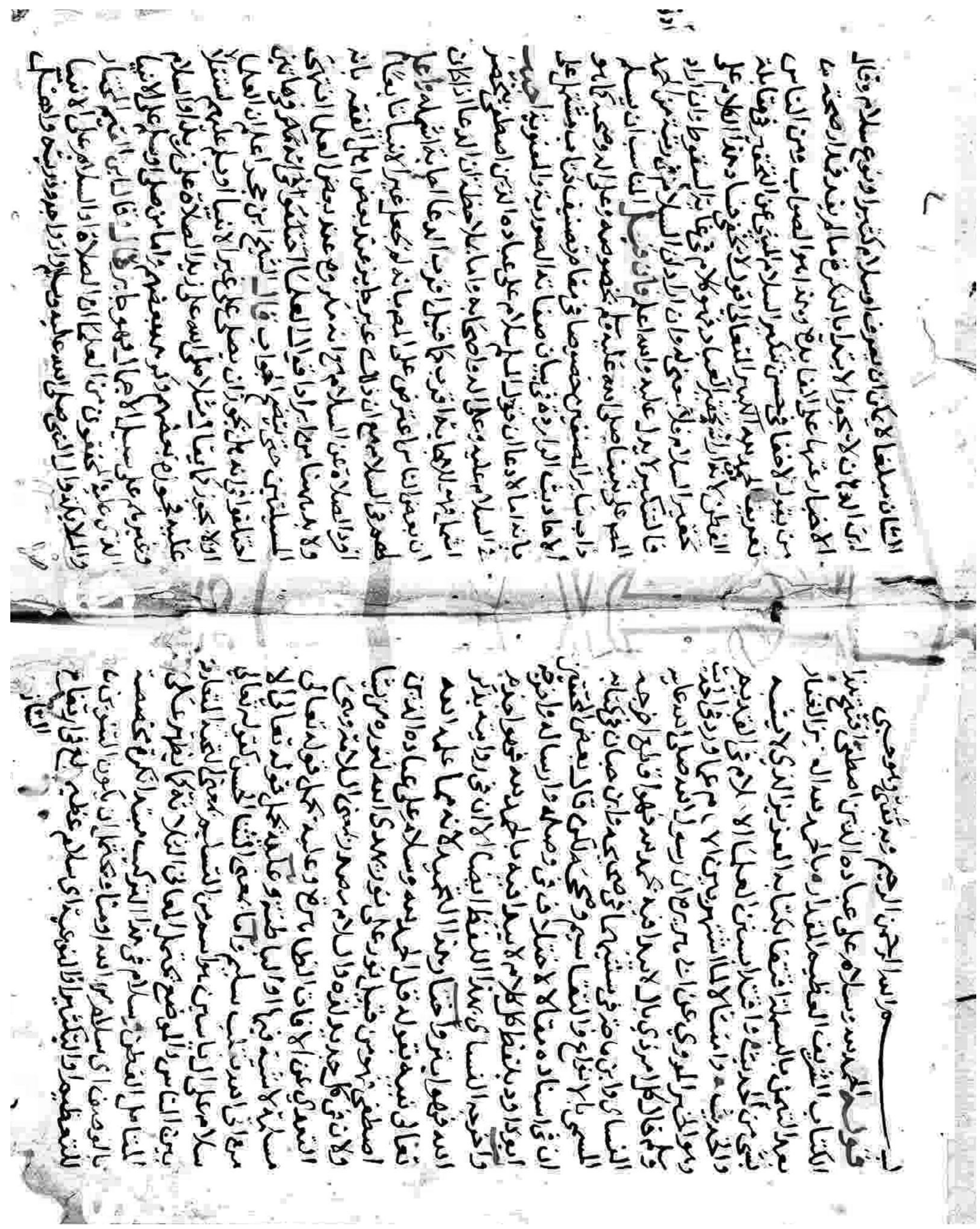
نموذج من اللوحة الأولى لنسخة المكتبة التيمورية (الأصل) (ص).

نموذج رقم (٢)



نموذج من اللوحة الأخيرة لنسخة المكتبة التيمورية (الأصل) (ص).

نموذج رقم (٣)



نموذج من اللوحة الأولى لنسخة جامعة الملك سعود (س).

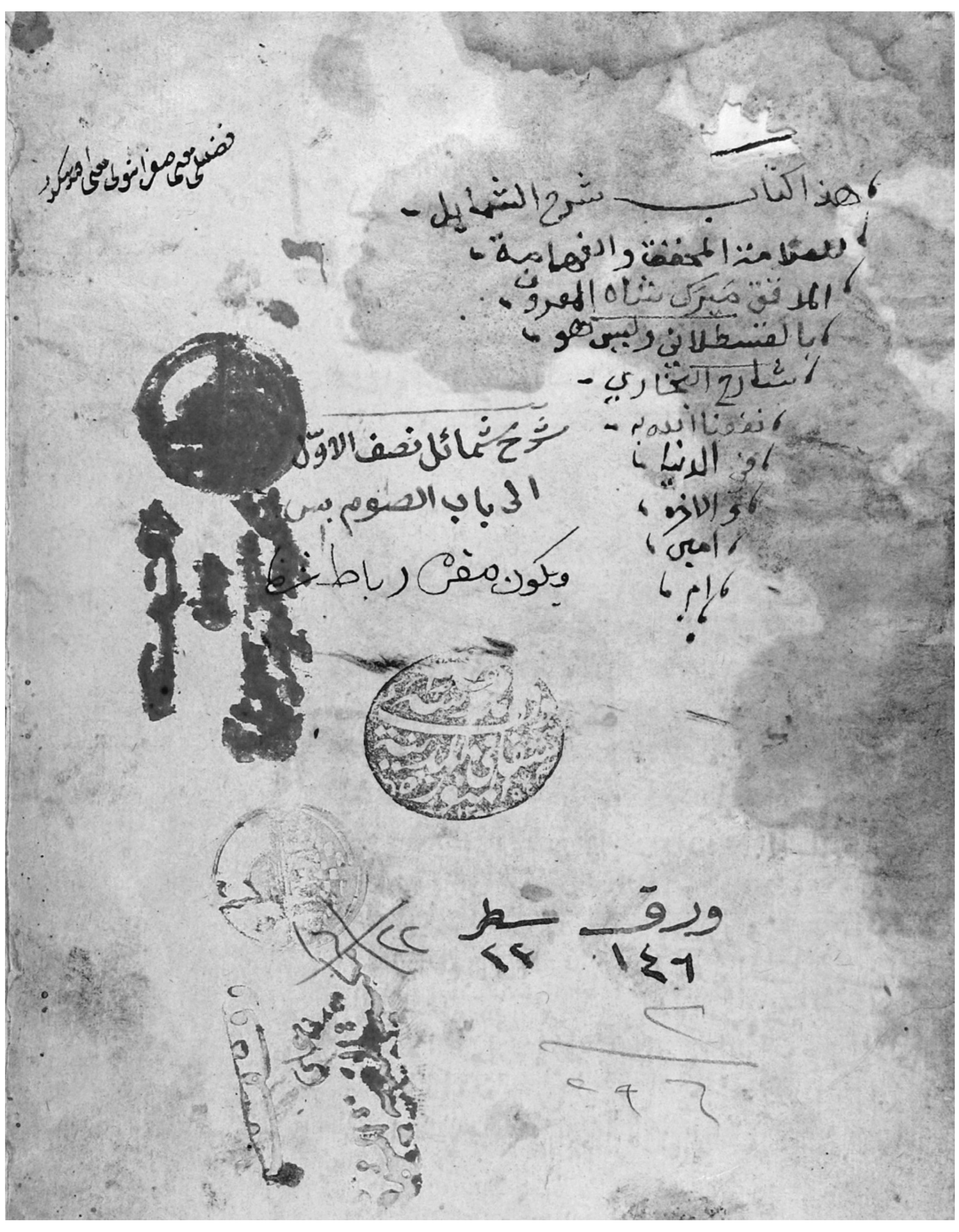
نموذج رقم (٤)

ثانيا في اول الشهر الثاني ثم رويته ثالثا في اول الشهر الثالث
فالمدة ستون يوما والمرئي ثلاثة اهلة اقول ولهذه
الرواية شاهد عند ابن سعد عن ابي هريرة قال كان يمر
لرسول الله صلى الله عليه وسلم هلال ثم هلال ثم هلال لا يوقد
في شيء من بيوته نار لا لخبز ولا لطبخ قال الشيخ وفي رواية
هشام بن عروة عن ابيه عند البخاري بلفظ كان يأتي
علينا الشهر وكذا عند ابن ماجه من طريق ابي سلمة عنها
بلفظ كان يأتي على آل محمد الشهر ما يرى في بيت محمد
نار والله اعلم بالصواب واليه المرجع
والماب تم الشرح المبارك
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه
يوم الجمعة المباركة مستهل ربيع
الاول من شهور سنة ١٠٩٣ وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا
امين امين
امين

كتبه العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى عبد الله بن القاضي
سليمان الادشاي بلدا الحنفي مذهبا غفر الله لكاتبه
ولقاريه ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالمغفرة والرحمة ولوالديه
امين

نموذج من اللوحة الأخيرة لنسخة جامعة الملك سعود (س).

نموذج رقم (٥)

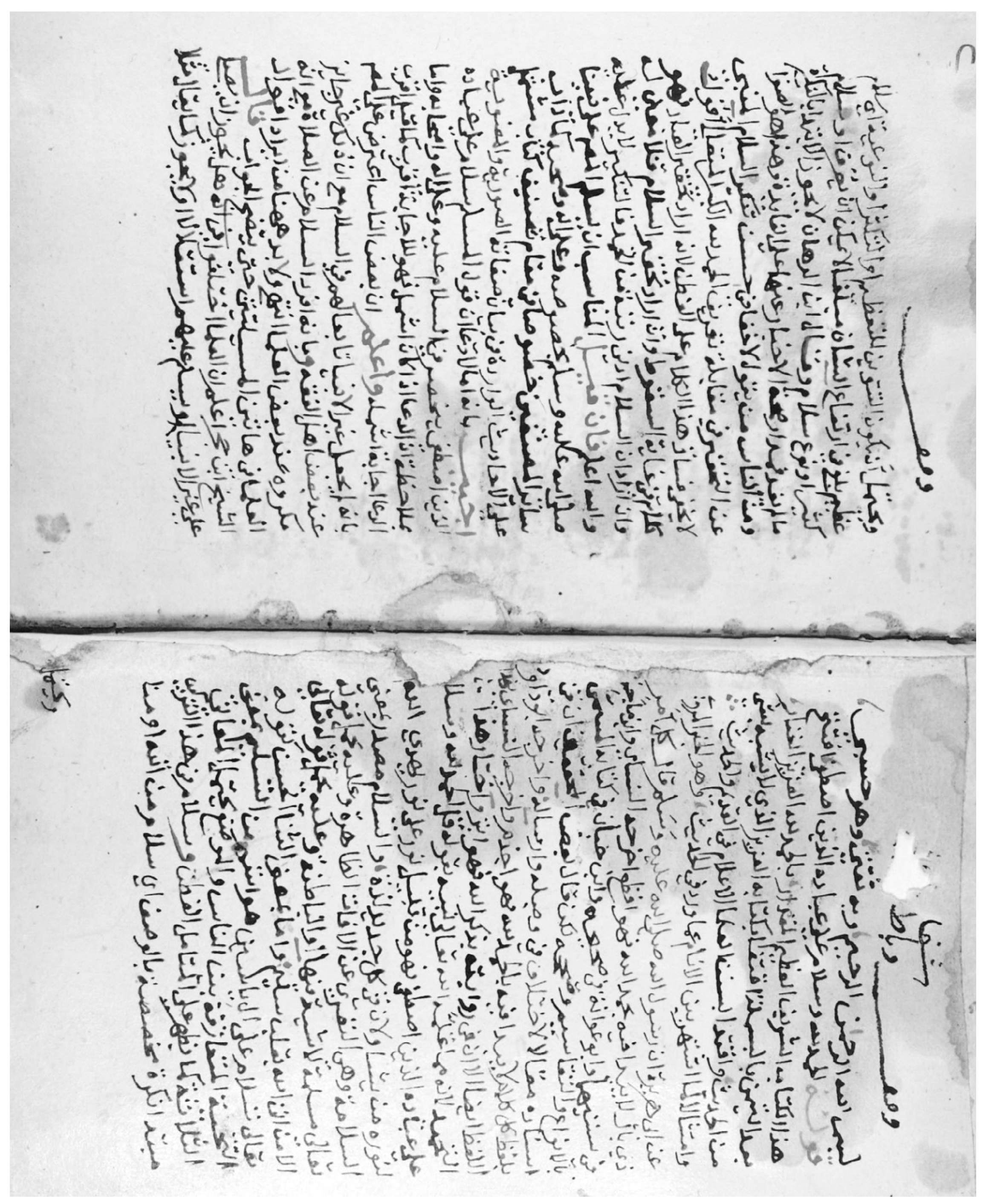

هذا الكتاب شرح الشمائل
للعلامة المحقق والفهامة
الملا فقير ميرك شاه المعروف
بالقسطلاني وليس هو
شارح البخاري
نفعنا الله به
في الدنيا
والآخرة
آمين
آمين

شرح شمائل نصف الأول
الى باب الصوم

ورق ١٤٦ سطر ٢٢

نموذج من غلاف نسخة مجموعة الشفاء (ش).

نموذج رقم (٦)



نموذج من اللوحة الأولى لنسخة مجموعة الشفاء (ش).

نموذج رقم (٧)

نموذج من اللوحة الأولى لنسخة دار الكتب المصرية (م).

النص المحقق

من أول الكتاب إلى باب ما جاء في خف النبي ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين ونكتفي[١].

قوله: (**الحَمْدُ لِلَّهِ، وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى**) افتتح هذا الكتاب الشريف، العظيم المقدار بالحمد لله الكريم[٢] الغفار، بعد التيمن بالتسمية[٣]؛ اقتفاءً بكتابه العزيز الذي لا يُشبَّه بشيءٍ من الحديث، واقتداءً بسنن العلماء الأعلام في القديم والحديث[٤]، وامتثالاً لما اشتهر بين الأنام مما ورد في الحديث، وهو الخبر المرويّ عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((**كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ**))، أخرجه النَّسَائِيّ[٥]، وابن ماجه[٦] في سننهما، وأبو عوانة[٧] في صحيحه[٨]، وابن حبان في كتابه المسمى بالأنواع والتقاسيم[٩]، وصححه؛ لكن قال بعض المحققين: إن في إسناده مقالاً[١٠]؛ لاختلاف في[١١] وصله وإرساله، وأخرجه أبو داود[١٢] بلفظ: ((**كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ**)).

---

(١) في (س) و (ش) و (م) (وبه ثقتي وهو حسبي).

(٢) في (س) و (ش) و (م) (العزيز).

(٣) في (س) و (ش) (بالبسملة).

(٤) قال الحافظ ابن حجر: «وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة، وكذا معظم كتب الرسائل». فتح الباري (١/ ٩).

(٥) النسائي في الكبرى (٦/ ١٢٧ رقم ١٠٣٢٨).

(٦) ابن ماجه في النكاح، باب خطبة النكاح (١/ ٦١٠ رقم ١٨٩٤). ولفظه: (**لا يُبدأ فيه بالحمد أقطع**).

(٧) (وأبو عوانة) سقطت من (س).

(٨) كما في إتحاف المهرة (١٦/ ٧٢).

(٩) (٢/ ٣٨١ رقم ١٥٣٤).

(١٠) ينظر: فتح الباري للحافظ ابن حجر (١/ ٨).

(١١) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش) و (م).

(١٢) أبو داود في الأدب، باب الهدي في الكلام (٤/ ٤٠٩ رقم ٤٨٤٢).

وأخرجه النَّسَائِيّ[١] بهذا اللفظ أيضًا، إلاَّ أن في روايته: (**بِذِكْرِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ**)[٢].

واختار هذا التحميد لأنه مما علّمه الله تعالى نبيه بقوله: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ﴾[النمل: ٥٩]، فهو من قبيل: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾[النور: ٣٥]، ولأن في

---

(١) النسائي في الكبرى (٩/ ١٨٥ رقم ١٠٢٥٨).

(٢) وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (٥/ ٣٣٩ رقم ٢٦٦٨٣)، وأحمد (١٤/ ٣٢٩ رقم٨٧١٢)، والبزار (١٤/ ٢٩١ رقم ٧٨٩٨)، وأبو عوانة في مسنده (٢/ ٨٥ رقم ١٧٥٧)، وابن الأعرابي في معجمه (١/ ٢٠٦ رقم ٣٥٤)، والدارقطني (١/ ٤٢٧ رقم ٨٨٣)، كلهم من طريق: الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم)). وهذا لفظ أبي داود، ولفظ ابن ماجه والأكثرين: (كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه بالحمد، أقطع). ولفظ أحمد: (كل كلام، أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله، فهو أبتر، أو قال: أقطع).

وهذا إسناد ضعيف، فيه قرة بن عبد الرحمن المعافري، قال عنه يحيى بن معين: «ضعيف الحديث». وقال أحمد: «منكر الحديث جدًّا». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال أبو زرعة: «الأحاديث التي يرويها مناكير». وقال الحافظ: «صدوق له مناكير». الجرح والتعديل (٧/ ١٣٢)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٣)، تقريب التهذيب (ص ٤٥٥)، وروي الحديث من وجه آخر مرسلاً:

أخرجه النسائي في الكبرى (٩/ ١٨٤ رقم ١٠٢٥٦) من طريق: سعيد بن عبد العزيز عن الزهري مرسلاً.

وأخرجه أيضًا (٩/ ١٨٤ رقم ١٠٢٥٧) من طريق: الليث عن عقيل عن الزهري مرسلاً.

ورجح الرواية المرسلة جمع من الحفاظ:

فقال أبو داود: «رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً».

وقال الدارقطني: «تفرد به قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي ﷺ، وقرة ليس بقوي في الحديث، والمرسل هو الصواب». سنن أبي داود (٤/ ٤٠٩)، سنن الدارقطني (١/ ٤٢٧).

وذكره المزي في تحفة الأشراف (١٣/ ٣٦٨)، في قسم المراسيل.

كل جديد لذَّة.

والسلام مصدرٌ، إمَّا[١] بمعنى السلامة، وهي التعري عن الآفات الظاهرة[٢]، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١]، والباطنةِ[٣]، وعليه يحمل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٩]، وإما بمعنى الثناء الحسن[٤]، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠]، أو اسمٌ من التسليم بمعنى التحية المتعارفة بين الناس[٥]، والموضع يحتمل المعاني الثلاثة كما يظهر على المتأمِل الفطِن، وسلام في هذا التركيب مبتدأ نكرة مخصصة بالوصف؛ أي: سلام من الله، أو منّا.

ويحتمل أن يكون التنوين للتعظيم، [١/ أ] أو التكثير، أو النوعية؛ أي: سلام عظيم بلغ في ارتفاع الشأن مبلغًا لا يمكن أن يُعرف، أو سلامٌ كثيرٌ، أو نوع سلام.

قال ابن الدهان[٦]: لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِد، فمدار صحة الإخبار عنها على الفائدة، وهذا هو الصواب[٧].

ومن الناس من يقول: لا خفاء في حسن تنكير السلام[٨] المنبئ عن التحقير في مقابلة تعريف الحمد لله الكبير المتعال.

أقول: لا يخفى فساد هذا الكلام على الفطن؛ لأنه إن أراد تحقير العباد، فهو كلام في

---

(١) (إمَّا) سقطت من (س).

(٢) ينظر: العين للخليل بن أحمد (٧/ ٢٦٥)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٣٠٩)، والصحاح (٥/ ١٩٥١).

(٣) كذا في (ص)، وفي (س) و (ش) و (م) (أو الباطنة).

(٤) ينظر: تفسير مقاتل بن سليمان (٣/ ٦١٧)، والهداية إلى بلوغ النهاية للقيسي (٩/ ٦١٥٥).

(٥) ينظر: تاج العروس للزبيدي (٣٢/ ٣٨٥).

(٦) هو: أبو محمد، ناصح الدين سعيد بن المبارك ابن الدهان البغدادي، النحوي، قيل عنه: سيبويه عصره، ووحيد دهره، صاحب التصانيف، منها: كتاب سرقات المتنبي، وكتاب التذكرة سبعة مجلدات، توفي بالموصل سنة (٥٦٩هـ). تاريخ الإسلام للذهبي (١٢/ ٤٠٨)، الوافي بالوفيات (١٥/ ١٥٦). وينظر: قوله في: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣١) بتصرف.

(٧) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص ٦٠٨)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٩٢).

(٨) في جمع الوسائل [السلام على العباد].

غاية السقوط، وإن أراد تحقير السلام فلا معنى له، وإن أراد أن السلام أدنى رتبة من الحمد فالتنكير[١] لا يدل عليه، والله أعلم.

فإن قيل: المناسب أن يسلم المصنف على نبينا ﷺ بخصوصه، وعلى آله وصحبه، كما هو دأبُ سائر المصنفين، خصوصًا في مقام تصنيف كتاب مشتمل على الأحاديث الواردة في بيان صفاته الصوريّة والمعنوية، أُجيب: بأنَّه إما الادعاء أن قول المسلِّم: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَىٰٓ﴾ [النمل: ٥٩]، ينحصر في السلام عليه وعلى آله[٢] وأصحابه، وإما بملاحظة أن الدعاء إذا كان أشمل فهو للإجابة أقرب، كما قيل: أقرب الدعاء إجابةً أشمُلُه.

واعلم أن بعض الناس اعترض على المصنف بأنه لم يجعل غير الأنبياء تبعًا[٣] لهم في السلام، مع أن ذلك غيرُ جائزٍ عند بعض أهل الفقه، وبأنَّه أفرد السلام عن الصلاة مع أنَّه مكروه عند بعض العلماء، انتهى.

ولا بد ها هنا من إيراد أقوال العلماء في هاتين المسألتين حتى يتضح الجواب.

قال الشيخ ابن حجر[٤]: «اعلم أن العلماء اختلفوا في أنه هل يجوز أن يصلى على غير الأنبياء، أو يسلم عليهم استقلالاً، أو لا يجوز[٥]، كما يقال مثلاً: صلى الله على زيد، الصلاة على زيد، أو السلام عليه؟، فجوّزه بعضهم، وكرهه بعضهم، وأما من صلى أو سلم على الأنبياء وغيرهم [١/ ب] على سبيل الإجمال فهو جائز».

وقال ابن القيم[٦]: «المختار الذي عليه المحققون من العلماء أنَّ الصلاة والسلام على الأنبياء والملائكة، وآل النبي ﷺ وأزواجه، وذريته وأهل الطاعة على سبيل الإجمال جائزٌ عند كافة العلماء، ويكره في غير الأنبياء بشخص مفرد، بحيث يصير شعارًا، ولا سيما إذا تُرك في

---

(١) في (ص) (فالشكر)، والمثبت من (س) و (ش) و (م).
(٢) (آله) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و (ش) و (م).
(٣) كذا في (ص)، وفي (س) و(ش) و (م) (تابعًا).
(٤) فتح الباري (١١/ ١٧٠) بتصرف.
(٥) (يجوز) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و (ش) و (م).
(٦) جلاء الأفهام (ص ٣٦٦) بتصرف.

حق مثله أو أفضل منه، فلو اتفق وقوع ذلك في بعض الأحايين من غير أن يتخذ شعارًا لم يكن به بأس عند عامة أهل العلم». انتهى.

وقال القاضي عياض[(١)]: «عامة أهل العلم متفقون على جواز الصلاة على غير النبي ﷺ»، يعني استقلالاً.

وقال النووي[(٢)] في شرح مسلم[(٣)]: «قال مالك[(٤)]، والشافعي[(٥)]، والأكثرون: إنه لا يصلى على غير الأنبياء استقلالاً، ويجوز عليه وعلى غيرهم إجمالاً من الآل، وقال أحمد[(٦)] وجماعة: يصلَّى على كل من المؤمنين مستقلاًّ».

قال الشيخ ابن حجر[(٧)]: «اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ٣١٨).

(٢) يحي بن شرف بن مُري بن حسن بن حسين بن حزام أبو زكريا النووي، محدث، وفقيه من كبار فقهاء الشافعية وعليه المعول عندهم، وله الكثير من المصنفات التي جعل الله لها القبول منها: رياض الصالحين، والمجموع شرح المهذب، والأذكار، وشرح مسلم، وغيرها، توفي سنة (٦٧٦هـ). الطبقات الكبرى للسبكي (٨/ ٣٩٥-٤٠٠)، شذرات الذهب (٥/ ٣٥٤-٣٥٥).

(٣) شرح صحيح مسلم (٤/ ١٢٧).

(٤) قال القاضي عياض: «وجدت بخط بعض شيوخي: مذهب مالك أنه لا يجوز أن يصلى على أحد من الأنبياء سوى محمد ﷺ، وهذا غير معروف من مذهبه.

وقد قال مالك في المبسوط ليحيى بن إسحق: أكره الصلاة على غير الأنبياء، وما ينبغي لنا أن نتعدى ما أمرنا به». الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ٣١٨)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٢).

(٥) المشهور من مذهب الإمام الشافعي كراهة إفراد غير الأنبياء بالصلاة استقلالا، ونصَّ الشيرازي في المهذب على الاستحباب، وهو خلاف المشهور من المذهب. ينظر: المهذب للشيرازي (١/ ٥٥٦)، والمجموع شرح المهذب للنووي (٦/ ١٧١).

(٦) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهو منصوص أحمد». وقال المرداوي: «تجوز الصلاة على غير الأنبياء صلى الله عليهم وسلم منفردًا على الصحيح من المذهب، نُصَّ عليه». المستدرك على مجموع الفتاوى (٣/ ٩٤)، الإنصاف (٢/ ٨٠).

(٧) فتح الباري (١١/ ١٧٠) بتصرف يسير.

مشروعيته في تحية الحي، فقال جمهور العلماء: يشرع مطلقًا، وقليل: منهم ذهبوا إلى كراهة إفراد أحد بعينه بالسلام على سبيل الاعتياد»[١]. انتهى.

وأما إفراد السلام عن الصلاة، وإن نقل عن الشيخ محيي الدين النووي[٢] أنه مكروه عند بعض العلماء، فقد رده الشيخ الجزري[٣] في آخر مفتاح الحصن[٤] عليه، فقال: «وأما الجمع بين الصلاة والسلام فيقال: ﷺ، فهو الأولى، والأفضل، والأكمل، ولو اقتصر على أحدهما جاز من غير كراهة، فقد جرى عليه جماعة من السَّلف والخلف، منهم الإمام مسلم في أول صحيحه[٥]، وهلم جرّا، حتى الشيخ ولي الله أبو القاسم الشاطبي[٦] في قصيدته الرائية[٧].

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولا تجوز الصلاة على غير الأنبياء إذا اتخذت شعارًا، وهو قول متوسط بين من قال بالمنع مطلقًا -وهو قول طائفة من أصحابنا- ومن قال بالجواز مطلقًا، وهو منصوص أحمد». الفتاوى الكبرى (٥/ ٣٣٦).

(٢) شرح صحيح مسلم (١/ ٤٤).

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الدمشقي، ثم الشيرازي، المقرئ، الشافعي المعروف بابن الجزري، نسبة إلى جزيرة ابن عمر قرب الموصل، عالم بالحديث والقراءات، من شيوخه: البلقيني، وابن كثير، والعراقي، له تصانيف كثيرة منها: النشر في القراءات العشر، التوضيح في شرح المصابيح، البداية في علوم الرواية، الهداية في فنون الحديث، طبقات القراء، الحصن الحصين، توفي سنة ٨٣٣هـ. الشقائق النعمانية (ص ٢٥)، البدر الطالع (٢/ ٢٥٧-٢٥٨).

(٤) ق (٢٧/ أ)، المكتبة الأزهرية رقم (٥٣١٢٣).

(٥) صحيح مسلم (١/ ٣).

(٦) القاسم بن فيره بن أبي القاسم أبو محمد الرعيني ثم الشاطبي المقري، كان رأسا في القراءات، حافظا للحديث، بصيرا بالعربية، واسع العلم، استوطن مصر واشتهر اسمه وبعُد صيته، وقصده الطلبة من النواحي، اشتهر له قصيدتان: حرز الأماني، وعقيلة أتراب القصائد، في القراءات والرسم، توفي بمصر سنة (٥٩٠هـ). معجم الأدباء (٥/ ٢٢١٦)، معرفة القراء الكبار (ص ٣١٢).

(٧) قصيدته الرائية المسماة: (عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد)، نظم فيها مسائل المقنع لأبي عمرو الداني، وعدد أبياتها ٢٩٨ بيتا، وشرحها كثير من العلماء، وقد اقتصر في خاتمتها على الصلاة على النبي دون السلام. ينظر: القصيدة (ص ٣٠).

قال :«وأما قول النووي[1]: وقد نصَّ العلماء، أو من نصَّ منهم على [٢/ أ] كراهة الاقتصار على الصلاة عليه من غير تسليم، فليس كذلك؛ فإنِّي لا أعلم أحدًا نصَّ على ذلك من العلماء ولا من غيرهم». انتهى كلام الشيخ.

وهذا كله في إفراد الصلاة عن السلام، أو إفراده عنها في حق نبينا ﷺ بخصوصه، وأما الصلاة والسلام على الأنبياء على سبيل الإجمال مفردًا، أو السَّلام عليهم فلا خلاف في جواز ذلك لأحد من العلماء، ومن ادّعى خلاف ذلك فعليه أن يُورد نقلاً صريحًا، ولا يجد إليه سبيلاً إن شاء الله، فعُلم مما ذكرنا أنَّه يندفع عن المصنف أمثال هذه الاعتراضات التي هي أوهن من بيت العنكبوت؛ بل نقول: لا يتوجه عليه اعتراض أصلاً، أمَّا أولاً: فلأنه لا معنى لقول أحد: لِمَ فعل هذا الأمر زيد مثلاً، مع أنَّ هذا مكروه عند عمرو، فإنَّ ما نحن بصدده لا يكون أمرًا مجمعًا عليه عند العلماء جميعًا كما ترى، وبهذا التقدير اضمحل قول [هذا][2] المعترض، ولا يخفى عليك أنه لا وجه للقول بارتكاب ما هو مكروه شرعًا للنكات العربية ونحوها، فإنَّ الأمور المذكورة لا تكره شرعًا عند كافة العلماء.

وأمَّا ثانيًا: فلأن هذا كلام الله، وقد قال المحققون من العلماء، كما نقله عنهم الشيخ ابن حجر[3]: «أن لله ولرسوله أن يخصَّا من شاءا بما شاءا».

قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ١٣٠﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤﴾ [الرعد: ٢٤]، إلى غير ذلك من الآيات.

وقال ﷺ لامرأة جابرٍ: ((**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكِ وَعَلَى زَوْجِكِ**))[4]، وقال ﷺ: ((**اللهُمَّ**

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/ ٤٤) بتصرف يسير.

(٢) (هذا) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش) و (م).

(٣) فتح الباري (١١/ ١٧٠).

(٤) أخرجه: أبو داود في الوتر، باب الصلاة على غير النبي ﷺ، (١/ ٥٦٣ رقم ١٥٣٥)، وأحمد (٢٣/ ٤١٩ رقم ١٥٢٨١)، ولوين في جزئه (ص ٣٥ رقم ١٤)، والدارمي (١/ ٣٥ رقم ٤٥)، والجهضمي في فضل الصلاة على النبي (ص ٦٩ رقم ٧٧)، وأبو يعلى في مسنده (٤/ ٥٩ رقم ٢٠٧٧)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٨٦ رقم ٢٩٨٩)، كلهم من طريق: أبي عوانة، عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي، عن جابر بن

=

صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى))(١).

ونكتة اختيار المصنف هذا التحميد مرّت في أوائل الكلام، والله الهادي.

وأمَّا قول المعترض: إنَّ من كره الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً، وكره إفراد السلام عن الصلاة حمل الآية على أنَّه في أوائل الإسلام، فلا يظهر معناه؛ لأنَّه لم يُنْقل عن أحد من العلماء أنَّ ذلك كان جائزًا في أوائل زمن النبي ﷺ [٢/ ب] ثم صار ذلك منسوخًا في أواخر زمانه، أو في زمن الصحابة والتابعين،(٢) والله أعلم.

بقِيَ شيءٌ، وهو أنه ينبغي أن يتشهد المصنف بعد إتمام الآية الكريمة، حتى يكون عاملاً بالحديث المشهور المروي عن رسول الله ﷺ حيث قال: ((**كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ**

عبد الله؛ أن امرأة قالت للنبي ﷺ: صلِّ عليَّ وعلى زوجي، فقال النبي ﷺ: (صلى الله عليك وعلى زوجك).

وقد توبع أبو عوانة في روايته عن الأسود، تابعه سفيان، أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ١٢٢ رقم ١٠٢٥٦)، وابن سعد في الطبقات (٤/ ٣٨٥ رقم ٥٧٠٢)، وابن أبي شيبة (٢/ ٢٥٤ رقم ٨٧١٧)، كلهم من طريق: سفيان عن الأسود بن قيس به.

- الأسود بن قيس العبدي ويقال: العجلي الكوفي، قال الحافظ: «ثقة». تقريب التهذيب (ص ١١١).

- نُبيح بن عبد الله العنزي أبو عمرو الكوفي، قال أبو زرعة عنه: «كوفي ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس». وقال الذهبي: «تابعي فيه لين...روى عنه أيضًا أبو خالد الدالاني». وقال الحافظ في التقريب: «مقبول». وقال في التهذيب: «صحح الترمذي حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والحاكم». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٥٠٨)، ميزان الاعتدال (٤/ ٢٤٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٧)، تقريب التهذيب (ص٥٥٩).

والحديث إسناده حسن، قال الحافظ ابن حجر: «إسناده حسن». وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، خلا نبيح العنزي وهو ثقة». وقال الألباني: «وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات». فتح الباري (٧/ ٣٩٨)، مجمع الزوائد (٤/ ٢٤٣)، صحيح أبي داود (الأصل) (٥/ ٢٦١).

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة (٢/ ٥٤٤ رقم ١٤٢٦)، ومسلم في الزكاة، باب الدعاء لمن أتى بصدقته (٢/ ٧٥٦ رقم ١٠٧٨).

(٢) قال المُلاَّ علي بن سلطان القاري: «وأغرب ميرك حيث قال: لم ينقل أنه صار منسوخا في أواخر زمانه، أو في زمن الصحابة، أو التابعين، انتهى ؛ لأنه لا يتصور النسخ في غير زمانه ﷺ، ولعل مراده ظهور نسخه في زمن غيره». جمع الوسائل (١/ ٥).

كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ))، أخرجه أبو داود في سننه[١]، والمؤلف[٢] في جامعه[٣][٤]، وغاية ما يمكن[٥] أن يقال فيه أنه أشار بتركه في الخطبة إلى أن الحديث لا يصح عنده؛ بل فيه قولٌ، ولئن سلم صلاحيته للعمل به؛ فليس فيه أنَّ ذلك يتعين بالنطق والكتابة معًا، فلعله تشهد نطقًا و لم يكتبه اختصارًا، ويحتمل أن يكون الحديث عنده محمولاً على خطبة النكاح لا على خطبة الكتب والرسائل، ويؤيده أنه أخرج الحديث المذكور في جامعه في كتاب النكاح، في باب الخطبة في النكاح[٦].

وأما ما نقله بعض المنتحلين من أن العلماء قالوا: إن المراد بالتشهد في هذا الحديث الحمد والثناء، وعلى هذا فهو عامل بالحديث المذكور، فلا يذهب إلى هذا المعنى من الشراح

---

(١) (٤/ ٤٠٩ رقم ٤٨٤٣).

(٢) في (س) و (ش) (والمصنف).

(٣) (٣/ ٤٠٦ رقم ١١٠٦).

(٤) الحديث أخرجه: أبو داود في الأدب، باب في الخطبة (٤/ ٤٠٩ رقم ٤٨٤٣)، والترمذي في النكاح، باب ما جاء في خطبة النكاح (٣/ ٤٠٦ رقم ١، ١٠٦)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٣٩ رقم ٢٦٦٨١)، وأحمد (١٣/ ٣٩١ رقم ٨٠١٧)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٢٢٩)، والبزار (١٧/ ٩٥ رقم٩٦٤٠)، وابن حبان (٥/ ٣٩٩ رقم ٤٦٢٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ٢٠٩ رقم ٥٩٧٩)، كلهم من طريق: عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: ((**كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء**)). واللفظ لأبي داود، والترمذي، وغيرهما، وفي لفظ آخر عند أحمد: (**الخطبة التي ليس فيها شهادة...**).

قال البزار (١٧/ ٩٥ رقم٩٦٤٠): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عاصم بن كليب إلا عبد الواحد بن زياد»؛ ولكن توبع محمد بن زياد، تابعه محمد بن فضيل كما في رواية الترمذي. وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب».

وعاصم بن كليب: وثقه ابن معين والنسائي، وقال ابن المديني: «لا يحتج به إذا انفرد». وقال الحافظ: «صدوق». ميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٦)، تقريب التهذيب (ص٢٨٦).

والحديث قال عنه الحافظ ابن حجر: «في إسناده مقال». فتح الباري (١/ ٨).

(٥) في (س) و(ش) و(م) (يكره).

(٦) (٣/ ٤٠٦ رقم ١١٠٦).

إلاَّ التُوربَشتي [١][٢].

وقد رد عليه الشيخ الجزري[٣] فقال: «الصواب أنه عبارة عن الشهادتين، لما في الرواية الأخرى: ((**كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَهَادَةٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ**))[٤].

وصرح الشيخ ابن حجر أيضًا في أول شرح البخاري[٥] في هذا الحديث أنَّ المراد به الشهادتان، ويخدش فيه أيضًا أن المعنى المذكور ليس هو الحقيقي للتشهد؛ بل هو معنى مجازيّ له، والحمل على المعنى المجازيّ بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي ليس من دأب المحصّلين، كما لا يخفى عمن له أدنى تمييز، ولو سُلِّم بصحة حمل الحديث على المعنى المذكور، فهو تكلفٌ بارد، وتعسف سمج[٦]، وليست الوجوه التي ذكرناها أسوأ حالاً من هذا التَّكلف[٧]؛ بل هي جارية على قواعد أرباب هذه الصناعة، وهذا لا يخفى على المتأمل المنصف. [٣/ أ] والله أعلم.

وقوله: (**الَّذِينَ اصْطَفَى**): في تقدير: الذين اصطفاهم، والجملة في محل الجر صفة لعباده،

---

(١) فضل الله بن الحسن، أبو عبد الله التُّوربَشتي، الشيرازي، الشافعي، وقيل: الحنفي، محدث فقيه من أهل شيراز، من مؤلفاته: الميسر في شرح مصابيح السنة، المعتمد في المعتقد، مطلب الناسك في علم المناسك، توفي سنة (٦٦١هـ). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٣٤٩)، هدية العارفين (٢/ ٨٢١).

(٢) الميسر في شرح مصابيح السنة (٣/ ٥٧١).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سبق تخريجه والكلام عليه قريبًا.

(٥) فتح الباري للحافظ ابن حجر (١/ ٨).

(٦) تعقب الملا على قارئ الشارح في كلامه هذا، فقال: «وأما اعتراض الشارح بأنَّ ارتكاب المجاز بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي غير مقبول؛ فهو صحيح منقول؛ لكنه لما ترك أكثر العلماء المصنفين العمل بظاهر هذا الحديث دل على أن ظاهره غير مراد، فيؤول بأحد التأويلات المتقدمة». جمع الوسائل (١/ ٥).

(٧) في (س) و(ش) (التكليف).

ومن الناس من يقول[١]: يجوز أنْ يكون في محل الرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، والجملة في مقام التعليل لقوله: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ﴾[النمل: ٥٩].

أقول: العباد مطلق والتعليل مخصوص، وإن خصَّ العباد بتقييده بالمصطفى فالتَّعليل غير مناسب، على أنه إذا حُمل[٢] على الصفة يفيد أن الاصطفاء هو الذي يقتضي السلام، فجعله صفة أليق بالمقام، وأصوب نظرًا إلى المرام.

والأكثر على أنَّ المراد بهم الأنبياء والرسل [وهذا هو الظاهر من لفظ الاصطفاء، وقيل: الأنبياء والرسل][٣]، والملائكة وصالحو[٤] المؤمنين[٥].

والاصطفاء والاختيار افتعال من: صفا يصفو صفْوًا، وهو الخلوص عن الشوائب والكدورات[٦]، واصطفاء الله تعالى بعض عباده قد يكون بإيجاده له[٧] صافيًا عن النقائص، كالأنبياء والملائكة، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[الحج: ٧٥]، وقد يكون بتوفيقه إياهم للأعمال الصالحة ومتابعة الأنبياء، كالصِّدِّيقين والشهداء والصالحين، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾[فاطر: ٣٢] الآية.

قوله: **(قَالَ الشَّيْخُ الْحَافِظُ)** المراد به: حافظ الحديث لا القرآن، واعلم أنَّ لأهل الحديث مراتب[٨]، أولها: الطالب، هو المبتدئ الراغب فيه، ثم المحدث، وهو الأستاذ الكامل،

---

(١) (يقول) سقطت من (ص).

(٢) في (س) و (ش) (حملة).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

(٤) في (س) و (ش) (وصالح).

(٥) قال مقاتل: «هم الأنبياء والمرسلون»، وقال ابن عباس، وسفيان: «هم أصحاب محمد ﷺ»، وقال الكلبي: «هم أمة محمد ﷺ». وقيل: «هم كل المؤمنين من السابقين واللاحقين». تفسير السمعاني (٤/ ١٠٧)، تفسير البغوي (٦/ ١٧١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣/ ٢٢٠).

(٦) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ١٧٤).

(٧) في (س) و (ش) (لهم).

(٨) ينظر: شرح الشيخ أحمد شاكر علي ألفية السيوطي في الحديث (ص ٩٢)، شرح نخبة الفكر للقاري (١/ ١٢٢).

وكذا الشيخ والإمام بمعناه، ثم الحافظ، وهو الذي أحاط بمائة ألف حديث متنًا وإسنادًا، وأحوال رواته جرحًا، وتعديلاً، وتاريخًا، ثم الحجّةُ وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث كذلك، ثم الحاكم وهو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية كذلك، قاله ابن المطري(١).

وقال الشيخ الجزري - رحمه الله -: «الراوي ناقل الحديث بالإسناد، والمحدث من تحمل روايته [٣/ ب] واعتنى بدرايته، والحافظ من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج إليه»(٢). والله أعلم.

قوله: (**أَبُو عِيسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سَوْرَةَ**) -بفتح السين المهملة، بعدها واو ساكنة ثم راء- ابن موسى بن الضحاك السُّلَمي، -بضم السين المهملة وفتح اللام- منسوب إلى بني سُليم مصغرًا، قبيلة من قيس بن عيلان(٣)، وهذا أحد أئمة دهره، وأجلّة حفاظ عصره.

قال الذهبي(٤): هو ثقة كبير محتجٌّ به، مجمع عليه في العدالة والضبط، وكان ضرير البصر ولد أكمه(٥)، سمع خلقًا كثيرًا من العلماء الأعلام، وحفاظ الإسلام، ولقي الصدر الأول من

---

(١) عبد الله بن محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي، أبو جعفر ابن جمال الدين المطري، المدني المؤذن، كانت له عناية كبيرة بالحديث، وطاف البلاد وحصل الفوائد، وسمع منه البرزالي، والذهبي، والحسيني، وغيرهم وكان حافظًا له: الإعلام فيمن دخل المدينة من الأعلام ، توفي سنة (٧٦٥هـ). الدرر الكامنة (٣/ ٦٥)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص ٢٣٩).

ولم أقف على قوله، وقد نقله عنه بعض العلماء منهم: المناوي في اليواقيت والدرر (٢/ ٤٢١).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٢٦١)، الأنساب للسمعاني (٧/ ١٨١).

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٨) بتصرف.

(٥) قال الحافظ الذهبي: «اختلف فيه، فقيل: ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم». ونقل الحافظ ابن حجر هذا القول عن الحافظ يوسف بن أحمد البغدادي، ثم قال عقبه: «وهذا مع الحكاية المتقدمة عن الترمذي يرد على من زعم أنه ولد أكمه». ورجحه المباركفوري. سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨٩)، تحفة الأحوذي (١/ ٢٧٢).

المشايخ العظام، مثل قتيبة بن سعيد[١]، والبخاري[٢]، والدارمي[٣]، وإسحاق بن موسى[٤] ومحمد بن بشار[٥][٦]، وأحمد بن منيع[٧] ونظرائهم.

وجامعه دالٌّ على عظم قدره واتساع حفظه، ووفور اطلاعه على طرق الحديث وأسماء الرجال، لم يؤلف مثله في ذكر مذاهب السلف والخلف واختلافاتهم، وبيان علل الحديث وتصحيحه وتحسينه، وغير ذلك من الفوائد الحديثية والفقهية، وهو كاف للمجتهد، ومغنٍ للمقلد.

---

(١) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، قال عنه الذهبي: المحدث، الإمام، الثقة، الجوال، راوية الإسلام، توفي سنة (٢٤٠هـ)، وله تسعون سنة. الجرح والتعديل (٧/ ١٤٠)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٣).

(٢) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، له: الجامع الصحيح، والتاريخ الكبير، والأدب المفرد، توفي سنة (٢٥٦هـ)، وله ٦٢ سنة. تاريخ بغداد (٢/ ٣٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١).

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي، أبو محمد الدارمي، الإمام الحافظ الكبير، صاحب المسند، توفي سنة (٢٥٥هـ)، وله ٧٤ سنة. تاريخ بغداد (١١/ ٢٠٩)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٢٤).

(٤) إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي الأنصاري، أبو موسى المدني، قاضي نيسابور، ثقة متقن، كان من أئمة السنة، توفي سنة (٢٤٤هـ). تاريخ بغداد (٧/ ٣٧٥)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٥٤).

(٥) في جميع النسخ (يسار)، والمثبت هو الصواب.

(٦) محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري، أبو بكر، الملقب ببندار، لقب بذلك، لأنه كان بندار الحديث في عصره ببلده، إمام حافظ، توفي سنة (٢٥٢هـ). تاريخ بغداد (٢/ ٤٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١٤٤).

(٧) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر الأصم البغوي، مروذي الأصل، نزيل بغداد، ثقة من كبار الحفاظ، صنف المسند، توفي سنة (٢٤٤هـ). تاريخ بغداد ت بشار (٦/ ٣٧٧)، سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١١/ ٤٨٣).

وروي عنه أنه قال[١]: «من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما فيه نبي يتكلم»، ومناقبه أكثر مما تُحصى، وأوفر من أن تُستقصى، ومن مناقبه الجمّة أن الإمام البخاري روى عنه حديثًا واحدًا خارج الصحيح[٢]، وأعلى ما وقع له في الجامع حديث واحد ثلاثي الإسناد[٣].

ولد سنة تسع ومائتين[٤]، وتوفي ليلة الاثنين الثالث عشر من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين[٥]، بمدينة ترمذ[٦][٧]، يقال لها: مدينة الرجال، وهي بلدة قديمة على طرف جيحون[٨].

وقال الشيخ محيي الدين النووي[٩]: «فيه ثلاثة أوجه: كسر التاء والميم، وهو الأشهر، وضمهما، وفتح التاء وكسر الميم»[١٠].

---

(١) ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص ٩٨)، فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، للأسعردي (ص ٣٢).

(٢) الترمذي في المناقب، باب (٥/ ٤٠٨ رقم ٦٣٩)، من طريق: سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال لعلي: ((لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك))، قال الترمذي: سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث. وينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٦١٨).

(٣) الترمذي في الفتن، باب (٤/ ٥٢٦ رقم ٢٢٦٠)، حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، قال: حدثنا عمر بن شاكر، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: ((**يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر**)).

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ٦١٨)، جامع الأصول لابن الأثير (١/ ١٩٣).

(٥) الإكمال في رفع الارتياب لابن ماكولا (٤/ ٣٩٦). وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٧٨).

(٦) ترمذ: مدينة مشهورة من أمهات المدن، راكبة على نهر جيحون من جانبه الشرقي، متصلة العمل بالصغانيان، يحيط بها سور، وأسواقها مفروشة بالآجر. معجم البلدان (٢/ ٢٦).

(٧) ويقال أيضًا أنه توفي بمدينة (بوغ)، وهي من قرى ترمذ. ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٨).

(٨) جيحون: وادي خراسان وعليه مدينة اسمها جيحان، وفيها هذا النهر، وهو مجتمع عدة أنهار، ويصل إلى خوارزم، ويصب في بحيرتها، ويسمى أيضًا نهر آمو. مراصد الاطلاع (١/ ٣٦٥).

(٩) تهذيب الأسماء واللغات (ص ٦٩٧)، في ترجمة أبي جعفر الترمذي، رقم (٧٤٩)، نقلاً عن السمعاني.

(١٠) قال النووي في المصدر السابق: «وفيها ثلاثة أقوال حكاها السمعاني في الأنساب، أحدها ترمذ
=

واعلم أن الظاهر أنَّ هذا الكلام أعني قوله: (قال: الشيخ... إلى آخره)، وقع من تلامذة المصنف، وأما الحمد فيحتمل أن يكون من كلام المصنف، ونكتة [٤/ أ] تأخير هذا الكلام عن الحمد وقوع الافتتاح بالبسملة والحمد، ويحتمل احتمالاً بعيدًا أن يكون من كلام تلامذته، والله تعالى أعلم.

بكسر التاء والميم، قال: وهو الذى كنا نعرفه قديمًا، والثاني بضمهما جميعًا، قال: وهو الذى يقوله المتقنون وأهل المعرفة، والثالث بفتح التاء وكسر الميم، قال: وهو المتداول على ألسنة تلك البلدة». ينظر: الأنساب للسمعاني (ص ٤١)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٧٨)، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (٣/ ٣٨٩).

باب
ما جاء في خَلْق رسول الله ﷺ

هكذا وقع في أصل سماعنا، والنسخ المعتبرة المقروءة على المشايخ الثقات العظام، والعلماء النبلاء الأعلام، ولم أر في نسخة معتبرة بخلاف ذلك، وزعم بعض الناس أنَّه وقع في أكثر النسخ بلفظ: ما جاء في خلق النبي ﷺ، ثم قال: وفي بعض النسخ الرسول، وبناءً على زعمه الفاسد شرع في تحقيق معنى النبي والرسول لغةً واصطلاحًا، وبيان الفرق بينهما، وقال: وعلى التقديرين الألف واللام للعهد الخارجي، إلى غير ذلك من كلمات خارجة عن المبحث إظهارًا للفضل، ولا يخفى على الفَطِنِ أن هذا المقام لا يناسب فيه تحقيق معنى النبي والرسول، فإن لهذا المقال مقامًا آخر، ولكل مقام مقال، كلامٌ مشهور[١].

وعلى ما وقع في نسخنا المصححة وأصول مشايخنا المعتبرة لا يحتاج إلى العهد الخارجي، فإن لفظ رسول الله في عرف هذا الفن وغيره من العلوم الشرعية كالعلم لذات أشرف المخلوقات، وهو نبينا ﷺ وشاع ذلك عند العلماء بحيث لا خفاء فيه، ولله الحمد على ذلك.

ثم اعلم أن الباب لغةً: اسمٌ لمدخل الأمكنة، كباب المدينة، وفي عرف العلماء البلغاء يقال لما يتوصل منه إلى المقصود، وهو هنا معرفة أحاديث الكتاب في بيان خلق نبينا ﷺ وآله وصحبه.

والخَلْق: بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام في اللغة التقدير المستقيم الموافق للحكمة، يقال: خلق الخياط الثوب إذا قدره قبل القطع[٢]، ويستعمل في [٤/ ب] إبداع الشيء من غير أصل، وفي إيجاد الشيء عن شيء آخر، وقد يستعمل بمعنى المخلوق أيضًا، قيل: ومن المجاز خَلَق الله الخَلْق، أي: أوجدهم على تقدير أوجبته الحكمة[٣].

والخُلُق: بالفتح والضم، في الأصل بمعنى واحد كالشَّرب والشُّرب مفتوحًا ومضمومًا[٤]، لكن خُصَّ الأول بالهيئات والأشكال والصور المدركة بالحواس الظاهرة، والثاني بالقوى

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ١٩٨).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٧/ ١٦)، والصحاح للجوهري (٤/ ١٤٧١).

(٣) ينظر: أساس البلاغة للزمخشري (١/ ٢٦٤).

(٤) «الشرب بالفتح مصدر، وبالخفض والرفع اسمان من شربت». الصحاح (١/ ١٥٣).

والسجايا المدركة بالبصيرة[١]، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، فسّره المفسرون بالطبع الكريم الذي يظهر منه السمات الحسنة والصفات المستحسنة[٢]، والمراد بالخلق الذي وقع في الترجمة هنا هو الأول، أي: صورته وشكله الذي يطابق كماله.

وقيل: المراد بالخلق الحاصل بالمصدر وهو الخلقة، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الخلقة مصدر أيضًا؛ لكن مصدر نوعي بمعنى الخلق الحسن، أو غير نوعي بمعنى التركيب كما في المغرب[٣]، وكلاهما غير حاصل بالمصدر كما ترى، نعم قد تطلق الخلقة على الصورة بطريق المجاز إلاَّ أنه خارج مما نحن فيه، وتقديمه على الثاني لتقديم ظهوره على الناظر، ولأن الظاهر عنوان الباطن.

ثم اعلم أن الرواية المشهورة المسموعة من أفواه المشايخ: (**بَابُ مَا جَاءَ... إِلَى آخِرِهِ**[٤]) بطريق إضافة الباب إلى ما بعده، وهو خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا باب، أو مبتدأ خبره محذوف، ويجوز أن يُقرأ: بابٌ بالتنوين، وهو خبر مبتدأ محذوف أيضًا، ويكون ما جاء استئنافًا، كأن الطالب لما سمع قوله: (**باب**) وقع في خاطره أن يسأل عنه ويقول: أي شيء يورد في هذا الباب؛ فيجيب بقوله: ما جاء في الأخبار الواردة والمروية في بيان خلق رسول الله ﷺ.

فإن قلت: الاستئناف يكون جملة، وقوله: ما جاء صلة وموصول، أو صفة وموصوف، وعلى التقديرين لا يكون جملة، فكيف يصح أن يكون استئنافًا؟. [٥/ أ].

قلت: يمكن أن يقدر مبتدأ؛ أي: المورد في هذا الباب ما جاء، ويحتمل أن تكون ما،

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٧/ ١٦)، والصحاح للجوهري (٤/ ١٤٧١).

(٢) قال ابن الجوزي: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤] فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: دين الإسلام، قاله ابن عباس.

والثاني: أدب القرآن، قاله الحسن.

والثالث: الطبع الكريم». زاد المسير (٤/ ٣١٩).

(٣) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٥٣).

(٤) (إلى آخره) سقط من (س).

استفهامية بمعنى: أي شيء جاء، كما في قول البخاري[١] باب: كيف كان بدء الوحي، تأمل.

وجوَّز الشارح العلَّامة المولى شمس الدين الكَرْمَانِيّ[٢] في أول شرح صحيح البخاري[٣] وجهًا ثالثًا، وهو: بابُ الوقف على سبيل التعداد للأبواب، وحينئذ لا يكون له محل من الإعراب، وما بعده استئناف كما سبق؛ لكن يخدش في هذا الوجه أن التعداد في عرف البلغاء إنما يكون لضبط العدد من غير فصل بين أجزاء المعدود[٤] بشيء آخر، فضلاً عن إيراد الأمور الكثيرة جدًّا بين المعدودات[٥]، والله أعلم.

ثم ذكر المصنف في الباب أربعة عشر حديثًا.

---

(١) البخاري (١/ ٣).

(٢) شمس الدين محمد بن يوسف بن علي، أبو عبد الله الكرماني ثم البغدادي، الإمام العلامة في الفقه والحديث، والتفسير والأصلين، والمعاني والعربية، تصدى لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة، له: الكواكب والدراري في شرح صحيح البخاري، شرح لمختصر ابن الحاجب، حاشية على تفسير البيضاوي. ت سنة (٧٨٦هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ١٨٠)، بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٢٧٩).

(٣) الكواكب والدراري في شرح صحيح البخاري (١/ ١٣).

(٤) في (س) و(ش) (العدد).

(٥) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

على أنني بعد ما قَدْ مَضَى ... ثَلَاثُونَ -للهَجْرِ- حَوْلاً كَميلا

ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٥٨)، همع الهوامع للسيوطي (٢/ ٣٤٩)، النحو الوافي (٤/ ٥٣٥).

١- حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول: ((**كَانَ رسول الله ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالقصير، وَلَا بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، وَلَا بِالْآدَمِ، وَلَا بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ، وَلَا بِالسَّبْطِ، بَعَثَهُ اللَّهُ تعَالَى عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سنة، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ، وَبِالمدينَة عَشْرَ سِنِينَ، وَتوَفَّاهُ اللَّـهُ تعَالَى عَلَى رَأْسِ سِتِينَ سنةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**)).

الحديث الأول: حديث أنس[١].

قوله: (**أخبرنا**[٢]) قال الشيخ محيي الدين النووي[٣]: جرت العادة بالاقتصار على الرمز في (حدثنا) و(أخبرنا) واستمر الاصطلاح من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث إنه لا يخفى، فيكتبون من حدثنا (ثنا) بالثاء المثلثة والنون والألف، وربما حذفوا المثلثة ويقتصرون على النون والألف، وربما يكتبون بالدال قبل (ثاء)[٤]. انتهى.

ويفهم من كلام الشيخ ابن الصلاح[٥]، والشيخ ابن[٦] العراقي[٧] أنهم يكتبون في هذا

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة رسول الله ﷺ (٣/ ١٣٠٣ رقم ٣٣٥٥)، ومسلم في الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ ومبعثه وسنه (٤/ ١٤٢٨ رقم ٢٣٤٧).

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل هذا من اختلاف نسخ الشمائل.

(٣) شرح صحيح مسلم (١/ ٣٨) بتصرف يسير.

(٤) (ثاء) سقطت من (س).

(٥) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر النصري الكردي، أبو عمرو الشهرزوري، المعروف بابن الصلاح، أحد العلماء الأعلام، من مصنفاته: معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، رسالة في المناسك، رسالة فيه بعض فتاويه، توفي سنة (٦٤٣هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٤)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٢٦).

(٦) كذا في جميع النسخ، والمراد هو العراقي الأب، وليس الابن.

(٧) عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل زين الدين العراقي الكردي المصري الشافعي، الحافظ الإمام الكبير، من تصانيفه: الألفية المسماة التبصرة والتذكرة وشرحها، تخريج أحاديث الإحياء، تكملة شرح الترمذي. توفي سنة (٨٠٦هـ). الضوء اللامع (٤/ ١٧١-١٧٧)، حسن =

(دثنا) بزيادة المثلثة أيضًا[(١)].

قال: ويكتبون من أخبرنا (أنا)، زاد ابن الصلاح فيه (أرنا)[(٢)]، وزاد الشيخ الجزري[(٣)] فيه (أنا)[(٤)] و(نا)[(٥)]، ونقل بعضٌ عنه أنه قال في وجوه أخبرنا: (بنا) أيضًا[(٦)] بالموحدة والنون، ولم أره في كلامه لا في البداية والنهاية ولا في تصحيح المصابيح، والظاهر[(٧)] أنَّه افتراء محض عليه، وليس هو في شيء من كتب الأصول المعتمدة، والغالب على الظن أن ذلك لا يجوز؛ لأنَّه ربما يشتبه باختصار حدثنا (بثنا) لاتحاد صورهما.

قال الشيخ ابن الصلاح[(٨)]: وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة (أخبرنا) بالألف مع علامة (بنا)، فيكتبون (أبنا)، وإن كان الحافظ البيهقي[(٩)] ممن فعله. انتهى. [٥/ ب].

المحاضرة (١/ ٣٦٠).

(١) قال ابن الصلاح: «وقد يكتب في علامة (أخبرنا) راء بعد الألف، وفي علامة (حدثنا) دال في أولها. وممن رأيت في خطه الدال في علامة (حدثنا) الحافظ أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الرحمن السلمي، والحافظ أحمد البيهقي». وقال العراقي في الألفية:

واختصروا في كتبهم (حــدثنا) ... على (ثنا) أو (نا) وقيل: (دثنا)

مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٣)، التبصرة والتذكرة (ص ١٤٦).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٢٦).

(٣) في منظومته الهداية في علم الرواية، حيث قال:

واختصروا أخبرنا خطا (أَنــا) ... واختصروا حدثنا (ثنا)، و(نا).

الهداية في علم الرواية مع الشرح (ص ٩٣).

(٤) في (ص) (أنبأ)، وفي (س) (أبنأ)، والمثبت من منظومة ابن الجزري.

(٥) في جميع النسخ الخطية (رنا)، والمثبت من منظومة ابن الجزري.

(٦) في (س) و (ش) (يقصرون).

(٧) في (س) و (ش) (والظن).

(٨) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٠٣) بتصرف، ونص عبارة ابن الصلاح: «وليس بحسن ما يفعله طائفة من كتابة (أخبرنا) بألف مع علامة حدثنا المذكورة أولاً، وإن كان الحافظ البيهقي ممن فعله».

(٩) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي أبو بكر البيهقي، إمام حافظ، جمع بين علم الحديث والفقه، أكثر من التصنيف، ومن أشهر كتبه: السنن الكبرى، ودلائل النبوة، والأسماء =

أقول: وكأن وجه عدم الحسن أنه ربما يشتبه باختصار (أنبأنا) فإنهم يقتصرون (بأنبا)[١] وقلَّ من نبه على ذلك.

واعلم أنه لا فرق بين التحديث، والإخبار، والإنباء، والسماع، عند المتقدمين من أهل هذا الشأن، فيستعملون كلها بمعنى واحد، وهو رأي الزهري[٢]، ومالك[٣]، وابن عيينة[٤] ويحيى القطان[٥]، وأكثر الحجازيين والكوفيين[٦]، وعليه استمر عمل المغاربة[٧].

ورأى بعض المتأخرين التفرقة بين صيغ[٨] الأداء بحسب افتراق التحمل، فيخصُّون

والصفات. توفي سنة (٤٥٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣-١٧٠)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٨ - ١٦).

(١) في (س) (بأبنا).

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب أبو بكر الزهري، القرشي، الإمام الحافظ أحد الأئمة الأعلام، قال ابن سعد: كان الزهري ثقة، كثير الحديث والعلم والرواية، فقيهًا جامعًا. توفي سنة (١٢٤هـ). حلية الأولياء (٣/ ٣٦٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٩٥). وينظر قوله في: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٤٢٨)، الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٣٠٢)، الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١).

(٣) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحي الحميري، أبو عبد الله المدني الفقيه، أحد أعلام الإسلام، إمام دار الهجرة، قال الشافعي: «مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين». له كتاب الموطأ، وجمعت مسائله في المدونة. توفي سنة (١٧٩هـ). سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨-١٣٥)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٥-٩). وينظر قوله في: جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ١١٥٢)، الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١).

(٤) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، أحد أئمة الإسلام. روى عن عمرو بن دينار، والزهري، ومحمد بن المنكدر، وعنه: الشافعي، وابن معين، وابن المديني، وابن راهويه، قال الشافعي: «لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز». توفي سنة (١٩٨هـ). سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٠٤). وينظر قوله في: صحيح البخاري (١/ ٣٤)، الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٣٣٠)، الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١).

(٥) يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد القطان، الأحول البصري، الإمام الحافظ الجليل، جاوز القنطرة في التثبت والإتقان، واشتهر بمعرفة الحديث ونقد الرجال، قال الإمام أحمد بن حنبل: «ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان». توفي سنة (١٨٩هـ). تاريخ بغداد (١٦/ ٢٠٣)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٧٥). وينظر قوله في: الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٣٤٦).

(٦) الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١).

(٧) فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٥).

(٨) في جميع النسخ (صنع)، والمثبت هو الصواب.

التحديث والسماع بما يلفظ به الشيخ ويسمع الراوي عنه، والإخبار بما يقرأ التلميذ على الشَّيخ، وهذا مذهب ابن جريج[١]، والأوزاعي[٢]، والشَّافعي[٣]، وجمهور أهل المشرق[٤]، ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر، فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد، فقال: حدثني، وسمعت، ومن سمع مع غيره جمع فقال: حدثنا وسمعنا، ومن قرأ بنفسه على الشَّيخ أفرد فقال: أخبرني، ومن سمع بقراءة غيره جمع وقال: أخبرنا[٥].

وكذا خصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يخبره[٦]، وكل هذا مستحسن عندهم وليس بواجب، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل، وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب، فتكلف بالاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته، نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور؛ لأنه صار حقيقةً عرفيةً، فمن تجوَّز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة

---

(١) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، سمع من: عطاء، والزهري، وهشام بن عروة، روى عنه: يحيى بن سعيد الأنصاري، والأوزاعي والثوري، وكان يدلس ويرسل، توفي سنة (١٥٠هـ). تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٢)، تقريب التهذيب (ص ٣٦٣). وينظر قوله في: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/ ٥٠)، والكفاية له (ص ٣٣٨).

(٢) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي، الإمام الحافظ، عالم أهل الشام، قال الخريبي: «كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه». توفي سنة (١٥٧هـ)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٨٤)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧). وينظر قوله في: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٤٣١)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/ ٥٠)، والكفاية له (ص ٣٣٩).

(٣) محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، أبو عبد الله القرشي ثم المطلبي الشافعي، أحد كبار فقهاء الأمة، كان يلقب ناصر الحديث، له كتاب الأم، والرسالة. توفي سنة (٢٠٤هـ). حلية الأولياء (٩/ ٦٣)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥). وينظر قوله في: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٤٢٥ و٤٣١)، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب (٢/ ٥٠)، والكفاية له (ص ٣٣٩).

(٤) الإلماع للقاضي عياض (ص ٧١)، فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٥).

(٥) ينظر: المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص ٤٣٢)، الإلماع للقاضي عياض (ص ١٢٥)، فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٥).

(٦) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٥)، فتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٩٤).

تدل على مراده، وإلا فلا يؤمَن اختلاط المسموع بالمجاز، وبعد تقرُّر الاصطلاح لا يحمل ما ورد من ألفاظ المتأخِّرين على محل واحد بخلاف المتقدمين[١]، والله أعلم.

ثم اعلم أن (حدَّث)، و(أخبَر)، و(خبَّر)، و(أنبَأ)، و(نبَّأ) أفعالٌ خمسةٌ تستعمل استعمال (اعلم) المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل[٢]، الأول منها بمنــزلة المفعول الأول من أعطيت، والثاني والثالث بمنــزلة مفعولي علمتُ.

وقد تقع (أنَّ) مع جملتها قائمًا مقام المفعولين، وقد [٦/ أ] تتعدى هذه الأفعال إلى واحدٍ بنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث، أو مضمون الثالث وحده بحرف الجر، نحو حدثتك بخروج زيد، وقد تتعدى إلى مضمون الأخيرين بنفسها، كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا** ﴿٤﴾﴾ [الزلزلة: ٤]؛ أي: تحدث الناس أخبارها، وكقول عائشة -رضي الله عنها- في حديث بدء الوحي: (**وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ**)[٣].

إذا تقرر هذا فاعلم أنَّ أخبر ها هنا متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، الأول منها ضمير المتكلم، والثاني والثالث يقوم مقامهما مضمون الحديث المذكور، وليس قوله: (أنه سمعه) قائمًا مقام المفعولين الأخيرين، وإنْ كان بعضهم جعله قائمًا مقامهما وتكلف في توجيهه بما لا طائل تحته؛ بل هو لبيان كيفية رواية ربيعة عن أنس.

وحاصل معنى الكلام: أخبرنا قتيبة هذا الحديث، يعني قول أنس: (**كان رسول الله ﷺ...** إلى آخره)، حال كونه منقولاً عن مالك، حال كونه منقولاً عن ربيعة، حال كونه منقولاً عن أنس إلى ربيعة بأنه سمعه، أي: بطريق السماع.

فقوله: (**أنَّه سَمِعَهُ**) مجرور بحذف الجار، ومن قال: إنه مرفوعٌ على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو منصوبٌ على أنه مفعول فعل محذوف فقد تعسَّف تعسفًا شديدًا كما لا يخفى.

فقوله: عن مالك، وعن ربيعة، وعن أنس أحوال عن مضمون المفعولين الأخيرين على

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ١٤٥).

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (١/ ٣٣٠)، أوضح المسالك لابن هشام (٢/ ٧٢).

(٣) أخرجه البخاري في بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ (١/ ٤ رقم ٣)، ومسلم في الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٤٠ رقم ١٦٠).

التداخل أو المترادف، ولو جُعلت أحوالاً عن فاعل أخبر؛ لكان صحيحًا أيضًا، بأن يقال: أخبرنا قتيبة هذا الحديث حال كونه ناقلاً عن مالك بلا واسطة، حال كونه ناقلاً عن ربيعة بلا بواسطة، حال كونه ناقلاً عن أنس كذلك أنه سمعه، أي: رواية ربيعة عن أنس بطريق السماع، والوجه الأول أوفق بصناعة العربية كما لا يخفى.

فإن قلت: ما المفعول الثاني لسمعه؟ قلت: هو قوله: يكون، وقوله: (**كان رسول الله ﷺ...** إلى آخره)، مفعول يقول، وأخبرنا على سبيل التنازع، وأما قول من قال: يقول في مثل هذا التركيب حال، وكان الأصل سمع قول أنس فأخَّر القول وجعل حالاً ليفيد الإبهام والتبيين، وهو أوقع في النفس، فكلام مرجوح لا يلتفت إليه، بل قد صرح الشيخ الرضي[1] بأن مما ينصب المبتدأ والخبر من غير أفعال القلوب (سمع) المعلق بعين، نحو سمعتك تقول: كذا، ومفعوله مضمون الجملة؛ أي: سمعت قولك، فإنْ قيل: المناسب لسمعه قال؛ ليتوافقا ماضيًا، فما نكتة العدول إلى المضارع؟ قلت: استحضار صورة القول للحاضرين والحكاية عنها، كأنه يريهم أنه قائل الآن، والله أعلم.

قوله: (**لَيْسَ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ**)؛ أي: الْمُفْرِطُ في الطول مع اضطراب القامة، اسم فاعل من بان إذا ظهر على غيره، أو فارق من سواه.

قاله الشيخ ابن حجر[2]: وأشار بذلك إلى أن البائن يحتمل أن يكون من بان يبين بيانًا إذا ظهر، أو من بان يبون بَوْنًا إذا بعد وفارق.

قيل: وسمي فاحش الطول بائنًا؛ لأن من رآه تصور أن كل واحد من أعضائه مُبان عن الآخر، ويحتمل أنه سُمي به؛ لأنه الظاهر على غيره، أو يفارق غيره في الطول والقامة[3].

---

(١) محمد بن الحسن، رضي الدين الاستراباذي السمنائي، نزيل النجف، نحوي صرفي، متكلم منطقي، من مصنفاته: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة، توفي في حدود سنة (٦٨٤هـ). هدية العارفين (٢/ ١٣٤)، معجم المؤلفين (٩/ ١٨٣). ولم أقف على قوله.

(٢) فتح الباري (٦/ ٥٦٩ و٥٧١).

(٣) ينظر: مشارق الأنوار (١/ ١٠٦)، تاج العروس للزبيدي (٣٤/ ٣٠٩).

قوله: (**وَلَا بِالْقَصِيرِ**) هو عطفٌ على خبر ليس، ولا مؤكِّدة للنفي؛ أي: أنه ﷺ كان متوسطًا بين الطول والقصر، ومن كان قامته بهذه الصفة يقال لها: رَبْعَةٌ، كما سيجيء صريحًا في حديث أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنه ﷺ: ((**كَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ**))[1]، وحديث البراء: ((**وَكَانَ رَجُلاً مَرْبُوعًا**))[2].

لكن في حديث هند بن أبي هالة[3] الآتي في هذا الباب[4]: ((**أَنَّهُ ﷺ أَطْوَلُ مِنَ الْمَرْبُوعِ**)).

وأخرج الذهلي[5] في الزهريات[6] بإسناد حسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه: ((**أَنَّهُ ﷺ كَانَ**

---

(١) يأتي تخريجه ينظر الحديث رقم (٧).

(٢) يأتي تخريجه ينظر الحديث رقم (٢٦).

(٣) هند بن أبي هالة التميمي، ربيب النبي ﷺ، أمّه خديجة زوج النبي ﷺ. روى عنه الحسن بن عليّ صفة النبي ﷺ، كان فصيحا بليغا، قتل مع علي يوم الجمل. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٣٦).

(٤) يأتي تخريجه ينظر الحديث رقم (٨).

(٥) محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب، أبو عبد الله الذهلي مولاهم، النيسابوري، أحد الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين، صنف حديث الزهري وجوّده، توفي سنة (٢٥٨هـ)، وقيل: قبلها. تاريخ بغداد (٤/ ٦٥٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٧٣).

(٦) لم أقف عليه، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٦٩).

وهذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٩٥ رقم ١١٥٥)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٧٨) مختصرًا، والبزار في مسنده (١٤/ ٢٢٤ رقم ٧٧٨٩)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٩ رقم ١٧١٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٠٨)، كلهم من طريق: إسحاق بن إبراهيم الحمصي، عن عمرو بن الحارث، قال: حدثني عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: أخبرني محمد بن مسلم، عن سعيد بن المسيب أنّه سمع أبا هريرة يصف رسول الله ﷺ: فذكره.

وفي سنده إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي ابن زبريق، وقد ينسب إلى جده، أثنى عليه يحيى بن معين، وقال: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال أبو داود: «ليس بشيء» وقال النسائي: «ليس بثقة إذا روى عن عَمْرو بن الحارث»، وهو هنا يروي عن عمرو بن الحارث، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم كثيرًا، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب». الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٩)، تاريخ دمشق (٨/ ١٠٩)، تهذيب الكمال (٢/ ٣٧٠)، لسان الميزان (٩/ ٢٥٦)، =

رَبْعَةً، وَهُوَ إِلَى الطُّولِ أَقْرَبُ)).

ويحصل [٧/ أ] التوفيق بين الروايات، بأن يقال: إنَّ الناظر إليه من غير تأمل وتحقيق يعتقد أنَّه مربوع، وبعد التأمل وإمعان النظر يحكم بأنَّه إلى الطول أقرب، والحاصل أنَّ الأول بحسب الظاهر(١)، والثاني بحسب الواقع، ولا شبهة بأن القرب إلى الطول ألطف وأحسن، والعرب تمدح ذلك.

ومن غرائب معجزاته الباهرة أنَّه إذا دخل بين جماعة طوال كان في بصر الناظرين أطول منهم جميعًا، كما ورد في حديث عائشة – رضي الله عنها- عند ابن [أبي](٢) خيثمة(٣): **((لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُمَاشِيهِ مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إِلى الطول إلاَّ طَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَرُبَّمَا اكْتَنَفَهُ الرَّجُلَانِ الطَّويلان فَيَطُولُهُمَا، فَإِذَا فَارَقَاهُ نُسِبَا إِلَى الطُّولِ وَنُسِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَّبْعَةِ))**(٤)؛ ولعل السرَّ في ذلك أنه لا يتطاول عليه أحد من الأمَّة صورةً، كما لا

تقريب التهذيب (ص ٩٩)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٦).

وقد حسن إسناده الحافظ ابن حجر، وقال الهيثمي: «رجاله وثقوا»، وقال الشيخ الألباني: «وهذا إسناد صحيح إن سلم من إسحاق الحمصي». فتح الباري (٦/ ٥٦٩)، مجمع الزوائد (٨/ ٤٩٩)، السلسلة الصحيحة (٧/ ٥٩٤).

والأقرب أن إسناده ضعيف لحال إسحاق بن إبراهيم الحمصي.

(١) في (س) و (ش) (الظن).

(٢) في (ص) (ابن خيثمة)، وفي (س) و (ش) (أبي خيثمة)، والمثبت هو الصواب.

(٣) أحمد بن خيثمة زهير بن حرب بن شداد، أبو بكر الحرشيّ النسائي، ثم البغدادي الحافظ، أحد أعلام الحديث، قال الخطيب: «كان ثقة عالما، متفننا حافظا، بصيرا بأيام الناس...وله كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه، وأكثر فائدته». توفي سنة (٢٧٩هـ). تاريخ بغداد (٥/ ٢٦٥)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٤٨٩).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من تاريخ ابن أبي خيثمة، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧٠).

وقد أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ٦٣٧)، والبيهقي في الدلائل (١/ ٢٩٩)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (ص١٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٣٥٦)، وابن دحية في =

يتطاول عليه أحد معنًى، ولا يخفى عليك أنَّ القصر[(١)] المنفي من قامته ﷺ في هذا الحديث هو المقيد بالمتردد كما سيأتي[(٢)] في حديث علي كرم الله وجهه: (**وَلَا بِالْقَصِيرِ الْمُتَرَدِّدِ**)، فإنَّ قاعدة الأصول حملُ المطلق الوارد في روايةٍ على المقيد الوارد في الرواية الأخرى، وبهذا تصير الروايات كلها متوافقة، فلا حاجة إلى قول من قال في وصف الطويل بالبائن[(٣)] دون القصير؛ إيماء إلى أنه ﷺ كان أطول من المربوع؛ لأن التوصيف في القصير مراد أيضًا، والله أعلم.

قوله: (**وَلَا بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ وَلَا بِالْآدَمِ**) في النهاية الجزرية[(٤)]: الأمهق: الكثير البياض كلون الجصِّ، يريد: أنه كان نَيِّرَ[(٥)] البياض، والأُدْمَةُ[(٦)] في الناس: السُّمرة الشديدة. انتهى.

فعلى هذا لا يرِدُ الإشكالُ بأنَّه وقع في بعض الأحاديث الآتية[(٧)] وصف لونه بالسُّمرة؛

الآيات البينات (ص٢٣٢)، كلهم من طريق: صبيح بن عبد الله، أبو محمد الفرغاني قال: ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وهشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها به.

وفي سنده: صبيح بن عبد الله الفرغاني، قال عنه أبو حاتم: «صدوق»، وقال البيهقي: «ليس بالمعروف»، وقال الخطيب البغدادي: «صاحب مناكير». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٥٢)، الدلائل للبيهقي (١/ ٢٩٩)، تلخيص المتشابه في الرسم (ص ١٣٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٧).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.

قال الحافظ العراقي عن هذا الحديث: «فيه صبيح بن عبد الله الفرغاني منكر الحديث، قاله الخطيب»، المغني عن حمل الأسفار (ص ٨٦٨).

(١) في (ص) القصير، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) يأتي إن شاء الله في شرح الحديث رقم (٦).

(٣) في (س) و(ش) (الثاني).

(٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ٣٧٤).

(٥) كذا في (ص) والنهاية، وفي (س) و (ش) (بين).

(٦) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/ ٣٢).

(٧) يأتي قريبًا إن شاء الله، في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو الحديث الثاني من أحاديث =

لأن المنفي [٧/ ب] السُّمرة الشديدةُ والمثبت أصل السُّمرة، وبأنه ورد في بعض الأحاديث أيضًا وصف لونه بالبياض، كما في حديث أبي جُحيفة عند البخاري[١]: (**كَانَ أَبْيَضَ**)، ومثله في حديث أبي الطفيل عند مسلم سيجيء في الباب أيضًا: (**كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحًا**)[٢]، وفي شعر أبي طالب في وصفه ﷺ:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ...

أخرجه البخاري[٣].

لأن المراد بالبياض المثبت هو ما يخالطه الحمرة لا البياض البحت كلون الجَصِّ.

قال الشيخ ابن حجر[٤]: تبين من مجموع الروايات أنَّ المراد بالبياض المنفي ما لا يخالط الحمرة، وهو الذي تكرهه العرب وتسميه أمهق، والمراد بالبياض المثبت ما يخالطه الحمرة، والمراد بالسمرة: الحمرة التي يخالطها البياض، وهو الموافق لقوله في حديث علي رضي الله عنه: (**أَبْيَضُ مُشْرَبٌ بِحُمْرَةٍ**) انتهى.

وأما وصف لونه ﷺ في بعض الأحاديث بشدة البياض كما في حديث أبي الطفيل عند الطَّبَرَانِيِّ[٥]: ((**مَا أَنْسَى شِدَّةَ بَيَاضِ وَجْهِهِ مَعَ شِدَّةِ سَوَادِ شَعَرِهِ**))، وكذا في حديث أبي

الشمائل.

(١) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥١)، ومسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٢ رقم ٢٣٤٣).

(٢) يأتي إن شاء الله، وهو الحديث رقم (١٣) من أحاديث الشمائل.

(٣) البخاري في الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا (١/ ٣٤٢ رقم ٩٦٣)، من طريق: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ... ثمال اليتامى عصمة للأرامل

(٤) فتح الباري (٦/ ٥٦٩) بتصرف.

(٥) رواية الطبراني أشار إليها الحافظ ابن حجر في الفتح (٦/ ٥٦٩)، ولم أقف عليها، والحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٤١٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ١٩٩ رقم ٩٤٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٤٣٥ رقم ٧٩٩٠)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٦/ ٣٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٣٠٤).

=

هريرة يصف النبي ﷺ فقال: ((**كَانَ شَدِيدُ البَيَاضِ**))، أخرجه يعقوب بن سفيان[١]، والبزار[٢] بإسناد قوي[٣]، وأمثال ذلك فمحمول عند المحققين على البريق واللمعان لا أصل اللون، وإليه الإشارة في قول صاحب النهاية[٤]: يريد أنه كان نيِّرَ البياض، ويؤيده ما ورد في حديث آخر: ((**كَأَنَّ الشَّمْسَ تَجْرِي فِي وَجْهِهِ**))، كما سيأتي[٥].

وما رواه الدارمي[٦]، والطَّبَرَانِيّ[٧] من حديث الرُّبَيِّعِ بنت مُعَوِّذٍ بن عفراء، أنها قالت في وصف النبي ﷺ: ((**لو رأيته لرأيت الشمس طالعة**))[٨]، وما في حديث هند بن أبي هالة

كلهم من طريق: شيبان، نا جابر بن يزيد، عن أبي الطفيل ﷺ به.

وفي سنده جابر بن يزيد الجعفي، قال شعبة: «صدوق في الحديث». وقال أحمد بن حنبل: تركه عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى القطان. وقال النسائي: «متروك». وقال أبو زرعة: «جابر الجعفي لين». وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف رافضي». الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ٧١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٨)، تقريب التهذيب (ص١٣٧).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، وأصله في صحيح مسلم، كما سيأتي في الحديث رقم (١٣).

(١) في المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٧٨).

(٢) في مسنده (١٤/ ٢٢٤ رقم ٧٧٨٩).

(٣) وقد تقدم الكلام عليه.

(٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/ ٣٧٤).

(٥) ينظر الحديث (١١٦) من أحاديث الشمائل.

(٦) الدارمي (١/ ٢٠٤ رقم ٦١).

(٧) في المعجم الكبير (٢٤/ ٢٧٤ رقم ٦٩٦).

(٨) الحديث أخرجه أيضًا: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١١٦ رقم ٣٣٣٥)، العقيلي (٣/ ٣٤٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/ ٣٣٣٢)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٣٦٩ رقم ٤٤٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٣١٢)

كلهم من طريق: عبد الله بن موسى حدثنا أسامة بن زيد، عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: ((قلت للربيع بنت معوذ ابن عفراء: صفي لنا رسول الله ﷺ فقالت: يا بني لو رأيته، رأيت الشمس طالعة)).

فيه عبد الله بن موسى الطلحي، قال عنه ابن معين: «صدوق، كثير الخطأ»، وذكره البخاري في

=

الآتي في الباب[١]: ((يَتَلَأْلَأُ وَجْهُهُ تَلَأْلُأَ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ)).

ونقل الشيخ ابن حجر[٢] عن البيهقي[٣] [٨/ أ] أنه قال: يقال: أن المشرب منه حمرة وأن السمرة ما ضحى منه للشمس والريح، وأما ما تحت الثياب فهو الأبيض الأزهر.

التاريخ و لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: «ما أرى بحديثه بأسا، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: ليس محله ذاك»، وقال ابن حبان: «يرفع الموقوف، ويسند المرسل كثيرًا...لا يجوز الاحتجاج به عند الانفراد ولا الاعتبار».

وقال العجلي: «ثقة»، وقال الذهبي في الكاشف: «شيخ»، وقال في الميزان: «ليس بحجة»، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ». التاريخ الكبير (٥/ ٢٠٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٦٧)، كتاب المجروحين (٢/ ١٦)، الثقات للعجلي (٢/ ٦٢)، الكاشف للذهبي (١/ ٦٠١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٨)، التقريب (ص ٣٢٥).

والذي يظهر أنه ضعيف الحديث؛ ولذلك قال العقيلي: «ولا يتابع عليه -عبد الله بن موسى- من هذا الوجه، وليس بمحفوظ من حديث الربيع».

وقال الطبراني في الأوسط: «لا يروى هذا الحديث عن الربيع إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الله بن موسى التيمي».

وفي سنده أيضًا: أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، قال ابن معين: «ثقة». وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال الحافظ: «صدوق يهم». تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (٣/ ١٥٧)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٨٥)، تقريب التهذيب (ص ٩٨).

وفيه أيضًا: أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، ويقال: اسمه سلمة، قال عنه يحيى بن معين: «ثقة» وقال أبو حاتم: «منكر الحديث» وقال ابن حبان: «منكر الحديث...ليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات؛ لإرساله الخبر، فكيف إذا انفرد»، وقال الحافظ: «مقبول». سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص ٣٢٣)، الجرح والتعديل (٩/ ٤٠٥)، كتاب المجروحين (١/ ٣٣٧)، تقريب التهذيب (ص ٦٥٦).

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.

(١) يأتي الكلام عليه في الحديث رقم (٧).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٠).

(٣) دلائل النبوة (١/ ٢٩٩).

قال الشيخ[١]: وهذا ذكره ابن أبي خيثمة[٢] عقب حديث عائشة رضي الله عنها[٣] في صفة النبي ﷺ بأبسط من هذا وزاد: (**ولونه الذي لا يشك فيه الأبيض**).

قال: وأما ما وقع في زيادات عبد الله بن أحمد[٤] في المسند[٥] من حديث علي - كرم الله وجهه[٦] - أنه قال: (**أَبْيَضُ شَدِيدُ الْوَضَحِ**)[٧]، فهو مخالف لحديث أنس: (**لَيْسَ بِالْأَبْيَضِ**

---

(١) أي: الحافظ ابن حجر في الموضع السابق.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من تاريخه.

(٣) تقدم الكلام على هذا الحديث الصفحة رقم [٩١].

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، أبو عبد الرحمن، الذهلي الشيباني المروزي، ثم البغدادي، الإمام الحافظ، قال الذهبي: «كان صينًا، دينًا، صادقًا، صاحب حديث، واتباع، وبصر بالرجال، لم يدخل في غير الحديث». له: زوائد على مسند أبيه، كتاب السنة، الرد على الجهمية. توفي سنة (٢٩٠هـ). طبقات الحنابلة (١/ ١٨٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥١٦).

(٥) زوائد عبد الله بن أحمد (٢/ ٤٢٩ رقم ١٣٠٠).

(٦) تخصيص علي - رضي الله عنه- بهذا الدعاء دون غيره من الصحابة غير لائق، وتعليل بعضهم من أن سبب ذلك أنه لم يسجد لصنم قط؛ لا يصح فقد حصل ذلك لكثير من الصحابة رضي الله عنهم.

(٧) وأخرجه أيضًا: ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٤١١)، وابن أبي شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٠٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٥١)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٤٩٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٢٦٠)، كلهم من طريق: نوح بن قيس، حدثنا خالد بن خالد، عن يوسف بن مازن: أن رجلا سأل عليًّا رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين: انعت لنا رسول الله ﷺ، صفه لنا، فقال: ((**كان ليس بالذاهب طولا، وفوق الربعة، إذا جاء مع القوم غمرهم، أبيض، شديد الوضح...الحديث**)).

وأخرجه عبد الله في الزوائد (٢/ ٤٣٠ رقم ١٣٠١) من طريق: يوسف بن مازن، عن رجل، عن علي رضي الله عنه به.

ونوح بن قيس، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال الحافظ: «صدوق رمي بالتشيع». تاريخ ابن معين (٤/ ١٢٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ٤٨٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٨٦)، تقريب التهذيب (ص ٥٦٧).

=

الْأَمْهَقِ)، وهو أصح، ويمكن الجمع بحمل ما في رواية علي -كرم الله وجهه[١]- على ما تحت الثياب مما لا يلاقي الشمس. انتهى[٢].

قوله: ويؤيده ما في حديث مُحَرِّشٍ الْكَعْبِيِّ[٣] راوي عمرة الجِعْرَانَةِ، قال: ((**فَنَظَرْتُ إِلَى ظَهْرِهِ كَأَنَّهُ سَبِيكَةُ فِضَّةٍ**)).

أخرجه أحمد في مسنده[٤]؛ لكن ما يأتي في حديث هند بن أبي هالة: (**كَأَنَّ عُنُقَهُ جِيدُ**

وخالد بن خالد، قال عنه الحسيني: «مجهول»، وقال الحافظ ابن حجر: «لا يعرف». الإكمال للحسيني (ص ١١٦)، تعجيل المنفعة (١/ ٤٨٧).

ويوسف بن مازن ويقال: يوسف بن سعد الجمحي، وثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم: «مشهور»، وقال الحافظ: «ثقة».

وقد فرق البخاري بين يوسف بن سعد، ويوسف بن مازن، وتبعه ابن أبي حاتم، وجمع بينهما المزي والحافظ ابن حجر وغيرهما. التاريخ الكبير (٨/ ٣٧٤)، جامع الترمذي (٥/ ٤٤٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٣٠)، تهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ٤٢٦)، تقريب التهذيب (ص ٦١١).

وكلا الطريقين ضعيف، فالطريق الأول منقطع؛ لأن يوسف بن مازن لم يدرك علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال ابن أبي حاتم: إن روايته عن علي مرسلة. الجرح والتعديل (٩/ ٢٣٠).

والطريق الثاني فيه راوٍ لم يُسمَّ.

قال الهيثمي: «رواه عبد الله بإسنادين في أحدهما رجل لم يسم، والآخر من رواية يوسف بن مازن عن علي، وأظنُّه لم يدرك عليا، والله أعلم». مجمع الزوائد (٨/ ٤٨٦).

(١) سبق التنبيه على عدم جواز تخصيص علي بن أبي طالب ﵁ بهذه العبارة، وأنه لا وجه لها.

(٢) فتح الباري (٦/ ٥٧٠).

(٣) مُحرِّش بن سويد بن عبد اللَّه بن مرة، الكعبي الخزاعي، نزيل مكة، صحابي، ليس له إلا حديث واحد في عمرة الجعرانة. الإصابة (٥/ ٥٨٣).

(٤) أحمد (٢٤/ ٢٧١ رقم ١٥٥١٢).

والحديث أخرجه أيضًا: أبو داود في المناسك، باب المرأة المهلة بالعمرة تحيض فيدركها الحج فتنقض عمرتها وتهل بالحج هل تقضى عمرتها (٢/ ١٥٥ رقم ١٩٩٨)، والترمذي (٣/ ٢٦٤ رقم ٩٣٥)، والنسائي في مناسك الحج، باب دخول مكة ليلا (٥/ ١٩٩ رقم ٢٨٦٣)، والدارقطني في =

دُمْيَةٍ فِي صَفَاءِ الْفِضَّةِ)، يأبى عن هذا التوجيه بعض الإباء، اللهم إلا أن يُتكلف ويقال: العنق أيضًا داخل فيما تحت الثياب.

بقي شيء وهو أنَّ هذا الحديث وإنْ احتمل أن يُرْتكب فيه هذا التكلف؛ لكن حديث أبي الطفيل المقدَّم ذكره بلفظ ما أنسى شدة بياض وجهه إلى آخره لا يمكن ارتكاب مثل هذا التكلف فيه، فالوجه هو الأول بلا شك وارتياب، والله أعلم بالصواب.

قوله: (**ولا بِالجَعْدِ القَطَطِ**) الجعودة في الشعر أنه لا يتكسر تكسرًا تامًّا، ولا يسترسل[1]، والقَطَط: المشهور فيه فتح القاف والطاء المهملة الأُولى، وقد تكسر الطاء؛ وشدة الجعودة في وصف الرجل يراد به الذم، يقال: فلان جعد اليدين وجعد الأصابع، أي: بخيل، ويطلق على القصير، وإذا أطلق على الشعر فيحتمل المدح والذم[2].

المؤتلف والمختلف (٤/ ٢١٧٦)، كلهم من طريق: مزاحم عن عبد العزيز بن عبد الله بن أسيد، عن محرش الكعبي به.

وليس فيه: (**كأنه سبيكة فضة**).

وأخرجه: النسائي في مناسك الحج، باب دخول مكة ليلا (٥/ ٢٠٠ رقم ٢٨٦٤)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٢٢ رقم ١٥٥٨٦)، وأحمد (٢٤/ ٢٧١ رقم ١٥٥١٢)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (١/ ٤٥ رقم ٣١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٣٢٧ رقم ٧٧٢)، كلهم من طريق: إسمعيل بن أمية، عن مزاحم، عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد بن أسيد، عن محرش الكعبي؛ أن النبي ﷺ: ((**خرج من الجعرانة ليلاً، كأنه سبيكة فضة، فاعتمر، ثم أصبح بها كبائت**)).

وهذا لفظ النسائي.

ومداره على مزاحم ابن أبي مزاحم المكي مولى عمر بن عبد العزيز، روى عنه ابنه سعيد، واسماعيل بن أمية، وابن جريج، وذكره البخاري، وابن أبي حاتم في كتابيهما، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً. وقال ابن سعد: «قليل الحديث»، وقال الحافظ: «مقبول».

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «يروي المراسيل». الطبقات الكبرى (٥/ ٤٨٨)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٣)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٠٥)، الثقات (٧/ ٥١١)، تقريب التهذيب (ص ٥٢٧).

والحديث ضعيف بهذا السند.

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٣٤).

(٢) ينظر: المصدر السابق، والصحاح للجوهري (٢/ ٢٥٧)، ومشارق الأنوار لعياض (١/ ١٥٨).

قوله: (**وَلَا بالسَّبْطِ**) [٨/ ب] هو بفتح المهملة والموحدة، ويقال: بكسر الموحدة وسكونها أيضًا ثلاث لغات[١]، والسُّبُوطَةُ في الشعر ضد الجُعُودَةِ، وهو الانبساط والامتداد الذي ليس فيه نتوٌّ ولا تعقد[٢]، والمراد: أن شعره ﷺ كان وسطًا بين الجُعُودَةِ والسُّبُوطَةُ.

قوله: (**بَعَثَهُ اللَّهُ**) أي: للنبوة والرسالة.

وفي رواية للبخاري[٣]: (**أُنْزِلَ عَلَيْهِ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً**)، والمراد أُنزل عليه الوحي، أو القرآن على رأس أربعين سنة لا يخلو إمَّا أن يراد بلفظ الأربعين السنة التي تنضم إلى تسعة وثلاثين، وإمَّا أن يراد به مجموع السنين من أول الولادة إلى استكمال أربعين سنة، فإن لفظ الأربعين مُستعمل في هذين المعنيين استعمالاً شائعًا، فيقال مثلاً: الحديث الأربعون، أو النوع الأربعون، أو الباب الأربعون، أو السنة الأربعون، ويراد به الواحد الذي يكمل فيه المجموع، ويقال: عمر فلان أربعون سنةً، ويراد به مجموع العدد، وعلى التقديرين لا بد أن يراد بالرأس الطرف الآخر من السنة.

أما على الأول؛ فلأنه إن حُمل على السنة يلزم منه أنه ﷺ بعث بعد استكمال تسعة وثلاثين، وكان شارعًا في الأربعين، وهذا خلاف ما عليه الجمهور من أهل السير والتواريخ، من أنَّه بعد استكمال الأربعين سنة[٤]؛ ولذا قال شراح الحديث: المراد بالرأس؛ الطرف الآخر فإن السنة لها رأسان.

وقال الفاضل الطيبي[٥][٦]: الرأس هنا مجاز عن آخر السَّنة كقولهم رؤوس الآي، ورأس

(١) ينظر: أساس البلاغة للزمخشري (١/ ٣٤٣).

(٢) الصحاح للجوهري (٣/ ١١٢٩)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٣٤).

(٣) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥٤).

(٤) قال الحافظ النووي: «وهذا الذي ذكرناه أنه بعث على رأس أربعين سنة هو الصواب المشهور الذي أطبق عليه العلماء». شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٩٩)، وينظر: التمهيد لابن عبد البر (٣/ ١٣)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٠).

(٥) الحسين بن محمد بن عبد الله، أبو محمد الطِّيْبِي، كان تقيًّا فاضلاً منشغلاً بالعلم والتدريس، له: الكاشف عن حقائق السنن، وهو شرح لمصابيح السنة، وحاشية على الكشاف، توفي سنة (٧٤٣هـ). الدرر الكامنة لابن حجر (٢/ ١٨٥)، البدر الطالع للشوكاني (١/ ٢٢٩).

(٦) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٧١٣).

الآية؛ أي: آخرها، وتسمية آخر السنة رأسها باعتبار أنه مبتدأ مثله من عقد آخر.

وأما على التقدير الثاني؛ فلأن من البديهي أنَّه لم يبعث في أول يوم الولادة فلا بد أن يراد بالرأس الطرف الآخر منه حتى يوافق قول الجمهور، والحاصل أنه لا بد من ارتكاب المجاز [٩/ أ] في لفظ رأس على أي الوجهين، فقول بعض الناس لا حاجة للقول بأنَّ المراد بالرأس الطرف الآخر ممنوع كما لا يخفى، وكذا قوله: الأربعين هو مجموع السِّنين من أول الولادة التي تنضم إلى تسعة وثلاثين مردود، وقياسه على العشرة والعاشر قياس مع الفارق، فإنَّ العشرة موضوع لمجموع العدد، والعاشرة موضوعة للسنة التي تنضم إلى تسعة، وليس في العشرين والثلاثين والأربعين مثل ذلك؛ فإنه لم يوجد للواحد الذي تم به عدد العشرين، مثل لفظ موضوع على حدة؛ بل لفظ العشرين مشترك بين مجموع العدد وبين الواحد الذي به يكمل المجموع، وكذا الثلاثون والأربعون والخمسون، وهذا مشهور بين أرباب العربية، وإلا لم يكن لقولهم النوع العشرون، أو الباب العشرون، أو السنة العشرون معنى، وهذا شائع وذائع في استعمالات أهل العربية، نعم إيراد التمييز وهو قول سنة يؤيد الحمل على المعنى الثاني. والله أعلم.

ثم اعلم أنَّ الشيخ ابن حجر رحمه الله قال[١]: هذا يتم على القول بأنه بُعث في الشهر الذي ولد فيه، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول[٢]، وبعث في شهر رمضان؛ فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف، أو تسع وثلاثين ونصف، فمن قال: أربعون، ألغى الكسر وجَبَرها.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن عبد البر: «ولا خلاف أنه ولد يوم الاثنين بمكة، في ربيع الأول عام الفيل»، ونقل الاتفاق أيضًا الحافظ ابن الجوزي، والحافظ النووي، وحكاية الاتفاق فيها نظر، فقد نقل ابن عبد البر، عن الزبير بن بكار أنه قال: ولد في رمضان، وقال ابن كثير: «هو قول الجمهور». الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٠)، والتمهيد له (٣/ ٢٦)، صفة الصفوة لابن الجوزي (١/ ٥٢)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ٢٣)، البداية والنهاية لابن كثير (٣/ ٣٧٤). وينظر: السيرة لابن هشام (١/ ١٦٧)، جوامع السيرة لابن حزم (ص ٧).

لكن قال المسعودي[١] وابن عبد البر[٢]: إنه بعث في شهر ربيع الأول وهو الصحيح، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواء، وقيل: بعث وله أربعون سنة وعشرة أيام، وقيل: وعشرون يومًا[٣]. والله أعلم.

قوله: **(فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ)** هكذا وقع في حديث أنس، وهو خلاف ما عليه الجمهور من أهل الحديث والسِّيرة، فإنَّ الصحيح عندهم أنه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة[٤]، فإمَّا أن يُحمل على إلغاء الكسر[٥]، أو على أنه لم يحمل[٦] المدة التي دعا رسول الله ﷺ الناس على الإسلام خُفْيَة [٩/ ب] قبل نزول قوله تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٩٤﴾ [الحِجر: ٩٤]، وهذه المدة ثلاث سنين على قول بعض أهل السير[٧]، أو يقال: بترجيح

---

(١) علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن المسعودي البغدادي، قال الذهبي: «نزل مصر مدة، وكان إخباريا، صاحب ملح وغرائب، وعجائب وفنون، وكان معتزليًّا». له مصنفات في التاريخ منها: مروج الذهب، أخبار الزمان ومن أباده الحدثان، معادن الجوهر في تحف الأشراف والملوك. توفي سنة (٣٤٥هـ). سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٦٩)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣/ ٤٥٦).

(٢) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر أبو عمر، النمري القرطبي، أحد الأئمة الأعلام حافظ المغرب، له مصنفات مشهورة منها: التمهيد، والاستذكار، والاستيعاب، والكافي في فقه الإمام مالك. توفي سنة (٤٦٣هـ). سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ١٣٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٧/ ٦٦ - ٧٢). وينظر قوله في: الاستيعاب (١/ ٣٦).

(٣) فتح الباري (٦/ ٥٧٠).

(٤) قال الحافظ ابن الجوزي: «أما لبثه بمكة بعد النبوة فثلاث عشرة سنة بلا خلاف، وإنما بقي منها ثلاث سنين مستترا بأمره، ثم حمي الوحي بعد ذلك وتتابع، فإلى هذا يشير أنس»، وقال الحافظ ابن كثير: «كانت مدة إقامته، عليه الصلاة والسلام بمكة بعد البعثة ثلاث عشرة سنة، في أصح الأقوال». كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٢١٤)، البداية والنهاية (٤/ ٥١٤)، وينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٢)، والاستذكار له (٨/ ٣٢٦).

(٥) في (س) (الإلغاء للكسر).

(٦) في (س) (يعتبر).

(٧) سيرة ابن هشام (١/ ٢٦٢)، والبداية والنهاية (٤/ ٩٥).

الروايات المصرحة بإقامته في مكة ثلاث عشرة سنةً؛ فإن المروي عن ابن عباس، وعائشة[١] وغيرهما من الصحابة والتابعين كذلك.

قوله: (**وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا**) هذا [لا][٢] خلاف بين علماء الحديث وأرباب السير فيه.

قوله: (**فَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى**) وفَّى الشيء ووفَّاه وتوفَّاه واستوفاه: أخذه تامًّا[٣]، وقد عُبِّر في القرآن بالتوفي، كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ [الزُّمَر: ٤٢]، وقال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ﴾ [النحل: ٧٠]؛ أي: قبض روحكم، فمعنى قوله: (**فَتَوَفَّاهُ اللَّهُ**)، أي: قبض روحه وأماته على رأس ستين سنة، يأتي القول فيه في: باب سنّ النبي ﷺ آخر الكتاب.

قوله: (**وَلَيْسَ فِي رَأْسِه وَلِحْيَته عِشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**)، أي: بل دُون ذلك.

وأخرج ابن سعد[٤] بإسناد صَحيح ثابت عن أنس، قال: ((**مَا كَانَ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّه ﷺ وَلِحْيَته إلاَّ سَبْعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**))[٥].

ولابن أَبي خَيْثمة من حديث حميد، عن أنس: ((**لَمْ يَكُنْ فِي لحية رَسُولِ الله ﷺ ورأسه عِشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**))، قال حميد: كنّ سبع عشرة، وسيأتي مزيد لهذا في باب: شيبه ﷺ، والله ﷻ أعلم.

---

(١) المروي عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنها أنه ﷺ أقام بمكة عشر سنين. ينظر: البخاري في المغازي، باب وفاة النبي ﷺ (٤/ ١٦٢٠)، والاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٣٢)، والبداية والنهاية (٤/ ٥١٤).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من النسخ الخطية، والمثبت هو الصواب؛ لأن السياق يقتضيه، ولاتفاق العلماء عليه، قال الحافظ النووي: «واتفقوا أنَّه ﷺ أقام بالمدينة بعد الهجرة عشر سنين». شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٩٩).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٥٢٦).

(٤) ابن سعد في الطبقات (١/ ٤٣١).

(٥) وأخرجه أيضًا: ابن ماجه في اللباس، باب من ترك الخضاب (٢/ ١١٩٨ رقم ٣٦٢٩)، وأحمد (١٩/ ١١١ رقم ١٢٠٥٤) (١/ ٤٣١)، كلهم من طريق: حميد قال: سئل أنس بن مالك: أخضب رسول الله ﷺ؟ قال: ((**إنه لم ير من الشيب إلا نحو سبعة عشر، أو عشرين شعرة في مقدم لحيته**)). واللفظ لابن ماجه.

قال الألباني: «صحيح على شرط مسلم». السلسلة الصحيحة (٥/ ١٣١).

٢- حدثنا حميد بن مسعدة البصريّ، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنس بن مالك قال: ((**كَانَ رسول الله ﷺ رَبْعَةً، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالقصير، حسن الْجِسْمِ، وَكَانَ شَعْرُهُ لَيْسَ بِجَعْدٍ وَلَا سَبْطٍ أَسْمَرَ اللَّوْنِ، إِذَا مَشَى يَتكَفَّأُ**)).

الحديث الثاني: حديث أنس أيضًا[١].

قوله: (**حَدَّثَنَا عبد الوَهَّابِ**)، أي: قال: حدثنا عبد الوهاب[٢] إلى آخره، قال أهل هذه الصناعة: لفظ (قال) إنْ كان مكتوبًا قبل حدثنا الثاني، والثالث، وهلم جرًّا فبها، وإلا خطًّا ينبغي[٣] للقارئ أن يتلفظ به.

وقوله: (**عَنْ حُمَيْدٍ**)[٤] متعلق بحديث عبد الوهاب.

وقوله: (**عَنْ أَنَسٍ**) حالٌ؛ أي: راويًا عن أنس.

وقوله: (**قَالَ: كَانَ**)؛ أي: أنه قال: كان، وحذْفُ أنَّه في أمثال هذا التركيب شائع، ينبغي للقارئ أن يتلفظ به أيضًا.

قال الشيخ ابن حجر رحمه الله في كتاب الحدود في شرح البخاري[٥] [١٠/ أ]: عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري[٦]، عن عمرة[١] حدثته، أي: أنها حدثته، وكذا في قوله: عن

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في الجمة واتخاذ الشعر (٤/ ٢٣٣ رقم ١٧٥٤)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث حميد»، وأبو يعلى في مسنده (٦/ ٤٤٥ رقم ٣٨٣٢).

وإسناده صحيح. ينظر تخريج الحديث رقم (١) من أحاديث الشمائل.

(٢) عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٩٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٦٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعلها (فينبغي).

(٤) حميد بن مسعدة بن المبارك السامي، أو الباهلي البصري، صدوق، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة (٢٤٤هـ). تقريب التهذيب (ص ١٨٢).

(٥) فتح الباري (١٢/ ١٠١) بتصرف يسير.

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٢٤هـ). تقريب التهذيب (ص٤٩٢).

عائشة حدثتهم؛ أي: أنها حدثتهم، قال[٢]: وقد جرت عادتهم بحذفها في مثل هذا، كما أكثروا من حذف (قال) في مثل: ثنا عثمان، ثنا عبدة مثلاً، وفي مثل: سمعت أبي، ثنا فلان، قال: وذكر ابن الصلاح[٣] أنه لا بد من النطق بـــ(قال)، وفيه بحث، ولم ينبّه على حذف (أن) التي أشرت إليها، وفي رواية أخرى أن عَمْرة حدثته، أن عائشة حدثتها. انتهى كلامه.

ففيما نحن بصدد شرحه أنَّ (قال) قائم مقام مفعولي حدثنا حميد بن مسعدة، وثنا عبد الوهاب، وهو مفعول راويًا عن أنس أيضًا على سبيل التَّنازع، ومحصّل الكلام: ثنا حميد بن مسعدة، قال: ثنا عبد الوهاب، عن حميد وهو ابن أبي حميد الطويل حال كونه راويًا عن أنس، قال: **كان...** إلى آخره.

وقوله: (**قال: حَدَّثَنَا عبد الوَهَّابِ**) قيل: هو استئناف، جواب لسؤال من سأل كيف حدثك حميد هذا[٤] الحديث؟ أو ما قال لك حميد في تحديثك هذا الحديث؟

أقول: ولو قدر قبل قوله: (**ثنا عبد الوهاب**)؛ لكان له وجه وجيه، وحينئذ لا حاجة إلى ملاحظة الاستئناف؛ لكن كلمة (**قال**) أوفق بصناعة المحدثين، هذا وقد وقع لبعض المحدثين ها هنا تقدير غريب وتقرير عجيب، وهو أنه قال: أنت خبير بأنّه لو كان، ثنا عبد الوهاب قائمًا مقام مفعولي، ثنا حميد بن مسعدة بحذف أنه، وأنَّه في مثل هذا التَّركيب شائع لم يحتج لـــ(قال) لا لفظًا ولا معنى، هذا كلامه بحروفه، ولم يسمع إلى الآن من أحد من أهل هذا الشأن، ولا رأينا في كتبهم، ولا في اصطلاحاتهم إثبات أنَّه ولا تقديره في مثل هذا التَّركيب، بل الظاهر على التقدير أن يقال: أنه حدثه، وأنه حدثهم، وأنه شائع عندهم، لا أنه حديثٌ، فإنه توهم خلاف المعنى المقصود تأمل. والله أعلم.

قوله: (**رَبْعَةٌ**): -بفتح الراء [١٠/ ب] وسكون الموحدة- أي: مربوعًا، والتأنيث باعتبار

---

(١) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، أكثرت عن عائشة، ثقة، أخرج لهـــا الجماعة، توفيت قبل المائة، ويقال: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٧٥٠).

(٢) أي: الحافظ ابن حجر.

(٣) قال الحافظ ابن الصلاح: «جرت العادة بحذف (قال)، ونحوه، فيما بين رجال الإسناد خطًّـــا، ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظًا». مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢٧).

(٤) في (س) ذلك الحديث.

النفس، فيقال: رجل رَبْعةٌ، وامرأة رَبْعة[١].

قال في النهاية: رجل رَبْعة ومربوع، إذا كان بين الطويل والقصير[٢].

فقوله: (**لَيْسَ بِالطَّوِيلِ**)[٣]عطف تفسيري لقوله: (رَبْعَة)، ويروى: (ليسَ بالطويل) بدون الواو؛ فيكون بيانًا له.

قوله: (**حَسَنَ الْجِسْمِ**) هو خبر بعد خبر لـــ(كان)، قال: الحُسْن عن[٤] كل مبهج مرغوب فيه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُستحسن من جهة العقل، ومُستحسن من جهة الهوى[٥]، ومُستحسن من جهة الحس، وأكثر ما يستعمل في عرف العامة فيما يدرك بالبصر، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة[٦]. انتهى كلامه.

وَوَصْفُ جِسمه ﷺ بالحسن صادقٌ من جهتي العقل والحسِّ، أمَّا الأول: فباعتبار انتصاب قامته وتناسب أعضائه، وأما الثانية: فلأن جسمه الأقدس من فَرَقِه[٧] إلى قَدَمِه كان مستحسنًا في نظر أرباب البصيرة، مرغوبًا فيه عند أصحاب[٨] حسن السيرة، كما نطق به

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٢/ ٢٢٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ١٩٠) بتصرف يسير.

(٣) لفظ: (**ليس بالطويل**) هو الذي رواه كل من أخرج الحديث ممن سبق ذكرهم كصاحبي الصحيح وغيرهما، ولم أقف على لفظ: (**وليس بالطويل**) إلا عند البغوي في شرح السنة (١٣/ ٢٢٠).

وفي شرح الشمائل للمُلاَّ علي بن سلطان القاري ، اعتمد على نسخة من الشمائل فيها إثبات الواو، وذكر الرواية الأخرى بقوله: «وفي بعض الروايات بدون الواو كما في جامع الأصول بعلامة الترمذي». جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ١٤).

ولعل الشارح (ميرك) اعتمدها أيضا، كما يدل عليه سياق الكلام.

(٤) كذا في جميع النسخ، ويظهر أن فيه سقطًا، ولعل الصواب: قال الراغب: الحسن عبارة عن.... إلخ.

(٥) في جميع النسخ (الحس)، والمثبت من المفردات للراغب.

(٦) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني (ص ٢٣٥) بتصرف.

(٧) أي: مفرق رأسه.

(٨) (أصحاب) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

حديث جابر بن سمرة والبراء بن عازب الآتيان في الباب[١].

قوله: (**لَيْسَ بِجَعْدٍ**)؛ أي: شديد الجعودة[٢]، ولا بد من اعتبار هذا القيد لتصير الروايات متوافقة.

قوله: (**أَسْمَرَ اللَّوْنِ**) خبر آخر لـــ(كان) الأول، وحينئذ قوله: (**وَكَانَ شَعْرُهُ...**) إلى آخره جملة حالية بتقدير قد واقعة بين أخبار كان الأول، إذ لا يستقيم جعل أسمر اللون خبرًا لكان الثاني؛ لعدم صحة حمل أسمر على الشعر، كذا قيل، ولا يخفى تكلفه.

والأوجه أن يقال: قوله: (**وَكَانَ شَعْرُهُ...**) إلى آخره معطوفًا على قوله: (**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ**)، ويقدر قبل قوله: (**أَسْمَرَ**) لفظة كان معطوفًا على الجمل السابقة، والقولُ بأن حذف كان مع العاطف ليس بجيد؛ لأنَّ المقام يقتضي العطف، تأمل، قال ابن مالك[٣]: حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في كلام العرب نظمًا ونثرًا[٤].

والمراد بإثبات السمرة نفي البياض القوي مع إثبات حمرة قليلة كما تقدم تحقيقه[٥] [١١/ أ].

وأما جعل اسم كان الثاني ضميرًا لرسول الله ﷺ وخَبرِه الجملةَ؛ أعني شعرُهُ ليس بجعد ولا سبط فبعيد جدًّا، وصحح في بعض النسخ (أَسْمَرُ) بالرفع، فحينئذ يكون جملة مسرودة

---

(١) في الحديث رقم (٣) و(٤).

(٢) قال ابن الأثير: «جعد الشعر، وهو ضد السبط؛ لأن السبوطة أكثرها في شعور العجم». النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٧٥).

(٣) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحد، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي، إمام في النحو والقراءات، له:تسهيل الفوائد، وسبك المنظوم وفك المختوم، الشافية الكافية، والخلاصة، توفي سنة (٦٧٢ هـ)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٢٤٩) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٦٧).

(٤) ألفية ابن مالك في قوله:

ويحذفونها ويبقون الخبرْ   وبعد إن ولو كثيرًا ذا اشتهرْ

وينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٥٠٢).

(٥) انظر شرح الحديث الأول.

[على نمط التعديد.

قوله: (**إِذَا مَشَى**) خبرٌ آخرُ لكان المذكور المقدر جملة مسرودة][(١)] على نمط التعديد وهو الأوجه، وإذا ظرفية وليست بشرطية.

قوله: (**يَتَكَفَّأُ**) هكذا وقعت في أكثر النسخ، وهو مهموز، وقد يترك همزه.

قال الشيخ محيي الدين النووي[(٢)]: وزعم كثيرون أنَّ أكثر ما يروى بلا همز، وليس كما قالوا، ومعناه: يتمايل إلى قدّام كما تتكفأ السفينة في جريها.

وقيل: معناه أنه يميل في مشيه يَمْنةً ويَسْرةً كما يتمايل الغصن إذا هبت به الريح، ولو قيل: إن هذا المشي يشبه مشية الخيلاء، ولا يناسب حاله الأعلى؛ أجيب بأنها كانت تقع منه اتفاقًا وجبلَّة من غير قصد كِبْر وحال خيلاء.

وقيل: معناه كان يثبت في مشيه؛ لأنها عبارة عن تتابع الخطوات، وهو بجامعه[(٣)].

ووقع في بعض النسخ[(٤)] (**يَتَوَكَّأُ**)؛ أي: يعتمد من التوكي بمعنى الاتكاء، تقول العرب: توكأت على العصا؛ أي: اعتمدت عليها[(٥)]، والمراد منه التثبت أيضًا.

وذُكِرَ في جواب (**إِذَا مَشَى يَتَكَفَّأُ**) بصيغة المضارع إما استحضارًا للصُّورة الماضوية، وإما إرادة الاستقبال بالنظر إلى ما قبله، فإنَّ التكفؤ بعد الشروع في المشي[(٦)]، ونظيره سرت حتى أدخل البلد، وورد في بعض الروايات كما سيأتي[(٧)]: (**إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ**) ماضيًا، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٨٦).

(٣) جامع الترمذي (٤/ ٢٣٣ رقم ١٧٥٤).

(٤) لم أقف عليها.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٢٢٥).

(٦) في جميع النسخ (شروع في المعنى)، وهي عبارة غير مستقيمة المعنى، والمثبت من جمع الوسائل للملا علي قارئ.

(٧) في الحديث رقم (٥).

٣- حدثنا محمد بن بشار- يعني العبدي-، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي إسحق، قال: سمعت البراء بن عازب يقول: ((**كان رسول الله ﷺ رجلاً مربوعًا، بعيد ما بين المنكبين، عظيم الجُمَّة، إلى شحمة أذنيه، عليه حلة حمراء، ما رأيت شيئًا قطُّ أحسن منه**)).

الثالث: حديث البراء بن عازب[١].

«**في الإسناد: يعني العبدي**»[٢] [كما وقع في أصل سماعنا بصيغة الغائب، فيحتمل أن يكون قائله المصنف على طريقة الالتفات][٣]، وهو الظَّاهر، ويحتمل أن يكون من كلام بعض تلامذته، وقد جرت عادة الرواة بإدراج كلامهم في تصانيف المشايخ، كصنيع من روى الصحيحين عن الشيخين البخاري ومسلم، ويجوز أن يقرأ (نعني) بالنون على وزن حدثنا، وحينئذ لا شك أنه من كلام المصنف لو كانت الرواية مساعدة له، هذا وقد ساق بعض المنتحلين هذا التحقيق من كلامنا، وأورده في شرحه [إظهارا أنه من عند نفسه، ولا تغتر به؛ فإنه ليس له رواية معتبرة في هذا الكلام والله الهادي][٤].

[قوله: (**رَجُلاً**) كذا وقع في الروايات المعتمدة بضم الجيم، فيحتمل أنْ يكون المراد به المعنى المتبادر المتعارف الذي يراد بلفظ الرجل، وهو المقابل للمرأة، ومعناه واضح، وهو خبر موطئ؛ لأن الخبر في الحقيقة قوله: (مَرْبُوعًا)، إذ هو يفيد الفائدة المعتد بها.

ويحتمل أن يراد به وصف شعره الأطهر ﷺ إذ الرَّجلُ بكسر الجيم وفتحها وضمها وسكونها بمعنًى واحدٍ، وهو الذي في شعره تكسرٌ يسير كما يفهم من كلام الشيخ ابن

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٣ رقم ٣٣٥٨)، ومسلم في الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ، وأنه كان أحسن الناس وجهًا (٤/ ١٨١٨ رقم ٢٣٣٧).

(٢) محمد بن بشار بن عثمان، أبو بكر العبدي البصري، ولقبه بندار، ثقة من العاشرة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٥٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٦٩).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

حجر العَسْقَلانِيّ في شرح صحيح البخاري[١]، وسيأتي نقل كلامه في شرح الحديث السادس.

ويؤيده ما صح في بعض النُّسخ بكسر الجيم وسكونها، كأنَّه عقل هذا المصحح أنه بضم الجيم يجيء هذا المعنى أيضًا، وحينئذ لا يحتاج إلى توطئة الخبر، وكأن هذا المعنى أصوب؛ إذ لا يليق بحال الصحابي وصف النبي ﷺ بكونه رجلاً بالمعنى المتبادر منه، ولم يسمع في غير هذا الخبر ذكر أحد من الصحابة رسول الله ﷺ بعنوان كان رجلاً؛ بل الظاهر أنه من زيادة بعض الرواة ممن دون الصحابي، فإن الحديث سيأتي في شعر النبي ﷺ[٢]- من طريق: أبي قَطَن[٣] عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء بلفظ: ((**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْبُوعًا بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ... إلى آخره**))، وكذا أخرجه البخاري[٤]، ومسلم[٥] أيضًا بدون لفظ: (**رجلاً**) والله أعلم.

قوله: (**مَرْبُوعًا**) صفةُ (رجلا) بناءً على المعنى الأول، وعلى المعنى الثاني خبر آخر لكان كالأخبار الواقعة بعده.

قوله: (**بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ**) إعرابه كإعراب ما سبق عليه، والبعيدُ ضد القريب، ويُقرأ مضافًا إلى ما بين المنكبين، وما موصولةٌ أو موصوفةٌ، والإضافة مثلها في زيدٌ حسنُ الوجهِ، وأراد ببعيد ما بينهما السَّعة، وهي علامة النَّجابة.

وقال الشيخ ابن حجر[٦]: المنكب مجمع عظم العضد والكتف، ومعناه عريض أعلى الظهر، انتهى.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٥٨).

(٢) يأتي الكلام عليه في الحديث رقم (٢٦).

(٣) عمرو بن الهيثم بن قَطَن القُطَعي، أبو قطن البصري، ثقة، مات على رأس المائتين. تقريب التهذيب (ص ٤٢٨).

(٤) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٣ رقم ٣٣٥٨).

(٥) مسلم في الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجها (٤/ ١٨١٨ رقم ٢٣٣٧).

(٦) فتح الباري (٢/ ٢٢١).

ووقع في بعض النسخ بصيغة التصغير، وهو تصغير ترخيم، كغُلام وغُلَيِّم، والأصل في تصغيرهما بُعيِّد وعُلَيِّم بتشديد الياء فيهما، ثم في هذا التصغير إشارة إلى تصغير البعد المذكور؛ أي: أن طول ما بين منكبيه الشريفين لم يكن متناهيًا إلى العرض الوافي المنافي للاعتدال.

قوله: (**عَظِيمَ الجُمَّةِ**)؛ أي: كثيفها، والجُمَّةُ بضم الجيم وتشديد الميم، قد اضطربت أقوال أهل اللغة في تفسيرها، وأقربها إلى الصواب ثلاثة أقوال، الأول: أنها من شعر الرأس ما سقط على المنكبين، قال صاحب النهاية: الوفرة الشعر إلى شحمتي الأذن، واللمة دون الجمة، سميت بذلك؛ لأنها ألَّمت بالمنكبين، فإذا زادت؛ أي: طالت ووصلت إلى المنكبين فهي: الجُمَّة[١].

هذا أشهر الأقوال عند أهل اللغة في تفسيرها، حتى إن الشيخ الجزري بالغ في تصحيح المصابيح[٢]، وقال: أهل اللغة قاطبة قالوا: الجُمَّة: ما سقط فوصل إلى المنكبين.

الثاني: قال صاحب الصحاح[٣]: الجُمَّة: الشعر المجموع على الرأس، وهو أكثر من الوفرة، وقريب منه ما في ديوان الأدب[٤]: أن الجُمَّة: الشعر مطلقًا.

والثالث ما ذكره الزمخشري في المقدمة[٥]، أنَّ الجُمَّة: الشعر على شحمة الأذن، وأما قول الجوهري في حرف الراء: الوفْرةُ: الشعر إلى شحمة الأذن، ثم الجُمّة، ثم اللُّمَّة[٦]؛ فلا اعتبار به، لأنه مناف لقوله في حرف الميم: اللُّمَّة: الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغت المنكبين فهي: الجُمَّة، وهذا هو الموافق لكلام جمهور أهل اللغة، كما نقله الشيخ ابن حجر[٧] عن بعض مشايخه.

فتقرَّرَ أن في تفسير الجُمَّة ثلاثةَ أقوال معتبرة، ولا اعتبار لأقوال أخرى واقعة في الكتب

---

(١) ينظر: الصحاح (٥/ ٢٠٣٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٧٣).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الصحاح (٥/ ١٨٩٠).

(٤) معجم ديوان الأدب (٣/ ٢٧).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) الصحاح (٢/ ٨٤٧).

(٧) فتح الباري (١٠/ ٣٥٧).

الفارسية من اللغة وإن][1] [١١/ ب] اعتبرها بعض النَّاس، ويحسب أنه يحسن صنعًا.

وحينئذ لا يخلو إمّا أن يقال: يحتمل أن لفظ الجُمَّةِ مشترك بين هذه المفهومات الثلاثة، وإما أن يقال: يُحتمل أن الاجتماعَ والسُّقوط كليهما معتبران في مفهومها؛ لكن الاختلاف في انتهاء السقوط، هل هو إلى شحمة الأذن، أو إلى المنكب؟، أي: الشعر المجموع الذي إذا سقط وصل إلى شحمة الأذن، كما قاله الزمخشري[2]، وإلى المنكب هو قول الأكثر[3]، ويؤيده ما قاله الشيخ ابن حجر - رحمه الله - في شرحه على صحيح البخاري[4]: الجُمَّة هي مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى شحمة الأذن وإلى المنكبين وإلى أكثر من ذلك، وأما الذي لا يجاوز الأذنين فهو الوفرة[5].

فمن أخذ في تعريفها السقوط والاجتماع، فقد فسرها بالأعم، وهو عند أهل اللغة شائع كما لا يخفى عند الأدباء.

قوله: (**إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ**) حال من الجُمَّة؛ أي: واصلةً إلى شحمة كل واحدة من أذنيه، والقول بأنه صفة الجُمَّة باعتبار اللام فيها كاللام في الحمار يحمل أسفارًا خطأ من حيث اللفظ والمعنى، ولا يقبله الذوق السليم.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) قال ابن قتيبة: «اللمة: شعر الرأس فوق الوفرة، وهو أن يلم بالمنكب، فإذا كان إلى الأذنين فهي الجُمَّة». وقال أبو عبد الله الحميدي: «الجُمَّة: من الإنسان مجتمع شعر ناصيته، وهي جمة إذا بلغت المنكبين، والوفرة: إلى شحمة الأذنين، واللمة إذا جاوزت الأذنين، وألمت بالمنكبين». الجراثيم لابن قتيبة (ص١٥٨)، تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٣٤٠).

(٤) فتح الباري (١٠/ ٢٦١) بتصرف.

(٥) قال الزبيدي: «والوفرة: الشعر المجتمع على الرأس، أو ما سال على الأذنين منه، أو ما جاوز شحمة الأذن، وقيل: الوفرة أعظم من الجُمَّة، قال ابن سيده: وهذا غلط، إنما هي الوفرة، ثم الجُمَّة، ثم اللمة، فالوفرة: ما جاوز شحمة الأذنين، واللمة: ما ألم بالمنكبين». تاج العروس (١٤/ ٣٧٢). وينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (١٠/ ٣٢٥)، والصحاح للجوهري (٥/ ١٨٩٠)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ١٥٣).

أمّا أولاً: فلأنَّ العدول من الخارجي[١] مع جوازه إلى العهد الذهني غير جائزٍ، كما نصَّ عليه العلّامة المحقق التفتازاني[٢] قُدِّس سره[٣] في كتاب التلويح[٤].

وأمّا ثانيًا: فلأنَّ المقام يقتضي تقدير الفعل الماضي لا غير؛ لأن الراوي في صدد بيان حال جُمَّته ﷺ بعد وفاته، واللام الذهني[٥] لا يوصف إلا بالفعل المضارع، كما دلت عليه الآية الكريمة، وصرح به المحققون، مثل الشيخ الرضي[٦] وغيره.

وأما ثالثًا: فلأن تشبيه لفظ الجُمَّة المنسوبة إلى أشرف المخلوقات بلفظ الحمار غير سديد، كما لا يخفى على الفطن والبليد، والله العاصم وبيده أزمة التوفيق والتسديد.

واعلم أنَّ قوله: (**عَظِيمُ الجُمَّةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ**) على احتمال [١٢/أ] الاشتراك المذكور ظاهرٌ، لأن المراد منها حينئذ الشعر المجموع؛ فيكون إلى شحمة أذنيه، والأذن: بضم الذال المعجمة وسكونها لغتان مشهورتان، وشحمتها: هي اللين الذي في أسفلها، وهو مُعَلَّقُ القُرط، قيل: أضيفت الشحمة مفردة إلى أذنيه المثناة كراهة اجتماع التثنيتين مع ظهور المراد، وقد يجمع المضاف إلى التثنية كما في قوله: (**أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**)[٧]، [ومثله: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التحريم: ٤]].

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل المراد (العهد الخارجي).

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، عالم مشارك في النحو واللغة، والأصلين والمنطق، من تصانيفه: شرح تلخيص المفتاح، حاشية على الكشاف، التهذيب في المنطق، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، توفي سنة (٧٩٢هـ). الدرر الكامنة لابن حجر (٦/ ١١٢)، بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٨٥).

(٣) هذا من أدعية المتصوفة والروافض، والسر عندهم: سر الأسرار، والروح الطاهرة الخفية، سرت إلى بعض أهل السنة، ولو قيل: قدس الله روحه، فلا بأس. معجم المناهي اللفظية لبكر أبوزيد (ص٤٢٥)، التوقيف للمناوي (ص ٤٠٢).

(٤) شرح التلويح على التوضيح (١/ ٥٢).

(٥) لعل المراد واللام في العهد الذهني.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) مسلم في الفضائل، باب صفة شعر النبي ﷺ (١٤/ ١٨١٩ رقم ٢٣٣٨) عن أنس رضي الله عنه، قال: ((**كان شعر رسول الله ﷺ إلى أنصاف أذنيه**)).

قوله: (**عَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ**) يحتمل][1] أن يكون مثل سابقه في الإعراب، ويجوز أن يكون حالاً بالضمير وحده، كما جوَّزه الشيخ عبد القاهر[2]، ويؤيده رواية مسلم[3]: (**وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ**) بالواو، ويحتمل أن يكون جملة مستقلة على طريق التعديد، واحتمال الاستئناف كما ذهب إليه بعض المحدثين بعيد عن المرام.

والحُلَّةُ: -بضم المهملة وتشديد اللام- واحد الحُلَل، قال أبو عبيد[4]: «هو من برود اليمن».

وقال صاحب النهاية[5]: «لا تسمى حُلَّة إلاَّ أن تكون ثوبين من جنس واحد»، نحو إزار ورداء مثلاً، وعلى هذا فإفراد الوصف بالنظر إلى لفظ الجملة، أو بالنظر إلى أنهما بمنزلة ثوب واحد للاحتياج إليهما معًا في ستر البدن، أو لأنهما من جنس واحد، قال في المغرب: «هي إما من الحُلُول، أو من الحَلِّ لما بينهما من الفرجة»[6].

وقال الشيخ ابن حجر[7]: «هي ثياب ذات خطوط». انتهى.

فعلى هذا لا يكون الحديث حجة لمن قال بجواز لبس الثوب الأحمر[8]، وسيأتي زيادة

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من هامش (ص) و (س).

(٢) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أبو بكر الجرجاني الشافعي، من كبار علماء اللغة، له تصانيف مشهورة منها: شرح الإيضاح، إعجاز القرآن، العوامل المائة، تفسير الفاتحة، العمدة في التصريف. توفي سنة (٤٧١هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ١٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٣٢).

(٣) لفظ مسلم: (**عليه حلة حمراء**) بدون واو، وسبق تخريجها في الحديث رقم (٣)، وهذا اللفظ عند الترمذي في الشمائل، وسيأتي الكلام عليه في الحديثين رقم (١٠)، ورقم (٦٤).

(٤) غريب الحديث (١/ ٢٢٨).

(٥) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/ ٤٣٢).

(٦) المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٢٦) بتصرف يسير.

(٧) فتح الباري (١/ ١٠٧).

(٨) اختلف أهل العلم في حكم لبس الثوب الأحمر على أقوال، أوصلها الحافظ في الفتح إلى سبعة أقوال، وسبب اختلافهم الاختلاف في فهم الأحاديث الواردة في هذا الباب.

ورجَّح ابن القيم أن النهي مخصوص بالثوب الذي تكون حمرته خالصة، وأما ما كان فيه لون =

تحقيق لهذا المبحث في باب: لباسه ﷺ.

قوله: (**مَا رَأَيْتُ شَيْئًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ**) ويحتمل أن تكون هذه الجملة مثل الجملة السابقة، وأن تكون جملة مستقلة مسرودة على نمط التعديد، وأنْ تكون استئنافًا، وخير الأمور أوساطها والأخير شر مقرر، والظاهر أنَّ الرؤيا[١] بمعنى الإبصار، فـ(شيئًا) مفعوله الثاني، وهذا بعيد بحسب المعنى.

وقوله: (**شيئًا**)؛ أي: أحدًا، أو إنسانًا، أو شخصًا، وعبَّر عنه بالشيء مُنَكَّرًا مبالغة في التعميم والتأكيد.

وفي قطُّ لغاتٌ، فتح القاف مع ضم الطاء المشددة والمخففة [١٢/ب] وسكون الطاء فهذه سبع لغات[٢]، ومعناها الزمان[٣]، أي: ما رأيت في الدهر جميعه شيئًا أحسن من النبي ﷺ، وهو كلام حق لا شبهة فيه؛ لأنه ﷺ أحسن من كل حسن صورةً ومعنًى، لا زعما ودعوَى.

قيل: المراد بنفي رؤية الأحسن نفي رؤية المساوي أيضًا بدلالة العرف، كما يقال: ليس في البلد أفضل من زيد، بمعنى أنه أفضل من كل أحد، والسر فيه أن الغالب من حال كل اثنين هو التفاضل دون التساوي، فإذا نفى أفضلية أحدهما ثبت أفضلية الآخر، والله أعلم.

آخر غير الأحمر من بياض وسواد فلا يشمله. زاد المعاد (١/ ١٣٧)، فتح الباري (١٠/ ٣٠٦).

(١) في (س) الرواية.

(٢) قال الزين العراقي في اللغات الواردة في (قط): «...جمع فيها الجوهري في الصحاح أربع لغات، وهي فتح القاف وضمها مع تشديد الطاء وتخفيفها، وهي مضمومة بكل حال، وزاد النووي في شرح مسلم لغة خامسة، وهي فتح القاف وتشديد الطاء وكسرها، وسادسة، وسابعة وهما: فتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة، ولم يذكر بعض ما ذكره الجوهري؛ فإنه لم يذكر سوى خمس لغات، ولم ينقل فيها ابن سيده في المحكم سوى ثلاث لغات...فأما الكسر فقد عرفت أنَّ النووي حكاه واستفدنا من هذا البحث لغة ثامنة، وهي فتح القاف وتشديد الطاء وفتحها وأشهر هذه اللغات فتح القاف وتشديد الطاء وضمها». تكملة طرح التثريب (٧/ ٤٦)، وينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣)، تهذيب اللغة للأزهري (٨/ ٢١٦)، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٦/ ١١٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٧٠).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣).

٤- حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: ((**مَا رَأَيْت مِنْ ذِي لِمة فِي حُلَّة حَمْرَاءَ أَحسن مِنْ رسول الله، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ، بَعِيدُ مَا بَيْنَ المْنْكِبَيْنِ، لم يَكُنْ بِالقصير وَلَا بِالطَّوِيلِ**)).

الحديث الرابع: حديث البراء أيضًا[١]:

قوله: (**عن سفيان**) هو الثوري[٢] جزمًا، كما صرح به المؤلف في جامعه في هذا الحديث بعينه[٣]، فبطل تردد بعض المحدثين[٤] في كونه ابن عيينة، أو الثوري، وسقط عن درجة الاعتبار قول بعض الشُّرَّاح هو ابن عيينة جزمًا.

قوله: (**عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ**)، هكذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق[٥] وخالفهم أشعث بن سَوَّارٍ[٦]، فقال: عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة، أخرجه النَّسَائِيّ[٧]، وقال:

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/ ٢٢١١ رقم ٥٥٦١)، ومسلم في الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ، وأنه كان أحسن الناس وجها (٤/ ١٨١٨ رقم ٢٣٣٧)، كلاهما عن أبي إسحاق عن البراء به، واللفظ لمسلم وللبخاري نحوه.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٦١هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٤٤).

(٣) لم أقف عليه في نسخ الترمذي التي بين يديَّ، فلعله في نسخة المؤلف، وقد أورد الحافظ المزي هذا الحديث في تحفة الأشراف تحت باب: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي الفقيه، عن أبي إسحاق عن البراء. تحفة الأشراف (٢/ ٤٧).

(٤) أشار الملا علي قارئ أن المقصود هو العصام الحنفي، أحد شراح الشمائل. جمع الوسائل (١/ ١٩).

(٥) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السبيعي، بفتح المهملة وكسر الموحدة، ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأُخَرَة، روى له الجماعة، توفي سنة (١٢٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٢٣).

(٦) أشعث بن سوَّار الكندي النجار، الأفرق الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، توفي سنة (١٣٦هـ). تقريب التهذيب (ص ١١٣).

(٧) النسائي في الكبرى (٨/ ٤١٦ رقم ٩٥٦٢).

إسناده إلى جابر خطأ، والصواب: عن البراء، وأشعث بن سوار ضعيف[١]. انتهى.

وأخرجه الترمذي في جامعه[٢] وحسنه، ونقل عن البخاري[٣] أنه قال: حديث أبي إسحاق عن البراء، وعن جابر بن سمرة صحيحان، وصححه الحاكم[٤] أيضًا، كذا أفاده الشيخ ابن حجر في صحيح[٥] البخاري[٦].

أقول: سيأتي حديث جابر بن سمرة في هذا الباب[٧]، وهو الذي أخرجه النَّسَائِيّ وغيره أيضًا؛ لكنْ بين سياقه وسياق حديث البراء تفاوت كثير، بحيث يغلب على الظن أنهما حديثان، فيحتمل أن يكون الحديثان معًا عند أبي إسحاق، فلا معنى لتخطئة أشعث بن سوار، وقد وثقه بعضهم[٨]، وأخرج له مسلم متابعة[٩]، والله أعلم.

قوله: (**مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ**) بكسر اللام[١٠] تقدم تفسيرها في ضمن تفسير الجُمَّة[١١]، والرؤية إمَّا بصرية وذي لِمة مفعوله على زيادة من، [١٣/ أ] وفي حلة حمراء صفته، وأحسنَ

---

(١) أشعث بن سوار، قال يحيى بن سعيد القطان: أشعث بن سوار دون حجاج بن أرطاة، وكان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، لا يحدثان عنه، وضعفه ابن معين، وقال أحمد: «ضعيف الحديث»، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال ابن حبان: «فاحش الخطأ، كثير الوهم». تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (٤/ ٨٠)، العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/ ٤٩٤)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٧١)، كتاب المجروحين (١/ ١٧١).

(٢) الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الرخصة في لبس الحمرة للرجال (٥/ ١١٨ رقم ٢٨١١).

(٣) قال الترمذي: «سألت محمدًا فقلت له: ترى هذا الحديث هو حديث أبي إسحاق عن البراء؟ قال: لا، هذا غير ذاك الحديث، كأنه رأى الحديثين جميعًا محفُوظَين». ترتيب العلل الكبير (ص ٣٤٤).

(٤) الحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤/ ٢٠٦ رقم ٧٣٨٣).

(٥) كذا في جميع النسخ ولعل المقصود في شرح البخاري.

(٦) فتح الباري (١٠/ ٣٠٥).

(٧) ينظر الحديث رقم (٩).

(٨) وثقه ابن معين في بعض الروايات، وعثمان بن أبي شيبة. الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٤٠)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص ٣٦).

(٩) أخرج له مسلم مقرونًا مع غيره في الطلاق، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها (٢/ ١١١٧ رقم ١٤٨٠).

(١٠) ينظر: غريب الحديث للخطابي (٣/ ٢٣٥)، ومشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٣٥٨).

(١١) ينظر شرح الحديث رقم (٣).

مجرور، أو منصوب صفة [بعد صفة، كذا قيل، وفيه أنْ جعل أحسن منصوبًا صفة][١] لذي لِمَّة بحمله على محله لا يصح؛ لأن تابع المعرب تابع للفظه، وإما علمية وذي لِمة مفعوله الأول، وأحسن مفعوله الثاني، وحينئذ: (**في حلة**) إما صفة ذي لِمة، أو ظرف لرأيت.

قوله: (**لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْه**): يحتمل أن يكون بيانًا لقوله: (**ذي لِمة**)، ويحتمل أنْ يكون جملة مستقلة على نمط التعديد، ويحتمل أن يُقدر قبل لفظه كان، وروايتنا في الشَّعَر فتح العين، ويجوز إسكانها أيضًا، والضرب كناية عن الوصول.

قوله: (**بَعِيدَ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ**) منصوب على أنه خبر كان المقدر، أو مرفوع خبر مبتدأ والجملة مستقلة، وضُبِط في الرواية بالوجهين، وفي بعض النسخ: (**بُعَيْد**) بالتصغير.

قوله: (**ولَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ وَلَا بِالطَّوِيلِ**) إعرابه كإعراب سابقه، والتقييد في الوصفين المنفيين[٢] مراد كما سبق، وكما سيأتي في حديث علي[٣] ضرورة توافق الروايات، والله أعلم بالحقائق والمخفيات.

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) كذا في (ص)، وفي (س) (في الموضعين المتعينين).

(٣) يأتي في الحديث رقم (٥).

٥- حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو نعيم، حدثنا المسعودي، عن عثمان بن مسلم بن هرمز، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن علي بن أبي طالب، قال: ((**لم يَكُنِ النبي ﷺ بالطَّوِيلِ وَلَا بالقصير، شَثْنُ الْكَفين وَالْقَدَمَيْن، ضَخْمُ الرَّأْس، ضَخْمُ الْكَرَادِيس، طَوِيلُ المسْرُبَة، إِذَا مَشَى تكَفَّأ تكَفُّؤًا، كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ، لم أَرَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ، ﷺ**)).

٦- حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا أبي عن المسعودي، بهذا الإسناد نحوه بمعناه[1].

الحديث الخامس: حديث ابن أبي طالب كرم الله وجهه[2].

---

(١) **إسناده ضعيف**، فيه سفيان بن وكيع بن الجراح، قال أبو زرعة: «لا يشتغل به»، وقال الحافظ: «كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه». الجرح والتعديل (٤/ ٢٣١)، تقريب التهذيب (ص ٢٤٥).

(٢) **تخريجه**:

أخرجه الترمذي في المناقب، باب (٥/ ٥٩٨ رقم ٣٦٣٧)، والطيالسي (١/ ١٤٢ رقم ١٦٦)، وأحمد (٢/ ١٤٣ رقم ٧٤٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٨)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦٢ رقم ٤١٩٤)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (٢/ ٢٧)، كلهم من طريق: المسعودي، عن عثمان بن مسلم بن هرمز، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن علي ﷺ به.

وفي سنده: المسعودي، وهو: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود، الكوفي المسعودي، قال الحافظ: «صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط». تقريب التهذيب (٣٤٤).

وأبو نعيم -أحد رواة هذا الحديث عن المسعودي- ممن روى عنه قبل الاختلاط. تهذيب التهذيب (٦/ ٢١٠).

وفيه عثمان بن مسلم ويقال: ابن عبد الله بن هرمز، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: «ليس بذاك». وقال الحافظ: «فيه لين». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٦٧)، الثقات لابن حبان (٧/ ١٩٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٥٣)، تقريب التهذيب (ص ٣٨٦).

وقد توبع عثمان بن مسلم بن هرمز في روايته، عن نافع بن جبير، تابعه عبد الملك بن عمير:

=

قوله: (**شَثْنُ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ**)، الرواية فيه بالرفع ليكون خبرًا لِـ(هُوَ) المحذوف، قيل: ويجوز النصب ليكون خبرًا لـ(كان) المقدر، ولا يخفى تكلفه، وليس هو رواية المحدثين [بل هي رواية المتحدثين و][1] المنتحلين.

(**والشَّثْنُ**) بفتح المعجمة وسكون المثلثة، ويقال: بفتحها وكسرها أيضًا بعدها نون، فسَّره الأصمعي[2][3] فيما نقله عنه المؤلف كما سيأتي[1]، بأنه: الغليظ الأصابع من الكفين والقدمين.

فقد أخرج ابن أبي شيبة (٦/ ٣٢٨ رقم ٣١٨٠٧)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٢/ ٢٥٦)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٣٠٣ رقم ٣٦٩)، وابن حبان (٧/ ٧٧٧ رقم ٧٤٣٣)، والبزار (٢/ ١١٨ رقم ٤٧٤)، كلهم من طريق: شريك عن عبد الملك بن عمير، عن نافع بن جبير بن مطعم به.

وفيه: عبد الملك بن عمير، قال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث، قلَّ من روى عنه إلا اختلف عليه». وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «ليس بحافظ، هو صالح، تغير حفظه قبل موته». وقال الحافظ: «ثقة فصيح عالم، تغير حفظه، وربما دلَّس». وقد أخرج له الجماعة. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/ ١١٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٣٦١)، تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

وتابعه صالح بن سعيد:

فقد أخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٢/ ٢٥٧ رقم ٩٤٦)، حدثني سريج بن يونس، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن صالح بن سعيد، عن نافع بن جبير بن مطعم به.

فالحديث حسن بهذه الطرق، قال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الألباني: «سنده ضعيف - أي سند الترمذي في الشمائل- لكن له طرق أخرى يتقوى بها عند أحمد». جامع الترمذي (٥/ ٥٩٨)، مختصر الشمائل (ص ١٥). ولألفاظ الحديث شواهد في الصحيحين وغيرهما، وقد تقدم بعضها.

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) في جميع النسخ (المصنف)، وهو خطأ والمثبت هو الصواب كما يقتضيه السياق، وكما في جمع الوسائل للملا علي قارئ (١/ ٢١).

(٣) عبد الملك بن قريب -واسمه عاصم- بن عبد بن أصمع، أبو سعيد الأصمعي، الباهلي، صاحب النحو، واللغة، والغريب، والأخبار، والملح، وكانت الرواية والمعاني أغلب عليه، وكان شديد التوقّي، لتفسير القرآن، وحديث النبي ﷺ توفي سنة (٢١٠هـ). المعارف لابن قتيبة (ص ٥٤٣)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٩٠).

وقال الشيخ ابن حجر[٢]؛ أي: غليظ الأصابع والراحة، وفي رواية أخرى: (**ضخم الكفين والقدمين**)[٣].

قال: وفسَّره الخطابي[٤]: بالغلظ والاتساع، وهو المراد هنا، ونقل ابن خالويه[٥] أن الأصمعي لما فسَّر الشَّثْن به قيل له: إنه ورد في وصف كفه اللين ﷺ والنعومة [١٣/ ب] آلى على نفسه ألاَّ يفسِّر شيئًا في الحديث[٦].

وقال غيره: هو غلظ في الراحة والأخمص أيضًا.

قال ابن بطال[٧]: «كانت كفه ﷺ ممتلئة لحمًا، غير أنها مع ضخامتها وغلظها لينة، كما ثبت في حديث أنس المروي في الصحيح[٨]: ((**مَا مَسِسْتُ خَزًّا وَلَا حَرِيرًا أَلْيَنَ مِنْ**

---

(١) ينظر: الحديث رقم (٧).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٥٩).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/ ٢٢١٢ رقم ٥٥٦٨)، من طريق: قتادة، عن أنس بن مالك، أو عن رجل عن أبي هريرة، قال: ((**كان النبي ﷺ ضَخْمَ الْقَدَمَيْنِ، حسن الوَجْهِ، لم أَرْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**)).

(٤) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (٤/ ٢١٥٦).

(٥) الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالويه، أبو عبد الله الهمداني الشافعي. إمام في اللغة والأدب، له مصنفات منها: كتاب (ليس)، الاشتقاق، كتاب الجمل في النحو، توفي سنة (٣٧٠هـ). معجم الأدباء للحموي (٣/ ١٠٣٠)، إنباه الرواة للقفطي (١/ ٣٥٩).

(٦) لم أقف على كلام ابن خالويه، وأما تورع الأصمعي عن تفسير معاني القرآن الكريم والسنة، فقد ذكره جمع من المترجمين له، ينظر: المصادر السابقة في ترجمته. وينظر أيضًا: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢/ ١٦٦)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٧/ ٨٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٦/ ٤١٧).

(٧) علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال، أبو الحسن البكري القرطبي المالكي، من أعلام المحدثين وشرَّاح الحديث، له شرح على صحيح البخاري. توفي سنة (٤٤٩هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٤٩)، شذرات الذهب (٣/ ٢٨٢).

(٨) أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٦ رقم ٣٣٦٨)، ومسلم في الفضائل، باب طيب رائحة النبي ﷺ ولين مسه (٤/ ١٤١٨ رقم ٢٣٣٠).

كَفِّه ﷺ)).

قال(١): «وعلى تقدير ما فسَّر الأصمعي به الشَّثْنُ يحتمل أنْ يكون الراوي وصف حالتي كف النبي ﷺ؛ فكان إذا عمل في الجهاد، أو مهنة أهله صار كفه خشنًا للعارض المذكور، وإذا ترك ذلك رجع كفه إلى أصل جبلته من النعومة»(٢).

وقال القاضي(٣): «فسَّر أبو عبيد اللغوي(٤) الشَّثْنَ بغلظ الأصابع، والكف مع القصر، وتُعقب بأنَّه ثبت في وصفه ﷺ أنَّه كان سائل الأطراف» ، كما سيأتي في الباب أيضًا(٥).

ويؤيده ما ثبت في خبرٍ آخر أنه ﷺ: (**كَانَ بَسِطَ الْكَفَّيْنِ**)، أورده البخاري(٦) من حديث أنس معلقًا(٧)، ووصله البيهقي في الدلائل(٨)، والبسط: بالموحدة والمهملتين، وفي رواية: (**سَبِطَ**) بمهملتين، وفي رواية: (**بسط، أو سبط**)(٩) بالشك وهما بمعنى.

والمراد أن في كفه وأصابعه طولاً غير مفرط، وهو يحمد في الرجال؛ لأنه أشد لقبضهم، ويذم في النساء.

---

(١) أي: ابن بطال.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٥٦).

(٣) مشارق الأنوار (٢/ ٢٤٤) بتصرف يسير.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٦)، ونصه: «شَثْن الكفين والقدمين، يعني أنهما تميلان إلى الغلظ». ولم يذكر فيه القِصَر.

(٥) انظر شرح الحديث رقم (٧).

(٦) أخرجه البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/ ٢٢١٢ رقم ٥٥٦٧)، حدثنا أبو النعمان، حدثنا جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس ﷺ به.

(٧) البخاري أورد الحديث موصولاً، ولعل الشارح وهم، وأراد الحديث الذي بعده مباشرة، فقد رواه البخاري تعليقًا.

(٨) دلائل النبوة (١/ ٢٣٤).

(٩) لم أقف على هاتين الروايتين، وقد أشار إليهما الحافظ بقوله: «ووقع هنا في رواية الكشميهني سبط الكفين بتقديم المهملة على الموحدة، وهو موافق لوصفها باللين، قال عياض: وفي رواية المروزي سبط، أو بسط بالشك». فتح الباري (١٠/ ٣٥٩).

قال الشيخ ابن حجر[١]: «أما من فسَّر البسط ببسط العطاء فإنه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مرادًا هنا، والتحقيق: أن الشَّثْن الواقع في صفته ﷺ معناه الغليظ من غير قدر غلظ، ولا قصر، ولا خشونة». والله أعلم.

قوله: (**ضَخْمَ الْكَرَادِيس**) هي رؤوس العظام، واحدها كَرْدُوس -بفتح الكاف وسكون الراء وضم الدال المهملة بعدها واو ساكنة وآخره مهملة- وقيل: الكَرْدُوس هو: كل عظمين التقيَا في مفصل واحد، نحو المنكبين، والوركين، والركبتين [١٤/ ا]، والضِّخَم فيها يدل على الشدة والقوة، ويقال: رجل مكردس؛ أي: شديد الخَلق[٢].

قوله: (**طَوِيلَ الْمَسْرُبَة**) بضم الراء، ما دقَّ من شعر الصدر سائلاً إلى الجوف[٣].

قوله: (**إِذَا مَشَى تَكَفَّأَ**) جملة أخرى مستقلة مبيّنة لكيفية مشيه ﷺ وسبَق معناه[٤]، وتكفؤًا مصدر مؤكد، وهو في الأصل مهموز، وقد تحذف همزته تخفيفًا، فإذا روي على الأصل يُقرأ بضم الفاء كتقدّم تقدُّمًا، وإذا خُفِف يُقرأ تكفّى تكفِّيًا بكسر الفاء كتسمّى تسمِّيًا، وكذا وقع في بعض النسخ.

قال صاحب النهاية[٥]: «روي غير مهموز والأصل الهمز، وبعضهم يرويه مهموزًا؛ لأنه مصدر تَفَعَّل كتَقدَّم تقدُّمًا، والهمز حرف صحيح، فأما إذا اعتل انكسرت عين المستقبل منه نحو تخفّى تخفّيًا[٦] وتسمّى تسمّيًا فإذا خففت الهمزة التحق بالمعتل، وصار تكفِّيًا بالكسر».

قوله: (**كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ فِي صَبَبٍ**) مبين لمفهوم[٧] إذا مشى إلى آخره، والانحطاط النـــزول والإسراع، وأصله الانحدار من علو إلى أسفل، وأسرع ما يكون الماء جاريًا؛ أي: إن كان منحدرًا.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٥٩).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٠/ ٢٢٩).
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٥٦).
(٤) في شرح الحديث رقم (٢).
(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٨٤).
(٦) في النهاية (تحفى تحفيا).
(٧) سقطت من (س)، والمثبت من (ص).

قال أبو عمرو[١]: «انحطت الناقة سيرها؛ أي: أسرعت»[٢].

والصَّبَبُ: بفتحتين الحدور، وهو الهبوط، والحَدْرُ: هو الإسراع في القراءة والآذان[٣]، وإرسال المشي إلى أسفل؛ أي: كأنما ينـــزل في موضع منحدر، وفي رواية: (**كَأَنَّمَا يَهْوَي فِي صُبُوبٍ**[٤])[٥].

قال صاحب النهاية[٦]: «الصبوب يروى بالفتح والضم، فبالفتح اسم لما يُصَبُّ على الإنسان من ماء وغيره، كالطَّهُور والغَسُول، وبالضم جمع صَبَب وقيل: الصَّبَب والصَّبُوب: تصوُّب نهرٍ، أو طريقٍ».

وقيل: الصَّبَب ما انحدر من الأرض، وجمعه أصْبَاب، مأخوذ من تصبب الماء من الجبل إذا انحدر، يقال: ماءٌ صبٌّ؛ أي: منحدر[٧]، وفي حديث الطواف: ((**حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ**

---

(١) لعل المراد به أبو عمرو بن العلاء، وهو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بـــن الحـــصين التميمي المازني البصري، اسمه زبان، أو العريان، أو يحيى، وقيل غير ذلك، أحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالقرآن الكريم، والعربية والشعر، توفي سنة (١٥٤هـ). وفيات الأعيان (٣/ ٤٤٦)، تهذيب الكمال للمـــزي (٣٤/ ١٢٠).

(٢) ينظر قوله في الصحاح (٣/ ١١١٩).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٣٨).

(٤) في (ص) (صبب)، ولعله وهم.

(٥) أخرجه أبو داود في الأدب، باب في هدي الرجل (٤/ ٢٦٧ رقم ٤٨٦٤)، وابن شبة في تـــاريخ المدينة (٢/ ٦١٣)، كلاهما من طريق: عبد الأعلى، حدثنا سعيد الجريري، عن أبي الطفيل رضي الله عنه، قال: رأيت رسول الله ﷺ قلت: كيف رأيته؟ قال: ((**كان أبيض مليحًا، إذا مـــشى كأنمـــا يهوي في صبوب**)).

إسناده صحيح، وقد أخرج هذه الزيادة الإسماعيلي في مستخرجه، كما أشار إلى ذلك الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٣/ ٥١٢)، و لم أقف على إسناده.

وأصله في صحيح مسلم في الفضائل، باب كان النبي ﷺ أبيضَ مليح الوجه (٤/ ١٨٢٠ رقـــم ٢٣٤٠)، ويأتي شرحه في الحديث رقم (١٤).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣).

(٧) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١٦٠).

فِي بَطْنِ الْوَادِي))[١]، أي: انحدرت في السعي.

قال في شرح السنة[٢]: «يريد أنه كان يمشي مشيًا قويًّا ويرفع رجليه من الأرض رفعًا بائنًا، لا كمن يمشي اختيالاً، [١٤/ ب] ويقارب خطاه تنعمًا».

قوله: **(لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ)** جملة أخرى مُنْبئة عن كمال حُسنه، ونهاية جَماله، ﷺ، وعلى عترته وآله وأصحابه المقتدين بأفعاله الضابطين.

وتستعمل هذه العبارة بحسب العرف في نفي الشبيه والنظير من غير ملاحظة معنى القبلية والبعدية، وتحقق مفهومها في الخارج؛ بل هو يدل عرفًا على كونه أحسن من كل أحد، كما يقال: ليس في البلد مثل زيد، سيما وقع بعد ذكر محاسنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والسر فيه أنَّه إذا نفى المثل الذي هو أقرب إليه من الأحسن في مقام ذكر المحاسن كان نفي الأحسن أجدر وأحرى.

قوله في آخر الإسناد الثاني[٣]: **(نحوه)**؛ أي: نحو الحديث المذكور قبله.

وقوله: **(بِمَعْنَاهُ)**: أي: بلفظ آخر مفيد لمعنى المتن المتقدم.

واعلم أنه قد جرت عادة أصحاب الحديث أن الحديث إذا روي بلفظ أو أكثر، وساقوا الحديث بإسناد واحد أولاً، ثم ساقوا إسنادًا آخر يقولون في آخره: مثله، أو نحوه اختصارًا[٤]، والمثل يستعمل بحسب الاصطلاح فيما إذا كانت الموافقة في المعنى فقط، هذا هو

---

(١) طرف من حديث جابر بن عبد الله الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، أخرجه مسلم في الحج، باب حجة النبي ﷺ (٢/ ٨٦٦ رقم ١٢١٨).

(٢) شرح السنة للبغوي (١٣/ ٢٢٢).

(٣) ينظر: تخريج الحديث رقم (٦).

(٤) هذا الاستعمال فيه عدة أقوال للمحدثين:

الأول: الجواز، وذهب إليه كثير من المحدثين، فقالوا: إذا عُرف أنَّ المحدث ضابط متحفظ، يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف، وبه قال سفيان الثوري والخطيب البغدادي.

الثاني: المنع، وبه قال شعبة وابن الصلاح والنووي، لاحتمال عدم تيقن تماثلهما في اللفظ.

الثالث: منهم من فرَّق بين مثله ونحوه، قال الخطيب: «وعن يحيى بن معين أنه أجاز ما قدمنا ذكره في قوله: مثله، ولم يجزه في قوله: نحوه». وقال الحاكم: يلزم الحديثيّ من الإتقان أنْ يفرق بين

=

المشهور فيما بينهم، وقد يستعمل كل واحد منهما مقام الآخر، فعلى هذا قوله: **(بمعنى)** لإرادة أنَّ النحو يستعمل في هذا المقام للمعنى دون اللفظ مجازًا، والله أعلم.

مثله ونحوه، فلا يحل أن يقول: مثله إلا إذا اتفقا في اللفظ، ويحل نحوه إذا كان بمعناه، قال الخطيب: «وهذا القول على مذهب من لم يُجز الرواية على المعنى. فأما على مذهب من أجازها؛ فلا فرقَ بين مثله، ونحوه». ينظر: سؤالات السجزي للحاكم (ص ٢٤٢)، الكفاية للخطيب البغدادي (ص ٢٤٨)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٣٠)، التقريب لسنن البشير النذير للنووي (ص ٧٨)، فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٩٢).

٧- حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، وعلي بن حجر، وأبو جعفر محمد بن الحسين- وهو ابن أبي حليمة- والمعنى واحد، قالوا: حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، قال: حدثني إبراهيم بن محمد، من ولد علي بن أبي طالب، قال: كان علي إذا وصف رسول الله ﷺ قال: ((**لم يَكُنْ رسول الله بالطَّوِيلِ الممَّغط، وَلَا بالقصير المتَرَدِّد، وَكَانَ رَبْعَةً مِنَ القَوْمِ، لم يَكُنْ بالجَعْد القَطَط، وَلَا بالسَّبْط، كَانَ جَعْدًا رَجلاً، وَلم يَكُنْ بالمطَهَّمِ وَلَا بالمكَلْثَمِ، وَكَانَ فِي وَجْهِه تدْوِيرٌ أَبْيَضُ مُشرَبٌ، أَدْعَجُ العينين، أَهْدَبُ الأَشْفَارِ، جَلِيلُ المشَاشِ وَالْكَتد، أَجْرَدُ ذُو مَسْرُبَة، شَثْنُ الكَفينِ وَالقَدَمَيْنِ، إِذَا مَشَى تقَلَّعَ كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ فِي صَبَب، وَإِذَا الْتفَت الْتفَت مَعًا، بَيْنَ كَتفيه خَاتَمُ النُّبُوَّة، وَهُوَ خَاتَمُ النبيّينَ، أَجْوَدُ النَّاسِ صَدْرًا، وَأَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً، وَأَلينهُمْ عَرِيكَةً، وَأَكْرَمُهُمْ عِشْرَةً، مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً هَابَهُ، وَمَنْ خَالَطَهُ مَعْرِفَةً أَحَبَّهُ، يَقُولُ نَاعِتهُ: لم أَرَ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ مِثْلَهُ ﷺ**)).

قال أبو عيسى: سمعت أبا جعفر محمد بن الحسين يقول: سمعت الأصمعي يقول في تفسير صفة النبي ﷺ: المُمَّغطُ: الذَّاهبُ طُولاً، وقال: سمعت أعرابيًّا يقول في كلامه: تمَغَّطَ في نُشَّابَته أَيْ مَدَّهَا مَدًّا شَديدًا، والمتَرَدِّدُ: الدَّاخلُ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ قِصَرًا، وَأَمَّا القَطَطُ. فَالشَّديدُ الجُعُودَة، وَالرَّجلُ: الَّذي فِي شَعْرِه حُجُونَةٌ، أي: تثن قليل، وَأَمَّا المطَهَّمُ: فَالبَادنُ الكَثيرُ اللَّحْمِ، والمكَلْثَمُ: المدَوَّرُ الوَجْه، والمشْرَبُ: الَّذي فِي بَيَاضه حُمْرَةٌ، وَالأَدْعَجُ: الشَّديدُ سَوَادِ العين، وَالأَهْدَبُ: الطَّويلُ الأَشْفَارِ، وَالكَتدُ: مُجْتَمَعُ الكَتفين، وَهُوَ الكَاهلُ، وَالمسْرُبَةُ: هُوَ الشَّعْرُ الدَّقِيقُ الَّذي كَأَنَّهُ قَضِيبٌ مِنَ الصَّدْرِ إِلَى السُّرَّة، وَالشَّثْنُ: الغَليظُ الأَصَابعِ مِنَ الكَفينِ وَالقَدَمَيْنِ، وَالتقَلُّعُ: أَنْ يَمْشِيَ بِقُوَّة، وَالصَّبَبُ: الحُدُورُ، نَقُولُ : انْحَدَرْنَا فِي صَبُوبٍ وَصَبَب، وَقوله: جَليلُ المشَاشِ، يُرِيدُ رُؤوسَ المنَاكبِ، وَالعِشْرَةُ: الصُّحْبَةُ، وَالعَشيرُ: الصَّاحِبُ، وَالبَدِيهَةُ: المفَاجَأَةُ، يُقَالُ: بَدَهْتهُ بِأَمْرٍ: أَيْ فَجَأْتهُ».

الحديث السادس: حديث أَمير المؤمنين علي أيضًا[١]:

قوله: (**وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَلِيمَةَ**[٢]) باللام لا بالكاف، وضمير هوَ راجعٌ إلى الحسين[٣]، والجملة حال منه.

قوله: (**وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ**)؛ أي: مروياتهم وقعت بألفاظٍ مختلفةٍ، ومعنى الكل واحد، وفي بعض النُّسخ: (**المعنى واحد**)، وهو حال من الفاعل بغير واو.

(**مِنْ وَلَدِ علي بنِ أبي طَالب**) الرواية في الوَلَد بالواو واللام المفتوحتين، وهو يُستعمل مفردًا أو جمعًا، كما أن الوُلْد بضم الواو وسكون اللام قد يستعمل جمعًا، وكسر الواو لغة فيه، كذا يُفهم من الصِّحاح للجوهري[٤]، [١٥/ أ].

قال بعض الأفاضل: قوله: (**من وَلَد**) حال من إبراهيم، لا حُسْنَ في تقييد العامل به، ويحتمل أن يكون صفةً على تقدير المتعلق معرفةً؛ أي: الكائن من ولد علي، أي: من أولاده وأسباطه، ويؤيده أن الموصوف لا يخلو عن نوع إيهام. انتهى.

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه الترمذي في المناقب، باب ما جاء في صفة النبي ﷺ (٥/ ٥٩٩ رقم ٣٦٣٨)، وابن أبي شيبة (٦/ ٣٢٨ رقم ٣١٨٠٥)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٤١١)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٦٠٥)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (١/ ٢٨٣ رقم ٨٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٣ رقم ١٣٥٠)، كلهم من طريق: عيسى بن يونس، حدثنا عمر بن عبد الله مولى غفرة، حدثني إبراهيم بن محمد من ولد علي بن أبي طالب، قال: كان علي ﷺ إذا وصف النبي ﷺ قال:...الحديث.

وهذا إسناد ضعيف؛ بسبب الانقطاع بين إبراهيم بن محمد وجده علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، ليس إسناده بمتصل»، وقال أبو زرعة: «إبراهيم بن محمد من ولد علي، عن علي مرسل». المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١١)، وينظر تهذيب التهذيب (١/ ١٥٧).

(٢) محمد بن الحسين بن أبي حليمة، أبو جعفر البصري، مقبول. تقريب التهذيب (ص ٤٧٤).

(٣) كذا في جميع النسخ، والمراد: محمد بن الحسين بن أبي حليمة.

(٤) الصحاح (٢/ ٥٥٢).

أقول: إذا كان إبراهيم بن محمد[١] يحتمل التعدد في الحال لرفع الإيهام، ورفع احتمال الاشتراك، وليس حالاً مقيدة حتى يلزم تقييد العامل؛ بل هو حال دائمة، وأما تقدير المتعلق معرفةً فيلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلة، وهذا لا يجوز عند بعض المحققين-فَجَعْلُه حالاً أولى من جَعْلِه صفةً، خلاف ما يقتضيه ظاهر عبارة هذا الفاضل، ويحتمل أن يكون قوله: (**مِنْ وَلَدِ**) جملة معترضة لبيان تعيين محمد؛ أي: هو من وَلَد علي، إذ المراد منه محمد بن الحنفية[٢]، وحينئذ يُحتمل أنْ يكون الولدُ مفردًا ومن بيانيةً؛ أي: هو ولده، ومن أفراد ولده، ويحتمل أن يكون جمعًا ومن تبعيضيةً لا غير، والله أعلم.

قوله: (**قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ... إِلَى آخِرِه**) فيه انقطاعٌ؛ لأنَّ إبراهيم هذا لم يسمع[٣] من جده أمير المؤمنين علي؛ ولذا قال المؤلف في جامعه بعد إيراد هذا الحديث بهذا الإسناد: «وليس إسناده متصلاً»[٤].

قوله: (**الْمُمَّغِطِ**) بتشديد الميم الثانية، وبالغين المعجمة المكسورة بعد طاء مهملة، اسم فاعل من الإمغاط من باب الانفعال؛ أي: المتناهي في الطول، من قولهم: انمغط النهار إذا امتد، وأصله متمغط، والنون للمطاوعة، فقلبت ميمًا، وأدغمت في الميم[٥]، هذا هو الصواب في تصحيح هذا اللفظ.

قال ابن الأثير في جامع الأصول[٦]: هو بتشديد الميم.

قال[١]: يقال: بالعين المهملة وهو بمعناه، وصححه الجوهري[٢] بضم الميم الأولى وفتح

---

(١) إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبوه ابن الحنفية، صدوق. تقريب التهذيب (ص ٩٣).

(٢) محمد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي أبو القاسم، ابن الحنفية المدني، ثقة عالم، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٨١هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٩٧).

(٣) قال أبو زرعة: «إبراهيم بن محمد من ولد علي، عن علي مرسل». المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١١).

(٤) جامع الترمذي (٥/ ٥٩٩).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٤٦).

(٦) جامع الأصول لابن الأثير (١١/ ٢٢٦).

الثانية، وتشديد الغين المعجمة المفتوحة، وهو اسم مفعول من التفعيل، واختار الشيخ الجزري في تصحيح المصابيح[٣] قوله، وأغرب [١٥/ ب] شارح المصابيح المعروف بزين العرب[٤]، فقال[٥]: «وهو اسم مفعول، بتشديد الميم وبالغين المعجمة»، و لم أره لغيره.

قوله: (**الْمُتَرَدِّدِ**) أي: المتناهي في القصر، كأنه تردد بعض خَلقه على بعض وتداخلت أجزاؤه، كذا في النهاية الجزريَّة[٦].

(**وَكَانَ رَبْعَةً**[٧]) عطف على قوله لم يكن بالطويل، وفي كثير من النسخ كان بدون الواو، وعلى التقديرين فهو كالمُبَيِّنِ أَوِ المُؤَكِّدِ لما قبله.

قوله: (**كَانَ جَعْدًا رَجِلاً**) بيان لقوله بالجعد إلى آخره؛ أي: كان في شعره ﷺ جعودة؛ أي: تثنٍّ قليلاً.

قال ابن السِّكِّيْت[٨][٩]: «شَعْرٌ رَجَلٌ بفتح الجيم وكسره، إذا لم يكن شديد الجعودة ولا سبطًا».

---

(١) أي: ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٤٦).

(٢) الصحاح (٣/ ١١٦١).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) علي بن عبيد الله بن أحمد، أبي المفاخر، الشهير بزين العرب، له مصنفات منها: شرح الأنموذج للزمخشري في النحو، وشرح كليات القانون لابن سينا، وشرح مصابيح السنة للبغوي، وقد فرغ منه سنة (٧٥١هـ). الدرر الكامنة (٤/ ٩٥)، هدية العارفين (١/ ٧٢٠).

(٥) شرح المصابيح لزين العرب (٧/ ١٨٧).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣١٢).

(٧) (ربعة) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٨) يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت، أبو يوسف النحوي اللغوي، من أهل الفضل والدين، ومن أكابر أهل اللغة، كان مؤدبًا لولد المتوكل، من أشهر كتبه إصلاح المنطق، توفي سنة (٢٤٤هـ). تاريخ بغداد (١٦/ ٣٩٧)، نزهة الألباء لابن الأنباري (ص ١٣٩).

(٩) إصلاح المنطق (ص ٤٦).

ومنه: رَجَّل شعره ترجيلاً، كذا في شرح الكَرْمَانِيّ[1]، وقال ابن حجر[2]: «رَجِلاً بفتح الراء وكسر الجيم، وقد تضم، وقد تفتح، وقد تسكن، أي: فيه تكسير يسير، يقال: رَجَّل [شعره][3] إذا مشَّطه، فكان بين السبوطة والجعودة».

قوله: (**لَمْ يَكُنْ بِالْمُطَهَّمِ وَلَا بِالْمُكَلْثَمِ**) الرواية فيهما بلفظ اسم المفعول لا غير، الأول من التَّطْهِيمِ، والثاني من الكَلْثَمة، واضطربت أقوال أهل اللغة في تفسيرها[4].

فقال بعضهم: المُطَهَّمِ المنفتح الوجه الذي فيه جَهَامة، أي: عبوس ناشئ من السِّمَن[5]، وقريب منه ما قاله الأصمعي في تفسيره كما سيأتي من قوله[6].

وأمّا الْمُطَهَّم: فالبادن الكثير اللحم، وقيل: هو النحيف الجسم، فيكون من الأضداد[7]، وأما الطُّهْمَة والصُّحْمة[8] في اللون أن تجاوز سمرته إلى السَّواد، ووجهٌ مطهَّمٌ إذا كان كذلك.

والمُكَلْثَم قال صاحب النهاية[9]: «هو من الوجوه: القصير الحنك الداني الجبهة، المستدير، مع خفة اللحم».

وقال في الصحاح[10]: «الكَلْثَمة اجتماع لحم الوجه».

وفي تاج المصادر[11]: المُكَلْثَم المجتمع الخلق، والكلثمة: كرذكرد روي كردانيه[12].

قال ابن فارس[13](1): «وهذا المعنى أصح؛ لما ورد في وصفه ﷺ: أنه لم يكن بالمطهم

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٥٨).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من فتح الباري.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٦/ ١٠٦).

(٥) ينظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٣/ ٣٧٧).

(٦) تفسير الأصمعي ذكره الترمذي بعد إيراده للحديث رقم (٧)، وسيورد الشارح بعضًا منه.

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٤٧).

(٨) في جميع النسخ (الضخمة)، والمثبت هو الصواب، انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١٠٦)، تاج العروس (٣٣/ ٣٠).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٩٦).

(١٠) الصحاح (٥/ ٢٠٢٥).

(١١) لم أقف عليه.

(١٢) ثلاث كلمات تقريبًا، غير واضحة، ويبدو أنها بالفارسية.

(١٣) أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين اللغوي، من أئمة اللغة، كان شافعيًّا، فانتقل إلى

=

ولا بالمكلثم»، أي: لم يكن بالمدوَّر الوجه، ولا بالمُوَجَّنِ[٢]؛ ولكنه [١٦/ أ] مسنون الوجه[٣].

وقال الشارح التُوربَشتي [٤]: «لما كان المُكَلْثَم: المستدير؛ بيَّنَه بقوله: (**وكان في وجهه تدوير**)، أي: لم يكن مستديرًا كل الاستدارة، بل كان فيه بعض ذلك؛ ويكون معناه: في وجهه تدوير ما.

والحاصل أنَّه كان بين الاستدارة والإسالة.

وقال القاضي البيضاوي[٥][٦]: (**ولا بالمُكَلْثَم**)؛ أي: المدوَّر الوجهِ غاية التدوير؛ بل كان وجهه سائلاً[٧]؛ ولذا قال: (**في وجهه تدوير**) على التنكير[٨]، وقال أبو عبيد[٩]: «يريد أنه لم يكن في غاية التدوير، بل كان فيه سهولة، وهي أحلى عند العرب».

قوله: (**أَبْيَضُ**) مرفوع، خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو أبيض وكذا (**أَدْعَجُ**) وما يلحقه، والجملة مستقلة على نمط التعديد.

وقوله: (**مُشْرَبٌ**) بصيغة المفعول من الإفعال، والإشراب خلط لون بلون كأن أحد اللونين سقى اللون الآخر، يقال: بياض مُشْرَبٌ بحمرةٍ بالتخفيف، فإذا شُدِّد كان للتكثير

مذهب مالك في آخر عمره، له: مجمل اللغة، ومقاييس اللغة، وحلية الفقهاء، وفقه اللغة المسمى بالصاحبي، توفي سنة (٣٩٥هـ). معجم الأدباء (١/ ٤١٠)، نزهة الألباء لابن الأنباري (ص ٢٣٥).

(١) مجمل اللغة لابن فارس (١/ ٥٨٩).

(٢) الموَجَّن: هو العظيم الوجنات. مختار الصحاح (ص ١٩٣).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٩٧٧).

(٤) الميسر في شرح مصابيح السنة (٤/ ١٢٥٥).

(٥) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الشيرازي، الشافعي، ينسب إلى البيضاء بفارس؛ كان إمامًا في التفسير، والفقه، والأدب، له: منهاج الوصول إلى علم الأصول، والتفسير المسمى بأنوار التنزيل، وشرح كافية ابن الحاجب. توفي سنة (٦٨٥هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/ ١٧٢)، شذرات الذهب (٥/ ٣٩١).

(٦) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/ ٤٦٨).

(٧) كذا في جميع النسخ، وفي شرح البيضاوي (الإمالة).

(٨) كذا في جميع النسخ، وفي شرح البيضاوي (التكثير).

(٩) لم أقف عليه، وانظر فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٣).

والمبالغة.

قوله: (**أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ**)، قال صاحب النهاية[1]: «الدَّعَجُ والدُّعْجَةُ شدة السواد في العينين وغيرهما»، يريد أن سواد عينيه كان شديدًا، وقيل: الدَّعَجُ شدة سواد العين في بياضها.

قوله: (**أَهْدَبُ الْأَشْفَارِ**) جمع شُفر بضم أوله، وقد تفتح، وهو حرف جفن العين الذي ينبت عليه الشعر[2]، ويقال له: الهُدْب، بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة، ومعنى أهدب الأشفار: طويل شعر الأجفان، وفي رواية[3]: (**هَدِبُ الْأَشْفَار**).

وقال التُوربَشتي [4]: أي: «كثير أطراف الجفون، كثير الهُدْب عليه»، وأصله من هدب الثوب، وهو طرفه مما يلي طرفه، وقال صاحب الصحاح[5]: «هُدب العين ما ينبت من الشعر على أشفارها، والأهدب الرجل الكثير أشفار العين». انتهى.

وعلى هذا ففي قوله: (**أهدب الأشفار**) تجريدٌ. تأمل.

قوله: (**جَلِيلُ الْمُشَاش**) والمُشَاشَة كالتمر والتمرة، وقيل: المُشاش جمع المشاشة، قال صاحب النهاية[6]: «المُشَاش [١٦/ ب] بضم الميم وتخفيف المعجمة، رؤوس العظام كالمرفقين والركبتين والكتفين»، أي: عظيم رؤوس هذه العظام، وقال الجوهري[7]: «هي رؤوس العظام اللينة التي يمكن مضغها»، ويقال لها: الغضاريف جمع غضروف، وخصصها الأصمعي برؤوس المناكب كما سيأتي.

قوله: (**وَالْكَتَد**) هو بفتح الكاف والمثناة الفوقانية، وقد تكسر المثناة، مجتمع الكتفين

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١١٩). بتصرف يسير.

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٨٤).

(٣) أحمد في المسند (٢/ ١٠١رقم ٦٨٤)، وسبق تخريجه والكلام عليه، ينظر: تخريج الحديث رقم (٧).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع لدي.

(٥) الصحاح (١/ ٢٣٧).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٣٣) بتصرف.

(٧) الصحاح (٣/ ١٠١٩).

وهو الكاهل[١].

قوله: (**أجْرَد**) قال صاحب النهاية[٢]: «هو الذي ليس على بدنه شعر، من قولهم: أرض جَرِد لا نبات عليها، ولم يكن ﷺ كذلك؛ وإنما أراد نفي الأشعرية في جميع المواضع؛ أي: ليس في جميع أعضائه شعر، بل الشعر في أماكن من بدنه، كالمسربة والسَّاعدين والسَّاقين، فإن ضد الأجْرَد الأشْعَر، وهو الذي على جميع بدنه شعر». انتهى.

وقال في شرح[٣] المهذب[٤]: الأجْرد...[٥]، فعلَى هذا معناه دقيق شعر الأعضاء، وتقدم تعريف المسْرُبة في الحديث السابق[٦].

قوله: (**تَقَلَّعَ**) من قَلَع الشجر إذا نزعها عن أصلها؛ أي: ارتفع قدمه من الأرض ارتفاعةً كأنما يتقَلَّع عنها[٧].

وقوله: (**كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ فِي صَبَبٍ**) مؤكد لمعنى التقلع، قال صاحب النهاية[٨]: «أراد قوة مشيه كأنه يرفع رجليه من الأرض رفعًا بليغًا قويًّا لا كمن يمشي اختيالاً».

قوله: (**وَإِذَا الْتَفَتَ الْتَفَتَ مَعًا**) يحتمل أنْ يكون معطوفًا على ما قبله للمناسبة بينهما، أراد أنَّه ﷺ كان لا يُسارق النَّظر، وقيل: أراد أنه لا يَلوي عنقه يمنةً ولا يسرةً إذا نظر إلى الشَّيء، وإنما يفعل ذلك الطائش الخفيف وأربابُ الكبْر؛ ولكن يقبل جميعًا إظهارًا للاهتمام بشأن ما أقبل إليه، ويدبر جميعًا بعدما قضى وطره عنه، وجمع خاطره الشريف من جانبه.

أقول: ولعل المعنى الآخر أظهر، لما سيأتي[٩] في وصفه (**جُلُّ نَظَرِهِ الْمُلَاحَظَةُ**)؛ أي:

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٤٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥٦) بتصرف يسير.

(٣) (شرح) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) كلمتان غير واضحتين.

(٦) ينظر شرح الحديث رقم (٥).

(٧) ينظر: الفائق في غريب الحديث (٣/ ٣٧٧).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٠١).

(٩) ينظر: شرح الحديث رقم (٨).

النظر بلحاظ العين.

قوله: (**بَيْنَ كَتِفَيْهِ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ**) جملة من غير عطف على ما قبلها؛ [١٧/ أ] لعدم المناسبة بينهما.

وقوله: (**وَهُوَ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ**) يحتمل أن يكون جملة حالية مكملة لما قبلها، أو أن تكون معطوفة على ما قبلها؛ لوجود المناسبة بينهما.

قوله: (**أَجْوَدُ النَّاسِ صَدْرًا**) جملة أخرى من غير عطف، وهي خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أجود، وصدرًا تمييزٌ، وهذا يحتمل أنْ يكون من الجَوْدِ بفتح الجيم بمعنى: السعة والانفتاح، وأصله المطر الواسع الغزير القطر، جادهم المطر يجود جودًا: أوْسَعَهم[١]، والمعنى: أوسعهم قلبًا، بمعنى أنه لا يملُّ ولا يضجر قلبه من أذى الأُمَّة، ومن جفاء جُفَاة الأعراب، والتعبير عن القلب بالصَّدر من باب إطلاق المحل وإرادة الحال. تأمل.

ويُحتمل أن يكون من الجُود بالضم، بمعنى العطاء ضد البخل، والمعنى: أجود الناس وأعطاهم قلبًا، يعني: قلبه أجود القلوب وأسخاها، بمعنى: أنه لا يَبْخَلُ أحدًا شيئًا من زخارف الدنيا، فإنه أجود الأجواد من الخلائق، لأنَّ صدره أكثر انشراحًا، وهمته أكثر[٢] انفساحًا، ولا يَبْخَلُ أحدًا من العلوم والحقائق والمعارف التي في صدره هذا.

ولكن أخرج ابن سعد في كتاب الطبقات[٣]، من طريق سعيد بن منصور[٤]، والحكم بن موسى[٥]، قالا: حدثنا عيسى بن يونس[٦] بهذا الإسناد بلفظ: ((**أَجْوَدُ النَّاسِ كَفًّا وَأَجْرَأُ**

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣١٢).

(٢) في (س) (أكمل).

(٣) في الطبقات (١/ ٤١١).

(٤) سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة، ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه؛ لشدة وثوقه به، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٢٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٤١).

(٥) الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي، أبو صالح القنطري، صدوق، توفي سنة (٢٣٢هـ)، تقريب التهذيب (ص ١٧٦).

(٦) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، كوفي نزل الشام مرابطا، ثقة مأمون، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٨٧هـ)، وقيل: (١٩١هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٤١).

النَّاسِ صَدْرًا))[١].

وفي رواية[٢]: (**أَجْوَدُ النَّاسِ كَفًّا وَأَرْحَبُ النَّاسِ صَدْرًا**). وأرحبُ من الرحب بمعنى السعة؛ أي: أوسع الناس صدرًا[٣]، فيحتمل أنه سقط من رواية الترمذي شيء، والله أعلم.

قوله: (**وَأَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً**) أورد هذه الجملة بواو العطف لمكان المناسبة بينهما وبين الجملة السابقة، واللَّهَجَة بفتحتين اللسان، وهي اللغة الفصحى، وبسكون الهاء لغة ضعيفة[٤]، والأصمعي يقولها بالسكون لا غير فيما نقله أبو حاتم[٥] عنه[٦]، ويقال: إن لهجة الإنسان ما ينطق من الكلام، وأصلها من لَهَجَ بالشيء إذا ولع به[٧].

قوله: (**وَأَلْيَنُهُمْ عَرِيكَةً**)، قال صاحب النهاية: «العريكة الطبيعة يقال: [١٧/ ب] فلان لين العريكة، إذا كان سلسًا مطاوعًا منقادًا، قليل الخلاف والنفور»[٨].

وقال الجوهري[٩]: «يقال: فلان لانت عريكته، إذا تكسرت[١٠] نخوته»، وهذه الجملة مُخْبِرة عن كمال مسامحة النبي ﷺ، ووفور حلمه وتواضعه، وشمول رحمته مع الأمة المرحومة.

---

(١) سبق تخريجه، ينظر: تخريج حديث الباب.

(٢) البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ١٣ رقم ١٣٥٠)، وتقدم الكلام عليها.

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١٣٤).

(٤) كلتاهما لغتان مستعملتان، وأشار إلى ضعف اللهْجَة بالسُّكون إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي. معجم ديوان الأدب (١/ ١٣٦).

(٥) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبو حاتم السجستاني، البصري ، اللغوي، المقرئ، كان مكثرًا عن أبي زيد الأنصاري، والأصمعي، له مصنفات كثيرة منها: كتاب ما تلحن فيه العامة، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وكتاب في القراءات، توفي سنة (٢٥٠هـ) تقريبًا. معجم الأدباء (٣/ ١٤٠٦)، وفيات الأعيان (٢/ ٤٣٠).

(٦) ينظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري (١/ ٣٧٩).

(٧) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٣٣٩).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٢٢).

(٩) الصحاح (١٤/ ١٥٩٩).

(١٠) كذا في جميع النسخ، وفي الصحاح (انكسرت).

قوله: (**وَأَكْرَمُهُمْ عَشِيرَةً**) أي: أكرم الناس وأشرفهم عشيرة بوزن قبيلة ومعناها، ووقع في بعض النسخ (**عِشْرَةً**) بكسر أولها وحذف آخر الحروف من وسطها، بمعنى المعاشرة والمخالطة والمصاحبة، ويؤيده ما نقله المصنف في تفسيرها عن الأصمعي، وكلٌّ من المعنيين صادق في حقه ﷺ لأنَّ قبيلته أشرف القبائل وأكرمها، كما قال ﷺ: ((**إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ الْقَبَائِلَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً**))[1]، ومخالطته ومعاشرته أكرم من مخالطة جميع الناس، كما نطق به آخر الحديث: (**من خالطه فعرفه أحبه**).

قوله: (**مَنْ رَآهُ بَدِيهَةً**) أي: رُؤيةَ بديهَةٍ، صفة مفعول مطلق لِرَأَى.

قوله: (**هَابَهُ**) يقال: هاب الشيء يهابه، إذا خافه ووقَّره وعظَّمه، أي: من رآه مفاجأةً وبغتةً، يعني: من لقيه أولاً قبل اختلاطه خافه لوقاره وسكونه وهيبته، فإذا جالسه وخالطه بأن ظهر له حسنُ خُلُقه أحبَّه حبًّا شديدًا حتى صار عنده أحب إليه من والده وولده، والناس أجمعين.

قوله: (**يَقُولُ نَاعِتُهُ... إلى آخره**)، النعت: وصف الشَّيء بما فيه من حسن، ولا يقال في القبيح إلاَّ أن يتكلَّف متكلف فيقول: نعتٌ سواءٌ والوصف؛ يقال في الحسن والقبيح، قال الطيبي[2]: «معناه أن من أراد [أن][3] يصفه وصفًا تامًّا بالغًا كما هو حقه فيعجز عن وصفه، يقول: لم أر قبله ولا بعده مثله». انتهى.

---

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب (٥/ ٥٤٣ رقم ٣٥٣٢)، وقال: «هذا حديث حسن»، وأحمد (٣/ ٣٠٧ رقم ١٧٨٨)، كلاهما من طريق: يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن المطلب بن أبي وداعة، قال: جاء العباس، فذكر الحديث، ولفظه: ((**أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد اللّه بْن عبد المطَّلب، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ فِرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ قَبَائِلَ، فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ بُيُوتا فَجَعَلَنِي فِي خَيْرِهِمْ بَيْتا وَخَيْرِهِمْ نَسَبًا**)).

إسناده ضعيف، فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي، قال عنه ابن معين: «ليس بذاك»، وقال أبو زرعة: «كوفي لين، يكتب حديثه ولا يحتج به»، قال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال الحافظ: «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعيًّا». تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٣/ ٣٦١)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٥)، تقريب التهذيب (ص ٦٠١).

قال الألباني: «ضعيف». سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧/ ٧٤).

(٢) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٦٩٧).

(٣) سقط من جميع النسخ، والزيادة من شرح الطيبي.

ويمكن أن يقال: معناه أنَّه كان حقيقةً بأن يقول مريدُ نعته في وصفه: لم أر قبله ولا بعده مثله؛ أي: ليس في النَّاس من أمثاله، ولا في البرية من مثاله ﷺ ولا من يشابهه صورة وسيرة، خَلْقًا وخُلقًا [١٨/ أ] ﷺ بعدد قطرات الغمام وأنفاس النسيم.

قوله: (**قَالَ أَبُو عِيسَى**) يُحتمل أنْ يكون من كلام المصنف عبّر عن نفسه بكنيته بكونه اشتهر بها، وهو في ذلك تابع لشيخه أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري؛ فإنه أكثر في صحيحه من تعبيره عن نفسه بأبي عبد الله، ويحتمل على بُعدٍ أنْ يكون من كلام الرواة عنه.

قوله: (**قال: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا**)؛ أي: قال الأصمعي، وهِمَ من زعم أن فاعله أبو جعفر، محمد بن الحسين[١]، والله الهادي.

قوله: (**تَمَغُّطَ فِي نُشَّابَتِهِ**) بضم النون وشد المعجمة وفتح الموحدة، ووقع في بعض النسخ (**في نشابه**) بحذف الفوقانية، وهو السهم، وإنما أتى بهذا الكلام للمناسبة بين هذا المعنى وبين أصل المعنى المراد من الحديث، وإلاَّ فما في الحديث اسم فاعل من باب الانفعال كما مر لا من التَّفعُّل.

قوله: (**أَيْ مَدَّهَا مَدًّا شَدِيدًا**) هذا يقوي أنَّ النشابة في كلام الأعراب بالتَّأنيث، ولا يخفى أنَّ إضافة المد إلى النُّشَّابَة بطريق المجاز، وإلاَّ فالممدود حقيقة وتر القوس.

قوله: (**أَيْ تَثَنَّى قَلِيلاً**)؛ أي: بوصف القلة، إلاَّ على طريق المبالغة، وقد يقال: في عبارته مسامحةٌ ظاهرةٌ؛ إذ الترجُّل وصف للشعر لا لصاحبه؛ لكن يقال أيضًا: فلان رَجِل الشعر، فلا مسامحة في قوله: الرَّجِلُ الَّذي فِي شَعْرِهِ حُجُونَةً. تأمل.

قوله: (**وَالْأَهْدَبُ الطَّوِيلُ الْأَشْفَارِ**)؛ [أي: طويل شعر الأشفار على حذف المضاف، الأشفار][٢] هي: الأجفان لا الشعر النابت عليها[٣]، ويحتمل أن يكون من باب تسمية الحالِّ باسم المحلِّ تأمل.

قوله: (**كَأَنَّهُ قَضِيبٌ**) واحد القضبان، وهي الأغصان.

---

(١) محمد بن الحسين بن أبي حليمة، أبو جعفر البصري، تقدمت ترجمته.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من (س).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٧٠١).

قوله: (**أَيْ فَجَأْتُهُ**) يقال: فجِئَه بكسر الجيم بعدها همزة مفتوحة، ويقال بفتحهما أيضًا، لغتان مشهورتان حكاهما الجوهري[1] وغيره، قاله محيي الدين النووي[2].

والأول روايتنا في هذا المقام، وقال الشيخ الجزري[3]: «فَجِئه الأمر وفَجَأه فُجَاءَةً بالضم [١٨/ ب] والمد، وفاجَأه مُفَاجَأَة إذا جاءه بغتة من غير تقدم سبب»، وقيد بعضهم فَجْأة بفتح الفاء وسكون الجيم من غير مد على المرة. والله أعلم.

---

(١) الصحاح للجوهري (١/ ٦٢).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ١٩٩).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤١٢).

٨- حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا جُميع بن عمر بن عبد الرحمن العجلي إملاء علينا من كتابه، قال: أخبرني رجل من بني تميم، من ولد أبي هالة زوج خديجة، يكنى أبا عبد الله، عن ابن لأبي هالة، عن الحسن بن علي قال: سألت خالي هند بن أبي هالة، وكان وصافا، عن حلية النبي ﷺ، وأنا أشتهي أن يصف لي منها شيئا أتعلق به، فقال: **((كَانَ رسول الله ﷺ فخمًا مُفخَّمًا، يَتلَأْلَأُ وَجْهُهُ تلَأْلُؤَ الْقمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، أَطْوَلُ مِنَ المرْبُوعِ، وَأَقْصَرُ منَ المشَذَّب، عَظِيمُ الْهَامَة، رَجِلُ الشَّعْرِ، إِن انْفرَقَت عَقِيقَتهُ فرَّقَهَا، وَإِلَّا فَلَا يُجَاوزُ شَعْرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْه إِذَا هُوَ وَفَّرَهُ، أَزْهَرُ اللَّوْنِ، وَاسِعُ الْجَبِين، أَزَجُّ الْحَوَاجب سَوَابغَ في غَيْر قَرَن، بَيْنَهُمَا عِرْقٌ يُدرُّهُ الْغَضَبُ، أَقْنَى الْعِرْنَيْنِ، لَهُ نُورٌ يَعْلُوهُ، يَحْسَبُهُ مَنْ لم يَتأَمَّلْهُ أَشَمَّ، كَثُّ اللِّحْيَة، سَهْلُ الْخدَّيْن، ضَلِيعُ الْفَمِ، مُفْلَجُ الْأَسْنَان، دَقِيقُ المسْرُبَة، كَأَنَّ عُنُقَهُ جِيدُ دُمْيَة في صَفَاء الْفضَّة، مُعْتَدلُ الْخَلْق، بَادنٌ مُتمَاسكٌ، سَوَاءُ الْبَطْنِ وَالصَّدْر، عَرِيضُ الصَّدْر، بَعِيدُ مَا بَيْنَ المَنْكبَيْن، ضَخْمُ الْكَرَادِيس، أَنْوَرُ المتجَرَّد، مَوْصُولُ مَا بَيْنَ اللَّبَّة وَالسُّرَّة بشَعْر يَجْرِي كَالْخَطِّ، عَارِي الثَّدْيَيْنِ وَالْبَطْنِ ممَّا سوَى ذَلكَ، أَشْعَرُ الذِّرَاعَيْن وَالمنْكبَيْن وَأَعَالي الصَّدْر، طَوِيلُ الزَّنْدَيْن، رَحْبُ الرَّاحَة، شَثْنُ الْكَفين وَالْقَدَمَيْن، سَائِلُ الْأَطْرَاف - أَوْ قَالَ: شَائلُ الْأَطْرَاف - خَمْصَانُ الْأَخْمَصَيْن، مَسِيحُ الْقَدَمَيْن، يَنْبُو عَنْهُمَا المَاءُ، إِذَا زَالَ زَالَ قَلعًا، يَخْطُو تكَفيا، وَيَمْشِي هَوْنًا، ذَرِيعُ المشْيَة، إِذَا مَشَى كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَب، وَإِذَا الْتفَت الْتفَت جَمِيعًا، خَافضُ الطَّرْف، نَظَرُهُ إِلَى الْأَرْض أَطْوَلُ مِنْ نَظَرِه إِلَى السَّمَاء، جُلُّ نَظَرِه المُلَاحَظَةُ، يَسُوقُ أَصْحَابَهُ وَيَبْدَأُ مَنْ لَقِيَ بِالسَّلَام))**.

حَدِيثُ هِنْدِ بْنِ أَبِي هَالَةَ[1].

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/ ٤٣٨ رقم ١٢٣٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٨٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٤٢ رقم ٦٧٠٠)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ١٥٥ رقم ٤١٤)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٥٠٨ رقم ١٠٢٢)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ٦٢٧)، والبيهقي شعب الإيمان (٣/ ٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٦٦ رقم ١٣٢٨٥)، وشعب الإيمان (٣/ ٢٤)، كلهم من طريق: جُميع بن عُمير العجلي، عن يزيد بن عمرو التميمي من ولد أبي هالة، عن أبيه، عن الحسن بن علي رضي الله عنهما، قال: سألت هند بن أبي هالة ﷺ به.

وفي سنده جُميعُ بن عُمير بن عبد الرحمن العجلي، أبو بكر الكوفي، قال البخاري وابن عدي:

=

قوله: (**جُمَيْعٍ**)[(١)] بالتصغير ابن عمر، كذا وقع في نسخ الشمائل مكبرًا، وكذا أورده المِزِّيُّ[(٢)] في التهذيب[(٣)]، وتبعه الذهبي[(٤)] في الميزان[(٥)].

«فيه نظر»، وقال أبو حاتم: «من عتق الشيعة ومحله الصدق، صالح الحديث». وقال ابن حبان: «كان رافضيا يضع الحديث». وقال الحافظ: «ضعيف رافضي». التاريخ الكبير (٢/ ٢٤٢)، كتاب المجروحين (١/ ٢١٨)، الكامل (٢/ ٤١٨)، تقريب التهذيب (ص ١٤٢).

كما أن الإسناد فيه راويان مجهولان، وهما:

- يزيد بن عمرو، أبوعبد الله التميمي، قال عنه الحافظ: «مجهول». تقريب التهذيب (ص٦٥٤).
- ابن أبي هالة.

فالحديث ضعيف بهذا الإسناد، قال البرذعي: سألت أبا زرعة، عن حديث ابن أبي هالة في صفة النبي ﷺ فقال: «أخاف ألاَّ يصح». وقال أبو عبيد الآجري: «سمعت أبا داود وذكر حديث ابن أبي هالة، فقال: أخشى أن يكون موضوعا». وقال المزي: «في إسناد حديثه بعض من لا يعرف، وحديثه من أحسن ما روي في وصف حلية رسول الله ﷺ». وقال الهيثمي: «فيه من لم يسم». وقال الألباني: «ضعيف جدًّا». سؤالات الآجري لأبي داود (ص ١٢٩)، الضعفاء لأبي زرعة (٢/ ٥٥١)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٣١٥)، مجمع الزوائد (٨/ ٢٧٣-٢٧٨)، مختصر الشمائل ص (ص ١٨).

قال ابن الأثير: «أحسن ما سمعت، وأتم ما رأيت في صفته مجموعًا في حديث واحد، ما أورده الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي - رحمه الله - في (كتاب الشمائل)، عن الحسن بن علي بن أبي طالب، قال: سألت خالي هند بن أبي هالة وكان وصافا...». جامع الأصول (١٢/ ٩٤).

(١) جُميع بن عُمير بن عبد الرحمن العجلي، أبو بكر الكوفي، ضعيف رافضي. تقريب التهذيب (ص ١٤٢).

(٢) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي القضاعي، أبو الحجاج المزي الدمشقي، من كبار الحفاظ في زمانه. ولي دار الحديث الأشرفية، أخذ عنه الذهبي وتقي الدين السبكي، له: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال، توفي سنة (٧٤٢هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/ ٧٤)، شذرات الذهب (٦/ ١٣٦).

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ١٢٢).

(٤) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، التركماني الأصل، الفارقي، ثم الدمشقي، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، الإمام الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، منها: ميزان الاعتدال، وتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء، وغيرها كثير، توفي سنة (٧٤٨هـ). الوافي بالوفيات (٢/ ١١٤)، الدرر الكامنة (٥/ ٦٦).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٤٢١).

لكن قال الشيخ ابن حجر في التقريب[١]: جُميعُ بن عُمير بالتصغير فيهما، وسبق تحقيقه ونبذ من أحواله في المقدمة.

قوله: (**العِجْلِيُّ**) بكسر المهملة وسكون الجيم، نسبة إلى عِجْل ابن لجيم[٢]، قبيلة عظيمة ينسب إليهما جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم[٣].

قوله: (**أَمْلَى**) يقال: أمليت الكتاب وأمللته إذا ألقيته على الكاتب ليكتب، والإملاء والإملال لغتان جيدتان جاء بهما القرآن.

وقال صاحب المُغرب[٤]: «الإملاء على الكاتب أصله إملال، فقلبت اللام الأخيرة همزة للتخفيف»، وإملاءً مصدر.

(ثنا) جُميع من غير لفظه، كذا قيل، ويحتمل أن يكون المصدر بمعنى اسم الفاعل؛ أي: مُمليًّا، فهو حال، ووقع في بعض النسخ أملاه بلفظ الفعل الماضي واتصال ضمير المفعول به، وهو حالٌ من فاعل (ثنا) بتقدير قد، والقول بأنَّه استئنافٌ بعيدٌ جدًّا، والإملاء أعم من أن يكون من حفظ، أو كتاب، فلذا قيده بقوله: من كتابه.

قوله: (**مِنْ وَلَدِ أَبِي هَالَةَ**) صفة بعد صفة لرجل، والولد يستعمل ها هنا بمعنى الجمع، أي: من أولاده وأسباطه.

وقوله: (**زَوْجُ خَدِيجَةَ**) صِفةٌ لأبي هالة، أو عطفُ بيان، أو بدلٌ منه، واسمه النَّبَّاشُ، بنون، ثم موحدة مشددة وآخره شين معجمة، وقيل: اسمه مالك، وقيل: زُرَارةُ بضم الزاي ورائين آخره مثناة، وقيل: هند بن زُرارة بن النَّبَّاش[٥]، أحد [بني][٦] عمرو بن تميم بن

---

(١) تقريب التهذيب (ص١٤٢).

(٢) في جميع النسخ (نجيم)، والمثبت هو الصواب.

(٣) ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم (ص ٣١٢).

(٤) المغرب في ترتيب المعرب (ص٤٤٣) بتصرف يسير.

(٥) هند بن أبي هالة الأسدي التميمي، ربيب رسول الله ﷺ، أمه خديجة بنت خويلد، رضى الله عنها، كان أبوه حليف بنى عبد الدار، وشهد هند بن أبى هالة بدرًا، وقيل: لم يشهدها؛ بل شهد أُحُدًا، وقتل هند مع على بن أبي طالب ﷺ يوم الجمل. الإصابة (٦/ ٤٣٦).

(٦) في جميع النسخ (وقيل)، وهو وهم، والتصحيح من: سيرة ابن إسحاق (ص٢٤٥)، والطبقات =

الحارث، كان من أشراف قريش[١] ورؤسائهم مات في الجاهلية[٢].

وأما خديجة فهي أم المؤمنين بنت خويلد، تصغير خالد بن [١٩/ أ] أسد بن عبد العُزَّى بن قُصَيٍّ بن كِلَابٍ[٣]، وأمها فاطمة بنت زائدة بن الأصم بن بني عامر بن لُؤَيٍّ، وتدعى زمن الجاهلية بالطاهرة، كانت أولاً في حبالة[٤] عتيق بن عابد بن عبد الله بن عامر بن مخزوم، فولدت له عبد الله وبنتين، ثم مات عتيقٌ وخلف عليها أبو هالة، فولدت له هالة وهندًا، ثم مات أبو هالة فتزوجها رسول الله ﷺ وهو ابن خمس وعشرين سنة ولها يومئذ أربعون سنة[٥]، ونشأ هند في حجرِ تَرْبِيَة النبي ﷺ وصارت خديجة أم أولاده الذكور والإناث سوى إبراهيم، وقصة مؤاساتها للنبي ﷺ وطلب مرضاته معروفة.

وهي أول من آمن به باتفاق العلماء[٦]، وأقامت تحت فراشه ﷺ خمسًا وعشرين سنة، وتشرفت بسيادة نساء هذه الأمة.

الكبرى لابن سعد (٨/ ١٥)، والذرية الطاهرة للدولابي (ص ٢٥)، والبداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٢٠٦).

(١) كذا قال الشارح، ولعله وهم.

(٢) قال ابن سعد: «وكان أبو هالة ذا شرف في قومه، ونزل مكة وحالف بها بني عبد الدار بن قصي، وكانت قريش تزوج حليفهم، فولدت خديجة لأبي هالة رجلا يقال له: هند وهالة». الطبقات الكبرى (٨/ ١٥).

(٣) الطبقات لابن سعد (٨/ ١٤)، الإصابة لابن حجر (٨/ ٩٩).

(٤) كذا في جميع النسخ.

(٥) انظر المصدرين السابقين، وجوامع السيرة لابن حزم (ص ٢٦)، دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ٢٨٣)، البداية والنهاية (٨/ ٢٠٥).

(٦) نَقل الاتفاقَ على أن خديجة بنت خويلد رضي الله عنها أول من أسلم على الإطلاق؛ الواقدي، والثعلبي، وأبو الحسن ابن الأثير، وقال الحافظ ابن الصلاح: «والأورع أن يقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان، أو الأحداث علي، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال». ينظر: الكشف والبيان للثعلبي (٥/ ٨٣)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١/ ٦٥٠)، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٠٠)، منهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٢٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي (١/ ١٤٠).

ومن مناقبها الجمَّة ما روى البخاري في صحيحه[١]، أنَّ جبريل أتى النبي ﷺ يومًا وقال: ((**يَا مُحَمدُ هَذه خَديجَةُ جَاءَتْ مَعَهَا إنَاءٌ فيه إدَامٌ، أَوْ طَعَامٌ فَإذَا أَتَتْكَ، فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا وَمِنِّي، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ**)).

وصح أنه ﷺ كان بعد وفاتها يكثر ذكرها ويتفقد صدائقها، حتى قالت عائشة[٢]: ((**مَا غِرْتُ عَلَى أَحَدٍ منْ نِسَاءِ النَّبي ﷺ مَا غِرْتُ عَلَى خَديجَةَ لِكَثْرَةِ ذِكْرِ النبي ﷺ إِيَّاهَا**)).

ومناقبها كثيرةٌ يطول شرحها لا يسع هذا المحل إيرادها، توفيت في رمضان سنة عشر من النبوة بمكة، وهي بنت خمس وستين سنة، ودفنت في الحَجُونِ، ونزل النبي ﷺ قبرها و لم تشرع صلاة الجنازة حينئذ[٣]، والله أعلم.

قوله: (**يُكْنَى أَبَا عبد اللَّهِ**)، صفة ثالثة لرجل، قيل: اسمه يزيد بن عمرة[٤]، أو عميرًا، أو عمرو، قال صاحب الصحاح: «الكُنية بضم الكاف [١٩/ أ] وكسرها واحدة الكُنى، وفلان يُكنى بأبي عبد الله، وكَنَيْتُه أبا زيد، وبأبي زيد تَكْنِيه»[٥] انتهى.

قيل: فعلى هذا، فإما أن يقال: يُكنى ها هنا من التَّكْنية، أو يقال: قوله أبا عبد الله منصوبٌ بنـــزع الخافض.

أقول: الرواية يُكنى بصيغة المجهول مخففًا من الثلاثي المجرد، فيحتمل أنْ يكون أبا

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها (٣/ ١٣٨٩ رقم ٣٦٠٩)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة رضي الله عنها (٤/ ١٨٨٧ رقم ٢٤٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها (٣/ ١٣٨٨رقم ٣٦٠٥)، ومسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة رضي الله عنها (٤/ ١٨٨٨ رقم ٢٤٣٥).

(٣) للمزيد في ترجمة خديجة بنت خويلد رضي الله عنها ينظر: الطبقات لابن سعد (٨/ ١٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٧١٨)، أسد الغابة لابن الأثير (٦/ ٧٨)، الإصابة لابن حجر (٨/ ٩٩).

(٤) يزيد بن عمرو، تقدمت ترجمته، ينظر: تخريج الحديث رقم (٨).

(٥) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٧٧).

عبد الله منصوبًا بالمدح، أعني بتقدير أعني.

قوله: (**عَنِ ابْنِ أَبِي هَالَةَ**)، هو حفيد أبي هالة لا ابنه بلا واسطة، واسمه هند كما ذكره الدولابي[(١)]، واختاره الشيخ ابن حجر في التقريب[(٢)]، وهو ابن هند شيخ الحسن بن علي رضي الله عنه في هذا الإسناد، وعلى قول من قال: إن اسم أبي هالة هند أيضًا، وهو العسكري[(٣)]، فهو ممن اشترك في الاسم مع أبيه وجده، وهو من الطرق التاريخية، ويُفهم من كلام الذهبي في الميزان[(٤)] أن اسمه عمر[(٥)] حيث قال:

«يزيد بن عمر التميمي حدث عنه: جُميع بن عمر بحديث في صفات النبوة[(٦)]، قال العقيلي[(٧)]: (لا يتابعه عليه إلاَّ من هو دونه)، وقال البخاري[(٨)]: (في حديثه نظر)، عمرو بن محمد العنقزي[(٩)]، ثنا جُميع بن عمر التميمي، عن أبيه[(١٠)]، عن الحسن بن علي، قال: سألت خالي هندَ بن أبي هالة عن صفة رسول الله ﷺ وكان وصَّافًا فقال: (**فَخْمًا مُفَخَّمًا**)»[(١١)]، والله أعلم.

---

(١) الذرية الطاهرة للدولابي (ص٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٥٧٤).

(٣) الأوائل للعسكري (ص ١١٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٦).

(٥) في (ص) (عريب)، والمثبت من (س) والميزان.

(٦) (النبوة) سقط من (ص)، والمثبت من (س) والميزان.

(٧) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٨٥).

(٨) التاريخ الكبير (٨/ ٣٥٠)، ولم يذكر عبارة: فيه نظر، وذكرها العقيلي نقلا عن البخاري.

(٩) عمرو بن محمد العنقزي، بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبالزاي، أبو سعيد الكوفي، ثقة من التاسعة، أخرج له البخاري تعليقا، ومسلم، والأربعة. تقريب التهذيب (ص ٤٢٦).

(١٠) عمير بن عبد الرحمن التميمي، أدرك عمر بن عبد العزيز، روى عنه ضمرة بن ربيعة، ذكره البخاري، وأبو حاتم، ولم يوردا فيه جرحا ولا تعديلاً. التاريخ الكبير (٦/ ٥٤٥)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٧٧).

(١١) انتهى كلام الذهبي في الميزان.

قوله: (**خَالِيَ**) أراد به أخا أمه الإضافي، وهي فاطمة الكبرى سيدة نساء العالمين بنت رسول الله ﷺ.

قوله: (**وَكَانَ وَصَّافًا**) حال من مفعول سألت بتقدير قد، ووصَّافًا صيغة مبالغة من وصَفَ الشيء وصْفًا وصِفَةً.

قوله: (**عَنْ حِلْيَةِ**) الظاهر أنه متعلقٌ بسألت؛ أي: سألتُ عن حلية النبي ﷺ (**وَكَانَ وَصَّافًا**) جملة حالية كما تقدم، ويؤيده ما وقع في كتاب الشفا للقاضي عياض[1] بلفظ: ((**سَأَلْتُ خَالِي هِنْدَ بْنَ أَبِي هَالَةَ عَنْ حِلْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ** [٢٠/ أ] **وَصَّافًا**))، وهذا يؤكد ما سبق من كلام الذهبي، وحينئذ يحتمل أن يكون معنى قوله: (**وَصَّافًا**) أن سمته وديدنه أن يصف الأمور والأشياء والأشخاص وصفًا بليغًا كما هو حقها، فوصفها ناشئ عن تعمق بالغ وتدبر وافر في الأمور؛ ولذا سأل الحسن عن صفات النبي ﷺ ليبين له كيفية أوصافه وشمائله، وجوَّز بعض الأفاضل تعلقه بسألت على تضمين معنى الكشف؛ إذ الظاهر أنْ يقال: وَصَّافًا حليته بدون عن، أو وَصَّافًا لحليته بلام التقوية، وحينئذ يكون معنى قوله وصافًا أنه ضبط أوصاف النبي ﷺ وشمائله حق الضبط، ووصفه أبلغ الوصف لكثرة ملازمته إياه؛ لأنه نشأ في حجرة بيته ﷺ[2]، ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف كما قالوا في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾**﴾ [النجم: ٣]؛ أي: وصفًا صادرًا عن حليته وعن مثله يفيد السببية.

وحِلْيةُ الشخص بكسر المهملة وسكون اللام، صفته وهيئته وشكله، وقد يجيء بمعنى ما يتزين به، والأول هو المراد هنا كما لا يخفى. [٢٠/ ب].

قوله: (**وَأَنَا أَشْتَهِي**) حال من مفعول سألتُ على التداخل بل الترادف، أو من فاعله بتقديم حال من المفعول المتأخر عن حال الفاعل المتقدم، كما هو الأولى عند المحققين،

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠١).

(٢) هند بن أبي هالة كان ربيبًا للنبي ﷺ، وممن ذكر ذلك، ابن قتيبة، وابن كثير، والذهبي، وابن حجر. المعارف لابن قتيبة (ص ١٣٣)، البداية والنهاية (٨/ ٤٤٧)، تاريخ الإسلام (٣/ ٥٣٥)، الإصابة (٦/ ٤٣٦).

ويحتمل أن يكون حالاً من الفاعل والمفعول معًا لوجود الرابطة.

قوله: (**أَتَعْلَقُ بِهِ**)؛ أي: اتصف به، وقيل: المراد به تعلق العلم والمعرفة؛ أي: أتشبث به، وأجعله محفوظًا في نفسي؛ ولعل هذا هو الظاهر من حيث المعنى؛ إذ اتصاف الصورة الجبلية لا يمكن الاتصاف بها إلاَّ مع تكلف تام، وإنما قال الحسن هذا الكلام؛ لأنَّ النبي ﷺ توفي والحسن في سن لا يقتضي التأمل في الأشياء، ويحفظ أوضاع الأشكال والأعضاء[(١)].

قوله: (**فَقَالَ**) عطفٌ على سألتُ، والضمير المستكن فيه راجعٌ إلى هند بن أبي هالة.

قوله: (**فَخْمًا**) ضبطناه بكسر الخاء المعجمة؛ لكن المذكور في كتب اللغة بسكون الخاء[(٢)]، والفخم: العظيم الجليل القدر[(٣)]، والمعجمة بصيغة المفعول من التفعيل المعظم؛ أي: كان النبي ﷺ عظيما معظَّمًا في الصدور والعيون، و لم يرد بالفخامة ضخامة الجسم[(٤)].

وقال أبو عبيد[(٥)]: «الفخامة في الوجه نبله وامتلاؤه مع الجمال والمهابة».

---

(١) الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ولد في شعبان من السنة الثالثة للهجرة، وقيل: في منتصف رمضان، فيكون عمره حين وفاة النبي ﷺ، سبع سنين وبضعة أشهر. سير أعلام النبلاء (٣/ ٢٤٦)، الإصابة لابن حجر (٢/ ٦٠).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ٢٠٠٠).

وقال ملا علي قارئ: «بفتح الفاء وسكون الخاء، وقال ميرك: ضبطناه بكسر الخاء المعجمة؛ لكن المذكور في كتب اللغة بسكون الخاء، وقال الحنفي: ضبطناه بفتح الفاء وسكون الخاء المعجمة وكسرها، ومنهم من اقتصر على السكون. قلت: السكون هو الصحيح، ورواية والكسر حكاية». جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٣٣).

(٣) قال ابن فارس: «فخم: الفاء والخاء والميم أصل صحيح يدل على جزالة وعظم، يقال: منطق فخم: جزل، ويقولون: الفخم من الرجال: الكثير لحم الوجنتين». معجم مقاييس اللغة (٤/ ٤٨١).

(٤) وذهب إلى أنَّ المراد بالفخم ضخامة الجسم بعضُ علماء اللغة، قال إبراهيم الحربي بعد روايته لحديث (كان فخما مفخما) : «يقال: فَخُم فخَامة إذا كان ضخمًا». غريب الحديث (٢/ ٨٥٩).

(٥) القاسم بن سلاّم، أبو عبيد البغدادي، الإمام المشهور، ثقة فاضل مصنف، من أئمة اللغة، له تصانيف من أشهرها غريب الحديث، توفي سنة (٢٢٤هـ). تاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٤٠٣)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢/ ١٥٣).

=

وقوله: (**مُفَخَّمًا**) خبر بعد خبر لكان.

قوله: (**يَتَلَأْلَأُ وَجْهُهُ**)؛ أي: يستنير ويشرق، مأخوذ من اللؤلؤة[١].

وقوله: (**تَلَأْلُؤَ الْقَمَرِ**)؛ أي: مثل إشراق القمر واستنارته.

قوله: (**لَيْلَةَ الْبَدْرِ**) هي ليلة أربعة عشر، سميت بها؛ لأنَّ القمر يبدر مغِيبَ الشمس بالطلوع؛ أي: يسبقها، يقال: بادره فبدر؛ أي: سابقه فسبق، كذا قيل[٢]، وقيل: لأنَّ القمر تم فيها واستدار تشبيهًا له بالبدر في تمامه وكماله، والبدر هو: القمر الكامل[٣].

قوله: (**أَطْوَلَ مِنَ الْمَرْبُوعِ**) خبر آخر لكان؛ أي: مائلاً إلى الطول، وتقدم بيان ذلك في الحديث الأول والتوفيق بينه وبين قول الراوي في بعض الأحاديث: (**كَانَ رَبْعَةً**) بما يغني عن إعادته.

قوله: (**وَأَقْصَرَ مِنَ الْمُتشَذب**) بصيغة اسم الفاعل من باب التفعل، وفي بعض النسخ المصححة (**الْمُشْذَّب**) بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل، والشوذب: الطويل، وجذع مُشَذَّبٌ، أي: مقشَّر[٤]، قال صاحب الصحاح[٥]: هو الطويل البائن مع نقص في لحمه، وأصله من النخلة الطويلة التي شُذِّبَ عنها جريدها أي قطع لطول، قال ابن قتيبة[٦][٧]:

و لم أقف على قوله هذا في كتابه الغريب، وقد ذكره ابن الجوزي في غريب الحديث (٢/ ١٧٩).

(١) قال القاضي عياض: «اللؤلؤ قيل: هو كبار الدُّر، وقيل: اسم جامع لجنسه سمي بتلألؤه، وهو إشراق لونه ونوره، ومنه في صفته ﷺ: ((**يتلألأ وجهه تلألؤ القمر**))؛ أي: يشرق». مشارق الأنوار (١/ ٣٥٣).

(٢) وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، ونقله الأزهري في تهذيب اللغة عن الليث. العين (٥/ ٢٥٥)، تهذيب اللغة (١٤/ ٨٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٨٢)، والصحاح (٢/ ٥٨٧).

(٤) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٢١٨).

(٥) الصحاح للجوهري (١/ ١٥٢).

(٦) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الكاتب الدينوري، وقيل؛ المروزي، من أئمة الأدب واللغة، له: غريب الحديث، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، وتأويل مختلف الحديث». توفي سنة (٢٧٦هـ). تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٣).

(٧) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٤٨٩).

«وأصل التشذيب التفريق، يقال: شذبت المال أي: فرقته، وكأن المفرط في الطول فُرِّق خَلْقُه ولم يجمع» ، وقال في الفائق[١]: «قيل: الطويل المشذب تشبيهًا بما يشذَّب من الشجر؛ لأنه يطول بذلك ويسرع في شطاطه».

قوله: (**عَظِيمَ الْهَامَةِ**) هي بتخفيف الميم: الرأس، وقيل: وسط الرأس، والجمع هامات، والهامة والهام مثل التمرة والتمر، والجمهور على أن عينه واو، وذكره الجوهري في الهاء والياء[٢].

قوله [٢١/ أ]: (**إِنِ انْفَرَقَتْ عَقِيقَتُهُ... إلى آخره**) يقال لشعر كل مولود من الناس الذي يولد: عليه عقيقة، وعقيق وعِقة أيضًا بالكسر، وهذا قبل أن يحلق، سميت عقيقة لأنَّها تحلق في اليوم السَّابع، مشتق من العق بمعنى الشق والقطع، فإذا حلق ونبت ثانيًا فقد زال عنه اسم العقيقة، وربما سمي الشَّعر عقيقة بعد الحلق أيضًا على المجاز؛ لأنه منها ونباته من نبتها وبذلك جاء الحديث، وفي رواية[٣]: (**إِنِ انْفَرَقَتْ عَقِيصَتُهُ**) بالصاد المهملة بدل القاف الثانية، وهي الخُصلة إذا عُقصت؛ أي: لويت وضفرت.

قال بعض النقاد: وهذه الرواية أولى[٤]، والانفراق مطاوع التفريق، أو الفَرْق[٥]، يقال: فرَقْتُ الشَّيء تفريقًا وتفْرَقْتُه فانْفَرق وافترق وتفرّق، ويقال: فَرَقَ شعره؛ أي: ألقاه إلى جانبي رأسه فانْفَرَقَ؛ أي: صار مُتَفَرِّقًا، ومعنى هذا الكلام: صار[٦] شعره فرقتين بنفسه في مفرقة فرقة؛ أي: تركه على حاله متفرقًا في شقي رأسه أعني طرفيه، وحينئذ جاوز شعره من شحمة أذنيْه وإن لم يتفرق، بأن جمعه وعقصه لا يجاوز شعره شحمة[٧] أذنيه.

---

(١) الفائق في غريب الحديث للزمخشري (٢/ ٢٢٨).

(٢) الصحاح للجوهري (٥/ ٢٠٦٣).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢٢/ ١٥٥)، شعب الإيمان للبيهقي (٢/ ١٥٥).

(٤) كذا في (ص)، في (س) (الخصلة).

(٥) (أو الفرق) سقطت من (س).

(٦) في (س) (أن صار).

(٧) في (ص) (من شحمة)، والمثبت من (س).

وقوله: (**إِذَا هُوَ وَفَّرَهُ**) بيان للجمع والعقص المذكورين، إذ معنى التوفير جعل الشعر وفرةً [كما فسره الشيخ ابن حجر حيث قال: «إذا هو وفره؛ أي: جعله][١] وفرة، أي: مجموعًا بحيث تجاوز شحمة الأذن»[٢]. انتهى.

وقال الزمخشري في الفائق[٣]: «انفرق: مطاوع فرق؛ أي: كان لا يفرق شعره إلاَّ أن يتفرق[٤] هو، وكان هذا في صدر الإسلام موافقة لأهل الكتاب، ثم فرق بعد ذلك»، لحديث ابن عباس، يعني الآتي في باب شعره ﷺ.

قال[٥]: وقوله: (**وَفَّرَهُ**)؛ أي: أعفاه عن الفرق، يعني أن شعره إذا نزل[٦] فرقه لم يجاوز شحمة أُذُنَيْهِ، وإذا فرقه تجاوزها.

وقيل: معناه إن استعدى[٧] شعر رأسه لا يقبل الفرق، بأن طال وثقل حتى سقط على جوانب الرأس فرق شعره، وذلك؛ لأن فَرْق الشعر لا يمكن إلاَّ إذا طال، غير أن [٢١/ ب] الغالب أنَّ شعره لم يجاوز شحمة الأذن إذ هو وفّره؛ أي: جعله وفرة، وقيل: معناه إن فرّق شعره بعدما عقصه وجمعه فَرَقَ؛ أي: أنزل كل شيء منبته، وإلا أي: إن لم ينفرق؛ بل كان معقوصًا كان موضعه الذي يجمعه فيه حذاء أذنيه فلا يجاوز شعره شحمة أذنيه ويرسله هناك، والله أعلم.

قوله: (**أَزْهَرَ اللَّوْنِ**) قال الشيخ ابن حجر[٨]: «أي: أبيض مُشرب بحمرة»، وقال صاحب النهاية[٩]: «الأَزْهَر الأبيض المستنير، والزَّهر والزهرة: البياض النيّر، وهو أحسن

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

(٢) فتح الباري (٥/ ٥٧٤) بتصرف.

(٣) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٨).

(٤) كذا في النسخ الخطية، وفي الفائق (ينفرق).

(٥) أي: الزمخشري في الموضع السابق.

(٦) كذا في (ص)، وفي (س)، والفائق (ترك).

(٧) في (س) (استبد).

(٨) فتح الباري (٦/ ٥٦٩).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٢١).

الألوان».

قوله: (**أَزَجَّ الْحَوَاجِبِ**) الزَّجَجُ تقوس في الحاجب مع طولٍ في طرفه وامتدادٍ، كذا في النهاية الجزرية[١].

وقال صاحب الفائق[٢]: «الزَّجَجُ دقة الحاجبين وسبوغهما إلى مؤخر العينين[٣]».

يقال: رجل أزجُّ الحاجبين، وزجّجت المرأة حاجبها؛ أي: رققته، دققته وطولته، وأتى بصيغة الجمع على أنَّ كل قطعة من الحاجب اسمها الحاجب، فوقعت الحاجب على القطع المختلفة للمبالغة، كذا ذكره المحقق الرضي؛ أو لأنَّ ما فوق الواحد جمع، قيل: الحجب المنع، ومنه حاجب العين، وجمعه حواجب، وحاجب الأمير، وجمعه حُجَّاب، وجمع الحاجب على الحواجب ظاهر؛ لأن فاعلاً إذا كان اسمًا يجمع على فواعل، وأما السابغ فصفةٌ، وفاعِلٌ إذا كان صفةً لا يُجمع على فواعل، فيُحتمل أنْ يكون جمعه على فواعل للازدواج بحواجب.

وذكر الشيخ ابن[٤] الحاجب في الإيضاح[٥]: أن فاعلاً إذا كان صفة لما لا يعقل يجمع على فواعل قياسًا مطردًا، تقول في خيل ذكور: فوارس.

قوله: (**سَوَابِغَ فِي غَيْرِ قَرَنٍ**) وفي بعض النسخ: (**من غَيْرِ قَرَنٍ**)، والسابغ الكامل، وسوابغ حالٌ من الحواجب؛ أي: أنهما طالا في حال سبوغهما، ومن الناس من يقول: سوابغُ صفةٌ للحواجب، يتفوه فيه مثل ما يتفوه في قوله: (**عَظِيمُ الْجُمَّةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْه**) من أن اللام في الحواجب مثلُ اللام في الحمار يحمل أسفارًا، وقد قدمنا ما يَرِدُ عليه [٢٢/ أ] من الفساد مما يغني عن إعادته.

وقوله: (**فِي غَيْرِ قَرَنٍ**) مُكمل للوصف المذكور، أو هو حالٌ أيضًا من الحواجب على

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٩٦).

(٢) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٨).

(٣) كذا في (ص)، وفي (س)، والفائق (العين).

(٤) في (ص) (وذكر الشيخ ابن حجر الحاجب)، والمثبت من (س).

(٥) الإيضاح (١/ ٤٥٤)، وقال في الكافية له: «-يجمع- فاعل الاسم نحو كاهل على كواهل». (١/ ٥٠).

الترادف أو التداخل، وهو الأولى، والقَرَنُ[١] بالتَّحريك التقاء الحاجبين، وهو مصدر قولك رجلٌ أَقْرَنُ؛ أي: مقرون الحاجبين، والمراد أن حاجبيه قد سَبَغَا حتى كادا يلتقيان، و لم يلتقيا، والقَرَنُ غير محمود عند العرب، وهذا هو الصحيح في صفته ﷺ، بخلاف ما روي في خبر أم مَعْبَدٍ[٢]: ((**أنَّه أَزَجُّ أَقْرَنُ**)) فإنه لم يبلغ درجة الصحة، ولو صح فيمكن الجمع بينهما بأن يقال: يحتمل أنْ يكون الأول الواقع، والثاني بحسب الظاهر، فإن سبوغهما بحيث يوهم الناظر فيها أنهما مقرونان؛ وليسا كذلك في الواقع. والله أعلم.

قوله: (**بَيْنَهُمَا**) أي: بين الحاجبين، وهذا وارد بحسب المعنى؛ لأن الحواجب في معنى الحاجبين، وهو أيضًا حال من الحواجب، وترك الواو في الجملة الاسمية جائز.

قوله: (**عِرْقٌ**) هو من الحيوان: الأجوف الذي يكون فيه الدم[٣].

قوله: (**يُدِرُّهُ الْغَضَبُ**) الجملة صفة لعرق، ويدر من مضاعف باب الأفعال، وهو الرواية الصحيحة؛ أي: يجعله الغضب ممتلئًا، وأصله من الإدْرَارِ وهو إخراج الريحِ المطرَ من السَّحاب.

وقال صاحب الفائق[٤]؛ أي: يحركه الغضب وهو من أدرَّت المرأة المغزل إذا فتلته فتلاً شديدًا[٥] انتهى.

---

(١) كذا في (ص)، وفي (س) (الفرق).

(٢) أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢/ ٨٣٢)، والآجري في الشريعة (٣/ ١٤٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٤٨)، والحاكم المستدرك (٣/ ١٠)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٧٨)، كلهم من طريق: حزام بن هشام بن خالد، عن أبيه هشام بن حبيش، عن أبيه حبيش بن خالد، صاحب رسول الله ﷺ، ثم ذكره في قصة طويلة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وقال ابن كثير: «وقصتها مشهورة مروية من طرق يشد بعضها بعضًا». البداية والنهاية (٤/ ٤٧٢).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢١٩).

(٤) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٩)، وانظر المخصص لابن سيده (٣/ ٣٤٧).

(٥) في (ص) (بدا)، والمثبت من: (س) والفائق.

وفسره صاحب النهاية بالمعنى اللازم حيث قال[١]: «المعنى أنَّ ذلك العرق يمتلئ دمًا إذا غضب ﷺ، كما يمتلئ الضرع لبنًا إذا درَّ». انتهى.

يقال: درَّ اللبن، ومن المجاز درت العروق إذا امتلأت[٢]، وصَحَّح في بعض النسخ **(يَدُرُّهُ)** من حد نَصَرَ متعديًا.

قوله: **(أَقْنَى العِرْنِينِ)** صفة أخرى، وهي خبر بعد خبر لكان، والقنى طول الأنف ودقة أرنبته مع حدْب في وسطه، يقال: رجل أقنى الأنف، وامرأة قنواء: بينة [٢٢/ ب] القنا[٣]، والعِرْنِين: -بكسر العين المهملة وسكون الراء وكسر النون بعدها ثم أخر الحروف الساكنة وآخره نون أخرى-: الأنف، ويقال عرنين الأنف تحت مجتمع الحاجبين، وهو أول الأنف ورأسُه، بحيث يكون فيه الشمم، وعرنين كل شيء أوله، وجمعه عرانين، يقال: هم شُمُّ العرانين[٤].

قوله: **(لَهُ نُورٌ يَعْلُوهُ)**، ظاهر البيان يقتضي أنْ يكون الضميران راجعين إلى العِرْنِينِ؛ أي: لأنفه المنيف ﷺ نور إلهي يغشاه[٥].

وقول من قال: الظاهر أنَّ الضميرين راجعان إلى رسول الله ﷺ، وجعله خبرًا آخر لـ(كان) الواقع في صدر الخبر غيرُ ظاهرٍ؛ لأنَّ الوصف في هذا الخبر في صدد توصيف كل عضو من أعضائه من فرَقِه إلى قدمه، كل واحد على حدة، كما تدل عليه الجمل التي قبل هذه الجمل وبعدها، فلا وجه لإيراد وصف مجمل له ﷺ في خلال أوصاف أعضائه، خصوصًا في هذا المحل؛ لأن قوله: **(يَحْسِبُهُ مَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ)** اسمٌ متعلق لوصف أنفه أيضًا، وإن

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١١٢).

(٢) ينظر: تاج العروس (١١/ ٢٨٢).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٤٦٩)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١١٦).

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢١٦٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٥٠٢).

(٥) النبي ﷺ نور هدى ورشاد، وليس بدنه نورًا وليس هو من نور الله الذي هو وصفه، بل هو لحم وعظم وما خالطهما، خلق من أب وأم كغيره، كما مضت بذلك سنة الله تعالى في البشر. ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ٤٦٣)، منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة (ص ٤٤١).

كان الاسم صفة له ﷺ؛ أي: يحسب النبي ﷺ من لم يتأمل أنفه أَشَمَّ؛ إذ الشَّمَمُ ارتفاعُ قصبة الأنف، واستواء أعلاها، وإشراف الأرنبة قليلاً[١]، وهو استعذار من قِبَل من لم ينظر فيه بعين التأمل فحَسِبَ أنه كان أشم لأجل كمال حسن قناه؛ ولأن نورًا لها علاه، بحيث يمنع الناظر من التفكر فيه، وإذا أمعن النَّظر حكم أنه ليس أشم، قال صاحب الفائق[٢]: «أي: كان يُحسب لحسن قناهُ أشمَّ قبل التأمُّل».

واعلم أنَّ جملة: (**يَحْسِبُهُ... إلى آخره**) يحتمل أنْ يكون حالاً من العِرْنِينِ، أو استئنافًا وهو الأوجه، ومن النَّاس من يجعله صفة له، ويحمل اللام فيه مثل اللام في (الحمار يحمل أسفارًا)، ولا يخفى ركاكته من حيث اللفظ والمعنى، والله العاصم.

قوله: (**كَثَّ اللِّحْيَةِ**) الكثاثةُ في اللغة أنْ تكون غير دقيقة ولا طويلة فيها كثافة، يقال: كثّ الشيءُ كثاثةً، [٢٣/ أ] أي: كثف، ولحيةٌ كثّةٌ وكثَّاءٌ، ورجل كثّ اللحية بفتح الكاف وشد المثلثة، وقوم كُثّ بالضم[٣]، وقع في رواية[٤]: (**كَانَ كَثِيفَ اللِّحْيَةِ**)، وفي أخرى[٥]: (**عَظِيمَ اللِّحْيَةِ**)، وفي حديث يزيد الفارسي[٦] الآتي ذكره في أواخر الكتاب[٧]: ((**قَدْ مَلَأَتْ لِحْيَتُهُ مَا بَيْنَ هَذِهِ إِلَى هَذِهِ قَدْ مَلَأَتْ نَحْرَهُ**)).

قوله: (**سَهْلَ الْخَدَّيْنِ**)؛ أي: سائل الوجه، غير مرتفع الوجنتين[٨]، ولا يناقض هذا ما

---

(١) ينظر: الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٢٩٠)، وغريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٨١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٥٢).

(٤) لم أقف على هذه الرواية.

(٥) جاء هذا اللفظ عند ابن أبي شيبة (٦/ ٣٢٨ رقم ٣١٨٠٧)، وأحمد (٢/ ٢٥٦ رقم ٩٤٤)، وتقدم الكلام عليه، ينظر: تخريج الحديث رقم (٥).

(٦) يزيد الفارسي البصري، مقبول، من الرابعة. تقريب التهذيب (ص ٦٠٦).

(٧) ينظر: الحديث رقم (٤١٢) من أحاديث الشمائل.

(٨) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٨).

سبق[١] عن أبي عبيد في تفسير فخامة الوجه بالنبل والامتلاء؛ لأنَّ المراد به نفي العذر من حيث وجنته، وإثبات الاستواء المذكور.

(**ضَلِيعَ الْفَمِ**)؛ أي: عظيم الفم واسعه، والعرب تمدح ذلك وتذم صغر الفم[٢]، والضليع التام العظيم، والضلاعة القوة، وقال صاحب الفائق[٣]: «الضليع في الأصل الذي عظمت أضلاعه ووفرت، فاتسع جنباه، ثم استعمل في موضع العظيم، وإن لم يكن ثَمةَ أضلاع».

قوله: (**مُفَلَّجَ الْأَسْنَانِ**) بصيغة اسم المفعول، من التفلج بالفاء والجيم، والفَلَجُ بالتحريك فرْجَة ما بين الثنايا، هذا هو المشهور بين أرباب اللغة[٤].

وقال الشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري[٥]: «الفَلَج باللام والجيم: انفراج ما بين الثنيتين».

فعلى القول المشهور لا بد أن يحمل قوله: (**مفلَّج الأسنان**) على استعمال الفلَج في جزء معناه، وهو مطلق الانفراج، ويحمل الأسنان على الثنايا والرباعيات، وعلى قول الشيخ فلا إشكال؛ لكن سيأتي آخر الباب[٦] من حديث ابن عباس، أنَّه قال في وصفه ﷺ: ((**كَانَ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ**)).

قال الطيبي[٧]: «في ذلك الحديث استعمل الفَلَج هنا موضع الفَرق بقرينة نسبته إلى الثنايا». انتهى.

فإن قلنا بقاعدة حمل المطلق على المقيد ينبغي أن يحمل قوله: (**مفلَّج الأسنان**) على أن

---

(١) ينظر: شرح الحديث رقم (٧).

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٤٩٢)، وتهذيب اللغة للأزهري (١/ ٣٠٣)، ومشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٥٩).

(٣) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٩).

(٤) قال الخليل: «الفَلَج في الأسنان: تباعد ما بين الثنايا والرباعيات، وصاحبه أفْلَج». العين (٦/ ١٢٧)، وينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٦٠-٦١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٦٨).

(٥) فتح الباري (١٠/ ٣٧٢). بتصرف يسير.

(٦) ينظر: الحديث رقم (١٥).

(٧) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٦٩٩) بتصرف.

المراد به فرجة ما بين الثنايا ففيه مسامحتان:

الأولى: استعمال الفلَج موضع الفرق، والثانية: تخصيص الأسنان بالثنايا، ويحتمل أنَ [٢٣/ ب] يقال: أخبر كل من الراويين بما ظهر له من حال أسنانه ﷺ، فابن عباس أخبر عن فرجة ما بين ثناياه؛ لكونها واضحة ظاهرة زائدة على فرج ما بين باقي أسنانه، ولم يتعرض لما سواها، إمَّا لعدم اطلاعه، أو لذهوله عنها، وهذا أخبر عن فرج ما بين أسنانه مطلقًا لاطلاعه عليها اهتمامًا بتحقيق أوصافه وشمائله(١).

ووقع في رواية أخرى(٢): (**أفْلَجَ الْأَسْنَانِ أَشْنَبَها**)، وفي رواية(٣): (**أَشْنَبَ مُفَلَّجَ الْأَسْنَانِ**).

والشَّنَبُ: بفتح الشين المعجمة والنون الموحدة، رقة الأسنان وماؤها، ومنه رمانة شنباء وهي الكثيرة الماء. كذا في الفائق(٤).

وفي كتاب الشفا للقاضي عياض(٥): «الشَّنَبُ: رونق الأسنان وماؤها، وقيل: رقتها

(١) ذهب بعض العلماء إلى أنَّ الفلج وتفريق الأسنان حاصل في كل أسنان النبي ﷺ، وليس بين الثنيتين فقط، وقال به عبد الملك النيسابوري، وذهب أكثر الشراح إلى أنه مختص بالثنايا، قال البغوي: «الفَلَج: فرجة بين الثنايا والرباعيات»، وقال الزرقاني: «وأفلج الأسنان، أي: متفرقها...والمراد: الثنايا...لأن تباعد الأسنان كلها عيب»، وقال الشحاري: «وقد صرح جمع من شرّاح (الشفاء)، وغيرهم بأن انفراج جميع الأسنان عيب عند العرب». شرح السنة (١٣/ ٢٧٨)، شرف المصطفى للنيسابوري (٢/ ٩١)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (٥/ ٢٨٦)، منتهى السول للشحاري (١/ ٢٢٤).

(٢) البيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٨٨) تعليقًا.

(٣) هذا اللفظ عند: أبي نعيم في دلائل النبوة (١/ ٦٢٧)، والبيهقي شعب الإيمان (٣/ ٢٤)، وتقدم تخريجه، ينظر: تخريج الحديث رقم (٨).

(٤) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٩)، وينظر: تهذيب اللغة للأزهري (١١/ ٢٥٩)، وفقه اللغة للثعالبي (ص ٨٦).

(٥) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠٥).

وتحزيز فيها، كما يوجد في أسنان الشباب»، قال[١]: «والفَلَج: فرق بين الثنايا». انتهى.

وهذا موافق لما قال الجوهري[٢]: «يقال: رجل مفلج الثنايا؛ أي: منفرجها وهذا خلاف المتراصّ الأسنان».

قوله: (**كَأَنَّ عُنُقَهُ جِيدُ دُمْيَةٍ**) خبر بعد خبر، والعُنُق بضمتين وبسكون النون لغتان يذكر ويؤنث[٣]، والدُّمْية: بضم المهملة وإسكان الميم وخفة التحتانية المفتوحة، في الأصل الصورة المصورة مطلقًا، كما يفهم من كلام صاحب الفائق[٤]، وقيل: الدُّمْية في الأصل الصورة المنقوشة وفيها حمرة كالدم، وقيل: الدمية: الصورة المصورة من عاج ونحوه، وجمعها دُمًى[٥]، والمراد بها ها هنا الصُّورة مطلقًا، والمقصود بيان طول عنقه في غاية الاعتدال، وكيفية هيئته في نهاية الحسن والجمال، إذ الغالب تشبيه الأشكال والهيئات بالصُّورة ومراده المبالغة في الحسن والبهاء؛ لأنها يُتَأنق في صنعتها ويبالغ في تحسينها.

قوله: (**فِي صَفَاءِ الْفِضَّةِ**) يحتمل أنْ يكون صفة لدمية؛ شبهها في الإضاءة والبريق بالفضة، ويحتمل أن يكون خبرًا بعد خبر لـــ: (**كَأَنَّ [عُنُقَهُ**)، ومن جعله خبرًا بعد خبر لكأن][٦] الواقع في صدر الكلام فقد تعسّف [٢٤/ أ] وأبعد عن المرام، واعلم أنَّ العرب تصف العنق بالبياض؛ لأنَّه إذا كان أبيض مع كونه يبرز للشمس، فغيره أولى بالبياض، وهو مخالف لمن قال: ما استتر من بدنه بالثوب كان أبيض، وما ضحى للشَّمس كان أسمر، كما تقدم في شرح الحديث الأول.

قوله: (**مُعْتَدِلَ الْخَلْقِ**) هذه الفقرة صُححت في أصل سماعنا بالنصب والرفع معًا؛ فالنصب على الخبرية لكان السابق، أو المحذوف كالأخبار السابقة، والرفع على أنَّه خبر مبتدأ

---

(١) أي: القاضي عياض في الموضع السابق.

(٢) الصحاح للجوهري (١/ ٣٣٥).

(٣) ينظر: التلخيص في معرفة أسماء الأشياء لأبي هلال العسكري (ص ٥٧).

(٤) قال الزمخشري: «الدمية: الصورة». الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٩).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١٥٢).

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

محذوف؛ أي: هو معتدل الخَلْق، والجملة مستقلة، والمراد باعتدال الخَلْق تناسب الأعضاء وتركيبها كما ينبغي، بحيث يكون محبوبًا مطبوعًا عند جميع من رآه.

قوله: (**بَادِنٌ مُتَمَاسِك**) المصحح في أصول مشايخنا (**بَادِنٌ مُتَمَاسِكٌ**) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة مستقلة، أو خبر بعد خبر لكأن، قيل: يحتمل أن يكون قوله: (**بَادِنٌ مُتَمَاسِك**) منصوبًا كما هو مقتضى البيان، ويكتفى بحركة النصب عن الألف كما هو رسم المتقدمين في كتب المنصوبات.

ويؤيده ما وقع في جامع الأصول[1] نقلاً عن الشمائل: (**بَادِنًا مُتَمَاسِكًا**) بالألف، وكذا في الفائق[2] انتهى، وكذا في الشفا للقاضي عياض[3] يكتب بالألف أيضًا، والظاهر من هذا الكلام أنَّ الغرض أن تكون جميع الجمل الواقعة في هذا الخبر على نسق واحد؛ لكن لا يستقيم النصب ظاهرًا في بعض الجمل لقوله: (**سَوَاءٌ الْبَطْنُ وَالصَّدْرُ**)؛ وقوله: (**نَظَرُهُ إِلَى الْأَرْضِ أَطْوَلُ مِنْ نَظَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ**)؛ وقوله: (**جلُّ نظره الملاحظةُ**) فتأمل.

والبادن: اسم فاعل من بَدَنَ، من حد نَصَرَ، بدُنًا بالضم وبدَانة بالفتح، أو من بَدُن من حد حسُنَ بدَانة بالفتح أيضًا، ومعناها الضخامة[4]، وهي قد تكون بعظم وقد تحصل بالسِّمن، ولَما لم يوصف ﷺ بالسمن.

قال بعض الشراح: المراد به عِظَم الأعضاء، وأرْدفه بقوله: (**متماسك**) وهو الذي يمسك بعض أعضائه بعضًا ليعلم أن عظم أعضائه [٢٤/ ب] لم يخرجها عن حد الاعتدال.

وقيل المتماسك هو: الكثير[5] اللحم، غير سهل[6] ولا مُسْترخ، كأن سمنه استمسك بعضه بعضًا.

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١٢/ ٩٥).

(٢) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٢٧).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠١).

(٤) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/ ٨٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٧).

(٥) في (س) (المكتنــــز).

(٦) في (س) (رهل).

فعلى هذا يحتمل أن يكون المراد بالبادن السمين، وأراد بقوله: (متماسك) لنفي الاسترخاء المذموم عند العرب، المكروه في النظر؛ أي: فهو معتدل بين السِّمن والنحافة، والله أعلم[١].

قوله: (**سَوَاءٌ الْبَطْنُ وَالصَّدْرُ**) صُحح في أصل أسماعنا، وأكثر النسخ الحاضرة المصححة سواءٌ بالرفع منونًا، والبطن والصدر مبهمًا، فيحتمل أنْ تكون الألف واللام عوضًا عن المضاف إليه؛ أي: سواءٌ بطنه وصدره؛ أي: هما متساويان، وصححه بعضهم برفع سواء بغير تنوين وإضافته إلى البطن والصَّدر، وقال في توجيه إعرابه: سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر، فهو ها هنا بمعنى مستوٍ أضيف إلى البطن والصدر، وفيه ضمير عائد إلى المبتدأ، والمعنى أن صدره وبطنه متساويان، فبطنه لا تزيد على صدره، وصدره لا يزيد على بطنه، وأكد هذا بقوله: (عريض الصدر)، قال: ولا يخفى ما فيه من التكلف.

وقال صاحب النهاية[٢]: «هما متساويان لا ينبو أحدهما عن[٣] الآخر، وسواء الشيء وسطه، لاستواء المسافة إليه من الأطراف».

وقال صاحب الفائق[٤]: «أي: متساويهما بمعنى أن بطنه ضامر غير مُسْتبطن[٥]، فهو مساوٍ لصدره، وصدره عريض فهو مساوٍ لبطنه».

فقوله: (**عَرِيضُ الصَّدْرِ**) كالمؤكد لما سبق.

قوله: (**أَنْوَرُ الْمُتَجَرَّدِ**) بفتح الراء على وزن اسم مفعول، ما جُرد عنه الثوب من البدن،

---

(١) قال البغوي في شرح بعض ألفاظ حديث أم معبد في وصف النبي ﷺ: «أنه لم يكن منتفخ الخاصرة جدًّا، ولا ناحلاً جدًّا؛ ولكن كان رجلاً ضربًا...تريد أنه رجل ليس بناحل ولا منتفخ»، وقال العيني: «بادن متماسك؛ أي: عظيم البدن، مشدده، غير مهزول اللحم، ولا خوار البنية، وقولها: وأخذ اللحم؛ أي: زاد لحمه على ما كان قبل، ولم يصل إلى حد السمن». شرح السنة (١٣/ ٢٦٧)، شرح سنن أبي داود (٥/ ٢٥٤).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٢٧).

(٣) في النسخ الخطية (على)، والتصحيح من النهاية.

(٤) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٠).

(٥) كذا في النسخ الخطية، وفي الفائق (مستفيض).

يقال: فلان حسن الجَرد والمَجْرد والمُتجرد، والتجريد: التعرية عن الثوب، والمتجرِّد: المتعري، كقولهم: حسن العُريَة، والمُعَرَّى وهما بمعنى واحد[١].

والأنور: المستنير المشرق اللون، وقيل: أراد بالأنور النيّر، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[الروم: ٢٧] ؛ أي: هيّن عليه، والنيّر: الأبيض المُشرق[٢]، وقال صاحب النهاية[٣]: «أي ما جرّد عنه [٢٥/ أ] الثياب من جسده، وكشف في بعض الأحيان يريد أنه كان مُشرق الجسد». والله أعلم.

قوله: (**مَوْصُولُ مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ... إلى آخره**)، **اللَّبَّةُ**: بفتح اللام وشدة الموحدة، وهي: النُّقْرَةُ[٤] التي فوق الصدر، ومنها تنحر الإبل، وجمعها اللَّباتُ، وكذلك اللَّبَبُ، وهي موضع القلادة من الصدر[٥]، ويقال: وصل الشعر بغيره فاتصل، و(**مَوْصُولُ**) أضيف إلى ما بعده إضافة الصفة إلى معمولها، و(**مَا**) إما[٦] موصولة، أو موصوفة، والمعنى: وصل ما بين لُبَّته وسُرّته بشعر كالخط، أي: مشبَّه به، وفي بعض الروايات[٧]: (**كالخيط**)[٨]، وهو إشارة إلى دقته، وهذا الشعر هو الْمَسْرُبَةُ التي تقدّم وصفها بالطول في حديث علي كرم الله وجهه[٩].

قوله: (**عَارِي الثَّدْيَيْنِ وَالْبَطْنِ**) صفة أخرى بحسب الظاهر؛ لكن في الحقيقة من تتمة

---

(١) قال الخليل: «رجل أجرد: لا شعر على جسده». العين (٦/ ٧٦). وينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٥٥)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٥٢).

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٥٠٠)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ١٧١)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٢٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥٦).

(٤) في (س) (الهَزْمَةُ)، وهما بمعنًى، قال في الصحاح (٥/ ٢٠٥٨): الهَزْمَةُ: النُّقْرَةُ في الصدر.

(٥) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٢١٧).

(٦) (إما) سقطت من (س).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) في (س) (كالخط).

(٩) سبقت الإشارة إلى عدم جواز تخصيص علي بن أبي طالب ﷺ بهذا الدعاء، والحديث المشار إليه هو الحديث رقم (٥).

الصفة السابقة، والثَّدْي: بفتح المثلثة وسكون المهملة ما يكون للمرأة والرجل أيضًا.

قوله: (**مِمَّا سِوَى ذَلِكَ**) الظاهر أن المشار إليه موضع المَسْرُبَة، ومعنى الكلام لم يكن على ثدييه وعلى بطنه شعر غير مسربته، وقيل: المراد بقوله: (**عَارِي الثَّدْيَيْنِ**) أنَّه لم يكن على ثدييه لحم، يعني ليس لهما نتوء من البدن. انتهى.

وعلى هذا يتعطل[1] قوله: (**وَالْبَطْنِ مِمَّا سِوَى ذلك**) بتمامه، ووقع في حديث علي عند ابن سعد[2]: ((**لَهُ شَعْرٌ مِنْ لَبَّتِه إِلَى سُرَّتِهِ يَجْرِي كَالْقَضِيبِ لَيْسَ فِي بَطْنِهِ وَلَا صَدْرِهِ شَعْرٌ غَيْرُهُ**)) وهذه الرواية تبين المراد كل التبيين، والله أعلم.

قوله: (**أَشْعَرُ الذِّرَاعَيْنِ**) من تتمة الصِّفتين السابقتين، والأشْعَر ضد الأجْرَد[3]، وهو أفعل، صفة لأفعل التفضيل، والمراد: أنه كان على هذه الأعضاء الشريفة من بدنه ﷺ شَعْرٌ.

قوله: (**طَوِيلُ الزَّنْدَيْنِ**) صفة أخرى مستقلة، والزندان: هما العظمان الناتئان اللذان يليان الكف، رأس أحدهما على أصل الإبهام، وهو الكوع، ورأس الآخر على أصل الخنصر، ويقال له: الكُرسوع[4] [٢٥/ ب].

وقال صاحب[5] المُغرب[6]: «الزندان: عظما الساعد»، وقال في الفائق[7]: «الزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع».

قوله: (**رَحْبُ الرَّاحَةِ**) بالضم: السَّعةُ، وبالفتح: الواسع، والراحة: الكف؛ أي: واسع الكف، والعربُ تمدح ذلك وتذم ضيّق الراحة؛ لأنَّ الأول من علامات السخاء، والثاني من

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولعلها يتنـــزل.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٤١٠)، من طريق: مجمع بن يحيى الأنصاري، عن عبـــد الله بـــن عمران، عن رجل، من الأنصار أنه سأل عليًّا عن نعت رسول الله ﷺ وصفته...ثم ذكره.

وإسناده ضعيف؛ لجهالة الراوي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥٦).

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٨١).

(٥) في (ص) (ﷺ)، والمثبت من (س).

(٦) المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٢١١) بتصرف يسير.

(٧) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٠).

علامات ضده.

وقيل: رَحْبُ الراحة معناه كثير العطاء، فكُني بالراحة وسعتها عن العطاء، وقيل: رحبُ الراحة، أي: واسع القوة[1]، ومنه حديث ابن عوف[2]: ((قلِّدُوا أمْرَكُم رَحْبَ الذِّرَاعِ))؛ أي: واسع القوة عند الشدائد، وهذا معنى كنائي أيضًا، أقول: ما أحسن هذين المعنيين، لكنهما لا يناسبان المقام؛ لأن الكلام مسوق لبيان صفاته الصورية، اللهم إلاَّ أن يقال: الكناية لا تنافي إرادة المعنى[3] الحقيقي، فالمناسبة باعتبار، تأمل.

قوله: (**سَائِلُ الْأَطْرَافِ**) بالسين المهملة واللام؛ أي: ممتدها ومستطيلها، يقال: سالت الغرّة في وجه الخيل إذا استطالت، والمراد امتداد اليدين، وارتفاع الأصابع؛ لكن من غير إفراطٍ[4]، وروى بعضهم بالنون، وهو لغة في سائل كجبريل وجبرين[5]، ومن روى (**شَائِلُ**) بالشين المعجمة؛ فكذلك معناه يؤول إلى ارتفاع الأصابع، وطول اليدين، من قولهم: شالت الميزان إذا ارتفع، وكلمة (**أو**) للشك من الراوي.

---

(١) ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٥٠١)، الفائق للزمخشري (٢/ ٢٣٠)، الشفا للقاضي عياض (ص ١٠٦).

(٢) هذا الأثر ورد من قول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٢٣٥) من طريق: سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، قال: حدثنا أبي، عن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة، وذكر قصة أصحاب الشورى.

وإسناد القصة ضعيف، سليمان بن عبد العزيز بن أبي ثابت بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف لم أقف على ترجمته.

ووالده عبد العزيز بن أبي ثابت، قال ابن معين: «ليس بثقة، وإنما كان صاحب شعر». وقال البخاري: «لا يكتب حديثه، منكر الحديث». تاريخ ابن معين -الدوري- (١/ ١٦٩)، التاريخ الكبير (٦/ ٢٩).

(٣) (المعنى) سقط من (س).

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٣٣).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٣٤).

ونقل بعض الشراح أنه وقع في بعض النسخ: (**وسَائِرُ الْأَطْرَافِ**) بواو العطف وبالراء بدل اللام، وقال في توجيهه: إنه معطوف على القدمين، ومعنى السائر الباقي، فيكون معنى الكلام (**وشَثَن سَائِرُ الْأَطْرَافِ**) انتهى كلامه.

أقول: وهذا وإن كان صحيحًا روايةً كما قال القاضي عياض في كتابه الشفا[١] نقلاً عن ابن الأنباري[٢]، أنه قال: «وأما على الرواية الأخرى: (**وسَائِرُ الْأَطْرَافِ**) [٢٦/ أ] فإشارة إلى فخامة جوارحه، كما وقعت مفصلة في الحديث».

لكن لا يلائم سياق الترمذي، فإنه قال: (**سَائِلُ الْأَطْرَافِ**) وقال: (**شَائِلُ الْأَطْرَافِ**) فإذا كانت النسخة كذلك (**شَثْنُ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ، وسَائِلُ**[٣] **الْأَطْرَافِ**) لم يبق لقوله: أو قال سائل الأطراف معنى، فلو قال الشارح: وقع في بعض الروايات لكان أولى وأصوب، تأمل، والله أعلم.

قوله: (**خُمْصَانُ الْأَخْمَصَيْنِ**) الأَخْمَصُ من القدم: الموضع الذي لا يلصق بالأرض عند المشي، والخُمْصانُ المبالغ فيه؛ أي: أنَّ ذلك الموضع من أسفل قدميه شديد التجافي عن الأرض.

وسئل ابن الأعرابي عنه فقال: إذا كان خمص الأخمص بقدرٍ لم يرتفع جدًّا، ولم يستو أسفل القدم[٤] جدًّا [فهو أحسن ما يكون، وإذا استوى، أو ارتفع جدًّا][٥] فهو ذمٌّ، فيكون المعنى: أنَّ أخمصه معتدل الخمص بخلاف الأول، كذا في النِّهاية الجزرية[٦].

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠٦).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، له: كتاب الوقف والابتداء، والمشكل شرح السبع الطوال. توفي سنة (٣٢٨هـ). تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، معجم الأدباء (١٨/ ٣٠٦).

(٣) كذا في (ص)، وفي (س) (وسائر الأطراف).

(٤) في (س) (الأقدم).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من النهاية لابن الأثير، ولا يستقيم المعنى إلا بها.

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٨٠).

وقال الزمخشري في الفائق[١]: «يعني أهما مرتفعان عن الأرض ليس بالأَرَحِّ[٢] الذي يمسها أَخْمصاه».

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا[٣]: وفي حديث أبي هريرة ﷺ خلاف هذا، قال فيه: ((**إِذَا وَطِئَ بِقَدَمِهِ وَطِئَ بِكُلِّهَا لَيْسَ لَهُ أَخْمَصُ**))[٤].

قال[٥]: وهذا يوافق معنى قوله: مسيح القدمين، وبه قالوا: سمي المسيح عيسى بن مريم – عليهما السلام – أي: أنه لم يكن له[٦] أَخْمَص.

كذا قال، ولم يتعرض لبيان وجه الجمع بين الروايتين، ويُفهم من ظاهر كلامه ترجيح رواية أبي هريرة، حيث أيده بقوله: (**مَسِيح القَدَمين**) عقيب قوله: (**خُمْصَانُ الْأَخْمَصَيْنِ**)، فلو أريد به أنه لم يكن له أَخْمَص لكان بينهما تناقض صريح، فظهر أن لقوله: (**مَسِيح**

---

(١) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٠).

(٢) الأَرَحُّ من الرجال: الذي يستوي باطن قدمه، حتى يمس جميعه الأرض. تهذيب اللغة (٣/ ٢٧٨).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠٦).

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٩٥)، والبزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ١٢٢ رقم ٢٣٨٧)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٩ رقم ١٧١٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٤٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٢٦٩)، كلهم من طريق: إسحاق بن العلاء، قال: حدثني عمرو بن الحارث، قال: حدثني عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: أخبرني محمد بن مسلم، عن سعيد بن المسيب؛ أنه سمع أبا هريرة يصف رسول الله ﷺ...الحديث.

وإسناده ضعيف، في سنده: إسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك الزبيدي، المعروف بابن زبريق، قال ابن عساكر: قال النسائي: «ابن زبريق ليس بثقة عن عمرو بن الحارث».

وقال أبو حاتم: «شيخ لا بأس به»، وقال الحافظ: «صدوق يهم كثيرًا، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب». الجرح والتعديل (٢/ ٢٠٩)، تاريخ دمشق (٨/ ١٠٩)، تقريب التهذيب (ص ٩٩).

وفيه: عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي الحمصي، مجهول الحال، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال الذهبي: «غير معروف العدالة»، وقال الحافظ: «مقبول». الجرح والتعديل (٦/ ٢٢٦)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥١)، تقريب التهذيب (ص ٤١٩).

(٥) أي: القاضي عياض في الموضع السابق.

(٦) (له) سقط من (ص)، والمثبت من (س) والشفا.

القَدَمين) معنًى آخرَ كما سيأتي بيانه.

وظهر وجه الجمع بين الروايتين مما نقله صاحب النهاية[١] عن ابن الأعرابي[٢]: أن أَخْمَصه في غاية الاعتدال، فمن أثبت الخَمَص؛ أراد أن في قدميه خمصًا يسيرًا، ومن نفاه نفى شدته، هذا غاية ما يمكن أن يقال في وجه [٢٦/ ب] الجمع بين الخبرين.

لكن المُرجَّح من حيث الإسناد حديث أبي هريرة، فإنه أخرجه يعقوب بن سفيان[٣]، والبزار[٤]، وغيرهما بأسانيد قوية[٥]، وإسناد حديث هند[٦] هذا لا يخلو عن ضعف لأجل جُمَيْعِ بن عمير، فإنَّه ضعيف عند النقاد، وإن كان ابن حبان ذكره في الثقات[٧]، وفيه مجهولان أيضًا، والله أعلم.

قوله: (**مَسِيحُ الْقَدَمَيْنِ**)؛ أي: ملْساوان لينتان، فَعِيْل بمعنى مفعول؛ أي: كان ممسوح ظاهر القدمين، ليس فيهما تكسير، ولا شقاق، ولا وسخ، والمَسْحاء: الأرض المستوية التي ليس فيها نباتٌ، ومكانٌ أمْسَح: كأنه مُسح فاستوى[٨].

وقوله: (**يَنْبُو عَنْهُمَا الْمَاءُ**) مؤكدٌ لما قبله، وهو من النبوّ وهو التجافي والتباعد، يقال: نبا الشَّيءُ ينبو نبوًّا؛ أي: تجافى وتباعد[٩].

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٨٠).

(٢) محمد بن زياد، أبو عبد الله ابن الأعرابي، إمام في اللغة والنحو، والنسب والتاريخ. كثير السماع والرواية، روى عنه ابن السكيت وثعلب وغيرهما، توفي سنة (٢٣١هـ). معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٠)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص ٢٦٤).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان الفسوي.

(٤) البزار كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ١٢٢ رقم ٢٣٨٧).

(٥) سبق تخريجه والحكم عليه وبيان أن إسناده ضعيف.

(٦) ينظر: تخريج الحديث رقم (٨).

(٧) الثقات (٤/ ١١٥).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٠٥).

(٩) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٥٠٠).

قال في الفائق[١]: «يريد أنه ممسوح ظاهر القدمين، فالماء إذا صُبَّ عليهما مرَّ مرًّا[٢] سريعًا، لإملاسهما واستوائهما».

وقال أبو موسى المديني[٣][٤]: «أي: ظَهْر قدمه[٥] أملس لا يقف عليه الماء لملاسته»، وقال الشيخ الجزري[٦]: «المسيح القدمين: الذي ليس بكثير اللحم فيهما».

قوله: (**إِذَا زَالَ زَالَ قَلْعًا**) قال صاحب النهاية[٧]: «قَلْعًا يروى بفتح القاف وضمها مع سكون اللام فيهما، فالفتح مصدر بمعنى الفاعل، أي: يزول قالعًا رجليه من الأرض، وبالضم إما مصدرٌ، أو اسمٌ، وهو بمعنى الفتح أيضًا».

وقال الهروي[٨][٩]: «قرأت هذا الحرف في غريب الحديث لابن الأنباري[١٠]، قَلِعًا بفتح القاف وكسر اللام، وكذلك قرأته بخط الأزهري[١١]، ومعناه قريب مما ورد في وصف مشيه

---

(١) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٠).

(٢) في الفائق (مرَّ سريعًا).

(٣) محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد، أبو موسى المديني الأصبهاني الشافعي، الحافظ الكبير، شيخ المحدثين في زمانه، له مصنفات كثيرة، منها: الطوالات ٩٩؟ وذيل معرفة الصحابة، والقنوت، وتتمة الغريبين، وغيرها، توفي سنة (٥٨١هـ). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٦/ ١٦٠)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٢).

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) في (ص) (قدميه)، والمثبت من (س).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٢٧) بتصرف.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٠١).

(٨) أحمد بن محمد بن محمد أبو عبيد الهروي الفاشاني، أخذ اللغة عن الأزهري وغيره، من علماء اللغة، له: الغريبين في القرآن والحديث. توفي سنة (٤٠١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨٤/٤)، وفيات الأعيان (٩٥/١).

(٩) الغريبين للهروي (١٥٧٨/٥) بتصرف يسير.

(١٠) لم أقف عليه.

(١١) تهذيب اللغة (١/ ١٦٦).

ﷺ[1]: (**كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ**) إذ الانحدار من الصبب، والقلع من الأرض قريب بعضه من بعض»، انتهى.

والضمير المستكن في زال عائدٌ إلى النبي ﷺ، يعني: إذا زال من مكانه حال المشي زال قلعًا؛ أي: كان يرفع رجليه من الأرض رفعًا [٢٧/ أ] قويًّا كأنَّه أقلع عنها، ولا يجرهما على الأرض كمشي أهل التكبر والخيلاء، ومن جعل الضَّمير المذكور راجعًا إلى الماء في قوله: (**يَنْبُو عَنْهُمَا الْمَاءُ**) فقد تعسّف تعسفًا شديدًا.

وقوله: (**يَخْطُو تَكَفِّيًا**) جملة مؤكدة بمعنى قوله: (**إِذَا زَالَ زَالَ قَلْعًا**)، وقد مرَّ معنى التكفؤ[2].

قوله: (**يَمْشِي هَوْنًا**) متمم لبيان كيفية مشيه ﷺ، والهْون السكينة والوقار والتثبت، والمعنى أنه ﷺ يستعمل التثبت، ولا يظهر في سيره مع التقلع الذي يُنبئ عن القوة الاستعجال والمبادرة؛ أي: يرفع رجليه عن الأرض رفعًا بقوة ويضعهما عليهما برفق وتؤده، قال الله تعالى في صفة مشي خُلَّص عباده: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا﴾ [الفرقان: ٦٣] ؛ أي: سكينةً ووقارًا من غير مرح، وتنعم، وتكبر، فقوله: (**إِذَا زَالَ زَالَ قَلْعًا**) إشارة إلى كيفية رفع رجليه عن الأرض، وقوله: (**يَمْشِي هَوْنًا**) إشارة إلى كيفية وضعهما على الأرض.

وقوله: (**ذَرِيعُ المِشْيَةِ**) أي: سريع المشية واسع الخُطَا، من قولهم: فرسٌ ذَريعٌ، أي: واسع الخطو بيِّن الذَّراعة، وقوائم ذَرِعات؛ أي: سريعات، ويقال: قتلوهم أذْرَعَ قتلٍ؛ أي: أسرعه وأوسعه[3]، إشارة إلى سعة خطوه في المشي، وهي المِشية المحمودة للرجال، وأما النساء فإنهن يوصفن بقصر الخطا، قال القاضي عياض[4]: «أي: أن مشيه كان يرفع فيه رجليه بسرعة، ويمد خطوه، خلاف مشية المختال، ويقصد سمته، وكل ذلك برفق وتثبت دون عجلة، كما

---

(١) سبق تخريجه والكلام عليه ينظر: تخريج الحديث رقم (٥).

(٢) ينظر: شرح الحديث رقم (٢).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٢١١).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ص ١٠٦).

قال: (**كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ**).

قوله: (**خافِضُ الطَّرْفِ**) الخَفْضُ: الغَضُّ، وهو ضد الرفع، والطَّرْفُ بفتح المهملة وسكون اللام: العين، يعني أنه ﷺ كان لا يلتفت يمنةً ويسرةً، ولا ينظر إلى الأطراف والجوانب من غير سبب ولا جهة؛ بل لم يزل متوجهًا إلى عالم الغيب مشغولاً بحاله، متفكرًا في أمور الآخرة وأحوالها.

فقوله: [٢٧/ ب] (**نَظَرُهُ إِلَى الْأَرْضِ أَطْوَلُ**) أي: أكثر، مؤكد للجملة السَّابقة، ويجوز أن يكون وصفًا برأسه مخبرًا عن كمال تواضعه وخضوعه، وكثرة خوفه وخشوعه، ولا يشكل هذا[١] بما ورد في وصفه ﷺ في بعض الأحاديث: (**كَانَ يُكْثِرُ أَنْ يَرْفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ**)[٢]؛ لأن ذلك محمول على زمان انتظاره للوحي، وترقب نزوله في حكم من الأحكام الشرعية وغير ذلك، أو نقول: أكثر لا ينافي الكثرة، تأمل.

قوله: (**جُلُّ نَظَرِه الْمُلَاحَظَةُ**) جُلُّ كل شيء بالضم: مُعظمه، والملاحظة مفاعلة من اللَّحظ وهو: النظر باللِّحاظ بفتح اللام فيهما.

---

(١) (هذا) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) أخرجه: أبو داود في الأدب، باب الهدي في الكلام (٤/ ٢٦٠ رقم ٤٨٣٧)، والباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز (ص ٤٢)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٣٦١)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٣٢١)، وابن عساكر (٤٥/ ١٢٧)، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن عمر بن عبد العزيز، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ: ((**إذا جَلَس يَتحدث يُكْثِرُ أَنْ يَرْفَعَ طَرْفَهُ إِلَى السَّمَاءِ**)).

وإسناده ضعيف: فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة، قال الحافظ: «صدوق يدلس». تقريب التهذيب (٤٦٧).

وجاء في إسناد أبي نعيم التصريح بالسماع، لكنه من طريق، سفيان بن وكيع بن الجراح، قال عنه أبو زرعة: «لا يشتغل به...، يتهم بالكذب»، وقال الحافظ: «كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه». الجرح والتعديل (٤/ ٢٣١)، تقريب التهذيب (ص ٢٤٥).

قال صاحب الصحاح[1]: «يقال: لَحَظَهُ ولَحَظ إليه؛ أي: نظر إليه بمؤخر العين، واللَّحاظ بالفتح: شق العين مما يلي الصَّدغ، وأمَّا الذي يلي الأنف فالموق والمأق، واللِّحاظ بالكسر: مصدر لاحظته إذا راعيته». انتهى.

ولا منافاة في الحقيقة بين هذه وبين ما تقدّم من أنه ﷺ: **(كَانَ إِذَا الْتَفَتَ الْتَفَتَ مَعًا)** بناءً على قول من فسره بعدم مسارقة النظر؛ إذ معناه إظهار أنه لا ينظر إلى شيء، وهو في الواقع كان ناظرًا إليه مخفيًّا من الغير، والمراد بالنظر بلحاظ العين أنَّ نظره إلى الأشياء لم يكن كنظر أهل الحرص والشَّره؛ بل كان ينظر إليها في الجملة وبحسب الضرورة، ولا سيما إلى الدنيا وزخارفها، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[طه: ١٣١].

قوله: **(يَسُوقُ أَصْحَابَهُ)** من السَّوق، يريد أنه إذا مشى مع أصحابه قدّمهم أمامه ويمشي خلفهم تواضعًا، ولا يدع أحدًا يمشي وراءه كما هو ديدن أرباب الجاه وأصحاب التكبر والخُيلاء.

وقد أخرج أحمد في مسنده[2] من طريق حماد بن سلمة[3]، عن ثابت[4]، عن شعيب ابن عبد الله بن عمرو[5] عن أبيه[6]، قال: ((**مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَطَأُ عَقِبَهُ رَجُلَانِ**))[7]،

---

(١) الصحاح (٣/ ١١٧٨). بتصرف.

(٢) أحمد (١١/ ١٠٧ رقم ٦٥٤٩).

(٣) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بـأُخَرَة، توفي سنة (١٦٧هـ). تقريب التهذيب (ص ١٧٨).

(٤) ثابت بن أسلم البُنَاني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، أخرج له الجماعة، توفي سنة بضع وعشرين ومائة. تقريب التهذيب (ص ١٣٢).

(٥) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده، من الثالثة. تقريب التهذيب (ص ٢٦٧).

(٦) قوله: عن أبيه؛ يريد أباه الأعلى، وهو جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما. ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٨٨).

(٧) أخرجه أبو داود في الأطعمة، باب ما جاء في الأكل متكئًا (٣/ ٣٤٨ رقم ٣٧٧٠)، وابن ماجه في

=

ويقال: كان رسول الله ﷺ [٢٨/ أ] يخلّي ظهره للملائكة، وأخرج أحمد[(١)] من طريق سفيان[(٢)]، عن الأسود بن قيس[(٣)]، عن نُبيح[(٤)]، عن جابر قال: ((**كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَمْشُونَ أَمَامَهُ وَيَدَعُونَ ظَهْرَهُ لِلْمَلائِكَةِ**))[(٥)].

المقدمة، باب من كره أنْ يوطأ عقباه (١/ ٨٩ رقم ٢٤٤)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٥٤ رقم ٢٥٨١٤)، وأحمد (١١/ ١٠٧رقم ٦٥٤٩)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٣٨٠)، وابن أبي خيثمة في التاريخ (٢/ ٢٤٢)، والطحاوي في مشكل الآثار (٥/ ٣٢١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٦٤٣ رقم ١٤٥٧٠)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي (٣/ ٢٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨/ ١١٤)، كلهم من طريق: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن شعيب بن عبد الله بن عمرو، عن أبيه به.

وإسناده حسن، رجاله ثقات، ما عدا شعيب بن عبد الله، فهو صدوق.

قال الألباني: «هذا إسناد جيد». السلسلة الصحيحة (٥/ ١٣٩).

(١) أحمد (٢٢/ ١٣٩ رقم ١٤٢٣٦).

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، ربما دلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٦١هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٤٤).

(٣) الأسود بن قيس العبدي، ويقال العجلي، الكوفي، يُكنى أبا قيس، ثقة من الرابعة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص ١١١).

(٤) نُبيح بن عبد الله العنزي، أبو عمرو الكوفي، مقبول. تقريب التهذيب (ص٥٥٩).

وقال أبو زرعة: «كوفي ثقة، لم يرو عنه غير الأسود بن قيس». ووثقه العجلي. الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٨)، الثقات (٢/ ٣١١).

(٥) أخرجه أيضًا: ابن ماجه في المقدمة، باب من كره أن يوطأ عقبه (١/ ٩٠ رقم ٢٤٦)، والدارمي (٤٥) مطولاً، وفيه: وقام أصحابه، فخرجوا بين يديه، وكان يقول: ((**خلوا ظهري للملائكة**))، وابن حبان (٧/ ٧٣٤ رقم ٧٣٢٩)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٠٧٥)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ – (٢/ ٣٢)، والحاكم (٢/ ٤٤٦ رقم ٣٥٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١١٧)، كلهم من طريق: الأسود بن قيس، عن نبيح العنزي، عن جابر بن عبد الله به.

إسناده صحيح: قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الذهبي: «صحيح»، وقال البوصيري: «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات». وصححه الألباني. مصباح

=

ويروى (**تَقَدَّم**) من التقديم، ويروى (**يَنُسُّ أَصْحَابَهُ**)[١]، قال صاحب الفائق[٢]: «النَّسُّ: السَّوق، ومنه قيل لمكة: النَّاسَّة؛ لأنها تطرد من بَغَى فيها».

قوله: (**وَيَبْدُرُ... إلى آخره**)، أي: أسبق بالسلام لمن لقيه، يقال: بَدَرَه وبَدَرَ إليه: سبقه، وقيل: أي: يُسرع إلى من لقيه بالسلام، يقال: بَدَرتُ الشيء أَبْدُره بُدورًا، أي: أسرعت إليه[٣]، وفي بعض النسخ: (**يبدأ**) من البدء، بمعنى الابتداء، والله أعلم.

الزجاجة (١/ ٣٦)، السلسلة الصحيحة (٥/ ١٢٣).

(١) لم أقف على هذين اللفظين، في المصادر الحديثية، وقد ذكر اللفظ الثاني بعض أصحاب كتب اللغة، ينظر: غريب اللغة لابن قتيبة (١/ ٥٠٣)، تهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ٢١٦).

(٢) الفائق في غريب الحديث (٢/ ٢٣٠)، وينظر: المصدرين السابقين.

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٥٨٦).

٩- حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سماك بن حـــرب، قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: ((**كَانَ رسول الله ﷺ ضَلِيعَ الْفَمِ، أَشْكَلَ العـــين، مَنْهُـــوسَ الْعَقِب**)).

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْت لِسمَاك: مَا ضَلِيعُ الْفَمِ؟ قَالَ: عَظِيمُ الْفَمِ، قُلْت: مَا أَشْكَلُ العـــين؟ قَالَ: طَوِيلُ شِقِّ العين، قُلْت: مَا مَنْهُوسُ الْعَقِبِ؟ قَالَ: قَلِيلُ لَحْمِ الْعَقِبِ.

الحديث الثامن[(١)]: حَدِيثُ جَابِرِ بن سَمْرَةَ[(٢)]:

[قال: (**أَشْكَلَ الْعَيْنِ**) في بعض النسخ: (**العَيْنين**)[(٣)]][(٤)].

قال: (**مَنْهُوسَ العَقِبِ**) ضبطه الجمهور[(٥)] بالسين المهملة.

وقال صاحب مجمع البحرين[(٦)] وابن الأثير في النهاية[(٧)]: «رُوِي بالمهملة والمعجمة، وهما متقاربان في المعنى، والنَّهس بالمهملة في أصل اللغة أخذ اللحم بأطراف الأسنان، وبالمعجمة الأخذ[(٨)] بالأضراس كلها، وسمي قليل لحم العقب منهوسًا ومنهوشًا نظرًا إلى قلته».

قوله: (**قَالَ: طَوِيلُ شَقِّ الْعَيْنِ**)، قال القاضي عياض[(٩)(١٠)]: «هذا وهم من سِماك[(١١)]

---

(١) في النسخ الخطية (السابع)، ولعله وهم من الناسخ، والمثبت هو الصواب.

(٢) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب صفة فم النبي ﷺ وعينيه وعقبيه (٤/ ١٨٢٠ رقم ٢٣٣٩).

(٣) اللفظ الأول لمسلم، واللفظ الثاني (العينين)، أورده الترمذي في جامعه (٥/ ٦٠٣ رقم ٣٦٤٦).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (س).

(٥) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٩٣).

(٦) مجمع البحرين للصغاني لم أقف عليه.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٣٦) بتصرف.

(٨) في (ص) (أخذًا)، والمثبت من (س).

(٩) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(١٠) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ١٥٣) بتصرف.

(١١) سِماك بن حرب بن أوس بن خالد، الذهلي، البكري، الكوفي، أبو المغيرة، صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأُخَرَة، فكان ربما تلقن، توفي سنة (١٢٣هـ). تقريب التهـــذيب =

وغلط ظاهر، والصواب في تفسير (أشْكَل العين) ما اتفق عليه العلماء ونقله أبو عبيد[1]، وجميع أصحاب الغريب[2]، وهو أنَّ الشُّكْلَة حُمرة في بياض العين»، وهو محمود عند العرب جدًّا، وقال صاحب النهاية[3]: «أي: في بياضها شيء من حُمرة، وهو محمود محبوب، يقال: ماء أشكل: إذا خالطه الدم»، والشُّهْلَة: الحمرة في سواد العين[4]، والله أعلم.

(ص ٢٥٥).

(١) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٨).

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٢١٢)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٢٥٢)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٥٥٦)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/ ٤٩٥).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٩٥).

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٣/ ٢٨).

١٠- حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا عبثر بن القاسم، عن أشعث يعني ابن سوار، عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة قال: ((**رَأَيْت رسول الله ﷺ في لَيْلَة إِضْحِيَان، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، فَجَعَلْت أَنْظُرُ إِلَيْهِ وَإِلَى الْقَمَرِ، فَلَهُوَ عِنْدِي أَحسنُ مِنَ الْقَمَرِ**)).

قوله: حديث جابر بن سمرة أيضًا[1].

قوله: (**فِي لَيْلَة إِضْحِيَانٍ**) بكسر الألف وسكون المعجمة، وخفة التحتانية وبعد الألف نون منونة، كذا ثبت في الرواية، وهو منصرف وإن كانت ألفه ونونه زائدتين كما قال صاحب النهاية[2]، لوجود إضحيانة، وأصل الكلمة البروز والظهور، ومعناه مُقْمِرَةٌ [٢٨/ ب]، أي: طالعةٌ[3] فيها القمر.

وورد في بعض الروايات[4]: (**أنها ليلة ثمانٍ من الشهر**).

---

(١) **وتخريجه:**

أخرجه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الرخصة في لبس الحمرة للرجال (٥/ ١١٨ رقم ٢٨١١)، والنسائي في الكبرى (٨/ ٤١٦ رقم ٩٥٦٢)، والدارمي (١/ ٢٠٢ رقم ٥٨)، وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ٤٦٤ رقم ٧٤٧٧)، والحاكم (٤/ ٢٠٦ رقم ٧٣٨٣)، وصححه ووافقه الذهبي. والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٢٠٦ رقم ١٨٤٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٥٤٧)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٢/ ١٢٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ١٩٦)، كلهم من طريق: الأشعث بن سوار، عن أبي إسحاق، عن جابر بن سمرة به.

وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الأشعث».

وإسناده ضعيف:

في سنده: أشعث بن سوار الكندي، كان يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه، وقال يحيى بن معين والنسائي: «ضعيف»، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال الحافظ: «ضعيف». تاريخ ابن معين-الدوري- (٤/ ٨٠)، سنن النسائي الكبرى (٨/ ٤١٦)، الجرح والتعديل (٢/ ٢٧١-٢٧٢)، تقريب التهذيب (ص١١٣).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٧٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعل الأولى أن يقال: (طالع فيها القمر).

(٤) لم أقف عليها.

وقال في الفائق[1]: «يقال ليلة ضحياءُ، وإضحيانُ، وإضحيانة، وهي المقمرة من أولها إلى آخرها»، فإن سَاعدتْ قَوْلَه الروايةُ كان له وجهٌ؛ لأن في تلك الليلة يكون نور القمر أعم، وحسنه أتم.

قال[2]: «وإفعلانٌ مما قلَّ في كلامهم، أورد منه سِيْبَوَيْه[3] الإسحمان، والإمدان في الاسم، والإضحيان في الصفة، وهو قليل في الكلام لا نعلم إلاَّ هذا». ويقال: الإضْحِيان لم يقع صفة إلاَّ لمؤنث، مثل: طالق وحائض، يقال: يوم ضَحْيان، وليلة ضحيانة، وإضحيان وضحيا وإضحيانة[4]، والله أعلم.

قوله: (**فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ... إلى آخره**)، أي: طفقت أنظر إلى وجهه الأنور تارةً، وإلى القمر أخرى.

قوله: (**فَلَهُوَ عِنْدِي... إلى آخره**)، اللام للابتداء، ويجوز أن يكون جوابًا للقسم؛ إذ المقام يقتضيه، ولا شك فيما أخبر عنه جابر؛ لأنَّ نور القمر مُكتَسَب مستعار، وينقص في بعض ليالي الشهر، وربما عرض له الكسوف في الأعوام، ونور وجهه ﷺ ذاتي، يزيد ساعة فساعة، ولا ينفك عنه في الليالي والأيام[5].

---

(١) الفائق في غريب الحديث (٢/ ١٠٠).

(٢) أي: الزمخشري في الموضع السابق.

(٣) عمرو بن عثمان بن قُنْبَر أبو البشر، مولى بني الحارث بن كعب، المعروف بسيبويه، من أهل البصرة، وسيبويه تعني بالفارسية رائحة التفاح، كان يطلب الآثار والفقه، ثم صحب الخليل بن أحمد، فبرع في النحو وصار إمامًا فيه، وله: كتاب (الكتاب)، توفي سنة (١٨٨هـ)، وقيل: بعدها. تاريخ بغداد (١٤/ ٩٩)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص ٥٨).

(٤) ينظر: المخصص لابن سيده (٢/ ٤٠٩).

(٥) هذا القول فيه نظر، وليس عليه دليل صحيح، وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة: «وصفُ الرسولِ صلى الله عليه وسلم بأنه نور من نور الله، إن أريد به أنه نور ذاتي من نور الله فهو مخالف للقرآن الدال على بشريته، وإن أريد بأنه نور باعتبار ما جاء به من الوحي الذي صار سببا لهداية من شاء من الخلق فهذا صحيح». فتاوى اللجنة الدائمة (١/ ١٢٤).

١١- حدثنا سفيان بن وكيع، قال: حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن زهير، عن أبي إسحاق، قال: ((**سَأَلَ رَجُلٌ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ: أَكَانَ وَجْهُ رسول الله ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ**)).

الحديث العاشر[١]: **حديث البراء بن عازب**[٢].

قال: (**مِثْلَ السَّيْفِ**) خبر كان، والسيف قد يوصف بالحسن؛ ولكن شتان ما بينهما؛ فلذلك نفاه البراء، و(لا) هي نَقِيضَةُ (نعم)؛ أي: لم يكن مثل السيف.

قوله: (**بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ**) عطفٌ على (**مِثْلَ السَّيْفِ**) الواقع في كلام البراء تقديرًا، يُحتمل أنْ يكون السَّائل أراد أنه مثلُ السيف في الطول فردّه عليه البراء، وقال: (**بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ**)، أي: في التدوير، ويؤيده ما وقع في بعض طرق الحديث عند، الإسماعيلي[٣][٤][٥]: ((**أَكَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيدًا**[٦] **مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ**))[٧]، ويحتمل أنْ

---

(١) في النسخ الخطية (الثامن)، ولعله وهم من الناسخ، والمثبت هو الصواب.

(٢) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في أحاديث الأنبياء، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٤ رقم ٣٣٥٩).

(٣) في (ص) (الأصيل)، والمثبت من (س).

(٤) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، الإمام الحافظ الثبت، من كبار فقهاء الشافعية، له: المستخرج على صحيح البخاري، ومعجم الشيوخ، توفي سنة (٣٧١هـ). الوافي بالوفيات (٦/ ٢١٣)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠٦).

(٥) لم أقف على رواية الإسماعيلي، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧٣).

(٦) في (س) (مديدًا).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ: ابن الجعد في مسنده (ص ٣٧٥ رقم ٢٥٧٢)، وأحمد (٣٠/ ٤٢٩ رقم ١٨٤٧٨)، والروياني في مسنده (١/ ٣٢٥ رقم ٣١٠)، كلهم من طريق: زهير بن معاوية، حدثنا أبو إسحاق، قال: قيل للبراء: ((**أكان وجه رسول الله ﷺ حديدًا هكذا مثل السيف؟ قال: لا، بل كان مثل القمر**)).

إسناده صحيح، وأصله في البخاري، وتقدم تخريجه.

يكون أراد مثل السَّيف في اللمعان والصقّال، فقال: بل فوق ذلك، وعَدَلَ إلى القمر لجمعه الصفتين من التدوير واللمعان.

وعند مسلم[1] من حديث جابر بن سمرة: ((أن رجلاً قال له: أَكَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٩/ ا] مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: **لَا، بَلْ مِثْلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، وكَانَ مُسْتَدِيرًا**))[2].

[ولما كان قوله: (**مِثْلَ السَّيْفِ**) يحتمل أن يراد به الطول، أو اللمعان رده ردًّا بليغًا، فقال: (**بَلْ مِثْلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ**)][3]، ولما جرت العادة في أن التشبيه بالشمس يراد به الإشراق، والتشبيه بالقمر يراد به الملاحة دون غيرها أتى بقوله: (**وكان مستديرًا**) إشارة إلى أنه أراد التشبيه بالصفتين من الحسن والاستدارة.

وفي الزهريات[4] من حديث أبي هريرة ﷺ في وصفه: (**أَسِيلُ الْخَدَّيْنِ**)، وكان هو الحامل لمن سأل أكان وجهه مثل السيف؟، وقد سبق في حديث علي كرم الله وجهه[5][6]: (**وَكَانَ فِي وَجْهِهِ تَدْوِيرٌ**).

قال أبو عبيد[7]: «يريد أنه لم يكن في غاية التدوير؛ بل كان فيه سهولةٌ ما، وهي أحلى عند العرب»، هذا هو التَّحقيق في معنى الحديث، وهو الذي أطبق عليه الشُّراح المحققون.

وأما ما قال بعض الناس: من أن معنى الحديث: لم يكن مثل السيف؛ بل و لم يكن مثل القمر بأنْ كان أحسن منه أيضًا، فكلام مردود لا يلتفت إليه، كما لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن، والله المستعان وعليه التكلان.

---

(١) مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤).

(٢) زيادة: (**وكان مستديرًا**) سقطت من (ص)، والمثبت من (س)، وصحيح مسلم.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) أخرجها الذهلي في الزهريات، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧٣).

(٥) سبق التنبيه على عدم مشروعية مثل هذه الألفاظ.

(٦) ينظر: تخريج الحديث رقم (٧).

(٧) لم أقف عليه، وقد أشار إليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧٣).

١٢- حدثنا أبو داود المصاحفي سليمان بن سلم قال: حدثنا النضر بن شميل، عن صالح بن أبي الأخضر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: ((**كَانَ رسول الله ﷺ أَبْيَضَ، كَأَنَّمَا صِيغَ مِنْ فِضَّةٍ، رَجِلَ الشَّعْرِ**)).

الحديث الحادي عشر[1]**: حديث أبي هريرة**[2].

قوله: (**كَأَنَّمَا صِيغَ**) أي: سُبِك، وهو خبر بعد خبر بالاستقلال، وحاصل الحديث الإخبار عن كمال لونه الأزهر ﷺ.

---

(١) في النسخ الخطية (التاسع)، ولعله وهم من الناسخ، والمثبت هو الصواب.

(٢) **تخريجه:**

أخرجه البيهقي في الدلائل (١/ ٢٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٢٧١)، كلاهما من طريق: النضر بن شميل، عن صالح بن أبي الأخضر، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

إسناده ضعيف:

في سنده: صالح بن أبي الأخضر، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء في الزهري»، وقال البخاري: «عن الزهري، لين». وقال النسائي: «ضعيف». وقال الحافظ: «ضعيف، يعتبر به». تاريخ ابن معين-الدارمي- (ص ٤٣)، التاريخ الكبير (٤/ ٢٧٣)، الضعفاء للنسائي (ص ٥٧)، تقريب التهذيب (ص ٢٧١).

قال الألباني: «هذا سند ضعيف». السلسلة الضعيفة (٥/ ٨٣).

١٣- حدثنا قتيبة بن سعيد قال: أخبرني الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله، أن رسول الله ﷺ قال: ((**عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا مُوسَى ﷺ ضَرْبٌ مِنَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَرَأَيْت عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْت بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ، وَرَأَيْت إِبْرَاهِيمَ ﷺ، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْت بِهِ شَبَهًا صَاحِبُكُمْ، يَعْنِي نَفْسَهُ، وَرَأَيْت جِبْرِيلَ ﷺ فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْت بِهِ شَبَهًا دِحْيَةُ**)).

الحديث الثاني عشر[١]: حديث جابر بن عبد الله[٢].

قوله: (**عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ**) صلوات الله وسلامه عليهم[٣]، بصيغة المجهول من عَرَض، وهذا العرض إن كان في المنام فلا إشكال فيه، أي: يجوز أنَّ صُوَرَ أبدانهم كُشفت له في النوم، إذ يؤيده ما ورد في بعض الطرق[٤]: أنه قال: ((**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ**))، وذكر باقي الخبر.

وإن كان في اليقظة فلا يخلو من إشكال، فوقع في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري[٥]: ((**أَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَعْدٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذِ انْحَدَرَ فِي الْوَادِي يمشي[٦]**))، وهذا مما يزيد في الإشكال.

وقد أجيب عنه بأجوبةٍ:

---

(١) في النسخ الخطية (العاشر)، ولعله وهم من الناسخ، والمثبت هو الصواب.

(٢) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات وفرض الصلوات (١/ ١٥٣ رقم ١٦٧).

(٣) الصلاة على الأنبياء سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) البخاري في التعبير، باب الطواف بالكعبة في المنام (٦/ ٢٥٧٧ رقم ٦٦٢٣)، ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٥٦ رقم ١٧١).

(٥) البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/ ٢٢١٢ رقم ٥٥٦٩)، ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٥٣ رقم ١٦٦).

(٦) كذا في جميع النسخ، والذي في البخاري: (يلبي)، و لم يرد الحديث بلفظ (يمشي).

أحدها: أنَّه يحتمل أن النبي ﷺ أُري حالتهم التي كانوا عليها في حياهم، فمُثِّلُوا له كيف كانوا وكيف كان حجهم وتلبيتهم؛ ولهذا قال [٢٩/ ب] في رواية ابن عباس عند مسلم[١]: (**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مُوسَى، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى يُونُس**).

ثانيها: أنه أخبر عما أوحي إليه ﷺ من أمرهم، وما كان فيهم وما صدر منهم؛ ولهذا أدخل حرف التشبيه في الرواية، وحيث أطلقها فهي محمولة على ذلك.

ثالثها: قال القاضي البيضاوي[٢]: «لعل أرواحهم مثّلت له في هذه الصورة، ولعل صورهم كانت كذلك».

رابعها: قال بعض المحققين: لا شك أن الأنبياء أفضل من الشهداء وهم أحياء عند رهم، فكذلك الأنبياء، فيحتمل أنه ﷺ رآهم بشخصهم وهيئتهم أحياءً عند ربّهم، وقد ورد التصريح في كثير من الأحاديث الصحيحة أن هذا العرض وقع ليلة الإسراء؛ لكن اختلفت الروايات في مكان العرض، ففي صحيح مسلم[٣] من حديث أنس رفعه: ((**مَرَرْتُ**[٤] **بِمُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عِنْدَ الْكَثِيبِ الأَحْمَرِ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِه**))، وفيه[٥] أيضًا من حديث أبي هريرة ﷺ رفعه: ((**لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ... إلى آخره**))، وفيه: ((**وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي، فَإِذَا رَجُلٌ ضَرْبٌ، جَعْدٌ، وَإِذَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَقْرَبُ النَّاسِ بِه شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ، وَإِذَا إِبْرَاهِيمُ قَائِمٌ يُصَلِّي، أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ صَاحِبُكُمْ، فَحَانَتِ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ**)).

---

(١) مسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٥٢ رقم ١٦٦).

(٢) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للبيضاوي (٣/ ٤٥٠).

(٣) مسلم في الفضائل، باب من فضائل موسى ﷺ (٤/ ١٨٤٥ رقم ٢٣٧٥).

(٤) في صحيح مسلم: أتيت

(٥) مسلم في الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم، والمسيح الدجال (١/ ١٥٦ رقم ١٧٢).

قال البيهقي[١]: ففي حديث سعيد بن المسيب[٢]، عن أبي هريرة[٣]: أنه لقيهم ببيت المقدس، وفي حديث أبي ذر[٤] ومالك بن صعصعة[٥][٦]: أنه لقيهم بالسماوات، وطرق ذلك صحيحة، فقيل: اجتماعهم ببيت المقدس قبل العروج إلى السماوات، وهو قول أكثر أهل السير.

لكن قال البيهقي[٧]: «الظاهر أنه رأى موسى قاعدًا يصلي في قبره، ثم عُرِج به هو ومَنْ ذُكر من الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - فلقيهم النبي ﷺ ثم اجتمعوا في بيت المقدس، فحضرت الصلاة فأمَّهم نبينا محمد ﷺ»، [٣٠/ أ] وكذا قال الشيخ عماد الدين ابن كثير[٨]

---

(١) حياة الأنبياء (ص ٨٤).

(٢) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علما منه، أخرج له الجماعة، توفي بعد التسعين. تقريب التهذيب (ص ٢٤١).

(٣) زيادة (أبي هريرة) ليست في حياة الأنبياء للبيهقي، والأثر أخرجه البيهقي في حياة الأنبياء معلقًا عن: سفيان الثوري، في (الجامع)، فقال: قال شيخ لنا، عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

(٤) أخرجه مسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٤٨ رقم ١٦٣).

(٥) مالك بن صعصعة بن وهب بن عدي بن مالك بن غنم بن عدي بن عامر بن عدي بن النجار الأنصاري، روى عن النبي ﷺ حديثين. الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٥٣٩).

(٦) أخرجه البخاري في بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣/ ١١٧٣ رقم ٣٠٣٥)، ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٤٨ رقم ١٦٣).

(٧) حياة الأنبياء (ص ٧٧) بتصرف.

(٨) إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن درع، أبو الفداء عماد الدين الدمشقي الشافعي، محدث ومفسر ومؤرخ، صحب ابن تيمية والمزي، له مصنفات مشهورة منها: البداية والنهاية وتفسير القرآن العظيم، توفي سنة (٧٧٤هـ). إنباء الغمر بأبناء العمر (١/ ٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٣٩٧).

في تفسيره[١]: «الصحيح أنه اجتمع بهم في السماوات، ثم نزل إلى بيت المقدس ثانيًا، وهم معه، فصلى بهم فيه». انتهى.

أقول: وهذا هو الظاهر؛ لأن في أكثر الطرق الصحيحة في حديث المعراج: أنه ﷺ لما لقيهم في السموات؛ سأل جبريل عن حالهم، وعن اسم كل واحد منهم فكأنه ما عرفهم، فلو رآهم في المسجد الأقصى في هذه الليلة لبعُد سؤاله عن حالهم واسمهم، والله أعلم.

ثم قال البيهقي[٢]: «وصلاتهم في أوقات مختلفة، وفي أماكن متعددة لا يرده العقل، وثبت به النقل، ولا داعي لصرفه عن ظاهره، فدل ذلك على حياتهم»، كذا قاله في كتاب لطيف صنَّفه في بيان حياة الأنبياء في قبورهم[٣]، أورد فيه[٤] حديث أنس مرفوعًا: ((**الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ**))، ورجاله ثقات، وأخرجه أبو يعلى[٥] والبزار[٦] أيضًا[٧]، وأخرج[٨] في هذا الباب أيضًا من حديث أنس بلفظ آخر، قال: ((**الأَنْبِيَاءُ لَا يُتْرَكُونَ فِي قُبُورِهِمْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَلَكِنَّهُمْ يُصَلُّونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﷻ حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ**))، وفي

(١) تفسير القرآن العظيم (٥/ ٣١).

(٢) حياة الأنبياء (ص ٨٥) بتصرف.

(٣) وقد طُبع في مكتبة العلوم والحكم، سنة ١٤١٤هـ، بتحقيق الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، وفيه تعليقات مهمة، ونقول مفيدة في مسألة حياة الأنبياء.

(٤) حياة الأنبياء (ص ٧٠).

(٥) أبو يعلى الموصلي في مسنده (٦/ ١٤٧ رقم ٣٤٢٥).

(٦) مسند البزار (١٣/ ٢٩٩).

(٧) وأخرجه أيضًا: ابن عدي في الكامل (٣/ ١٧٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٤٤)، وتمام في فوائده (١/ ٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣/ ٣٢٦)، كلهم من طريق: المستلم بن سعيد الثقفي، عن الحجاج بن الأسود، عن ثابت البناني، عن أنس به.

وإسناده صحيح، قال الهيثمي: «رجاله...ثقات»، وقال الألباني: «هذا إسناد جيد». مجمع الزوائد (٨/ ٢١١)، السلسلة الصحيحة (٢/ ١٨٩).

(٨) أي: البيهقي في حياة الأنبياء (ص ٧٥).

إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي، أحد الفقهاء بالكوفة، وهو سَيِّئ الحفظ[١].

قال البيهقي[٢]: «إن صح فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا المقدار، ثم يكونون مصلين بين يدي الله ﷻ». انتهى.

أقول: ومن شواهد هذا الحديث ما أخرجه أبو داود[٣] من حديث أبي هريرة رفعه في حديثٍ قال فيه: ((**وَصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ تبْلُغُنِي حَيْثُ مَا كُنْتُمْ**))، سنده صحيح[٤].

وأخرجه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب ثواب الأعمال له[٥]، بسند جيد، بلفظ[٦]:

---

(١) قال شعبة بن الحجاج: «ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلى»، وقال ابن حبان: «رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ»، وقال الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ جدًّا». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٥٢)، كتاب المجروحين (٢/ ٢٤٤)، تقريب التهذيب (ص ٤٩٣).

(٢) حياة الأنبياء (ص٧٦).

(٣) أبو داود في المناسك، باب زيارة القبور (٢/ ٢١٨ رقم ٢٠٤٢).

(٤) وأخرجه أيضًا: أحمد (١٤/ ٤٠٣ رقم ٨٨٠٤)، والطبراني في الأوسط (٨/ ٨٢ رقم ٨٠٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٥٢)، كلهم من طريق: عبد الله بن نافع، أخبرني ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ به.

قال النووي والألباني: «إسناده صحيح». وحسنه ابن القيم، فقال: «هذا إسناد حسن، رواته كلهم ثقات مشاهير». خلاصة الأحكام (١/ ٤٤٠)، إغاثة اللهفان (١/ ١٩١)، صحيح أبي داود (الأصل) للألباني (٦/ ٢٨٢).

(٥) لم أقف عليه، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه الرواية في فتح الباري (٦/ ٤٨٨).

(٦) أخرجه العقيلي في الضعفاء (٤/ ١٣٧)، وابن سمعون في الأمالي (ص ٢٤٨)، والبيهقي في حياة الأنبياء (ص ١٠٣)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/ ٤٦٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٦/ ٣٠٢)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٠٢)، كلهم من طريق: محمد بن مروان السدي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.

وهذا حديث موضوع، في سنده محمد بن مروان السدي، قال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة»، وقال ابن حبان: «ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه»، وقال الحافظ: «متهم بالكذب». الجرح والتعديل (٨/ ٨٦)، كتاب المجروحين (٢/ ٢٨٦)، تقريب التهذيب (ص ٥٠٦).

=

((من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ نائيًا بلغته)).

وأما ما ذكره الغزالي[١][٢]، ثم الرافعي[٣][٤]: «أَنَا أَكْرَمُ عَلَى رَبِّي مِنْ أَنْ يَتْرُكَنِي فِي قَبْرِي بَعْدَ ثَلَاثٍ»، فلا أصلَ له[٥].

قال الشيخ ابن حجر[٦]: «فثبت بهذا الحديث أنهم أحياء عند ربهم، ويقويه من حيث المعنى كون الشهداء أحياء بنص القرآن، وهم أفضل من الشهداء»[٧].

قال العقيلي في الضعفاء: «لا أصل له من حديث الأعمش، وليس بمحفوظ»، وقال ابن الجوزي في الموضوعات: «هذا حديث لا يصح»، وقال الألباني: «موضوع». السلسلة الضعيفة (١/ ٣٦٦).

(١) محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، الطوسي، الشافعي، فقيه أصولي متكلم، له الكثير من المصنفات، منها: الوجيز والوسيط في الفقه، والمستصفى في أصول الفقه، وإحياء علوم الدين، توفي سنة (٥٠٥هـ). تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٢٩١)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٢٢).

(٢) كذا قال الشارح (الغزالي)، وقد تبع الحافظ ابن حجر في الفتح، ولم أقف عليه في كتب الغزالي التي بين يدي، وقد أورد هذا الحديث إمام الحرمين، وأشار إلى ذلك ابن الملقن، والحافظ في التلخيص الحبير بقوله: «أورده إمام الحرمين في نهايته». انظر: نهاية المطلب في دراية المذهب للجويني (٣/ ٦٦)، البدر المنير (٥/ ٢٨٣)، التلخيص الحبير (٢/ ٢٩٣).

(٣) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل أبو القاسم الرافعي القزويني، من كبار فقهاء الشافعية، له مصنفات منها: فتح العزيز على كتاب الوجيز، شرح مسند الشافعي، التدوين في أخبار قزوين، توفي سنة (٦٢٣هـ). تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٢/ ٢٦٤)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٨١).

(٤) فتح العزيز على كتاب الوجيز (٥/ ١٩٨).

(٥) قاله الحافظ ابن حجر، وقال ابن الملقن: «ولا أعلم من خرجه بعد البحث الشديد عنه». وقال الدَّميري: «هذا الحديث باطل، لا أصل له». البدر المنير (٥/ ٢٨٣)، النجم الوهاج في شرح المنهاج (٣/ ٥٨)، فتح الباري (٦/ ٤٨٧).

(٦) فتح الباري (٦/ ٤٨٨) بتصرف.

(٧) حياة الأنبياء في قبورهم حياة برزخية مختلفة عن حياتهم الدنيا، وهي أعلى من حياة الشهداء وأعلى من الحياة الدنيوية؛ لكنها ليست كالحياة الدنيا، بل مختلفة في أحوالها وأحكامها، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ

=

قوله: (**فَإِذَا مُوسَى**) الفاء [٣٠/ ب] للعطف بحسب المعنى، أي: عُرض على الأنبياء ففوجئ بموسى، إذ كلمة إذَا للمفاجأة، وهي عند المُبِّرد[١][٢] ظرف مكان، ولدى غيره ظرف زمان[٣]، والعامل فيها معنى المفاجأة على رأي الشيخ ابن الحاجب[٤]، ويجوز أن يكون العامل فيها الخبر، أعني: (**ضَرْبٌ**)، و(**من الرجال**) صفة لضَرْب، و(**كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ**) خبر بعد خبر كالمُبَيِّنِ للأول، لأنَّ هؤلاء القوم كانوا خفيفي اللحم والتشبيه باعتباره، ويحتمل أن يكون التشبيه باعتبار أصل معنى الشنوة، فلا يكون كالمبين، بل هو خبر مستقل الفائدة.

قوله: (**ضَرْبٌ**) هو بإسكان الراء، قال القاضي عياض[٥]: «هو الرجل بين الرجلين في كثرة اللحم وقلته، وقال أهل اللغة: هو الرجل الخفيف اللحم».

مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الزُّمَر: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. ينظر: الكافية الشافية المعروفة بنونية ابن القيم (ص ١٧٨)، الضياء الشارق لسليمان بن سحمان (ص ٥٧٦)، جلاء العينين للآلوسي (ص ٥٢٨)، توضيح المقاصد في شرح الكافية الشافية لابن عيسى (٢/ ١٥٤).

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير الأزدي، ثم الثمالي، الملقب بالمبرِّد، كان حسن المحاضرة، مليح الأخبار، كثير النوادر، قال الخطيب البغدادي: شيخ أهل النحو، وحافظ علم العربية، من أشهر مصنفاته: الكامل في اللغة والأدب، توفي سنة (٢٨٥هـ). تاريخ بغداد (٤/ ٦٠٣)، نزهة الألباء لابن الأنباري (ص ١٦٤).

(٢) لم أقف على موضع كلامه.

(٣) قال المرادي: اختلف النحويون في إذا الفجائية، على ثلاثة أقوال:

١- أنها ظرف زمان: وهو قول الزجاج والرياشي.

٢- أنها ظرف مكان: وهو قول المبَرِّد والفارسي وابن جني.

٣- أنها حرف: وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك. الجنى الداني في حروف المعاني (ص ٣٧٤)، وينظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص ١٢٠).

(٤) الكافية في علم النحو لابن الحاجب (ص ٣٧).

(٥) مشارق الأنوار (٢/ ٥٦) بتصرف.

والضَّرب: المطر الخفيف أيضًا، كذا قال ابن السِّكِّيْت[(١)]، وصاحب المجمل[(٢)]، والجوهري[(٣)]، وآخرون لا يُحصون، قاله الإمام النووي[(٤)] - رحمه الله -.

وقال الشيخ ابن حجر[(٥)]: «وهو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم الموحدة، أي: نحيف»، ولا يعارض هذا ما ورد في وصفه في حديث آخر: (**فَأَمَّا مُوسَى فَآدَمُ جَسِيمٌ**) أخرجه البخاري[(٦)] من حديث ابن عمر، لأنَّ المراد منه الزيادة في الطول، وهذا هو الذي يتعين المصير إليه، ويؤيده أيضًا قوله في تتمة الحديث المذكور: (**كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ**) بضم الزاي وشد الطاء المهملة، وهم صنف من السودان نحاف الأجسام[(٧)].

وفي الحديث المتفق عليه[(٨)] في صفة موسى أيضًا: (**فَإِذَا رَجُلٌ مُضْطَرِبٌ**).

قال ابن الأثير في جامع الأصول[(٩)]: يجوز أن يكون مفتعلاً من الضَّرْب، [أي][(١٠)]: أنه مُسْتَدِق، فيوافق قوله: (**ضَرْب من الرجال**).

وقال الشيخ[(١١)]: المُضْطَرِب: الطويل غير الشديد، وقيل: الخفيف اللحم.

---

(١) إصلاح المنطق (ص ٧٦).

(٢) مجمل اللغة لابن فارس (ص ٥٧٧).

(٣) الصحاح للجوهري (١/ ١٦٨).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٣١).

(٥) فتح الباري (٦/ ٤٢٩).

(٦) البخاري في الأنبياء، باب قول الله: {وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} (٣/ ١٢٦٩ رقم ٣٢٥٥).

(٧) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٣١٠).

(٨) البخاري في الأنبياء، باب قول الله: {وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا} (٣/ ١٢٦٩ رقم ٣٢٥٤) ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٥٤ رقم ١٦٨).

(٩) جامع الأصول (٤/ ٣٦).

(١٠) (أي) سقطت من جميع النسخ، والمثبت من جامع الأصول، والسياق يقتضيها.

(١١) هو الحافظ ابن حجر، انظر فتح الباري (٦/ ٤٨٤).

قوله: (**كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ**) بشين معجمة مفتوحة، ثم نون مضمومة، ثم واو ساكنة بعدها همزة ثم هاء، حي من اليمن معروف، ينسبون إلى شَنُوءَة، وهو عبد الله بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نضر بن الأزد، لُقّب بشَنُوءَة لشنآن كان بينه وبين أهله[١].

وقال ابن قتيبة[٢]: «سُمي بذلك من قولهم: [٣١/ أ] رجل فيه شنوءة، أي: تقزُّز».

والتَّقَزُّز بقاف وزائين: التباعد من الأدناس[٣]، والنسبة إليها شنوئي بالهمز بعد الواو، وشنائي بالهمزة بغير الواو، كذا قال الشيخ ابن حجر[٤].

وقال القاضي البيضاوي[٥]: «لعلهم لقبوه بذلك لطهارة نسبهم، وحسن سيرتهم وأفعالهم، أو لتباعدهم عن المستقذرات، وقيل: لُقبوا بذلك؛ لأنهم تباعدوا عن منازل قومهم.

ونقل الجوهري عن ابن السِّكِّيْت[٦] أنه قال: ربما قالوا: أزد شَنُوَّة بتشديد الواو غير مهموز، والنسبة إليها شَنَوِي»[٧].

قال: (**فإذا**[٨] **أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ**[٩]) أقرب مبتدأ، وهو مضاف إلى من، وهي موصولة لا موصوفة؛ لئلا يلزم تنكير المبتدأ، وعروة بن مسعود خبره، وهذا أولى من عكسه؛ لأن الذي يترقب المخاطب بعد قوله: (**رَأَيْتُ عِيسَى**) أن يحكم عليه، أو على ما يتعلق به بشيء، ورأيتُ على صيغة المتكلم بمعنى أبصرت، ومفعوله محذوفٌ وهو ضميرٌ عائدٌ إلى الموصول، و(**شَبَهًا**) بالتحريك بمعنى مشابهة، تمييز عن نسبة أقرب إلى المضاف إليه وهو بيان؛ لأنَّ المراد بالقرب بحسب الصورة، وضمير (**به**) عائدٌ إلى عيسى، وهو متعلق

(١) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٨٠)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٢٩).
(٢) أدب الكاتب (ص ٨٠).
(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ٨٩١).
(٤) فتح الباري (٦/ ٤٢٩).
(٥) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/ ٤٥٠).
(٦) إصلاح المنطق (ص ١١٢).
(٧) الصحاح للجوهري (١/ ٥٨).
(٨) سقط من (ص)، والمثبت من (س).
(٩) تأتي ترجمته.

بـــ(**شَبَهًا**)، ويغني عن صلة القرب التي هي: (من)، أو (إلى)، فأقرب الناس به[١] شبهًا، في قوة: أقرب الناس إليه شبهًا، أو نقول معناه: أشبه الناس، فلا حاجة إلى ذكر صلة القرب، ولذا قُدِّم الظرف أعني به على العامل، وقيل: قُدّم للاختصاص؛ أي: كان عروة أخصَّ الناس بعيسى شبهًا، وليس بجيّد، ويُحتمل أن يكون الباء في (**به**) بمعنى (من)، أو (إلى) كما هو مذهب الكوفيين، وحينئذ يكون متعلقًا بـــ(**أَقْرَبُ**).

وعروة بن مسعود، هو أبو مسعود، أو أبو يعفور بالفاء والراء، الثقفي، صحابِيٌّ، أسلم سنة تسع من الهجرة حين انصرف النبي ﷺ من غزوة الطائف[٢]، وتقدم باقي أحواله في المقدمة.

قوله: (**يَعْنِي نَفْسَهُ**) الظاهر أنه من كلام جابر، ويُحتمل أن يكون من كلام مَنْ بعده من الرواة، وهو جملةٌ معترضةٌ فلا محل لها من الإعراب، ويجوز أن يكون حالاً من [٣١/ ب] فاعل (**قال**) المذكور في صدر الكلام، باعتبار كونه قائلاً لهذا القول، أو حال عن مفعول أعني قوله: (**ورأيت**)؛ أي: قال ذلك حال كونه يعني بـــ(**صاحبكم**) فيه نفسه.

قوله: (**وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ**) فإن قيل: قد تقرر عند المحققين أنَّ النبي ﷺ لا يكون إلاَّ آدميًّا بخلاف الرسول، فإنه قد يكون ملكًا أيضًا.

قال الشيخ محيي الدين النووي في كتاب تهذيب الأسماء[٣]: «قد يكون الرسول من رسل الله مَلَكًا، وقد يكون آدميًّا، وقد يكون نبيًّا وقد لا يكون، والنبي لا يكون إلاَّ آدميًّا»، فكيف يصح ذكر جبريل بعد قوله: (**عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ**)، أُجيب: بأن قوله: (**وَرَأَيْتُ جِبْرِيلَ**) يحتمل أن يكون معطوفًا على قوله: (**عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ**) عطف القصّة على القصّة،

---

(١) في (س) (إليه).

(٢) عروة بن مسعود بن معتب بن مالك الثقفي، صحابي، كان أحد الأكابر من قومه، قيل: إنه المـــراد بقوله: ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾﴾ [الزُّخرُف: ٣١] ، شهد الحديبيّة قبل أن يسلم، وكانت له اليد البيضاء في تقرير الصلح، أسلم بعد الطائف، وقتله قومه بعدما دعاهم للإسلام. الإصابة لابن حجر (٤/ ٤٠٦).

(٣) (٣/ ١٢١) بتصرف يسير.

ويُحتمل التغليب والمجانسة للمناسبة التي بينهم، ويحتمل أن يكون المراد بالأنبياء المعنى اللُّغوي، أي: الشرفاء المرتفعون، فإن أصل النبوّة الارتفاع والشرف، لا المعنى الاصطلاحي الذي يقابل الرسول، والله أعلم.

قوله: (**دِحْيَةُ**) بكسر الدال وسكون الحاء المهملة وبالتحتانية، كذا يرويه أهل الحديث، قال ابن ماكولا[(١)] في كتابه الإكمال[(٢)]: هو بفتح الدال، وهو ابن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، من بني كلب، قبيلة عظيمة من قبائل العرب، أسلم قديمًا، وكان ممن بايع تحت الشجرة، وهو ممن يضرب بحسنه المثل، وكان ينـــزل جبريل عليه السلام في صورته كثيرًا[(٣)]، وتقدم شرح نبذة من أحواله في المقدمة. والله أعلم.

---

(١) علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد بن دلف، أبو نصر ابـــن مـــاكولا العجلـــي الجرباذقاني، ثم البغدادي، يلقب بالأمير، عالم بالحديث والأنساب، من مصنفاته: الإكمال في رفـــع الارتياب، وتهذيب مستمر الأوهام، توفي ســـنة (٤٧٥هـ)، وقيـــل: بعـــدها. معجـــم الأدبـــاء (٥/ ١٩٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩).

(٢) (٣/ ٣١٤)، ولم أقف على ضبطه.

(٣) دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة بن زيد بن امرئ القيس بن الخزرج بن عوف الكلبي، صـــحابيّ مشهور، أوّل مشاهده الخندق، وقيل: أحد، كان يضرب به المثل في حسن الصورة، وكان جبريل عليه السلام ينـــزل على صورته، نزل دمشق، وعاش إلى خلافة معاوية. الإصـــابة في تمييـــز الـــصحابة (٢/ ٣٢١).

١٤- حدثنا سفيان بن وكيع ومحمد بن بشار المعنى واحد، قالا: أخبرنا يزيد بن هارون، عن سعيد الجريري، قَالَ: سَمِعْت أَبَا الطُّفيلِ يَقُولُ: ((**رَأَيْت النبي ﷺ وَمَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ رَآهُ غَيْرِي**))، قُلْت: صِفْهُ لِي، قَالَ: ((**كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحًا مُقَصَّدًا**)).

الحديث الثالث عشر: حديث أبي الطُّفيل[١]:

بالطاء المهملة والفاء والهمزة وآخره لام، بلفظ التصغير، اسمه عامر بن واثلة -بالواو والمثلثة المكسورة ثم اللام المفتوحة آخرها التأنيث- أبي عبد الله بن عمرو بن جَحش -بالجيم المفتوحة والحاء المهملة الساكنة وآخره شين معجمة- الكناني، الليثي، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله رؤيةٌ وروايةٌ، وهو ممن غلبت عليه كنيته.

قوله: (**وَمَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ رَآهُ غَيْرِي**) عطف على قوله: (**رأيت**) وجَعْلُه حالاً على أنَّ [٣٢/ أ] (**رأيتُ**) متضمن لمعنى أخبر، فهو حال من فاعل أخبر مما لا يقبله الذوق السليم. تأمل.

وهذا صريح في أنه آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ، وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة على الصَّحيح[٢].

وهو الموافق للحديث المخرّج في [الصحيح[٣]][٤] أنه قال ﷺ: في آخر حياته قبل موته بشهر: ((**مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ يَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ هِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ**)).

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب كان النبي ﷺ أبيض مليح الوجه (٤/ ١٨٢٠ رقم٢٣٤٠).

(٢) ينظر في ترجمة أبي الطفيل رضي الله عنه: الاستيعاب لابن عبد البر (٤/ ١٦٩٦)، الإصابة لابن حجر (٧/ ١٩٣).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من جمع الوسائل للقارئ (١/ ٥٤)، فقد نقل كلام الشارح بنصه، والسياق يقتضيه.

(٤) أخرجه مسلم في الفضائل، باب قوله ﷺ: ((**لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم**)) (٤/ ١٩٩٦ رقم ٢٥٣٨).

وفي رواية[١]: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: ((**أَرَأَيْتكمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليومَ عَلَى وجه الْأَرْضِ أَحَدٌ**))، ومع ذلك فالعجب ممن اعتبر الأخبار الرَّتَنِية والنُّسْطورِيَة[٢] وغيرها من الأكاذيب الباطلة، وابتهج بهذا القرب المزيف المعلول، والعلو المزخرف الموهوم المجهول، حتى صار أضحوكةً عند النقاد أهل هذا الشأن.

قال الشيخ المحقق حافظ الإسلام خاتمة المحدثين، الشيخ شمس الملة والدين، محمد بن محمد الجزري قُدِّس سره[٣] في بعض مسلسلاته[٤]: «وأما ما يُروى من الأحاديث كأحاديث الأشج[٥][٦]، ويسر[٧][٨]، وجعفر بن نسطور الرومي[٩]، وأبي هُدْبة البصري[١٠] مما نصَّ أئمة

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز، باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله (١/ ٤٥٨ رقم ١٢٩٦)، ومسلم في القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه (٤/ ٢٠٣٩ رقم ٢٦٤٧).

(٢) نسبة إلى رتن ونسطور، وسيأتي الكلام عليهما.

(٣) هذا من عبارات الصوفية، وتقدم التنبيه على عدم جوازه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في (س) الأصلح، والمثبت من (ص).

(٦) لعله: عثمان بن خطاب، أبو عمر البلوى المغربي، أبو الدنيا الأشج، قال الحافظ الذهبي: «حدث بقلة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذبه النقاد»، وقال أيضًا: «كذاب طرقي، ادعى السماع من على بن أبي طالب». توفي سنة (٣٢٧هـ). ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣)، و(٤/ ٥٢٢).

(٧) في جميع النسخ (بشر)، ولعل الصواب (يسر)، ولعله الوارد في شعر الحافظ السِّلَفي:

حديث ابن نسطور ويسر ويغنم ... وإفك أشج الغرب ثم خراش

ونسخة دينار ونسخة تربة ... أبي هدبة القيسي شبه فراش

لسان الميزان (٣/ ٤٥١).

(٨) قال الحافظ الذهبي: «يسر بن عبد الله، عن النبي ﷺ بطامات وبلايا، والآفة ممن بعده، أو لا وجود له...وكان له ثلاثمائة سنة، روى عنه حسن بن خارجة، والإسناد إلى ابن خارجة ظلمات، روى أحاديثه أبو القاسم ابن عساكر». ميزان الاعتدال (٤/ ٤٤٥).

(٩) قال الحافظ الذهبي: «جعفر بن نسطور، لم أرَ له ذكرًا في كتب الضعفاء، هو أسقط من أن يشتغل بكذبه». ميزان الاعتدال (١/ ٤١٩).

(١٠) إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة البصري، قال النسائي: «متروك الحديث»، وقال أبو حاتم: «كذاب»، وقال ابن حبان: «دجال من الدجاجلة، وكان رقاصًا بالبصرة». الضعفاء والمتروكين للنسائي (ص ١٢)، الجرح والتعديل (٢/ ١٤٤)، كتاب المجروحين (١/ ١١٥).

هذا الشأن على أنهم كذّابون مُفتَرون في دعوى الصحبة برسول الله ﷺ، وكذلك ما نُسب إلى بابا رَتَنْ الهندي الذي جاء بعد الثلاثين وستمائة وزعم أنه صحابي[١]، وكربيع بن محمود[٢] الذي جاء بعد ذلك وادّعى أنه من أصحاب علي ﷺ، كل ذلك يُكتب على وجه التمسخُر والضحك على من افتعله، نسأل الله العظيم أن يوفقنا للصواب من القول والعمل، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل، إنه ولي التوفيق والهداية.

قوله: (**قُلْتُ صِفْهُ لِي**) قائله سعيد الجُريري[٣] الراوي عنه؛ أي: قلتُ له: إن كنت صادقًا في مقالتك فاشتغل بوصفه [٣٢/ ب] لأجلي؛ حتى أحفظه.

قوله: (**أَبْيَضَ مَلِيحًا**) أي: حسُنًا، يقال: مَلُح الشيء بالضم يملح ملوحة وملاحة: حسُنَ الوجه، فهو مليحٌ ومُلاحٌ بالضم والتخفيف، وهو مجاز مأخوذ من الملح[٤].

قوله: (**مُقَصَّدًا**) بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل، وهو الذي ليس بطويل ولا قصير، ولا جسيم ولا نحيف، بل في حدّ الاعتدال، والاختيار كان خلقه نُحي به القصد من الأمور، أي: الوسط منها، يقال: رجل قَصْدٌ ومُقْتَصِدٌ؛ أي: وسط، قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ

---

(١) رَتنْ بن عبد اللَّه الهندي، ثم البترندي، ويقال: المرندي، ويقال: رطن- بالطّاء- ابن ساهوك بن جكنـدريو، قال الذهبي: «رتن الهندي، وما أدراك ما رتن شيخٌ دجال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جريء على الله ورسوله، وقد ألفت في أمره جزءًا». وقال أيضًا في المغني: «رَتنْ الهندي أظنه لا وجود له، بل هو اسم موضوع لأخبار مكذوبة، أو هو شيطان تبدى لهم في صورة إنسي، زعم في حدود سنة ستمائة أنه صحب النبي ﷺ، فافتضح بتلك الأحاديث الموضوعة». ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥)، المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٠)، وأطال الكلام عليه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢/ ٣٤٣).

(٢) قال الحافظ الذهبي: «ربيع بن محمود المارديني، كذاب مفتر ادعى الصحبة والتعمير في سنة (٥٩٩هـ)، من بابة رتن». المغني في الضعفاء (١/ ٢٢٩).

(٣) سعيد بن إياس الجُريري، أبو مسعود البصري، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٤٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٣٣).

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٤٠٦).

قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النحل: ٩]، أي: وسطه، والمعتدل: الذي لا يميل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، قاله صاحب النهاية[١]. والله أعلم[٢].

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٦٧) بتصرف يسير.

(٢) (والله أعلم) ليست في (ص)، والمثبت من (س).

١٥- حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، قال: حدثني إسماعيل بن إبراهيم ابن أخي موسى بن عقبة، عن موسى بن عقبة، عن كريب عن ابن عباس قال: ((**كَانَ رسول الله ﷺ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ، إِذَا تكلم رُئِيَ كَالنُّورِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ثَنَايَاهُ**)).

الحديث الرابع عشر: حديث ابن عباس[1]:

قوله: (**أَنا عبد العَزِيزِ بْنُ ثَابِتٍ**)، كذا وقع في أصل سماعنا وكثير من النسخ، والصواب ابن أبي ثابتٍ كما حققه المحققون من علماء أسماء الرجال، وابن أبي ثابت عمران بن عبد العزيز[2] كما حققته في المقدمة.

قوله: (**ابْنُ أَخِي مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ**) بدل عن إسماعيل، أو عطف بيان له، وليس بصفة إبراهيم، فإنه أخو موسى، ولذا يكتب الألف فيه ويقرأ مرفوعًا.

قوله: (**أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ**) وفي بعض النسخ: (**أَفْلَجَ الثَّنَايَا**) والمراد بالفَلَج ها هنا الفرَق بقرينة إضافته إلى الثنايا، إذ الفَلَج فُرجة بين الثنايا والرباعيات، والفَرَق فرجة بين الثنايا، كذا

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الفسوي في المعرفة (٣/ ٢٨٨)، والطبراني في الكبير (١١/ ٤١٦ رقم ١٢١٨١)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢١٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ١١)، والضياء المقدسي في المختارة (١٣/ ٤٨)؛ كلهم من طريق: عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، حدثني إسماعيل بن إبراهيم ابن أخي موسى بن عقبة به.

إسناده ضعيف جدًّا؛ فيه: عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، قال البخاري: «لا يكتب حديثه، منكر الحديث»، وقال عنه أبو حاتم: «متروك الحديث، ضعيف الحديث، منكر الحديث جدًّا»، وقال الحافظ: «متروك، احترقت كتبه؛ فحدث من حفظه فاشتد غلطه». التاريخ الكبير (٦/ ٢٩)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٩١)، تقريب التهذيب (ص ٣٥٨).

(٢) عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، الزهري المدني الأعرج، يعرف بابن أبي ثابت، متروك، احترقت كتبه؛ فحدث من حفظه فاشتد غلطه، وكان عارفًا بالأنساب، توفي (١٩٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٥٨).

قاله الطيبي(١).

لكن قال الجوهري(٢): «يقال: رجل مُفَلَّج الثنايا؛ أي: مُنْفَرِجها».

فيحتمل أن يكون الفَلَجُ مشتركًا بين هذين المعنيين، وحينئذ لا يحتاج إلى القول باستعماله في موضع الفَرق، ويحتمل أن يكون إطلاقه على المعنى الثاني مجازًا لغويًّا. تأمل.

قوله: (**إِذَا تَكَلَّمَ**) خبرٌ آخرُ لكان.

قوله: (**رُئِيَ كَالنُّورِ إلى آخره**)، الجملة الشرطية خبر بعد خبر لـ(كان)، والكاف في قوله: (**كَالنُّور**) اسمٌ بمعنى المثل، وهو مفعول ما لم يُسم فاعله لـ(رُئي)، ويخرج حال منه، وفاعله الضمير الراجع إليه؛ أي: رُئِيَ مثل النور خارجًا من بين ثناياه، ولك [٣٣/ أ] أن تجعل (**يَخْرُجُ**) صفة للمثل، لأنَّه وما بمعناه لا يتعرف بالإضافة، ويجوز أن يُجعل ضمير: (**يَخْرُجُ**) راجعًا إلى النور، والكاف زائدة في المرفوع كما هو رأي بعضهم في نحو: عندي كذا درهمًا، و(**يخرج**) حال من النور وصفة له، ويكون النور استعارة، قال الطيبي(٣): «فعلى الأول: يدور الكلام على التشبيه، ووجهه البيان والظهور، كما تُشَبَّهُ الحجة الظاهرة بالنور، وعلى الثاني: لا تشبيه فيه، ويكون من معجزاته ﷺ وشرَّف، ومجَّد وكرَّم».

---

(١) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٦٩٩).

(٢) الصحاح للجوهري (١/ ٣٣٥).

(٣) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٦٩٩) بتصرف يسير.

باب
ما جاء في خَاتَمِ النُّبُوَّةِ

أيْ: باب بيان ما جاء من الأخبار الواردة في شرح خاتم نُبُوَّةِ نبينا خاتمِ النبيين محمد ﷺ في تحقيق صفته، من لونه ومقداره، وتعيين محله من جسد النبي ﷺ، وكان من علاماته التي كان أهل الكتاب يعرفونها، وفي الخاتَمِ لغاتٌ مشهورات: -بفتح التاء وكسرها- والخِتام بزيادة الألف بعد التاء، والخَيْتام -بفتح الخاء وسكون التحتانية- والخَاتَام، وكلها بمعنى الطابع الذي تَخْتم به(١).

والظاهر أنَّ المراد من الخاتَم فيما نحن فيه هو أثر ما يُخْتم به في جسده المطهر لا الطابع، والإضافة تحتمل أمرين:

أحدهما: أنه خَتْمٌ على النبوّة، ووضع الخاتَم على الشيء دليل على تمامه، وجعل أثر هذا الخاتَم في جسده ﷺ؛ ليكون إشعارًا بأنَّ النُّبوّة خُتِمت بوجوده، فلا نبي بعده، وهو خاتِمُ الأنبياء والرسل.

ثانيهما: أنْ يكون الخاتَم علامة لنبوته ﷺ كما يجعل ضرب الخاتَم على الشيء دليلاً على الاستيثاق منه، وقيل: يُحتمل أنْ يكون من قَبِيل خاتَمُ فضةٍ، كأنّ ذلك الخاتَم من نبوته. تأمل.

وقد نُعت به في الكتب السَّالفة، فكان علامة على أنه النبي الموعود ﷺ، فالمراد بالخاتَم سواء كان بالفتح، أو الكسر هو أثر ما يُختم به، وقيل: روي بالكسر بمعنى فاعل الخَتم، ولا يلائم هذا هنا، اللهمّ إلاَّ أن يقال بالإسناد المجازي، [٣٣/ ب] والله أعلم.

ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٩٠٨).

١٦- حدثنا أبو رجاء قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن الجعد بن عبد الرحمن، قال: سمعت السائب بن يزيد يقول: ((**ذَهَبَت بِي خَالَتِي إِلَى النبي ﷺ فَقَالَت: يَا رسول الله، إنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَة، وَتوَضَّأَ، فَشَرِبْت مِنْ وَضُوئِه، وَقُمْت خَلْفَ ظَهْرِه، فَنَظَرْت إِلَى الْخَاتمِ بَيْنَ كَتفيه، فَإِذَا هُوَ مِثْلُ زِرِّ الحجلَةِ**)).

الأول: حديث السائب بن يزيد[١]:

ابن سعيد بن ثُمامةَ الكِنْدي، المعروف بابن أخت النّمر، وهو صحابي صغير، له أحاديث قليلة، وحج به أبوه في حجة الوداع، وهو ابن سبع سنين، وذلك سنة عشر[٢].

قوله: (**ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي**) قال العلامة المولى شمس الدين الكَرْمَانِيّ في شرح صحيح البخاري[٣]: «الفرق بين أذْهَبَه وذَهَبَ به: أن معنى الأول أزاله وجعله ذاهبًا، ويقال: ذهب به: إذا استصحبه ومضى به معه».

أقول: يُفهم من كلامه أنَّ العدول عن الأول إلى الثاني ليفيد معنى المصاحبة، وإليه ذهب المُبرِّد[٤]، والسُّهيلي[٥][٦] من أهل العربية، وقد رَدَّ هذا القول بعضهم، بأن المصاحبة المفهومة

---

(١) **تخريجه:**
أخرجه البخاري في الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس (١/ ٨١ رقم ١٨٧)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة، وصفته، ومحله من جسده ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٥).

(٢) السائب بن يزيد بن سعيد بن ثُمامةَ، ويقال: عائذ بن الأسود الكنديّ، أو الأزديّ، وقيل: هو كنانيّ ثم ليثيّ، له ولأبيه صحبة، توفي سنة (٨٢هـ)، وقيل: بعد التسعين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٢٢).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٣/ ٣٦).

(٤) الكامل في اللغة والأدب (١/ ٤٧).

(٥) عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الخثعمي، ثم السهيلي الأندلسي، فاضل كبير القدر في علم العربية والسيرة، تصنيفه في شرح السيرة يدل على فضله ونبله، وعظمته وسعة علمه، له: الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، ونتائج النظر ، توفي سنة (٥٨١هـ). إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ١٦٢)، وفيات الأعيان (٣/ ١٤٣).

(٦) الروض الأنف (٣/ ٤١٣).

من الباء قسيم للتعدية فلا يجتمعان، وبقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[البقرة: ١٧]، لاستحالة معنى المصاحبة هنا، وأظن ذلك وهم من هذا البعض، فإن الفرق بين الباء للمصاحبة والتعدية ظاهرٌ، فإن قول الرجل: جلست بعمامتي، ودخلت عليه بثياب السفر، لا يحتمل: العمامة جالسة والثياب داخلة، بخلاف قوله: ذهبت بزيد؛ فإنه يجعل زيدًا ذاهبًا ذهابًا خاصًّا؛ هو الذهاب في صحبته.

وأما قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾[البقرة: ١٧]، فمحمول على المعنى المجازي كما في نظائره، ومعناه: أنه أبعدهم من رحمته، فجعل ذهاب نورهم مصاحبًا معه؛ كناية عن بعده عنهم، وإبعادهم من رحمته ومغفرته، والله أعلم.

قال الشيخ الجزري[١]: خالة[٢] السائب بن يزيد، هي: أخت النمر بن قاسط الكندي، وقال ابن سعد[٣]: «النمر حضرمي، والسائب ويزيد يُعرفان بابن أخت النمر، لا يعرفان إلاَّ بذلك». انتهى.

وتقدم تحقيق نسب السائب في المقدمة.

وقال الشيخ ابن حجر[٤]: «لم أقف على اسم خالته، وأما أمه فاسمها عُلْبَة[٥] بضم العين المهملة وسكون اللام بعدها موحدة، بنت شُريح، أخت مَخْرمة بن شريح».

قوله: (وَجِعٌ) كذا وقع في نسخ الشمائل بفتح الواو وكسر الجيم وتنوين المهملة،

---

(١) أسد الغابة (٦/ ١٩٩)، وعبارته: «عُلَيَّة بنت شريح الحضرمي، أخت السائب بن يزيد ابن أخت النمر، وهي أخت مخرمة بن شريح».

(٢) في أسد الغابة (أخت).

(٣) الطبقات الكبرى – متمم التابعين – (ص ٢٧٣).

(٤) فتح الباري (٦/ ٦٥٢).

(٥) قال ابن ماكولا: باب عُلْبَة وعُلَيَّة: «وأما عُلَيَّة بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء المعجمة باثنتين من تحتها»، وقال الحافظ: «عُلَيَّة: بالتصغير، بنت شريح الحضرميّ، أخت السائب بن يزيد لأمه، وهي أخت مخرمة بن شريح»، وجرى على تسميتها عُلَيَّة بالياء، أغلبُ من ترجم لها كابن عبد البر وابن الأثير. الاستيعاب (٤/ ١٨٨٦)، الإكمال (٦/ ٢٥٥)، أسد الغابة (٦/ ١٩٩)، الإصابة (٨/ ٢٤٢).

ومعناه: مريض أصابه الوجع، ووقع في أكثر الروايات في صحيح البخاري[١] بلفظ: **(وَقِعٌ)** بكسر القاف وتنوين، بوزن وَجِعٌ، قال الشيخ ابن حجر [٣٤/ أ] في شرحه[٢]: «أي: أصابه وَجع في قدمه، كما ثبت في غير هذا الطريق». انتهى.

قال أهل اللغة[٣]: الوَقَع بالتحريك: وَجَعٌ في القدم، يقال: وَقِعَ الرجل من حد عَلِم، إذا اشتكى لحم قدمه من غلظ الأرض والحجارة.

وقال الشيخ[٤]: «وفي بعض الروايات **(وَقَع)** بلفظ الماضي». انتهى.

ولم يفهم من كلامه من حد عَلِم، أو من حد فَتَح، فإن كان من الأول وهو الأظهر فمن معناه، وإن كان من الثاني كما قال ابن بطال[٥]: «المعروف عندنا **(وَقَع)** بفتح القاف والعين»، فيحتمل أنْ يكون معناه: وَقَع في المرض، وهو اشتكى الرجل، كما هو مصرح به في رواية أخرى[٦]، لكن استعمال **(وَقَع)** في هذا المعنى لا يخلو من بُعْد، والله أعلم.

قوله: **(فَمَسَحَ رَأْسِي)** فيه دلالة ظاهرة على أنه ﷺ كان في غاية التلطف مع أصحابه، خصوصًا الأحداث والصغار، لكمال شفقته عليهم، وفيه دليل على تقدس ذاته الأشرف عن الكبرياء والتمنع، وإظهار الخيلاء والترفع.

قال: **(وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ)** هي بفتحات في أصل اللغة، من بَرْك البعير، وهو: صدره،

---

(١) البخاري في المناقب، باب خاتم النبوة (٣/ ١٣٠١ رقم ٣٣٤٨).

(٢) فتح الباري (٦/ ٦٥٢) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٣٠١).

(٤) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١/ ٢٩٦) بتصرف يسير.

(٥) شرح ابن بطال (١/ ٢٩٢).

(٦) أخرجها الطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٥٦ رقم ٦٦٨٠)، من طريق: بشر بن عبيس بن مرحوم العطار، ثنا حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن يوسف، أو غيره - شك بشر - عن السائب بن يزيد به.

وإسناده ضعيف، في سنده: بشر بن عبيس، قال عنه ابن حبان: «ربما خالف»، وقال الحافظ: «صدوق يخطئ»، وقد وقع منه أيضًا الشك في تعيين التابعي. الثقات لابن حبان (٨/ ١٤٠)، تقريب التهذيب (ص ١٢٣).

ويستعمل في غيره أيضًا، يقال: بَرَك البعير؛ أي: ألقى بَرْكه، ويعتبر فيه معنى اللزوم، ومنه سمي مجلس الماء بِرْكة لثبوت الماء فيه، وقيل: هي بمعنى النماء والزيادة، والتبريك الدعاء بالبركة، وطعام بريك، أي: مبارك، إذ يقال: بارك الله لك وفيك، وعَليك وباركت، ويطلق على الخير الإلهي في الشيء، والمبارك ما فيه ذلك الخير[١].

ومعنى قوله: (**وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ**) أنه ﷺ قال في شأني: (**اللهم بَارِك فيه**)؛ أي: في عمره وصحته، وعند ابن سعد[٢] من طريق عطاء مولى السائب[٣] عنه أنه ﷺ قال في حقه: (**بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ**) فاستجيب دعاؤه ﷺ في حقه[٤].

ففي صحيح البخاري[٥]، عن الجعيد[٦] راويه أنه قال: ((**رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ جَلْدًا مُعْتَدِلاً، وَقَالَ: قَدْ عَلِمْتُ إنه مَا مُتِّعْتُ بِسَمْعِي وَبَصَرِي إِلاَّ بِبَرَكَةِ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ**)).

قوله: (**فَشَرِبْتُ مَاءً مِنْ وَضُوئِهِ**) الوَضَوء بفتح الواو: الماء الذي يُتوضأ به.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٥٧٤).

(٢) طبقات ابن سعد، الجزء المتمم للطبقات – الطبقة الخامسة - (٢/ ٢٢٦).

(٣) عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق، اختلط، توفي سنة (١٣٦هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٩١).

(٤) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٣/ ١٩١)، والطبراني في الكبير (٧/ ١٦٠ رقم ٦٦٩٣)، والأوسط (٥/ ١١٦ رقم ٤٨٤١)، والصغير (٢/ ١٨ رقم ٧٠١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/ ١٣٧٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢٠٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/ ١١٥)، كلهم من طريق: عكرمة بن عمار، ثنا عطاء مولى السائب بن يزيد أخي النمر بن قاسط، قال: كان وسط رأس السائب أسود، وبقية رأسه ولحيته أبيض...الحديث.

قال الهيثمي: «ورجال الكبير رجال الصحيح، غير عطاء مولى السائب، وهو ثقة، ورجال الصغير والأوسط ثقات». مجمع الزوائد (٩/ ٤٠٩).

(٥) البخاري في المناقب، باب خاتم النبوة (٣/ ١٣٠١ رقم ٣٣٤٧).

(٦) الجعد بن عبد الرحمن بن أوس، وقد ينسب إلى جده، وقد يصغر، ثقة، توفي سنة (١٤٤هـ). تقريب التهذيب (ص ١٣٩).

قال القاضي ناصر الدين البيضاوي[١]: «يحتمل أن يكون [٣٤/ ب] المراد فضل وضُوئِه؛ أي: ما بقي في الظرف منه، ويحتمل بأن يراد ما انفصل عن أعضاء وضُوئِه». انتهى.

والظاهر الاحتمال الثاني، لأن ملاحظة التبرك والتيمن فيه أقوى وأتم، وإيراد بعض الفقهاء هذا الحديث في باب أحكام المياه واستدلالهم به على طهارة الماء المستعمل صريح في أنهم رجحوا الاحتمال الثاني، إذ النّجَسُ لا يُتبرك به.

قال القاضي البيضاوي[٢][٣]: «ولكن للمانع أن يحمله على التداوي». انتهى.

وفيه تأمل، لأن النجس حرام، وثبت في الحديث[٤] أن النبي ﷺ قال: ((**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ**)).

والقول بأنه يُحتمل بأنه من خصائصه ﷺ بعيد، لأنَّ الخصائص لا تثبت إلا بدليلٍ قطعيٍّ[٥]، وأبعد منه القول بأنَّه كان أولاً، والحكم بطهارته كان بعده؛ لأن القول بأنَّه لا يُصار إلى النسخ بالاحتمال أمرٌ مقررٌ، فتأمل.

وقد ذكر الشيخ ابن حجر[٦] هذين الاحتمالين في حديث جابر الذي أخرجه

---

(١) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٢٠٨).

(٢) (قال القاضي البيضاوي) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٢٠٩).

(٤) أخرجه: إسحاق بن راهويه في مسنده (٤/ ١٣٩)، وأحمد في الأشربة (ص ٦٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٤٠٢ رقم ٦٩٦٦)، والطبراني في الكبير (٢٣/ ٣٢٦ رقم ٧٤٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٨ رقم ١٩٦٧٩)، كلهم من طريق: حسان بن مخارق، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعًا.

إسناده ضعيف، فيه حسان بن مخارق: مجهول الحال، ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً. التاريخ الكبير (٣/ ٣٣)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٣٥).

(٥) تقييد الدليل بكونه قطعيًّا فيه نظر، والصواب ثبوت الخصائص بالدليل الصحيح، ولعل المؤلف يريد ثبوت الدليل على هذا الأمر، قال العراقي: «والخصائص لا تثبت إلا بدليل صحيح والله أعلم». طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٧٠).

(٦) فتح الباري (٨/ ٢٤٣) بتصرف.

البخاري[١]، أنه قال: ((**عَادَنِي النبيّ ﷺ وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ... إلى آخره**))، فقال[٢]: «يحتمل أن يكون المراد صبَّ عليه بعض الماء الذي توضأ به، أو مما بقى منه، والأول المراد، فللبخاري أيضا في الاعتصام[٣]: (**ثم صبَّ وَضُوءَه عليَّ**)، ولأبي داود[٤]: (**فتوضأ وصبه عليَّ**) »[٥]، كذا قال، وللمناقشة فيه مجال، فتأمل.

قوله: (**فَنَظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ**) أي: الكائن، أو الواقع بين كتفيه، على أن بين كتفيه صفة، فيحتمل أن يكون حالاً بتقدير كائنًا، وفي بعض النسخ: «**فَنَظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ الَّذِي بَيْنَ كَتِفَيْهِ**»، وفي رواية عنه[٦]: (**وَرَأَيْتُ الْخَاتَمَ عِنْدَ كَتِفَيْهِ**)، وسيأتي بيان الاختلاف في موضع الخَاتَم وتحقيقه، وكيفية هيئاته ووصفه في آخر الباب، حيث وقع الفراغ من شرح أحاديثه إن شاء الله تعالى.

قوله: (**مِثْلُ زِرِّ الْحَجَلَةِ**) قال الشيخ ابن حجر[٧]: «الزِّرّ بتقديم الزاي المكسورة وشد الراء بعدها: واحد أزرار القميص، والحَجَلَةُ بتقديم الحاء المهملة على الجيم وفتحات: واحدة الحِجَال، وهي بيت العروس كالقبة تُزين بالثياب والأَسرِّة والسُّتور، ولها عرى وأزرار»، [٣٥/ أ] وقال بعضهم: المراد بالحَجَلِ: الطير المعروف، ويقال له: القَبَجُ، والأنثى القَبجة أيضًا، وهو اليعقوب، ويقال للأنثى منه: حَجَلَةٌ، وعلى هذا فالمراد بزِرّها: بيضُها، وأورد عليه أن الزِّرّ لم يجيء في كلام العرب بمعنى البيض، قيل: إلا أن يُحمل على الاستعارة تشبيهًا لبيضها بأزرار الحِجال، ولا يَبْعُد أن يُقال: إرادة البيض من الزِّرّ مبنيّ على أنه جاء بمعنى

---

(١) البخاري في التفسير، باب قوله: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ﴾ (٤/ ١٦٦٩ رقم ٤٣٠١).

(٢) أي: الحافظ ابن حجر في المصدر السابق.

(٣) البخاري في الاعتصام، باب ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينـــزل عليه الوحي، فيقول: (لا أدري)، أو لم يجب حتى ينـــزل عليه الوحي، ولم يقل برأي ولا بقياس (٦/ ٢٦٦٦ رقم ٦٨٧٩).

(٤) أبو داود في الفرائض، باب في الكلالة (٣/ ١١٩ رقم ٢٨٨٦).

(٥) فتح الباري (٨/ ٢٤٣) بتصرف.

(٦) لم أقف عليها.

(٧) فتح الباري (١/ ٢٩٦) بتصرف.

الأصل بيضها أصلها، قال صاحب كتاب المفهم[(١)] شرح صحيح مسلم[(٢)]: «رأيت في بعض الكتب أن زِرّ الشيء: أصله»، وقد رُوِي أيضًا بتقديم الراء على الزاي، وهو مأخوذ من ارْتز الشيء إذا دخل في الأرض ورسخ، ومنه الرَّزة والمراد منه البيض، يقال: رَزَّت الجرادة بفتح الراء وشد الزاي وأَرَزَّت: أدخلت ذنبها في الأرض، فباضت[(٣)]، ويؤيده أنه ورد في حديث آخر[(٤)]: (**مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ**)، انتهى.

وأما ما وقع في بعض نسخ البخاري: قال أبو عبد الله: الصحيح تقديم الراء على الزاي، فليس هو في نسخة معتمدة، ولم يتعرض الشيخ ابن حجر في شرحه لها.

لكن وقع فيه باتفاق النسخ -بعد إيراده رواية الزِّرّ، وقال إبراهيم بن حمزة[(٥)]- أن الرواية الأولى بتقديم الزاي على الراء كما هو المشهور، ورواية ابن حمزة بالعكس.

قال[(٦)]: والحديث عنه موصول بتمامه في كتاب الطب، يعني من صحيح البخاري[(٧)]، انتهى.

وهذا يدل على أن تقديم الراء رواية أيضًا، فقول الشيخ شهاب الدين التُوربَشتي [(٨)]: «الرواية لا تساعد الرز»، يعني بتقديم الراء؛ ليس بمرضيّ. والله أعلم.

---

(١) (صاحب كتاب المفهم) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) لم أقف علي كلامه بهذا اللفظ، وينظر: المفهم (٦/ ١٣٦).

(٣) ينظر: الصحاح (٣/ ٨٧٩)، لسان العرب (٥/ ٣٢٣٩).

(٤) أخرجه مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤)، من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٥) إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة بن مصعب بن عبد الله بن الزبير الزبيري، أبو إسحاق المدني، صدوق، أخرج له البخاري، توفي سنة (٢٣٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٨٩).

(٦) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٦٢).

(٧) البخاري في كتاب الطب، باب من ذهب بالصبي المريض ليدعى له (٥/ ٢١٤٦ رقم ٥٣٤٦).

(٨) الميسر للتُوربَشتي (١/ ١٦٠).

١٧- حدثنا سعيد بن يعقوب الطالقاني، قال: حدثنا أيوب بن جابر، عن سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة ﷺ قال: ((**رَأَيْت الْخَاتمَ بَيْنَ كَتفي رسول الله ﷺ، غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ**)).

الحديث الثاني: حديث جابر بن سمرة[١]:

قوله: (**بَيْنَ كَتِفَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**) ظرف لرأيتُ، ويحتمل على بُعْدٍ أن يكون صفةً للخاتم على تقدير عامله معرفة.

قوله: (**غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ**) حالان متداخلتان، أو مترادفتان من الخَاتَم، والغُدَّة بضم المعجمة وشد المهملة المفتوحة: شيءٌ يظهر في اللحم[٢]، وجمعها غُدَدٌ، يعني أنّ الخَاتم المذكور كان ثابتًا.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة، وصفته، ومحله من جسده ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤) من طريق: سماك بن حرب، عن جابر بن سمرة، ولفظه: (**رأَيْتُ خاتَمًا في ظَهر رسول الله ﷺ، كأنَّه بَيْضَة حَمَام**).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٥١٦).

١٨- حدثنا أبو مصعب المدني قال: حدثنا يوسف بن الماجشون، عن أبيه عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن جدته رُمَيْثَة، قالت: ((سَمِعْت رسول الله ﷺ، وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أُقَبِّلَ الْخَاتَمَ الَّذِي بَيْنَ كَتفيهِ مِنْ قُرْبِهِ لَفَعَلْت، يَقُولُ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ يَوْمَ مَات: **اهْتزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**)).

الحديث الثالث: حديث رُمَيْثَةَ[١]: **[٣٥/ ب]**.

قوله: (**ثَنَا أَبُو مُصْعَب الْمَدِينِيُّ**) كذا وقع في أصل سماعنا بإثبات الياء، ووقع في بعض النسخ المدني بحذفها، وكلاهما نسبة إلى مدينة الرسول ﷺ، والقياس حذف الياء منه في النسبة، كما قيل في النسبة إلى مُزينة، وجُهينة، وخُشينة: المُزني، والجُهني، والخُشني، بحذف الياء، ومن أثبتها فهي على الأصل، كذا قاله الشيخ ابن حجر[٢]، ومحيي الدين النووي[٣].

ونقل عن البخاري أنه قال[٤]: المديني بإثبات الياء هو الذي أقام بالمدينة و لم يفارقها، والمدني هو الذي يولد لكن تحول عنها، وقيل: المديني منسوب إلى مدينة السلام ببغداد، أو مدينة أصفهان، والمدني منسوب إلى طيبة[٥]، وبالجملة: أبو مصعب هذا هو: أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث الزهري[٦]، لكن بُيِّن بواسطة[٧]، وذكره المزي في تهذيبه في الأسماء

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أحمد (٤٤/ ٣٧٦ رقم ٢٦٧٩٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٦٥ رقم ٣٣٩٤)، والطبراني في الكبير (٢٤/ ٢٧٦ رقم ٧٠٣)، والأوسط (٦/ ١٠٣ رقم ٥٩٣٢)، كلهم من طريق: يوسف بن الماجشون، عن أبيه، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن جدته رُمَيْثَة به.

وإسناده صحيح، قال الهيثمي: «رواه أحمد بنحوه، والطبراني...في الكبير والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح غير شيخه، وهو ثقة». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/ ٣٠٨).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٠٨).

(٤) النووي في المصدر السابق، ونقله أيضًا عن البخاري: ابن القيسراني في المؤتلف والمختلف -الأنساب المتفقة في الخط- (ص ١٢٧).

(٥) ينظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٠١).

(٦) أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف، أبو مصعب الزهري المدني، الفقيه، صدوق، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي، توفي سنة (٢٤٢هـ)، وقد جاوز التسعين. تقريب التهذيب (ص ٧٨).

(٧) كذا في جميع النسخ و لم يظهر لي المراد منها.

والكنى[١] أيضًا.

واعتذر بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب عن إيراد المزي له في كتابه، فأطال في تحقيقه بما لا طائل تحته فلا يعتبر به، فإنه ذهولٌ شديدٌ وخطأٌ فاحشٌ، ولكل عمل رجال، والله أعلم.

قوله: (**وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أُقَبِّلَ الْخَاتَمَ الَّذِي بَيْنَ كَتِفَيْهِ لِقُرْبِهِ لَفَعَلْتُ**) المراد بهذا الكلام بيان خصوصيتها ومباسطتها عند رسول الله ﷺ، وإظهار كمال مرحمته وملاطفته مع أمته، سيمَا العجزة والمساكين، وعبّرتْ عن مقصودها بصيغة المضارع لفظًا، وإن قلبه يوالي الماضي معنًى؛ استحضارًا للصورة الماضية في ذهنها، وإشارةً إلى أن تلك الحالة كالمشاهد في نظرها، وليوافق المشيئة ومفعولها لفظًا؛ كما توافقا معنًى[٢]، والواو للحال والجملة الشرطية حال من فاعل (**سَمِعْتُ**)، وجَعْلُه حالاً عن مفعول (**سَمِعْتُ**) مما لا يقبله الذوق السليم، وشاهد الترجمة قولها: (**الْخَاتَمَ الَّذِي بَيْنَ كَتِفَيْهِ**) فإن فيه إثباتَ خاتم النبوة وتعيينَ محله.

قوله: (**من قُرْبِه**) أي: من أجل قُرْبِه، وهو معمول لقوله: (**لَفَعَلْتُ**) قُدم عليه للاهتمام وبيان الاختصاص.

قوله: (**لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**)؛ أي: في شأنه وبيان منــزلته ومكانته عند الله تعالى، وتقدم بيان مناقبه في المقدمة.

قوله: (**اهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**) أي: [٣٦/أ] لأجل موته، والاهتزاز في الأصل الحركة يقال: هزَّه فاهتَزَّ، أي: حَرَّكه فتحرك، والهَزَّةُ: النشاط، والارتياح أيضًا، واختلف العلماء في معنى هذا الكلام، فقال الشيخ ابن حجر[٣]: «المراد باهتزاز العرش استبشاره وسروره بقدوم روحه»، يقال لكل من فرح بقدوم قادم عليه: اهتَزَّ له، ومنه اهتَزَّت الأرض بالنبات، إذا اخضرت وحَسُنت، ووقع ذلك في حديث ابن عمر بلفظ: (**اهْتَزَّ الْعَرْشُ فَرَحًا**) أخرجه الحاكم[٤].

---

(١) تهذيب الكمال (١/ ٢٧٨).

(٢) (معنًى) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٢٤).

(٤) أخرجه الحاكم (٣/ ٢٢٨ رقم ٤٩٢٤)، من طريق: محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «اهتزَّ لحب لقاء الله العرش»، يعني السرير، قال: =

وقيل: المراد بالاهتزاز: الحركة، وجَعَلَ حركة العرش علامة للملائكة على موته؛ لكمال حاله، وعلو شأنه، وسمو مرتبته ومكانته، وقيل: أريد فرح أهل[١] العرش، وتحريكهم: استبشارهم بقدوم روحه، فيكون من باب حذف المضاف نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية، ويؤيده ما أخرجه الحاكم[٢] بلفظ: ((**مَنْ هَذَا المَيِّتُ الَّذي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَبْشَرَ بِهِ أَهْلُهَا**))، وكأن قائل هذا استبعد حركة العرش واستبشاره؛ لكونه مما لا روح فيه، ولا استبعاد إذ إيجاد قوة الحركة وإدراك الفرح والاستبشار في العرش غير مستبعد من قدرة الحكيم الفعال لما يريد، كما لا استبعاد في تكلم الجمادات من تسبيح

﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠] تفسخت أعواده، بهذا اللفظ.

ولم أقف عليه باللفظ الذي ذكره الشارح نقلاً عن الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٢٤).

وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (٦/ ٣٩٣ رقم ٣٢٣١٦)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ٤٣٣)، والبزار كما في كشف الأستار (٣/ ٢٥٦)، كلهم من طريق: محمد بن فضيل به.

وإسناده ضعيف، عطاء بن السائب اختلط بأُخَرَة، ورواية محمد بن فضيل عنه بعد الاختلاط، قال أبو حاتم: «ما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب، رفع أشياء كان يرويه عن التابعين فرفعه إلى الصحابة». الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٤).

(١) (أهل) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٢٧ رقم ٤٩٢٣).

وأخرجه -أيضًا-: أحمد (٢٢/ ٣٨٥ رقم ١٤٥٠٥)، والنسائي في الكبرى (٧/ ٣٣٩ رقم ٨١٦٧)، كلهم من طريق: معاذ بن رفاعة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لسعد وهو يدفن: ((**إنَّ هذا العبد الصَّالح تحرَكَ له العَرْشُ، وفُتحَت لَه أَبوَاب السَّمَاء**)).

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

وأصله في الصحيحين، وسيشير إليه الشارح قريبًا.

وله شاهد من حديث ابن عمر: أخرجه النسائي في الجنائز، باب ضمة القبر وضغطته (٤/ ١٠٠ رقم ٢٠٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ١٠ رقم ٥٣٣٣) من طريق: ابن إدريس، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

قال الألباني: «سنده صحيح». سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ٢٧٠).

الحصى، وحنين الجذع، وغير ذلك.

وقال الحربي[(١)][(٢)]: «هو كناية عن تعظيم شأنه ووفاته، والعرب تنسب الشيء المعظم إلى أعظم الأشياء، كما تقول: أظلمت الأرض بموت فلان، قامت له القيامة»، ونحو ذلك[(٣)].

وفي هذا منقبة عظيمة لسعد بن معاذ، واعلم أنه وقع في بعض طرق الحديث بلفظ: (**اهتَزَّ العرش**)، ورُوي عن البراء بن عازب أنه تأوله بالسّرير الذي حُمل عليه سعد، يعني جنازته.

فروى الإمام البخاري في صحيحه[(٤)] هذا الحديث عن جابر، وَفِيهِ: قَالَ رَجُلٌ لِجَابِرٍ: فَإِنَّ الْبَرَاءَ يَقُولُ اهْتَزَّ السَّرِيرُ، -أيْ: الذي حُمل عليه سعد، يعني: جنازته- فَقَالَ [٣٦/ ب] جَابِرٌ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنَ الْحَيَّيْنِ ضَغَائِنُ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ((**اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ**)).

قال الخطابي[(٥)]: «إنما قال جابرٌ ذلك؛ لأن سعد بن معاذ كان من الأوس، والبراء خزرجي، والخزرج لا تقر للأوس بالفضل».

قال الشيخ ابن حجر[(٦)]: هذا خطأ فاحشٌ، فإن البراء أيضًا أوسي، لأنه ابن عازب بن

---

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن ديسم، أبو إسحاق الحربي، كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، حافظا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعًا للغة، وكان يقاس بالإمام ابن حنبل في زهده وعلمه وورعه، وصنف كتبًا كثيرة منها: غريب الحديث، أصله من مرو، توفي ببغداد سنة (٢٨٥هـ). تاريخ بغداد (٦/ ٥٢٢)، طبقات الحنابلة (١/ ٨٦).

(٢) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١/ ١٧٣).

(٣) قال البغوي: «والأولى إجراؤه على الظاهر»، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن تأول ذلك على أن المراد به استبشار حملة العرش وفرحهم؛ فلا بد له من دليل على ما قال...مع أن سياق الحديث ولفظه ينفي هذا الاحتمال». شرح السنة (١٤/ ١٨٠)، مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٥٥٤).

(٤) البخاري في المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ ﷺ (٣/ ١٣٨٤ رقم ٣٥٩٢).

(٥) أعلام الحديث للخطابي (١٦٤٩/٣).

(٦) فتح الباري (٧/ ١٢٣) بتصرف.

الحارث بن عَدِيٍّ بن جُشَم[١] بن مَجْدَعَة بن حارثة بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر بن امرئ القيس[٢]، يجتمع مع سعد بن معاذ في الحارث بن الخزرج، والخزرج والد الحارث ليس هو الخزرج الذي يقابل الأوس، وإنما سمي باسمه، نعم الذي من الخزرج الذي يقابل الأوس: جابر، فإنه[٣] عبد الله بن عمرو بن حرام بن كعب بن غَنْم[٤] بن كعب بن سلمة بن سعد بن علي بن أسد بن سَارِدَة بن تزيد[٥] بن جُشَم بن الخزرج بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر بن امرئ القيس[٦].

وإنما قال جابر ذلك إظهارًا للحق واعترافًا بالفضل لأهله، فكأنه تعجب من البراء كيف قال ذلك مع أنه أوسي، وأنا وإن كنت خزرجيًّا وكان بين الأوس والخزرج ما كان لم يمنعني من ذلك أن أقول الحق، فذكر الحديث بلفظ: **(اهتَزَّ العرش عرش الرحمن)** بإضافة العرش للرحمن، والعذر للبراء لم يقصد تغطية فضل سعد بن معاذ، وإنما بلغ الحديث إليه بلفظ: **(اهتَزَّ العرش)** وفهم منه ذلك فجزم به، هذا الذي يليق أن يظن به، لا كما فهمه الخطابي أنه قال للعصبيّة لما بين الحيين من الضغائن[٧].

وقد تأوَّل ابن عمر أيضًا بمثل ما تأوله البراء، فعند الحاكم[٨] من حديثه بلفظ: **(اهْتِزَازُ الْعَرْشِ فَرَحًا بِهِ)** وتأوَّله فقال: اهتَزَّ العرش فرحًا بلقاء الله تعالى سعد حتى تفسخت أعواده على عواتقنا، وهذا من رواية عطاء بن السائب عن مجاهد[٩] عنه.

---

(١) في (ص) (حثم)، والمثبت من (س).

(٢) ينظر: الطبقات لابن سعد (٤/ ٣٦٤)، الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ١٥٥).

(٣) أي: ابن عبد الله.

(٤) في جميع النسخ (ابن عم)، وهو خطأ، والتصويب من كتب التراجم.

(٥) في جميع النسخ (يزيد)، والمثبت بالتاء هو الصواب.

(٦) ينظر: المتفق والمفترق للخطيب البغدادي (١/ ٦٠٧)، تهذيب الأسماء واللغات للنووي (١/ ١٤٢).

(٧) انتهى النقل عن فتح الباري.

(٨) تقدم تخريجه والكلام عليه قريبًا.

(٩) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي، مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، أخرج لـه الجماعة، توفي سنة (١٠١هـ)، وقيل: بعدها، وله ثلاث وثمانون سنة. تقريب التهذيب (ص ٥٢٠).

وفي حديث عطاء مقالٌ؛ لأنه ممن [٣٧/ أ] اختلط في آخر عمره[1]، ويعارض روايته أيضًا ما صححه الترمذي[2] من حديث أنسٍ، قَالَ: ((لَمَّا حُمِلَتْ جَنَازَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ قَالَ الْمُنَافِقُونَ: مَا أَخَفَّ جَنَازَتَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْمِلُهُ**)).

وقد صح عن ابن عمر – رضي الله عنهما – أنه رجع عن ذلك وجزم بأنه اهتَزَّ له عرش الرحمن، أخرج ذلك ابن حبان[3] من طُرقٍ أخرى عن مجاهد عنه.

قال الحاكم النيسابوري[4]: «الأحاديث المصرحة باهتزاز عرش الرحمن مخرجة في الصحيحين، وليس لمعارضتها ذكر في الصحيح»، والله أعلم.

تنبيه: قد جاء حديث: ((**اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْد بْنِ مُعَاذٍ**)) عن عشرة من الصحابة[5]. والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: الكواكب النيرات لابن الكيال (ص ٣٢٣).

(٢) الترمذي في المناقب، باب مناقب سعد بن معاذ ﷺ (٥/ ٦٩٠ رقم ٣٨٤٩)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

وأخرجه –أيضًا–: معمر بن راشد في جامعه (١١/ ٢٣٥ رقم ٢٠٤١٤)، وعبد بن حميد (١/ ٣٦٠ رقم ١١٩٤)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٢٨ رقم ٤٩٢٦)، والطبراني في الكبير (٦/ ١٢ رقم ٥٣٤٥)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٣٧٧ رقم ٣٠٣٤)، والضياء في المختارة (٧/ ٢٨ رقم ٢٤١١)، كلهم من طريق: معمر، عن قتادة، عن أنس به.

وإسناده صحيح. قال الحاكم: «حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط البخاري ومسلم».

(٣) ابن حبان (٤/ ٢٥١ رقم ٣٣٧٢) من طريق: محمد بن فضيل، عن عطاء بن السائب، عن مجاهد، عن ابن عمر، ولم يذكر فيه اهتزاز العرش.

وإسناده ضعيف، كما سبق بيانه.

(٤) لم أقف عليه، ينظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٢٤).

(٥) جاء من حديث: ١–جابر بن عبد الله الأنصاري ٢–رُمَيْثة ٣– ابن عمر، وتقدم الكلام على أحاديثهم في شرح الحديث الحالي، وهو الحديث رقم (١٨).

كما جاء من حديث:

٤– أنس بن مالك: مسلم في فضائل الصحابة، فضائل سعد بن معاذ ﷺ (٤/ ١٩١٦ رقم =

١٩- حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، وعلي بن حجر، وغير واحد، قالوا: حدثنا عيسى بن يونس، عن عمر بن عبد الله مولى غفرة، قال: حدثني إبراهيم بن محمد من ولد علي بن أبي طالب قال: ((كَانَ عَلِيٌّ، إِذَا وَصَفَ رسول الله ﷺ فَذَكَرَ الحديث بِطُولِهِ - وقال: **بَيْنَ كَتفيهِ خَاتَمُ النُّبُوَّةِ، وَهُوَ خَاتَمُ النبيينَ**)).

الحديث الرابع: حديث أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه[١][٢]:

وقد تقدم في الباب الأول[٣]، والمقصود من إيراده في هذا الباب قوله: (**بين كتفيه خاتم النبوة**)، فإنه يدل على وجود الخاتم، وتعيين محله من جسده ﷺ.

٢٤٦٧).

٥- أبوسعيد الخدري: أحمد (١٧/ ٢٧٨ رقم ١١١٨٤)، والنسائي في الكبرى (٧/ ٣٣٩ رقم ٨١٦٨). صححه الذهبي والألباني. مختصر العلو (ص ١٠٩).

٦- معيقيب الدوسي: المعجم الكبير للطبراني (٦/ ١٢ رقم ٥٣٤١).

٧- أسيد بن الحضير: مصنف ابن أبي شيبة (٦/ ٣٩٣ رقم ٣٢٣١٤)، وأحمد (٣١/ ٤٤١ رقم ١٩٠٩٥)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٢٨ رقم ٤٩٢٧)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

٨- أسماء بنت يزيد بن السكن: ابن أبي شيبة (٦/ ٣٩٤ رقم ٣٢٣١٨)، وأحمد (٤٥/ ٥٦٣ رقم ٢٧٥٨١)، والطبراني في الكبير (٦/ ١٢ رقم ٥٣٤٤). قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٩/ ٣٠٩).

٩- حذيفة بن اليمان: ابن أبي شيبة (٦/ ٣٩٣ رقم ٣٢٣١٧)، وفي سنده رجل لم يُسمَّ.

١٠- سعد بن أبي وقاص: البزار (٣/ ٣٠٢ رقم ١٠٩٢)، وفي سنده: يعقوب بن محمد الزهري، قال عنه أبو زرعة: «واهي الحديث». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢١٥).

والحديث بلغ حد التواتر، كما قال ابن عبد البر والذهبي وغيرهما. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٦٠٤)، مختصر العلو (ص ١٠٩)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص ١٩٨).

(١) لا يجوز استعمال مثل هذا اللفظ، وسبق التنبيه عليه.

(٢) تقدم تخريجه في الحديث رقم (٧).

(٣) ينظر شرح الحديث رقم (٧).

٢٠- حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عَزْرَة بن ثابت قال: حدثني علباء بن أحمر اليشكري، قال: حدثني أبو زيد عمرو بن أخطب الأنصاري، قال: ((قال لي رسول الله ﷺ: **يَا أَبَا زَيْد، ادْنُ مِنِّي فَامْسَحْ ظَهْرِي**، فَمَسَحْت ظَهْرَهُ، فَوَقَعَت أَصَابِعِي عَلَى الْخَاتمِ، قُلْت: وَمَا الْخَاتمُ؟ قَالَ: **شَعَرَات مُجْتمِعَات**)).

الحديث الخامس: حديث عمرو بن أَخْطَب(١)(٢):

قوله(٣): **(يَأَبَا زَيْد)** هكذا تكتب بغير ألف، لكنه يُقرأ ويُتلفظ بها عند كثير من المحدثين، وقد يترك في اللفظ تخفيفًا.

قوله: **(فَامْسَحْ ظَهْرِي)** يحتمل أنه ﷺ ظن أن في ثوبه شيئًا يؤذيه فأمر أبا زيد أن يمسح ظهره ويتفحص عما يتأذى به، وعُلم أنَّه عَلِم بنور النبوة أن أبا زيد كان يريد أن يعرف كيفية خاتم النبوة، فأمره أنْ يدخل يده في ثوبه ليحصل له عِلْم بكيفيته، ولم يرفع ثوبه حتى رآه، لمانع بأن يكون الثوب مخيطًا، أو ضيقًا يَعْسُر دفعه عن بدنه، ولم يكن مرتديًا في هذا اليوم اتفاقًا، وبالجملة دلَّ ذلك على حسن اهتمام النبي ﷺ بحال أبي زيد، وكمال ملاطفته في شأنه، حيث شرّفه بهذه الرتبة العلية وخصَّه بتلك الخصوصية السنية.

وروى المؤلف في جامعه(٤) عنه أنه قال: ((**مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِي** [٣٧/ ب] **وَدَعَا لِي**)).

---

(١) عمرو بن أخطب بن رفاعة، أبو زيد الأنصاري الخزرجي، مشهور بكنيته، غزا مع النبي ﷺ ثلاث عشرة مرة، ومسح رأسه، وقال: **(اللّهمّ جمّله)**، نزل البصرة، روى عنه ابنه بشير وآخرون، وهو ممن جاوز المائة. الإصابة (٤/ ٤٩٣).

(٢) **تخريجه:**

لم يخرجه بهذا اللفظ سوى الترمذي في الشمائل، وإسناده صحيح، صححه الألباني، ورواه الترمذي وغيره بنفس الإسناد بلفظ آخر، وسيذكره الشارح قريبًا. ينظر: مختصر الشمائل للألباني (ص ٣٠).

(٣) (قوله) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) أخرجه الترمذي في المناقب، باب (٥/ ٥٩٤ رقم ٣٦٢٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، =

وفي رواية[١] قال: (**اللَّهُمَّ جَمِّلْهُ**)، قال عَزْرَةُ بن ثابت[٢] حفيده: إنه عاش مائة وعشرين سنة، وليس في رأسه ولحيته إلاَّ شعرات بيض، وليس هذا إلا ببركة دعاء النبي ﷺ له، ومسحه الدالّ على نهاية لطفه به.

قوله: (**قُلْتُ: وَمَا الْخَاتَمُ**) قائله عِلباء بن أحمر[٣]، سأل أبا زيد عن الخاتم، أي شيء هو.

قوله: (**قال: شَعَرَاتٌ مُجْتَمِعَاتٌ**) ظاهره أنه لم ير الخاتم بعينه فأخبر عما وصل إليه يده، وهو الشعر الذي كان عليه.

قوله: (**هكذا**) أورد الترمذي الحديث عن أبي زيد عمرو بن أخطب، وأخرج ابن

وأخرجه -أيضًا-: أحمد (٣٤/ ٣٣٣ رقم ٢٠٧٣٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٢/ ٢٤٠ رقم ٦٨٤٧)، وابن حبان (٤/ ٣٢٤ رقم ٣٥٠٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٢١١)، كلهم من طريق: عزرة بن ثابت الأنصاري، حدثنا علباء بن أحمر، حدثنا أبو زيد الأنصاري بنحوه، وفيه: قال: «فلقد بلغ بضعًا ومائة سنة، وما في رأسه ولحيته بياض، إلا نبذ يسير، ولقد كان منبسط الوجه، ولم ينقبض وجهه حتى مات».

وإسناده صحيح. قال البيهقي في الدلائل: «هذا إسناد صحيح موصول»، وله متابعة تأتي قريبًا.

(١) أخرجه بهذا اللفظ: ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٣٣٢ رقم ٣١٧٥٨)، وأحمد (٣٧/ ٥٢١ رقم ٢٢٨٨١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٩٨ رقم ٢١٨١)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٢٨ رقم ٤٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٥ رقم ٧٢٠٩)، كلهم من طريق: زيد بن الحباب، قال: حدثني حسين بن واقد، قال: حدثني أبو نهيك، قال: سمعت عمرو بن أخطب أبا زيد الأنصاري يقول: استسقى رسول الله ﷺ فجئته بقدح، فكانت فيه شعرة فنزعها، قال: (**اللهم جَمِّله**)، فلقد رأيته وهو ابن أربع وتسعين، وما في رأسه طاقة بيضاء.

وإسناده صحيح، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح»، وصححه الألباني. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١٠/ ٢٤٦).

(٢) عَزْرَة بن ثابت بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري، بصري، ثقة من السابعة. تقريب التهذيب (ص ٣٩٠).

(٣) عِلباء بن أحمر اليشكري، بصري صدوق، من القراء، من الرابعة. تقريب التهذيب (ص ٣٩٧).

سعد[١] من طريق الضحاك بن مخلد[٢] أيضًا، وهو أبو عاصم المذكور في سند الترمذي، ثنا عَزْرَة بن ثابت، [أخبرنا][٣] علباء بن أحمر، عن أبي رِمْثَة، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((**يَا أَبَا رِمْثَةَ، ادْنُ مِنِّي فَامْسَحْ ظَهْرِي**)) فَدَنَوتُ مِنْهُ فَمَسَحْتُ ظَهْرَهُ ثُمَّ وَضَعْتُ أَصَابِعِي عَلَى الْخَاتَمِ فَغَمَزْتُهَا، قُلْنَا: وَمَا الْخَاتَمُ؟ قال: «شعر مجتمع عِنْدَ كَتِفِهِ»، فَجَعله من مسند أبي رمثة، والظاهر أنَّ إحدى الروايتين وهمٌ؛ لاتحاد المخرج، والمرُجح رواية الترمذي لأنه أوثق من ابن سعد[٤]، ويُحتمل احتمالاً بعيدًا أن تكون الواقعة لهما. والله أعلم.

---

(١) طبقات ابن سعد (١/ ٤٢٥).

(٢) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، أخرج لـه الجماعة، توفي سنة (٢١٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٨٠).

(٣) سقطت من جميع النسخ، والمثبت من الطبقات لابن سعد.

(٤) لم يجعله من مسند رمثة سوى ابن سعد في الطبقات، كما أشار الشارح، ولعله وهم من ابن سعد، والله أعلم.

٢١- حدثنا أبو عمار، الحسين بن حريث الخزاعي، قال: حدثنا علي بن حسين بن واقد، قال حدثني أبي، قال: حدثني عبد الله بن بريدة، قال: ((سمعت أبي بريدة يقول: جَاءَ سَلمانُ الْفَارِسِيُّ إِلَى رسول الله ﷺ حينَ قَدِمَ المدِينَةَ بمَائِدَة عَلَيْهَا رُطَبٌ، فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْ رسول الله ﷺ، فَقَالَ: (**يَا سَلمانُ مَا هذا؟**)، فَقَالَ: صَدَقَةٌ عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ، فَقَالَ: (**ارْفَعْهَا، فَإِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ**)، قَالَ: فَرَفَعَهَا، فَجَاءَ الْغَدَ بِمِثْلِه، فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْ رسول الله ﷺ، فَقَالَ: (**مَا هذا يَا سَلمانُ؟**)، فَقَالَ: هَدِيَّةٌ لَكَ، فَقَالَ رسول الله ﷺ لأَصْحَابِه: (**ابْسُطُوا**). ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْخَاتِمِ عَلَى ظَهْرِ رسول الله ﷺ فَآمَنَ بِهِ، وَكَانَ لِلْيَهُودِ فَاشْتَرَاهُ رسول الله ﷺ بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا، عَلَى أَنْ يَغْرِسَ نَخْلا فيعْمَلَ سَلمان فيهِ حَتى تطْعِم، فَغَرَسَ رسول الله ﷺ النَّخْلَ إلا نَخْلَةً وَاحِدَةً غَرَسَهَا عُمَرُ، فَحَمَلَت النَّخْل مِنْ عَامِهَا وَلم تحْمَلْ النَّخْلَةُ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: (**مَا شَأنُ هَذه؟**)، فَقَالَ عُمَرُ: يا رسول الله أَنَا غَرَسْتُهَا، فَنَزَعَهَا رسول الله ﷺ فغَرَسها؛ فَحَمَلَت مِنْ عَامِها)).

الحديث السادس: حديث بريدة[١].

منصوب[٢] على أنه عطف بيان لقوله: (**أَبي**)، أو بدل منه.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٣٢٥ رقم ٣٦٥٢٩) مختصرًا، وأحمد (٣٨/ ١٠٣ رقم ٢٢٩٩٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٠ رقم ٢٩٨٦) مختصرًا، والطبراني في الكبير (٦/ ٢٢٨ رقم ٦٠٧٠) مختصرًا، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٠ رقم ٢١٨٣)، كلهم من طريق: حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن سلمان رضي الله عنه.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، وصححه الذهبي، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات»، وقال الحافظ: «وهذا طريق صحيح»، وقال الألباني: «إسناده حسن». مجمع الزوائد (٣/ ٩٠)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/ ٢٤١)، مختصر الشمائل (ص ٣٢).

(٢) يعنى أن بريدة منصوب على البدلية من أبي؛ لأن سياق الحديث: عن عبد الله بن بريدة، قال: سمعت أبي بريدة يقول.

قوله: (**الْفَارِسِيُّ**) نسبة إلى كُورَةِ فارس[(١)]؛ لأن أصله من رامَهُرْمُز[(٢)] بلدةٌ بين تُستَر[(٣)]، وشِيراز[(٤)]، وهي من أعمال الفُرس، وإنما سميت فارس؛ لأن أهلها كانوا فرسانًا، وقيل[(٥)]: لأنهم منسوبون إلى فارس بن كيرموت[(٦)].

قوله: (**إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ**)؛ أي: حين قدم النبي ﷺ المدينة، ووقع مجيء سلمان لخدمته في السنة الأولى من الهجرة[(٧)]، وتقدم في المقدمة بيان إسلامه وشرح نُبذ من أحواله.

قوله: (**بِمَائِدَةٍ**) الباء للمصاحبة؛ أي: معه مائدةٌ، ويحتمل أنْ تكون للتعدية، والمشهور عند أرباب اللغة أن المائدة: خِوان عليه طعامٌ، فهو خِوانٌ وليس بمائدة، فعلى [٣٧/ أ] هذا فقوله: (**عَلَيْهَا رُطَبٌ**) لتعيين ما عليها من الطعام على القول بأن الرطب طعامٌ، وعلى القول

---

(١) فارس: ولاية واسعة، وإقليم فسيح، أول حدودها من جهة العراق، وهي خمسة أقاليم: إصطخر، وسابور، وأردشير، وداربجرد، وأرّجان، ابتدأ فتح فارس في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واكتمل في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه. معجم البلدان (٤/ ٢٢٦).

(٢) معنى رام بالفارسيّة المراد والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكأنّ هذه اللفظة مركبة معناها: مقصود هرمز، أو مراد هرمز، وهي مدينة مشهورة بنواحي خوزستان. معجم البلدان (٣/ ١٧).

(٣) تستر: أعظم مدينة بخوزستان، وهو معرب ششتر، ومعناه؛ الأنزه، والأطيب، وبخوزستان أنهار كثيرة، أعظمها نهر تستر. معجم البلدان (٢/ ٢٩).

(٤) شِيرازُ: بلد عظيم مشهور معروف مذكور، وهي في وسط بلاد فارس، تقع جنوب إيران، مناخها معتدل وهواؤها لطيف، تشتهر بصناعة السجاد، وقد ذمّها بعضهم بضيق الدروب، وتداني الرواشين من الأرض، وينسب إلى شيراز جماعة كثيرة من العلماء في كلِّ فنٍّ. معجم البلدان (٢/ ٢٩)، موسوعة المدن العربية والإسلامية (٢٦٨).

(٥) (وقيل) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٦) كذا في النسخ الخطية، وقال الحموي: «سميت بفارس بن علم بن سام بن نوح، وقال ابن الكلبي: فارس بن ماسور بن سام بن نوح، وقال أبو بكر أحمد بن أبي سهل الحلواني: الذي أحفظ فارس بن مدين بن إرم بن سام بن نوح، وقيل: بل سميت بفارس بن طهمورث، وإليه ينسب الفرس؛ لأنهم من ولده». معجم البلدان (٤/ ٢٢٦).

(٧) ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٤/ ٧٩)، سيرة ابن هشام (١/ ٢١٩).

بأنَّه من الفواكه، وليس بطعام استعيرت هنا المائدة للظرف، وقال صاحب الصحاح[(١)]: «الطعام ما يؤكل، وربما خُصّ بالطعام البر».

وقال الشيخ ابن حجر[(٢)]: «وقد تطلق المائدة على كل ما يوضع عليه الطعام؛ لأنها إما من مَادَ يَميد إذا تحرك، أو أطعم، ولا يختص بوصف مخصوص»؛ أي: ليس بلازم أن يكون خِوانًا.

قال صاحب الصحاح[(٣)]: «الميد: الحركة والتمايل، ومادَهُم، أي: مادَهُم من البر، ومنه المائدة».

قال الشيخ ابن حجر[(٤)]: «وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام، أو بقيته، أو إناؤه».

قال صاحب المحكم[(٥)]: «المائدة نفس الخِوان»، فعلى هذا لا يحتاج إلى التكلفين المذكورين.

قال الشيخ[(٦)] أبو الفضل ابن العراقي في شرح تقريب الأسانيد[(٧)]: «اعلم أن ظاهر هذه الرواية أنَّ ما أحضره سلمان كان رطبًا فقط، وروى أحمد[(٨)]، والطَّبَرَانِيّ[(٩)]، بإسناد جيد[(١٠)] من حديث

---

(١) الصحاح للجوهري (٥/ ١٩٧٤).

(٢) فتح الباري (٩/ ٥٨٠).

(٣) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٤١) بتصرف يسير.

(٤) فتح الباري (٩/ ٥٨٠).

(٥) المحكم لابن سيده (٩/ ٤١٢).

(٦) (الشيخ) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٧) طرح التثريب (٤/ ٣٧).

(٨) أحمد (٣٩/ ١١٧ رقم ٢٣٧١٢).

(٩) في المعجم الكبير (٦/ ٢٥٩ رقم ٦١٥٥).

(١٠) أخرجه أحمد والطبراني من طريق: إسرائيل، حدثنا أبو إسحاق، عن أبي قرة الكندي، عن سلمان الفارسي به.

وإسناده ضعيف، فيه أبو قرة الكندي، لم أجد فيه جرحًا ولا تعديلا، فهو مجهول الحال، قال ابن سعد: «كان قاضيًا بالكوفة...روى عن عمر، وسلمان، وحذيفة بن اليمان، وكان معروفًا قليل

=

سلمان نفسه أنه قال: ((**فَاحْتَطَبْت حَطَبًا فَبِعْته فَصَنَعْت طَعَامًا فَأَتَيْت بِهِ النَّبِيَّ ﷺ**)).

وروى الطَّبَرَانِيّ[١] أيضًا بإسناد جيد[٢]: ((**فَاشْتَرَيْت لَحْمَ جَزورٍ بِدِرْهَمٍ، ثُمَّ طَبَخْته فَجَعَلْت قَصْعَةً ثَرِيدٍ، فَاحْتَمَلْتها عَلَى عَاتِقِي، ثُمّ أَتَيْتُ بِهَا حَتَّى وَضَعْتُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ**))، فلعل المائدة كان فيها طعام ورطب». انتهى.

أقول: فعلى هذا يحسن قوله: (**بِمَائِدَةٍ عَلَيْهَا رُطَبٌ**) بناءً على القول المشهور في تفسير المائدة بأنها الخِوان عليها الطعام، فإذا كان الطعام مأخوذًا في مفهوم المائدة فُهِم منه أن فيها طعامًا، وقوله: (**عَلَيْهَا رُطَبٌ**) لبيان أن مع الطعام رطبًا أيضًا، وفيه إشارة إلى أن الرُّطب ليس بطعامٍ، والحاصل أنه جاء بخوان فيه[٣] طعام ورطب أيضًا.

قال الشيخ المذكور[٤][٥]: وأمَّا ما رواه الطَّبَرَانِيّ[٦] أيضًا في حديث سلمان أنه (**تمر**)، فضعيف[٧]، والله أعلم.

الحديث». الطبقات الكبرى (٦/ ١٤٨).

(١) في المعجم الكبير (٦/ ٢٤١ رقم ٦١١٠).

(٢) أخرجه الطبراني من طريق: داود بن أبي هند، عن سماك بن حرب، عن سلامة العجلي، قال: جاء ابن أخت لي من البادية يقال له: قدامة، فقال لي ابن أختي: أحب أن ألقى سلمان الفارسي...وفيه قصة إسلام سلمان الفارسي مطولة.

إسناده ضعيف، فيه سلامة العجلي، مجهول الحال، ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال ابن حبان: «شيخ يروي عن سلمان». التاريخ الكبير (٤/ ١٩٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٠)، الثقات (٤/ ٣٤٣).

(٣) (فيه) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) في (ص) عبارة غير واضحة، والمثبت من (س).

(٥) أي: ابن العراقي في طرح التثريب (٤/ ٣٧).

(٦) في المعجم الكبير (٦/ ٢٢٨ رقم ٦٠٧٣).

(٧) وأخرجه أيضًا: الحاكم في المستدرك (٣/ ٦٩٧ رقم٦٥٤٤) مطولاً، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٩٨) مختصرًا، كلهم من طريق: عبيد المكتب، حدثني أبو الطفيل، حدثني سلمان الفارسي به.

وإسناده ضعيف، أبو الطفيل لم أقف له على ترجمة، قال ابن العراقي: «في سنده مجهول». طرح

=

قوله: (**فَقَالَ: يَا سَلْمَانُ**) [٣٧/ ب] يحتمل أن يكون هذا أول ملاقاته وعلم اسمه، أو بإخبار بعض من حضر مجلسه الشَّريف ممن يعرف سلمان، ويحتمل أن يكون لقيه قبل ذلك وعرفه.

قوله: (**مَا هَذَا؟**)؛ أي: ما هذا المأتي الذي أتيته؟[١]، وإنَّما تأوّلنا بهذا؛ لأن ظاهر السياق (ما) هذه بالتأنيث؛ لأن[٢] المشار إليها المائدة. تأمل.

قوله: (**فَقَالَ ارْفَعْهَا**) ظاهر هذه الرواية أنَّه ﷺ لم يأكلها هو ولا أصحابه، ويؤكد هذا قوله: (**فَرَفَعَها**)؛ لكن روى أحمد[٣] والطَّبَرَانِيّ[٤] قال لأصحابه: (**كُلُوا**) وأمسك يده فلم يأكل، فتُحمل هذه الرواية على أن المراد أنه: من بين يديّ، أو عنّي، لا مطلقًا، ومعنى رفعها؛ أي: رفعها من عنده، قال الشيخ ابن العراقي[٥]: «فيه تحريم صدقة التطوع على النبي ﷺ، وهو الصحيح المشهور». انتهى.

وفيه تأمل، إذ ليس فيه ما يدل على التحريم، بل فيه دلالة على أنه ﷺ يُمنع من أكل الصدقة إما وجوبًا، أو تنـــزهًا، وفي المسألة خلافٌ بين العلماء مذكور في فروع الفقه[٦]،

التثريب (٤/ ٣٧).

(١) كذا في جميع النسخ، ولعل المراد: ما هذا المأتي الذي أتيته به؟.

(٢) (لأن) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) مسند أحمد (٣٩/ ١١٧ رقم ٢٣٧١٢).

(٤) في المعجم الكبير (٦/ ٢٤٥ رقم ٦١١٠)، وسبق الكلام على هذه الرواية قريبًا.

(٥) طرح التثريب (٤/ ٣٨).

(٦) في هذه المسألة ثلاثة أقوال للفقهاء:

الأول: الجواز مطلقًا، وهو قول عند الحنفية، والشافعية، ورواية عن أحمد.

الثاني: المنع مطلقًا، وهو مذهب الحنابلة، وقول عند الحنفية، والشافعية، لعموم النُّصوص الواردة في النهي عن أخذ الصَّدقة للنبي ﷺ وآله، فتشمل المفروضة والنافلة.

الثالث: الجواز مع الكراهة، وهو مذهب المالكية، جمعًا بين الأدلة.

فتح القدير لابن الهمام (٢/ ٢٤)، المجموع للنووي (٦/ ١٩٠)، المغني لابن قدامة (٢/ ٤٩٢)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢/ ١١٨).

وليس هذا موضع بسطه.

قوله: (**فَجَاءَ فِي الْغَد بِمِثْلِه**)؛ أي: جاء في الغد بمثل تلك المائدة عليها الرطب، وتذكير الضمير باعتبار المذكور، والرطب والتذكير في وصفه باعتبار لفظ المثل، كذا في قوله: (**ما هذا**).

قوله: (**ابْسُطُوا**) كذا وقع في أصل سماعنا، وكثير من النسخ، من البَسْط بالموحدة والمهملتين من حد نصر[1]، ومعناه أوصلوا أيديكم إلى هذه المائدة، وكلوا منها معي، وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَ﴾ [المائدة: ٢٨] الآية، فإن بسْط اليد كناية عن إيصالها إلى الشيء[2]، فعلى هذا يكون قوله: أيديكم إليه، محذوفًا يدل عليه السياق، ويحتمل أن يكون معناه: اقسموا هذه الهدية، فإن البسط يجيء بمعنى النشر أيضًا، ويحتمل أن يكون معناه: [٣٨/ أ] انبسطوا مع سلمان واستبشروا بقدومه تألفًا وتطييبًا لقلبه، من قولهم: ليكن وجهك بسطًا، أي: منبسطًا منطلقًا[3]، ومنه حديث فاطمة – رضي الله عنها–[4]: ((**يَبْسُطُنِي مَا يَبْسُطُهَا**))؛ أي: يسرني ما يسرها؛ لأن الإنسان

---

(١) (نصر) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٢١٠).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١١٦)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٢٧).

(٤) أخرجه أحمد (٣١/ ٢٥٨ رقم ١٨٩٣٠)، وفي فضائل الصحابة (٢/ ٧٦٥ رقم ١٣٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٥ رقم ٣٠)، كلهم من طريق: أم بكر، وجعفر، عن عبد الله بن أبي رافع، عن المسور بن مخرمة به.

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٦٨ رقم ٤٧٣٤)، من طريق: عبد الله بن جعفر الزهري، عن جعفر بن محمد، عن عبد الله بن أبي رافع، عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

والحديث أصله في الصحيحين، فقد أخرجه البخاري في النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف (٥/ ٢٠٠٤ رقم٤٩٣٢)، ومسلم في الفضائل، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام (٤/ ١٩٠٢ رقم ٢٤٤٩)، عن ابن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه، ولفظه: ((**فَإِنَّمَا هي، بَضْعَةٌ مِنِّي، يَرِيبُنِي مَا أَرَابَهَا، وَيُؤْذِينِي مَا آذَاهَا**)).

إذا سُرَّ انبسط وجهه واستنار.

ووقع في بعض النسخ: (**انْشَطُوا**) بالنون، ثم الشين المعجمة بعدها طاء مهملة، وصححه بعضهم بكسر الهمزة والشين من حدّ ضرب، ويقال في معناه: افتحوا العقدة، ولعل مائدة سلمان كانت في لفافة معقودة، وفيه تأمل؛ لأن معنى نَشَط: عَقَد، ومعنى أَنْشَط من باب الإفعال: حلَّ.

قال صاحب النهاية[1]: «يقال: نَشَطْت العُقدة إذا عَقَدَهَا، وأَنْشَطْتُها إذا حللتها»، ومنه حديث السحر[2]: ((**فكَأَنَّمَا أُنْشِطَ مِنْ عِقَالٍ**))، وكثيرًا ما يجيء في الرواية[3]: (**فكَأَنَّمَا نَشِط**) بغير همز، وليس بصحيح. انتهى.

ولذا صححه بعضهم بضم الهمزة من حد نصر، قال صاحب التاج[4] في الباب الأول: «الأنْشُوطة[5]: كره وأكشاد[6]، وهو من الأضداد».

وصححه بعضهم بفتح الألف وكسر الشين من الإنشاط وهو الحلُّ، وصححه الشيخ ابن العراقي بكسر الألف وفتح الشين من باب علم، قال[7]: «هو فعل أمر من النَّشاط، والمراد الأمر بالنَّشاط للأكل معه، وكل ما خف المرء لفعله ومال إليه فقد نَشِط». انتهى.

ويحتمل معناه: كونوا ذا نشاط وفرح بوصول هذه الهدية إليكم؛ تطييبًا لقلب سلمان، ووقع في قليل من النسخ: (**انْشَقوا**) بالنون والشين والقاف، من باب الافتعال، وليس له كبير معنى، قال في القاموس[8]: «انشقَّت العصا: تفرَّق الأمر»، وفي بعض كتب اللغة: الانشقاق، واكردن[9]، لكن

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٥٧).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود في الطب، باب كيف الرقى (٤/ ١٤ رقم ٣٩٠٠).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب (٢/ ٧٩٥ رقم ٢١٥٦).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) (الأنْشُوطة) بالضم: عقدة يسهل انحلالها. مختار الصحاح (ص ٣١١).

(٦) كذا في (ص)، وفي (س) (الشاذن)، ولعل في الكلمتين تصحيفًا من النساخ، أو أنهما فارسيتان.

(٧) طرح التثريب (٤/ ٤٠).

(٨) القاموس المحيط (ص ٨٩٨).

(٩) واكردن: يظهر أنها كلمة فارسية، وفي جمع الوسائل (١/ ٦٨) ما نصه: (وفي قليل من النسخ: =

يرده ما تقرر في علم التصريف أن الانفعال لازم كله، والله أعلم.

واعلم أن ظاهر قوله: (**هَدِيَّةٌ لَكَ**) يدل على أن هذه الهدية خاصة بالنبي ﷺ، فإنه خصَّه بها، بخلاف الصَّدقة التي أحضرها في اليوم الأول، فإنه قال فيها: (**صَدَقَةٌ عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ**)، ففيه أنَّه يستحب للمُهدَى له أن يُطعم الحاضرين مما أُهْدي إليه.

وحديث [٣٨/ ب]: ((**مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ فَجُلَسَاؤُهُ شُرَكَاؤُهُ فِيهَا**))(١)، وإن كان

«**انْشَقُّوا**»، بالنون والشين المعجمة والقاف المشددة، من الانشقاق، بمعنى الانفراج والتفرق، ويمكن أن يكون أمرهم بالانشقاق ليدنو سلمان، ويقرب منه ﷺ، أو يجلس فيما بينهم».

(١) أخرجه عبد بن حميد في المنتخب (١/ ٢٣٣ رقم ٧٠٥)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٦٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١٠٤رقم ١١١٨٣)، والأوسط (٣/ ٥٣ رقم ٢٤٥٠)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٣٠٣ رقم ١٢٠٣٦)، كلهم من طريق: مِنْدَل، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به.

إسناده ضعيف، فيه مِنْدَل بن علي العنزي أبو عبد الله، الكوفي، ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري، وقال أبو زرعة: «لين»، وقال أبو حاتم: «شيخ»، وقال ابن حبان: «كان يرفع المراسيل، ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات...فاستحق الترك»، وقال الحافظ: «ضعيف». العلل ومعرفة الرجال (١/ ٤١٢)، ترتيب علل الترمذي الكبير (ص ١٦٤)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٥)، كتاب المجروحين (٣/ ٢٥)، تقريب التهذيب (ص ٥٤٥).

وأخرج العقيلي في الضعفاء (٣/ ٦٧)، متابعة لمندل، من طريق: عبد السلام بن عبد القدوس قال: حدثني ابن جريج به.

وهذه متابعة ضعيفة لضعف عبد السلام بن عبد القدوس، قال العقيلي عنه: «لا يتابع على شيء من حديثه»، وقال الحافظ: «ضعيف». الضعفاء للعقيلي (٣/ ٦٧)، تقريب التهذيب (ص ٣٥٥).

وقد سئل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فقال: «ما أدري من أين جاء هذا الحديث، وهو عندي منكر»، وقد ذكره البخاري تعليقًا في الهبة، باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه، فهو أحق ، وقال: ويذكر عن ابن عباس: ((أن جلساءَه شركاء)) ولم يصح، وقال العقيلي في المصدر السابق: «لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ، وقال الحافظ ابن حجر: «هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعًا وموقوفًا، والموقوف أصلح إسنادًا من المرفوع». صحيح البخاري (٢/ ٩٢١ رقم ٢٤٦٧)، الخلال في العلل (ص ٧٤)، فتح الباري (٥/ ٢٢٧).

ضعيفًا مؤيدٌ لهذا المعنى.

وفي الحديث أيضًا: قبول هدية الكافر؛ فإنَّ سلمان لم يكن إذ ذاك مسلمًا، وفيه قبول الهدية ممن يدعي أنها ملكه معتمدًا على ظاهر مجرد الحال من غير بحث عن باطن الأمر في ذلك، وفيه أنه لا يشترط في الهدية والصدقة؛ الإيجاب والقبول فإنَّ سلمان اقتصر على مجرد وضعه عند النبي ﷺ، وإنما سأله ليتميز له الهدية عن الصّدقة، ولم يوجد منه ﷺ[(١)]، والله أعلم.

قوله: (**ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْخَاتَمِ عَلَى ظَهْرِهِ**) هذا دليل الترجمة، وأتى بكلمة ثم الدالة على تراخي رؤية الخاتم من هذا المجلس، ففي كتب السير[(٢)]: أنَّ سلمان لبث بعد ذلك ينتظر رؤية الآية الثالثة التي أخبره عنها آخر مشايخه في جانب الشام، فإنَّ سلمان استخبره عن وجود خَاتم الأنبياء وعن علاماته؛ فأخبره أنه سيظهر عن قريب، ومن علاماته القاطعة على أنه هو النبي الموعود الذي ختم به النبوة؛ أنه لا يأكل الصدقة ويقبل الهدية وبين كتفيه خَاتَم النبوة، فلما شاهد سلمان العلامتين انتظر الآية الثالثة، إلى أن مات واحد من نقباء الأنصار، فشيَّع رسول الله ﷺ جنازته، وذهب معها إلى بقيع الغَرْقَد[(٣)]، وجلس مع أصحابه في ذلك المكان ينتظر دفنه فجاء سلمان واستدار خلفه [لينظر إلى خاتم النبوة، فلما رأى][(٤)] ﷺ استدباره عرف أنه كان يريد أن يستثبت شيئًا وصف له فألقى الرداء عن ظهره فنظر سلمان الخاتم.

(**فآمن به**) بلا مهلة.

---

(١) كذا في (س)، ولعل فيه نقصًا، قال في طرح التثريب: «ولم يوجد من النبي ﷺ لفظ في قبول الهدية». (٤/ ٣٩).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢١٩) بتصرف.

(٣) أصل البقيع في اللغة: الموضع الذي فيه أروم الشجر من ضروب شتى، والغرقد: كبار العوسج، وهو مقبرة أهل المدينة. تهذيب اللغة (١/ ١٨٨)، معجم البلدان (١/ ٤٧٣).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من جمع الوسائل، والسياق يقتضيه.

قوله: (**وكانَ لليَهُود**) أي: موثقًا عندهم بحبال رِقِّهم[١]، وظاهر هذا القول، وقوله: (**عَلَى أَنْ يَغْرِسَ لَهُم**)، يدلان على أن سلمان كان مشتركًا بين جماعة، وأخرج ابن سعد[٢] من طريق ابن عباس عن سلمان أنه قَدِم ركب من كلب[٣] وادي القُرَى[٤] فظلموني وباعوني عند رجل من اليهود، وفي أخرى له[٥]: فاشترتني امرأة بالمدينة، فيحتمل أنهما كانا شريكين في شرائه، وأمَّا رواية الباب فتحمل على الإسناد المجازي، وجعل التابع[٦] في [٣٩/ أ] دائرة المتبوع، والفرع في حكم الأصل، ويحتمل أن رفقاءه من بني كلب باعوه في وادي القُرَى رجلاً من اليهود، ثم باعه ذلك الرجل لامْرَأةٍ بالمدينة، ثم اشتراه منها جماعة من

---

(١) وقع اضطراب في كتابة هذه الكلمة في جميع النسخ، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) ابن سعد في الطبقات (٤/ ٧٦).

وأخرجه -أيضًا- ابن إسحاق في السيرة (ص ٨٧)، وأحمد (٣٩/ ١٤٠ رقم ٢٣٧٣٧)، كلاهما من طريق: محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن ابن عباس، قال: حدثني سلمان الفارسي في قصة طويلة في إسلام سلمان الفارسي.

وإسناده حسن، قال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح، غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع»، وقال ابن العراقي: «إسناده جيد»، وحسنه الألباني. مجمع الزوائد (٩/ ٣٣٦)، طرح التثريب (٤/ ٤٢)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٥٥٥).

(٣) كلب بن وَبَرَة بطن من قضاعة، من القحطانية، وهم: بنو كلب ابن وبرة، كانوا ينزلون دومة الجندل، وتبوك، وأطراف الشام، قال الحافظ ابن حجر: وحيث يطلق الكلبي فإنما يراد به من كان من بني كلب بن وَبَرَة.

نسب معد واليمن للكلبي (٢/ ٥٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٧٣)، معجم قبائل العرب لكحالة (٣/ ٩٩١).

(٤) وادي القُرَى- بضم القاف وفتح الراء-: وادٍ بين المدينة المنورة وتبوك، نسب إلى كثرة القُرى، يعرف اليوم بوادي العلا: مدينة عامرة شمال المدينة على قرابة (٣٥٠)، كيلا. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية للبلادي ٩٩؟ (ص ٢٥٠).

(٥) طبقات ابن سعد (٤/ ٨٢).

(٦) في (س) (التوابع).

اليهود، فإنه قد صح عن سلمان أنه قال: تداولني بضعة عشر، من رَبٍّ إلى رَبٍّ[(١)].

قوله: (**فَاشْتَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بكَذَا وكَذَا دِرْهمًا عَلَى أَنْ يَغْرِسَ لَهُم**)، كذا في هذه الرواية، وفيه إشكال لأن ظاهرها أن البائع قد استثنى جُزءًا من منفعته وأبقاها لنفسه، وهو غرسه لتلك النخلة وعمله فيها، وذلك منهي عنه، وأيضًا المعروف في بقية الروايات أن مولى سلمان كاتب على ذهب وعمل في نخله، ففي مسند أحمد[(٢)] عن سلمان أنه قال: ((قال رسول الله ﷺ: **كَاتِب يَا سَلْمَان**)) فكاتبت على ثلاثمائة نخلة أحييها [له][(٣)]، وأربعين أوقية ذهبًا، وزاد في بعض الروايات[(٤)]: وبقي الذهب فجاء بمثل البيضة من الذهب من بعض المعادن، فقال ﷺ: (**أَدِّ هذه عنك**)، وفي رواية[(٥)]: ((**أن النبي ﷺ اشتراه من اليهود بكذا وكذا درهمًا، على أن يغرس لهم النخل بالوادي**)). فقيل: المراد بكلمة (على) في رواية الباب بمعنى (مع)، أو هو شرط للثمن، والمراد (**بكَذَا وكَذَا دِرْهمًا**): قيمة أوقية ذهب إن لم يجد الذهب، وقال الشيخ ابن العراقي[(٦)]: «يحمل قوله في رواية الباب: فاشتراه رسول الله ﷺ على أنه أمره بشرائه نَفْسَه إمَّا بكتابة، أو غيرها، فجعل النبي ﷺ مشتريًا مجازًا». انتهى.

فعلى هذا فيحتمل أن يكون: (**كَذَا وكَذَا دِرْهمًا**) كناية عما تقرّر بينهم من نجم كتابة سلمان، ثم اشترط صاحبه الذي كاتبه وعلَّق عتقه على أن يغرس في مقابلة تلك الدراهم المعيّنة نخيلاً في بستان، وغاية ما في الباب أنه لم يذكر الراوي في هذه الرواية أوقية الذهب إمَّا لأنه لم يطلع عليها، أو (نسي و لم نجد له عزمًا) وذكرها غيره، والزيادة من الثقة مقبولة خصوصًا أنها مروية من حديث سلمان، والله أعلم.

[(**فَيَعْمَل سَلْمَان فِيهِ**) كذا وقع في أصل سماعنا، ووقع في بعض النسخ (**فَيَعْمَل فِيها**

(١) البخاري في مناقب الأنصار، باب إسلام سلمان الفارسي ﷺ (٣/ ١٤٣٥ رقم ٣٧٣٠).

(٢) أحمد (٣٩/ ١٤٦ رقم ٢٣٧٣٧)، وسبق الكلام عليه.

(٣) (له) سقط من جميع النسخ، والمثبت من مسند الإمام أحمد.

(٤) أحمد (٣٩/ ١٤٦ رقم ٢٣٧٣٧)، وسبق الكلام عليه قريبًا.

(٥) أحمد (٣٩/ ١٣٤ رقم ٢٣٧٣٠)، وسبق الكلام عليه، ينظر: تخريج الحديث رقم (٢١).

(٦) طرح التثريب (٤/ ٤٣) بتصرف يسير.

سَلْمَان) فالتذكير باعتبار النخل والنخيل، والتأنيث باعتبار النخلة والشجرة.

قوله: (**حَتَّى تُطْعِم**) أي: تُثْمِر، يقال: أَطْعَمَت النخلة: أدركَ ثمرها[(١)]، واعلم أن روايتنا في التاء الفوقانية والياء التحتانية، لكن بصيغة المعروف لا غير، والفاعل النخيل فالتأنيث على أنه جمع مؤنث، ويحتمل أن يكون باعتبار النخلة، والتذكير باعتبار لفظ النخيل، وأما ما قاله بعض المتحدثين من أنه روي بصيغة المجهول، فليس هو في روايتنا وأصول مشايخنا، والله الهادي.

وفي كتب السير[(٢)] أنَّ أصحاب النبي ﷺ أعانوا سلمانَ بأمره ﷺ إياهم بإعانته، فجمعوا له الفسلان على مقدار مقدرتهم، حتى اجتمع له ثلاثمائة فسيل، ثم حفر سلمان لها في أرض عيَّنَها أصحابه، ولما جاء وقت الغرس أخبر النبي ﷺ فجاء فغرسها كلها بيديه الكريمتين، إلا نخلة واحدة.

قوله: (**مِنْ عَامِها**) (من) بمعنى (في) كما وقع في بعض النسخ، وضمير (**عَامِها**) راجع إلى النخل باعتبار المعنى، وإضافة العام إليها باعتبار أنها مغروسة فيه.

قوله: (**أنا غرستها**) أي: ما وصل يدي إليها لم تثمر كما أثمرت صواحباتها، ليظهر كمال معزتك على كل الخلائق، وليعلم أن طريقك أعلى الطرق.

(**فَحَمَلَتْ مِنْ عَامِه**) كذا في أصل السماع، والضمير للنخلة والتذكير باعتبار الغرس المفهوم من (**فَغَرَسها**)، وهو باعتبار الظاهر، أو باعتبار الشجر، ووقع في بعض النسخ من (**عَامِها**) بالتأنيث وهو الأظهر، والله أعلم][(٣)] [٣٩/ ب] بالصواب.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٩٧٥).

(٢) جاء هذا الخبر في ثنايا قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه، كما عند ابن إسحاق في السيرة (ص ٨٧)، والإمام أحمد (٣٩/ ١٤٦ رقم ٢٣٧٣٧)، وتقدم الكلام عليه.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

٢٢- حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا بشر بن الوضاح، قال: حدثنا أبو عقيل الـــدورقي عن أبي نضرة العوقي، قال: ((سَأَلْت أَبَا سَعِيد الْخُدْرِيَّ ﷺ عَنْ خَـــاتِمِ رســـول الله ﷺ يَعْنِي خَاتَمَ النُّبُوَّةِ، فَقَالَ: **كَانَ فِي ظَهْرِهِ بَضْعَةٌ نَاشِزَةٌ**)).

الحديث السابع: حديث أبي سعيد الخدري ﷺ[1]:

قوله: (**بَضْعَةَ ناشِزة**) البَضْعَة بفتح الموحدة وسكون المعجمة: القطعة من اللحم[2]، والنَّشز: المرتفع من الأرض[3]، أي: هي قطعة لحم مرتفعة، وروي قوله: (**بَضْعَة ناشِزة**) بالنصب فيهما وبالرفع أحيانًا، فالنصب على أن بَضْعَة خبر لكان الناقصة، والضمير المستكن فيه الراجع إلى الخاتم: اسمه، وناشِزة صفة: بَضْعَة ناشِزة، ويحتمل أن يكون قوله: (**فِي ظَهْرِهِ**) خبرًا لكان، وحينئذ (**بَضْعَة**) إما حال، أو خبر بعد خبر، والرفع على أن بضعة فاعل كان التامة، بمعنى وقعت وحصلت وناشزة بحالها، والله الهادي.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أيضًا: البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٤٤)، والدولابي في الكنى والأسماء (٣/ ١١٦٠)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٢/ ٣٥٦)، كلهم من طريق: بشر بن وضاح به.

إسناده حسن. ينظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٥/ ١٢٩).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٥٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٥/ ٥٥).

٢٣- حدثنا أحمد بن المقدام، أبو الأشعث العجلي البصري، قال: أخبرنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سَرْجِس، قال: ((أَتَيْت رسول الله ﷺ وَهُوَ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابه، فَدُرْت هَكَذَا مِنْ خَلْفِه، فَعَرَفَ الَّذِي أُرِيدُ، فَأَلْقَى الرِّدَاءَ عَنْ ظَهْرِه، فَرَأَيْت مَوْضِعَ الْخَاتِمِ عَلَى كَتفيه مِثْلَ الجُمْعِ، حَوْلَهَا خِيلَانٌ كَأَنَّهَا ثَآلِيلُ، فَرَجَعْت حَتى اسْتَقْبَلْتهُ، فَقُلْت: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا رسول الله، فَقَالَ: (**وَلَكَ**)، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَسْتَغْفَرَ لَكَ رسول الله ﷺ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَلَكُمْ، ثُمَّ تلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ **وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِۗ** ﴾[محمد: ١٩])).

الحديث الثامن حديث عبد الله بن سَرْجِسرضي الله عنه[١]:

قوله: (**وَهُوَ فِي نَاسٍ**) جملة حالية، أي: والحال أنه ﷺ كان جالسًا بين أصحابه.

قوله: (**فَدُرْتُ هَكَذَا مِنْ خَلْفِه**) أي: انتقلت من مكاني الذي كنت فيه وذهبت حتى وقفت خلفه، فقوله: (**هَكَذَا**) إشارة إلى كيفية ذهابه أنها على أي وجه كانت، ويحتمل أن يكون عبد الله بن سَرْجِس[٢] روى هذا الحديث في المسجد النبوي في موضعٍ جلسَ رسول الله ﷺ فيه حين ملاقاته، فأشار بقوله: (**هَكَذَا**) إلى المكان الذي انتقل منه إلى خلف ظهره الأطهر.

قوله: (**فَعَرَفَ الَّذِي أُرِيدُ**) أي: عرف النبي ﷺ بنور النبوة مرادي، وهو رؤيتي خاتم النبوة، وعند الطَّبَرَانِيّ[٣] عن عبد الله قال: أتيت النبي ﷺ فعرف ما أريده فألقى رداءه عن منكبيه، فَدُرْتُ حتى قمت خلفه فنظرت إلى الخاتم من جسده ﷺ.

(**عَلَى كَتِفَيْه**) كذا وقع في أكثر النسخ بالتثنية، وفي بعضها (**كَتِفه**) بالإفراد، وعلى التقديرين لا بد من تأويل كما لا يخفى، والظاهر أن قوله: (**عَلَى كَتِفَيْه**) ظرف لرأيت،

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة، وصفته، ومحله من جسده ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٦).

(٢) عبد اللَّه بن سرجس، المزني، حليف بني مخزوم، له صحبة، ونزل البصرة. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٩٢).

(٣) لم أقف على هذه الرواية، ولعلها في الجزء المفقود من المعجم الكبير للطبراني.

ويحتمل على بعدٍ أن يكون حالاً من موضع الخاتَم، أو من الخاتَم، أو أن يكون صفة لأحدهما على تقدير عامله معرفة، وسيأتي تحقيق موضع الخاتَم آخر الباب. [٤٠/ أ].

قوله: (**مثل الجُمْع**) حال من الخاتم أو صفة أو مفعولاً لرأيت على تقدير أن يكون موضع الخاتم ظرفًا له، والجُمْع بضم الجيم وسكون الميم، والمراد هنا مثل جُمْع الكف، وهو: أن[1] يجمع الأصابع ويضمها مع الكف، وهو حين يقبض يقال: ضربته بجمع كفي، وجاء فلان بقبضة تملأُ جُمْعَه، والجمعة من التمر مقدار ما يقبض من الكف[2]، وعند الطَّبَرَانِيّ س[3] من طريق: المعافى بن سليمان[4] عن القاسم بن معن[5] عن[6] عاصم[7] عن عبد الله[8]: (**كأنه جُمْع كفّ**)، وفي رواية له من طريق أخرى[9]: (**كأنه جُمْع، وقَبَض بيدِه عَلى كفَّيْه**)، وعند ابن سعد[10] من طريق خالد بن خِداش[11] عن حماد بن زيد[12] عن عاصم

---

(١) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٩٨).

(٣) لم أقف على هذه الرواية، ولعلها في الجزء المفقود من المعجم الكبير للطبراني.

(٤) المعافى بن سليمان الجزري، أبو محمد الرَّسْعَني، صدوق، توفي سنة (٢٣٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٣٧).

(٥) القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، الكوفي، أبو عبد الله القاضي، ثقة فاضل، توفي سنة (١٧٥هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٥٢).

(٦) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٧) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية، أخرج له الجماعة، توفي بعد سنة (١٤٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٨٥).

(٨) أي: عبد الله بن سَرْجِس المزني ﷺ.

(٩) لم أقف على هذه الرواية، ولعلها في الجزء المفقود من المعجم الكبير للطبراني.

(١٠) الطبقات الكبرى (١/ ٤٢٦).

(١١) خالد بن خِداش، أبو الهيثم المهلبي، مولاهم البصري، صدوق يخطئ، توفي سنة (٢٢٤هـ). تقريب التهذيب (ص ١٨٧).

(١٢) حماد بن زيد بن درهم، الأزدي الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل: إنه كان ضريرًا ولعله طرأ عليه، لأنه صح أنه كان يكتب، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٧٩هـ). تقريب =

عن عبد الله: فنظرت إلى الخاتم على بعض الكف مثل الجُمْع، قال حماد: جُمْع الكفِّ، وجَمَعَ حمادٌ كفّه وضم أصابعه.

قوله: (**حَوْلَهَا خِيلَانٌ**) حال أخرى، أي: صفة ثانية للخاتم، وتأنيث الضمير باعتبار البَضْعة الذي فهم من الجُمْع، أو باعتبار أجزاء تتصور في الجُمْع.

والخِيْلان: بكسر المعجمة وإسكان آخر الحروف، جمع الخَال، وهو: الشامة على الجسد[1].

قوله: (**كَأَنَّهَا ثَآلِيلُ**) جمع ثُؤْلُول، وهو: بَثْرة تخرج من بدن الإنسان[2]، يقال له بالفارسية: (رخ) وشبَّه كل خال من الخِيلان الواقعة حول خاتمه بثُؤْلول.

قوله: (**فَقُلْتُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ**) فإن قيل: طلبُ المغفرةِ له ﷺ من طلب تحصيل الحاصل، لقوله تعالى: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[الفتح: ٢]، أجيب بأنه يحتمل أن هذه الواقعة قبل نزول تلك الآية وحصول العلم بمضمونها، ويحتمل أن يقال: إنه كناية عن إظهار كمال رضا الداعي عنه من غير ملاحظة أن المدعو له يحتاج إلى المغفرة أم لا، ويجوز أن يقال: مراد الداعي في هذا المقام أن ينخرط في سلك دعائه ويندرج في سلسلة الفائزين [٤٠/ ب] بمرضاته، لا تحصيل المغفرة للمدعو له مع قطع النظر عن الاحتياج وعدمه.

قوله: (**فَقَالَ: وَلَكَ**) أي: وغفر لك أيضًا، وهذا من باب مقابلة الإحسان بالإحسان، وفيه امتثال لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، ورد النبي ﷺ على عبد الله وإن كان بحسب الظاهر من القسم الثاني، لكنه في الحقيقة القسم الأول، إذ لا شك أن دعاءه ﷺ في شأن الأمة أحسن وأكمل وأجمل من دعاء الأمة في شأنه.

قوله: (**فَقَالَ الْقَوْمُ: أَسْتَغْفَرَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟**) قائل هذا الكلام؛ عاصم الأحول

التهذيب (ص ١٧٨).

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٦٩١).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٠٥).

الراوي عن عبد الله، وعند الطَّبَرَانِيّ[١]: قالوا: (**قد استغفر لك رسول الله ﷺ**)، وفي أخرى[٢] فقال رجل من القوم: (**هل أستغفر لك رسول الله... إلى آخره**)، وعيَّن القائل في رواية مسلم[٣] من طريق علي بن مُسْهِر[٤] وحماد بن زيد وعبد الواحد بن زياد[٥] كلهم عن عاصم بلفظ قال: فقلت له: (**أَسْتَغْفَرَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟**) ، فإسْناد القول[٦] إلى القوم كما في رواية الباب مجاز، والمراد بالقوم هم الذين مع عاصم الأحول في حين تحديث عبد الله هذا الحديث إياهم، ويحتمل أن القوم أيضًا سألوا كما سأل عاصم، فتارة نسب السؤال إليهم حقيقة وتارة إلى نفسه، وربما أبْهم نفسه كما هو دأب الرواة، وبالجملة المقصودُ من هذا الاستفهام والاستخبار تثبيتُ رؤية عبد الله بن سَرْجِس النبي ﷺ وصحبته معه وفي رواية مسلم[٧] والطَّبَرَانِيّ[٨] قال: (**رأيتُ النبي ﷺ وأكلتُ مَعَهُ خُبْزًا ولَحْمًا، أو قال: ثَرِيدًا**)، وللطبراني[٩] بلفظ: قال: (**أَتَرَونَ هَذَا الشَّيخَ يَعْنِي نَفسَه، كَلمْتُ رَسُولَ الله**

---

(١) لم أقف على هذه الرواية، ولعلها في الجزء المفقود من المعجم الكبير للطبراني.

(٢) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني.

(٣) سبق الإشارة إليها.

(٤) علي بن مُسْهِر القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة له غرائب بعد أن أضر، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٨٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٠٥).

(٥) عبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٧٦هـ)، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٣٦٧).

(٦) في (ص) (القوم)، والمثبت من (س).

(٧) سبق الإشارة إليها.

(٨) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني.

(٩) لم أقف على هذه الرواية عند الطبراني.

وقد أخرجه بهذا اللفظ: القاسم بن سلام في الطهور (ص ٢٥٨) من طريق: معمر، عن عاصم بن سليمان، عن عبد الله بن سَرْجِس مرفوعًا.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ١٠٧)، والدارقطني في السنن (١/ ٢١٠)، كلاهما من طريق: معمر عن عاصم بن سليمان، سمعت عبد الله بن سَرْجِس مختصرًا، موقوفًا على عبد الله بن

=

ﷺ **وأَكَلْتُ مَعَه**))، ومع أن عاصمًا سمع هذا الكلام من عبد الله واستثبت منه وسأله عن استغفاره إيّاه، فقد نُقل عنه أنه [٤١/ أ] أنكر صحبة عبد الله بن سَرْجِس، كما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب(١) عن عاصم أنه قال: عبد الله بن سَرْجِس رأى النبي ﷺ و لم يكن له صحبة، قال أبو عمرو: لا يختلفون في ذكره في الصحابة، ويقولون: له صحبة على مذهبهم في اللقاء والرؤيا والسماع، وأما عاصم الأحول فأحسب أنه أراد الصحبة التي يذهب إليها العلماء، وأولئك قليل(٢). انتهى.

أقول: ويحتمل أن عاصمًا أنكر أولاً صحبته قبل أن يسمع هذه الواقعة منه؛ ولهذا لما سمعها منه استفهم منه متعجبًا من هذه الواقعة، فيحتمل أنه رجع عن ذلك وأثبت صحبته وروى عنه هذا الحديث، والله أعلم.

قوله: (**فَقَال: نَعَم**) قائله عاصم أيضًا، وفاعل (قال) عبد الله، وكذا هو فاعل (تلا)، أي: قال عبد الله في جواب سؤالنا عنه: أستغفر لك رسول الله ﷺ؟: نعم، استغفر لكم أيضًا، امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [محمد: ١٩]، وهذا محصل تلاوة الآية المذكورة، فإن قيل: كيف أمر الله نبيه ﷺ بالاستغفار من الذنب مع أنه لا ذنب له، أجيب بأنه أُمر بالاستغفار لتستنَّ أمتُه بسنته، وثبت في الصحيحين(٣): ((**أنَّه** ﷺ

سَرْجِس، ولفظه: ((لا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من الجنابة من الإناء الواحد، فإن خلت به فلا تقربه)).

قال البخاري: «حديث عبد الله بن سَرْجِس في هذا الباب هو موقوف، ومن رفعه فهو خطأ».

وقال الدارقطني في السنن: «وهذا موقوف صحيح، وهو أولى بالصواب». العلل الكبير للترمذي (ص٤٠)، سنن الدارقطني (١/ ٢١٠).

(١) الاستيعاب (٣/ ٩١٦).

(٢) عبد الله بن سَرْجِس ﷺ مذكور في عداد الصحابة ﷺ وممن ذكره البخاري، وابن قانع، وابن حبان وأبو نعيم، وابن الأثير، وابن حجر، وابن عبد البر كما تقدم. التاريخ الكبير (٥/ ١٧)، معجم الصحابة لابن قانع (٢/ ٧٢)، مشاهير علماء الأمصار (ص ٦٩)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (٣/ ١٦٧٦)، أسد الغابة (٣/ ١٥٢)، الإصابة لابن حجر (٤/ ٩٢).

(٣) لم يتفق صاحبا الصحيحين على هذا اللفظ، وقد أخرجا الحديث في صحيحيهما بألفاظ مختلفة:

=

كَان يَسْتغْفِر الله فِي اليَوم أَكثر مِنْ سَبعِين مَرة))، وفي رواية: (**مائة**).

وقيل: خوطب النبي ﷺ والمراد به الأمة، وقيل: المراد الاستغفار من الخطرات والذهولات التي هي من لوازم البشرية ولو طرفة عين، لا من الذنب الواقع في نفس الأمر؛ لأنه ﷺ كان معصومًا منه كما بيّن في موضعه(١)، وعبَّر عنها بالذنب تنبيهًا على أنها بالنسبة إليه ﷺ كالذنب بالنسبة إلى غيره، ويؤيده ما وقع عند مسلم(٢) بلفظ: ((**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي وإِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللَّه فِي الْيَوْمِ مائَةَ مَرَّة**))، قال القاضي عياض(٣): المراد بالغين: فترات عن الذكر [٤١/ ب] الذي شأنه أن يداوم عليه، فإذا فتر عنه لأمرٍ ما عدّ ذلك ذنبًا فاستغفر عنه، وقيل: شيء يعتري القلب مما يقع من حديث النفس، وقيل: هو السكينة التي تغشى القلب، والاستغفار لإظهار العبودية لله والشكر لما أولاه، وقيل: هي حالة خشية وإعظام،

فأخرجه البخاري في الدعوات، باب استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة (٥/ ٢٣٢٤ رقم ٥٩٤٨)، من حديث أبي هريرة ﷺ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**والله إِنِّي لَأَسْتغْفِرُ اللَّهَ وَأَتوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً**)).

وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء، باب استحباب الاستغفار والاستكثار منه (٤/ ٢٠٧٥ رقم ٢٧٠٢).

من حديث الأغر المزني ﷺ: أن رسول الله ﷺ، قال: ((**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وإِنِّي لأَسْتغْفِرُ اللَّه فِي الْيَوْمِ مائة مَرَّة**)).

(١) قال الحافظ النووي: «لا خلاف أنهم معصومون من الصغائر التي تزري بفاعلها...واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم، فذهب معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين، من السلف والخلف إلى جواز وقوعها منهم» وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: «القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام». شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ٥٤)، مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩). ينظر أيضًا: الشفا للقاضي عياض (ص ٣٧١) وما بعدها، والنبوات لابن تيمية (٢/ ٨٧٤)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤/ ١٠٥).

(٢) سبق الإشارة إليه.

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٩٦).

والاستغفار شكر، ومن ثَمة قال المحاسبي[1]: خوف المقربين خوف إجلال وإعظام، وقيل: المراد من هذا الاستغفار طلب الثبات على العصمة التي ثبتت له، وإن كان مأمون العاقبة رعاية لقاعدة الخوف، وهي نهاية سلوك المخلصين، وقيل: أمر بالاستغفار منه بسبب الأمور المباحة من أكل، أو من شرب، أو جماع، أو نوم، أو راحة، أو مخالطة الناس والنظر في مصالحهم ومحاربة عدوهم تارةً ومداراته تارةً، وتأليف المؤلفة، وغير ذلك مما يحجبه عن الاشتغال بذكر الله تعالى، والتضرع إليه ومشاهدته ومراقبته، فيرى ذلك ذنبًا بالنسبة إلى المقام الأعلى وهو الحضور في حضيرة القدس، وقيل: استغفار من ذنوب أمته، فهو كالشفاعة لهم، وقيل غير ذلك. والله أعلم.

اعلم أنه قد اختلفت الروايات في قدر خاتم النبوة، وصفته، وشكله.

ففي حديث السائب بن يزيد - كما في أول الباب-: أنه: (**مِثْلَ زِرِّ الحَجَلَةِ**) على اختلاف في المراد بالزِّرّ، هل هو: أحد أزرار القميص؟ والحَجَلَة: واحد حجَال العروس، أو المراد بالزِّرّ: البيض، وبالحَجَلة: الطير، كما تقدم[2]، وهذا الحديث مخرج في الصحيحين[3]، أيضًا في حديث جابر بن سمرة المذكور: (**غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ**)[4]، وهو في صحيح مسلم[5]، أيضًا في حديث أبي زيد المذكور: (**شَعَرَاتٌ مُجْتَمِعَاتٌ**)[6]، وفي حديث

---

(١) الحارث بن أسد، أبو عبد الله المحاسبي البغدادي، كان زاهدًا متصوفًا، له كتب كثيرة في الزهد وأصول الديانات، والرد على المعتزلة والرافضة، ذم طريقته في الوعظ الإمام أحمد وأبو زرعة الرازي، توفي سنة (٢٤٣هـ). تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٩/ ١٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ١١٠).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (١٦).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرج هذا اللفظ: الترمذي في المناقب، باب في خاتم النبوة (٥/ ٦٠٢ رقم ٣٦٤٤)، ، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

(٥) صحيح مسلم: (٤/ ١٨٢٣)، كتاب الفضائل، باب شيبه ﷺ، رقم (٢٣٤٤).

(٦) أخرجه بهذا اللفظ: الترمذي في الشمائل المحمدية (١/ ٤٤)، باب ما جاء في خاتم النبوة، رقم (٢٠).

أبي سعيد[(١)]: **(بَضْعَةٌ نَاشِزَةٌ)**، وفي حديث عبد الله بن سرجس[(٢)]: **(مِثْل الْجُمْع)**.

وهو عند مسلم[(٣)]، والطَّبَرَانِي[(٤)] أيضًا.

وروى ابن حبان[(٥)]، وابن عساكر[(٦)]، [٤٢/ أ] من حديث ابن عمر: **(مِثْلَ الْبُنْدُقَة مِنْ لحمٍ)**، وعند المصنف في الجامع[(٧)] من حديث أبي موسى: **(مِثْلَ التُّفَاحَة)**، وعند البيهقي[(٨)]، وقاسم بن ثابت[(٩)]، من حديث قرة بن إياس[(١٠)] مثله، وعند الطَّبَرَانِي[(١١)] من حديث عبَّاد

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) سبق تخريجه قريبًا.

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

(٤) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ٣٠٣ رقم ١٠١٦).

(٥) ابن حبان (٤/ ٣٠ رقم ٣٠٠١) من طريق: إسحاق بن إبراهيم قاضي سمرقند حدثنا، ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر به.

إسناده ضعيف:

قال الحافظ الذهبي: «راج هذا على ابن حبان، واعتقد صحته، وهو كذب»، وقال الحافظ ابن كثير: «وقد دخل على راويه عن ابن جريج الوهم، فإن المكتوب عليه: محمد رسول الله، هو خاتمه الذي كان يلبسه في خنصره من الفضة، فأما خاتم النبوة الذي بين كتفيه فلم يرد فيه شيء من الأحاديث». وقال الهيثمي: «اختلط على بعض الرواة خاتم النبوة بالخاتم الذي كان يختم به الكتب». وقال الألباني: «منكر».

ميزان الاعتدال (٤/ ٢٥٣)، البداية والنهاية (٨/ ٤٣٧)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٤/ ١٠٠٢).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) الترمذي في المناقب، باب بدء نبوة النبي ﷺ (٥/ ٥٩٠ رقم ٣٦٢٠)، وأخرجه أيضًا: الحاكم في المستدرك (٢/ ٦٧٢ رقم ٤٢٢٩)، والبزار في مسنده (٨/ ٩٧ رقم ٣٠٩٦)، قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وصححه الألباني. دفاع عن الحديث النبوي للألباني (ص ٦٢).

ولهذا اللفظ شاهد صحيح يأتي من حديث أبي رِمْثَة، ينظر تخريج الحديث رقم (٤٣).

(٨) دلائل النبوة (١/ ٢٦٤).

(٩) قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن، أبو محمد السرقسطي، عالم بالحديث واللغة، له: الدلائل في غريب الحديث، وهو كتاب حسن مشهور، بلغ فيه الغاية من الإتقان، ومات قبل أن يكمله فأكمله أبوه بعده، توفي سنة (٣٠٢هـ).

بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص ٤٤٨)، معجم الأدباء (٥/ ٢١٩١).

ولم أقف على حديثه في المطبوع من الدلائل للسرقسطي.

(١٠) قُرَّة بن إياس بن هلال بن رِئَاب، أبو معاوية، المزَني البصري، له صحبة، توفي سنة (٦٤هـ). الإصابة لابن حجر (٨/ ١٥٣).

(١١) لم أقف عليه عند الطبراني، وقد أخرجه أيضًا: أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/ ١٩٣٥) من طريق: المعارك

=

بن عمرو[١]: (**كَأَنَّهُ رُكْبَةُ عَنْزٍ**)، وفي كتاب مختصر الزهر الباسم[٢]: (**كَتِيْنَة صَغِيْرَةٍ تَضْرِبُ إلى الدُّهْمَةِ**[٣])، وفي كتاب المولد لابن عابد[٤]: (**كَانَ نُورًا يَتَلأَلأُ**)، وفي الروض الأنف[٥]: (**كَأَثَرِ الْمِحْجَمِ الْقَابِضَةِ عَلَى اللَّحْمِ**)، وفي تاريخ ابن أبي خيثمة[٦]: (**كَشَامَة خَضْرَاءَ**)، وفي رواية له: (**كَشَامَةٍ سَوْدَاء تَضْرِبُ إِلَى الصُّفْرَة، حَولَهَا شَعرَات مُتَرَاكِبَاتٌ كَأَنَّهَا عُرْفُ الْفَرَسِ**)، وفي كتاب الترمذي الحكيم[٧]: مكتوب في باطنها: (**الله وَحْدَهُ لَا شريكَ لَهُ**)، وَفِي ظَاهِرِهَا: (**تَوَجَّهْ حَيْثُ شِئْتَ، فَإِنَّكَ مَنْصُورٌ**)[٨]، وفي تاريخ نيسابور[٩]: مكتوب فيها:

بن بشر بن عباد وغير واحد من أعمامي، عن عباد بن عمرو رضي الله عنه.

في سنده: المعارك بن بشر، لم أقف له على ترجمة.

قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه». وقال الحافظ ابن حجر بعد أن عزاه للطبراني: «سنده ضعيف». مجمع الزوائد (٨/ ٢٨١)، فتح الباري (٦/ ٥٦٣).

(١) عبَّاد وقيل: عيّاذ بن عمرو، أو ابن عبد عمرو، الأزدي أو السلمي، ذكره الحسن بن سفيان والطبراني وغيرهما في الصحابة. توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٦/ ٧٣)، الإصابة لابن حجر (٤/ ٦٢٣).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الدهمة: السواد. انظر تهذيب اللغة (٦/ ١٢٤).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) الروض الأنف (٢/ ٢٢١).

(٦) أحمد بن زهير بن حرب بن شداد، أبو بكر بن أبي خيثمة، نسائي الأصل، كان ثقة، عالما متقنا، حافظا بصيرا بأيام الناس، راوية للأدب، له كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه وأكثر فائدته، توفي سنة (٢٧٩هـ). تاريخ بغداد (٥/ ٢٦٥)، طبقات الحنابلة (١/ ٤٤).

و لم أقف على هذا الأثر.

(٧) محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله الحكيم الترمذي، له حكم ومواعظ، وفيه تصوف، له تصانيف مشهورة، منها نوادر الأصول، توفي سنة (٣٢٠هـ) تقريبًا. حلية الأولياء (١٠/ ٢٣٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٣٩).

(٨) قال الحافظ ابن كثير: «ذكره الحافظ أبو الخطاب بن دحية المصري في كتابه (التنوير في مولد البشير النذير)، عن أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسين بن بشر، المعروف بالحكيم الترمذي...وهذا غريب، واستنكره». البداية والنهاية (٨/ ٣٨).

(٩) لم أقف عليه، وقد أخرجها ابن حبان، وسبق الإشارة إليها قريبًا.

(**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**).

هذا آخر ما وقفت عليه من الأخبار الواردة في شرح أحوال الخاتم وأوضاعه.

قال القرطبي[(١)][(٢)]: «اتفقت الأحاديث الثابتة أنَّ خاتم النبوة كان شيئًا بارزًا أحمر قدر بيضة الحمامة»، وهو نحو بيضة الحجلة، وزر الحجلة، والتينة، وأمَّا رواية الجُمْع والتفاحة فظاهرهما المخالفة لما سبق.

قال ابن العراقي[(٣)] نقلاً عن القرطبي[(٤)] أيضًا، أنه قال: «قدره إذا صُغِّر مثل بيضة الحمامة، وإذا كُبِّر مثل الجُمْع والتفاحة».

أما ما قيل[(٥)] في قوله: (**مِثْلُ الجُمْع**) معناه: أنه مثل هيئته؛ لكنه أصغر منه، وما قيل: إنَّ قدره مع الشعرات مثل الجُمْع، وبدونها مثل بيضة الحمام، فلا يخفى تكلفهما.

وقال بعض النظار المحققين على مضمون الروايات السابقة[(٦)]: إن خاتَم النبوة كان غُدَّة ناتئة من جسده ﷺ، عليها ثآليل كالخِيلان، وشعرات مجتمعات، وطفق يتلألأ منها نور، فأخبر عنها كل واحد ممن نظر فيها بحسب إدراكه وفهمه، وشبهها بشيءٍ وقع في خاطره، كالبيضة وزرّ الحجلة، والبندقة، والسلعة، والتفاحة، والتينة، انتهى.

وقال الشيخ ابن حجر رحمه الله[(٧)] [٤٢/ ب]: «وأما ما ورد أنها (**كرُكبَة عَنْز**)[(٨)]، وكانت: (**كَأَثَرِ مِحجَمٍ**)، أو (**كَالشَّامة السَّوداء أو الخَضْراء**)، أو (**مكتوب عليها محمد**

---

(١) أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر، أبو العباس الأنصاري القرطبي المالكي المعروف بابن المزين، اختصر الصحيحين ثم شرح مختصر مسلم وسماه المفهم وله: كشف القناع عن الوجد والسماع. توفي سنة (٦٥٦هـ)، الوافي بالوفيات للصفدي (١٧٣/٧)، ذيل التقييد للحسني الفاسي (٣٦١/١).

(٢) المفهم للقرطبي (٦/ ١٣٦) بتصرف يسير.

(٣) طرح التثريب في شرح التقريب (٤/ ٤١) بتصرف يسير.

(٤) المفهم للقرطبي (٦/ ١٣٦).

(٥) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) فتح الباري (٦/ ٥٦٣).

(٨) (كرُكبَة عَنْز) ليست في فتح الباري.

رسول الله)، أو (**سِرْ فأنت المنصور**) أو نحو ذلك؛ فلم يثبت منها شيء، وقد أطنب الحافظ قطب الدين[١] في استيعابها في شرح السيرة[٢]، وتبعه مُغلطاي[٣] في الزهر الباسم[٤]، ولم يبين شيئًا من حالها، والحق ما ذكرته، فلا تغتر بما وقع منها في صحيح ابن حبان، فإنه غفل حيث صحح ذلك، والله أعلم».

بقي شيء، وهو أنه ورد في صحيح مسلم[٥] من حديث جابر بن سمرة: (**أن الخَاتَم يُشْبِه جَسَدَه؛ يعني في اللون**)، وكذا هو عند ابن سعد[٦] أيضًا.

وتقدم في الباب الأول[٧]: أن لون جسده ﷺ كان أبيض، كأنَّما صيغ من فضة، وفهم من بعض الروايات السابقة: أنَّ لون خاتم النبوة كان أحمر، كما ورد من حديث جابر بن سمرة أيضًا[٨].

وهذا لا يخلو من تناقض، وغاية ما يمكن أن يقال فيه: إنَّ المراد من التشبيه المذكور في حديث جابر بن سمرة هذا نفي الخضرة والدّهمة والسواد، كما ورد في بعض الروايات التي تقدمت، وأشرنا إلى ضعفها، لا نفي الحمرة في الجملة، والله أعلم.

---

(١) عبد الكريم بن عبد النور بن منير، قطب الدين، أبو علي الحلبي، ثم المصري، مفيد الديار المصرية، له: شرح السيرة للحاظ عبد الغني، وشرح أكثر صحيح البخاري، وعمل (تاريخا) كبيرًا لمصر، توفي سنة (٧٣٥هـ). ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني (ص ٧)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ١٩٣).

(٢) المورد العذب الهنيّ (٣/ ١٦٢).

(٣) مُغلطاي بن قليج بن عبد الله، علاء الدين البكجري، كان حافظًا عارفًا بفنون الحديث، علاَّمة في الأنساب، له أكثر من مائة تصنيف، توفي سنة (٧٦١هـ). تاج التراجم لابن قطلوبغا (ص ٣٠٤)، حسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٣٥٩).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤).

(٦) الطبقات الكبرى (١/ ٤٢٥).

(٧) ينظر: الحديث رقم (١٢).

(٨) تقدم الكلام عليه ينظر: تخريج الحديث رقم (١٧).

اختلفت الروايات أيضًا في موضع الخاتم من جسده المطهر ﷺ، ففي أكثر الروايات: (**أَنَّهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ**)[١]، وعند مسلم[٢]: من حديث عبد الله بن سَرْجِس: ((**فَنظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ عِنْدَ بَعْضِ كَتِفِهِ الْيُسْرَى**))، وفي رواية: (**غُضْرُوفُ كَتِفِهِ الْيُسْرَى**)، وعند أبي نعيم في المستخرج[٣] من حديث عائشة رضي الله عنها: أنَّه يلي الفِقار من كتفه.

فرجح كثير من المحدثين، أنه بين الكتفين؛ لكونها أكثر وأصح، وأعرضوا عن روايتي اليمنى واليسرى لتعارضهما، وتوافقوا عن اعتبارهما والاعتبار بمضمونهما لأجل معارضتهما.

وهذه القاعدة جارية عند النقاد في كل المتعارضين حيث تعذر الجمع بين مفهوميهما كما تقرَّر في موضعه.

ورواه الحاكم في المستدرك[٤]، عن وهب بن منبه[٥]، أنَّه قال: «لَمْ يَبْعَثِ اللَّهُ نَبِيًّا إِلاَّ وَقَدْ كَانَتْ [٤٣/ أ] عَلَيْهِ شَامَةُ النُّبُوَّةِ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ، فَإِنَّ شَامَةَ النُّبُوَّةِ كَانَتْ بَيْنَ كَتِفَيْهِ».

ورجح بعض العلماء رواية مسلم على رواية أبي نعيم، وأسقطها عن درجة الاعتبار، وهذه جارية على قاعدة ترجيح ما في الصحيحين، أو في أحدهما على ما في غيرهما، والظاهر أنَّ رواية أبي نعيم شاذة.

وجمع بعضهم بين رواية الأكثر ورواية مسلم؛ بأنه قريب من كتفه الأيسر عند بعض كتفه، فمن قال: إنه عند كتفه الأيسر أخبر عن حقيقة حاله، ومن قال بين كتفيه لم يعتبر القرب المذكور، وهو في الواقع قريب من كتفه اليسرى.

---

(١) البخاري في الوضوء، باب (١/ ٨١ رقم ١٨٧)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحله (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٥).

(٢) تقدم الكلام عليه ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٣).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) المستدرك (٢/ ٦٣١).

(٥) وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبد الله الأَبْناوي، ثقة، توفي سنة بضع عشرة ومائة. تقريب التهذيب (ص ٥٨٥).

قال الشيخ ابن حجر[١]: «السر في وضع الخاتم على جهة كتفه الأيسر: أنَّ القلب في تلك الجهة، وقد ورد في خبر مقطوع: ((أنَّ رجلاً سأل ربه أن يريه موضع الشيطان، فَأُرِيَ في النوم جسدًا كالبلور، يُرَى داخله من خارجه، والشيطان في صورة ضِفْدَع عند نُغْض كتفه الأيسر حِذَاءَ قلبه، له خُرطوم كالبعوضة، قد أدخل إلى قلبه يُوسْوِس، فإذا ذكر الله العبد خَنَس)). أخرجه ابن عبد البر[٢] بسند قوي إلى ميمون بن مهران[٣]، عن عمر بن عبد العزيز، فذكره، وذكره أيضًا صاحب الفائق[٤].

ولسعيد بن منصور[٥]، من طريق عروة بن رويم[٦]، قال: ((سأل عيسى عليه الصلاة والسلام ربه أن يُرِيه موضع الشيطان من ابن آدم، فأراه فإذا رأسه مثل الحيَّة، واضعٌ رأسه على ثمرة القلب، فإذا ذكر العبد ربه خَنَس، وإذا ترك منَّاه وحَدَّثَهُ)).

وله أيضًا عن ابن عباس[٧] رضي الله عنهما قال: ((يُولد الإنسان والشَّيطان جَاثِمٌ على قلبه، فإذا عَقَل وذكر الله تعالى خَنَسَ، وإذا غَفَل وَسْوَس)).

وجَاثِمٌ -بجيم ومثلثة-: وعَقَل الأولى -بمهملة وقاف- والثانية -بمعجمة وفاء-.

وله شاهد مرفوع، عن أنس[٨]، عند أبي يعلى[٩]، وابن عدي[١٠]، ولفظه: ((**إِنَّ**

---

(١) فتح الباري (٦/ ٥٦٢) بتصرف.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ميمون بن مهران الجزري، أبو أيوب، أصله كوفي، نزل الرقة، ثقة فقيه، ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، وكان يرسل، توفي سنة (١١٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٥٦).

(٤) الفائق في غريب الحديث (٣/ ٣٩٦).

وذكرها أيضًا السهيلي في الروض الأنف (٢/ ١١٥)، وسياق القصة فيه زيادات من الفائق والروض الأنف، لم يذكرها الحافظ في الفتح.

(٥) لم أقف عليه، والخبر أخرجه أيضًا: أبو نعيم في حلية الأولياء (٦/ ١٢٣)، عن عروة بن رويم.

(٦) عروة بن رويم -بالراء مصغرًا- اللخمي، أبو القاسم، صدوق يرسل كثيرًا، توفي سنة (١٣٥هـ) على الصحيح. تقريب التهذيب (ص ٣٨٩).

(٧) البخاري (٤/ ١٩٠٤) معلقًا بصيغة التمريض، ووصله ابن أبي شيبة (٧/ ١٣٥).

(٨) في (ص) (عن ابن عباس)، والمثبت من (س).

(٩) مسند أبي يعلى الموصلي (٧/ ٢٧٨ رقم ٤٣٠١).

(١٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ١٢٩).

كلاهما (أبو يعلى وابن عدي) من طريق: عدي بن أبي عمارة، حدثنا زياد النميري، عن أنس بن مالك به

=

الشَّيْطَانَ [٤٣/ ب] **وَاضِعٌ خَطْمَهُ**[١] **عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ،... إلى آخره**))، وإسناده ضعيف.

قال السُّهيلي[٢]: «والحكمة في موضع خَاتم النبوة على جهة الاعْتِبَارِ[٣]؛ أنه لَمّا مُلِئَ قلبه ﷺ حكمة ويقينًا، خُتم عليه كما يُختم على الوعاء المملوء مسْكًا، أو دُرًّا، وأما وضعه عند نُغْض كتفه الأيسر[٤]؛ فلأنَّه معصوم من وسوسة الشيطان، وذلك الموضع مدخل الشيطان ومحل وسوسته». والله أعلم.

واعلم أنَّ النَّاغِض أعلى الكتف، وقيل: هو العظم الرقيق الذي على طرفه، وهو الغضروف.

وقيل: ما يظهر منه عند التحرُّك، سُمّي ناغِضًا لتحركه عند المشي، وأصْل النغض: التحرك[٥].

قوله[٦]: قال القاضي عياض[٧]: «إن الخاتَم هو أثر شقّ الملكين بين كتفيه»، وتعقبه الشيخ محيى الدين النووي[٨]، فقال: «هذا باطل؛ لأنَّ الشق إنما كان في صدره»، وأثره إنما كان خطًا واضحًا من صدره إلى مَرَاقِ بطنه، كما في الصحيحين[٩].

مرفوعًا.

إسناده ضعيف، فيه زياد النميري، قال عنه أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج بـه»، وقـال الحـافظ: «ضعيف». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٥٣٦)، تقريب التهذيب (ص ٢٢٠).

قال ابن حجر والألباني: «ضعيف». فتح الباري لابن حجر (٨/ ٧٤٢)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/ ٥٤٧).

(١) في (ص) (خرطومه)، والمثبت من (س) ومصادر الحديث.

(٢) الروض الأنف (٢/ ١١٤).

(٣) في (ص) (اليسار)، والمثبت من (س)، والروض الأنف.

(٤) (الأيسر) ليست في الروض الأنف ولا في الفتح.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٨٧).

(٦) أي: الحافظ ابن حجر.

(٧) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٣١٤) بتصرف.

(٨) شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٩٩).

(٩) البخاري في التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ (٦/ ٢٧٣٠ رقم ٧٠٧٩)، =

قال[١]: «ولم يثبت قط أنه بلغ بالشق[٢] حتى نفذ من وراء ظهره، ولو ثبت للزم عليه أن يكون مستطيلاً من بين كتفيه إلى بطنه؛ لأنه الذي يحاذي الصدر من مَسْربته إلى مَرَاقِّ بطنه، قال[٣]: وهذه غفلة من هذا الإمام، ولعل ذلك وقع من بعض نساخ كتابه، فإنه لم يسمع عليه فيما علمت» انتهى.

قال الشيخ ابن حجر[٤]: «وقد وقفت على مستند القاضي، وهو حديث عُتْبَة بن عبد السلمي[٥]، الذي أخرجه أحمد[٦]، والطَّبَرَانِيّ[٧]، وغيرهما عنه، أنه سأل رسول الله ﷺ كيف كان بدء أمرك؟، فذكر القصة في ارتضاعه في بني سعد، وفيه أن الملكين لما شقَّا صَدْرَه قال أحدهما للآخر: خِط فخَاطه، وختَم عليه بخَاتَم النبوة. انتهى.

فلما ثبت أنَّ خَاتَم النبوة كان بين كَتِفَيْهِ، كان ذلك أثر الشق.

ومسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ. صحيح مسلم (١/ ١٤٧ رقم ٢٦١) عن أنس بن مالك.

(١) القائل هو الحافظ ابن حجر، والنقل السابق واللاحق عنه، ينظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٦١).

(٢) في (ص) (بالسن)، والمثبت من (س) والفتح.

(٣) كذا في الفتح، ولعله يقصد الحافظ النووي، حيث قال متعقبًا القاضي عياض: «وهذا الذي قاله ضعيف، بل باطل».

(٤) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٦١).

(٥) عُتبَة بن عبد السلمي، أبو الوليد، كان اسمه عَتلة، ويقال: نُشْبة، فغيّره النبي ﷺ، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة، توفي سنة (٨٧هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٦٢).

(٦) أحمد (٢٩/ ١٩٤ رقم ١٧٦٤٨).

(٧) المعجم الكبير للطبراني (١٧/ ١٣١ رقم ٣٢٣) مختصرًا.

كلاهما (أحمد والطبراني) من طريق: بقية بن الوليد، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن عتبة بن عبد السلمي: ((أن رجلاً، سأل النبي ﷺ: «**كيْفَ كَانَ أولُ شأْنُك**...))، فذكر الحديث.

وإسناده ضعيف، في سنده بقية بن الوليد، مدلس، ولم يصرح فيه بالسماع، قال عنه الحافظ ابن حجر: «صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء». تقريب التهذيب (ص ١٢٦).

وفَهِم النووي وغيره منه؛ أنَّ قوله: (**بين كَتِفَيْه**) متعلق بالشق؛ وليس كذلك؛ بل هو [متعلق بأثر الخَتم، ويؤيده ما وقع في حديث شداد بن أوس[١] عند أبي يعلى[٢]، وأبي نعيم في الدلائل[٣]: أنه كان نورًا، وذلك نور النبوة والحكمة، فيحتمل أن][٤] يكون ظهر من وراء ظهره عند كتفه الأيسر؛ لأنَّ القلب في تلك الجهة.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها، عند أبي داود الطيالسي[٥]، والحارث بن أبي أسامة[٦]، وأبي نعيم في الدلائل[٧]: ((**أنَّ جِبْرِيل ومِيكَائِيل لَمَّا نَزَلا له عِنْدَ المَبْعَث، هَبَط**

---

(١) شدّاد بن أَوس بن ثابت الخزرجيّ، ابن أخي حسّان بن ثابت، كانت له عبادة واجتهاد في العمل، سكن الشام، وتوفي ببيت المقدس، سنة (٥٨هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٢٥٨).

(٢) رواه أبو يعلى كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/ ١٦رقم ٦٣١٩) من طريق: عمر ابن صبح، عن ثور بن يزيد، عن مكحول، عن شداد بن أوس، ثم ذكر نحوه في قصة طويلة.

إسناده ضعيف جدًّا، فيه عمر بن صبح السمرقندي، قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب لأهل الصناعة فقط»، وقال الحافظ: «متروك، كذّبه ابن راهويه». الجرح والتعديل (٦/ ١١٧)، كتاب المجروحين (٢/ ٨٨)، تقريب التهذيب (ص ٤١٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٥) مسند أبي داود الطيالسي (٣/ ١٢٥ رقم ١٦٤٣).

(٦) الحارث بن أبي أسامة في مسنده، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (٢/ ٨٦٧ رقم ٩٢٨).

(٧) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (١/ ٢١٥).

ثلاثتهم (الطيالسي والحارث وأبو نعيم) من طريق: أبي عمران الجوني، عن رجل، عن عائشة به.

وجاء تسمية الرجل عند الحارث بن أبي أسامة، وهو يزيد بن بابنوس، قال البخاري: «كان من الشيعة الذين قاتلوا عليًّا»، ولم يذكر أبو حاتم فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، وقال الحافظ: «مقبول» التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٢٣)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٥٤)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص ٧٢)، تقريب التهذيب (ص ٦٠٠).

وله شاهد من حديث أنس بن مالك، أخرجه مسلم في الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى

=

جِبْرِيل فَسَلَقَنِي لِحَلاوة[١] **القَفَا، ثُمَّ شَقَّ عَن قَلبي فَاسْتَخْرَجَه، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَب بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ أَعَادَهُ مَكَانَهُ، ثُمَّ لَأَمَهُ، ثُمَّ أَكْفَأَنِي، ثُمَّ خَتَمَ فِي ظَهْرِي حَتَّى وَجَدْتُ مَسَّ**[٢] **الْخَاتَمِ فِي قَلْبِي، وقال... إلى آخره**))، فهذا مستند القاضي فيما ذكر، وليس بباطل، ومقتضى هذه الأحاديث أنَّ الخاتَم لم يكن موجودًا حين ولادته، ففيه تعقيب على من زعم أنَّه ولد به، وهو قول نقله أبو الفتح[٣]، فقال[٤]: قيل: ولد به، وقيل: وضع حين وضع، نقله مغلطاي، والذي تقدم أثبت، ووقع مثله في حديث أبي ذر، عند أحمد[٥]، والبيهقي في الدلائل[٦]، وفيه: (**وجَعَل خَاتَم النبوة بين كَتِفيَّ كَمَا هُو الآن**).

وفي حديث شداد بن أوس في المغازي لابن عائذ[٧][٨] في قصة شق صدره وهو في بلاد بني سعد بن بكر: (**وأقبل ثالث وفي يده خاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وثدييه...**)

السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٤٧ رقم ٢٦١).

(١) كلمة غير واضحة في النسخ الخطية، والمثبت من الفتح ومسند الطيالسي.

(٢) في (ص) (ألم)، وفي (س) (برد)، والمثبت من الفتح ومسند الطيالسي.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى، أبو الفتح اليعمري الأندلسيّ المصري، المعروف بابن سيّد الناس، عالم في الفقه والحديث، أخذ علم الحديث عن والده، وابن دقيق العيد، له مصنفات منها: (عيون الأثر) في السيرة، واختصره وسماه (نور العيون)، وشرح قطعة من كتاب الترمذي إلى كتاب الصلاة، توفي سنة (٧٣٤هـ). طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٩/ ٢٦٨)، شذرات الذهب (٨/ ١٨٩).

(٤) عيون الأثر (١/ ٤٣).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) محمد بن عائذ بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو عبد الله القرشي الدمشقي، كاتب ومؤرخ، كان من أهل الفتوى بدمشق، وولي خراج غوطة دمشق، له: كتاب المغازي، وكتاب الفتوح، وكتاب الصوائف، توفي سنة (٢٣٤هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ٤٢٧)، سير أعلام النبلاء (١١/ ١٠٤).

(٨) لم أقف عليه، ونقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري، ونحوه ما تقدم قريبًا من حديث شداد بن أوس عند أبي يعلى.

الحديث، وهذا قد يؤخذ منه أنَّ الختم وضع في موضعين من جسده، والعلم عند الله تعالى»[١].

قوله: روى البيهقي في الدلائل[٢] من طريق الواقدي عن شيوخه، أنهم قالوا: لما شكَّ الناس في موت النبي ﷺ، قال بعضهم: قد مات، وقال بعضهم: لم يَمُتْ، فوضعت أسماء بنت عميس[٣] يدها بين كَتِفَيْه ﷺ، فقالت: تُوفِّيَ رسول الله ﷺ، قد رُفع الخَاتَم[٤] من بين كَتِفَيْه، وكان هذا الذي عرف به موته[٥]، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

اللهم صل على محمد خاتم النبيين، وسيد المرسلين، وآله وعترته الطيبين الطاهرين أجمعين آمين.

---

(١) انتهى النقل من فتح الباري (٦/ ٥٦١).

(٢) دلائل النبوة للبيهقي (٧/ ٢١٩).

(٣) أسماء بنت عميس بن معد بن تيم بن كعب الخثعمية، أخت ميمونة بنت الحارث، زوج النبي ﷺ لأمها، من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فلما قتل جعفر تزوجها أبو بكر، ثم تزوجها عليّ، توفيت سنة (٤٠هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٤).

(٤) (الخاتم) سقط من (ص)، والمثبت من (س) والدلائل.

(٥) قال الحافظ ابن كثير معلقًا على هذا الخبر: «هكذا رواه الحافظ البيهقي في كتابه دلائل النبوة من طريق الواقدي، وهو ضعيف، وشيوخه لم يسموا، ثم هو منقطع بكل حال، ومخالف لما صح، وفيه غرابة شديدة». البداية والنهاية (٨/ ٧٨).

باب
ما جاء في شَعْر رسول الله ﷺ

أَي: في صفة شَعْره الأطهر المزَيِّن [٤٤/ ب] للخِلْقَة، وبيان الأخبار الواردة في مِقْدَارِه طولاً، وكثرةً، وقلةً، وإظهارُ أنَّ له ذؤابتين(١)، أو أربعًا وغير ذلك.

والشَّعْرُ: بفتح العين وسكونها، وأمَّا الشعْرة فبسكون العين فقط، والشعرُ اسمُ جنس يُقَال: شعرٌ، وشعرةٌ، كتمرٍ وتمرةٍ، والجمع: شُعُورٌ، وشَعراتٌ، وأشعار، ثم ذكر المصنف في الباب ثمانيةَ أحاديث:

---

(١) في (ص) (راويتين)، والمثبت من (س).

٢٤- حدثنا علي بن حجر قال: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن حميد عن أنس بن مالك ﷺ قال: ((**كان شَعْرُ رسول الله ﷺ إلى نِصْفِ أُذُنَيْهِ**)).

الأول: حديث أنسﷺ[١]:

قوله: (كان شَعْرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى نِصْفِ أُذُنَيْهِ): أضاف الواحدَ إلى التَّثنية كراهةَ اجتماع التثْنِيتين مع ظهور المراد؛ أي: يصفُ كل واحدٍ من أُذُنَيه.

وسيأتي الحديثُ[٢] بلفظ: (أَنْصَافِ أُذُنَيه) بإضافة الجمع إلى التثنية، كما في: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[التحريم: ٤][٣].

والمرادُ من هذا الشعر: هو الذي جُمِعَ وعُقِصَ[٤]، وسيأتي تحقيقُ الاختلاف في شعره ﷺ وبيانُ الجمعِ بين الأحاديث المختلفة الواردة فيه بعد شرح أحاديث الباب.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب صفة شعر النبي ﷺ (٤/ ١٨١٩ رقم ٢٣٣٨) ولفظه: (**إلى أنْصافِ أُذُنَيْهِ**).

(٢) ينظر الحديث رقم (**٢٩**).

(٣) سورة التحريم، آية (٤).

(٤) العقيصة: الشعر المعقوص، وهو نحو من المضفور. وأصل العقص: الليّ، وإدخال أطراف الشعر في أصوله. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٧٥).

٢٥- حدثنا هناد بن السري قال: أخبرنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ((**كُنْت أَغْتَسِلُ أَنَا وَرسول الله ﷺ مِنْ إِنَـــاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ له شَعْرٌ فَوْقَ الْجُمَّةِ، وَدُونَ الْوَفْرَةِ**)).

الحديث الثاني: حديثُ عائشةَ -رضي الله عنها[(١)]-.

قوله: (**كُنْتُ أَغْتَسِلُ**) أفادتْ الحكايةُ الماضيةُ بصيغة المضارع استحضارا للصورة الماضية، وإشارةً إلى تكراره واستمراره، أي: اغتسلت معه مكرَّرًا[(٢)].

قوله: (**ورسولُ اللهِ**) يحتمل أن يكون منصوبًا مفعولاً مَعَه، وأنْ يكون مرفوعًا من قَبِيْل عطف الجملة بتقدير الفعل للتَّناسب؛ أي: كنت أغتسل ورسول الله ﷺ، ويحتمل أن يكون عطفًا على الضمير المستتر، فهو من قبيل باب تغليب المتكلِّم على الغائب كما غُلِّبَ في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[البقرة: ٣٥][(٣)] المخاطبُ على الغائب.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في الجمة واتخاذ الشعر (٤/ ٢٣٣ رقم ١٧٥٥)، وأبـــو داود في الترجل، باب ما جاء في الشعر (٤/ ٨١ رقم ٤١٨٧) وابن ماجه في اللباس، باب اتخـــاذ الجمة والذوائب (٢/ ١٢٠٠ رقم ٣٦٣٥) كلهم من طريق: عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

وإسناده ضعيف، فيه: عبد الرحمن بن أبي الزناد، كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحـــدث عنـــه، وقال أحمد بن حنبل: «مضطرب الحديث»، وقال ابن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفا»، وقال يحيى بن معين: «دون الدراوردي، لا يحتج بحديثه»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال ابن عبد البر: «ابن أبي الزناد - عبد الرحمن- ضعيف، لا يحتج به وبما خولف فيه، أو انفرد به». وقال الحافظ: «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد». سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص ١٣١)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٢٥٧)، الجـــرح والتعـــديل لابـــن أبي حـــاتم (٥/ ٢٥٢)، التمهيد لابن عبد البر (٢٢/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب (ص ٣٤٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعلها (مرارًا).

(٣) سورة البقرة، آية (٣٥).

فإن قلتَ: الفائدةُ في تغليب (اسكن) هي أن آدم كان أصلاً في سكنى الجنة، وحواءَ تابعةٌ له، فما الفائدةُ فيما نحن فيه؟ قلنا: وكذلك ها هنا؛ لأن النساءَ محلُّ الشهوات، وحاملاتُ للغسل؛ فكأنَّهن أصلٌ في هذا الباب، أو لِأنَّ الأصلَ إخبارُ الشَّخصِ عن نفسه، أو أنَّه يحتملُ أن يكون الماءُ مُعَدًّا لغُسْلِهَا، [٤٥/ أ] وشاركها النبيُّ ﷺ. تأمل.

واستدل به الداودي[١] على جواز نظر الرجل إلى عَوْرَةِ امرأته وعكْسِه، ويؤيده ما رواه ابنُ حِبَّانَ[٢] من طريق سليمانَ بنِ موسى[٣]، أنَّه سُئِلَ عن الرَّجل ينظرُ إلى عورة[٤] امرأته، فقال: سألت عطاءً[٥] فقال: سألتُ عائشةَ، فذكرتْ هذا الحديث بمعناه[٦]، وهو نصٌّ في المسألة[٧]، والله أعلم.

قوله: (مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ)، كذا في هذه الرواية، ووقع في رواية البخاري[٨]: **(من إناءٍ**

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٦٤).

(٢) صحيح ابن حبان (٧/ ٣٢٣ رقم ٦٥٣٣).

(٣) سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي الأشدق، صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة. تقريب التهذيب (ص ٢٥٥).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولفظ الحديث (فرج).

(٥) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأُخَرَة و لم يكثر ذلك منه، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١١٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٩١).

(٦) وأخرجه أيضًا: الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٤٢٥ رقم ٧٤٨)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٢٦٠).

كلهم من طريق: عتبة بن أبي حكيم، أنه سأل سليمان بن موسى عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته، فقال: سألت عنها عطاء، فقال: سألت عنها عائشة، ثم ذكر الحديث.

قال الألباني: «إسناده حسن». التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٨/ ١٤٢).

(٧) ينظر: بدائع الصنائع للكاساني (٥/ ١١٩)، المغني لابن قدامة (٧/ ١٠٠)، روضة الطالبين للنووي (٧/ ٢٧)، الذخيرة للقرافي (٤/ ٤١٨).

(٨) البخاري في الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته (١/ ١٠٠ رقم ٢٤٧)، ومسلم في الحيض، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة (١/ ٢٥٥ رقم ٣١٩).

واحدٍ من قَدَحٍ، فقِيل: (مِنْ) الأُولَى ابتدائيةٌ، والثانيةُ بيانيةٌ، والأَوْلى أنْ يُقَال: من قدحٍ بدلٌ من إناءٍ بتكرار حرف الجر.

ووقع في روايةٍ أُخرى[١]: **(من إناءٍ واحدٍ مِنْ جنابةٍ)**؛ أي: بسبب الجنابةِ.

قال ابن التين[٢]: «كان هذا الإناء من شَبَه- وهو بفتح المعجمة والموحدة- وكأَنَّ مُسْتَنَدَهُ ما رواه الحاكم[٣] من طريق حمَّادِ بن سَلَمَةَ[٤]، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ[٥]، عن أبيه[٦]، ولفْظُهُ: «**من تَوْرٍ[٧] من شَبَهٍ**».

وفي رواية البخاري[٨]: «**من إناءٍ يُقَالُ لَهُ: الفَرَقُ**»، وهو بفتحتين ويُرْوَى بتسكين الراء، وجوّز بعضُ أهلِ اللغة الأمرين؛ لكنَّ الفتحَ أفصحُ وأشهرُ[٩].

واخْتُلِفَ في مقداره، والمشهور عند الجمهور، أنه ثلاثةُ آصُعٍ، وقيل: آصُعانِ، ويؤيِّدُ

---

(١) البخاري في الغسل، باب: هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها، إذا لم يكن على يده قذر غير الجنابة (١/ ١٠٣ رقم ٢٦٠).

(٢) انظر فتح الباري (١/ ٣٤٦).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٢٧٤ رقم ٦٠١).

(٤) حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأُخَرَة، من كبار الثامنة، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة (١٦٧هـ). تقريب التهذيب (ص ١٧٨).

(٥) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه ربما دلس، من الخامسة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٤٥هـ)، وله سبع وثمانون سنة. تقريب التهذيب (ص ٥٧٣).

(٦) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٩٤هـ)، ومولده في أوائل خلافة عثمان. تقريب التهذيب (ص ٣٨٩).

(٧) التور: إناء من صُفْرٍ أو حجارة. لسان العرب (٤/ ٩٦).

(٨) البخاري في الغسل، باب غسل الرجل مع امرأته (١/ ١٠٠ رقم ٢٤٧).

(٩) الفَرَقُ بفتحتين: مكيال يقال: إنه يسع ستة عشر رطلاً، وقيل: هي اثنا عشر مدًّا أو ثلاثة آصع عند أهل الحجاز، وقيل: الفَرَقُ خمسة أقساط، والقسط صاع ونصف، وأما الفَرْقُ بالسكون فمائة وعشرون رطلاً. ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٩٩)، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ١٥٥)، والنهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٣٧)، والمصباح المنير (ص ٥٦٥).

الأولَ ما رواه ابنُ حِبّانَ[١] من طريقِ عطاءٍ، عن عائشةَ، بلفظ: (قَدْرُ سِتَّةِ أَقْساطٍ).

والقِسْطُ بكسر القاف نصفُ الصّاعِ باتفاق أهل اللغة[٢]، ولا اختلاف بين العلماء أن الفَرَقَ: ستةَ عَشْرَ رِطلاً، فصَحَّ أنَّ الصَّاعَ خمسةُ أرطالٍ وثلثٌ[٣] خلافًا لبعض الفقهاء من الحنفيِّة وغيرهم أنَّ الصَّاع ثمانيةُ أرطالٍ[٤].

وتوسّطَ بعضُ الشافعيَّةِ، فقال: الصَّاعُ الذي لماءِ الغُسْلِ، والذي لزكاةِ الفطر وغيرهما خمسةُ أرطالٍ وثُلُثٌ[٥].

واسْتُدِلَّ بهذا الحديث على أنَّ الاغْترَافَ من الماء القليل لا يُصَيِّرُه مستعملاً، وعلى جواز اغتسال الرجل والمرأة من إناءٍ واحدٍ، وعلى جواز طهارةِ المرأةِ بفضلِ الرجلِ دون العكس، وقيَّدَ بعضُهم المنعَ فيما إذا خلتْ به، والجوازَ فيما إذا اجتمعا، وتمسّك كلٌّ من هذه الفرق [٤٥/ ب] بظاهر خبرٍ دَلَّ على ما ذَهب إليه، وعلى تقدير صحة الجميع يمكن الجمع بحمل النهي على ما تساقط من الأعضاء، والجواز على ما بَقِي في الإناء، وبذلك جمع الخطَّابيُّ[٦] بين الأخبار الواردة في هذه المسألة.

وجمع بعضهم بأنَّ الجوازَ فيما إذا كان اغترفا معًا، والمنع فيما إذا اغترف أحدهما قبل الآخر، وبعضهم حمل النَّهي على التنــزيه. والله أعلم وأحكم.

قوله: (وَكَانَ لَهُ شَعْرٌ فَوْقَ الجُمَّةِ[٧] ودُونَ الوَفْرَةِ)، هكذا وقع في رواية الترمذيِّ، ولفظُ أبي داودَ، وابنِ ماجه عَكْسُهُ: (**فوقَ الوفرةِ، ودون الجُمَّةِ**)، قيل: وهو الصَّواب.

---

(١) صحيح ابن حبان (٧/ ٣٢٣ رقم ٦٥٣٣)، وتقدم الكلام عليه قريبا.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٨/ ٣٠٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٦٠).

(٣) ينظر: المغني لابن قدامة (١/ ١٦٤).

(٤) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٣٢٣)، واختلاف العلماء للطحاوي (١/ ٤٥٥)، وينظر أيضًا: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٦٢).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (١/ ٢٣٢)، المجموع للنووي (٦/ ١٤٣).

(٦) ينظر: معالم السنن (١/ ٤٢).

(٧) الجُمَّة: بضم الجيم وتشديد الميم ما سَقَط على المنْكِبَيْن من شعر الرأْس، وقيل: الجمة من الشعر أَكثر من اللمةِ، والجمع جُمَمٌ وجِمامٌ. ينظر لسان العرب (١٢/ ١٠٤).

ونقل الشيخُ ابنُ حجر[١] عن الشيخ أبي الفضل ابنِ العراقي أنَّه جمع بينهما في شرح الترمذي: بأنَّ المراد بقوله: (فوقَ ودون) بالنسبة إلى المَحَلِ تارةً، وبالنسبة إلى الكثرةِ والقلَّة تارةً، فقوله: فوقَ الجُمَّةِ، أي: أرفع منها في المحل، وقوله: **(دُونَ الجُمَّةِ)**؛ أي: في القدر، وكذا بالعكس، قال: وهو جَمْعٌ جيّدٌ لولا أنَّ مخرج الحديث مُتَّحِدٌ»، واللهُ أعلم انتهى.

أقول: أصل ما جمعه الشيخ ابنُ العراقِيِّ أن إحْدَى الروايتين نُقلَت بالمعنى، ولا يضره اتحادُ المخرج؛ لأنَّه يحتمل أنه وقع ممن دونه. تأمل.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٥٨).

٢٦- حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا أبو قطن، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: ((**كانَ رَسُول الله ﷺ مرْبُوعًا، بعيدَ مَا بينَ المنكبِين، وكانَت جُمَّتُهُ تَضْرِبُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ**)).

الحديث الثالث: حديث البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رضي الله عنه[1]:

وقد تقدم في الباب الأول[2] مشروحًا والمقصود منه:

قوله فيه: (**وكانَتْ جُمَّتُهُ تَضْرِبُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ**)، فيحتمل أن يكون المراد بالجمة الشَّعر المجموع، وهي إحدى الأقوال المتقدمة في تفسيرها، ويكون قوله: شحمة أذنيه، لبيان انتهاء سقوطها، ويحتمل أن يقال: الجمَّة في هذا الحديث بمعنى الوفرة، كما ذهب إليه الزمخشري[3] من أنهما مترادفان.

ووقع في ديوان الأدب[4]: أن الجُمَّة: الشَّعر مطلقًا. والله تعالى أعلم.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/ ٢٢١١ رقم ٥٥٦١)، حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبة به.

(٢) ينظر: شرح الحديث رقم (٤).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ديوان الأدب للفارابي (٣/ ٢٧).

٢٧– حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم، قال: حدثني أبي، عن قتادة، قال: قلت لأنس ﷺ: كيف كان شعر رسول الله ﷺ؟ قال: ((**لَمْ يَكن بالجَعْد ولا بالسبطِ، كانَ يَبْلُغُ شعْرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ**)).

الحديث الرابع: حديث أنس ﷺ[1].

وتقدَّم شرحُ بعضِ ألفاظه في الباب الأول[2]، والمقصود منه:

قوله: (**وكانَ يَبْلُغُ شَعْرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ**)، وهو الموافق لحديث البراء المتقدم عليه، والمراد [٤٦/ أ] من قوله: شعره؛ أي: المجموع منه.

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/٢٢١١ رقم ٥٥٦٥) ومسلم في الفضائل، باب صفة شعر النبي ﷺ (٤/ ١٨١٩ رقم ٢٣٣٨) بنحوه.

(٢) ينظر: شرح الحديث رقم (١).

٢٨- حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر المكي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: ((**قَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ قَدْمَةً وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ**)).

الحديث الخامس: حديث أُمِّ هانِئ بنتِ أبي طالب رضي الله عنها[١]:

أورده من طريق مجاهدٍ عنها، وقال في جامعه[٢] قال محمد -يعني البخاري-: «لا نعرف لمجاهد سماعًا من أم هانئ».

وقال الشيخُ ابنُ حجر في شرح صحيح البخاري[٣] في باب الجعد[٤]: ورجال هذا الحديث ثقاتٌ، وأخرجه أبو داود أيضًا.

وقال في موضع آخر[٥]: أخرجه أبو داود[٦] والترمذي[٧] بسند حسن.

قوله: (قَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ علينا مَكَّةَ قَدْمَةً)، بفتح القاف وسكون الدَّال المهملة

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أبو داود في اللباس، باب في الرجل يعقص شعره (٤/ ٨٣ رقم ٤١٩١)، الترمذي في اللباس، باب دخول النبي ﷺ مكة (٤/ ٢٤٦ رقم ١٧٨١)، وقال: «هذا حديث غريب». وابن ماجه في اللباس، باب اتخاذ الجمة والذوائب (٢/ ١١٩٩ رقم ٣٦٣١).

وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ١٨٧ رقم ٢٥٠٦٦)، وأحمد (٤٤/ ٤٥٨ رقم ٢٦٨٩٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٤٢٩ رقم ١٠٤٨)، كلهم من طريق: سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم هانئ به.

إسناده منقطع: قال الترمذي: «سألت محمدا قلت له: مجاهد سمع من أم هانئ؟ قال: روى عن أم هانئ، ولا أعرف له سماعا منها». ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ٢٩٤).

(٢) جامع الترمذي (٤/ ٢٤٦).

(٣) فتح الباري (٦/ ٥٧٢).

(٤) كذا في النسخ الخطية، والموضع الأول في باب صفة النبي ﷺ، والموضع الثاني في باب الجعد.

(٥) فتح الباري (١٠/ ٣٦٠).

(٦) تقدم قريبًا الإشارة إلى هذه الرواية.

(٧) تقدم قريبًا الإشارة إلى هذه الرواية.

مصدر للمرة، فإنّ القدمة هي المرَّة الواحدة من القدوم[1]، وكان هذا القدومُ في فتحِ مكةَ كما هو مُصَرَّحٌ به في روايات أُخَر.

قوله: (**وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ**) بالغين المعجمة جمعُ غَدِيرَةٍ، وهي الذّؤابة؛ أي: أربع ذوائب، ووقع في الرواية الآتية آخر الباب بلفظ ضفائر؛ وهي جمع ضفيرة، وهي والغديرة مترادفتان، أي: له أربع غدائر بالغين المعجمة جمع غديرة، وهي الذؤابة؛ أي: له أربع ذوائب.

ويقال: الغدائر هي الذوائب، والضفائر: العقائص، والضَّفْرُ نَسْجُ الشعرِ وغيره عريضًا، وضفيرةُ المرأة شعرها، ولها ضفيرتان، وضفران أيضًا، والذوائب جمع ذؤابة، والأصل ذأب فأبدلت الهمزة واوًا، والذؤابة ما تدلَّى من شعر الرأس[2].

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٥/ ٢٠٠٦).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٤٥).

٢٩- حدثنا سويد بن نصر قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن ثابت البناني عن أنس: ((**أَنَّ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ**)).

الحديث السادس: حديث أنس رضي الله عنه[1]:

من رواية ثابتٍ عنه، وقد تقدَّم أوَّلَ البابِ[2] من رواية حُمَيْدٍ عنه، والمقصودُ من إيراده هنا تقويةُ الحديثِ المذكورِ، وأنَّه رُوى بإسنادين، وانتفاء ما يتوهم من تدليس حميد، وتقدم شرحه أول الباب.

---

(١) **تخريجه:**

تقدم، ينظر تخريج الحديث رقم (٢٤).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (٢٤).

٣٠- حدثنا سويد بن نصر، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن يونس بن يزيد، عن الزهري قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ﷺ: ((**أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يُسْدِلُ شَعْرَهُ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرِقُونَ رُؤوسَهُمْ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يُسْدِلُونَ رُؤوسَهُمْ، وَكَانَ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ، ثُمَّ فَرَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ**)).

الحديث السابع: حديث ابنِ عباسٍ ﷺ[١]:

قوله: (عن ابن عبَّاسٍ) كذا وصله يونسُ[٢]، ووافقه إبراهيمُ بنُ سعدٍ[٣] عند البخاري[٤]، واختُلِفَ على مَعْمَرٍ[٥] في وصْله وإرْساله.

قال عبد الرزاق في مصنفه[٦]: أنا مَعْمَرٌ، عن الزُّهَرِيِّ، عن عبيد الله[٧]: لما قدمَ رسولُ

---

(١) تخريجه:

أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٥ رقم ٣٣٦٥)، ومسلم في الفضائل، باب في سدل النبي ﷺ شعر رأسه إلى جانبيه (٤/ ١٨١٧ رقم ٢٣٣٦).

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٥٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٦١٤).

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تكلم فيه بلا قادح، من الثامنة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٨٥هـ). تقريب التهذيب (ص ٨٩).

(٤) البخاري في اللباس، باب الفرق (٥/ ٢٢١٣ رقم ٥٥٧٣).

(٥) معمر بن راشد الأزدي، مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام ابن عروة شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٥٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٤١).

(٦) أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه الرواية في الفتح (١٠/ ٣٦١)، ولم أقف عليها في المصنف لعبد الرزاق.

(٧) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت، من الثالثة، أخرج =

الله ﷺ المدينة، [٤٦/ ب] فذكره مرسلاً.

وكذا أرسله مالكٌ حيث ذكر في الموطأ[(١)] عن زياد بن سعد[(٢)]، عن الزهري، ولم يذكر من فوقه.

قوله: (**يَسْدِلُ**) بفتح التَّحتانية، وسكون السين وكسر الدال المهملتين، ويجوز ضم الدال؛ أي: يترك شعر ناصيته على جبهته.

قال النووي[(٣)]: قال العلماء: المراد إرساله على الجبين، واتخاذه كالقُصّة؛ أي: بضم القاف بعدها مهملة. انتهى.

وقيل السَّدْلُ: أنْ يرسل الشَّخصُ شعره من ورائه، ولا يجعله فرقتين، والفَرْقُ: أن يجعله فرقتين كل فرقة ذؤابة، ويقال: سَدَلَ الشعرَ إذا أرْسَلَه، ولم يضم جوانبه، وكذا سدل الثوب[(٤)].

قوله: (**يَفْرُِقُونَ**) بسكون الفاء وضم الراء وكسرها، مشتقٌّ من الفَرْق بفتح الفاء وسكون الراء بعدها قاف، وهو تفريق شعر الرَّأس بعضه عن بعض، وكشفه عن الجبين.

وقال الشيخ ابن حجر[(٥)]: «الفرق قسمة الشعر في المَفْرِق، وهو وسط الرأس؛ يقال: فَرَقَ شعره فرقًا بالسُّكون، وأصله من الفرق بين الشَّيئين، والمَفْرَق: مكان انقسام الشَّعر من الجبين إلى دائرة[(٦)] وسط الرأس، وهو بفتح الميم وكسرها، وكذلك الراء تكسر».

والرواية المشهورة في يفرقون التخفيف كما ذُكِرَ، وروى بعضُهم بالتَّشديد من باب التفعيل، وكذا قول فرّق.

له الجماعة، توفي سنة (٩٤هـ). تقريب التهذيب (ص: ٣٧٢).

(١) مالك في الموطأ (٢/ ٩٤٨).

(٢) زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني، نزيل مكة، ثم اليمن، ثقة ثبت، قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص ٢١٩).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٨/ ٤٩).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٥٢)، الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٢٨).

(٥) فتح الباري (١٠/ ٣٦١).

(٦) في فتح الباري (دارة).

وقوله: (**رؤوسهم**)؛ أي: شعرُ رؤوسِهم على حذف المضاف.

قوله: (**فِيمَا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ**)؛ أي: فيما لم ينـــزل عليه وحي، أو فيما لم يخالف الشَّرع شرعه، فإنَّ أهل الكتاب في زمنه ﷺ كانوا متمسِّكين ببقايا من شرائع الرسل، فكانت موافقتهم أحبَّ إليه من موافقة عبدة الأوثان.

واستُدِلَّ به على أنَّ شرع من قبلنا شرْعٌ لنا ما لم يجئْ في شرعنا ما يخالفه.

وعَكَسَهُ بعضهم، فاستدل به على أنَّه ليس بشرعٍ لنا؛ لأنَّه لو كان كذلك لم يَقُلْ: (**يُحِبُّ**)، بَل كَانَ يَتَحَتَّمُ الاتِّباعُ، والحق ألاَّ دليل في هذه المسألة؛ لأنَّ القائلَ به يَقْصُرُهُ على ما ورد في شرعنا أنَّه شرعٌ لهم لا يؤخذ عنهم، إذ لا وثوق بنقلهم[1].

قال الشيخ محيي الدين النووي[2]: «اختلفوا في تأويل موافقة [٤٧/ أ] أهل الكتاب فيما لم ينـــزلْ عليه فيه شيءٌ، فقيل: فَعَلَهُ ائتلافًا لهم في أوَّل الإسلام، وموافقة لهم على مخالفة عُبَّاد الأوثان، فلما أغنى اللهُ عن ذلك، وأظهر الإسلام على الدين كلِّه خالف في أمورٍ منها صبغُ الشَّيب وغير ذلك، ويحتمل أنه[3] أُمِر باتباع شرائعهم فيما لم يوحَ[4] له فيه شيءٌ ما، علم أنهم لم يبدلوه».

قوله: (**ثُمَّ فَرَقَ**) بفتح الفاء والراء؛ أي: ألقى شعر رأسه إلى جانبيه، فلم يترك منها شيئًا على جبهته.

---

(١) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٤٥٧)، والبحر المحيط للزركشي (٨/ ٤٤).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٨/ ٤٩).

(٣) سقطت من (ص)، والمثبت من (س)، وشرح النووي على صحيح مسلم.

(٤) سقطت من (ص)، والمثبت من (س)، وشرح النووي على صحيح مسلم.

وقد روى ابن إسحاق[١]، عن محمد بن جعفر[٢]، عن عروة، عن عائشة، قالت: ((**أَنَا فَرَقْتُ لِرسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، صَدَعْتُ فَرْقَه عَنْ يَافُوخِهِ، وَأَرْسَلْتُ نَاصِيَتَهُ بَيْنَ عَيْنَيه**)).

قال بعض شراح الحديث[٣]: اليافوخ مؤخّر الرأس مما يلي القفا، يعني أحد طرفي ذلك الخط عند اليافوخ، والطرف الآخر عند جبهته محاذيًا لما بين عينيه، بحيث يكون نصف الشَّعر من يمين ذلك.

الفرْقُ: بسكون الراء الخط الظاهر من شعر الرَّأس إذا قسّم نصفين، وذلك الخط هو بياض بشرة الرَّأس الذي يكون بين شعر الرأس.

وفي حديث هند بن أبي هالة في صفة النبي ﷺ كما تقدَّم أن انفرقت عَقيصتُه؛ -أي: شعر رأسه على ناصيته- فَرَقَ، وإلاَّ فلا يجاوز شعره شَحْمَةَ أُذُنَيْه.

وقال ابن قتيبة في غريب الحديث[٤]: «العقيقة: شعر رأس الصبي قبل أن يحلق، وقد يطلق عليه بعد الحلق عقيقةً مجازًا».

وقوله: (**كانَ لَا يُفَرِّقُ شَعْرَهُ إلاَّ إِذَا انْفَرَقَ**) محمولٌ على ما كان أولاً كما في بقية حديث ابن عباس. انتهى.

حاصلُ الحديث أنَّه لما أسْلَمَ المشركون واستمر أهلُ الكتاب على كفرهم ونفاقهم

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من سيرة ابن إسحاق، وقد أخرجه أبو داود في الترجل، باب ما جاء في الفرق (٤/ ٨٢ رقم ٤١٨٩)، وأحمد (٤١/ ١٤٤ رقم ٢٤٥٩٤)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/ ٣٤٥)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٥٥ رقم ٤٥٧٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٢٦)، كلهم من طريق: محمد بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، به.

وفي إسناده محمد بن إسحاق، وحديثه حسن إذا صرح بالسماع، وقد صرح بالسماع كما في رواية أبي داود. ينظر: صحيح سنن أبي داود للألباني (٢/ ٥٤٢).

(٢) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، ثقة من السادسة، روى له الجماعة، توفي سنة بضع عشرة ومائة. تقريب التهذيب (ص ٤٧١).

(٣) الطيبي في الكاشف عن حقائق السنن (٩/ ٢٩٣٢) بتصرف.

(٤) غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٤٩٠).

تَمَحَّضَتْ المخالفةُ لهم، ولهذا اختار النبيُّ ﷺ الفَرْقَ على السَّدْلِ تمهيدًا لقواعد الخلاف بين المسلمين، وأهل الكتاب لا يصبغون مخالفة لهم فيه.

ومنها[١] النهي عن صوم يوم السبت، وقد جاء ذلك عن طرق متعدِّدة في النَّسائي[٢]، وغيره[٣].

---

(١) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٢) النسائي في الكبرى (٣/ ٢٠٩ رقم ٢٧٧٣).

(٣) يشير المؤلف إلى حديث أخرجه أيضًا: ابن خزيمة (٣/ ٣١٧ رقم ٢١٦٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٤/ ٣٢٤ رقم ٨١٦)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٤٩٨ رقم ٨٤٩٤)، كلهم من طريق: معاوية بن صالح، عن ابن عبد الله بن بسر، عن أبيه، عن عمته الصماء بنت بسر رضي الله عنها، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم السبت، ويقول: ((**إن لم يجد أحدكم إلا عودا أخضر فليفطر عليه**)).

وخالفه خالد بن معدان، فرواه عن عبد الله بن بسر، عن أخته أن رسول الله ﷺ قال: ((**لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض الله عليكم، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة أو عود شجرة فليمضغه**)) فأخرجه من هذا الطريق: الترمذي في الصوم، باب ما جاء في كراهية صوم يوم السبت (٣/ ١١١ رقم ٧٤٤)، وقال: «هذا حديث حسن» وأحمد (٤٥/ ٧ رقم ٢٧٠٧٥)، والدارمي (٢/ ١٠٩٥ رقم ١٧٩٠)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٨٤ رقم ٣٤١١)، وابن خزيمة (٣/ ٣١٧ رقم ٢١٦٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٠١ رقم ١٥٩٢)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري، و لم يخرجاه».

كلهم من طريق: ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، به.

وقد ضعفه بعض الأئمة، فقد سئل الزهري عن حديث الصماء، فقال: ذاك حديث حمصي، فلم يعده الزهري حديثا يقال به، وضعفه. وقال مالك: «هذا كذب»، وقال الأثرم. قال أبو عبد الله — أحمد بن حنبل-: قد جاء فيه حديث الصماء، وكان يحيى بن سعيد يتقيه، وأَبَى أن يحدثني به، قال الأثرم: وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر، منها حديث أم سلمة، وقال النسائي: «هذا حديث مضطرب»، وقال أبو داود: «وهذا حديث منسوخ»، وقال الحاكم: «وله معارض بإسناد صحيح»، وقال البيهقي: «-وقد جاء- ما يدل على جواز صوم يوم السبت، وكأنه أراد بالنهي تخصيصه بالصوم على طريق التعظيم

=

وصرح أبو داود[١] بأنَّه منسوخ، وناسخه حديث أم سلمة رضي الله عنها: أنَّه ﷺ: ((**كان يَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ**، [٤٧/ ب] **والْأَحَدِ يَتَحَرَّى ذلك، ويقول: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيد الكُفَّارِ، وأنا أُحِبُّ أَنْ أُخَالِفَهُمْ**)).

وفي لفظ: ((**مَا مَاتَ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى كَانَ أَكْثرُ صِيَامِه يوم السَّبْتِ وَالأَحَدِ**)).

أخرجه: أحمد[٢]، والنَّسَائِيّ[٣]، وأشار بقوله: (يوما عيد) إلى أنَّ السَّبت عيدٌ عند اليهود، والأحد عيدٌ [عند النصارى][٤].

والفرقُ سُنَّةٌ؛ لأنه الذي استقر عليه الحالُ، والذي يظهرُ أنَّ ذلك وقع بوحي لقول الراوي في أول الحديث: (**إنه كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه**).

له»، وقال ابن تيمية: «فيكون الحديث: إما شاذًّا غير محفوظ، وإما منسوخًا». الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٨١)، الفروع لابن مفلح (٥/ ١٠٤)، سنن أبي داود (٢/ ٣٢١)، المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٠١)، السنن الكبرى (٤/ ٤٩٨)، اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥).

(١) سنن أبي داود (٢/ ٣٢١).

(٢) أحمد (٤٤/ ٣٣٠ رقم ٢٦٧٥٠) من طريق: عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، قال: حدثنا أبي، عن كريب أنه سمع أم سلمة به، وذكره باللفظ الأول.

(٣) النسائي في الكبرى (٣/ ٢١٤ رقم ٢٧٨٩)، وذكره باللفظ الثاني، وأخرجه أيضًا: ابن خزيمة (٣/ ٣١٨ رقم ٢١٦٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٠٢ رقم ٩٦٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٠٢ رقم ١٥٩٣)، كلهم من طريق: ابن المبارك، ثنا عبد الله بن محمد بن علي بن عمر، حدثني أبي عن كريب، قال: أرسلني ابن عباس وأناس إلى أم سلمة، به.

وفي سنده: عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال عنه ابن المديني: «هو وسط». وقال ابن سعد: «وكان قليل الحديث»، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلاً، ووثقه الدارقطني، وقال الحافظ: «مقبول». تهذيب الكمال (١٦/ ٩٤)، الطبقات الكبرى - متمم التابعين - (ص ٣٨٨)، التاريخ الكبير (٥/ ١٨٧)، الجرح والتعديل (٥/ ١٥٥)، سؤالات البرقاني (ص٢٢)، تقريب التهذيب (ص ٣٢١).

قال ابن تيمية: «وهو محفوظ من حديث عبد الله بن المبارك، عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن كريب، وصححه بعض الحفاظ». اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٥٠٩).

(٤) سقطت من النسخ الخطية، وهي زيادة لإتمام المعنى.

والظاهر أنه فَرَقَ بأمرِ اللهِ حتى ادَّعى بعضهم فيه النسخ[١]، ومنع السدل واتخاذ الناصية، وحُكيَ ذلك عن عمرَ بن عبد العزيز[٢]، وتعقبه القرطبيُّ[٣]، بأنَّ الظَّاهر أنَّ الذي كان ﷺ يفعله إنما هو لأجل استئلافهم، فلما لم ينجع فيهم أحب مخالفتهم، فكانت مستحبة لا واجبة عليه.

وقول الراوي: فيما لم يؤمر فيه بشيء؛ أي: لم يطلب منه، والطلب يشمل الوجوب والندب، وأمَّا توهُّمُ النسخِ في هذا فليس بشيء لإمكان الجمع؛ بل يحتمل ألاَّ تكون المخالفة والموافقة حكمًا شرعيًّا لا من جهة المصلحة.

قال: ولو كان السَّدلُ منسوخًا لما صار إليه الصَّحابة أو أكثرهم، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق، ومنهم من كان يسدل، ولم يعبْ بعضهم على بعض[٤].

وقد صحَّ أنه ﷺ: ((**كَانَتْ لَهُ لَمَّةٌ**)) ، فإذا انفرقت فرقها وإلا تركها، فالصَّحيح أنَّ الفرق مستحب لا واجب، وهو قول مالك[٥]، والجمهور[٦].

---

(١) ممن قال به، ابن بطال والحازمي. شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٦٠)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي (ص ٢٤٠).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٢).

(٣) المفهم للقرطبي (٦/١٢٥).

(٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٢).

(٥) الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ٤٣٢)، والمنتقى شرح الموطأ للباجي (٧/ ٢٦٨).

(٦) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٧٤)، والمغني لابن قدامة (١/ ٦٦)، وزاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١٦٨).

وقال الشَّيخ ابن حجر[١]: «قد جزم الحازمي[٢][٣]أن السَّدل نُسخ بالفرق، واستدل برواية معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بلفظ: ((**ثُمَّ أَمَرَ بِالْفَرْقِ، وكَانَ الْفَرْقُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ**))، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، وهو ظاهر.

وقال الشيخ محيي الدين النووي[٤]: الصحيح جواز السَّدْلِ والفَرْقِ جميعًا، والله أعلم.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٦٢).

(٢) محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم، أبو بكر الحازمي الهمذاني الشافعي، من حفاظ الحديث، له: الناسخ والمنسوخ، وعجالة المبتدئ في النسب، والمؤتلف والمختلف في أسماء البلدان. توفي سنة (٥٨٤هـ). تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ١٠٥)، طبقات الشافعية للسبكي (٧/ ١٣).

(٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٢٤٠).

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٨/ ٤٩).

٣١- حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن نافع المكي، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن أم هانئ-رضي الله عنها- قالت: ((**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَا ضَفَائِرَ أَرْبَعٍ**)).

الحديثُ الثامن: حديثُ أُمِّ هانئ-رضي الله عنها[(١)]-.

وقد تقدم ما فيه[(٢)].

خاتمة: اعلم أنَّ الروايات قد اختلفت في وصف شعره ﷺ، ففي روايةٍ لأنس: ((**أن شعره إلى نصف أُذُنَيْهِ**)) كما في أول أحاديث [٤٨/ أ] الباب[(٣)].

وفي روايةٍ له في ثالث أحاديث الباب[(٤)]: ((**كان يبلغ شعره شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ**))، ويوافقه حديثُ البراءِ قبله[(٥)].

وفي حديث عائشةَ -رضي الله عنها[(٦)]-: ((**كان له شعرٌ فوق الجُمَّةِ ودون الوَفْرَةِ**))، أو العكس: (**فوق الوَفْرَةِ ودون الجُمَّةِ**)، والوفرة الشَّعر إلى شَحْمَةِ الأذن، الجُمَّةُ الذي تدَلَّى إلى المنْكَبَيْن على التفسير المشهور فيهما.

والحاصلُ أنَّه جاوز شحمة الأذن، ولم يصل إلى المنكبين، ويوافقه رواية: (**بين أُذُنَيْهِ وعاتقه**) كما في البخاري[(٧)] من حديث أنس.

---

(١) **تخريجه:**

ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٨).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (٢٨).

(٣) ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٤).

(٤) ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٧).

(٥) ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٦).

(٦) ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٥).

(٧) البخاري في اللباس، باب الجعد (٥/٢٢١١ رقم ٥٥٦٥)، وأخرجه أيضًا: مسلم في الفضائل، باب في صفة النبي ﷺ وأنه كان أحسن الناس وجهًا (٤/ ١٨١٨ رقم ٢٣٣٧).

وفي حديث أمِّ هانئ[1]: (**له أربعُ غدائر**).

هذا مُحصِّلُ الأخبار التي أوردها المؤلف في هذا الباب.

وتقدم في الباب الأول[2] من حديث البراء بلفظ: (**له شعر يضرب مَنْكِبَيْه**)، وهو مخرَّجُ في الصَّحيح أيضًا.

وفي رواية عنه، أنَّه قال: ((**كان شعر النبي ﷺ قريبًا من مَنْكِبَيْه**)).

فتلخص من مجموع الأخبار الواردة في وصف شعره الأطهر ﷺ ستُ رواياتٍ:

الأولى: إلى نصف أُذُنَيْهِ، الثانية: إلى شَحْمَةِ أذنيه، الثالثة: بين أذنيه وعاتقه، الرابعة: أنه بقرب مَنْكِبَيْه، الخامسة: قريبٌ منه، السادسة: له أربعُ غدائر.

إذا تقرَّر ذلك، فاعلم أن القاضي عياض[3] قال: الجمع بين هذه الروايات أن مِنْ شعره ما كان في مقدم رأسه هو الواصل إلى أنصاف أذنيه، والذي بعده هو ما بلغ شحمة الأذن، وما يليه هو الكائن بين أذنيه وعاتقه، وما كان خلف الرأس هو الذي يضرب منكبيه، أو يقرب منه. انتهى.

وهذا لا يخلو من بُعْدٍ؛ لأن الظاهر أنَّ من وصف شعره ﷺ أراد مجموعه، أو معظمه لا كل قطعة منه. تأمل.

وقال الشيخ محيي الدين النووي[4] تبعًا لابن بطال[5]: إن الاختلاف المتقدم كان دائرًا على حسب اختلاف الأوقات في تنوع الحالات، فإذا غفل عن تقصيره بلغ إلى الْمَنْكِبَيْنِ، وإذا قَصَّرَهُ كان إلى أنصاف أُذُنَيْهِ، فَطَفِقَ يَقْصُرُ ثُمَّ يَطُولُ شَيْئًا فَشَيْئًا، وعلى هذا يترتَّب اختلاف الرواة، فكل واحد أخبر عما رآه في حين من الأحيان بوصف من الأوصاف المذكورة. انتهى.

---

(١) ينظر: تخريج الحديث رقم (٢٨).

(٢) ينظر: تخريج الحديث رقم (٤).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٣٠٤).

(٤) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٨/ ٥٠).

(٥) انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٥٥).

وهذا الجمع [لا يخلو من تأمل أيضًا إذ لم يرد تقصير الشعر منه ﷺ إلا مرة واحدة كما وقع في الصحيحين[١]، وقد اضطربت أقوال الشراح في تحقيقه لفظًا ومعنى كما بُيِّن في موضعه، وإذا كان كذلك فلا يناسب أن يقال: فطفق يَقْصُر ثم يطول شيئًا فشيئًا، فالأولى أن يقال: ثبت أنه ﷺ حلق رأسه في عمرته وحجه أيضًا، فإذا كان قريبًا من الحلق كان إلى أنصاف أذنيه ثم يطول شيئًا فشيئًا فصار إلى شحمة أذنيه، وما بين أذنيه وعاتقه، وغاية طوله أنه يضرب منكبيه إذا طال زمان إرساله بعد الحلق، فأخبر كل من الرواة عن حين من الأحيان بوصف من أوصافه، فهذا الجمع لا يرد عليه شيء، ثم رأيت في كلام بعض شراح المصابيح[٢] ما يؤيد هذا الجمع، فإنه قال بعد نقل الاختلاف في مقدار شعره ﷺ: فهذا بحسب اختلاف الأزمان فإنه ﷺ لم يحلق رأسه في سني الهجرة إلا عام الحديبية، ثم عام عمرته، ثم عام حجة الوداع، فليعتبر الطول والقصر منه بالمسافة الواقعة في تلك الأزمنة، وأقصر تلك الأزمنة ما كان بعد حجة الوداع، فإنه توفي بعد حلق رأسه بثلاثة أشهر. انتهى كلامه.

وقال الشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري[٣]، في باب صفة النبي ﷺ: لما ذكر البخاري[٤] الاختلاف في حديث البراء أنه قال: (**لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ شَحْمَةَ أُذُنِيهِ**) و: (**لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغُ مَنْكِبَيْهِ**)، وأجيب: بأن المراد أن معظم شعره كان عند شحمة أذنيه وما استرسل منه متصل إلى المنكبين، أو يحمل على حالين، وفي حديث هند بن أبي هالة عند الترمذي وغيره[٥]، فلا يجاوز شعره شحمة أذنيه إذا هو وفرة، فهذا القيد يؤيد الجمع المتقدم.

---

(١) أخرجه البخاري في الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (٢/ ٦١٧ رقم ١٦٤٣)، ومسلم في الحج، باب التقصير في العمرة (٢/ ٩١٣ رقم ١٢٤٦).

(٢) التُّورَبَشتي في الميسر في شرح مصابيح السنة (٤/ ١٢٥١).

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧٢) بتصرف يسير.

(٤) أخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٣ رقم ٣٣٥٨).

(٥) ينظر: تخريج الحديث رقم (٨).

وقال في أواخر كتاب اللباس في باب الجعد[١] في حديث البراء أيضًا: وقد جمع ابن بطال[٢] بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين، فكان إذا غفل عن تقصيره بلغ قريب المنكبين، وإذا قصره لم يجاوز الأذنين. انتهى وتقدم ما فيه.

قال[٣]: وقد جمع غيره بأن الثاني كان إذا اعتمر فَقَصّر، والأول في غير تلك الحالة، قال: وفيه بُعد، ثم إن هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الأحاديث، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحد المخرج، وهما من رواية أبي إسحاق عن البراء، فالأولى [في][٤] الجمع بينهما الحمل على المقاربة، وتقدم في المناقب أن في رواية يوسف بن إسحاق[٥] عن أبي إسحاق[٦] ما يجمع بين الروايتين ولفظه: (**لَهُ شَعْرٌ يَبْلُغ شَحْمَةَ أُذُنِه إلى مَنْكِبيه**) وحاصله أن الطويل منه يصل إلى المنكبين، وغيره إلى شحمة الأذن.

كذا قاله في أول الباب المذكور، وقال بعد ذلك بورقة[٧]: ما دلَّ عليه الحديث من كون شعره ﷺ كان إلى قرب منكبيه كان غالب أحواله، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقائص وضفائر، كما في حديث أم هانئ[٨]: ((**طَالَ حتى صَارَ ذَوائِبَ، فَضَفَره أَرْبَع عَقَائِصَ**))، وهذا محمول على الحالة التي يبعد عهده بتعهده شعره فيها، وهي حالة الشغل بالسفر ونحوه.

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٥٨) بتصرف يسير.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٥٥).

(٣) أي: الحافظ في المصدر السابق.

(٤) سقط من (ص)، والمثبت من الفتح والسياق يقتضيه.

(٥) يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي، وقد ينسب لجده، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٥٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٦١٠).

(٦) عمرو بن عبد الله بن عبيد بن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السَّبِيعي، ثقة مكثر عابد، اختلط بأُخرَة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٢٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٢٣).

(٧) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٠) بتصرف يسير.

(٨) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولعل الشارح أورده بالمعنى، ينظر تخريج الحديث رقم (٢٨).

وقد أخرج أبو داود[١] والنَّسَائِيّ[٢] وابن ماجه[٣] من رواية عاصم بن كليب[٤] عن أبيه[٥] عن وائل بن حجر قال: ((أَتيتُ النَّبِيَّ ﷺ وَلِي شَعْرٌ طَوِيلٌ، فَقَالَ: (**ذُبَابٌ ذُبَابٌ**) فَرَجعْتُ فَجَزَزْتُهُ، فَرَآنِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: (**إِنِّي لَمْ أَعْنِكَ، وَهَذَا أَحْسَنُ**)))، والله أعلم. [٤٨/ ب].

---

(١) أبو داود في الترجل، باب في تطويل الجمة (٤/ ٨٢ رقم ٤١٩٠).

(٢) النسائي في الزينة، باب الأخذ من الشارب (٨/ ١٣١ رقم ٥٠٥٢).

(٣) ابن ماجه في اللباس، باب كراهية كثرة الشعر (٢/ ١٢٠٠ رقم ٣٦٣٦).

كلهم (أبو داود والنسائي وابن ماجه) من طريق: سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، به.

وإسناده صحيح: قال الحافظ ابن حجر والألباني: «صحيح». ينظر: فتح الباري (١٠/ ٣٦٠)، صحيح سنن أبي داود للألباني (٢/٥٤٢).

(٤) عاصم بن كليب بن شهاب الجرمي الكوفي، صدوق، رمي بالإرجاء، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة مائة وبضع وثلاثين. تقريب التهذيب (ص ٢٨٦).

(٥) كليب بن شهاب، صدوق، وهم من ذكَره في الصحابة، أخرج له الأربعة. تقريب التهذيب (ص ٤٦٢).

باب
ما جاء في ترجل رسول الله ﷺ

قال في النهاية[١]: التَّرْجيل: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه، والمِرْجَل والمِسْرح: المشْط إذا مَشَطَه بماء، أو دهن ليلين، ويرسل الثائر[٢]، ويمد المنقبض. انتهى.

قال الشيخ ابن حجر[٣]: قال ابن بطال[٤]: الترجيل: تسريح شعر الرأس واللحية ودهنه، وهو من النظافة وقد ندب الشرع][٥] إليها، قال الله تعالى: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] وأما حديث النهي عن الترجُّلِ إلا غِبًّا فالمرادُ: تركُ المبالغَةِ في التَّرَفُّهِ، فقد روى أبو أُمامَةَ بن ثعلبة[٦] رفعه: ((**الْبَذَاذَةُ مِنَ الْإِيمَانِ**)). انتهى كلام ابن بطال.

قال الشيخ[٧]: وهو حديث صحيح، رواه أبو داود[٨].

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٠٣)، وعبارة ابن الأثير إلى قوله: المشط.

(٢) في (س) الناس، والمثبت هو الصواب.

(٣) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٨).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٦٤).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٦) أبو أمامة بن ثعلبة الأنصاري ثم الحارثي، اسمه عند الأكثر إياس، وقيل: عبد اللَّه، وبه جزم أحمد بن حنبل، وقيل: ثعلبة بن سهيل، وهو ابن أخت أبي بردة بن نيار، روى عن النبي ﷺ أحاديث، منها عند مسلم، وأصحاب السنن. الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٦).

(٧) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٦٨).

(٨) أبو داود في الترجل (٤/ ٧٥ رقم ٤١٦١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٧) كلاهما من طريق: ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي أمامة، عن عبد الله بن كعب بن مالك، عن أبي أمامة، به.

قال أبو داود: «هو أبو أمامة بن ثعلبة الأنصاري».

وقد اختلف على ابن إسحاق فيه، ولكنه توبع:

فقد أخرجه: الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٧٢ رقم ٧٩١) من طريق: عبد الحميد بن جعفر، عن عبد الله بن ثعلبة، عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: سمعت أباك، به.

قال الألباني: «رجال هذه الطريق ثقات كلهم». سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/ ٦٦٨).

وللحديث طريق أخرى: فقد أخرجه ابن ماجه في الزهد، باب من لا يؤبه له (٢/ ١٣٧٩ رقم

=

الْبَذَاذَةُ -بموحدةٍ ومعجمتين-: رَثَاثَةُ الهيئةِ، والمراد بها هنا تركُ الترفُّهِ والتنطُّع[١] في اللباس والتَّواضع فيه مع القدرة، لا بسب جَحْدِ نعم الله تعالى.

وأخرج النَّسَائِي[٢][٣] من طريق عبد الله بن بُرَيْدَةَ[٤]، أن رجلاً من الصَّحابة يقال له عُبَيْدٌ قال: ((**كان رسول الله ﷺ يَنْهَى عن كثيرٍ من الْإِرْفَاه**))[٥]، بكسر الهمزة وبفاءٍ وآخره هَاءٌ: التَّنَعُّمُ والراحةُ[٦]، ومنه الرَّفَهُ بفتحتين.

أقول: هكذا نقلَ الشيخُ[٧] الحديثَ عن تخريج النَّسائيِّ.

ووقع في حديث أبي داود[٨] من حديث عبد الله بنِ بُرَيْدَةَ، قال: ((**كان رسولُ الله ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ من الْإِرْفَاه**))، فلعل لفظ فُضَالةَ سقطَ من شرح الشيخ، أو من أصل

٤١١٨)، وأحمد (٣٩/ ٤٩٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥١ رقم ١٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٧٢ رقم ٧٩٠)، من طريق: عبد الله بن أبي أمامة الحارثي، عن أبيه، به.

وإسناده صحيح. ينظر: فتح الباري للحافظ ابن حجر (١٠/ ٣٦٨)، السلسلة الصحيحة للألباني (١/ ٦٦٦).

(١) في (ص) (التضييع)، والمثبت من (س).

(٢) (النسائي) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) النسائي في الزينة، باب الترجل (٨/ ١٨٥ رقم ٥٢٣٩).

(٤) عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي (١٠٥هـ)، وقيل: (١١٥هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٩٧).

(٥) أخرجه أيضًا: أبو داود كما سيأتي، وأحمد (٣٩/ ٣٨٨ رقم ٢٣٩٦٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٤٣١)، كلهم من طريق: الجريري عن عبد الله بن بريدة، أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ رحل إلى فضالة بن عبيد، ثم ذكر الحديث.

وإسناده صحيح، والجريري وإن كان قد اختلط إلا أن رواية إسماعيل بن علية - عند النسائي- عنه كانت قبل الاختلاط. ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٢٠).

(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٤٧).

(٧) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٦٨).

(٨) أبو داود في الترجل (٤/ ٧٥ رقم ٤١٦٠).

النَّسائي[١]، والصوابُ أن رجلاً من الصَّحابة يقال له: فُضَالَةُ بنُ عُبَيْد. والله أعلم.

ثم قال الشيخُ[٢]: وَقُيِّدَ في الحديث بالكثير إشارةً إلى أن الوسطَ المعتدلَ منه لا يُذَمُّ، وبذلك يُجْمَعُ بين الأخبار، وقد أخرج أبو داود[٣] بسندٍ حسنٍ عن أبي هريرةَ ﷺ رَفَعَهُ: ((**مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ**)).

وله شاهِدٌ من حديثِ عائشةَ في الغيلانيات[٤] بسند [حسنٍ][٥] أيضًا.

---

(١) أورده النسائي بدون ذكر فضالة، كما ساقه الحافظ في الفتح، فلا يوجد سقط في الإسناد، وجاء ذكر اسم الصحابي كاملا، وهو فضالة بن عبيد، عند أبي داود، وأحمد، وغيرهما.

(٢) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٦٨).

(٣) أبو داود في الترجل، باب في إصلاح الشعر (٤/ ٧٦ رقم ٤١٦٣).

وأخرجه أيضًا: والطبراني في الأوسط (٨/ ٢٢٩ رقم ٨٤٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٤)، كلهم من طريق: ابن أبي الزناد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة به.

وفي سنده عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به». وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فهو صادق في الروايات يحتج به». وقال الحافظ: «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد». الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٢)، المجروحين (٢/ ٥٦)، التقريب (١/ ٥٦٩).

قال الذهبي: ومن مناكيره: «من كان له شعر فليكرمه». ميزان الاعتدال (٢/ ٥٧٦).

ولكن توبع على روايته عن سهيل:

فقد روى أبو نعيم في تسمية ما انتهى إلينا من الرواة، عن سعيد بن منصور عاليًا (ص ٥٨ رقم ٢٢)، من طريق: سعيد بن منصور، حدثنا ابن أبي ذئب، عن سهيل، عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٦٨).

وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، يأتي قريبًا.

(٤) أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (ص ٥٩٠ رقم ٧٦٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٢٢٤ رقم ٦٤٥٦)، من طريق: محمد بن إسحاق، عن عمارة بن غزية، عن القاسم، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث.

وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ٣٦٨). ولكنه من رواية محمد بن إسحاق، وقد عنعن.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من الفتح، ويقتضيه السياق.

وفي الموطأ[١]، عن زيد بن أَسْلَمَ[٢]، عن عطاءِ بنِ يَسَار[٣]: ((**أنَّ رسول الله ﷺ رَأَى رَجُلاً ثَائِرَ الشَّعْرِ وَاللِّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِإِصْلَاحِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِه**))[٤]، وهو مرسلٌ صحيح السند.

وله شاهد من حديث جابرٍ، أخرجه: أبو داود[٥]، والنَّسَائِيّ[٦] بسندٍ حسنٍ، والله أعلم.

ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث:

---

(١) مالك في الموطأ (٢/ ٩٤٩).

(٢) زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٣٦هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٢٢).

(٣) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، أخرج له الجماعة، توفي (سنة٩٤هـ)، وقيل: بعد ذلك. تقريب التهذيب (ص ٣٩٢).

(٤) وأخرجه أيضًا من طريق الإمام مالك البيهقيُّ في شعب الإيمان (٨/ ٤٢٨).

وإسناده مرسل، وله شاهد سيذكره المؤلف قريبًا.

(٥) أبو داود في اللباس، باب في غسل الثوب وفي الخلقان (٤/ ٥١ رقم ٤٠٦٢).

(٦) النسائي في اللباس، باب تسكين الشعر (٨/ ١٨٣ رقم ٥٢٣٦).

وأخرجه أيضًا: أحمد (٣/ ٣٥٧ رقم ١٤٨٩٣)، والحاكم (٤/ ٢٠٦ رقم ٧٣٨٠)، والطبراني في الأوسط (٦/ ٢٠٩ رقم ٦٢١٠)، كلهم من طريق: الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: ((أتانا رسول الله ﷺ فرأى رجلاً شعثًا قد تفرق شعره، فقال: أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره؟، ورأى رجلاً آخر عليه ثياب وسخة، فقال: أما كان هـذا يجد ما يغسل به ثوبه؟)).

وإسناده حسن، قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي. وقال العراقي: «إسناده جيد». وحسن إسناده الحافظ ابن حجر. تخريج الإحياء (١/ ٨٦)، الفتح (١٠/ ٣٦٧).

٣٢- حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري، قال: حدثنا معن بن عيسى، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: ((**كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ**)).

الأول حديث عائشة-رضي الله عنها-[١]:

قوله: (**كُنتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**)؛ أي: شعر رأسه.

قوله: (**وَأَنَا حائض**)، عند جميع الرُّوَاةِ [٤٩/ أ] عن مالك.

ورواه أبو حُذافَةَ[٢][٣] عنه، عن هشامٍ[٤] بلفظ: ((**أَنَّها كَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ، وَهِيَ حَائِضٌ، يُخْرِجُهُ إِلَيْهَا**)). أخرجه الدَّارَقُطْنِيّ[٥].

وفي الحديث دلالةٌ على طهارة الحائض وَعَرَقِها، وأن المباشرةَ الممنوعةَ للمعتكف هي الجماعُ ومقدماته، وأنَّ الحائض لا تدخل المسجد، كذا قالوا.

ويمكن أن يناقش في الأخير بأنَّه يحتمل أنْ يكون فيه رعاية ما هو الأولى بحالها، وأن يكون لرعاية أدب المسجد وصونه عن أن يقع فيه، وفيه حجَّة على الشَّافعي في قوله: إن

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه البخاري في الحيض، باب غسل الحائض رأسَ زوجها وترجيله (١/ ١١٤ رقم ٢٩١)، ومسلم في الحيض، باب جواز غسل الحائض رأسَ زوجها وترجيله، وطهارة سؤرها والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه (١/ ٢٤٤ رقم ٢٩٧).

(٢) في جميع النسخ (أبو حذيفة)، وهو وهم، والتصويب من الفتح.

(٣) أحمد بن إسماعيل بن محمد السهمي، أبو حذافة، سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره، توفي سنة (٢٥٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٧٧).

(٤) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، ثقة فقيه، ربما دلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٤٥هـ)، وقيل: بعدها بسنة. تقريب التهذيب (ص ٥٧٣).

(٥) لم أقف على هذه الرواية، وقد أشار إليها الحافظ، بقوله: «أخرجها الدارقطني في الموطآت». فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٨).

المباشرة مطلقًا تَنْقُضُ الوضوءَ[1].

قال الشيخ ابن حجر[2]: لا حُجَّةَ فيه؛ لأن الاعتكاف لا يُشْتَرَطُ فيه الوضوء، وليس في الحديث أنه عَقَّبَ ذلك الفعل بالصلاة، وعلى تقدير ذلك فمسُّ الشعر لا يَنْقُضُ الوضوء، والله أعلم.

---

(١) الأم للشافعي (١/ ٢٩). وينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٣٠)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٤)، المجموع شرح المهذب (٢/ ٢)، المغني لابن قدامة (١/ ١٤٢).

(٢) فتح الباري (١/ ٤٠١).

٣٣- حدثنا يوسف بن عيسى، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان هو الرقاشي، عن أنس بن مالك، قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ، وَيُكْثِرُ الْقِنَاعَ حَتَّى كَأَنَّ ثَوْبَهُ ثَوْبُ زَيَّاتٍ**)).

الثاني: حديث أنسرضي الله عنه[(١)]:

قوله: (**يُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ**)، الدَّهْنُ: بفتح الدَّال المهملة استعمال الدُّهْنِ، وتَسْرِيحُ اللحية: تمشيطها.

قال في الصحاح[(٢)]: تسريح الشعر: إرساله وحلُّه قبل المشط. انتهى.

وقد استُعْمِلَ ها هنا بمعنى الامتشاط، وهو تسريح الشَّعر بالمشْط، وظاهر الحديث أنَّه ﷺ كان يكثر امتشاط لحيته.

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه أيضًا: أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣/ ١٠١)، والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٨٢) كلاهما من طريق: الربيع بن صبيح، عن يزيد بن أبان الرقاشي، عن أنس بن مالك، به.

وإسناده ضعيف، فيه: الربيع بن صبيح البصري، قال عنه الإمام أحمد: «رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه، كأنه ضعف أمره». وقال الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ، وكان عابدًا مجاهدًا».

العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي- (ص ٢٣٥)، تقريب التهذيب (ص ٢٠٦).

وفيه أيضًا: يزيد بن أبان الرقاشي قال عنه الإمام أحمد: «ليس ممن يحتج به»، وقال البخاري: «كان شعبة يتكلم فيه»، وقال الحافظ: «ضعيف». العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي- (ص ٧٥)، التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٣٢٠)، تقريب التهذيب (ص ٥٩٩).

قال الحافظ ابن كثير: «وهذا فيه غرابة ونكارة»، وقال الحافظ العراقي: «إسناده ضعيف». البداية والنهاية (٨/ ٤٨٦)، تخريج أحاديث الإحياء (ص ١٥٨٩).

(٢) الصحاح في اللغة (١/ ٣١٢).

ويؤيده ما ذكره ابنُ الجَوْزِيِّ[١] في كتاب الوفا[٢] برواية ابن حيان[٣][٤]، من طريق بَقِيَّةَ[٥]، عن عمرو بن خالدٍ[٦]، عن قتادة[٧]، عن أنسٍ، قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وُضِعَ لَهُ سِوَاكُهُ وَطَهُورُهُ وَمُشْطُهُ، فَإِذَا هَبَّهُ اللَّهُ ﷻ مِنَ اللَّيْلِ اسْتَاكَ، وَتَوَضَّأَ، وَامْتَشَطَ**))[٨].

---

(١) عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله، البغدادي الحنبلي الواعظ، أبو الفرج الشهير بابن الجوزي، من علماء الحنابلة، كان إمامًا في الفقه، والتفسير، والوعظ، ومن المكثرين من التصنيف، ومن كتبه: زاد المسير، والموضوعات، وصيد الخاطر، والمنتظم في التاريخ. توفي سنة (٥٩٧هـ). وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٦٥).

(٢) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٨٣).

(٣) في النسخ الخطية (ابن حبان)، والمثبت هو الصواب.

وهو: عبد الله بن جعفر بن حيان، أبو الشيخ الأصبهاني، حافظ أصبهان ومسند زمانه، كان مع سعة علمه وغزارة حفظه ثقة متقنًا، له: التفسير، وكتاب العظمة لله. توفي سنة (٣٦٩هـ). تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥)، شذرات الذهب (٣/ ٦٩).

(٤) أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني (٣/ ٩٢).

(٥) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمِد، صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة (١٩٧هـ). تقريب التهذيب (ص ١٢٦).

(٦) عمرو بن خالد القرشي مولاهم، أبو خالد، كوفي نزل واسط، متروك، ورماه وكيع بالكذب، توفي بعد سنة (١٢٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٢١).

(٧) قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، أخرج له الجماعة، توفي سنة بضع عشرة ومائة. تقريب التهذيب (ص ٤٥٣).

(٨) وأخرجه أيضًا: البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٢)، من طريق: بقية بن الوليد، به.

حديث ضعيف جدًّا: في سنده: عمرو بن خالد القرشي الواسطي، قال عنه الإمام أحمد: «ليس بشيء، متروك الحديث»، وقال أبو زرعة والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث»، ونقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١/ ٢٤٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٨٠)، علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ٥٥٦)، سنن الدارقطني (١/ ٢٨٦)، المجموع شرح المهذب (٢/ ٣٤١).

وأخرج الخطيب البغدادي في الكفاية[(١)]، عن عائشة قالت: ((**خَمْسٌ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَدَعُهُنَّ فِي سِفْرٍ وَلَا حَضَرٍ: الْمِرْآةُ، وَالمكْحلَةُ، وَالْمُشْطُ، وَالْمِدْرى، وَالسِّوَاكُ**)).

وفي إسناده أبو أُمَيَّةَ بنُ يَعْلَى[(٢)]، وهو ضعيفٌ.

وأخرجه ابنُ عَدِيٍّ[(٣)] من وجهٍ آخرَ ضعيفٍ أيضًا.

وأخرجه الطَّبَرَانيّ في مسند الشَّاميين[(٤)]، من وجهٍ آخر، عن عائشة أقوى من هذا؛ لكن فيه: (قَارُورَةُ دُهنٍ) بدل الْمِدْرَى[٤٩/ ب].

وأخرج الطَّبَرَانيُّ في الأوسط[(٥)] من وجه آخرَ، عن عائشةَ -رضي الله عنها- قالت: ((**كَانَ لَا يُفَارِقُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِوَاكُهُ، وَمُشْطُهُ، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ إِذَا سَرَّحَ لِحْيَتَهُ**)).

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) وهو: إسماعيل بن يعلى الثقفي، أبو أمية البصري، قال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»

وقال أبو زرعة: «واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة». التاريخ الكبير للبخاري (١/ ٣٧٧)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ١٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٢٠٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ١٨)، من طريق: أيوب بن واقد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة به، وفي سنده: أيوب بن واقد، قال ابن عدي: «عامة ما يرويه، لا يتابع عليه»، وقال: «هذا الحديث لم يحدث به عن هشام بن عروة إلا ضعيف».

(٤) في مسند الشاميين (١/ ٣٨)، وفي المعجم الأوسط (٣/ ٢٤ رقم ٢٣٥٢)، من طريق: محمد بن حفص الوصابي، ثنا محمد بن حمير، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أم الدرداء، قالت: سألت عائشة ما كنت إذا سافرت مع رسول الله ﷺ، أو حججت معه تزودينه؟ قالت: ((كنت أزوده قَارُورَةَ دُهنٍ، ومِشْطًا، ومِرْآةً، ومِقَصًّا، ومِكْحَلَةً، وسِواكًا)).

وإسناده ضعيف، فيه محمد بن حفص الوصابي، قال عنه ابن أبي حاتم: «أدركته وأردت قصده والسماع منه، فقال لي بعض أهل حمص: ليس بصدوق، ولم يدرك محمد بن حمير، فتركته»، وقال ابن حبان: «يغرب». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٧)، الثقات لابن حبان (٩/ ١٢٧).

(٥) في الأوسط (٦/ ٢٦٤ رقم ٦٣٦٧).

في سنده سليمان بن أَرْقَم[١]، وهو ضعيفٌ، وله شاهدٌ من مرسل خالدِ بنِ مَعْدَان[٢]، أخرجه ابنُ سعدٍ[٣]، كذا قاله الشيخ ابن حجر[٤].

أقول: أورد ابن الجوزي في الوفا[٥] روايةَ الخطيبِ من طريقِ أبي إبراهيمَ بنِ أبي عَبْلَةَ[٦]، قال: سمعت أم الدرداء[٧]، قالت: سألت عائشة، فقالت: ((**كنت أُزَوِّدُ رسولَ اللهِ ﷺ في غَزَاةٍ له أُزَوِّدُه دُهنًا، ومشطًا، وَمِرْآَةً، وَمقصين، وَسِوَاكًا، وَمُكْحَلَةً**)).

وأورده الذهبي في الميزان[٨] في ترجمة سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: ((**كان لا يُفَارِقُ مسجدَ رسولَ الله ﷺ فِي بَيْتِهِ سِوَاكُه، وَكَانَ يَنْظُرُ فِي المرآةِ أَحْيَانًا، وَيُسَرِّحُ لِحْيَتَهُ أَحْيَانًا وَيَأْمُرُ بِهِ**)).

وهذا اللفظ لا يوافق اللفظ الذي أورده الشيخ من طريق سليمان المذكور.

---

(١) قال أبو زرعة: «ضعيف الحديث ذاهب الحديث»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال النسائي وابن حجر: «ضعيف». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ١٠١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٤٨)، تقريب التهذيب (ص ٢٤٩).

(٢) خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبد الله، ثقة عابد يرسل كثيرا، من الثالثة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٠٣هـ)، وقيل: بعد ذلك. تقريب التهذيب (ص: ١٩٠).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ٤٨٤)، ويأتي الكلام على هذه الرواية قريبًا.

(٤) فتح الباري (١٠/ ٣٦٧).

(٥) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٨٥).

(٦) إبراهيم بن أبي عَبْلة، واسمه شِمر بن يقظان، أبو إسماعيل الشامي، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم، توفي سنة (١٥٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٩٢).

(٧) في جميع النسخ (أبا الدرداء)، وهو خطأ.

وهي: أم الدرداء زوج أبي الدرداء، اسمها هجيمة، وقيل: جهيمة الأوصابية الدمشقية، وهي الصغرى، وأما الكبرى فاسمها خيرة، ولا رواية لها في هذه الكتب، والصغرى ثقة فقيهة، أخرج لها الجماعة، توفيت سنة (٨١هـ). تقريب التهذيب (ص ٧٥٦).

(٨) ميزان الاعتدال (٢/ ١٩٦)، وتقدم الكلام على هذه الرواية قريبًا.

وأخرج ابن سعد رواية خالد بن مَعْدَان، من طريق الفَضْلِ بن دُكَيْنٍ[(١)]، قال: أخبرنا مِنْدَلٌ[(٢)]، عن خالد، قال: ((**كَانَ رسول الله ﷺ يُسَافِر بالمشْطِ، وَالمِرْآةِ، والدُّهْنِ، والسِّوَاكِ، والكُحْلِ**))[(٣)]. وفي كونه شاهدًا لرواية سليمان محل تأمُّل، والله أعلم.

قوله:[(٤)] (المِدْرَى) بكسر الميم وسكون المهملة: عودٌ تُدْخِلُهُ المرأةُ في رأسها لئلا ينضم بعضها إلى بعض، وهو يشبه المسلّة، يقال: مَدَرَتْ المرأةُ؛ أي: سَرَّحَتْ شعرها، وقيل: مُشْطٌ له أسنانٌ يسيرة[(٥)]، وقال الأصمعي[(٦)]، وأبو عبيدة[(٧)]: هو المشط. ويردّه ما تَقَدّم في الأحاديث من ذكره مَعَ المشط.

وقال الجَوْهَرِيُّ[(٨)]: «أصل المدرى: القرن، وكذلك المِدْراة»، وقيل: هو عود، أو حديدة كالخِلال لها رأسٌ محدودٌ، وقيل: خشبةٌ على شكل سن من أسنان المشط، لها ساعد جرت عادة[(٩)] الكبير أن يحك بها ما لا تصل إليه يده من جسده، ويسرح بها الشَّعر الملبّد مما لا يحضره المشط[(١٠)]، والله أعلم.

والمِقصُّ: بكسر الميم بعدها قافٌ ثُمّ صادٌ [٥٠/ أ] مهملةٌ مشددةٌ: آلة القَصِّ، وهي

---

(١) الفضل بن دكين -واسم دكين عمرو- بن حماد بن زهير، الكوفي التيمي مولاهم، الأحول، أبو نعيم الملائي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من كبار شيوخ البخاري، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢١٨هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٤٦).

(٢) مِنْدل -مثلث الميم- بن علي العنزي، أبو عبد الله الكوفي، يقال: اسمه عمرو، ومندل لقب، ضعيف، توفي سنة (١٦٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٤٥).

(٣) وهذه الرواية إسنادها ضعيف، في سندها: مندل، وهو ضعيف، كما تقدم، وللإرسال.

(٤) في جميع النسخ كلمة غير واضحة.

(٥) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين لابن فتوح بن حميد الأزدي (ص ١٣٤).

(٦) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٧).

(٧) المخصص (١/ ٣٧٨)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ١١٥).

(٨) الصحاح (٦/ ٢٣٣٥).

(٩) (عادة) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(١٠) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٦٧).

المقْرَاضُ، والقَصُّ: القطع.

قوله: أورد ابن الجوزي في كتاب الوفا[(١)] من طريق هاشمٍ[(٢)]، قال: حدثنا الحارث بن مسلم[(٣)]، عن الزهري، قال: ((**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا نَظَرَ وَجْهَهُ في المرْآةِ قال: الحمدُ للهِ الذي سَوَّى خَلْقِي فَعَدَّلَهُ، وكَرَّمَ صُورَةَ وَجْهِي وَحَسَّنَها، وَجَعَلَني من المسلمين**))[(٤)].

وأخرجه الطَّبَرَانيّ في الأوسط[(٥)]، وابنُ السُّنِّي في اليوم والليلة[(٦)] أيضًا من طريق صفوانَ بن سُلَيْمٍ[(٧)]، عن عطاءِ بن يسار[(٨)]، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: ((**كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا نَظَرَ في المرآة قالَ: الحمدُ للهِ الذي حَسَّنَ خَلْقِي، [وَزَانَ مِنِّي مَا شَانَ مِنْ**

(١) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٨٤).

(٢) هاشم بن عيسى الحمصي، قال عنه العقيلي: «منكر الحديث، وهو وأبوه مجهولان بالنقل». الضعفاء الكبير (٤/ ٣٤٣)، لسان الميزان (٦/ ١٨٤).

(٣) الحارث بن مسلم الرازي المقرئ، قال عنه أبو زرعة: «صدوق لا بأس به، كان رجلا صالحا» قال أبو حاتم: «شيخ ثقة صدوق، رأيته، وصليت خلفه». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٨٨).

(٤) أخرجه أيضًا: الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٢٤٠ رقم ٧٨٧)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ١٣٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني أخلاق النبي (٣/ ٩٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٢٦٢)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/ ٣٨٩)، كلهم من طريق: هاشم بن عيسى الحمصي، أخبرنا الحارث بن مسلم، عن الزهري، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به.

إسناده ضعيف: فيه هاشم بن عيسى الحمصي، ضعيف كما سبق.

قال العراقي والألباني: «إسناده ضعيف». تخريج أحاديث الإحياء (ص ٣٩٠)، إرواء الغليل (١/ ١١٤).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) عمل اليوم والليلة لابن السني (ص ١٣٩).

(٧) صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله الزهري مولاهم، ثقة مفتٍ عابد، رمي بالقدر، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٣٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٧٦).

(٨) عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٩٤هـ)، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٣٩٢).

غَيْرِي))[١]، ومن طريق أبي هلال[٢]، عن هشام بن عروة عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ((**كان رسول الله ﷺ إذا نظر في المرآة قال: اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي]**[٣] **فَحَسِّنْ خُلُقِي))**[٤]. وأخرجه ابن حبان في صحيحه[٥] من حديث ابن مسعود. والله الموفق.

---

(١) وأخرجه أيضًا: أبو يعلى الموصلي في مسنده (٤/ ٤٧٨ رقم ٢٦١١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٣١٤ رقم ١٠٧٦٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣/ ٩٥)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٢/ ٨٣)، كلهم من طريق: عمرو بن الحصين، ثنا يحيى بن العلاء عن صفوان بن سليم، به.

موضوع: فيه عمرو بن حصين العقيلي الجزري، قال عنه الحافظ: «متروك». تقريب التهذيب (ص ٤٢٠).

ويحيى بن العلاء وهو: البجلي، قال عنه الحافظ: «رمي بالوضع». تقريب التهذيب (ص ٥٩٥).

(٢) يعقوب بن الوليد بن عبد الله بن أبي هلال الأزدي، أبو يوسف، أو أبو هلال المدني، نزيل بغداد، كذّبه أحمد وغيره. تقريب التهذيب (ص ٦٠٩).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) أخرجه من هذا الطريق، أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣/ ٨٨)، من طريق: أبان بن سفيان، أنبأنا أبو هلال، به.

وفي إسناده أبو هلال، وضّاع.

وأخرجه أحمد (٤٠/ ٤٥٦ رقم ٢٤٣٩٢)، من طريق: عاصم بن سليمان عن عبد الله بن الحارث عن عائشة رضي الله عنها بنحوه، دون ذكر النظر إلى المرآة.

قال العراقي: «إسناده جيد»، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح»، وقال الألباني: «إسناده صحيح». تخريج أحاديث الإحياء (ص ٨٣٨)، مجمع الزوائد (١٠/ ١٧٣)، إرواء الغليل (١/ ١١٥).

(٥) ابن حبان (٧/ ٤٣٢ رقم ٦٧٣٤)، من طريق: عاصم عن عوسجة بن الرماح، عن عبد الله بن أبي الهذيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ، يقول: ((اللهم حسَّنْتَ خَلقي فحسن خُلقي)). قال العراقي: «إسناده جيد». تخريج أحاديث الإحياء (ص ٨٣٨).

ويشهد له حديث عائشة رضي الله عنها السابق.

قوله: (**وَيُكْثِرُ الْقِنَاعَ**)؛ أي: اتخاذُ القناع، أو لُبْسه على حذف المضاف، والغِفارة[1] بكسر القاف وخِفَّةِ النون وبعده الألف: خِرْقَة تُلقى على الرأس تحت العمامة، بعد استعمال الدهن، وقاية للعمامة من أثر الدهن[2].

قال صاحب الصحاح[3]: القناع أوسع من المقنعة.

قوله: (**حتى كَأَنَّ ثَوْبَهُ ثَوْبُ زَيَّاتٍ**) بصيغة التشبيه؛ أي: صانع الزيت، أو بائعه.

فائدة:

قال الشيخ الجَزَرِيُّ[4] -رحمه الله-: الربيعُ بن صُبَيْح كان عابدًا؛ ولكنه ضعيفٌ في الحديث.

قال ابن حبان[5]: ولم يكن الحديث من صناعته، فوقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر.

قلت: ومن مناكيره، قوله في هذا الحديث: (**كَأَنَّ ثَوْبَهُ ثَوْبَ زيَّاتٍ**)، فإن النبي ﷺ كان أنظفَ الناسِ ثوبًا، وأحسنَهم هيئةً، وأجملَهم سمتًا[6].

وقد ثبت أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلاً عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَسِخَةٌ، فَقَالَ: ((**أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ**))[7].

وقال ﷺ: ((**أَصْلِحُوا ثِيَابَكُمْ تَكُونُوا كَالشَّامَةِ فِي النَّاسِ**))[8]، انتهى كلام الشيخ.

---

(١) في كل النسخ (والقناع)، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٧٧٢)، فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٧٤).

(٣) الصحاح (٣/ ١٢٧٣).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) كتاب المجروحين لابن حبان (١/ ٢٩٦).

(٦) في (ص) (أبا)، والمثبت من (س).

(٧) تقدم تخريجه والكلام عليه.

(٨) أبو داود في اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار (٤/ ٥٧ رقم ٤٠٨٩)، وأحمد (٢٩/ ١٥٨ رقم ١٧٦٢٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٢٧ رقم ١٩٥٢٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٩٤ رقم ٥٦١٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٣ رقم ٧٣٧١)، والخرائطي في مساوئ =

وقال الشيخ جلال الدين المحدث[1]: المراد بهذا الثَّوبُ القناع المذكور الذي يُسْتَرُ به الرأسُ، [لا][2] قميصُه، أو رداؤه، أو عمامته.

أقول: ويؤيده ما وقع في بعض طرق الحديث: (**حتى كأنَّ مِلْحَفَتَهُ مِلْحَفَةُ زيَّاتٍ**)، أورده الذهبي[3] في ترجمة الحسن بن دينار[4]، وهو أبو سعيد التميمي السَّليطي [٥٠/ ب]،

الأخلاق (ص ٤٤)، كلهم من طريق: هشام بن سعد، قال: حدثني قيس بن بشر التغلبي، عن أبيه عن سهل بن الحنظلية، وفيه قصة.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه»، وقال الذهبي: «صحيح» وقال الحافظ النووي: «رواه أبو داود بإسناد حسن، إلا قيس بن بشر، فاختلفوا في توثيقه وتضعيفه، وقد روى له مسلم»، وحسنه الحافظ ابن حجر.

وقيس بن بشر التغلبي، قال عنه أبو حاتم: «لا أرى بحديثه بأسا، ما أعلم روى عنه غير هشام بن سعد»، وقال الحافظ: «مقبول». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ٩٤)، رياض الصالحين (ص ٢٦٠)، الأمالي المطلقة للحافظ ابن حجر (ص ٣٦)، تقريب التهذيب (ص ٤٥٦).

(١) محمد بن عبد الله، جلال الدين القايني -قاين: بلدة بين طبس ونيسابور- مولدًا، والنسفي موطنًا، له إشرافات الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، قال المُلاَّ علي بن سلطان القاري: الشيخ جلال الدين المحدث: يعني القايني، توفي بهراة سنة (٨٣٨هـ). جمع الوسائل في شرح الشمائل (١/ ٨٤)، هدية العارفين (٢/ ١٨٩).

(٢) في جميع النسخ (أو)، والمثبت من جمع الوسائل، ولعله الصواب.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٨).

والحديث ذكره الذهبي من طريق: بكر بن السميدع، حدثنا أحمد بن الوضاح، حدثنا إسرائيل بن يونس، عن الحسن بن دينار، عن قتادة، عن أنس بنحوه، ثم قال الذهبي: «هذا خبر منكر جدًّا، وبكر لا يعرف».

(٤) الحسن بن دينار، أبو سعيد التميمي، وقيل: الحسن بن واصل، مولى بني سليط، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «تركه يحيى، وابن مهدي، ووكيع، وابن المبارك»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، كذاب». تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٢٤١)، التاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٩٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٧).

وقد تكلم فيه بعضُ الأئمة، وهو يرويه عن قتادةَ، عن أنسٍ، وفيه بكرُ بنُ السَّمَيْدَع[١]، وهو مجهولٌ، ويُستفاد منه تقويةُ رواية الربيع بن الصبيح[٢] في الجملة، على أنَّه قد وثقه بعض الأئمة، قال أبو زرعة[٣]: صدوق، وقال ابن عدي[٤]: له أحاديث صالحة مستقيمة، و لم أر له حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنَّه لا بأس به وبرواياته، انتهى.

وقد وجدتُ له متابعًا عند ابن سعد[٥]، أخرجه من طريق عمر بن حَفْصٍ العَبْدِيِّ[٦]، عن يزيد بن أَبَان[٧]، عن أنسٍ بلفظ: ((**كان رسول الله ﷺ يُكْثِرُ التَّقَنُّعَ بِثوْبِه حتى كأنَّ ثَوْبَه ثوبُ زَيَّاتٍ، أو دَهَّانٍ**)).

فظهر أنَّ الربيع لم ينفرد به؛ وإذا حملنا الثَّوب على الملحفة التي توضع على الرأس تحت العمامة لوقاية العمامة والثياب عن الدُّهن؛ لم يكن منافيًا لنظافة ثوبه من رداء، أو قميص، أو غير ذلك، والله أعلم.

---

(١) قال الذهبي: «بكر-أي: ابن السميدع- لا يعرف». ميزان الاعتدال (١/ ٤٨٨).

(٢) تقدمت ترجمته قريبًا في تخريج الحديث رقم (٣٣).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٦٥).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/ ٤١).

(٥) الطبقات الكبرى (١/ ٤٦٠).

(٦) عمر بن حفص أبو حفص العبدي، قال البخاري: «ليس بقوي». وقال أبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بقوي». التاريخ الكبير (٦/ ١٥٠)، الضعفاء لأبي زرعة -أسئلة البرذعي- (٢/ ٤٢٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ١٠٣).

(٧) الرقاشي، وتقدمت ترجمته في تخريج الحديث رقم (٣٣)، وهو ضعيف وعليه مدار الحديث.

٣٤- حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا أبو الأحوص، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق عن عائشة، قالت: ((**إِنْ كَانَ رسول الله ﷺ لَيُحِبُّ التيَمُّنَ في طُهُورِهِ إِذَا تطَهَّرَ، وفي ترَجُّلِهِ إِذَا ترَجَّلَ، وفي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتعَلَ**)).

الثالث: حديث عائشة -رضي الله عنها[١]**-**.

قوله: (أنا) كذا وقع في أصل السّماع بصيغة الإخبار، وفي بعض النسخ: (ثنا)[٢]، أبو الأحوص[٣] مكتوبٌ عليه علامة صح.

قوله: (إِنْ)، مخففةٌ من المثقلة، بدليل اللام بعدها، وضمير الشَّأن محذوفٌ؛ أي: أنه كان إلى آخره.

قوله: (لَيُحِبُّ التَّيَمُّنَ)، أي: الابتداء باليمين؛ لأنَّه يحب الفأل الحسن إذ أصحاب اليمين هم أهل الجنة، زاد البخاري[٤] في رواية له: **(مَا اسْتَطَاعَ)** فيه على المحافظة على ذلك ما لم يمنع مانعٌ.

قوله: (فِي طُهُورِهِ) بضم المهملة وفتحها، روايتان مسموعتان بمعنى، وهو مضاف إلى الفاعل، والمشهور أنَّ الطُّهُورَ بالضم المصدر، وبالفتح اسمٌ لما يُتطَهَّرُ به، وهو غير مناسبٍ في هذا المقام إلاَّ أن يقدر مضاف؛ أي: استعمال طهوره، والصَّحيح أنَّ الطَّهور بالفتح يجيء مصدرًا أيضًا كما صرّح به الأزهري[٥] وغيره من أهل اللغة.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل (١/ ٧٤ رقم ١٦٦)، ومسلم في الطهارة، باب التيمن في الطهور وغيره (١/ ٢٢٦ رقم ٢٦٨).

(٢) كذا في غالب روايات الحديث عند من خرجه في الصحيحين وغيرهما، وساقه البيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٣٩)، بصيغة التحديث (نا) أبو الأحوص.

(٣) سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٩٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٦١).

(٤) البخاري في الأطعمة، باب التيمن في الأكل وغيره (٥/ ٢٠٥٧ رقم ٥٠٦٥).

(٥) تهذيب اللغة (١٢/ ٧٠).

قوله: (**إِذَا تَطَهَّرَ**)؛ أي: وقت اشتغاله بالطهارة، وهي أعم من التوضُّؤ والاغتسال.

قوله: (**إِذَا تَرَجَّلَ**) ؛ أي: وقت إيجاد هذا الفعل؛ أي: يجب أن يَدَّهِنَ أو يَمْتَشِط أولاً النِّصف الأيمن من الرأس واللحية.

قوله: (**وَفِي انْتِعَالِه إِذَا انْتَعَلَ**) الانتعالُ لُبْسُ النعلِ، وإذا انتعل؛ أي: وقت إرادة [٥١/ أ] لُبْسِ النعل.

وفي رواية أبي داود[١]: ((**كان يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِه وَتَرَجُّلِه وَسِوَاكِه**)).

وفي هذا الحديث استحباب البداءة باليد اليُمْنَى في الوُضوء، وكذا الترجُّل باليمنى، وبالشق الأيمن في الغُسل، واستحبابُ البداءة بشق الرأس الأيمن في الترجُّل والغسل، وفيه استحباب، البداءةِ بالرجل اليمنى في التنعل، وفي إزالتها بالرجل اليسرى.

قال الشيخ محيي الدين النووي في شرح صحيح مسلم[٢]: أجمع العلماء على أن تقديم اليمنى في الوضوء سنة، من خالفها فقد فاته الفضل وتمَّ وضوؤه.

قال الشيخ ابن حجر[٣]: مراده بالعلماء أهل السنة، وإلاَّ فمذهب الإمامية الوجوبُ، ومن نسب الوجوبَ إلى الفقهاء السبعة فقد صحَّف الشيعة، وفي كلام الرافعي[٤] ما يوهم أن أحمدَ قال بوجوبه، ولا يُعْرَفُ ذلك عنه؛ بل قال الشيخ الموفق في المغني[٥]: لا نعلم في عدم الوجوب [خلافًا -يعني من الأئمة الأربعة[٦]- وغلط المرتضى علم الهدى[٧]، فَنَسَبَ

---

(١) أخرجه أبو داود في اللباس، باب في الانتعال (٤/ ٧٠ رقم ٤١٤٠)، وأورده الشارح بالمعنى، ولفظه كما في سنن أبي داود: حدثنا حفص بن عمر، ومسلم بن إبراهيم، قالا: حدثنا شعبة، عن الأشعث بن سليم، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة، قالت: ((كان رسول الله ﷺ يحب التيمن ما استطاع في شأنه كله، في طهوره وترجله، ونعله))، قال مسلم: (وسواكه)، و لم يذكر في شأنه كله، قال أبو داود: رواه عن شعبة، معاذ، و لم يذكر سواكه.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٤٢٧).

(٣) فتح الباري (١/ ٢٧٠) بتصرف يسير.

(٤) فتح العزيز بشرح الوجيز للرافعي (١/ ٤٢١).

(٥) المغني لابن قدامة (١/ ٨١).

(٦) ما بين الحاصرتين من كلام الشارح.

(٧) علي بن الحسين بن موسى، من ذرية الحسين بن علي بن أبي طالب، الشريف المرتضى، أبو القاسم، علم الهدى، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، شاعر، نقيب العلويين، قال الخطيب البغدادي: «له تصانيف على

=

الوجوب][1] إِلَى الشَّافِعِيِّ، رحمه الله، وَكَأَنَّهُ ظن أن ذلك لازمٌ من قوله بوجوب التَّرتيب؛ لكن لم يقل بذلك في اليدين والرجلين؛ لأنَّهما بمنــزلة العضو الواحد؛ ولأنهما جُمعا في لفظ القرآن؛ لكن يُشْكِلُ على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد مع قولهم بأنَّ الماء ما دام متردِّدًا على العضو بالاستعمال لا يسمى مستعملاً، انتهى كلام الشيخ.

ويمكن أن يقال: الفرق بين الانتقال والتردُّد ظاهرٌ، فيمكن أن يُحْكم باستعمال الماء في صورة الانتقال، ولا يحكم به في صورة التردُّد، ويردُّه أنَّهم حكموا بأنَّ البدن في الغسل عن الجنابة بمنــزلة عضو واحد، والمحقِّقون منهم قالوا: إن الماء إذا انتقل منفصلاً من الرأس إلى الصدر يصير مستعملاً. والله أعلم.

قال الشيخ الجزري في تصحيح المصابيح[2]: يُسْتَثْنَى من تقديم اليُمْنَى على اليسرى في الوضوء مسحُ الأُذُنَيْنِ، فلا يُسَنُّ فيهما تقديمٌ على الصحيح.

قال الماوردي[3]: ليس في أعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم الأيمن منهن في تطهره إلاَّ [٥١/ ب] الأذنين.

فإنْ مَسْحَهُمَا معًا أسهلُ، وألحقَ بعضُهُم بهما الخدين، نعم الأقطعُ الذي لا يمكنه مَسْحُهُما معًا يبدأ بالأيمن منهما.

قلت: وفي الأذنين وجهٌ نقل عن البحر لِلرُّويَانِيِّ[4] أنَّه يقدم مسح اليمين من الأذن، والله أعلم.

فائدةٌ: وقع في صحيح البخاري[5] من طريق شعبة عن الأشْعَثِ[6] بإسناده بلفظ:

مذاهب الشيعة»، توفي سنة (٤٣٦هـ). تاريخ بغداد (١٣/ ٣٤٤)، معجم الأدباء (٤/ ١٧٢٨).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) الحاوي الكبير (١/ ٢٠٢).

(٤) بحر المذهب للروياني (١/ ٩٨)، وقال النووي: « وحكى الروياني وجهًا أنه يستحب تقديم اليمنى، وهو شاذ وغلط». المجموع شرح المهذب (١/ ٤١٣).

(٥) البخاري في الأطعمة، باب التيمن في الأكل وغيره (٥/ ٢٠٥٧ رقم ٥٠٦٥).

(٦) أشعث بن أبي الشعثاء –واسمه: سليم– المحاربي الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٢٥هـ).

=

((كان النبيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ في تَنَعُّلِه، وترجُّلِه، وَطُهُورِه، في شَأْنِه كُلِّه)).

كذا أكثر الروايات بغير واو، ولبعض رواته[1]: (**وَفِي شَأْنِه كُلِّه**) بالواو واعتمد عليها صاحب العمدة[2]، فقال ابن دقيق العيد[3]: هو عام مخصوص؛ لأن دخول الخلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما بالتياسُر. انتهى.

ويمكن أن يقال: ما استحب فيها التياسر والأفعال المقصودة؛ بل هي إمَّا تُرُوكٌ، وإمَّا غير مقصودة؛ فكأنها ليست بشأن.

وقوله: (**فِي شَأْنِه كُلِّه**) ؛ أي: بغير واو، وهي رواية الأكثر متعلِّق بـــ(يعجبه) لا بالتيمن؛ أي: يعجبه في شأنه كله؛ أي: جميع أحواله التيمُّن في تنعله، وترجله، وطهوره، يعني: لا يتركه سفرًا، ولا حضرًا، ولا في فراغه، ولا شغله، ونحو ذلك.

قال الطيبي[4]: (**في شأنه**) بدلٌ من قوله (**في تنعُّله**) بإعادة العامل، قال: وكأنه ذكر التنعل لتعلقه بالرجل، والتَّرَجُّلِ لتعلقه بالرأس، والطهور؛ لكونه مِفْتَاحَ أبواب العبادة؛ فكأنَّه نبَّه على جميع الأعضاء، فيكون كبدل الكل من الكل. انتهى.

ووقع في روايةِ مسلمٍ[5] بتقديم: (**في شأْنِه كلِّه**) على قوله (**فِي تَنَعُّلِه... إلخ**)، فيُحْتَمَلُ أنَّه من بدل الكل من الكل أيضًا بالتأويل المذكور، أو هو من قبيل ذكر الخاص بعد العام للاهتمام بشأن تلك الأمور، وجميع ما قدمناه مَبْنِيٌّ على ظاهر السِّياق المذكور.

لكن بيّن البخاريُّ في كتاب الأطعمة من صحيحه، أن أَشْعَثَ شيخَ شُعْبَةَ كان يحدث به تارة مقتصرًا على قوله: (**فِي شَأْنِه كُلِّه**)، وتارة على قوله: (**فِي تَنَعُّلِه...إلخ**).

تقريب التهذيب (ص ١١٣).

(١) البخاري في الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل (١/ ٧٤ رقم ١٦٦).

(٢) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام (ص ٣٥).

(٣) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (١/ ٣٥).

(٤) الكاشف عن حقائق السنن (٣/ ٧٩٧) بتصرف يسير.

(٥) سبق تخريجها في حديث الباب.

وزاد الإسماعيلي[(١)] من طريق غُنْدَر[(٢)]، عن شُعْبَةَ، أن عائشةَ -رضي الله عنها- أيضًا: ((**كانت تُجْمِلُهُ تارةً، وَتُبَيِّنُهُ أُخْرَى**)).

قال الشيخ ابن حجر[(٣)]: فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذُكِرَ مِن التَّنَعُّلِ وغيره وكأَنَّ الرِّوَايَةَ [٥٢/ أ] المقتصرة على (شأنه كله)، من الرواية بالمعنى، وَيُؤَيِّدُهُ رواية مسلمٍ[(٤)] من طريقِ أبي الْأَحْوَص، وابن ماجه[(٥)] من طريق عمر بن عُبَيْدٍ[(٦)]، كلاهما عن أَشْعَثَ بدون قوله: (**فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ**)، والله أعلم.

واستُدِلَّ بعموم قوله: (**فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ**) على استحباب البداءة في دخول المسجد، والتيمم، والخروج من الخلاء، وكذلك الحكم في الحلق، وقص الشارب، ولا يقال: إنَّهما من الإزالة فيبدأ فيهما بالأيسر؛ لأنا نقول: هي من باب العبادة والتزين، وينبغي أنْ يقال به في قَلْمِ الأظفار، ونَتْفِ الآباط، والاكْتِحَالِ، والسواكِ، وتناولِ الأشياءِ الحسنة، وغيرِ ذلك من العبادات والعادات.

واسْتَدَلَّ بعض الفقهاء على استحباب الصلاة عن يمين الإمام، وفي يَمْنَةِ المسجد، وفي اللُّبْسِ، والأكل، والشرب باليمين، ويستحب ابتداؤه باليسار في كل ما هو ضد السابق، كخلع النعل، والخُفِّ، والسراويل، والكُمِّ، ودخولِ الخلاء، وتناول الأحجار في الاستنجاء،

---

(١) ينظر: فتح الباري (١/ ٢٧٠).

والإسماعيلي هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس، أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني، الشافعي، الإمام، الحافظ، له تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، منها: المستخرج على الصحيح، توفي سنة (٣٧١هـ). تاريخ جرجان (ص ١٠٨)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢).

(٢) محمد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٩٣هـ) تقريبًا. تقريب التهذيب (ص ٤٧٢).

(٣) فتح الباري (١/ ٢٧٠).

(٤) سبق تخريجها في حديث الباب.

(٥) ابن ماجه في الطهارة، باب التيمن في الوضوء (١/ ١٤١ رقم ٤٠١).

(٦) عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي، صدوق، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٨٥هـ): وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٤١٥).

ومسِّ الذَّكَرِ، والامْتِخَاط، والاستنثار.

وقال الشيخ محيي الدين النووي[1]: قاعدة الشرع المستمرة استحبابُ البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزين، وما كان بضدها استحب فيه التياسر.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ٤٢٧).

٣٥- حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن حسان، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، قال: ((**نَهَى رسول الله ﷺ عَنِ الترَجُّلِ إِلَّا غِبًّا**)).

الحديث الرابع: حديث عبد الله بن مُغَفَّلٍ ﷺ[١]:

قوله: (**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّرَجُّلِ إِلاَّ غِبًّا**)، وهو بكسر الغين المعجمة وتشديد الموحدة؛ أي: وقتًا بعد وقتٍ، وأصل الغِبِّ من أَوْرَادِ الإبل أن تَرِدَ الإبلُ الماء يومًا وتدعه يومًا ثم تعود، ثم نُقِلَ إلى الإقدامِ على فعل شيءٍ يومًا وتَرْكِهِ يوما، أو أكثر ثم العود عليه[٢].

قال الشَّارح زين العرب[٣]: الغبّ أن يفعل يومًا ويترك يومًا، قيل: والمراد هنا حينًا بعد حين، وفي شرح: (الإغباء)؛ أي: بعد كل يومين. انتهى كلامه.

وقال بعض المحققين[٤]: ليس مراد الراوي من هذا الحديث، ومن الحديث الذي بعده أنه ﷺ كان يشتغل بتسريح شعر[٥] رأسه الأبرك يومًا، يتركه يومًا ثم يفعلُ يومًا بعده على سبيل الاستمرار ويأمر الصحابة؛ بل المرادُ به أنْ يبيّن أنّه ﷺ ينهي عن المواظبة على الترجُّل كل

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه أبو داود في الترجل (٤/ ٧٥ رقم ٤١٥٩)، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في النهي عن الترجل إلا غبا (٤/ ٢٣٤ رقم ١٧٥٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» والنسائي في الزينة، باب الترجل غبا (٨/ ١٣٢ رقم ٥٠٥٥)، وأحمد (٢٧/ ٣٤٨ رقم ١٦٧٩٣)، والمعجم الأوسط (٣/ ٤٩ رقم ٢٤٣٦)، كلهم من طريق: هشام بن حسان، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، به.

قال العراقي: «إسناده صحيح»، وقال الألباني: «رجاله ثقات رجال الشيخين». تخريج أحاديث الإحياء (ص ١٦١)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ١٩).

وله شاهد يأتي في الحديث رقم (٣٦).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ١٩٠).

(٣) شرح المصابيح لزين العرب (٦/ ٦٦).

(٤) لم أقف على قائله.

(٥) في (ص) (لحيته)، والمثبت من (س).

يوم، ويأمر على سبيل [٥٢/ ب] الاستحباب بفعله يومًا وبتركه أيامًا، كسبًا للنَّظافة لما في الأول من التنعُّم والتكلف، وتربية الجسم ومتابعة هوى النفس، والله أعلم.

٣٦- حدثنا الحسن بن عرفة، قال: حدثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن أبي خالد، عن أبي العلاء الأودي، عن حميد بن عبد الرحمن، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَرَجَّلُ غِبًّا**)).

الحديث الخامس[١]:

حديثُ رجلٍ من الصحابة غير مُسَمًّى، عن يزيدِ بن أبي خالد[٢] هكذا وقع في نُسَخِ الشَّمائل؛ والصوابُ أن لفظ الابن زائدٌ، وأبو خالد كُنْيَةُ يزيدَ، وليس بابنه، وهو الدَّالاني[٣]، وفي اسمه خلافٌ كما بينته في المقدمة.

قوله: (عَنْ رَجُلٍ): لم يُسمَّ، وإبهام الصحابي لا يضر؛ لأنهم كلهم عدول.

وقال بعض المحدثين: هو الحَكَمُ بنُ عَمْرٍو[٤]، وقيل: هو عبد الله بن سَرْجِس[٥]، وقيل:

---

(١) **تخريجه**:

لم أقف عليه بهذا اللفظ إلا عند الترمذي في الشمائل، وجاء بلفظ: ((نهى رسول الله ﷺ أن يمتشط أحدنا كل يوم))، أخرجه أبو داود في الطهارة، باب في البول في المستحم (١/ ٨ رقم ٢٨)، والنسائي في الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب (١/ ١٣٠ رقم ٢٣٨)، وأحمد (٢٨/ ٢٢٣ رقم ١٧٠١١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٦٠ رقم ٤٧٨)، كلهم من طريق: داود بن عبد الله الأودي عن حميد الحميري قال: لقيت رجلا صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة، ثم ذكره.

قال الحافظ ابن حجر: «إسناده صحيح». فتح الباري (١٠/ ٣٦٧).

(٢) في كل النسخ الخطية (حاتم) في الموضعين بدلا من خالد، وهو خطأ من النساخ.

(٣) يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالد الدالاني الأسدي الكوفي، صدوق يخطئ كثيرا، وكان يدلس، أخرج له أصحاب السنن الأربعة. تقريب التهذيب (ص ٦٣٦).

(٤) الحكم بن عمرو بن مجدّع بن حذيم بن الحارث، أبو عمرو الغفاري، ويقال له: الحكم بن الأقرع، روى عن النبي ﷺ، وحديثه عند البخاري والأربعة، توفي سنة (٥٠هـ)، وقيل: بعدها بسنة. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٩٣).

(٥) عبد اللّه بن سَرْجِس المزني، حليف بني مخزوم، له صحبة، ونزل البصرة، وله عن النبي ﷺ أحاديث عند مسلم وغيره. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٩٢).

هو عبد الله بن مُغفلٍ[١]، ولعل أقرب[٢] هذه الأقوال القول الأخير للحديث الذي قبله، وفي رواية النَّسَائِي[٣] عن حُمَيْدِ بن عبد الرحمن[٤]، قال: لقيتُ رَجُلاً صَحِبَ النبيَّ ﷺ كما صَحِبَهُ أبو هريرةَ أربعَ سنين، قال: ((**نَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ**))، والله أعلم.

---

(١) عبد اللَّه بن مغفّل بن عبد غنم، وقيل: عبد نهم بن عفيف بن أسحم المزني، من مشاهير الصحابة، وشهد بيعة الشجرة، ثبت ذلك في الصحيح، سكن البصرة، وهو أول من دخل باب مدينة تستر، توفي سنة (٥٩هـ)، وقيل: (٦٠هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢٠٦).

(٢) كلمة غير واضحة في (ص)، ولعل المثبت قريب من الصواب.

(٣) النسائي في الطهارة، باب ذكر النهي عن الاغتسال بفضل الجنب (١/ ١٣٠ رقم ٢٣٨). وتقدم قريبًا، ينظر: تخريج الحديث رقم (٣٦).

(٤) حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري، ثقة فقيه، أخرج له الجماعة، من الثالثة. تقريب التهذيب (ص ١٨٢).

باب
ما جاء في شَيْبِ رسول الله ﷺ

أيْ: ما جاء في الأخبار الواردة في تحقيق شيْبِه، وفي بعض النسخ: شيب النبي ﷺ.

وأردف باب الشعر بباب الشَّيْبِ؛ لأنه من عوارض الشعر، ثم ذكر في الباب ثمانيةَ أحاديثَ:

٣٧- حدثنا محمد بن بشار قال: أخبرنا أبو داود قال: أخبرنا همام عن قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: ((**هل خضب رسول الله ﷺ؟ قال: لم يَبْلُغْ ذَلِكَ، إنما كان شيبًا في صُدْغَيْه، ولكِنْ أَبُو بَكْرٍ خَضَبَ بالحِنّاءِ والْكَتمِ**)).

الحديث الأول: حديثُ أنسٍ ﷺ[١]:

قوله: (لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ)، الضمير المسْتَكِنُّ في (**يَبْلُغْ**) راجعٌ إلى النبي ﷺ، والمشار إليه بذلك هو: الخِضابُ الذي في ضمن (هل خَضَبَ؟) أيْ: لم يبلغ النبي ﷺ الخضاب.

ويؤيِّدُهُ ما وقع عند مسلمٍ[٢] من رواية محمد بنِ سيرينَ، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكٍ: هل كان رسول الله ﷺ [يخَضِب، فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الْخِضَابَ][٣].

[قوله: (فَقَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الخِضَابَ)][٤]، قيل: ويجوز أن يكون الضمير المستكن راجعًا إلى الشَّيْبِ المذكور حكمًا بقرينة خَضَبَ، أيْ: ما بلغ شيْبُهُ ذلك، يعني مبلغًا يحتاج إلى الخضاب، ويؤيِّدُهُ قوله: (**إنما كان شيئًا**)، والتنوين فيه للتقليل؛ أيْ: بياضًا يسيرًا.

قوله: (فِي صُدْغَيْهِ) أيْ: كائنًا في صُدْغَيْهِ، والصُّدْغُ بضم المهملة الأُولى دون الأولى آخره [٥٣/ أ] غينٌ معجمةٌ ما بين العين والأذن، ويسمى الشَّعر النابت عليه صُدغًا أيضًا، وهو المراد هنا، أو هو من باب إطلاق المحَلِّ وإرادةِ الحَالِّ، وربما قيل فيه: السُّدْغُ بالسِّين

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢١ رقم ٢٣٤١).

(٢) سبق تخريجه قريبًا، ينظر: تخريج الحديث رقم (٣٧).

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (س).

المهملة بدل الصَّاد، والمصدغة المخدَّة؛ لأنَّها توضع تحت الصدغ[١].

واعلم أنه يُفْهَمُ من هذه العبارة أنَّ البياض لم يكن في شعره ﷺ إلاَّ في صُدْغَيْه؛ لإفادة إنَّما الحصرَ، أو التَّأكيد، على اختلاف فيه، وهو مغايرٌ لحديث أبي جُحَيفْةَ[٢]، وعبدِ الله بن بُسرٍ[٣] المخَرَّجَيْنِ في صحيح البخاري[٤]، من أنَّ الشعرَ الأبيض كان في عَنْفَقَتِه، وهي ما بين الذَّقْنِ والشَّفَة، سواءٌ كان عليها شعرٌ أم لا، ويطلق على الشَّعر النَّابت عليها أيضًا، وقيل: الشعرُ الذي بينها وبين الذقن، وأصل العَنْفَقَةِ خِفَّةُ الشيء وقلته، قاله صاحب النهاية[٥].

قال الشيخ ابن حجر في شرحه[٦]: ووجه الجمع ما وقع عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة، عن أنسٍ، قال: لم يخضب رسول الله ﷺ، وإنَّما كان البياضُ في الصُّدْغَيْن، وفي الرأس نَبْذٌ؛ أي: متفرقٌ عُرِفَ من مجموع ذلك أنَّ الذي شاب من عَنْفَقَتِه أكثر مما شاب من

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٣٢٣).

(٢) وهب بن عبد اللَّه بن مسلم بن جنادة بن حبيب بن سواءة، أبو جحيفة السُّوائي، قدم على النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم في أواخر عمره، وحفظ عنه ثم صحب عليًّا بعده، وولّاه شرطة الكوفة لما ولي الخلافة، وكان عليّ يسمّيه وهب الخير، توفي سنة (٦٤هـ).

(٣) عبد الله بن بُسرٍ المازني، أبو بُسرٍ الحمصي، له ولأبويه وأخويه: عطية والصماء- صحبة، توفي بالشام، وقيل: بحمص منها سنة (٨٨هـ)، وله (٩٤) سنة، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢١).

(٤) البخاري في الفضائل، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥٢)، ومسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ. صحيح مسلم (٤/ ١٨٢٢ رقم ٢٣٤٢)، كلاهما عن: أبي إسحاق، عن وهب أبي جحيفة السوائي، قال: ((رأيت النبي ﷺ: ورأيت بياضًا من تحت شفته السفلى العنفقة)). واللفظ للبخاري.

وأخرجه البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥٣)، من طريق: حريز بن عثمان، أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: ((**أرأيت النبي ﷺ كان شيخًا؟ قال: كان في عنفقته شعرات بيض**)).

(٥) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣٠٩).

(٦) فتح الباري (٦/ ٥٧٢).

غيرها، ومرادُ أنسٍ أنَّه لم يكن في شعره ما يحتاج إلى الخضاب، وقد صرح بذلك في رواية محمد بن سيرين، قال: ((**سألت أنس بن مالكٍ أكان رسول الله ﷺ خضب، قَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الْخِضَابَ**)).

ولمسلمٍ[١] من طريق حمَّادٍ عن ثابتٍ عن أنسٍ: ((**لو شئتُ أنْ أَعُدَّ شَمَطَاتٍ كُنَّ في رأسه لفعلتُ**)).

زاد ابنُ سعد[٢] والحاكم[٣]: (**ما شانه بالشَّيب**).

ولمسلمٍ[٤] من حديث جابر بن سَمُرَةَ: ((**قد شَمِطَ مُقَدَّمُ رأسه ولحيته، وكان إذا ادَّهَنَ لم يتبين، فإذا لم يدهن تبيَّن**))، هذا كلامه بحروفه، ولم يظهر لي وجه الجمع مما ذَكَرَ. فليتأمل.

قوله: (**ولكِنْ أَبُو بَكْرٍ خَضَبَ بالحِنَّاءِ والْكَتَمِ**)، هذا في رواية قتادة، ووافقه ابنُ سيرين [٥٣/ ب] عند مسلمٍ من طريق عاصم الأحول عنه بذكر أبي بكر فقط، ولفظه: قلتُ له: أكان أبو بكر يخضب؟ قال: نَعَمْ، بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ.

وأخرج أحمدُ[٥] من طريق هشام بن حسَّانَ[٦] بن محمد بن سيرين: ولكِنَّ أبا بكرٍ وعمرَ - رضي الله عنهما - خضبا بالحنَّاء والكَتَمِ.

وأظنُّ أنَّ ذِكرَ عمرَ فيه وهمٌ؛ لما في مسلمٍ[٧] من طريق حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن ثابتٍ عن

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(٢) في جميع النسخ (ابن مسعود)، والمثبت من الفتح، الطبقات الكبرى (١/ ٤٣١).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٢/ ٦٦٤ رقم ٤٢٠٥)، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وأصله في صحيح مسلم.

(٤) مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤).

(٥) أحمد (٢٠/ ٨١ رقم ١٢٦٣٥).

(٦) هشام بن حسان الأزدي القردوسي، أبو عبد الله البصري، ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٤٧هـ)، أو (١٤٨هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٧٢).

(٧) سبق تخريجه قريبًا.

أنسٍ بلفظ: ((وقد اخْتَضَبَ أبو بكرٍ بالحنَّاء والكَتَمِ، واختضب عمرُ بالحنَّاءِ بحْتًا)).

قال الشيخ ابن حجر[١]: بحتًا بموحدةٍ مفتوحةٍ ومهملةٍ ساكنة بعدها مثناة، أي: صِرْفًا، قال: وهذا يُشْعِرُ بأنَّ أبا بكر كان يجمع بينهما دائمًا. انتهى.

والحِنَّاءُ: بكسر المهملة وشدِّ النون بالمدِّ معروفٌ.

والكَتَم: بفتح الكاف، وخِفْة الفوقانية المفتوحة، وقد شدّدَها أبو عبيد[٢]، اختلفوا في تفسيره، فقيل: هو نَبْتٌ يخلط بالوشْمة، ويصبغ بهما.

قال في الصحاح[٣]: الكتم نبت يخلط مع الوشْمَة للخضاب الأسود.

وقال ابن الأثير في النهاية[٤]، في تحقيق قوله: (ولكنْ أبو بكر خَضَب بالحِناء والكَتَم): يشبه أن يكون معناه صبغ بكل منهما منفردًا عن الآخر، فإن الخَضْب بهما يجعل الشعر أسودَ، وقد صح النهي عن السواد، ولعل الحديث بالحناء والكتم على التخيير، ولكن الروايات على اختلافها بالحِناء والكَتَم بالواو[٥]. انتهى كلامه.

والرواية التي تقدمت بلفظ: (واختضب عمر بالحِناء بحتًا) يأبى التَّوجيه المذكور؛ إذ الخالص يذكر في مقابَلة المخلوط، اللهم إلاَّ أنْ يراد بالبحت المنفرد، فيكون معنى الكلام أنَّ عمر كان يختضب بالحناء دائمًا ولا يعدو[٦] عنها، وأبو بكر كان يختضب بهما على سبيل البدليّة، ولا يَخْفَى تَكَلُّفُهُ.

وقال الشيخ الجزري[٧] بعد نقل كلام ابن الأثير: فيما قاله نظر؛ فقد جُرِّب الحِناء والكَتَم فلم يُسَوِّدْ؛ بل يغير صُفرة الحِناء وحُمرته إلى الخضرة ونحوها فقط، من غير أن يبلغ السواد، كذلك رأيناه وشاهدناه.

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٥١).

(٣) الصحاح (٥/ ٢٠١٩).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٥٠).

(٥) (بالواو) ليست من كلام ابن الأثير.

(٦) في جميع النسخ (ولا يعذر عنها)، ولعل المثبت هو الصواب.

(٧) لم أقف عليه.

وقال الشيخ ابن حجر[١]: الكَتَم نباتٌ [٥٤/أ] باليمن، يخرج الصبغ أسود، يميل إلى الحمرة، وصبغ الحناء أحمر، فالصَّبغ بهما معًا يخرج بين السَّواد والحُمرة. انتهى.

فعلى هذا لا يرد الإشكال والله أعلم.

(١) فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

٣٨- حدثنا إسحاق بن منصور ويحيى بن موسى، قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس قال: ((**مَا عَدَدْتُ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِحْيَته إِلَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**)).

الحديث الثاني: حديثُ أنسٍ ﷺ[١]:

قوله: (**إلاَّ أَرْبَعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ**)، قد اختلفت الروايات عن أنس في تعيين عدد الشعور البيض في رأس النبي ﷺ ولحيته، ففي هذه الرواية حصرها في أربع عشرة.

وتقدم في الباب الأول[٢] من رواية ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمن أنَّه قال: ((**لَيْسَ فِي لِحْيَته وَرَأْسِه عِشْرُونَ شَعْرَةً بِيْضًا**)).

ولابن سعد[٣] بإسنادٍ صحيح، عن ثابتٍ، عن أنسٍ قال: ((**مَا كَان في رَأسِ النَّبِيِّ ﷺ ولحيته إلاَّ سبعَ عشرةَ، أو ثمانَ عشرةَ**)).

وعنده أيضًا[٤] بإسنادٍ صحيح، عن حُمَيْد، عن أنسٍ في أثناء حديثٍ قال: ((**لَمْ يَبْلُغ مَا فِي لِحْيَته منَ الشَّيْب عِشْرينَ شَعرةً، وأَوْمَأَ على عَنْفَقَته سَبْعَ عَشْرَةَ**)).

ولابن أبي خَيْثَمَةَ[٥] من حديث حُمَيْدٍ، عن أنسٍ: ((**لم يكن في لحية رسول الله ﷺ عشرون شعرة بيضًا**)) قال حميد: (**كُنَّ سبعَ عشرةَ**).

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أحمد (٢٠/ ١١٩ رقم ١٢٦٩٠)، ومعمر بن راشد (١١/ ١٥٥ رقم ٢٠١٨٥)، وعبد بن حميد (ص ٣٧٢ رقم ١٢٤٣)، وابن حبان (٧/ ٧٧١ رقم ٧٤١٧)، كلهم من طريق: معمر، عن ثابت، عن أنس، به.

وإسناده صحيح. صححه الألباني.

التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٩/ ١٠٧).

(٢) انظر الحديث رقم (١).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ٤٣١)، وسبق تخريج الحديث، انظر الحديث رقم (١).

(٤) الطبقات الكبرى (١/ ٤٣١).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من تاريخ ابن أبي خيثمة.

وفي مسند عَبْد بن حُمَيْد[١] من طريق حماد، عن ثابت، عن أنس: ((**مَا عَدَدْتُ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ إلاَّ أربعَ عَشرةَ شَعرةً**))، وهذا موافقٌ لرواية الباب.

وعند ابن ماجه[٢] من وجهٍ آخرَ عنه: (**إلاَّ سبعَ عشرةَ، أو عشرين شعرةً**).

وروى الحاكم في المستدرك[٣] من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل[٤] عنه، قال: ((**لَوْ عَدَدْتُ مَا أقبَل عَلى شَيْبِهِ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ مَا كُنت أُزيدُهُنَّ عَلَى إحدى عَشْرةَ شيبةً**)).

هذا آخر ما وقفت عليه من الاختلاف في حديث أنس.

وفي الحقيقة الاختلاف دائرٌ بين أربعَ عشرةَ، وسبعَ عشرةَ، وإحدى عشرةَ، و لم يبلغ، أو لم يكن عشرون شعرة بيضًا، وفي تعيينه سبعَ عشرةَ، أو أربعَ عشرةَ، أو إحدى عشرةَ، إذْ النفي عن عشرين يشملها، ولا اعتبار للشك في سبع عشرة، أو ثمان عشرة، أو عشرين؛ لأن السبعَ عشرةَ تتحقق البتة، والشَّكُّ فيما فوقه، فتعيّن أنَّ الشَّك في هذه الثلاثة.

والظَّاهر أنَّ روايةَ إحدى عشرةَ شاذةٌ، بل منكرةٌ، لتفرد [٥٤/ ب] عبد الله بن محمد بن عقيل بروايته، وفي حديثه لينٌ، ويقال: تغيّر بِأُخَرَة[٥]، و لم يتابع على ذلك، لمخالفة روايتي:

---

(١) عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (ص ٣٧٢ رقم ١٢٤٣).

(٢) ابن ماجه في اللباس، باب من ترك الخضاب (٢/ ١١٩٨ رقم ٣٦٢٩)، من طريق: خالد بن الحارث، وابن أبي عدي، عن حميد، قال: سئل أنس بن مالك، ثم ذكره.

قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح». مصباح الزجاجة (٤/ ٩٣).

(٣) المستدرك للحاكم (٢/ ٦٦٣ رقم ٤٢٠١)، من طريق: جعفر بن برقان، ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل، قال: قدم أنس بن مالك المدينة وعمر بن عبد العزيز واليها، فبعث إليه عمر، وقال للرسول: سله هل خضب رسول الله ﷺ؟...ثم ذكر الحديث.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٤) يأتي الكلام عليه.

(٥) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، مختلف فيه، كان ابن عيينة لا يحمد حفظ ابن عقيل، وقال ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه»، وكان عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان يحدثان عنه، واحتج به أحمد بن حنبل، وإسحاق ابن راهويه، وقال البخاري: «مقارب الحديث»، =

أربعَ عشرةَ، وسبعَ عشرةَ، فرجع الاختلاف إلى روايتين: أربعَ عشرةَ، وسبعَ عشرةَ، ويترجح روايةُ سبعَ عشرةَ؛ لكونها دليلَ ثقةٍ والزيادةُ منه مقبولةٌ؛ ولكونها وردت من طُرُقٍ متعددة صحيحة.

فإذا تقرر ذلك فلا منافاة بين روايتي أنس ورواية ابن عمر الآتية: **(نحوًا من عشرين شعرة)**، لأنَّ سبعَ عشرةَ قريب من عشرين، فقوله: **(نحوًا من عشرين)**، يعني فلم تبلغ عشرين؛ لكن كان يقرب من هذا العدد وعيّنه أنسٌ فقال: سبعَ عشرةَ.

قال الشيخ ابن حجر[1]: وقد اقتضى حديث عبد الله بن بُسر[2] - يعني المخرَّج في صحيح البخاري[3] - أنَّ شيْبَهُ كان لا يزيد على عشر شعراتٍ؛ لإيراده بصيغة جمع القلة؛ لكن خص ذلك، بالعَنْفَقَةِ حيث قال: كان في عَنْفَقَتِهِ شعراتٌ بيضٌ، فيحتمل أنَّ الزائد على ذلك في صُدْغَيْه. كذا قال.

أقول: لكن يُشكل هذا بما تقدم[4] من حديث أنس، عند ابن سعد؛ بلفظ: قال حميد: **(وَأَوْمَأَ إِلَى عَنْفَقَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ)**، فإنَّ مقتضاه أنَّ في عَنْفَقَتِه سبعَ عشرةَ شعرةً بيضاء، اللهم إلاَّ أن يُقال: لفظ الشعرات ليس نصًّا في العشرة، وإنْ كان صيغة جمع القلة؛ لإمكان إطلاقه على ما فوق العشرة بضرب من المجاز وغيره، والله أعلم.

وصحح حديثه الترمذي، وقال الحافظ: «صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأُخَرَة». تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز- (١/ ٧٢)، جامع الترمذي (١/ ٩)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ١٥٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٣)، تقريب التهذيب (ص ٣٢١).

(١) فتح الباري (٦/ ٥٧٠).

(٢) في (ص) (بشر)، والمثبت من (س) والفتح.

(٣) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥٣).

(٤) تقدم قريبًا.

٣٩- حدثنا محمد بن المثنى، قال: أخبرنا أبو داود قال: حدثنا شعبة، عن سماك بن حـــرب، قال: سمعت جابر بن سمرة وقد سئل عن شيب رسول الله ﷺ، فقال: ((**كان إذا دَهَـــن رأَسَه لم يُرَ مِنْه شَيْب، وإذا لم يَدِّهن رُئِي منه**)).

الحديث الثالث: حديث جابر بن سَمُرَةَ ﷺ[1]:

قوله: (**إذَا دَهَنَ رَأْسَهُ**)، كذا وقع في أصل سماعنا دهن من الثلاثي المجرد، وكذا قوله: (لم يدهن)، ووقع في بعض النسخ: (ادَّهَنَ) من باب الافتعال، وكذا: (لم يَدَّهِنْ)، وعلى التقديرين يكونُ رَأْسُه مفعولاً.

لكن قال في المغرب[2]: قد دَهَنَ رأسَه وشاربه إذا طلاه بالدُّهْنِ، أو ادَّهن على افتعل، إذا تولَّى ذلك بنفسه من غير ذكر المفعول، فقوله: دهن شاربه خطأ.

وقال في الصِّحاح[3]: دَهَنه بالدُّهْنِ وأَدْهَنَه، ويَدَّهِنْ هو بنفسه، وادَّهَنَ أيضًا على افتعل إذا تَطَلَّى [٥٥/ أ] بالدهن.

وقال في التاج: الإدهان خونشتن وابر وعن حراب كردن[4]. والله أعلم.

قوله: (**لَمْ يُرَ مِنْهُ شَيْبٌ**)، يخبر أنَّ عدم رؤية شيبه ﷺ كان يترتب على دَهْنِه، لأنَّه وَارَهُن الدَّهْنُ، كما سيجيء آخر الباب.

ووقع في رواية مسلمٍ[5]: ((**كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَدْ شَمِطَ مُقَدَّمُ رَأْسِهِ وَلِحْيَته، وَكَانَ إِذَا ادَّهَنَ لَمْ يَتَبَيَّنْ، وَإِذَا اشَّعَثَ رَأْسُهُ تَبَيَّنَ**)).

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤)، ولفظــه: ((لم يُـــرَ مِنْـــه شيء)).

(٢) المغرب في ترتيب المعرب (٢/ ٢٧١).

(٣) الصحاح: (٥/ ٢١١٥).

(٤) بالفارسية، و لم أقف على مصدرها.

(٥) مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢٣ رقم ٢٣٤٤).

قال الشارح الطيبي[1]: شَعِثَ؛ أيْ: تَفَرَّقَ شَعْرُ رَأْسِه، فدَلَّ هذا على أنَّه عند الادِّهانِ يجمع شعر رأسه ويضم بعضه إلى بعض، وكانت الشَّعرات البيض من قلتها لا تتبين، فإذا شعث رأسه ظهرت.

قوله: (**فَإِذَا لَمْ يَدْهُنْ رُئِيَ مِنْهُ**)، يعني: إذا لم يستعمل ﷺ الدُّهْنَ شَعِثَ رأسُه، وتفرق شعره، ويصير شيبه مرئيًّا.

(١) الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٦٨٩).

٤٠- حدثنا محمد بن عمرو بن الوليد الكندي الكوفي قال: حدثنا يحيى بن آدم، عن شريك، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، قال: ((**إنما كان شيب رسول الله ﷺ نحوًا من عشرين شَعْرَة بيضَاء**)).

الحديث الرابع: حديث ابنِ عمرَ رضي الله عنهما[1]:

وتقدم ما فيه في حديث أنس رضي الله عنه[2].

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه ابن ماجه في اللباس، باب من ترك الخضاب (٢/ ١١٩٩ رقم ٣٦٣٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٤/ ٢٦٠ رقم ٨٩٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٣٨).

قال البوصيري: «هذا إسناد صحيح»، وقال الألباني: «هذا إسناد جيد في الشواهد». مصباح الزجاجة (٤/ ٩٣)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ١٣٠).

(٢) انظر شرح الحديث رقم (٣٨).

٤١- حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا معاوية بن هشام، عن شيبان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ((**قال أبو بكر: يا رسول الله، قد شِبْتَ، قال: شَيَّبَتنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ، وَالمرْسَلَات، وَعَمَّ يَتساءَلُونَ، وَإِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت**)).

الحديث الخامس: حديثُ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما[1]:

قوله: (**قَدْ شِبْتَ**)؛ أيْ: يُعرف فيك أثرُ الضعف، وظهر فيك أثر الشَّيب والضعف.

ولا منافاة بينه وبين ما سبق في حديث أنسٍ[2] الثابت في الصحيح أيضًا: ((أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْلُغِ الشَّيْبَ))، إذ المقصود منه نفي احتياجه إلى الخضاب كما تقدم، إذ الروايات الصحيحة

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه: الترمذي في التفسير، باب: ومن سورة الواقعة (٥/ ٤٠٢رقم ٣٢٩٧)، وابن أبي شيبة (٦/ ١٥٢ رقم ٣٠٢٦٨)، والحاكم (٢/ ٣٧٤ رقم ٣٣١٤)، والبيهقي في الدلائل (١/ ٣٥٧)، كلهم من طريق: شيبان، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال أبو بكر...الحديث.

وتوبع شيبان في روايته عن أبي إسحاق، فقد أخرجه ابن سعد في الطبقات ١/ ٤٣٥ من طريق: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن أبي بكر رضي الله عنه.

وأخرجه الحاكم (٢/ ٥١٨ رقم ٣٧٧٧) من طريق: أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال أبو بكر الصديق.

وقد اختلف فيه على أبي إسحاق اختلافا كثيرا، أطال في تفصيله الدارقطني في العلل، ولخصه الحافظ ابن حجر في النكت من اثني عشر وجها، كلها جاءت عن أبي إسحاق، وحكم عليه كثير من أهل العلم بالاضطراب.

قال البزار: «والأخبار مضطربة أسانيدها، عن أبي إسحاق»، ونقل السهمي في سؤالاته للدارقطني قوله: «(شيبتني هود والواقعة): معتلة كلها». مسند البزار (١/ ١٧١)، العلل للدارقطني (١/ ١٩٣ – ٢١١)، سؤالات السهمي للدارقطني (ص٧٦)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٧٤).

وذهب بعض العلماء إلى تصحيح الحديث، وترجيح بعض الروايات على الأخرى، قال الألباني: «اتفق شيبان وأبو الأحوص على وصله من هذا الوجه، وهما ثقتان، فاتفاقهما حجة، ثم وجدت لهما متابعا آخر وهو إسرائيل عند ابن سعد». سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٦٣٩).

(٢) ينظر: شرح الحديث رقم (٣٧).

صريحةٌ في أنَّ ظهور البياض في رأسه ولحيته لم يبلغ مبلغًا يحكم عليه بالشيب بسببه.

قوله: (**شَيَّبَتْنِي هُودٌ**)، في أصل سماعنا (**هودٌ**) بالتنوين وعدمه معًا، على أنَّه منصرفٌ، أو غير منصرف.

قال الشيخ الرضي في شرح الكافية[١]: قوله: قرأت هود، إن[٢] جعلته اسم النبي على حذف المضاف أي: سورة هودٍ؛ فالصرف، وإنْ جعلته اسم السورة؛ فترك الصرف، كـــ(ماهَ، وجُورَ)[٣].

وأضاف ﷺ [٥٥/ ب] شَيْبَهُ إلى السُّور المذكورة؛ لَأنَّ كل سورة منها مُخْبِرَةٌ عن شرح أهوال أهل القيامة، وأشراط الساعة وأهوالها، واختلاف أوضاع الخلائق في ذلك اليوم الموعود، مع أنه ﷻ أمر نبيّه ﷺ في سورة هود بالثبات في موقف الاستقامة، وهي من أعلى المراتب، ولا يستطيع الترقي إلى ذِرْوَةِ سنامها إلَّا من شرفه الله بخُلَع السّلامة، فلهذا قدمها ﷺ على باقي السور، حيث عدَّد أسباب شيبه، فإنَّ التقدم الذكري لا يخلو عن فائدة، وإن كان حرف الواو لا يفيد الترتيب على القول الراجح.

فإنْ قيل: الأمر المشار إليه مذكور أيضًا في سورة: ﴿حمٓ ۝١﴾ [الشورى: ١]، ﴿عٓسٓقٓ ۝٢﴾ [الشورى: ٢]، فما وجه التخصيص بسورة هود؟

أُجِيب بأنَّ المرادَ في سورة الشورى نبيُّنا ﷺ فقط، وفي سورة هود ومن تابعه من أمة الإجابة، فلما علم أنَّهم لم يخرجوا من عُهْدَةِ القيام بهذا الأمر الخطير كما يجب وينبغي، حيث قال لهم في موقع إرشادهم: ((**استقيموا ولن تحصوا**))[٤]، فلأجل الاهتمام بحالهم

---

(١) شرح الكافية (١/ ١٤٠).

(٢) (إن) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش)، ومن شرح الكافية.

(٣) اسمان ممنوعان من الصرف، قال الصبان، «أما المؤنث كماه وجور، فممنوع الصرف؛ لتقوي العجمة بالتأنيث». حاشية الصبان (٣/ ٣٧٦)، وينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام (ص ٥٩٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب المحافظة على الوضوء (١/ ١٠١ رقم ٢٧٧)، وأحمد (٣٧/ ٦٠ رقم ٢٢٣٧٨)، والدارمي (١/ ٥١٩ رقم ٦٨١)، والطبراني المعجم الكبير (٢/ ١٠١ رقم =

وملاحظة عاقبة أمرهم صار معتكفًا في زوايا الغموم والهموم، ولا شك أنَّ التأمل في تلك الأمور العظام يُورث الهم والغم، ويُظْهِرُ في صفحات وجنات الإنسان الضعف والسقم، والله تعالى أعلم.

١٤٤٤)، الحاكم في المستدرك (١/ ٢٢٠ رقم ٤٤٧) كلهم من طريق: سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن**)).

وإسناده منقطع، قال البوصيري: «هذا الحديث رجاله ثقات أثبات، إلا أنه منقطع بين سالم وثوبان، فإنه لم يسمع منه بلا خلاف»، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ٤١).

وقد توبع سالم في روايته عن ثوبان، تابع أبو كبشة، فقد رواه: أحمد (٣٧/ ١٠٨ رقم ٢٢٤٣٣)، وأبو داود الطيالسي (٢/ ٣٣٦ رقم ١٠٨٩)، والدارمي (١/ ٥٢٠ رقم ٦٨٢) كلهم من طريق: حسان بن عطية، أن أبا كبشة السلولي، حدثه: أنه سمع ثوبان، ولفظه: (سددوا، وقاربوا...)الحديث.

قال الألباني: «هذا إسناد حسن متصل»، إرواء الغليل (٢/ ١٣٦).

٤٢- حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا محمد بن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، قال: قالوا: يا رسول الله، نراك قد شبت، قال: ((**قَدْ شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا**)).

الحديثُ السادس: حديثُ أبي جُحَيْفَةَ ﷺ[1]:

في معنى الحديث المتقدم[2].

قوله: (قَالُوا يَا رَسُولَ اللهِ) إلخ، كذا في هذه الرواية إضافة القول إلى الصحابة، وعَيَّنَ في الرواية السابقة أنَّ القائلَ أبو بكر، والمطلق محمولٌ على المقيَّدِ، وقد يكون القائل واحدًا ونُسِبَ القولُ إلى جماعة لاتفاقهم في المعنى في هذا القول، فكأنَّهم جميعَهم قائلون.

وأخرج ابنُ سعدٍ[3] من طريق أبي صخر[4]، أنَّ يزيد الرقَّاشي حدثه قال: سمعت أنس

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ص٣٥٨ رقم ٦٦٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٢/ ١٨٤ رقم ٨٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٢٣ رقم ٣١٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٥٠).

كلهم من طريق: محمد بن بشر، عن علي بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، به.

قال الترمذي: سألت محمدا أيهما أصح - هذا الطريق أم الطريق السابق في الحديث رقم (**٤١**)، من طريق: شيبان عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس؟ قال: قال أبو بكر - فقال: ((دعني أنظر فيه، ولم يقض فيه بشيء)). وقال البوصيري: «رواته ثقات». العلل الكبير للترمذي (ص ٣٥٨)، إتحاف الخيرة المهرة (٦/ ٢٢٠).

وتقدم الكلام عليه في تخريج الحديث رقم (**٤١**).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (**٤١**).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ٤٣٦).

(٤) حميد بن زياد، أبو صخر بن أبي المخارق الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، صدوق يهم، توفي سنة (١٨٩هـ). تقريب التهذيب (ص ١٨١).

بن مالك [٥٦/ أ] يقول: بيْنا أبو بكرٍ وعمر جالسان[١] في نحر[٢] المنبر، إذ طلع عليهما رسول الله ﷺ من بعض بيوت نسائه، يمسح لحيته ويرفعها فينظر إليها، قال أنس: وكانت لحيته أكثر شيبًا من رأسه، فلما وقف عليهما سلم[٣]، ثم قال أنس: وكان أبو بكرٍ رجلاً رقيقًا، وكان عمر رجلاً شديدًا، فقال أبو بكرٍ: بأبي أنت وأمِّي لقد أسرع الشيب فيه[٤]، فرفع لحيته بيده فنظر إليها فترقرقت عينا أبي بكر، ثم قال رسول الله ﷺ: أجل، ((**شيبتني هودٌ وأخواتها**))، قال أبو بكرٍ: بأبي وأمِّي ما أخواتها، قال: (**الواقعة، والقارعة، وسأل سائلٌ، وإذا الشمس كورت**)[٥].

قوله: (**نَرَاكَ**)، يحتمل أنْ تكون الرؤيا بمعنى العلم.

(**وَقَدْ شِبْتَ**) في محل النصب بأنَّه مفعولٌ ثانٍ، وأنْ يكون بمعنى الإبصار، (**وَقَدْ شِبْتَ**) حالٌ من مفعول ترى.

قوله: (**وَأَخَوَاتُهَا**)، هي السور المتقدمة المذكورة في الحديث السَّابق، وما في معناها من الاشتمال على ذكر أهوال القيامة.

---

(١) في جميع النسخ (جالسين)، والمثبت من الطبقات، وهو الصواب.

(٢) في جميع النسخ (نحو)، والمثبت من الطبقات.

(٣) (سلم) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و (ش) والطبقات.

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي الطبقات (لقد أسرع فيك الشيب).

(٥) إسناد القصة ضعيف، فيها يزيد الرقاشي، وهو ضعيف، وقد تقدم الكلام عليه في تخريج الحـديث رقم (٣٣).

٤٣– حدثنا علي بن حجر، قال: أنبأنا شعيب بن صفوان، عن عبد الملك بن عمير، عن إياد بن لقيط العجلي، عن أبي رِمْثَة التيمي، تيم الرباب قال: أتيت النبي ﷺ ومعي ابن لي، قال: فَأُرِيتهُ، فقلت لما رَأَيْتهُ: ((**هذا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ، وَلَهُ شَعْرٌ قَدْ عَلاهُ الشَّيْبُ وَشيبه أَحْمَرُ**)).

الحديث السابع: حديث أبي رِمْثَةَ رضي الله عنه[1]:

قوله: (**تَيْمِ الرِّبَابِ**) صححه الجوهري في الصحاح[2]، فقال: **الرِّبَاب:** بكسر الراء، خمس قبائل تجمعوا فصاروا يدًا واحدة، وهم: ضَبَّة، وعُكْل، وتَيْم، وثَور، وعَدِي، وإنما سموا بذلك؛ لأنهم غمسوا أيديهم في رُبٍّ، وتحالفوا عليه[3].

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أبو داود في الترجل، باب في الخضاب (٤/ ٨٦ رقم ٤٢٠٦)، والترمذي في الأدب، باب ما جاء في الثوب الأخضر (٥/ ١١٩ رقم ٢٨١٢) مختصرًا، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، والنسائي في الزينة، باب لبس الخضر من الثياب (٨/ ٢٠٤ رقم ٥٣١٩) مختصرًا، وأحمد (١١/ ٦٨٢ رقم ٧١١١)، وابن شبة في تاريخ المدينة (٢/ ٦١٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢٨٣ رقم ٧٢٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦٤ رقم ٤٢٠٣)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه» كلهم من طريق: إياد بن لقيط عن أبي رمثة رضي الله عنه، بنحوه.

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح»، وقال الألباني: «هذا إسناد صحيح، على شرط مسلم». السلسلة الصحيحة (٤/ ٥١).

وللحديث ألفاظ سيشير إليها الشارح في ثنايا شرح الحديث.

(٢) الصحاح (١/ ١٣٢) بتصرف يسير.

(٣) هم من بني عبد مناة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، قال السمعاني: «وسموا بالرَّباب: لأنهم تربوا، أي: تحالفوا على بنى سعد بن زيد مناة، غَمسوا أيديهم في رُبّ فتحالفوا على بني تميم»، ونقل عن ابن الكلبي أنه قال: «إنما سموا الرَّباب...لأنهم غمسوا أيديهم في ربّ فتحالفوا على بني تميم، فسموا الرباب جميعا، وخصّت تيم بالرَّباب»، وقال المعلمي في تعليقه على كتاب الأنساب: «وأنكر جماعة تسميتهم الرباب، لغمسهم أيديهم في الرب، وأشار إلى قول سيبويه في الكتاب: «وقالوا في الرَّباب: رُبِيٌّ وإنَّما الرباب جمعٌ، وواحده ربةٌ، فنسب إلى الواحد، وهو كالطوائف».

=

لكن قال الشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري في كتاب الهبة[١]: تيم الرَّباب بفتح الراء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى، والله أعلم.

قوله: (**وَمَعِي ابْنٌ لِي**) لم يسم الابن المذكور.

وقوله: (**فَأُرِيتُهُ**)، صحيح في أصل سماعنا بصيغة المتكلم المجهول من الإِراءة، بمعنى التبصير الذي هو الإيضاح والتعريف[٢]، والتاء هو القائم مقام المفعول الثاني، وحاصل معناه: أن شخصًا أرانيه وعرَّفه لي، وقال هذا رسول الله ﷺ وحينئذ يكون قوله: (**فَقُلْتُ: لَمَّا رَأَيْتُهُ هَذَا نَبِيُّ اللَّه**) لبيان تصديقه [٥٦/ ب] القائل المُعرف له؛ أي: صدقت.

قوله: (**وَقُلْتُ: نَعَم، هَذَا نَبِيُّ اللهِ**) لما رأيت فيه من آثار الهيئة ونور النبوة وغير ذلك، ويجوز أن يُقرأ بصيغة المعروف بمعنى أن أبا رِمْثَةَ لما رأى النبيَّ ﷺ عرفه بنور النبوة الكائن فيه، وأراه لولده، وقال: هذا نبي الله، ويكون المفعول الثاني محذوفًا؛ أيْ: فأرَيتُه إيّاه، وكأنَّ هذا المعنى أشبه بسياق الحديث، ويؤيده ما وقع في رواية أحمد[٣] من طريق عبد الملك بن عُمَيْرٍ[٤]، عن إِياد[٥]، عن أبي رِمْثَةَ، قال: ((**أتيت النبيَّ ﷺ ومعي ابْني فأريتُه إيّاه، فقلت لابني: هذا رسول الله؛ فأخذته الرِّعْدَةُ**)).

وله[٦] عن إِياد أيضًا، عن أبي رِمْثَةَ قال: قدمتُ المدينة و لم أكن رأيتُ النبيَّ ﷺ فخرج وعليه ثوبان أخضران، فقلت لابني هذا والله رسول الله ﷺ فجعل ابني يرتعدُ[٧]؛ هيبةً

الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧٨)، الأنساب للسمعاني (٦/ ٦٧)، عجالة المبتدي للحازمي (ص ٣٢).

(١) فتح الباري (٥/ ٢٢٠).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٢٣١).

(٣) أحمد (١١/ ٦٨٢ رقم ٧١١١).

(٤) عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، حليف بني عدي الكوفي، ويقال له: الفَرَسي نسبة إلى فرس له سابق، ثقة، فصيح، عالم، تغير حفظه، وربما دلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٣٦هـ)، وله مائة وثلاث سنين. تقريب التهذيب (ص ٣٦٤).

(٥) إِياد بن لقيط السدوسي، ثقة، أخرج له مسلم، وأبو داود، والنسائي. تقريب التهذيب (ص ١١٦).

(٦) أحمد (١١/ ٦٩٠ رقم ٧١١٨).

(٧) (يرعد) في جميع النسخ، والمثبت من مسند الإمام أحمد.

لرسول الله ﷺ.

وله[(١)] من طريق ثابت بن منقذ[(٢)] عن ابن أبي رِمْثَةَ، قال: انطلقت أنا وأبي إلى رسول الله ﷺ، فلما كنا في بعض الطريق فلقيناه، فقال لي أبي: يا بني هذا رسول الله، قال: وكنت أحْسَبُ أنَّ رسول الله ﷺ لا يشبه الناس، فإذا رجلٌ له وفرةٌ إلى آخره، والله أعلم.

قوله: (**وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ**): مصبوغان بلون الخضرة بتمامها، وهو أكثر لباس أهل الجنة كما ورد في بعض الأخبار[(٣)]، ويحتمل أنهما كانا مخطوطين بخطوط خُضْرٍ كما ورد في بعض الروايات: (**بُرْدان**)[(٤)] بدل: (**ثوبان**)، والغالب أنَّ[(٥)] البرود: ذوات الخطوط[(٦)].

(**وَلَهُ شَعْرٌ قَدْ عَلَاهُ الشَّيْبُ**)، قال العلامة الطيبي[(٧)]: التنوين في قوله: (**شَعْرٌ**) للتقليل؛ أي: له شعر معدود، وقد غلب عليه الشيب. انتهى.

والحامل له على هذا التوجيه أنَّ ظاهر قوله: (**قد علاه الشيب**) مخالفٌ لما ثبت من طُرُقٍ مختلفة أنَّ الشعور البيض في رأسه ولحيته [٥٧/ أ] لم تبلغ عشرين، كما سبق تحقيقه، فكيف يصح أنْ يُقال: إن الشيب قد غلب على شَعْرِه؟ فلهذا وجّهه بأن التنوين فيه للتقليل. تأمَّل؛ لأنَّ المتبادر من قوله[(٨)] وصف شَعْرِه بالقلة مع غلبة الشيب عليه، وهو غير مراد، ومخالف للواقع أيضًا، مع أنَّ المنافاة المذكورة باقية على حالها، فالعبارة المفيدة للمقصود أنْ يقال: إن شيئًا قليلاً من شَعْرِه قد علاه الشيب، وعلى تقدير تسليم هذا المقصود من كلامه

---

(١) أحمد (١١/ ٦٨٥ رقم ٧١١٤).

(٢) ثابت بن منقذ عن أبي رِمْثة، وعنه صدقة بن أبي عمران، قال الحافظ ابن حجر: «ليس بمشهور». تعجيل المنفعة (١/ ٣٧٠).

(٣) لعله يشير إلى ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١].

(٤) كما في رواية أبي داود، والترمذي، والنسائي، وقد تقدم تخريجها قريبًا.

(٥) (أن) سقطت من جميع النسخ، والسياق يقتضيها.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٩/ ٣٢٣).

(٧) الكاشف عن حقائق السنن (٩/ ٢٩٠٥).

(٨) (من قوله) سقطت من (س) و (ش).

لا يلائمه قوله: (**قد علاه الشيب**)، إذ لا يكون حينئذ لذكر الغلبة فائدةٌ، فالأولى أنْ يقال: إن أبا رِمْثة لما نظر إلى شعوره ﷺ وجد الحُمْرَةَ فيها غالبةً على السَّواد، وظنَّ أنها من آثار الشيب؛ فقال: (**قد علاه الشيب**)، ولما كان المتبادر من الشيب البياض دفع ذلك بقوله: (**وشَيْبُهُ أَحْمَرُ**)، ومعناه أنَّ الحُمرة التي كانت في شَعْرِه من غلبة الشيب عليه؛ إذ الغالب أنَّ الشعر الأسود إذا حان وقت بياضه يصير أولاً أحمر، ثم يصير أبيض، وقيل في معناه: إنَّه مصبوغٌ بالحُمرة.

ويؤيده ما رواه الحاكم[1] عن أبي رِمْثَةَ أيضًا: (**أنَّ شيبه أحمرُ مصبوغٌ بالحناء**)، وسيأتي تحقيق ما فيه، وأنَّه ﷺ هل خضب أم لا؟ في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى.

(١) الحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦٤ رقم ٤٢٠٣)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح»، وسبق الكلام عليه قريبًا، في تخريج حديث الباب.

٤٤– حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا سريج بن النعمان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن سماك بن حرب، قال: قيل لجابر بن سمرة: ((**أَكَانَ فِي رَأْسِ رسول الله ﷺ شَيْبٌ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ فِي رَأْسِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ تعَالَى عَلَيْهِ وَسَلم شَيْبٌ إِلا شَعَرَات فِي مَفْــرِقِ رَأْسِهِ، إِذَا ادَّهَنَ واراهن الدهن**)).

الحديث الثامن: حديث جابر بن سمرة ﷺ[١]:

قوله: (**شَيْبٌ**): كذا وقع لفظ شيب في جواب جابر في بعض نسخ الشمائل، وفي أكثر النسخ هكذا: (**لَمْ يَكُنْ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلا شَعَرَاتٌ**) بدون لفظ: (**شيب**)، والتنوين في شعرات للتقليل؛ أيْ: شعرات معدودة.

قوله: (**فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ**)؛ أيْ: في محل الفرق منه، قال صاحب الصحاح[٢]: المَفْرَق والمَفْرِقُ: وسطُ الرأس، وهو الذي يُفْرَقُ فيه الشعر، وكذلك مَفْرِقُ الطريق ومَفْرَقُهُ للموضع الذي يتشعب منه طريق آخر، وقولهم للمَفْرِق مَفَارِق كأنَّهم جعلوا كل موضع منه مَفْرِقًا، فجمعوه على ذلك، وفَرَقَ له [٥٧/ ب] الطريق، أي: اتجه له طريقان.

قوله: (**إِذَا ادَّهَنَ**)، أي: استعمل الدُّهْنَ ووضعه على رأسه.

قوله: (**وَارَاهُنَّ**[٣]) من المواراة، ومعناه: التغييب[٤]، يعني غيبهن الدهن وجعلهنّ مخفيًّا بحيث لا يراها أحدٌ إلاَّ بتدقيق نظرٍ، وهذا كناية عن قلتهنّ.

قوله: (**الدُّهْنُ**)، صحح في أصل سماعنا بضم الدال المهملة وسكون الهاء، وهو إسنادٌ إلى السبب، وإن قُرِئَ بفتح المهملة وساعدته الرواية فهو أوفق بحسب المعنى، وظهور السببية فيه أقوى، كما لا يخفى. والله تعالى أعلم.

---

(١) **تخريجه**:

سبق تخريجه، انظر الحديث رقم (٣٩).

(٢) الصحاح (٤/ ١٥٤١).

(٣) في (ص) (وإذا ادَّهَنَ)، والمثبت من (س) و(ش).

(٤) المغرب في ترتيب المعرب (ص ٤٨٣).

باب
ما جاء في خِضَابِ رسول الله ﷺ

الخَضْب والخِضَابُ: تغيير بياض شعر الرأس واللحية، ويقال: لما يُخْتَضَبُ به أيضًا الخِضابُ، يقال: خَضَبَ الرَّجُل شَيبَهُ يَخْضِبَ خضبًا، واختضب بالحنَّاء من غير ذكر الشيب، وكفٌّ خضيب بالحناء ونحوه، وخُضَبَةٌ[1] كهُمَزَة: المرأة الكثيرة الاختضاب، وبنانٌ مخضَّبٌ شُدِّدَ للمبالغة[2]، ولما علم من الباب السابق وجود البياض في شعره ناسب إردافه بباب خضابه؛ ليعلم حاله إثباتًا ونفيًا، ثم ذكر أربعة أحاديثَ.

---

(١) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٧/ ٥٥)، والصحاح (١/ ١٢١).

٤٥– حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا هشيم، قال: حدثنا عبد الملك بن عمير، عن إياد بن لقيط، قال: أخبرني أبو رمثة قال: ((**أتيت رسول الله ﷺ مع ابن لي، فَقَالَ**: (**ابْنُكَ هَذَا؟**) **فَقُلْتُ**: **نَعَمْ أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ**: (**لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ**)، **قَالَ**: **وَرَأَيْتُ الشَّيْبَ أَحْمَرَ**)).

قال أبو عيسى: «هذا أحسن شيء روي في هذا الباب، وأفسر؛ لأن الروايات الصحيحة أن النبي ﷺ لم يبلغ الشيب، وأبو رمثة اسمه: رفاعة بن يثربي التيمي».

الأول: حديثُ أبي رِمْثَةَ رضي الله عنه[(١)]:

قوله: (**ابْنُكَ هَذَا؟**)، مبتدأٌ وخبر، وهمزة الاستفهام محذوفة.

قوله: (**أَشْهَدُ بِهِ**)، يُروى بصيغة الأمر من الثلاثي المجرد، أيْ: كن شاهدًا على اعترافي بأنَّه ابني من صلبي، وفي بعض النسخ (**أَشْهَدُ**) بصيغة المتكلم من المجرد أيضًا، أيْ: أُقِرُّ به وأعترف بذلك، وهذه جملة مقررة لقوله: (**نعم**)، وفائدتها التزام ضمان الجنايات بينهما على ما كانوا عليه في ذلك زمن[(٢)] الجاهلية؛ ولذلك ردَّه النبيُّ ﷺ بقوله: (**لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ**)، أيْ: لا يؤاخذ هو بذنبك، ولا تؤاخذ أنت بذنبه[(٣)]، يعني نُسخت الضمانيّة المذكورة في شريعتنا.

ومثله قوله ﷺ في حديثٍ آخرَ[(٤)]: ((**ألا لا يجني جانٍ على ولده، ولا مولودٌ على**

---

(١) **تخريجه**:

سبق تخريجه، انظر الحديث رقم (٤٣).

(٢) (زمن) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٣) (بذنبه) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٤) هذا الحديث جاء من طريق: سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه، أخرجه الترمذي في الفتن، باب ما جاء: دماؤكم وأموالكم عليكم حرام (٤/ ٤٦١ رقم ٢١٥٩)، وقال: «حسن صحيح» وابن ماجه في الديات، باب لا يجني أحد على أحد (٢/ ٨٩٠ رقم ٢٦٦٩)، وأحمد (٢٥/ ٤٦٥ رقم ١٦٠٦٤)، وابن أبي شيبة (٧/ ٤٥٣ رقم ٣٧١٦٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ٣١ رقم ٥٨)، كلهم من طريق: شبيب بن غرقدة، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع... ثم ذكر الحديث.

=

والده))، وعند أحمد[١] من هذا الطريق فقلت: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: (**ابْنُ نَفْسِكَ؟**) قُلْتُ: أَشْهَدُ بِهِ، قَالَ: (**فَإِنَّهُ لاَ يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلاَ تَجْنِي عَلَيْهِ**).

ومن طريق[٢]: ثابت بن مُنْقذ، عن ابن أبي رِمْثَةَ قال: انطلقت مع أبي إلى رسول الله ﷺ قال لأبي: ابْنُكَ هذا؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ الْكَعْبَةِ، قَالَ: حَقًّا؟، قَالَ: أَشْهَدُ به، قَالَ: فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا مِنْ ثَبْتِ شَبَهِي فِي أَبِي وَمِنْ حَلِفِ أَبِي عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: ((**أَمَّا أَنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ**)) وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الأنعام: ١٦٤]).

قوله: (**وَرَأَيْتُ الشَّيْبَ أَحْمَرَ**)، وتقدم في الباب الذي قبله[٣]، بلفظ: (**وشَيْبُهُ أَحْمَرُ**) زاد الحاكم[٤] من هذا الوجه: (**وشيبه أحمرُ مخضوبٌ بالحناء**).

ولأبي داود[٥] من حديثه: (**وَكَانَ قَدْ لَطَّخَ لِحْيَتَهُ بِالْحِنَّاءِ**).

وعند أحمد[٦]: (**فَإِذَا رَجُلٌ لَهُ وَفْرَةٌ بِهَا رَدْعٌ مِنْ حِنَّاءٍ**).

في رواية[٧]: (**فَرَأَيْتُ بِرَأْسِهِ رَدْعَ حِنَّاءٍ**[٨]).

وفي سنده: سليمان بن عمرو بن الأحوص، ذكره البخاري وأبو حاتم، فلم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلاً، وقال ابن القطان: «مجهول»، وقال الذهبي: «ثقة»، وقال الحافظ: «مقبول». التاريخ الكبير (٤/ ٢٨)، الجرح والتعديل (٤/ ١٣٢)، بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٨٧)، الكاشف (١/ ٤٦٣)، تقريب التهذيب (ص ٢٥٣).

ويشهد له حديث الباب، وهو حديث أبي رمثة رضي الله عنه، فالحديث حسن لغيره. ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (٤/ ٦٢٣).

(١) أحمد (١١/ ٦٨٢ رقم ٧١١١).

(٢) أحمد (١١/ ٦٨٥ رقم ٧١١٤).

(٣) ينظر شرح الحديث رقم: (٤٣).

(٤) الحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦٤ رقم ٤٢٠٣).

(٥) أبو داود في كتاب الترجل، باب في الخضاب (٤/ ٨٦ رقم ٤٢٠٨).

(٦) أحمد (١١/ ٦٨٥ رقم ٧١١٤).

(٧) أحمد (١١/ ٦٧٣ رقم ٧١٠٤). وتقدم تخريج الحديث والكلام عليه، ينظر: تخريج الحديث رقم: (٤٣).

(٨) في (ص) (حماة)، وفي (س) (جناة)، والمثبت هو الصواب.

وأخرج ابنُ الجوزي في كتاب الوفا[١] من طريق غيلان[٢] عن إياد بن لقيط، عن أبي رمثة، قال: ((كانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخْضِبُ بِالْحِنَّاءِ وَالْكَتَمِ)).

هذه الرواية صريحة في خِضابه ﷺ، وسيأتي تحقيقه في آخر الباب.

(قَالَ أَبُو عِيسَى) هكذا وقع في النسخ الصحيحة المسموعة، فيحتمل أن يكون من كلام المصنف على غلبة كنيته على اسمه، إذ التَّكْنِيَةُ عن صاحبها غير متعارف، وهو في ذلك تابعٌ لشيخه ومقتداه، وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، حيث عبَّر في صحيحه وسائر تصانيفه أيضًا عن نفسه بأبي عبد الله، ويحتمل احتمالاً بعيدًا أن ذلك من صُنْعِ التلامذة.

قوله: **(أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ)**، أيْ: أرجح روايةٍ وردت في باب خِضَابِهِ ﷺ.

قوله: **(وَأَفْسَرُ)**، أيْ: أوضح بيانًا، وأصدق مقالاً.

---

(١) الوفا بأحوال المصطفى (٢/ ٢٨٠).

والحديث أخرجه: أحمد (٢٩/ ٤٤ رقم ١٧٥٠٠)، والمحاملي في أماليه (ص ٤٢٦ رقم ٥٠٢)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٢٨٤ رقم ٧٢٦)، والبيهقي في دلائل النبوة (١/ ٢٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/ ١٥٨)، كلهم من طريق: أبو سفيان الحميري، حدثنا الضحاك بن حمرة، عن غيلان بن جامع، عن إياد بن لقيط، عن أبي رمثة، قال: ((كان النبي ﷺ يخضب بالحناء والكتم، وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه))، شك أبو سفيان.

وإسناده ضعيف فيه: الضحاك بن حُمْرَة (بالراء المهملة)، الشامي نزيل واسط، قال عنه يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال السعدي الجوزجاني: «غير محمود الحديث»، وقال ابن عدي: «ليس بذاك»، وقال الحافظ: «ضعيف». تاريخ ابن معين - رواية الدوري - (٤/ ٣٧٩)، أحوال الرجال (ص ٢٩٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٥٤)، الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٥٠١)، تقريب التهذيب (ص ٢٧٩).

وقال ابن القيسراني: «حديث: كان رسول الله يخضب بالحناء...غريب...تفرد به الضحاك بن حمرة». أطراف الغرائب والأفراد (٥/ ٥٨).

(٢) غيلان بن جامع بن أشعث المحاربي، أبو عبد الله الكوفي، قاضيها، ثقة، أخرج له مسلم وأصحاب السنن، توفي سنة (١٣٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٤٣).

قوله: (**لَمْ يَبْلُغِ الشَّيْبَ**)، أيْ: لم يظهر البياض في شعره كثيرًا بحيث يحتاج إلى الخضاب، فينبغي أن يُفَسَّر شيبُه بالحمرة على ما بيَّنَهُ أبو رِمْثَةَ لم يصح عنده[١]، أو هي مؤوّلة كما سيجيء، والله أعلم.

قوله: (**وأبو رِمْثَة اسمه**) إلى آخره، وقع[٢] في أصل سماعنا العلماء[٣]؛ علامة النسخة، وتقدّم تحقيق اسم أبي رِمْثَة، وبيان نسبه، ونسبته إلى الرِّباب، وغير ذلك في المقدمة. والله الموفق.

---

(١) أي: أن الروايات المصرحة بالخضاب في بعض طرق حديث أبي رمثة لم تصح عند الترمذي.

(٢) (وقع) سقطت من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) كذا في النسخ الخطية، ولعل المراد: وقع في أصلنا المسموع من العلماء، والله أعلم.

٤٦– حدثنا سفيان بن وكيع قال: حدثنا أبي، عن شريك، عن عثمان بن موهب، قال: **((سئل أبو هريرة: هل خَضَب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم))**.

قال أبو عيسى: «وروى أبو عوانة هذا الحديث عن عثمان بن عبد الله بن موهب، فقال: عن أم سلمة».

الحديثُ الثاني: حديثُ [٥٨/ ب] أبي هريرة وأم سلمة رضي الله عنهما[١].

قوله: (**سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ**)، لم يُسمّ السائل.

(**قوله**)[٢]: (**قَالَ: نَعَمْ**)، هذا موافقٌ لقول من قال من الصحابة: إنَّه ﷺ خَضَب.

قوله: (**فقال: عن أم سلمة**)، اشتمل سياق أبي عوانة[٣] على فائدتين، الأولى: تحقيق نسب شيخه عثمان[٤]، وأنَّه في الإسناد الأول منسوبٌ إلى جده.

---

(١) **تخريجه:**

لم أقف عليه عند أحد غير الترمذي في الشمائل، **وإسناده ضعيف**، فيه: سفيان بن وكيع بن الجراح، قال عنه النسائي: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «لا يشتغل به»، وقال أبو حاتم: «له وراق قد أفسد حديثه»، وقال عنه أيضًا: «لين»، وقال الحافظ: «كان صدوقا، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه». الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٥٥)، الجرح والتعديل (٤/ ٢٣١)، تقريب التهذيب (ص٢٤٥).

وأما حديث أم سلمة: فلم أقف على رواية أبي عوانة، ولكن أخرج البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (٥/ ٢٢١٠ رقم ٥٥٥٨)، من طريق: سلام عن عثمان بن عبد الله بن موهب، قال: دخلت على أم سلمة، فأخرجت إلينا شعرًا من شعر النبي ﷺ مخضوبًا، وفي لفظ له: أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر.

(٢) (قوله) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٣) وضَّاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٧٥هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٨٠).

(٤) عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي، مولاهم، المدني الأعرج، وقد ينسب إلى جده، ثقة، أخرج له الشيخان، توفي سنة (١٦٦هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٨٥).

والثانية: أن عثمان[١] روى هذا الحديث عن أُمِّ سَلَمَةَ، فيحتمل أنَّه أراد أنَّ عثمان روى الحديث عنهما معًا، فروى شريكٌ[٢] عنه عن أبي هريرة، وروى أبو عوانة عنه عن أم سلمة، وفيه تقوية لخبر أبي هريرة، ويحتمل أنَّه شاذٌّ؛ لأنَّ الخبر مروي عن أم سلمة فقط.

وذِكْرُ أبي هريرة مما تفرد به شريك وهو وهمٌ، فإنَّ فيه وفي حفظه مقالاً، وله مناكير لم يتابع عليها[٣].

ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه البخاري[٤] وابن ماجه[٥] وأحمد[٦] ومن طريقه ابن الجوزي في الوفا[٧] وابن سعد[٨] والإسماعيلي[٩] من طُرُقٍ كثيرةٍ عن عثمان بن عبد الله بن مَوْهَبٍ قَالَ: ((دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ شَعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَخْضُوبًا))، لفظ البخاري، زاد ابن ماجه، وأحمد: (بالحناء والكتم).

والإسماعيلي[١٠] قال: كَانَ مَعَ أُمِّ سَلَمَةَ مِنْ شَعْرِ لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ شَعْرٌ فِيهِ أَثَرُ الْحِنَّاءِ

---

(١) في (ص) (ضمرة)، والمثبت من (س) و(ش).

(٢) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي، أبو عبد الله، صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا، عابدا شديدا على أهل البدع، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة (١٧٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٦٦).

(٣) شريك بن عبد الله النخعي، قال عنه يحيى بن سعيد القطان: «رأيت تخليطًا في أصول شريك»، وقال أيضًا: «ما زال مخلطًا»، وقال الجوزجاني: «سيئ الحفظ مضطرب الحديث»، وقال أبو زرعة: «كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحيانًا»، وقال الحافظ: «صدوق، يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة». أحوال الرجال (ص١٥٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٦٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٠)، تقريب التهذيب (ص ٢٦٦).

(٤) البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (٥/ ٢٢١٠ رقم ٥٥٥٨).

(٥) ابن ماجه في اللباس، باب الخضاب بالحناء (٢/ ١١٩٦ رقم ٣٦٢٣).

(٦) أحمد (٤٤/ ١٦١ رقم ٢٦٥٣٩).

(٧) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٨٠).

(٨) الطبقات الكبرى (١/ ٤٣٧).

(٩) لم أقف عليها، وأشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٥٣).

(١٠) لم أقف عليها، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٥٣).

وَالْكَتَمِ.

ولابن سعد[١] من طريق نُصير بن أبي الأشعث[٢] أخرى، عن ابن موهب، أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ أَرَتْهُ شَعَرَ النَّبِيِّ ﷺ أَحْمَرَ.

وأخرجه البخاري[٣] أيضًا، فيحتمل أنَّه لما أرَتْهُ أمُّ سلمةَ الشعر مخضوبًا سأل عنها، هل خضب رسول الله ﷺ؟ فقالت: نعم.

ولم يخرجِ ابنُ سعدٍ ولا ابنُ الجوزي رواية أبي هريرة، مع أنهما استوعبا طرق أخبار من قال من الصحابة بخضابه ﷺ.

ولم يتعرض الشيخ ابن حجرٍ أيضًا لروايته [٥٩/ أ] فهذا دليلٌ على أنَّه لم يصحَّ؛ بل لم يُرْوَ عن أبي هريرة في هذا الباب شيءٌ، فدلَّ على أنَّ مراد المصنف بإيراد طريق أبي عوانة الإشارةُ إلى أنَّ رواية شريك شاذة؛ بل منكرة، والله أعلم.

---

(١) الطبقات الكبرى (١/ ٤٣٧).

(٢) نُصير ابن أبي الأشعث الأسدي، أبو الوليد الكوفي، ثقة من السابعة، أخرج له البخاري. تقريب التهذيب (ص ٥٦١).

(٣) البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (٥/ ٢٢١٠ رقم ٥٥٥٨).

٤٧- حدثنا إبراهيم بن هارون، قال: أنبأنا النضر بن زرارة، عن أبي جَنَاب، عن إياد بن لقيط، عن الجهدمة امرأة بشير بن الخَصَاصِيَة، قالت: ((**أنا رأيت رسول الله ﷺ يخرج من بيته ينفض رأسه، وقد اغتسل، وبرأسه رَدْغٌ من حِناء، أو قال: (رَدْغٌ) شك في هذا الشيخ**)).

الحديث الثالث: حديث الْجَهْدَمَةِ[(١)] امرأة بشير بن الخَصَاصِيَة[(٢)]:

قوله: (يَنْفُضُ رَأْسَهُ)، النفض في الأصل بمعنى التَّحريك[(٣)]، والمراد هنا المسح؛ أيْ: يمسح شعر رأسه بيده ليقطر عنه الماء.

(وقد اغتسل) جملةٌ حالية؛ أي: والحال أنَّه قد اغتسل.

قوله: (رَدْغٌ، أوْ قَالَ: رَدْعٌ)، صُحح في أصل سماعنا الأول بالغين المعجمة، والثاني بالعين المهملة، واتفق المحققون على أنَّ الرَّدْغ بالمعجمة[(٤)]، وهو غلطٌ في هذا الموضع؛ لإطباق

---

(١) ليلى السّدوسيّة، امرأة بشير بن الخصاصيّة، يقال لها: الْجَهْدَمَة، قيل: لها صحبة، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٠٧).

(٢) **تخريجه:**

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٩٦ رقم ٣٤٢٥)، والطبراني المعجم الكبير (٢٤/ ٢٠٨ رقم ٥٣٣)، كلاهما من طريق: أبي جَنَاب يحيى بن أبي حية الكلبي، أخبرني إياد بن لقيط به.

وإسناده ضعيف فيه: أبو جَنَاب يحيى بن أبي حية الكلبي، كان يحيى القطان يضعفه، وقال عنه يحيى بن معين: «ليس بقوي»، وقال أحمد: «أحاديثه مناكير»، وقال أبو حاتم: «لا تكتب منه شيئا، ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «صدوق، غير أنه كان يدلس»، وقال الحافظ: «ضعفوه؛ لكثرة تدليسه». تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز - (١/ ٧٠)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد - رواية ابنه عبد الله - (٣/ ١١٤)، التاريخ الكبير (٨/ ٢٦٧)، الجرح والتعديل (٩/ ١٣٨)، تقريب التهذيب (ص ٥٨٩).

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٠٩).

(٤) لعله يريد المحققين من شراح الحديث، ينظر على سبيل المثال: معالم السنن للخطابي (٤/ ٢١٠)، =

أرباب اللغة أنَّ الرَّدْع بالمهملة والدال الساكنة لمع من زعفران[١] لم يعم الثوب، أو الجلد كله، والمردعة قميص يلمع بالطيب والزعفران، والرَّدْع: أثر الطيب ونحوه أيضًا، وبه رَدْعٌ من زعفران، أو دم، أيْ: لطخ وأثر، ورَدَعْتُهُ بالشَّيء فارْتَدع؛ أي: لطخته فتلطخ، ثوب رَديع: مصبوغ بالزعفران، والرَّدْغ والرَّدْغة بالمعجمة وسكون الدال فيهما: الطين والوحل الكثير[٢]، ويجمع على رَدْغ وَرِداغ، يقال: مكان رَدْغ، وارْتَدغ فلان بالرِّداغ عن الجمعة.

وقال الشيخ ابن حجر[٣]: الرَّدْع: بالمهملة الصبغ، وبالمعجمة طين كثير. انتهى.

وقال الحافظ أبو موسى المديني[٤]: وقد يقال: ارتدغ بالمعجمة تلطخ به الشيء، والصحيح الأول. انتهى، والله أعلم.

قوله: (شَكَّ في هذا الشيخ)، كذا وقع في أكثر النسخ، وهو من كلام المصنف، والمراد به شيخه إبراهيم بن هارون[٥]، ويؤيده ما وقع في بعض النسخ؛ الشَّك هو لإبراهيم بن هارون.

قوله في الإسناد: (عن أبي جَنَاب)، بالجيم المفتوحة، بعدها نون مخففة، كما حققه المحققون من علماء أسماء [٥٩/ ب] الرجال[٦]، وسبق تحقيقه في المقدمة.

المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (٢/ ٣٩٩).

(١) تهذيب اللغة (٢/ ١٢١)، الصحاح (٣/ ١٢١٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ١٠)، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢١٥).

(٢) تهذيب اللغة (٨/ ٩٠).

(٣) فتح الباري (١/ ١٢٢).

(٤) محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني الشافعي، أبو موسى المديني، محدث حافظ، له تصانيف كثيرة، منها: اللطائف من دقائق المعارف، تتمة الغريبين للهروي، وسماه المغيث، الأخبار الطوال، عوالي التابعين، توفي سنة (٥٨١هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٦)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٥٢).

ولم أقف على موضع كلامه.

(٥) إبراهيم بن هارون البلخي العابد، صدوق، من الحادية عشرة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (ص ٩٥).

(٦) ينظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (١/ ٤٦٤)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٢/ ٥٢٢).

٤٨- حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عمرو بن عاصم، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: حدثنا حميد، عن أنس، قال: ((**رأيت شعر رسول الله ﷺ مخضوبًا**)).

قال حماد: وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عقيل قال: ((**رأيت شعر رسول الله ﷺ عند أنس بن مالك مخضوبًا**)).

الحديث الرابع: حديثُ أنسٍ ﷺ[1]:

قوله: (**عن أنسٍ قَالَ: رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَخْضُوبًا**)، اعلم أن ما ثبت عن أنس في الصحيحين[2] وغيرهما من طرقٍ كثيرةٍ أنَّ النبيَّ ﷺ لم يَخْضِبْ ولَمْ يَبْلُغْ شَيْبُه الخضَاب، ولم يُرْوَ عنه خلافُ ذلك إلاَّ هذا الخبر، فإمَّا أنْ يُحْكَم بشذوذ هذه الرواية، فإنَّ راويه حُمَيْد[3] عن أنس سمعه من ثابت[4] فدلَّسه، قال شعبة[5]: لم يسمع حميد من أنس إلاَّ أربعة وعشرين حديثًا، والباقي سمعها من ثابت. انتهى.

ومع هذا فقد خالف في هذا الخبر من هو أوثق منه، كمحمد بن سيرين، وثابت، وقتادة، وأحاديثهم عن أنس في نفي الخضاب ثابتةٌ في الصحيحين وغيرهما، وهو واحدٌ وهُم جماعة.

---

(١) **تخريجه:**

لم أقف عليه عند أحد سوى الترمذي في الشمائل، وإسناده ضعيف، فيه عمرو بن عاصم الكلابي، قال عنه أبو داود: «لا أنشط لحديثه»، وقال الحافظ: «صدوق في حفظه شيء». سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (ص ٢٣٦)، تقريب التهذيب (ص ٤٢٣).

(٢) البخاري في اللباس، باب ما يذكر في الشيب (٥/ ٢٢١٠ رقم ٥٥٥٦)، ومسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢١ رقم ٢٣٤١).

(٣) حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٤٢هـ)، وقيل: (١٤٣هـ)، وهو قائم يصلي.

(٤) ثابت بن أسلم البُناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، أخرج له الجماعة، توفي سنة بضع وعشرين ومائة. تقريب التهذيب (ص ١٣٢).

(٥) تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٤/ ٣١٨).

ولهذا نقل المصنف عقيبه عن حماد[١] رواية أنَّه أخبره عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب[٢] أنَّه قال: ((**رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسٍ مَخْضُوبًا**))، إشارة إلى شذوذ رواية حميد، فهذا هو الصحيح، فإنَّه روي عن أبي هريرة أنَّه قال: ((**لما مات النبي ﷺ خَضَبَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ لِيَكُونَ أَبْقَى لَهُ**))، أخرجه الدَّارَقُطْنِيّ في رجال مالك، وفي غرائب مالك[٣] له أيضًا.

فيحتمل أن من شعوره المطهرة التي كانت عند أبي طلحة[٤] زوج أم أنس، أو عند أمه أم سليم[٥] وخضبها أبو طلحة، أو أنَّه كان موجودًا عند الناس فرآه عبد الله بن محمد بن عقيل عنده، وإمَّا أن تحمل روايةُ أنس: ((**كان شعره ﷺ مخضوبًا**)) على أنَّه رآه بعد وفاته ﷺ عند أبي طلحة، أو عند غيره على الوجه الذي تقدم. والله أعلم.

فوائد:

الأول: اعلم أنَّه اختلف أهل العلم في أنَّ النبيَّ ﷺ هل خَضَبَ أم لا، فذهب بعض

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، تغير حفظه بـأُخَرَة، أخرج له البخاري تعليقًا، ومسلم، والأربعة، توفي سنة (١٦٧هـ). تقريب التهذيب (ص ١٧٨).

(٢) عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، صدوق، في حديثه لين، ويقال: تغير بأُخَرَة، توفي بعد (١٤٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٢١).

(٣) لم أقف عليهما، وأشار إلى هذه الرواية الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧١).

(٤) زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عمرو بن مالك بن النّجار، الأنصاريّ الخزرجيّ، أبو طلحة، مشهور بكنيته، كان من فضلاء الصّحابة، وهو زوج أم سليم، واختلف في وفاته، فقيل سنة (٣٤هـ)، وقيل: سنة (٥٠ أو ٥١هـ)، قال الحافظ ابن حجر: وبه جزم المدائني. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٥٠٢).

(٥) أم سليم بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب الأنصاريّة، اشتهرت بكنيتها، واختلف في اسمها، فقيل: سهلة، وقيل: رميلة، وقيل: الغميصاء، أو الرّميصاء، تزوّجت مالك بن النضر، فولدت أنسا، وأسلمت مع السّابقين إلى الإسلام من الأنصار، فغضب مالك وخرج إلى الشّام فمات بها، وتزوّجت بعده أبا طلحة، روت عن النبي ﷺ عدة أحاديث. الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٠٨).

العلماء إلى أنَّه خَضَب؛ لحديث أبي رِمْثة الذي تقدمت الإشارة إليه، وما وقع في طرقه[١]، ولظاهر بعض [٦٠/ أ] الأحاديث المذكورة في الباب، ولحديث عثمان بن موهب[٢]: أنَّه رأى شعر النبي ﷺ عند أم سلمة رضي الله عنها مخضوبًا، وقد تقدم أيضًا.

ولحديث ابن عمر المخرج في الصحيحين[٣]: ((**أنَّه كان ﷺ يصبغ بالصُّفْرَة**))، ولحديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: ((**كان أَكثر شيب رسول اللَّه ﷺ فِي فَوْدَيْ رَأْسِهِ، -والْفُودَان حَرْفا الْفَرقِ- وكان أكثر شيبه في لحيته حول الذَّقْنِ، وكان شيبه كأَنَّهُ خيوط الفضَّة يَتَلَأْلَأُ بين سواد الشَّعَر، فإذا مَسَّه بِصُفْرَة، -وكان كثيرًا ما يفعل ذلك- صار كأنه خيوط الذهب**))، أخرجه أبو نعيم في الحلية[٤]، من طريق: عبد العزيز بن

(١) ينظر شرح الحديث رقم (٤٣).

(٢) ينظر شرح الحديث رقم (٤٦).

(٣) البخاري في الوضوء، باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين (١/ ٧٣ رقم ١٦٤)، ومسلم في الحج، باب الإهلال من حيث تنبعث الراحلة (٢/ ٨٤٤ رقم ١١٨٧). في حديث طويل، واقتصر الشارح منه على موضع الشاهد.

(٤) لم أقف عليه في الحلية، وقد أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ٦٣٧)، والبيهقي في الدلائل (١/ ٢٩٩)، والخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (ص١٣٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ٣٥٦)، وابن دحية في الآيات البينات (ص٢٣٢)، كلهم من طريق: صبيح بن عبد الله، ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، وهشام بن عروة، عن أبيه١ عن عائشة رضي الله عنها، به.

وإسناده ضعيف فيه: صبيح بن عبد الله الفرغاني، قال عنه أبو حاتم: «صدوق»، وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: «منكر الحديث»، وقال البيهقي: «ليس بالمعروف»، وقال الخطيب البغدادي: «صاحب مناكير». الجرح والتعديل (٤/ ٤٥٢)، المؤتلف والمختلف للأزدي (٢/ ٤٨٢)، الدلائل للبيهقي (١/ ٢٩٩)، تلخيص المتشابه في الرسم (ص ١٣٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٧).

قال الحافظ العراقي عن هذا الحديث: «فيه صبيح بن عبد الله الفرغاني، منكر الحديث، قاله الخطيب». المغني عن حمل الأسفار (ص ٨٦٨).

عبد الصمد العمي[١]، عن جعفر بن محمد[٢] وهشام بن عروة، كلاهما عن عروة[٣] عنها، هكذا ذكره ابن الجوزي[٤] عنه.

وذهب أكثر العلماء إلى أنَّه لم يَخْضِب؛ لحديث أنس المخرج في الصحيحين[٥] أيضًا: أنَّه قال: ((**لَمْ يَخْضِب النبيُّ ﷺ وَلَمْ يَبْلُغْ شَيْبُهُ إلى الخِضَاب**)).

ولحديث جابر بن سمرة المذكور في هذا الباب[٦]، وأخرجه مسلمٌ أيضًا.

ولحديث سعد بن أبي وقاص[٧]، وجابر بن عبد الله الأنصاري[٨] أنهما سُئِلا: ((هل كان النبي ﷺ يَخْضِب، فقالا: لا، ولا همَّ به، كان شيبه في عَنْفَقَتِه، لو أردنا أن نحصيها لأحصيناها)).

وفي روايةٍ: (**ما كان شيبه يحتاج إلى الخضاب**)، أخرجهما ابن سعدٍ في الطبقات[٩] من

---

(١) عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، أبو عبد الله البصري، ثقة حافظ، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٨٧هـ)، ويقال بعد ذلك. تقريب التهذيب (ص ٣٥٨).

(٢) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام، أخرج له مسلم، والأربعة، توفي سنة (١٤٨هـ). تقريب التهذيب (ص ١٤١).

(٣) في النسخ الخطية (عن عكرمة)، وهو غلط، كما أن سياق الإسناد فيه خلل، والصواب: عن جعفر بن محمد، عن أبيه وهشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، كما هو مبين في تخريج الحديث.

(٤) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٨١).

(٥) سبق تخريجه قريبًا، ينظر: شرح الحديث رقم (٤٨).

(٦) سبق تخريجه قريبًا، ينظر: الحديث رقم (٤٤).

(٧) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٤٣٣).

(٨) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٤٣٤)، ولفظه: ((ما كان شيبه يحتاج إلى الخضاب)).

(٩) أخرجه ابن سعد من طريقين: كلاهما من رواية محمد بن عمر الواقدي، وهذا إسناد ضعيف جدًّا، فيه الواقدي، قال عنه إسحاق بن راهويه: «إنه عندي ممن يضع الحديث»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال أبو زرعة: «ضعيف...ترك الناس حديثه»، وقال أبو حاتم: «متروك». الجرح والتعديل (٨/ ٢١)، التاريخ الكبير (١/ ١٧٨).

طريق الواقدي[١].

وأوَّلُوا الروايات الحاكية عن خِضابه بأنَّه ﷺ كان يستعمل الطِّيب كثيرًا، وهو يزيد السَّواد في الشعر، فمن رآه كذلك ظنَّ أنَّه خَضَب، أو بأنَّه ﷺ كان يضع الحِناء على رأسه لأجل التَّداوي، فظن الراوي أنَّه فعل ذلك لأجل الخِضاب، فأخبر عمّا تصور.

وقال الشيخ ابن حجر[٢]: قد أخرج مسلمٌ، والترمذي، والنَّسَائِيّ، وأحمدُ من حديث جابر بن سمرة[٣]، قال: ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الشيب إلاَّ شعراتٌ كان إذا ادَّهن واراهن الدَّهْنُ[٤]، فيحتمل أنّ [٦٠/ ب] الذين أثبتوا الخِضَاب شاهدوا الشعر الأبيض، ثم لما واراه الدَّهْنُ ظنوا أنَّه خَضَبه. والله أعلم.

وقال الإسماعيلي[٥] في حديث عثمان بن موهب: ورؤيته شعر النبي ﷺ عند أم سلمة مخضوبًا ليس فيه بيان أنَّ النبي ﷺ هو الذي خَضَبه، بل يحتمل أن يكون احمرَّ بعده لِما خالطه من طيب فيه صُفْرة، فقلبت به الصُّفْرة، قال: فإن كان كذلك، وإلاَّ فحديث أنس رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ كان يخضب أصح.

قال الشيخ ابن حجر[٦]: والذي أبداه احتمالاً قد ورد معناه موصولاً إلى أنس في البخاري في باب صفة النبي ﷺ[٧]، وأنَّه جزم بأنَّه إنما احمرَّ من الطيب، قلت[٨]: وكثيرًا من الشعور التي تنفصل عن الجسد إذا طال العهد يؤول سوادُها إلى الحُمْرة، وما جنح إليه من

---

(١) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي، المدني القاضي، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، توفي سنة (٢٠٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٩٨).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٥٤).

(٣) تقدم تخريجه، ينظر شرح الحديث رقم (٤٤).

(٤) (الدهن) سقط من (ص)، والمثبت من (س)، وفتح الباري.

(٥) لم أقف عليه، وقد نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٥٤).

(٦) فتح الباري (١٠/ ٣٥٤).

(٧) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٢ رقم ٣٣٥٤)، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٧١).

(٨) أي: الحافظ ابن حجر.

الترجيح خلاف ما جمع به الطبري[١]، وحاصله أنَّ من جزم بأنَّه خضب، كما في ظاهر حديث أم سلمة[٢]، وكما في حديث ابن عمر[٣]، ((**أنَّه ﷺ خَضَبَ بِالصُّفْرَةِ**)) حكى ما شاهده، وكان ذلك في بعض الأحيان؛ لإرادة بيان الجواز، ولم يواظب عليه، ومن نفى ذلك كأنسٍ، فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله، ولم يتفق أنَّه رآه وهو يخضب.

وأمَّا ما أخرجه الحاكم وابن سعد من حديث عائشة رضي الله عنها[٤] قالت: (ما شانه الله تبييضًا)، فمحمولٌ على أن تلك الشعرات البيض لم يتغير بها شيء من حسنه ﷺ، وقد أنكر أحمدُ[٥] إنكار أنس أنَّه خَضَب، وذكر حديث ابن عمر كما تقدّم، ووافق مالكٌ[٦] أنسًا في إنكار الخضاب، وتأوّل ما ورد في ذلك.

ووقع في رجال مالك للدارقطني، وهو في غرائب مالك له أيضًا[٧] عن أبي هريرة، قال: ((**لما مات النبي ﷺ خَضَبَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ لِيَكُونَ أَبْقَى لَهُ**))، فإن ثبت هذا استقام إنكار أنس، ويقبل [٦١/ أ] ما أثبته التأويل، والله تعالى أعلم، انتهى كلام الشيخ[٨].

وقال الشيخ محيي الدين النووي[٩]: المختار أنَّه ﷺ خَضَبَ[١٠] في وقتٍ لما دل عليه حديث ابن عمر في الصحيحين، ولا يمكن تركه ولا تأويله، وتَركَه في معظم الأوقات، فأخبر كلٌّ بما رأى وهو صادق. والله أعلم.

---

(١) تهذيب الآثار للطبري – الجزء المفقود– (ص ٥١٦).

(٢) ينظر: شرح الحديث رقم (**٤٦**).

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

(٤) سبق تخريجه، ينظر شرح الحديث رقم (**٣٧**).

(٥) الوقوف والترجل من مسائل الإمام أحمد (ص ١٣٣).

(٦) الاستذكار لابن عبد البر (٨/ ٤٤٠).

(٧) لم أقف عليه في المصادر السابقة، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧١).

(٨) أي: الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٥٧١).

(٩) شرح النووي على صحيح مسلم (١٥/ ٩٥) بتصرف يسير.

(١٠) كذا في النسخ الخطية، وفي شرح النووي (صبغ).

الفائدة الثانية[1]:

اختلف العلماء سلفًا وخلفًا هل الخضب أحب أم تركه أولى، فذهب جمع إلى الأوَّل[2]، مستدلين بحديث أبي هريرة رفعه: ((**إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ**))، أخرجه: الشيخان[3][4]، والنَّسَائِيّ[5]، وغيرهم.

ولحديث أبي أمامة قال: خَرَج رسول الله ﷺ عَلى مَشْيَخَة من الْأَنْصَار بِيضٌ لِحَاهُمْ فَقَالَ: ((**يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ حَمِّرُوا، أَوْ صَفِّرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ**))، أخرجه أحمد[6] بسندٍ حسن.

---

(١) (الثانية) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٢) مذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة، استحباب الخضاب وصبغ الشيب، وذهب الأحناف والمالكية في رواية إلى جواز الخضاب. البناية شرح الهداية (٤/ ٧٢)، المقدمات الممهدات (٣/ ٤٥٩)، المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٣)، المغني لابن قدامة (١/ ٦٨).

(٣) في (ص) كلمة غير واضحة، وفي (س) و(ش) بياض، والمثبت من (جمع الوسائل)، والسياق يدل عليه.

(٤) البخاري في اللباس، باب الخضاب (٥/ ٢٢١٠ رقم ٥٥٥٩)، ومسلم في اللباس والزينة، باب في مخالفة اليهود في الصبغ (٣/ ١٦٦٣ رقم ٢١٠٣).

(٥) النسائي في الزينة، باب الأمر بالخضاب (٨/ ١٨٥ رقم ٥٢٤١).

(٦) أحمد (٣٦/ ٦١٣ رقم ٢٢٢٨٣)، وأخرجه أيضًا: الطبراني في الكبير (٨/ ٢٣٦ رقم ٧٩٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٣٩٦ رقم ٥٩٨٧)، كلهم من طريق: عبد الله بن العلاء، حدثني القاسم، قال: سمعت أبا أمامة...ثم ذكره.

وإسناده حسن: قال الهيثمي: «رواه أحمد، والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم، وهو ثقة»، وقال الألباني: «وهذا إسناد حسن». مجمع الزوائد (٥/ ١٣١)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (٣/ ٢٤٩).

وأخرج الطَّبَرَانِيّ في الأوسط[١] من حديث أنس نحوه[٢]، وفي الكبير[٣] من حديث عُتبة بن عَبدٍ[٤]: ((**كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة الأعاجم**))؛ ولهذا خضب الإمامان الحسن والحسين[٥] -رضي الله عنهما-، وجمعٌ كثيرٌ من كبراء الصحابة[٦].

---

(١) المعجم الأوسط للطبراني (١/ ٥١ رقم ١٤٢) من طريق: عبد الله بن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن أنس بن مالك قال:، ((كنا يوما عند النبي ﷺ، فدخلت عليه اليهود، فرآهم بيض اللحى، فقال: (ما لكم لا تغيرون؟)، فقيل: إنهم يكرهون، فقال النبي ﷺ: لكنكم غيروا، وإياي والسواد)).

وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن لهيعة، تركه يحي بن سعيد، وقال ابن معين: «لا يحتج بحديثه»، وضعفه النسائي، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «أمره مضطرب، يكتب حديثه على الاعتبار»، وقال الحافظ: «صدوق...خلط بعد احتراق كتبه». تاريخ ابن معين (٤/ ٤٨١)، التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ١٨٢)، الضعفاء للنسائي (ص٢٠٣)، الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧)، تقريب التهذيب (ص ٣١٩).

(٢) (نحوه) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (١٧/ ١٢٩ رقم ٣١٦) من طريق: الأحوص بن حكيم، عن أبيه، عن عبد الله بن عامر، عن عتبة بن عبد، قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للأعاجم.

وإسناده ضعيف: فيه الأحوص بن حكيم، قال عنه ابن معين: «ليس بثقة، ولا مأمون»، قال أبو حاتم: «ليس بقوي، منكر الحديث»، وقال الحافظ: «ضعيف الحفظ».

من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال-رواية طهمان- (ص ٤٧)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٢٨)، تقريب التهذيب (ص ٩٦).

(٤) عُتبة بن عَبد، أبو الوليد السلمي، قال الواقديّ: توفي سنة (٨٧هـ)، وهو آخر من مات بالشام من الصحابة. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٦٢).

(٥) أخرج البخاري في المناقب، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما (٣/ ١٣٧٠ رقم ٣٥٣٨)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: ((كان أشبههم برسول الله ﷺ، -أي: الحسين بن علي- وكان مخضوبًا بالوسمة))، والوسمة: نبت يميل إلى سواد يصبغ به.

وقال الزهري: «كان الحسن بن علي يخضب بالسواد» أخرجه معمر بن راشد في جامعه (١١/ ١٥٦ رقم ٢٠١٩٠).

وعن قيس مولى خباب قال: ((دخلت على الحسن، والحسين، وهما يخضبان بالسواد))، أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ١٨٣ رقم ٢٥٠١٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/ ٣٠٠ رقم ٤١٢)، والبخاري في التاريخ الكبير (٧/ ١٥١).

(٦) حكي هذا القول عن جمع من الصحابة، منهم: عقبة بن عامر مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ١٨٤ رقم ٢٥٠٢٥).

ومال كثيرٌ من العلماء إلى أنَّ ترك الخضاب أولى[١]؛ لحديث عمرو بن شعيب، [عن أبيه][٢] عن جده مرفوعًا: ((**من شَاب شَيْبَة، فهي له نور، إلاَّ أن يَنْتِفها ويَخْضِبَها**))، هكذا أورده الطبري[٣].

لكن قال الشيخ ابن حجر[٤]: أخرجه الترمذي[٥] وحسنَّه، ولم أر في شيء من طرقه الاستثناء المذكور، انتهى.

وأخرج الترمذي[٦] وابن ماجه[٧] من حديث كعب بن مُرَّة[٨] قال: قال رسول الله ﷺ: ((**مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**)).

---

(١) ينظر: التمهيد (٢١/ ٨٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٨٠).

(٢) (عن أبيه) سقط من جميع النسخ، والمثبت من تهذيب الآثار.

(٣) تهذيب الآثار للطبري - الجزء المفقود- (ص ٤٥٨ رقم ٨١٢).

(٤) فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

(٥) الترمذي في الأدب، باب ما جاء في نتف الشيب (٥/ ١٢٥ رقم ٢٨٢١)، وسيأتي الكلام عليه قريبًا، في الفائدة الرابعة، من شرح حديث الباب.

(٦) الترمذي في الجهاد، باب ما جاء في فضل من شاب شيبة في سبيل الله (٤/ ١٧٢ رقم ١٦٣٤).

(٧) ابن ماجه، في الصلاة، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء (١/ ٤٠٤ رقم ١٢٦٩)، وليس فيه ذكر الشيب، وأخرجه أيضًا: النسائي في الجهاد، باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله ﷻ (٦/ ٢٧ رقم ٣١٤٤)، وأحمد (٢٩/ ٦٠٥ رقم ١٨٠٦٣)، كلهم من طريق: سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السمط، عن كعب بن مرة، به.

وفي سنده انقطاع، سالم بن أبي الجعد لم يسمع من شرحبيل بن السمط. جامع التحصيل للعلائي (ص ١٧٩) أحاديث معلة ظاهرها الصحة للوادعي (ص ٣٥٤).

(٨) كعب بن مرة، صحابي نزل البصرة، روى عنه البصريون. الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٤٩٣).

وأخرجه الترمذي[١] من حديث عمرو بن عَبَسَةَ[٢] أيضًا، وقال: صحيح.

وأخرج الطبري[٣] من حديث ابن مسعود ﷺ: ((**أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ تَغْيِير الشَّيْبِ**))؛ ولهذا لم يخضب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب- كرم الله وجهه[٤][٥] - وسلمة

---

(١) الترمذي في الجهاد، باب ما جاء في فضل من شاب شيبة في سبيل الله (٤/ ١٧٢ رقم ١٦٣٥).

وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

وأخرجه أيضًا: النسائي في الجهاد، باب ثواب من رمى بسهم في سبيل الله ﷻ (٦/ ٢٧ رقم ٣١٤٥)، وأحمد (٣٢/ ١٨٦ رقم ١٩٤٤٠)، وأبو داود الطيالسي (٢/ ٤٦٩ رقم ١٢٤٨)، وعبد الرزاق في المصنف (١/ ٥٢ رقم ١٥٤).

حديث صحيح.

صحيح سنن الترمذي للألباني (٢/ ٢٢٨).

(٢) عمرو بن عبسة بن خالد بن عامر بن غاضرة بن خفاف بن سليم، أسلم قديما بمكة، ثم رجع إلى بلاده، فأقام بها إلى أن هاجر بعد خيبر، وقيل: بعد الفتح، أخرج مسلم في صحيحه قصة إسلامه، كان قبل أن يسلم اعتزل عبادة الأوثان، سكن الشام، ومات بحمص، توفي في أواخر خلافة عثمان. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٤٥).

(٣) تهذيب الآثار – الجزء المفقود – (ص ٤٥٩ رقم ٨١٣).

وأخرجه أيضًا: أبو داود في الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب (٤/ ٨٩ رقم ٤٢٢٢)، والنسائي في الزينة، باب الخضاب بالصفرة (٨/ ١٤١ رقم ٥٠٨٨)، وأحمد (٦/ ٩٢ رقم ٣٦٠٥)، وأبو داود الطيالسي (١/ ٣١٢ رقم ٣٩٦)، كلهم من طريق: القاسم بن حسان عن عبد الرحمن بن حرملة عن عبد الله بن مسعود أن نبي الله ﷺ كان يكره عشر خصال: ثم ذكرها ومنها: تغيير الشيب.

إسناده ضعيف، فيه القاسم بن حسان، قال عنه ابن القطان: «لا يعرف حاله»، وقال الحافظ: «مقبول». بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٣/ ٢٦٦)، تقريب التهذيب (ص ٤٤٩).

وفيه أيضًا: عبد الرحمن بن حرملة، قال عنه البخاري: «لم يصح حديثه»، وقال الحافظ: «مقبول». التاريخ الكبير للبخاري (٥/ ٢٧٠)، تقريب التهذيب (ص ٣٣٩).

(٤) سبق التنبيه على هذه العبارة، وأنها مما ينهى عنه.

(٥) تاريخ المدينة لابن شبة (٢/ ٦٢١)، والتمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٨٤).

بن الأكوع[1]، وأبيُّ بن كعب[2]، وجمعٌ جمٌّ من كبار الصحابة[3].

وجمع الطبري[4] بين الأخبار الدالة على الخَضْب والأخبار الدالة على خلافه [٦١/ ب] بأنَّ الأمر لمن يكون شيْبُهُ مستبشعًا فيستحبُّ له الخضاب، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه، ولكن الخضاب مطلقًا أولى؛ لأنَّ فيه امتثالَ الأمر في مخالفة أهل الكتاب، وفيه صيانة للشعر عن تعلق الغبار وغيره به، إلاَّ إنْ كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ، فإنَّ الذي ينفرد دونهم بذلك يصير في مقام الشهرة، فالترك في حقه أولى.

ثم إنَّ القائلين باستحباب الخَضْب اختلفوا في أنَّه هل يجوز الخَضْب بالسواد أم الأفضل الخضاب بالحمرة، أو الصُّفرة[5]، لحديث جابرٍ[6] قَالَ: أُتِيَ بِأَبِي قُحَافة إلى رسول الله ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ رَأْسُهُ كَالثُّغَامَةِ وَلِحْيَتُهُ بَيْضاء، فَقَالَ: ﷺ: ((**غَيِّرُوا هَذَا وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ**))، وأخرجه أحمد[7] من حديث أنس أَنَّهُ قال: ((جَاءَ أَبُو بَكْرٍ بِأَبِيهِ أَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَحْمِلُهُ حَتَّى وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَ وَرَأْسُهُ وَلِحْيَتُهُ كَالثُّغَامَةِ بَيَاضًا... إِلَى آخره))، وزاد الطَّبَرَانِيّ[8] وابنُ أبي عاصمٍ[9] من وجهٍ آخرَ عن جابرٍ: فذهبوا به فحمّروه.

(١) كذا قال الشارح، وقد ذكر ابن عبد البر عن جمع من الصحابة ومنهم سلمة بن الأكوع رضي الله عنه، أنهم كانوا يصفرون لحاهم. الاستذكار (٨/ ٤٤١).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٣/ ٣٤٢ رقم ٥٣١٤).

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٢١/ ٨٥).

(٤) تهذيب الآثار - الجزء المفقود - (ص ٥١٨) بتصرف.

(٥) يكره الصبغ بالسواد عند الحنفية في غير الحرب، وأما في الحرب فيجوز، وكرهه الإمام مالك، وعند الشافعية وجهان، قال النووي: «الصحيح بل الصواب أنه حرام»، وعند الحنابلة يكره كراهة تحريم. حاشية ابن عابدين (٦/ ٤٢٢)، الرسالة للقيرواني (ص ١٥٦)، المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤)، المغني لابن قدامة (١/ ٦٩).

(٦) مسلم في اللباس والزينة، باب في صبغ الشعر وتغيير الشيب (٣/ ١٦٦٣ رقم ٢١٠٢).

(٧) أحمد (٢٠/ ٨١ رقم ١٢٦٣٥).

(٨) المعجم الكبير للطبراني (٩/ ٤١ رقم ٨٣٢٨). **وإسناده ضعيف**، فيه: مَطَر بن طهمان الوراق، سئل عنه أبو زرعة فقال: «صالح - كأنه لين أمره -»، وقال الحافظ: «صدوق كثير الخطأ». الجرح والتعديل (٨/ ٢٨٨)، تقريب التهذيب (ص ٥٣٤).

(٩) لم أقف على هذه الرواية، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

والثُّغَامة: بضم المثلثة وتخفيف المعجمة، نبات شديد البياض زَهْرُهُ وثمره[١].

ولحديث أبي ذرٍّ رفعه: ((**إنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَّاءُ، وَالْكَتَمُ**))، أخرجه الأربعةُ[٢]، وأحمدُ[٣]، وابنُ حبان[٤]، وصححه الترمذي، وتقدم أنَّ الصبغ بهما يخرج بين السواد والحمرة.

ولحديث ابن عباس، قال: ((**مرَّ رجلٌ على النَّبيِّ ﷺ قد خضب بالحناء فقال: مَا أحسنَ هَذا، قال: فمر آخرُ قد خضب بالحناء والكتم، فقال: هَذَا أحسنُ من هَذا كُلِّه**))، أخرجه أبو داود[٥]، وابن ماجه[٦].

ولحديث ابن عباسٍ أيضًا مرفوعًا: ((**يكونُ قومٌ في آخر الزَّمانِ يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يجدون رائحةَ الجنة**))، رواه أبو داود[٧] والنَّسَائِيّ[٨] وفي إسناده مقال[٩].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٨/ ١٠٧).

(٢) أبو داود في الترجل، باب في الخضاب (٤/ ٨٥ رقم ٤٢٠٥)، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في الخضاب (٤/ ٢٣٢ رقم ١٧٥٣)، وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائي في الزينة، باب الخضاب بالحناء والكتم (٨/ ١٣٩ رقم ٥٠٧٨)، وابن ماجه في اللباس، باب الخضاب بالحناء (٢/ ١١٩٦ رقم ٣٦٢٢)، كلهم من طريق: عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر به.

وإسناده صحيح، قال الألباني: «صحيح على شرط الشيخين». سلسلة الأحاديث الصحيحة (٤/ ١٤).

(٣) أحمد (٣٥/ ٢٣٦ رقم ٢١٣٠٧).

(٤) صحيح ابن حبان (٢/ ٤٨٠رقم ١٧٢٩).

(٥) أبو داود في الترجل، باب ما جاء في خضاب الصفرة (٤/ ٨٦ رقم ٤٢١١).

(٦) ابن ماجه في اللباس، باب الخضاب بالصفرة (٢/ ١١٩٨ رقم ٣٦٢٧).

أخرجه أبو داود وابن ماجه من طريق: حميد بن وهب، عن ابن طاووس، عن طاووس، عن ابن عباس، به.

وإسناده ضعيف، فيه حميد بن وهب القرشي، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»، وقال الحافظ: «لين الحديث». التاريخ الكبير (٢/ ٣٥٩)، تقريب التهذيب (ص ١٨٢).

(٧) أبو داود في الترجل، باب ما جاء في خضاب السواد (٤/ ٨٧ رقم ٤٢١٢).

(٨) النسائي في الزينة، باب النهي عن الخضاب بالسواد (٨/ ١٣٨ رقم ٥٠٧٥).

(٩) قال العلائي: «ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وأخطأ في ذلك خطأ فاحشًا؛ لأنه بنى ذلك على أن

=

ولحديث أبي الدرداء رفعه: ((**من خَضَب بالسواد سوَّدَ اللهُ وَجْهَهُ يومَ القيامة**))، [٦٢/ أ] أخرجه الطَّبَرَانِيّ[١] وابن أبي عاصم[٢]، وسنده لين.

ومنهم من فرَّق بين الرجل والمرأة، فأجاز لها دون الرجل، واختاره الحَلِيمِيّ[٣][٤].

وأما خَضْب اليدين والرجلين فيستحب في حق النساء، ويحرم للرجال إلاَّ للتداوي[٥].

عبد الكريم هو ابن أبي أمية أبو المخارق البصري، وأنه ضعيف، وليس الأمر كما ظن، بل هذا عبد الكريم بن مالك الجزري...وعبد الكريم الجزري ثقة متفق عليه، فإسناد الحديث على شرط الصحيحين».

وجاء النص على أنه الجزري في رواية أبي داود السابقة، كما نصَّ عليه المزي في تحفة الأشراف.

وقال الحافظ: «إسناده قوي، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وعلى تقدير ترجيح وقفه فمثله لا يقال بالرأي، فحكمه الرفع». الموضوعات لابن الجوزي (٣/ ٥٥)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٤/ ٤٢٤)، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح للعلائي (ص ٣٦)، فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٩٩).

(١) الطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٧٦ رقم ٦٥٢)، من طريق: الوضين بن عطاء، عن جنادة بن أبي أمية، عن أبي الدرداء١ به.

في سنده الوضين بن عطاء، قال عنه أبو حاتم: «تعرف، وتنكر»، وقال الحافظ: «صدوق سيئ الحفظ». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٥٠)، تقريب التهذيب (ص ٥٨١).

قال أبو زرعة: «حديث موضوع»، وقال الحافظ: «سنده لين». علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ١٥٧)، فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٥٥).

(٢) لم أقف على هذه الرواية، وقد أشار إليها الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

(٣) الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم، أبو عبد الله الشافعي، المعروف بالحليمي، الجرجاني، ولد بجرجان، وحمل إلى بخارى، فقيه، محدث، أديب، من أشهر تصانيفه: منهاج الدين في شعب الإيمان في نحو ثلاثة مجلدات، وكان البيهقي ينقل عنه كثيرًا، خاصة في كتابه شعب الإيمان، توفي سنة (٤٠٣هـ). وفيات الأعيان (٢/ ١٣٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣١).

(٤) لا فرق في المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة عند الشافعية والحنابلة، وحُكي عن إسحاق بن راهويه أنه رخَّص فيه للمرأة تتزين به لزوجها. المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤)، المغني لابن قدامة (١/ ٦٩).

(٥) ذهب الأحناف والشافعية إلى تحريم خضاب اليدين والرجلين للرجل، وعن الإمام أحمد روايتان: الإباحة والكراهة. البحر الرائق لابن نجيم الحنفي (٨/ ٢٠٨)، المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٤)،

=

الفائدة الثالثة:

أول من خضب بالسَّواد مطلقًا فرعون[١]، ومن العرب عبد المطلب[٢]، قاله ابن الكلبي[٣].

الفائدة الرابعة:

يُكره نتف الشيب عند أكثر العلماء[٤]، لحديث عمرو بن شعيب[٥] عن أبيه عن جده مرفوعًا: ((**لا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ؛ فإنَّه نُورُ المسْلِم**))، رواه الأربعة[٦]، وقال الترمذي: «حسن»، وروى مسلم[٧] من طريق قتادة عن أنس قال: ((**كان يُكره نتفُ الرجلِ الشعرةَ البيضاء**

الفروع لابن مفلح (٥/ ٥٣٣).

(١) الأوائل لأبي عروبة الحراني (ص ٦٤)، عن مجاهد بن جبر المكي.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٧٠).

(٣) هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر، أبو المنذر الكلبي، كان عالما بالنسب وأخبار العرب، وأيامها ووقائعها ومثالبها، قال البخاري: صاحب سمر ونسب. توفي سنة (٢٠٤هـ). التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٠)، تاريخ بغداد (١٦/ ٦٨)، معجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٩).
ولم أقف على قوله.

(٤) وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد. البيان والتحصيل لابن رشد (١٧/ ٣٩٩)، المجموع شرح المهذب (١/ ٢٩٢)، المغني لابن قدامة (١/ ٦٨).

(٥) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، أخرج له الأربعة، توفي سنة (١١٨هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٢٣).

(٦) أخرجه أبو داود في الترجل، باب في نتف الشيب (٤/ ٨٥ رقم ٤٢٠٢)، والترمذي في الأدب، باب ما جاء في نتف الشيب (٥/ ١٢٥ رقم ٢٨٢١)، والنسائي في الزينة، باب النهي عن نتف الشيب (٨/ ١٣٦ رقم ٥٠٦٨)، وابن ماجه في الأدب، باب نتف الشيب (٢/ ١٢٢٦ رقم ٣٧٢١)، كلهم من طريق: عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، به.
وإسناده حسن، حسنه النووي والألباني. رياض الصالحين (ص ٥٦٨)، مشكاة المصابيح (٢/ ١٢٦٦).

(٧) مسلم في الفضائل، باب شيبه ﷺ (٤/ ١٨٢١ رقم ٢٣٤١) موقوفًا على أنس.

من لحيته ورأسه)).

وقال بعض العلماء: لا يكره نتف الشيب إلاَّ على وجه التزين[1].

وقال ابن العربي[2][3]: وإنما نُهى عن النتف دون الخضب؛ لِأنَّ فيه تغييرَ الخلقة على الناظر، والله ﷻ أعلم.

---

(١) وهو مذهب أبي حنيفة. حاشية الطحطاوي (ص ٥٢٦)، وينظر: البناية شرح الهداية (٤/ ٧٣).

(٢) محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، أبو بكر ابن العربي، الأندلسي الإشبيلي المالكي، عالم جليل، ولي القضاء والتدريس في أشبيليا، له مصنفات مشهورة، منها: أحكام القرآن، عارضة الأحوذي، القبس في شرح الموطأ، توفي بفاس سنة (٥٤٣هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٦)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٩٧).

(٣) عارضة الأحوذي (١٠/ ٢٦١) بتصرف، وينظر: فتح الباري (١٠/ ٣٥٥).

باب
ما جاء في كُحْل رسول الله ﷺ

أيْ: باب ذكر ما ورد من الأخبار في كُحْله، وأردف باب الخِضاب بباب الكُحْل؛ لأنَّه نوعٌ من التزَيُّن اللائق بالعباد ذكورًا وإناثًا.

والكَحْل: بفتح الكاف استعمال الكُحْل في العين، وبضم الكاف: هو الذي يُكتحل به، والمسموع من حيث الرواية الضم، وإن كان للفتح وجهٌ بحسب المعنى، إذ ليس في أحاديث الباب تصريحٌ بما يَكتحل به النبيُّ ﷺ إلاَّ في طريق واحدةٍ، بل في أكثر الطرق بيان كيفية اكتحاله.

وعند البيهقي[١] من حديث أبي رافعٍ[٢]: ((**أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالإِثْمِدِ**))، وفي سنده مقال.

ولأبي الشيخ في كتاب أخلاق النبي ﷺ[٣] بسندٍ ضعيف[٤] عن عائشة- رضي الله عنها-

---

(١) البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٤٣٦ رقم ٨٢٥٨) من طريق: محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده١ به.

وإسناده ضعيف، فيه: محمد بن عبيد الله بن رافع، قال عنه البيهقي: «وقد روى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، وليس بالقوي»، وقال الحافظ: «ضعيف». تقريب التهذيب (ص ٤٩٤).

وللحديث شواهد يأتي ذكرها قريبًا.

(٢) أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، يقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم، وقيل غير ذلك، وكان إسلامه قبل بدر و لم يشهدها، وشهد أحدا وما بعدها، توفي بالمدينة في آخر خلافة عثمان رضي الله عنه، وقيل: في خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الإصابة في تميز الصحابة (٧/ ١١٢).

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني (٣/ ٦٢ رقم ٥١٢) حدثنا محمد بن عبد الرحيم بن شبيب، نا محمد بن أبان البلخي، نا أبو أسامة، حدثني محمد بن عبيد الله، قال: حدثتني أم كلثوم، عن عائشة، رضي الله عنها به.

قال الحافظ: «أخرجه أبو الشيخ بسند ضعيف». فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٥٧).

ولعل سبب الضعف أن في سنده: محمدَ بن عبد الرحيم بن شبيب، لم أقف على كلام لأهل العلم فيه.

(٤) في (ص) (صحيح)، والمثبت من (س).

قالت: ((**كَانَ لرسول الله ﷺ إثمدٌ يَكْتَحِلُ بِهِ عِنْدَ مَنَامِه فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلاثًا**)).

ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث باعتبار الطرق، وإن كانت في الحقيقة أربعةً.

٤٩- حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا أبو داود الطيالسي، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((**اكْتَحِلُوا بالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**)).

وزعم أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه.

٥٠- حدثنا عبد الله بن الصباح الهاشمي البصري قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: حدثنا إسرائيل، عن عباد بن منصور، (ح) وحدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: حدثنا عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ بالْإِثْمد ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ**)) وقال يزيد بن هارون، في حديثه: ((**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنْهَا عِنْدَ النَّوْمِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ**)).

الأول: حديث [٦٢/ ب] ابن عباس رضي الله عنهما[1]:

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في الاكتحال (٤/ ٢٣٤ رقم ١٧٥٧)، وأحمد (١/ ٣٥٤ رقم ٣٣٢٠) من طريق: عبَّاد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وفي سنده عبَّاد بن منصور، قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «كان ضعيف الحديث، يكتب حديثه»، وقال الحافظ: «صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس». تاريخ ابن معين (٤/ ١٤٢)، الجرح والتعديل (٦/ ٨٦)، التقريب (ص ٢٩١).

وهذا الحديث لم يسمعه عباد من عكرمة. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص ١٦٨).

وسيأتي مزيد بيان لرواية عبَّاد بن منصور، عن عكرمة، ينظر: الحديث رقم (٥٤).

وأخرجه النسائي في الزينة، باب في الكحل (٨/ ١٤٩ رقم ٥١١٣)، وابن ماجه في الطب، باب الكحل بالإثمد (٢/ ١١٥٧رقم ٣٤٩٧) من طريق: عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به، ولفظه: ((إن من خير أكحالكم الإثمد؛ إنه يجلو البصر، وينبت الشعر)).

وهو صحيح بالإسناد الثاني، صححه أحمد شاكر والألباني. تخريج مسند الإمام أحمد (٥/ ١١٠)، السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٢١).

أورده من ثلاثة طرق، فهو باعتبار الإسناد ثلاثة أحاديث، وتقييد الرواية الثانية أنَّ كحل النبي ﷺ يكتحل به كل ليلة هو الإثمد، فينبغي حمل الرواية الأولى والثالثة عليها.

قوله: (اكْتَحِلُوا بِالإِثْمِدِ) - بكسر الهمزة والميم بينهما مثلثة ساكنة وآخره مهملة- وحُكِيَ فيه الضم، حجرٌ معروفٌ[1] أسودُ يَضْرب إلى الحُمْرة، يكون في بلاد الحجاز، وأجوده ما يُؤْتي به من أصفهان[2].

واختلف هل هو اسم الحجر الذي يُتَّخذ منه الكحل، أو نفسه، ذكره ابن سيده[3]، وأشار إليه الجوهري[4].

والاكتحال به يُنشف الدّمْعة والقروح، ويحفظ صحة العين، ويقوي عصبها، سيما الشيوخ والصبيان.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٥١).

(٢) وتدعى أيضًا أصبهان، ومعناها بالفارسية: بلاد الفرسان، مدينة من أهم مدن إيران ويسمى باسمها الإقليم الذي تقع فيه ، ينسب إليها عدد كبير من العلماء. معجم البلدان (١/ ٢٠٦).

(٣) المخصص (١/ ٣٧٧).

(٤) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٥١).

وعند أبي داود[١] من حديث معبد بن هَوْذَة[٢][٣] بلفظ: ((**أنَّه أَمَرَ بِالإِثْمِدِ المُرَوَّحِ عِنْدَ النَّوْمِ**)).

والمُرَوَّح: الذي أضيف إليه المسك الخالص.

قال صاحب النهاية[٤]: «المروّح المطيَّبُ بالمسك، كأنَّه جعل له رائحةً تفوح بعد أن لم يكن له رائحة».

(**ويُنبت الشَّعَر**)، من الإنبات، والشَّعَر بفتح العين في الرواية، والمراد شعر أهداب العين.

وعند ابن أبي عاصم[٥]، والطَّبَرَانِيّ[٦] من حديث أمير المؤمنين علي، بسندٍ حسنٍ بلفظ: ((عليكم بِالإِثْمِدِ فإنه مُنْبِت للشعر مُذْهِب للقذى، مِصْفَاة للبصر)).

---

(١) أبو داود في الصوم، باب في الكحل عند النوم للصائم (٢/ ٣١٠ رقم ٢٣٧٧) من طريق: عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هَوْذَة، عن أبيه، عن جده، به.

وإسناده ضعيف: فيه النعمان بن معبد، ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال الحافظ: «مجهول». التاريخ الكبير (٨/ ٧٨)، الجرح والتعديل (٨/ ٤٥٥)، التقريب (ص ٥٦٤).

وعبد الرحمن بن النعمان قال عنه الحافظ: «صدوق، ربما غلط». الجرح والتعديل (٥/ ٢٩٤)، التقريب (ص ٣٥٢).

قال أبو داود في سننه عقب روايته للحديث: قال لي يحيى بن معين: «هو حديث منكر». سنن أبي داود (٢/ ٣١٠).

(٢) في النسخ الخطية (سعيد بن هود)، وهو خطأ، والمثبت من سنن أبي داود.

(٣) معبد بن هَوْذَة بن قيس بن عبادة بن دهيم بن عطية الأنصاريّ الأوسيّ، له صحبة. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٣٤).

(٤) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٧٥).

(٥) لم أقف عليه، وقد أشار إلى هذه الرواية الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/ ١٥٧).

(٦) الطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٠٩ رقم ١٨٣) من طريق: عون بن محمد بن الحنفية، عن أبيه، عن جده علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال المنذري وابن حجر: «إسناده حسن». الترغيب والترهيب للمنذري (٣/ ٨٩)، فتح الباري (١٠/ ١٥٧)، وينظر السلسلة الصحيحة للألباني (٢/ ٢٧٠).

قوله: (وزعم) فاعله بن عباس -رضي الله عنهما- كما يُفهم من رواية ابن ماجه، والزعم ها هنا بمعنى القول؛ أي: قال ابن عباس إلى آخره، فإنَّ الزعم قد يُطلق على القول المحقق[(١)].

قوله: (مُكْحلَةٌ)، بضم الميم والمهملة على غير القياس.

(ثلاثةٌ في هذه) أي: في عينه اليمنى، **(وثلاثة في هذه)** أي: في عينه اليسرى، والمشار إليه عين الراوي بطريق التمثيل.

ووجه اكتحاله ﷺ ثلاثة رعاية سنة الإيتار، وقد ورد الأمر بالاكتحال وترًا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند أبي داود[(٢)] ولفظه: ((**مَنْ اكتَحَلَ فَلْيُوتِر**)).

قال الشيخ ابن حجر[(٣)]: «وقع في بعض الأحاديث كيفية الاكتحال، وحاصله ثلاثًا في كل عين، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة، أو اثنين في كل عين [٦٣/ أ] وواحدة بينهما، أو في اليمنى ثلاثًا وفي اليسرى ثنتين؛ فيكون الوتر بالنسبة إليهما جميعًا، وأرجحها الأول».

قوله: (كلَّ ليْلَةٍ)، في الرواية الثَّالثة[(٤)]: **(قبل أن ينام)**، فالظَّاهر أنَّه كان بعد العشاء، ويؤيده قوله في الرواية الثالثة: عند النوم.

والحكمة في المداومة بهذه السُّنَّة السَّنِيَّة الإقدام على محافظة القوة الباصرة، والسِّرُّ في

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٢/ ٩٣).

(٢) أبو داود في الطهارة، باب الاستتار في الخلاء (١/ ٩ رقم ٣٥)، وأخرجه أيضًا: ابن ماجه في الطب، باب من اكتحل وترًا (٢/ ١١٥٧ رقم ٣٤٩٨)، وأحمد (١٤/ ٤٣٢ رقم ٨٨٣٨)، والدارمي (١/ ٥٢٤ رقم ٦٨٩)، كلهم من طريق: حصين الحميري، عن أبي سعد الخير، عن أبي هريرة، به.

وإسناده ضعيف، فيه: حصين الحميري، قال عنه الحافظ: «مجهول». تقريب التهذيب (ص ١٧١).

أبو سعد الخير، قال عنه الحافظ: «مجهول». تقريب التهذيب (ص ٦٤٤).

(٣) فتح الباري (١٠/ ١٥٨).

(٤) سبقت الإشارة إليها والكلام عليها قريبًا في تخريج حديث الباب.

الاكتحال عند النوم أنْ يكون الكحل أبقى للعين، وأمكن في السِّراية في طبقاتها.

تنبيهٌ:

اعلم أنَّ الواسطةَ في الإسناد الأول بين المصنف وبين عبَّاد بن منصور(١) اثنان، وفي الطريق الثانية ثلاثة، فهو بالنسبة إلى ما قبله نازلٌ باعتبار العدد؛ ولكن شيخه الأول محمد بن حميد الرازي(٢) لم يرو عنه الشيخان(٣)؛ لأن الأولى عند النقاد تركه، وعبد الله بن الصَّباح(٤) على شرطهما، وروى عنه أبو داود والنَّسَائِيّ؛ فيكون الثَّاني أعلى من الأول علوًّا معنويًّا، يعني باعتبار الضَّبْطِ والإتقان فلا يضره كثرة العدد.

وبملاحظة النـــزول المذكور تحول(٥) من سند ابن الصَّباح إلى سند علي بن حُجْر(٦)، فإنَّ الواسطة فيه بين عبّاد وبينه اثنان.

وقال: ثنا علي بن حجر، ووقع في بعض النُّسخ (ح)، وحدثنا علي بن حجر إلى آخره.

قال الشيخ محيي الدين النووي(٧): «إذا كان للحديث إسنادان، أو أكثر يكتبون فيه الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح)، وهي بحاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التَّحويل لتحوله من إسناد إلى آخر، وأنَّه يقول القارئ إذا انتهى إليها (ح) ويستمر في قراءة ما بعدها.

---

(١) عبَّاد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري القاضي بها، صدوق رمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأُخَرَة، أخرج له أصحاب السنن الأربعة، توفي سنة (١٥٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٩١).

(٢) محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيـــه، تـــوفي ســـنة (٢٤٨هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٧٥).

(٣) في (ص) (الشيخين)، والمثبت من (س) و(ش)، والسياق يقتضيه.

(٤) عبد الله بن الصبَّاح بن عبد الله الهاشمي مولاهم، العطار البصري، ثقة، أخرج له الـــستة إلا ابـــن ماجه، توفي سنة (٢٥٠هـ)، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٣٠٨).

(٥) في النسخ الخطية (يجعل)، ولعل المثبت هو الأنسب للسياق.

(٦) علي بن حُجْر بن إياس السعدي المروزي، نزيل بغداد، ثم مرو، ثقة حافظ، أخرج لـــه البخـــاري ومسلم، توفي سنة (٢٤٤هـ)، وقد قارب المائة، أو جازها. تقريب التهذيب (ص ٣٩٩).

(٧) شرح النووي على مسلم (١/ ٣٨).

وقيل: إنَّها من حال بين اثنين إذا حجز؛ لكونها حالة بين الإسنادين، وأنَّه لا يتلفظ عند الانتهاء إليها بشيءٍ؛ إذ ليست من الرواية.

وقيل: إنها رمز من قوله: الحديث، وأنَّ أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصل إليها: الحديث، وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها صح، فيشعر أنَّها رمز صح، وحسنت هنا كتابة صح؛ لئلا يُتوهم أنَّه سقط بين[1]، والله أعلم».

قوله: (**وقال يزَيْدُ بْنَ هَارون...**إلى آخره)، موصول [٦٣/ ب] [بالإسناد المتقدم، وليس بمعلق ولا مرسل كما تُوُهّم، والمقصود بيان اختلاف الألفاظ بين رواية إسرائيل[2] ورواية يزيد[3]، يعني رواه إسرائيل باللفظ المتقدم، ورواه يزيد بهذا اللفظ، كلاهما عن عبَّاد وقد أخرجه المؤلف في الجامع[4] من طريق: يزيد بن هارون عن علي بن حُجْر بالإسناد المذكور، والله أعلم.

(١) كذا في النسخ الخطية، وفي شرح النووي على صحيح مسلم (متن).

(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٦٠هـ)، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ١٠٤).

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، أخرج له الجماعة توفي سنة (٢٠٦هـ)، وقد قارب التسعين. تقريب التهذيب (ص ٦٠٦).

(٤) الترمذي في اللباس، باب ما جاء في الاكتحال (٤/ ٢٣٤ رقم ١٧٥٧).

٥١- حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا محمد بن يزيد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر هو ابن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**عليكم بالإِثْمِدِ عند النوم، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر**)).

الحديث الثاني: حديث جابر ﷺ[1]:

قوله: (**عَليكُم بالإِثْمِدِ**) اسم فعل بمعنى الأمر، أي: خذوا الإثمد واكتحلوا به، والزموا اكتحال الإثمد واتخذوه ديدنًا.

(**فإنه يجلو البصر**) إخبار عن فائدة أصل الاكتحال، وكونه عند النوم؛ أَدْخَلُ في تلك الإفادة.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه ابن ماجه في الطب، باب الكحل بالإثمد (٢/ ١١٥٦ رقم ٣٤٩٦)، وابن أبي شيبة (٥/ ٣٧ رقم ٢٣٤٨٥)، وعبد بن حميد (ص ٣٢٨)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (٤/ ٤٨ رقم ٢٠٥٨)، والطبراني في الأوسط (٦/ ١٥١ رقم ٦٠٥٦)، كلهم من طريق: محمد بن المنكدر، عن جابر، به.

حديث صحيح، ينظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/ ٣٥٠).

٥٢– حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا بشر بن المفضل، عن عبد الله بن عثمان بن خثـــيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**إِنَّ خَيْــرَ أَكْحَــالِكُمُ الْإِثْمِدُ، يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ**)).

الحديث الثالث: حديث ابن عباس رضي الله عنهما[1]:

من طريق سعيد بن جبير.

قوله: (**خَيْر أَكْحَالِكُم الإِثْمِد**) لا شبهة أنَّ خيريته باعتبار حفظ صحة العين، لا في أمراضها، إذ الاكتحال لا يوافق الرَّمَد غالبًا.

وقوله: (**يَجْلُو البَصَر**) استئناف؛ كأنه سئل عن سبب الخيرية، فقال: (لأنه يجلو البصر... إلخ).

---

(١) **تخريجه:**

ينظر تخريج الحديث رقم (٥٠).

٥٣- حدثنا إبراهيم بن المستمر البصري، قال: حدثنا أبو عاصم، عن عثمان بن عبد الملك، عن سالم، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**عليكم بالإِثْمِدِ، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر**)).

الحديث الرابع: حديث ابن عمر رضي الله عنهما[1]:

في معنى الأحاديث المتقدمة، وفائدة إيراد هذا الحديث مكررًا بأسانيد مختلفة؛ تقوية أصل الخبر وتأكيد مضمونه، فإن عبَّاد بن منصور[2] ضعيف، كان يُدلِّس، ورُمي بالقدر، قال الذهبي في الميزان[3] نقلا عن ابن حبان[4]: كل ما روى عباد بن منصور عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيى[5]، عن داود بن الحصين[6]، قال المقدسي[7][8]: وإبراهيم لا شيء، وقال يحيى بن سعيد القطان: قلت لعبَّاد بن منصور: عمَّن أخذت حديث: اللعان[9]،

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه ابن ماجه في كتاب الطب، باب الكحل بالإثمد (٢/ ١١٥٦رقم ٣٤٩٥)، والحاكم (٤/ ٢٣٠ رقم ٧٤٦٢)، كلاهما من طريق: عثمان بن عبد الملك، قال: سمعت سالم بن عبد الله يحدث عن أبيه:...فذكره.

إسناده ضعيف، فيه عثمان بن عبد الملك، قال عنه أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال الحافظ: «لين الحديث». الجرح والتعديل (٦/ ١٥٨)، التقريب (١/ ٦٦٢).

ولكن يشهد له الأحاديث السابقة، ينظر تخريج الحديث رقم (٥٠)، و(٥٢).

(٢) تقدمت ترجمته قريبًا، ينظر شرح الحديث رقم (٥٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٧٧) بتصرف.

(٤) المجروحين لابن حبان (٢/ ١٦٦).

(٥) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني، متروك، توفي سنة (١٨٤هـ)، وقيل: (١٩١هـ). تقريب التهذيب (ص ٩٣).

(٦) داود بن الحصين الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٣٥هـ). تقريب التهذيب (ص ١٩٨).

(٧) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، أبو الفضل المقدسي، المعروف بابن القيسراني؛ كان أحد الرحالين في طلب الحديث، ومن المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث، له مصنفات، منها: ذخيرة الحفاظ، ومعرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، توفي سنة (٥٠٧هـ). وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٧)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٦١).

(٨) ذخيرة الحفاظ (٢/ ٦٥٨).

(٩) أبو داود في الطلاق، باب في اللعان (٢/ ٢٧٦ رقم ٢٢٥٦)، وأحمد (٤/ ٣٣ رقم ٢١٣١)، والطيالسي =

وحديث: أنَّ النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثًا[١]، وحديث: ما مررت ليلة أُسري بي بملأٍ من الملائكة إلا قالوا لي: عليك بالحجامة[٢]، فقال: حدثنا ابن أبي يحيى عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس. انتهى.

فأراد المؤلف تقوية روايته بهذه الطرق؛ طريقَ سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ ولهذا لما أخرج الحديث المذكور باللفظ الأول في جامعه[٣] في أول الباب قال: حديث ابن عباس حديث حسن لا نعرفه على هذا اللفظ، إلا من حديث عبَّاد بن منصور، وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: (**عليكم بالإِثْمِد... إلخ**).

وورد من حديث أنس في غرائب مالك للدارقطني[٤] بلفظ: (**كان يأمرنا بالإِثْمِدِ**)، ومن حديث أبي هريرة عند البزار[٥] بلفظ: (**خير أكحالكم الإثمد فإنه... الخ**)، وفي سنده

(٤/ ٣٨٨ رقم ٢٧٨٩)، كلهم من طريق: عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس ثم ذكر قصة اللعان.

وإسناده ضعيف، ذُكر للإمام أحمد حديث عبَّاد بن منصور في اللعان، فقال: عن عكرمة مرسلاً، كان يحيى بن سعيد يقول: مرسل عن عكرمة، قيل لأحمد: رواه عن ابن أبي يحيى؟ قال: نعم عباد.

وقال الألباني: «إسناده ضعيف». والحديث أصله في الصحيحين. العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٣/ ٥٢)، ضعيف أبي داود -الأصل- للألباني (٢/ ٢٤٦)، وينظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (٤/ ١٧٣).

(١) ينظر: تخريج الحديث رقم (٥٠).

(٢) الترمذي في الطب، باب ما جاء في الحجامة (٤/ ٣٩١ رقم ٢٠٥٣)، وابن ماجه في الطب، باب الحجامة (٢/ ١١٥١ رقم ٣٤٧٧)، وأحمد (٥/ ٣٤٠ رقم ٣٣١٦)، وابن أبي شيبة (٥/ ٥٩ رقم ٢٣٦٨٣)، كلهم من طريق: عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وإسناده ضعيف، وسبق الكلام على عباد بن منصور وروايته عن عكرمة.

قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر». علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ١٧).

(٣) الترمذي (٤/ ٢٣٤ رقم ١٧٥٧).

(٤) لم أقف على هذه الرواية، وقد أشار إليها الحافظ في فتح الباري (١٠/ ١٥٧).

(٥) البزار (١٥/ ٢٩٩ رقم ٨٨١١) من طريق: هشام بن حسان، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا، به.

إسناده منقطع، محمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، قال الحافظ ابن حجر: «في سنده مقال». المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٨٩) فتح الباري لابن حجر (١٠/ ١٥٧).

مقال، وتقدم أنه ورد من حديث علي[١]، وعائشة[٢]، وأبي رافع[٣]، ومعبد بن هَوْذَة[٤]، والله أعلم بالصواب.

(١) ينظر: شرح الحديث رقم (٥٠).
(٢) ينظر: مقدمة باب ما جاء في كُحْل رسول الله ﷺ.
(٣) في الموضع السابق.
(٤) ينظر: شرح الحديث رقم (٥٠).

باب
ما جاء في لباس رسول الله ﷺ

أي: في بيان ما جاء من الأخبار الواردة، أو الثابتة في شرح لباسه ﷺ، ولا يخفى عليك أن أفعاله ﷺ إما أن تتحقق منه بطريق العادة، أو على سبيل العبادة، وبعض العادات تقع شرطًا في تحقق العبادة كالستر؛ فلذا لزم بيان عاداته الميمونة، وبدأ بذكر لباسه ﷺ؛ لأنه نوع من الزينة كالترجل، والخِضاب، والكُحل، وقد فُسر قوله تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]، باتخاذ اللباس(١)، فبملاحظة تلك المناسبة أردف الأبواب المذكورة بقوله: باب ما جاء في لباس رسول الله ﷺ، ثم ذكر في الباب أربعة(٢) عشر حديثًا.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٤٩).

(٢) في جميع النسخ (ثلاثة)، والمثبت هو الصواب.

٥٤- حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا الفضل بن موسى، وأبو تميلة، وزيد بن حباب، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة، قالت: ((**كان أَحَب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص**)).

٥٥- حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة، قالت: ((**كان أَحَب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص**)).

٥٦- حدثنا زياد بن أيوب البغدادي، قال: حدثنا أبو تميلة، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة، قالت: ((**كان أَحَب الثياب إلى رسول الله ﷺ يلبسه القميص**))، قال: هكذا قال زياد بن أيوب، في حديثه: عن عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة، وهكذا روى غير واحد، عن أبي تميلة مثل رواية زياد بن أيوب، وأبو تميلة يزيد في هذا الحديث، عن أمه، وهو أصح.

الأول: حديث أم سلمة رضي الله عنها[1]:

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أبو داود في اللباس، باب ما جاء في القميص (٤/ ٤٣ رقم ٤٠٢٥)، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في القمص (٤/ ٢٣٨ رقم ١٧٦٤)، والنسائي في الكبرى (٨/ ٤٢٥ رقم ٩٥٨٩)، كلهم من طريق: عبد المؤمن بن خالد الحنفي، عن عبد الله بن بريدة، عن أم سلمة به.

وأخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في القمص (٤/ ٢٣٧ رقم ١٧٦٢)، وابن ماجه في اللباس، باب لبس القميص (٢/ ١١٨٣ رقم ٣٥٧٥)، وأحمد (٤٤/ ٢٩١ رقم ٢٦٦٩٥)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٣ رقم ٧٤٠٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٤٢١ رقم ١٠١٨)، كلهم من طريق: أبي تميلة، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة، به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به، وهو مروزي، وروى بعضهم هذا الحديث، عن أبي تميلة، عن عبد المؤمن بن خالد، عن عبد الله بن بريدة، عن أمه، عن أم سلمة».

=

أورده من ثلاثة أوجه.

قوله: (**كان أَحَبُّ**) مرفوع بأنه اسم كان، وخبره القميص، ويجوز أن يكون القميص مرفوعًا بالاسمية وأحب منصوبًا بالخبرية مقدمًا على الاسم، والثياب جمع ثوب، وهو: اسم لما يستر به الشخص نفسه مخيطًا كان، أو غيره[(١)].

والقميص: اسم لما يلبسه الإنسان من المخيط الذي له كُمَّان وجَيب، قال المظهر شارح المصابيح[(٢)]: والظاهر من كلامه التعميم، لكن المشهور في كتب اللغة؛ القميص[(٣)]: اسم لمخيط مخصوص، يقال له بالفارسية: بيراهن، وقال الشيخ الجزري[(٤)]: القميص ثوب مخيط بِكُمَّين غير مفرَّج، يلبس تحت الثياب. انتهى.

ويجمع القميص على قُمْصان بضم القاف][(٥)]، وعلى قُمُصٍ بضمتين أيضًا، وهو مأخوذٌ من القَمَص بمعنى التقلب، يقال: تَقَمَّص بمعنى تَقَلَّب[(٦)]، وسُمي قميصًا لتقلب الإنسان فيه،

وقال أيضًا: «وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: حديث عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح، وإنما يذكر فيه أبو تميلة عن أمه».

وفي سنده: عبد المؤمن بن خالد الحنفي، قال عنه أبو حاتم: «لا بأس به»، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال الحافظ: «لا بأس به».

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٦٦)، الكاشف (١/ ٦٧١)، تقريب التهذيب (ص ٣٦٦).

وأم عبد الله بن بريدة، مجهولة.

والحديث قال عنه أبو الحسن ابن القطان: «وهو إما منقطع، وإما متصل بمن لا تعرف حاله».

ثم قال: «فالأول منقطع، والثاني عن أم عبد الله بن بريدة، وحالها غير معروفة». بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٤٥١).

(١) المغرب في ترتيب المعرب (ص ٧١).

(٢) المفاتيح شرح المصابيح لمظهر الدين الزيداني (٥/ ١٣) بتصرف.

(٣) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٥٤).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٦) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٨٩٤).

وقَمَّصَه بمعنى أَلْبَسَه القميص، والتقميص: اللباس والتَّقمص أيضًا[١]، ووجه أَحَبِيَّة القميص إليه ﷺ أنَّه[٢] أستر للبدن من الرداء والإزار، ولأنَّه أخف مؤنة، وأخف على البدن؛ ولأن لابسه أقل تكبرًا من لبسه ولبس غيره.

ووقع في بعض النسخ في الرواية الثالثة[٣]: ((**كان أَحَب الثِّياب إلى رسول الله ﷺ يلبسه القميص**)) بزيادة جملة (**يلبسه**)، وهي جملةٌ حاليّة عن أحب الثياب.

وتذكير الضمير باعتبار الثَّوب، والفرق بين هذا الخبر والذي قبله بزيادة الجملة الحالية، وذِكْرِ أم عبد الله بن بُريدة[٤] في السند.

قوله: (**قال هكذا إلى آخره**) فاعل (قال) أبو عيسى المؤلف، وحذف لظهوره، ودلالة السياق عليه.

قوله: (**غَيْرُ وَاحِدٍ**) من مشايخي[٥] من أهل الضبط والإتقان، والمقصود تقوية رواية زياد ابن أيوب[٦].

قوله: (**وَأَبُو تُمَيْلَةَ[٧] يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ**) ؛ أي: في بعض الأوقات، وهو حال تحديثه زياد بن أيوب ومن وافقه في زيادة أم عبد الله في الإسناد، وفي بعض الأوقات لا يزيد، هو حال تحديثه محمد بن حميد الرازي، كما تقدم بناءً على أنَّ سماعه من أم سلمة

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٥٤).

(٢) (أنه) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) تقدم تخريجها، انظر تخريج الحديث رقم (٥٧).

(٤) قال أبو الحسن ابن القطان: «أم عبد الله بن بريدة، وحالها غير معروفة». بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٤٥١).

(٥) كذا قال، والمراد؛ من شيوخ الترمذي.

(٦) زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقب دَلُّوَيْه وكان يغضب منها، ولقبه أحمد: شعبة الصغير، ثقة حافظ، توفي سنة (٢٥٢هـ)، وله ست وثمانون سنة. تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

(٧) يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، أبو تُمَيْلَةَ المروزي، مشهور بكنيته، ثقة، من كبار التاسعة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص ٥٩٨).

ثابت أيضًا.

ويحتمل أن يكون مراد المصنف أنَّ أبا تُمَيْلَةَ دائمًا يزيد في الإسناد (عن أُمِّه)، وحَذْفُ (عن أُمِّه) من الإسناد الأول من تخليط محمد بن حميد الرازي، فإنَّه أخرج رواية أبي تُمَيْلَةَ في رواية زيد ابن الحُباب[1]، والفضل بن موسى[2]، ومحمد ليس بثقة عند الأكثر.

قوله: (**وهُوَ أَصَحُّ**)، قال المؤلف في جامعه[3]: هذا حديث حسنٌ غريبٌ، إنَّما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد، تفرد به، وهو مروزي، وروى بعضهم هذا الحديث عن أبي تُميلة عن عبد الله بن بريدة عن أمه عن أم سلمة، وإنما ذكر فيه أبو تُميلة عن أمه، وسمعت محمد بن إسماعيل قال: [٦٤/ أ] حديث ابن بريدة عن أمه عن أم سلمة أصح. انتهى.

وإنَّما حُكمَ بكونه أصحَّ؛ إمَّا لأنَّه لم يثبت عنده سماعُ عبد الله بن بريدة عن أمِّ سلمة مطلقًا، وفي هذا الحديث بخصوصه، وإمَّا لأنَّ أبا تُمَيْلَةَ أوثق وأحفظ من رفيقيه وهما الفضل بن موسى، وزيد بن الحباب، فإنَّ علي بن المديني قدّم أبا تُمَيْلَةَ على الفضل بن موسى، وقال: روى الفضلُ أحاديث مناكير[4].

وقال أحمد: زيد بنُ الحُبابِ صدوقٌ؛ ولكنَّه كان كثير الخطأ[5]، وأمَّا أبو تُمَيْلَةَ فثقة يحتج به عند الجماعة. والله أعلم.

---

(١) زيد بن الحُباب، أبو الحسين العُكْلي، أصله من خراسان، كان بالكوفة ورحل في الحديث أكثر منه، وهو صدوق، يخطئ في حديث الثوري، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سنة (٢٣٣هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٢٢).

(٢) الفضل بن موسى السيناني، أبو عبد الله المروزي، ثقة ثبت، وربما أغرب، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٩٢هـ). تقريب التهذيب (ص ٤٤٧).

(٣) جامع الترمذي (٤/ ٢٣٨).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد (١٦/ ١٩١).

(٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص ٣١٩).

٥٧- حدثنا عبد الله بن محمد بن الحجاج، قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حـدثني أبي، عن بديل يعني ابن ميسرة العقيلي، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، قالـت: ((**كَانَ كُمُّ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ**)).

الحديث الثاني: حديث أسماء رضي الله عنها[١].

قوله: (**في الإسناد عن بُدَيْلٍ**)، بالتصغير يعني: ابن صُليب، -بصادٍ مهملةٍ ولام، وآخره موحدة مُصَغَّرٌ أيضًا- هكذا وقع في بعض نسخ الشمائل.

وفي بعض النسخ: بُدَيْلِ بن ميسرة[٢]، وهو الصواب كما حققه المحققون من علماء أسماء الرجال، وقد سبق تحقيقه في المقدمة.

قوله: (**إِلَى الرُّسْغِ**) -بضم الراء وسكون السين المهملة آخره معجمة- والصاد بدل السين لغةٌ فيه[٣]، وهو موضع الوَظِيف من اليد والرجل[٤]، وهو مفصل ما بين الكف والساعد، ويسمى الكوع.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أبو داود في اللباس، باب ما جاء في القميص (٤/ ٤٣ رقـم ٤٠٢٧)، والترمـذي في اللباس، باب ما جاء في القُمُص (٤/ ٢٣٨ رقم ١٧٦٥)، وقال: «هذا حديث حسن غريـب». والنسائي في الكبرى (٨/ ٤٢٤ رقم ٩٥٨٧)، كلهم من طريق: بديل بن ميسرة، عن شهر بـن حوشب، عن أسماء به.

وإسناده ضعيف، فيه شهر بن حوشب، ترك حديثَه شعبة بن الحجاج، وقال عنه أبو حاتم: «لا يحتج بحديثه»، وقال الحافظ: «صدوق كثير الإرسال، والأوهام». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٣٨٣)، تقريب التهذيب (ص ٢٦٩).

(٢) بُديل بن ميسرة العقيلي البصري، ثقة، أخرج له مسلم والأربعة، توفي سـنة (١٢٥هـ). تقريـب التهذيب (ص ١٢٠).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٨/ ٦٠).

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٣١٩).

قال الشيخ الجزري[(١)]: فيه دليل على أن السنَّة ألاَّ يتجاوز بكمي القميص الرُّسْغَ، وأمَّا غير القميص فقالوا: السُّنَّةُ فيه ألاَّ يتجاوز رؤوس الأصابع من جبَّةٍ وغيرها. انتهى.

ونُقل في شرح السنة[(٢)] أن أبا الشيخ ابن حيان[(٣)] أخرج بهذا الإسناد: ((**كان يد قميص رسول الله ﷺ أسفل من الرُّسْغِ**)).

وأخرج ابن حيان[(٤)] أيضًا من طريق مسلم بن يسار[(٥)]، عن مجاهد، عن ابن عباسٍ قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ، مُسْتَوِي الْكُمَّيْنِ بِأَطْرَافِ الأَصَابِعِ**)).

هكذا ذكره ابن الجوزي في كتاب الوفا[(٦)] نقلاً عن ابن حيان أيضًا.

فإنْ كان لفظُ الخبر كما ذكر ففيه أنَّه يجوز أنْ يُجاوز بِكُمِّ القميص إلى رؤوس الأصابع، ويجمع بين هذا وبين [٦٤/ ب] حديث الباب، إمَّا بالحمل على تعدد القميص، أو تحمل رواية الباب على التقريب والتخمين.

لكن أخرج ابنُ سعد[(٧)] حديثَ ابنِ عباسٍ من هذا الوجه بلفظ: ((**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ**

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) شرح السنة للبغوي (١٢/ ٨).

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ (٢/ ٨٦ رقم ٢٤٧) من طريق: بديل بن ميسرة، عن شهر، عن أسماء بن زيد، به.

(٤) أخلاق النبي لأبي الشيخ (٢/ ٨٢) من طريق: معاوية بن هشام، عن علي بن صالح، عن مسلم، عن مجاهد، عن ابن عباس، به.

إسناده ضعيف، في سنده مسلم بن كيسان الملائي، قال عنه أبو حاتم: «يتكلمون فيه، وهو ضعيف الحديث»، وقال الحافظ: «ضعيف». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١٩٣)، تقريب التهذيب (ص ٥٣٠).

قال الألباني: «ضعيف جدًّا». سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥/ ٤٧٢).

(٥) مسلم بن كيسان الضبي الملائي البراد الأعور، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف، من الخامسة. تقريب التهذيب (ص ٥٣٠).

(٦) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٥١).

(٧) الطبقات الكبرى (١/ ٤٥٩).

قَمِيصًا قَصِيرَ الْيَدَيْنِ وَالطُّولِ)).

وأخرجه ابن ماجه[١] من هذا الوجه بهذا اللفظ أيضًا.

وأظن أنَّ في رواية ابن حيَّان وَهْمًا لاتحاد المخرج، وأخرجَ ابنُ سعد[٢]، وابنُ حيَّان[٣] أيضًا من حديث أنس، قال: ((**كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصٌ قُطْنِيٌّ، قَصِيرُ الطُّولِ قَصِيرُ الْكُمَّيْنِ**)). والله أعلم.

(١) ابن ماجه في اللباس، باب كم القميص كم يكون؟ (٢/ ١١٨٤ رقم ٣٥٧٧) من طريق: مسلم، عن مجاهد، عن ابن عباس، به، وتقدم الكلام عليه قريبًا.

(٢) الطبقات الكبرى (١/ ٤٥٨).

(٣) أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ٧٥) من طريق: مسلم الأعور، عن أنس بن مالك، به. ومسلم الأعور، هو ابن كيسان الملائي، وهو ضعيف، وسبق الكلام عليه قريبًا.

٥٨- حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا زهير، عن عروة بن عبد الله بن قشير، عن معاوية بن قرة، عن أبيه قال: ((**أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي رَهْطٍ مِنْ مُزَيْنَةَ لِنُبَايِعَهُ، وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ، أَوْ قَالَ: زِرُّ قَمِيصِهِ مُطْلَقٌ، قَالَ: فَأَدْخَلْتُ يَدِي فِي جَيْبِ قَمِيصِهِ فَمَسَسْتُ الْخَاتَمَ**)).

الحديث الثالث: حديث معاوية بن قُرَّةَ الْمُزَني ﷺ[١]:

قوله: (فِي رَهْطٍ من مُزَيْنَةَ)، رَهْطٌ بفتح الراء، وإسكان الهاء، وآخره مهملة: يطلق على ما دون العشرة، وقيل: منه إلى الأربعين، ولا يكون فيهم امرأة، ولا واحدَ له من لفظه، ورَهْط الرجل: قومه وقبيلته، وقد يجمع على رِهاط، وأرْهُط، وأرْهاط؛ وجمع الجمع: أراهِط[٢].

ومُزَيْنةُ[٣]: -بضم الميم وفتح الراء وسكون التحتانية بعدها نونٌ-، وبنو مزينةَ قبيلةٌ معروفةٌ من مُضَر.

وذكر في الصحاح[٤] أنَّ اسم أبيهم مُزينةُ بن أُدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مضر[٥].

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه أبو داود في اللباس، باب في حل الأزرار (٤/ ٥٥ رقم ٤٠٨٢)، وابن ماجه في اللباس، باب حل الأزرار (٢/ ١١٨٤ رقم ٣٥٧٨)، وأحمد (٣٣/ ٤٧٤ رقم ٢٠٣٦٨)، وابن أبي شيبة (٥/ ١٦٤ رقم ٢٤٨٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٢١ رقم ٤١)، كلهم من طريق: عروة بن عبد الله بن قشير، قال: حدثني معاوية بن قرة، عن أبيه به، **وإسناده صحيح**، ينظر مختصر الشمائل للألباني (ص ٤٦).

(٢) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٢٨).

(٣) مُزَيْنَة: هم عقب عثمان وأوس ابنا عمرو بن أُدٍّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، ينسبان إلى أمهما مُزَيْنَة بنت كلب بن وبرة، وإليها ينتسب كل مُزني، غلب عليهم اسم أمهم مُزَيْنَة. الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص ٥٨).

(٤) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٠٤).

(٥) الصحاح للجوهري (٦/ ٢٢٠٤).

وفيه نظر؛ لأنَّ مُزَيْنَةَ اسم امرأةِ عمرو بن أُدِّ[(١)] بن طابخة، وهي بنت[(٢)] كلب بن وَبَرَة؛ وأم أوس وعثمان بن عمرو، ويقال لأولادهما: المزنيون وبنو مزينة، هكذا ذكره ابن سعد[(٣)]، وسائر أرباب النسب[(٤)].

والشيخ ابن حجر في شرح صحيح البخاري[(٥)] قال: «ومن قدماء الصحابة منهم عبد الله ابن مغفل المُزَني، وعمه خزاعي بن عبد نُهْم[(٦)]، وإياس بن هلال[(٧)] وابنه قُرَّةُ بن إياس[(٨)]، وغيرهم».

أقول: ومنهم عمرو بن عوف بن زيد بن مِلْحَة[(٩)]، وعبد الله بن عبد نُهْم بن عفيف[(١٠)]، والمغفَّل[(١١)] والد عبد الله، والنُّعمان بن مُقَرِّن[(١٢)]، وإخوته السَّبعة، السُّويد بن

---

(١) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٢) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من الطبقات.

(٤) ينظر: أنساب الأشراف للبلاذري (١١/ ٣٢٥)، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٢٠١).

(٥) فتح الباري (٦/ ٥٤٣).

(٦) خُزاعيّ بن عبد نُهْم بن عفيف بن سحيم بن ربيعة بن عدي بن ذؤيب المزني، ويقال: خزاعيّ بن عثمان ابن عبد نُهْم، وهو أخو عبد اللَّه ذي البجادين لأبويه، وعمّ عبد اللَّه بن مغفل بن عبد نُهْم. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٢٣٧).

(٧) إياس بن هلال بن رئاب بن عبد اللَّه المزني، أبو قرّة، له ولولده صحبة. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣١٤).

(٨) قرّة بن إياس بن هلال بن رئاب المزني، جد إياس بن معاوية القاضي، له صحبة، شهد الخندق، قتل في حرب الأزارقة في زمن يزيد بن معاوية، سنة (٦٤هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٣٣٠).

(٩) عمرو بن عوف بن زيد بن مِلْحَة بن عمرو بن بكر بن أفرك بن عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة المزني، أبو عبد اللَّه، صحابي، أحد البكّائين، أسلم قديما، توفي في ولاية معاوية. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٥٢).

(١٠) عبد اللَّه بن عبد نُهْم بن عفيف بن سحيم بن عدي بن ثعلبة بن سعد المزني، يقال: كان اسمه عبد العزّى، فغيره النبي ﷺ، له صحبة، ولُقب بذي البجادين، توفي في غزوة تبوك، ودفنه النبي ﷺ، وقال: ((اللَّهمّ إنّي أمسيت عنه راضيا فارضَ عنه)). الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٣٩).

(١١) مغفل بن عبد نُهْم بن عفيف المزني، والد عبد اللَّه بن مغفل الصحابي المشهور، وهو عمّ عبدِ الله ذي البجادين، توفي عام الفتح قبل دخولهم مكة. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٥٣).

(١٢) النعمان بن مُقرِّن بن عائذ المزني، له ذكر كثير في فتوح العراق، قدم بشيرًا على عمر بفتح القادسية، وهو الّذي فتح أصبهان، واستشهد بنهاوند، وقصته في ذلك في البخاري مختصرة، سكن البصرة، ثم تحول إلى

=

مُقَرِّنٍ[(١)]، ومَعْقِلُ بن مقرِّن[(٢)]، وسِنانُ بن مُقرِّن[(٣)]، وعُقَيْلُ بن مُقَرِّنٍ[(٤)]، وعبد الرحمن بن عُقَيْلِ بن مقَرِّن[(٥)]، وبلال بن الحارث[(٦)]، ومعقل بن يسار[(٧)]، ومعبد بن خليد[(٨)(٩)]، ومَعْقِل بن سِنَان[(١٠)]، وعاصم المُزَني[(١١)]، ذكرهم ابن سعد[(١٢)] وغيره في الصحابة.

وأخرج ابنُ سعد[(١٣)] أيضًا من طريق هشام بن محمد بن السائب الكلبي[(١٤)]، [٦٥/ أ]

الكوفة، توفي سنة (٢١هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٥٧).

(١) سويد بن مُقرِّن بن عائذ المزني، يكنى أبا عائذ، أحد الإخوة، روى حديثه مسلم وأصحاب السنن، ويقال: إنه نزل الكوفة. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٩٠).

(٢) معقل بن مُقرِّن المزَني، أبو عمرة، له صحبة، سكن الكوفة، روى عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم أحاديث. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٤٥).

(٣) سنان بن مُقرِّن المزَني، أحد الإخوة، له صحبة. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٥٩).

(٤) عقيل بن مُقرِّن المزَني، أبو حكيم، صحابي، وكان ممن نزل الكوفة منهم. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٣٩).

(٥) عبد الرحمن بن عقيل بن مُقرِّن المزَني، له صحبة. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢٨٢).

(٦) بلال بن الحارث بن عُصْم بن سعيد بن قُرَّة بن خلاوة، أبو عبد الرحمن المزَني، من أهل المدينة، أقطعه النبي ﷺ (العقيق)، وكان صاحب لواء (مزينة) يوم الفتح، وكان يسكن وراء المدينة، ثم تحوّل إلى البصرة، توفي سنة (٦٠هـ)، وله (٨٠) سنة. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤٥٥).

(٧) معقل بن يسار بن عبد اللَّه بن معبّر المزَني، يكنى أبا علي، وقيل: كنيته أبو عبد اللَّه، وقيل: أبو يسار، أسلم قبل الحديبيّة، وشهد بيعة الرضوان، وهو الّذي حفر نهر معقل بالبصرة بأمر عمر، فنسب إليه، ونزل البصرة، وبنى بها دارا، ومات بها في خلافة معاوية. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٤٦).

(٨) في (ص) و (س) (معبد بن خليل)، والمثبت من (ش).

(٩) لم أقف على ترجمته.

(١٠) معقل بن سنان بن مظهّر الأشجعيّ، وَفَد على النبي ﷺ، فأقطعه قطيعة، قُتل في ذي الحجة سنة (٦٣هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٤٣).

(١١) لم أقف على ترجمته.

(١٢) ينظر: الطبقات الكبرى (١/ ٢٩١).

(١٣) الطبقات لابن سعد (١/ ٢٩١).

وإسناده موضوع، فيه طلحة بن زيد القرشي، وهشام بن السائب الكلبي، ويأتي التعريف بهما.

(١٤) هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر، أبو المنذر الكلبي، كان عالما بالنسب، وأخبار العرب، وأيامها، ووقائعها١ ومثالبها، قال البخاري: «صاحب سمر ونسب»، وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين. توفي سنة (٢٠٤هـ). التاريخ الكبير (٨/ ٢٠٠)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٣/ ١٣٥)، تاريخ بغداد (١٦/ ٦٨)، معجم الأدباء (٦/ ٢٧٧٩).

حدثنا أبو مسكين[١]، وأبو عبد الرحمن العجلاني[٢]، قالا: ((قَدِمَ عَلَى رسول الله ﷺ نفرٌ من مُزَيْنَةَ مِنْهَمْ خُزَاعِيُّ بن عَبْدِ نُهْمٍ فَبَايَعَهُ عَلَى قَوْمِه مُزَيْنَةَ، وَقَدِمَ مَعَهُ عَشْرَة مِنْهُم بِلالُ بْنُ الحَارِثِ، والنُّعْمَانُ بن مُقَرِّن، وأَبُو أَسْمَاءَ[٣]، وعبيد الله بن بُرْدَةَ[٤]، وبِشْرُ بن المحْتَفِر[٥])).

قال محمد بن سعد[٦]: وقال هشامٌ: وكان فيهم دُكَيْنُ بن سعيد[٧]، وعمرو بن عوف. انتهى.

فيحتمل أنَّ قُرَّةَ أيضًا فيهم، فيستفاد تسمية بعض هؤلاء الرَّهط، والله أعلم.

قوله: (**لنُبايعَه**) أي: على الإسلام، وهو متعلقٌ بقوله: (**أَتَيت**).

قوله: (**وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ**)؛ أي: غير مشدود الأزرار.

وقال الشيخ ابن حجر[٨]؛ أي: غير مزرور.

قوله: (**أَوْ قَالَ: زِرُّ قَمِيصِهِ مُطْلَقٌ**) يحتمل[٩] أنْ يكون الشَّكُّ من شيخ التِّرمذي، فإن[١٠] ابن سعد[١١] أخرجه عن أبي نعيم[١٢] بهذا الإسناد ولم يشك، بل قال: (**إن قميصه**

---

(١) طلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين، أو أبو محمد الرقي، أصله دمشقي، متروك، قال أحمد: «كان يضع الحديث». العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي وغيره- (ص ١١٦)، تقريب التهذيب (ص ٢٨٢).

(٢) قال ابن حبان: «عمرو العجلاني، أبو عبد الرحمن، سمع النبي ﷺ ينهي أن يستقبل شيء من القبلة في الغائط والبول». الثقات لابن حبان (٣/ ٢٧٦).

(٣) أبو أسماء المزَني، أحد من أسلم من مزينة على يدي خزاعيّ بن عبد نُهْم، وشهد فتح مكة. الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٢).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) الطبقات لابن سعد (١/ ٢٩١).

(٧) دُكَيْنُ بن سعيد، أو سعد الخثعميّ، ويقال: المزَني، له حديث واحد تفرد أبو إسحاق السّبيعي بروايته عنه، وهو معدود فيمن نزل الكوفة من الصّحابة. الإصابة في تميز الصحابة (٢/ ٣٢٦).

(٨) فتح الباري (١٠/ ٢٦٧).

(٩) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(١٠) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(١١) الطبقات الكبرى (١/ ٤٢٦).

(١٢) الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير، التيمي مولاهم، الأحول، أبو نعيم الملائي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، وهو من كبار شيوخ البخاري، توفي سنة (٢١٨هـ). تقريب =

لُطْلق)، وأخرج أيضًا[١] من طريق: أحمد بن عبد الله بن يونس[٢]، والحسن بن موسى[٣] جميعًا عن زهير[٤][٥] بهذا اللفظ بغير شكٍّ، [وأخرجه ابن ماجه[٦] عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم بغير شكٍّ][٧] أيضًا، ووهم من قال الشَّكُّ من معاوية، أو ممن دونه، زاد هو[٨] وابن سعد، قال عروة[٩]: فما رأيت معاوية ولا ابنه قط إلاَّ مطلقي أزرارهما في شتاء ولا حر[١٠]، ولا يَزرَّان أزْرَارهما.

ونقله صاحب المشكاة[١١] عن أبي داود[١٢] بلفظ: (**وإنَّه لمطلق الأَزْرَار**[١٣])، بغير شك أيضًا.

التهذيب (ص ٤٤٦).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الطبقات الكبرى لابن سعد.

(٢) أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس، التميمي، اليربوعي، الكوفي، ثقة حافظ، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٢٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٨١).

(٣) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٠٩هـ)، وقيل: (٢١٠هـ). تقريب التهذيب (ص ١٦٤).

(٤) في (ص) (زبير)، وهو خطأ.

(٥) زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي، الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أَنَّ سماعه عن أبي إسحاق بأُخَرَة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٧٢هـ)، وقيل: (١٧٣هـ)، وقيل: (١٧٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

(٦) ابن ماجه في اللباس، باب حل الأزرار (٢/ ١١٨٤ رقم ٣٥٧٨)، تقدم تخريجه، ينظر تخريج الحديث رقم (٥٨).

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٨) أي: ابن ماجه في الموضع السابق.

(٩) عروة بن عبد الله بن قُشير، الجعفي أبو مَهَلٍ، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب (ص ٣٨٩).

(١٠) هذا اللفظ عند ابن سعد في الطبقات، وعند ابن ماجه: (صيف).

(١١) مشكاة المصابيح (٢/ ١٢٤٤).

(١٢) أبو داود في اللباس، باب في حل الأزرار (٤/ ٥٥ رقم ٤٠٨٢).

(١٣) في (ص) (الإزار)، والمثبت من (س) و (ش) وسنن أبي داود.

وفي بعض نسخ المصابيح[١]: (**وإنه لمطلق الأَزْرَار**) وجمعه: زِرّ، بكسر الزاي وشد الراء، وهو خَرِيزَةُ[٢] الجَيْب، وبه شرح شرَّاحه. والله أعلم.

وجيب القميص: طوقه الذي يخرج الرأس منه[٣]، وعادة العرب أن يجعلوه واسعًا ولا يَزرُّونه، فتعين أنْ يكون الأَزْرَار لا غيره، كما في الرواية. انتهى.

أقول: وقد أخرج البيهقي في الشعب[٤] هذا الحديث من طريق أبي داود بلفظ: (**وَإِنَّ قَمِيصَهُ لَمُطْلَقٌ**).

وفي طريقٍ أخرى[٥]: (**فَرَأَيْتُهُ مُطْلَقَ الْقَمِيصِ**).

فهذا يؤيد أن تكون الرواية الأَزْرَار بِرَاءين، ولا يلزم أن يكون له زِرٌّ وعروة، بل المراد أن جيب قميصه ﷺ كان مفتوحًا، بحيث يمكن أن يدخل فيه اليد من غير كلفة.

ويؤيد ما ذكره ابن الجوزي في الوفا[٦] عن ابن عمر أنَّه قال: ((**ما اتخذ رسول الله ﷺ قميصًا له زِرّ**))، والله أعلم.

قوله: (**فَأَدْخَلْتُ يَدِي فِي جَيْبِ قَمِيصِهِ**)، الجَيْب [٦٥/ ب]: -بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة- وهو ما يقطع من الثوب ليخرج الرأس، أو اليد، أو غير ذلك.

يقال: جَاب[٧] القميص يَجُوبُهُ وَيَجِيبُهُ؛ أي: قوّر جيبه وجيَّبه؛ أي: جعل له جيبًا[٨].

وأصل الجوْب القطع والخرق، ويطلق الجَيْب على ما يُجعل في صدر الثوب وجيبه

---

(١) مصابيح السنة للبغوي (٣/ ١٩٥)، ولفظه: (وإنه لمطلق الإزار)، وفي المشكاة، (وإنه لمطلق الأزرار).

(٢) لم أقف عليها، ولعلها محرفة، وفي تهذيب اللغة للأزهري: «الزِّرّ: الجُوَيْزَة التي تجعل في عروة الجَيْب، والجميع الأَزْرار». تهذيب اللغة (١٣/ ١١١).

(٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ١٧٨).

(٤) شعب الإيمان (٨/ ٢٨٢ رقم ٥٨٢٧).

(٥) شعب الإيمان (٨/ ٢٨٣ رقم ٥٨٢٨).

(٦) الوفا بأحوال المصطفى (٢/٢٥١)، و لم أقف على هذا الحديث.

(٧) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٨) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ١٠٤).

ليوضع فيه الشَّيء، وبذلك فسره أبو عبيد[١].

لكن المراد من الجَيْب في هذا الحديث طوقه الذي يحيط بالعنق.

قال الإسماعيلي[٢]: جَيَّب الثوب؛ أي: جعل فيه ثقبًا يخرج منه الرأس.

وقال الشيخ ابن حجر[٣]: «قوله: (**فأدخلت يدي في جَيْب قميصه فمسست الخَاتَم**) يقتضي أن جَيْب قميصه كان في صدره؛ لما في صدر الحديث أنَّه رآه مطلق القميص أي: غير مزرور، والله أعلم».

---

(١) لم أقف عليه، وينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين لابن فتوح (ص ٨٣).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من مستخرج الإسماعيلي، وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٦٧).

(٣) فتح الباري (١٠/ ٢٦٧).

٥٩- حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا محمد بن الفضل، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك، ((**أن النبي ﷺ خرج وهو يتكئ على أسامة بن زيد، عليه ثوب قِطْرِيٌّ قد توشح به، فصلى بهم**)).

وقال عبد بن حميد: قال محمد بن الفضل: سألني يحيى بن معين عن هذا الحديث أول ما جلس إلي، فقلت: حدثنا حماد بن سلمة، فقال: لو كان من كتابك، فقمت لأخرج كتابي فقبض على ثوبي ثم قال: أمله عليَّ؛ فإني أخاف ألاَّ ألقاك، قال: «فأمليته عليه، ثم أخرجت كتابي فقرأت عليه».

الحديث الرابع: حديث أنس ﷺ[1]:

قوله: (**خَرَجَ وَهُوَ يَتَّكِئُ**)، إلى آخره سيأتي في باب اتكائه[2] ﷺ من طريق حماد بن سلمةَ، عن حُمَيد، عن أنسٍ بلفظ: أن النبي ﷺ (**كَانَ شَاكِيًا، فَخَرَجَ يَتَوَكَّأُ عَلَى أُسَامَةَ...** إلى آخره).

وهذا يحتمل أن يكون في شكواه الذي مات ﷺ فيه، ففي رواية الدَّارَقُطْنِيّ[3]: ((**أَنَّهُ خَرَجَ بَيْنَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ إِلَى الصَّلَاةِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ**)).

ويؤيده أيضًا ما ثبت عند البخاري[4]، عن ابن عباس، قال: ((**خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي**

---

(١) **تخريجه**:

أخرجه أحمد (٢١/ ٢٩٢ رقم ١٣٧٦١)، والطيالسي (٣/ ٥٩٩ رقم ٢٢٥٤)، وزاد: «في مرضه الذي مات فيه»، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ١٧٠ رقم ٢٧٨٥)، وأبو نعيم حلية الأولياء (٦/ ٢٦٣)، كلهم من طريق: عن الحسن، عن أنس بن مالك به.

أسناده صحيح، قال الألباني: «وهذا إسناد على شرط مسلم». أصل صفة صلاة النبي ﷺ (١/ ١٥٧).

(٢) الشمائل المحمدية (ص ٩٣ رقم ١٢٨).

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٥٩ رقم ١٥٠٠) بنحوه.

(٤) البخاري في مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ: اقبلوا من محسنهم، وتجاوزوا عن مسيئهم.

=

مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُتَعطِّفًا بِها)).

قال الشيخ ابن حجر[١]: «أي: متوشحًا مرتديًا». انتهى.

وصرّح في حديث الباب أن هذه الملحفة من ثوب القِطْر.

وأخرج ابنُ سعدٍ[٢]، من طريق أبي ضمرة الليثي[٣]، عن حميد، عن أنس، أنَّه قال: **((آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم في مرضه الذي قُبِضَ فيه في ثوبه متوشحًا به قاعدًا))**[٤]، أو يحتمل أن ذلك في مرض آخر غير ذلك، والله أعلم.

قوله: (عَلَيْهِ ثَوْبٌ) ؛ أي: على النبي ﷺ والجملة حالية، اكتُفيَ فيها بالضمير، على ما

(٣/ ١٣٨٣ رقم ٣٥٨٩).

(١) فتح الباري (٧/ ١٢٢).

(٢) دمج الشارح حديثين في سياق واحد، وهما عند ابن سعد من طريقين:

الأول:

من طريق: حميد الطويل، عن أنس بن مالك، أنه قال: ((آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم صلى في ثوب واحد متوشحًا به خلف أبي بكر)).

وأخرجه بهذا السياق أيضًا: الترمذي في الصلاة، باب منه (٢/ ١٩٧ رقم ٣٦٣)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وعند الترمذي: حميد الطويل، عن ثابت، عن أنس، بنحوه، والنسائي في الإمامة، باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته (٢/ ٧٩ رقم ٧٨٥)، وأحمد (٢٠/ ٦٩ رقم ١٢٦١٧).

إسناده صحيح، قال الألباني: «على شرط الشيخين». أصل صفة صلاة النبي ﷺ (١/ ٨٤).

والثاني:

من طريق: مِنْدل، عن حميد، عن أنس، قال: ((صلى النبي ﷺ في مرضه الذي قبض فيه في ثوب واحد متوشحًا به قاعدًا)). الطبقات الكبرى (١/ ٤٦٢).

إسناده ضعيف، فيه: مِنْدل بن علي العنزي، ويقال: اسمه عمرو، ومندل: لقب. قال الحافظ: «ضعيف». تقريب التهذيب (ص ٥٤٥).

(٣) أنس بن عياض بن ضمرة، أو: عبد الرحمن الليثي، أبو ضمرة المدني، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٢٠٠هـ)، وله (٩٦) سنة. تقريب التهذيب (ص ١١٥).

(٤) الطبقات الكبرى (١/ ٤٦٢).

جوّزه النحاة على ضعفٍ، لكن هذا الحديث يقويه.

قوله: (**قِطْرِيٌّ**) -بكسر القاف وسكون المهملة- هو ضربٌ من البرود فيه حمرةٌ، ولها أعلامٌ فيها بعض الخشونة، قاله الشيخ [٦٦/ أ] الجزري[(١)].

وقيل: حُلل جياد تُحمل من قبل البحرَيْن[(٢)(٣)].

وقال الشيخ ابن حجر[(٤)]: «ثياب من غليظ القطن ونحوه».

وقال الأزهري[(٥)]: في أعراض البحرين، قرية يقال لها: قُطْر بضم القاف[(٦)]، وأحسب الثياب القِطْرية نُسبت إليها، [فَكَسْرُ القافِ من][(٧)] تغيير باب النسب.

وقيل: هو منسوب إلى قطر، موضع بين عُمان وسيف البحر[(٨)]. والله أعلم.

قوله: (**قَدْ تَوَشَّحَ بِهِ**)، التوشح في الأصل لُبْس الوِشَاح وأخذه، والوِشاح: -بكسر الواو- شيءٌ ينسج عريضًا من أديم، وربما رصّع فيه بالجوهر والحرير، وتشد المرأة على عاتقها وكشحها[(٩)].

والكَشْحُ: -بالشين المعجمة والحاء المهملة- ما بين الخاصرة والضلع[(١٠)]، والمراد أنَّه ﷺ أدخل الثوب تحت يده اليمنى، وألقاه على منكبه الأيسر، كما يفعله المحرم، ويقال: توشح بثوبه، أو بسيفه إذا جمع في عنقه كالوِشاح.

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ٨٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) البحرين: اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعُمان، قيل: هي قصبة هجر، وقيل: هجر قصبة البحرين، وفيها عيون ومياه وبلاد واسعة. معجم البلدان (١/ ٣٤٧).

(٤) فتح الباري (٥/ ٢٤٢).

(٥) تهذيب اللغة (٩/ ٧) بتصرف.

(٦) كذا في النسخ الخطية، و لم يشر الأزهري للضم.

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٧)، ومعجم البلدان (٤/ ٣٧٣).

(٩) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٤١٥).

(١٠) ينظر: الصحاح للجوهري (١/ ٣٩٩).

وقيل: أي: تَغَشَّى النبي ﷺ بذلك الثوب.

قوله: (**أَوَّلَ مَا جَلَسَ**)، منصوب بنــزع الخافض، وما مصدرية، أي: سأل هذا الحديث في أول ملاقاته معي وجلوسه عندي.

قوله: (**لَوْ كَانَ مِنْ كِتَابِكَ**)، أيْ: لو كان تحديثك إيّاي من كتابِك، و(لو) للتمني، ويحتمل أن تكون شرطية، والجواب محذوف؛ أي: لكان أحسن، إنما قال ذلك؛ لأنَّه أقرب إلى الإتقان والضبط، والوثوق فيه أكثر.

قوله: (**فَقُمْتُ لأُخْرِجَ كِتَابِي**) أي: من بيتي، وأقرأ عليه منه، فقبض على ثوبي ومنعني من دخول الدار.

قوله: (**أَمِلَّهُ عَلَيَّ**) ؛ أي: اقرأه عليَّ من حفظك، أمرٌ من الإِملال[1]؛ بمعنى الإملاء.

قوله: (**فإِنِّي أخَافُ [أن لا]**[2] **ألقاك**)؛ لأنَّ الوقت سيف قاطع، وبرق خوف الفوت ونزول الحوادث من أفق المنيَّة لامع.

قوله: (**فَأَمْلَيْتُ عَلَيْهِ**) ؛ أي: من حفظي أولاً، ثم أخرجت الكتاب فقرأت من ذلك الكتاب ثانيًا. والله تعالى أعلم.

---

(١) في النسخ الخطية (الإملاء)، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، كما في جمع الوسائل، ولأن السياق يقتضيه.

(٢) في النسخ الخطية (أن ألقاك)، والمثبت هو الصواب، كما في سياق حديث الباب.

٦٠- حدثنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن سعيد بن إياس الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: ((**كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا اسْتجَدَّ ثوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِه عِمَامَةً، أَوْ قَمِيصًا، أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا كَسَوْتَنِيه، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ**)).

٦١- حدثنا هشام بن يونس الكوفي قال: حدثنا القاسم بن مالك المزني، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ نحوه.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه[1]:

قوله: (إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا) ؛ أي: إذا لبس ثوبًا جديدًا أيَّ وقت كان.

وعند ابن حيَّان[2] من حديث أنس بن مالك قال: ((كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه أبو داود في اللباس (٤/ ٤١ رقم ٤٠٢٠)، والترمذي في اللباس، باب ما يقول إذا لبس ثوبا جديدا (٤/ ٢٣٩ رقم ١٧٦٧)، وأحمد (١٧/ ٣٤٨ رقم ١١٢٤٨)، وابن أبي شيبة (٦/ ٩٦ رقم ٢٩٧٥٩)، وعبد ابن حميد في المنتخب من مسنده (ص ٢٧٨ رقم ٨٨٢)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢١٣ رقم ٧٤٠٨)، كلهم من طريق: عيسى بن يونس وعبد الله بن المبارك، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري، به.

في سنده سعيد بن إياس الجُرَيْرِي، والجُرَيْرِي كان قد اختلط، ومن روى الحديث عن الجُرَيْرِي بهذا السياق؛ رووه عنه بعد الاختلاط. قال النسائي: «من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء». الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٥٣).

واختلف فيه على الجُرَيْرِي، فقد أخرجه النسائي في الكبرى (٩/ ١٢٤) من طريق: حماد بن سلمة، عن سعيد الجريري، عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير مرسلاً.

قال النسائي: «حماد بن سلمة في الجريري أثبت من عيسى بن يونس...، وسماع حماد بن سلمة منه قديم قبل أن يختلط...، وحديث حماد أولى بالصواب من حديث عيسى وابن المبارك».

(٢) أخلاق النبي لأبي الشيخ (٢/ ١٠٣ رقم ٢٥٧) من طريق: عنبسة بن عبد الرحمن القرشي، نا عبد الله بن أبي الأسود الأصفهاني، قال: سمعت أنس بن مالك، به.

حديث موضوع، في سنده: عنبسة بن عبد الرحمن القرشي، قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»،

=

ثَوْبًا لَبِسَهُ يوم الجمعة)). [٦٦/ ب].

[قوله: (**سَمَّاهُ بِاسْمِهِ**) أي: باسْمِهِ المعين الموضوع له، مثل أن يقول: رزقني، أو كساني الله هذه العمامة، أو هذا القميص، وما أشبهها.

قوله: (**ثُمَّ يَقُولُ**) أي: بعد لبسه وتسميته، والضمير في (**كَسَوْتَنِيهِ**) راجع إلى المسمى، ويحتمل أن تكون التسمية واقعه منه ﷺ في تضاعيف الدعاء بدلَ ضمير (**كَسَوْتَنِيهِ**) يعني قول: اللهم لك الحمد كما كسوتني هذا القميص، أو هذه العمامة، أو هذا الرداء، قال العلامة الطيبي[1]: الأول أوجه بدلالة العطف بـــ(ثُمَّ)، قال[2] في قوله: (**كما كَسَوْتَنِيهِ**) مرفوع المحل، بأنه مبتدأ والخبر (**أَسْأَلُكُ**)، وهو الْمُشَبَّهُ، أي: مثل ما كَسَوْتَنِيهِ من غير حول مني ولا قوة؛ أَسْأَلُكَ أن توصل خَيْرَهُ وَخَيْرَ ما صُنع له؛ من الشكر بالجوارح والقلب، والحمد لمولاه[3] باللسان، وأعوذ بك عطف على (**أَسْأَلُكُ**)، والمعنى: أَستعيذ بك من شَرِّهِ، ومن شَرِّ ما صُنع له، وهو الكفران. انتهى كلام الطيبي.

ويحتمل أن تكون ما مصدرية والكاف للتشبيه، أي: حمدًا مثل كِسْوَتك إياي الثوب، أي: شكرًا يكون طبق النعمة وبإزائها، أو الحمد على قدر إنْعَامي الكِسْوَة وبإزائها.

وجوَّز صاحب المغني[4] أن تكون الكاف للتعليل، والمعنى: لك الحمد لأجل كِسْوَتك إياه لي، أو للمبادرة كما في قولهم: اسلم كما تدخل [الجنة][5]، والمعنى لك الحمد في الحال إِذْ كَسَوْتَنِيه، ويحتمل أن تكون (**كما**) بمعنى إِذْ، كما نقل عن الغزالي، فيكون المعنى لك

وقال البخاري: «تركوه»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، كان يضع الحديث»، قال الحافظ: «متروك، رماه أبو حاتم بالوضع». تاريخ ابن معين -رواية الدوري- (٤/ ٤١٤)، التاريخ الكبير (٧/ ٣٩)، الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٣). تقريب التهذيب (ص ٤٣٣).

قال الألباني: «موضوع». سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ١١٠).

(١) الكاشف عن حقائق السنن (٩/ ٢٩٠٠).

(٢) أي: الطيبي في المصدر السابق.

(٣) في الكاشف (لموَلِّيه).

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص ٢٣٤).

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من جميع النسخ، والمثبت من جمع الوسائل، والسياق يقتضيه.

الحمد إِذْ كَسَوْتَنيه، ويحتمل أن تكون (**كما**) متعلقًا بقوله: (**أَسْأَلُكُ**)، والله اعلم.

أي: خير الثوب وهو بَقاؤه ونَقاؤه، وكونه ملبوسًا للضرورة والحاجة، لا للفخر والخيلاء، وخير ما صُنع له وهو الضرورات التي من أجلها يُصنع اللباس؛ من الحر والبرد، وستر العورة.

والمراد سؤال الخير في هذه الأمور، وأن يكون مُبلغًا إلى المقصد الذي صُنع لأجله الثوب، من العون على العبادة والطاعة، وفي الشر عكس المذكورات، وهو كونه حرامًا، أو بخسًا، أو لم يبق زمانًا طويلاً، أو يكون سببًا للمعاصي والشرور، وغير ذلك أعاذنا الله منها، وألبسنا التقوى بمنه وكرمه.

فائدة:

قد ورد فيما يدعو به مَنْ لَبِسَ ثوبًا جديدًا أحاديث غير هذا، منها ما أخرجه ابن ماجه(١)، والحاكم(٢)وصححه، والمؤلف في جامعه(٣) وحسنه، من حديث عمر، رَفَعَهُ: ((**مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي**

---

(١) ابن ماجه في اللباس، باب ما يقول الرجل إذا لبس ثوبا جديدا (٢/ ١١٧٨ رقم ٣٥٥٧).

(٢) المستدرك على الصحيحين للحاكم (٤/ ٢١٤ رقم ٧٤١٠)، وقال: «هذا حديث لم يحتج الشيخان رضي الله عنهما بإسناده».

(٣) الترمذي في الدعوات، باب (٥/ ٥٥٨ رقم ٣٥٦٠)، وقال: «هذا حديث غريب»، وأخرجه أيضًا: أحمد (١/ ٣٩٦ رقم ٣٠٥)، وابن أبي شيبة (٥/ ١٨٩ رقم ٢٥٠٨٩)، وعبد بن حميد (ص ٣٥ رقم ١٨)، كلهم من طريق: أصبغ بن زيد، قال: حدثنا أبو العلاء، عن أبي أمامة، عن عمر بن الخطاب، به.

إسناده ضعيف: فيه أبو العلاء الشامي، قال عنه الحافظ: «مجهول». تقريب التهذيب (ص ٦٦٣).

وجاء عند الحاكم من طريق: عبيد الله بن زحر، حدثه عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، أن عمر بن الخطاب، به.

وفي سنده علي بن يزيد الألهانيّ، قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، حديثه منكر»، وقال الحافظ: «ضعيف». الجرح والتعديل (٦/ ٢٠٩)، تقريب التهذيب (ص ٤٠٦).

حَيَاتِي، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الثَّوْبِ الَّذِي أَخْلَقَ فَتَصَدَّقَ بِهِ، كَانَ فِي حِفْظِ اللَّهِ، وَفِي كَنَفِ اللَّهِ، وَفِي سِتْرِ اللَّهِ، حَيًّا وَمَيِّتًا)).

وأخرج أحمد[١]، والمؤلف في الجامع[٢] وحسنه، وأبو داود[٣]، والحاكم[٤] وصححه، وابن ماجه[٥]، من حديث معاذ بن أنس، مرفوعًا: ((**مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا فَقَالَ: الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**))، زَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي رِوَايَتِهِ: (**وَمَا تَأَخَّرَ**).

وأخرج الحاكم في المستدرك[٦] من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((**مَا اشْتَرَى عَبْدٌ ثَوْبًا بِدِينَارٍ، أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ، لا يَبْلُغْ رُكْبَتَيْهِ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ**))، قال الحاكم: هذا حديث لا أعلم في إسناده أحدًا ذكر بجرح[٧]، والله أعلم.

---

(١) أحمد (٢٤/ ٣٩٤ رقم ١٥٦٣٢)، ولفظه: (من أكل طعامًا...)، ولم يذكر فيه: (من لبس ثوبًا).

(٢) الترمذي في الدعوات، باب ما يقول إذا فرغ من الطعام (٥/ ٥٠٨ رقم ٣٤٥٨).

ولفظه: ((من أكل طعامًا...))، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

(٣) أبو داود في اللباس، باب (٤/ ٤٢ رقم ٤٠٢٣)، واللفظ له.

(٤) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١/ ٦٨٧ رقم ١٨٧٠)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري».

(٥) ابن ماجه في الأطعمة، باب ما يقال إذا فرغ من الطعام (٢/ ١٠٩٣ رقم ٣٢٨٥)، ولفظه: (من أكل طعامًا...).

كلهم من طريق: أبي مرحوم، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، به.

إسناده ضعيف، فيه: أبو مرحوم، عبد الرحيم بن ميمون، قال عنه أبو حاتم: «شيخ يكتب حديثه، ولا يحتج به»، وقال الذهبي: «فيه لين»، وقال الحافظ: «صدوق زاهد». الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٨)، الكاشف (١/ ٦٥٠)، تقريب التهذيب (ص ٣٥٤).

(٦) الحاكم في المستدرك (١/ ٦٩٥ رقم ١٨٩٤) من طريق: محمد بن جامع العطار، ثنا السكن بن أبي السكن البرجمي، ثنا الوليد بن أبي هشام، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، به.

إسناده ضعيف، فيه: محمد بن جامع العطار، قال عنه أبو حاتم: «ضعيف الحديث» وقال أبو زرعة: «ليس بصدوق»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي». الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٣)، العلل للدارقطني (١١/ ١٥٤).

قال الألباني: «ضعيف جدًّا». ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٣٢).

(٧) تعقبه الذهبي بقوله: «قلت: بلى. قال ابن عدي: محمد بن جامع العطار -يعني المذكور في إسناده- لا يتابع على أحاديثه». مختصر تلخيص الذهبي (١/ ٤٢١)، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٥٢٤).

٦٢- حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: ((**كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رسول الله ﷺ يَلْبَسُهُ الْحِبَرَةُ**)).

الحديث السادس: حديث أنس ﷺ[(١)]:

قوله: (**عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:... إلخ**) في رواية للبخاري[(٢)]: أنَّ أنسًا قاله في جواب سؤال قتادة عن ذلك، فتضمن السلامة من تدليس قتادة.

قوله: (**كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ يَلْبَسُهُ الحِبَرَةُ**) الرواية على ما صححه الشيخ الجزري في تصحيح المصابيح[(٣)]؛ رفع (**الحِبَرَةُ**) على أنها اسم كان، و(**أَحَبَّ**) خَبَرُهُ، ويجوز أن يكون بالعكس، وهو الذي صُحح في أكثر نسخ الشمائل.

وقوله: (**يَلْبَسُهُ**) وفي بعض النسخ (**يَلْبَسُهَا**) وذلك وجد على النسختين، متعلق بأحَبَّ، أي: كان أَحَبَّ الثياب لأجل اللبس: الحِبَرَةُ، لاحتمال الوسخ، وهي على مثال عِنَبة: بُرْدٌ يَمَانٍ، والجمع حِبَرٌ، وحِبَرَاتٌ، كَعِنَبٍ وعِنَبَات[(٤)].

قال الداودي[(٥)(٦)(٧)]: لونها أخضر[(٨)]؛ وإنما كان أحب إليه لأنها على لون لباس أهل

---

(١) **تخريجه:**
أخرجه البخاري في اللباس، باب البرود، والحبرة، والشملة (٥/ ٢١٨٩ رقم ٥٤٧٥)، ومسلم في اللباس والزينة، باب فضل لباس ثياب الحبرة (٣/ ١٦٤٨ رقم ٢٠٧٩).

(٢) سبق الإشارة إليها في تخريج حديث الباب، ولفظه: عن قتادة، عن أنس، قال: قلت له: (أي الثياب كان أحب إلى النبي ﷺ أن يلبسها؟ قال: الحِبَرَة).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٦٢١).

(٥) في النسخ الخطية (الراوي)، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٦) أحمد بن نصر الداودي، أبو جعفر التلمساني المالكي، فقيه من شراح الحديث، له: النامي في شرح الموطأ، والنصيحة في شرح البخاري، والواعي في الفقه، توفي سنة (٤٢٠هـ)، ترتيب المدارك للقاضي عياض (٧/١٠٢)، الديباج المذهب لابن فرحون (١/١٤١).

(٧) ينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٧٧).

(٨) ينظر شرح الحديث رقم (٤٣)، وفيه: عن أبي رِمْثة التيمي قال: ((**أتيت النبي ﷺ ومعي ابـــن لي،**
=

الجنة[١]، وقال الهروي[٢][٣]: مَوْشِيَّةٌ مُخطَّطَة، وقال ابن بطال[٤]: هي من بُرُود اليمن، ما يصنع من قطن، أو كتان، وكانت أشرف الثياب عندهم.

وعن الليث[٥]، يقال: بُرْدٌ حِبَرَةٌ؛ على الوصف، وبُرْدُ حِبَرَةٍ؛ على الإضافة، وهو أكثر استعمالاً][٦]، وهو ضَرْبٌ من بُرُود اليمن.

قال[٧]: وليس حِبَرَةٌ موضعًا، أو شيئًا[٨] معلومًا، إنما هي شيء مأخوذ فيه معنى التحبير.

وكذا قال القرطبي[٩] أيضًا: سميت حِبَرة؛ لأنها تُحَبَّر، أي: تُزَين، والتَّحْبير: التَّزْيين والتحسين.

وفيه دليل على استحباب لباس الحِبَرَة، وجواز لبس المخطط، وهو مجمع عليه[١٠].

واعلم أنَّ الجمع بين هذا الحديث وبين ما تقدم في أول الباب[١١]، أنَّ أحبَّ الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص، لا بتقييد الثِّياب في القَميص بثياب العادة، وفي هذا الحديث بثياب الزينة، وإمَّا بتخصيص الثياب في القميص بالمخِيط وفي الحِبَرَة بغيره، وإمَّا أن يكون كل

قال: فَأُرِيتهُ، فقلت لما رَأَيْتهُ: هذا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ)).

(١) لعله يشير إلى ما جاء في قوله تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ﴾ [الإنسان: ٢١].

(٢) في النسخ الخطية (المروزي)، وهو خطأ، والمثبت من فتح الباري، وهو الصواب.

(٣) الغريبين للهروي (٢/٣٩٨).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٩٩) بتصرف يسير.

(٥) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٠٠).

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٧) أي: الليث، ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ١٠٠).

(٨) (أو شيئًا) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و (ش)، ومن المغرب.

(٩) المفهم للقرطبي (٥/ ٤٠٢).

(١٠) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٥٦).

(١١) أي: حديث أم سلمة، قالت: ((كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص)). وينظر شرحه في الحديث رقم (٥٥)، وما بعده.

منهما من جملة الأحب المختار.

وفي الحديثين إشارة إلى أن القميص الذي يتخذ من الحِبَرَة هو الأحب الأخْيَر. والله أعلم.

٦٣- حدثنا محمود بن غيلان، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا سفيان، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: ((**رَأَيت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاء، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقَيْه**))، قَالَ سُفيانُ: أُرَاهَا حِبَرَةً.

الحديث السابع[١]**: حديث أبي جُحَيْفَةَ ﷺ**[٢]:

قوله: (**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ**)، هذه الرواية وقعت منه في بطحاء مكة في حجة الوداع، كما صرح به في رواية البخاري[٣][٤]؛ ولفظه: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ بِالْهَاجِرَةِ... إلى آخره**)).

وفيه: (**وَخَرَجَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشَمِّرًا**).

والبَطْحَاء: هو موضع خارج مكة، وهو الذي يقال له: الأَبْطَح[٥].

(**كَأَنِّي أَنْظُرُ**) ؛ أي: الآن، وإنما قال ذلك استحضارًا للصورة المرئية في الزمان السَّابق.

قوله: (**إِلَى بَرِيقِ سَاقَيْه**): لمعانهما[٦].

وفي رواية مالك بن مِغْوَل[٧]، عن عون[٨]: (**كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ سَاقَيْهِ**).

---

(١) في (ص) (السادس)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الثوب الأحمر (١/ ١٤٧ رقم ٣٦٩)، ومسلم في الصلاة، باب سترة المصلي (١/ ٣٦٠ رقم ٥٠٣).

(٣) في (ص) (الطحاوي)، والمثبت من (س).

(٤) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٧ رقم ٣٣٧٣).

(٥) الأَبْطَح: كل مسيل فيه دقاق الحصى فهو أبطح، والأَبْطَح يضاف إلى مكة وإلى منى، لأن المسافة بينه وبينهما واحدة، وربما كان إلى منى أقرب، وهو المحصَّب. معجم البلدان (١/ ٧٤).

(٦) ينظر: القاموس المحيط (ص ٦١٣).

(٧) مالك بن مِغْوَل، الكوفي أبو عبد الله، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٥٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٥١٨).

(٨) عون بن أبي جحيفة السُّوائي الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١١٦هـ). تقريب التهذيب =

والوَبِيصِ -بفتح الواو وكسر الموحدة وسكون التَّحتانيَّة وآخره صادٌ مهملةٌ-: البَرِيقُ[١].

ويُستفاد من رواية البخاري كما تقدم أنَّ نَظَره إلى ساقيه كان في حال التشمير، ففيه استحباب تشمير الثياب ولا سيما في السفر، وفيه جواز النظر إلى السَّاق، وهو إجماعٌ في الرجل حيث لا فتنة[٢].

وعند البخاري[٣] قال: ((**رأيتُ النبيَّ ﷺ في قُبَّة حَمْرَاءَ من أَدَمٍ، ورأيت بلالاً أخذ وُضُوء النبيِّ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَاكَ الوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلِ يَدِ صَاحِبِه**)).

وبَيَّن في رواية مالك بن مِغْوَل أنَّ الوضوء الذي ابتدره الناسُ كان فضل الماء الذي توضأ به النبيُّ ﷺ، وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم[٤] عند البخاري[٥] [٦٧/ أ] أيضًا.

وزاد من طريق[٦]: شعبة، عن عون، عن أبيه، وقام الناس فجعلوا يأخذون يده فيمسحون بها وجوههم، قال: (**فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَوَضَعْتُهَا عَلَى وَجْهِي، فَإِذَا هِيَ أَبْرَدُ مِنْ الثَّلْجِ وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنْ المِسْكِ**).

وفي رواية مسلم[٧] من طريق الثوري، عن عون ما يُشْعِرُ بأنَّ ذلك كان بعد خروجه من مكة؛ لقوله: (**ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ**).

قوله: (**أُرَاهَا حِبَرَةً**)، بصيغة المجهول؛ أي: أظن أن حُلَّتَها كانت حِبَرَةً[٨].

(ص ٤٣٣).

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ١٤٦).

(٢) ينظر: الأوسط لابن المنذر (٥/ ٦٧)، اختلاف الأئمة العلماء لابن هبيرة (١/ ١٠١).

(٣) البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الثوب الأحمر (١/ ١٤٧ رقم ٣٦٩).

(٤) الحكم بن عُتيبة، أبو محمد الكندي الكوفي، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١١٣هـ). تقريب التهذيب (ص ١٧٥).

(٥) البخاري في الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس (١/ ٨٠ رقم ١٨٥).

(٦) البخاري في المناقب، باب صفة النبي ﷺ (٣/ ١٣٠٤ رقم ٣٣٦٠).

(٧) مسلم في الصلاة، باب سترة المصلي (١/ ٣٦٠ رقم ٥٠٣).

(٨) قال ابن الأثير: «الحبير من البرود: ما كان موشيًّا مخططًا». النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٢٨).

٦٤- حدثنا علي بن خشرم، قال: حدثنا عيسى بن يونس، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: ((**مَا رَأَيْت أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَحسن فِي حُلَّةٍ حَمْــرَاءَ مِــنْ رسول الله ﷺ، إِنْ كَانَت جُمَّتهُ لَتضْرِبُ قريبًا مِنْ مَنْكِبَيْهِ**)).

الحديث الثامن[١]: حديث البراء ﷺ[٢]:

تقدم شرحه في الباب[٣].

والغرض منه قوله: ((**مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**)).

ولأبي داود[٤] من حديث هلال بن عامر[٥]، عن أبيه[٦]: ((**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِمِنًى عَلَى بَعِيرِهِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرُ**)) وإسناده حسن.

---

(١) في (ص) (السابع)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه:**

سبق تخريجه، ينظر الحديث رقم (٣) و(٤).

(٣) ينظر شرح الحديث رقم (٣) و(٤).

(٤) أبو داود في اللباس، باب في الرخصة في ذلك (٤/ ٥٤ رقم ٤٠٧٣).

وأخرجه أيضًا: أحمد (٢٥/ ٢٦٤ رقم ١٥٩٢٠)، كلاهما من طريق: أبي معاوية، عن هلال بن عامر، عن أبيه، به.

قال الحافظ: «إسناده حسن»، وصححه الألباني. فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٠٥)، صحيح سنن أبي دواد (٢/ ٥١٣).

(٥) هلال بن عامر بن عمرو المزني الكوفي، ثقة، من الرابعة. تقريب التهذيب (ص ٥٧٥).

(٦) عامر بن عمرو المزنيّ، والد هلال، له صحبة. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤٨٠).

وللطبراني[١] بسند حسن، عن طارق المحاربي[٢] نحوه؛ لكن قال: سوق ذي المجاز.

ففي هذه الأحاديث جواز لُبْسِ الثوب الأحمر، واختلف العلماء فيه على أقوال:

الأول: الجواز مطلقًا؛ لهذه الأحاديث.

الثاني: المنع مطلقا؛ لحديث عبد الله بن عمرو قال: ((**رَأَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا**))، أخرجه مسلم[٣].

وفي لفظ له[٤]: فَقُلْتُ: (**أَغْسِلُهُمَا؟ قَالَ: لا، بَلِ احْرِقْهُمَا**).

والمُعَصْفَر: هو الذي صُبِغَ بالعُصْفُر، وغالب ما يصبغ به يكون أحمر.

ولحديث ابن عمر[٥]: ((**نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُفَدَّم**))، وهي بالفاء وشد الدال،

---

(١) الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ٣١٤ رقم ٨١٧٥) من طريق: أبو جناب، عن أبي صخرة جامع بن شداد، حدثني رجل من قوم طارق بن عبد الله، قال: إني بسوق ذي المجاز...فذكر نحوه في قصة طويلة.

وفي سنده: أبو جناب، يحيى ابن أبي حية، قال عنه ابن معين: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال أبو زرعة: «صدوق غير أنه كان يدلس»، وقال الحافظ: «ضعفوه لكثرة تدليسه». تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٣٥٠)، الجرح والتعديل (٩/ ١٣٩)، تقريب التهذيب (ص ٥٨٩).

وقد توبع في روايته عن شداد، تابعه يزيد بن زياد، فقد أخرج ابن أبي شيبة (٧/ ٣٣٢ رقم ٣٦٥٦٥). وابن خزيمة (١/ ٨٢ رقم ١٥٩)، والدارقطني (٣/ ٤٦٢ رقم ٢٩٧٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٦٨ رقم ٤٢١٩)، كلهم من طريق: يزيد بن زياد، قال: حدثنا أبو صخرة جامع بن شداد، عن طارق المحاربي، به.

وهذا إسناد صحيح، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح».

(٢) طارق بن عبد اللَّه المحاربيّ، من محارب، صحابيّ، نزل الكوفة. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤١٤).

(٣) مسلم في اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (٣/ ١٦٤٧ رقم ٢٠٧٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) أخرجه ابن ماجه في اللباس، باب كراهية المعصفر للرجال (٢/ ١١٩١ رقم ٣٦٠١)، وأحمد

=

وهو المشبَّعُ بالعصفر، وغالب ما يصبغ به يكون أحمرَ[١].

وأخرج البيهقي في الشعب[٢] من طريق: أبي بكر الهُذلي[٣]- وهو ضعيفٌ- عن الحسن

(١٠/ ٣٨ رقم ٥٧٥١)، وابن أبي شيبة (٥/ ١٥٩ رقم ٢٤٧٣٤)، كلهم من طريق: يزيد بن أبي زياد، عن الحسن بن سهيل، عن ابن عمر، به.

إسناده ضعيف، فيه: يزيد بن أبي زياد الكوفي.

قال ابن معين: «ليس بذاك»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوى»، وقال أبو زرعة: «كوفي، لين، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال الحافظ: «ضعيف، كبر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًّا». تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٣٦١)، الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٥)، تقريب التهذيب (ص ٦٠١).

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه النسائي في الزينة، باب خاتم الذهب (٨/ ١٦٧ رقم ٥١٧٣)، وأبو يعلى (١/ ٤٥١ رقم ٦٠٣).

كلاهما من طريق: إبراهيم بن حنين، عن أبيه، عن عبد الله بن عباس، عن علي، بنحوه.

قال الألباني: «**إسنادٌ صحيح،** على شرط مسلم». سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥/ ٥١٨).

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٢١).

(٢) البيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٣٤٠ رقم ٥٩١٥)، وأخرجه أيضًا: الطبراني في المعجم الأوسط (٧/ ٣٥٣ رقم ٧٧٠٨)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ١٠٥٣) من طريق: ابن جريج، حدثني أبو بكر الهذلي، عن الحسن، عن رافع بن يزيد الثقفي، به.

إسناده: ضعيف جدًّا، فيه: أبو بكر الهذلي، قال عنه النسائي: «متروك الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال الحافظ: «متروك الحديث». الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٤٦)، الجرح والتعديل (٤/ ٣١٤).

وقال الألباني: «إسناده ضعيف جدًّا». سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤/ ٢٠٨).

(٣) أبو بكر الهذلي، قيل: اسمه سُلمى بن عبد الله، وقيل: روح، إخباري، متروك الحديث، توفي سنة (١٦٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٦٢٥).

البصري، عن رافع بن يزيد الثقفي[١]، رفعه: ((**إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ، وَكُلَّ ثَوْبٍ ذِي شُهْرَةٍ**)).

وأخرجه ابن مندة[٢]، وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلاً؛ فالحديث ضعيف.

وبالغ الجورقاني[٣] فقال: إنَّه باطلٌ[٤]، وليس كذلك.

ولحديث عبد الله بن عمر، قال: ((**مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبانِ أحْمَرانِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فلَمْ يَرُدَّ عليه النبيُّ ﷺ**))، أخرجه أبو داود[٥] والترمذي[٦] في الجامع وحسَّنه [٦٧/ ب]، والبزار[٧]، وقال: لا نعلمه إلاَّ بهذا الإسناد، وفيه أبو يحيى القَتَّات[٨]، مختلفٌ فيه.

وأخرج أبو داود[٩] أيضًا عن امرأةٍ من بني أسد، قالت: ((**كُنْتُ فِي بَيْتِ زَيْنَبَ أُمِّ**

---

(١) رافع بن يزيد الثقفي، قال ابن السّكن: لم يذكر في حديثه سماعا ولا رؤية، ولست أدري أهو صحابيّ أم لا؟ ولم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٧١).

(٢) لم أقف عليه، وقد أشار إلى هذه الرواية الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٠/ ٣٠٦).

(٣) الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمذاني، أبو عبد الله الجورقاني، نسبته إلى جورقان من نواحي همذان، المحدث، الحافظ، الناقد، له مصنفات منها: الأباطيل والمناكير، توفي سنة (٥٤٣هـ). إكمال الإكمال لابن نقطة (٢/ ١٨٥)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ١٧٧).

(٤) الجورقاني في الأباطيل والمنكرات (٢/ ٢٤٨، رقم ٦٤٦).

(٥) أبو داود في اللباس، باب في الحمرة (٤/ ٥٣ رقم ٤٠٦٩).

(٦) الترمذي في الأدب، باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسيّ (٥/ ١١٦ رقم ٢٨٠٧).

(٧) البزار (٦/ ٣٦٦ رقم ٢٣٨١).

كلهم من طريق: إسرائيل، عن أبي يحيى، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، به.

وإسناده ضعيف، فيه: أبو يحيى القَتات.

(٨) أبو يحيى القَتات الكوفي، اسمه زاذان، وقيل: دينار، وقيل: مسلم، وقيل: يزيد، وقيل: زبان، وقيل: عبد الرحمن، ضعفه الإمام أحمد وابن معين، وقال الحافظ: «لين الحديث». العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية ابنه عبد الله- (٢/ ٥١)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٣٦١)، تقريب التهذيب (ص ٦٨٤).

(٩) أبو داود في اللباس، باب في الحمرة (٤/ ٥٣ رقم ٤٠٧١) من طريق: حُريث بنِ الأبَحِّ السَّلِيحِيِّ، أن امرأة من بني أسد، قالت:...فذكرته.

=

الْمُؤْمِنِينَ -رضي الله عنها- وَنَحْنُ نَصْبُغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَغْرَة إِذْ طَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْمَغْرَةَ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ غَسَلَتْ ثِيَابَهَا وَوَارَتْ كُلَّ حُمْرَةٍ، فَجَاءَ فَدَخَلَ))، وفي سنده راوٍ ضعيفٌ.

الثالث: يكره لُبْسُ الثوب المشَبَّعِ بالحمرة دون ما كان صبغه خفيفًا، وكأن الحجة فيه حديث ابن عمر المتقدم في المُفَدَّم.

الرابع: يكره لبس الأحمر مطلقًا لقصد الزينة والشهرة، ويجوز في البيوت والمهنة.

الخامس: يجوز لبس ما كان صُبِغَ به غزله ثم نسج، ويمنع ما صبغ بعد النسج، جنح إلى ذلك الخطابي(١).

واحتج بأنَّ الحُلَل الواقعة في الأخبار الواردة في لبسه ﷺ الحُلة الحمراء إحدى حُلل اليمن، وكذلك البُرد الأحمر، وبرود اليمن يصبغ غزلها، ثم ينسج.

السادس: اختصاص النهي بما يصبغ بالعُصْفُر لورود النهي عنه، ولا يمنع ما صُبغ بغيره من الأصباغ، وعليه حديث المَغْرَة المتقدم.

السابع: يختص المنع بالذي يُصبغ كله، وأمَّا ما فيه لونٌ آخرُ غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما، فلا.

وعلى ذلك تحمل الأحاديث الواردة في الحُلَّة الحمراء، فإنَّ الحُلَلَ اليمانيَّة غالبًا تكون ذوات خطوط حمر وغيرها.

قال ابن القيم(٢): «كان بعض العلماء يلبس ثوبًا مشبعًا بالحمرة ويزعم أنَّه متبع للسنة وهو غلط؛ فإن الحُلة الحمراء من بُرود اليمن، والبُرد لا يُصبغ أحمر صرفًا».

إسناده ضعيف، فيه: حُريث بنُ الأَبَحِّ السَّلِيحِيِّ، قال عنه الحافظ: «شامي مجهول». تقريب التهذيب (ص ١٥٦).

قال الحافظ: «في سنده ضعف» فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٠٦).

(١) معالم السنن (٤/ ١٩٣).

(٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (١١/ ٦٠).

وقال الطبري[(١)] بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال: الذي أراه جواز لبس الثياب المصبَّغة بكل لون، إلاَّ أني لا أحب لبس ما كان مشبَّعًا بالحمرة، ولا لبس الأحمر مطلقًا ظاهرًا فوق الثياب؛ لكون ذلك ليس من لباس أهل المروءة في زماننا، فإنَّ مراعاة زي الزمان من المروءة ما لم يكن إثمًا، وفي مخالفة الزي ضرب من الشُّهرة.

وهذا يمكن أن يخلص منه قولٌ ثَامِنٌ.

قال الشيخ ابن حجر[(٢)]: «والتحقيق في هذا المقام أنَّ النهي [٦٨/ أ] عن لبس الثوب الأحمر إن كان من أجل أنَّه من لباس الكفار، فالقول فيه كالقول في الميثرة الحمراء - وتحقيق القول فيها؛ إنها إن كانت من حرير غير حمراء، فاستعمالها ممنوع لأجل أنها من الحرير واستعمال الحرير حرام للرجال، ويتأكَّدُ المنع إن كانت مع ذلك حمراء وإن كانت غير حرير؛ فالنهي فيها للزجر عن التَّشبّه بالأعاجم- وإن كانَ النَّهي عن لبس الثوب الأحمر من أجل أنَّه زي النِّساء فهو راجعٌ إلى الزجر عن التَّشبّه بالنِّساء، فعلى الوجهين يكون النهي عنه لا لذاته، وإن كان من أجل الشُّهرة، أو خرم المروءة[(٣)]، فيمتنع حيث يقع ذلك وإلاَّ فلا، فيقوى قول من قال بالتفرقة بين لبسه في المحافل وفي البيوت». والله أعلم.

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من تهذيب الآثار، وينظر: فتح الباري لابن حجر (١٠/ ٣٠٦).

(٢) فتح الباري (١٠/ ٣٠٦) بتصرف يسير.

(٣) في (ص): (المؤدية)، والمثبت من (س) و(ش) والفتح.

٦٥- حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا عبيد الله بن إياد، عن أبيه، عن أبي رِمثة، قال: ((**رَأَيْت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ**)).

الحديث التاسع[١]: من حديث أبي رِمْثَةَ[٢].

قوله: (بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ)، قال ابن بطال[٣]: الثياب الخضر من لباس أهل الجنة، كفى بذلك شرفًا لها.

أقول: وأخرج هذا الحديث أبو داود[٤]، والنَّسَائِيّ[٥] أيضًا.

وقال المؤلف في جامعه[٦] بعد إخراجه هذا الحديث: «حسن غريب، لا نعرفه إلاَّ من حديث عبيد الله بن إياد[٧]». والله أعلم.

---

(١) في (ص) (الثامن)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه:**

سبق تخريجه، ينظر الحديث رقم (٤٣).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ١٠٢).

(٤) أبو داود في الترجل، باب في الخضاب (٤/ ٨٦ رقم ٤٢٠٦).

(٥) النسائي في الزينة، باب لبس الخضر من الثياب (٨/ ٢٠٤ رقم ٥٣١٩).

(٦) الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الثوب الأخضر (٥/ ١١٩ رقم ٢٨١٢).

(٧) عبيد الله بن إياد بن لقيط السدوسي، أبو السَّلِيل الكوفي، كان عريف قومه، صدوق، لينه البزار وحده، أخرج له مسلم، توفي سنة (١٦٩هـ). تقريب التهذيب (ص ٣٦٩).

٦٦- حدثنا عبد بن حميد، قال: حدثنا عفان بن مسلم، قال: حدثنا عبد الله بن حسان العنبري، عن جدتيه، دُحَيْبَةَ وَعُلَيْبَةَ، عن قَيْلَةَ بِنْت مَخْرَمَةَ قالت: ((**رأيت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ كَانَتا بزَعْفَرَانٍ، وقد نَفَضَتهُ**)). وفي الحديث قصة طويلة.

الحديث العاشر[١]: **حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ**[٢].

قوله: (**عن جَدَّتَيْهِ دُحَيْبَة**) بالمهملتين وآخر الحروف، ثمَّ الموحدة مصغرًا.

و(**عُلَيْبَة**) بالمهملة واللام وآخر الحروف، ثم الموحدة بالتصغير أيضًا، هكذا وقع في نسخ الشمائل، وهو خطأ، فالصواب عن جدتيه دُحَيْبَة وصَفية بِنتي عُلَيْبَة، هكذا ذكره المؤلف

---

(١) في (ص) (التاسع)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه**:

أخرجه أبو داود في الأدب، باب في جلوس الرجل (٤/ ٢٦٢ رقم ٤٨٤٧)، والترمذي في الأدب، باب ما جاء في الثوب الأصفر (٥/ ١٢٠ رقم ٢٨١٤)، وأبو داود الطيالسي (٣/ ٢٣٢ رقم ١٧٦٣)، وابن سعد في الطبقات (١/ ٣١٧) مطولا، والبخاري في الأدب المفرد (ص ٤٠٢ رقم ١١٧٨)، وابن أبي خيثمة في التاريخ -السفر الثاني- (٢/ ٨٢٩ رقم ٣٥٦٢) مطولاً، والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ٨) مطولا، كلهم من طريق: عبد الله بن حسان العنبري، قال: حدثتني جدتاي، صفية، ودُحَيْبَةُ، ابنتا عُلَيْبَةَ، أنهما أخبرتهما قَيْلَةُ، قالت: ثم ذكرته، منهم من ذكره مختصرًا؛ مقتصرًا على طرف منه، ومنهم من ذكره مطولاً.

إسناده ضعيف، مسلسل بالمجاهيل، عبد الله بن حسان العنبري، ذكره ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً، وقال الحافظ: «مقبول». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٤٠)، تقريب التهذيب (ص ٣٠٠).

ودُحَيْبَةُ العنبرية، قال عنها الحافظ: «مقبولة». تقريب التهذيب (ص ٧٤٦).

وصفية بنت عُلَيْبَةَ قال عنها الحافظ: «مقبولة». تقريب التهذيب (ص ٧٤٩).

قال أبو الحسن ابن القطان: «وهذا غاية في الضعف». وقال أيضًا: «صفية، ودُحَيْبَةُ، لا يعلم لهما حال، ولا قَيْلَةُ جدة أبيهما أيضا ممن صحت لها صحبة...، عبد الله بن حسان العنبري، وهو أيضا غير معروف الحال...، ولا أعلم أنه من أهل العلم، وإنما كان عنده هذا الحديث عن جدتيه، فأخذه الناس عنه». بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٩٢) و(٥/ ١٤٦).

على الصواب في جامعه[١].

وعُلَيْبَةُ هو: ابن حرملة بن عبد الله بن إياس[٢]، فعُلَيْبَةُ أبوهما كما صرح به ابن عبد الله[٣]، وابن منده[٤]، وابن سعد في الطبقات[٥]، وهما [جدتا][٦] عبد الله بن حسَّان، إحداهما من قبل الأب، والثانية من طرف الأم؛ لما وقع الزواج بين ابن الخالة وبنت الخالة، وهما يرويان عن جدة أبيهما قَيْلَةَ بنْتِ مَخْرَمَة، قال المؤلف في جامعه[٧]: «وقَيْلَةُ جدة أبيهما[٨] أم أمِّه، وكانتا [٦٨/ ب] ربيبتيها[٩]»، وكانت من الصحابيات[١٠].

وتقدم تحقيق نسبهم ونسبتهم في المقدمة.

قوله: (**عَلَيْهِ أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ**) الأسمال بالسين المهملة جمع سَمَل بالتحريك، وهو الثوب الخَلِق، وقد سَمَلَ الثوب وأسْمَل، ويقال: ثوبٌ أَسْمَالٌ، وصفوه بالجمع[١١]، كما قالوا: رمحٌ أَقْصادٌ[١٢][١٣]، وبُرْمَةٌ أَعْشارٌ[١٤]، وحَبْلٌ أَرْمَامٌ[١٥].

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ١٢٠).

(٢) قال البخاري: «عُلَيْبَة بن حرملة، العنبري، التميمي، سمع أباه»، ولم يذكر فيه جرحًا، ولا تعديلاً. التاريخ الكبير (٧/ ٨٧).

(٣) كذا في جميع النسخ الخطية، وفي جمع الوسائل، ولم أقف عليه، ولعل المراد (ابن عبد البر)، حيث صرح بذلك. ينظر: الاستيعاب (٤/ ١٩٠٦).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من كتب ابن منده.

(٥) الطبقات الكبرى (١/ ٣١٧).

(٦) ما بين المعقوفتين سقط من النسخ الخطية، والمثبت من جمع الوسائل، والسياق يقتضيه.

(٧) جامع الترمذي (٥/ ١٢٠).

(٨) سقط من (س).

(٩) ربيبة الرجل: بنت امرأته من غيره. تهذيب اللغة (١٥/ ١٣٢).

(١٠) قَيْلَة بنت مَخْرَمَة التميمية ثم من بني العنبر، ومنهم من نسبها غنوية، فصحّف، هاجرت إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلم مع حريث بن حسّان وافد بني بكر بن وائل، روى حديثها عبد اللّه بن حسّان العنبري عن جدّتيه: صفية ودُحَيَبة ابنتي عُلَيْبَة. الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٢٨٨).

(١١) ينظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٧٣٢).

(١٢) في (ص) (أنصاف)، وفي (س) كلمة غير واضحة، والمثبت من الصحاح.

(١٣) انْقَصَد الرمح، وتقصَّدَت الرماح: تكَسَّرَت. الصحاح للجوهري (٢/ ٥٢٤).

(١٤) أي: متكسِّرة. تهذيب اللغة (١/ ٢٦٢).

(١٥) إذا رمَّ، وصار متقطعًا باليًا. المخصص لابن سيده (٢/ ٤٧٠).

ووهم من قال: المراد بالأَسْمَال ما فوق الواحدة[١]، تأمل.

والمُلَيَّةُ: تصغير المُلاءَة، وهي الملحفة، أو الإزار، وهي الريطة، والإضافة للبيان.

وقال صاحب النهاية[٢]: المُلاءُ بالضم، جمع مُلاءة، وهي الإزار والريطة، وقال بعضهم: إن الجمع مُلأٌ بغير مد، والواحد ممدود، والأول أثبت، ومنه حديث قَيْلَة: (**وعَلَيْهِ أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ**)، وهو تصغير مُلاءة، مخففة الهمزة.

وقال المزي[٣]: المُلَيَّتَيْن: تصغير مُلاءتَين.

قوله: (**وَقَدْ نَفَضَتَا**) كذا وقع في أصل سماعنا بصيغة التثنية فعلاً ماضيًا معروفًا، وكذا هو عند المؤلف في جامعه[٤]، والفاعل المُلَيَّتَان؛ أي: نفضت المُلَيَّتَان لون الزعفران الذي صبغتا به، وحذف المفعول كثيرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾﴾ [الفرقان: ٤١] ، أي: بعثه الله.

والأصل في النَّفض التحريك، وإسناد النَّفض إلى الملية[٥] مجازيٌّ، ويجوز أن يكون من قولهم: نَفَض الثوب نُفُوضًا فهو نافض؛ أي: ذهب بعض لونه من الحُمْرة، والصُّفْرة، كما قاله صاحب الصحاح[٦]، فحينئذ لا يحتاج إلى ارتكاب حذف المفعول وإليه يومئ كلام صاحب النهاية[٧]، والمزي في تهذيب الكمال[٨].

قال صاحب النهاية[٩]: أي: نَصَل لون صبغهما ولم يبق إلاَّ الأثر، وقال المزي[١٠]: إنما

---

(١) ينظر: مجمع بحار الأنوار لمحمد طاهر الفَتني (٥/ ٤٧٩).

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٥٢) بتصرف يسير، وينظر: (٢/ ٤٠٤).

(٣) في جميع النسخ (المزني)، والمثبت هو الصواب، ينظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٤).

(٤) الترمذي (٥/ ١٢٠ رقم ٢٨١٤).

(٥) في (ص) (المطيَّة)، والمثبت من (س) و (ش).

(٦) الصحاح للجوهري (٣/ ١١٠٩) بتصرف، وينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ٤٧٣).

(٧) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٧).

(٨) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٤).

(٩) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٧).

(١٠) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٤).

جمعَت الأَسْمَال مع تثنية الاثنين[١]، أرادت أنها كانت قد تَقَطَّعَتَا حتى صارتا قطعًا؛ فلهذا جمعتا.

وقولها: (**كَانَتَا بِزَعْفَرَان**)؛ أي: مصبوغتين به.

و(**نَفَضَتَا**) أي: ذَهَب لونه منهما إلاَّ اليسير، لطول لبسهما واستعمالهما، كما يقال في اليدين والشعر: نصل الخضاب[٢]، لكن يؤيد حذف المفعول ما وقع في بعض النسخ (**وَقَدْ نَفَضَتْهُ**)؛ أي: نَفَضت الأَسْمَالُ الْمُلِيَّةُ لونَ الزعفران، و لم يبق منه إلاَّ الأثر.

قوله: (**وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ**)، أقول: رواها الطَّبَرَانِيُّ في معجمه الكبير[٣]، من طريق [٦٩/ أ] حفص بن عمر أبي عمر الحَوْضِي[٤][٥]، وهو من رجال البخاري، قال: حدثنا عبد الله بن حسان العنبري، حدثني جَدَّتَايَ صَفِيَّةُ وَدُحَيْبَةُ بنتا عُلَيْبَةَ أَنَّ قَيْلَةَ بِنْتَ مَخْرَمَةَ، حَدَّثَتْهُمَا أَنَّهَا، كَانَتْ تَحْتَ حَبِيبِ بْنِ أَزْهَرَ[٦] أَخِي بَنِي جَنَاب، فَوَلَدَتْ لَهُ النِّسَاءَ ثُمَّ تُوُفِّيَ، فَانْتَزَعَ بَنَاتِها مِنْهَا أَثْوَبُ بْنُ أَزْهَرَ[٧] عَمُّهُنَّ، فَخَرَجَتْ تَبْتَغِي الصَّحَابَةَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، فَبَكَتْ جُوَيْرِيَةٌ مِنْهُنَّ حُدَيْبَاءُ، قَدْ كَانَتْ أجذبتها الفَرْصَةُ وَهِيَ أَصْغَرُهُنَّ عليها سُبَيِّج مِنْ صُوف فَرَحِمَتَهَا، فَاحْتَمَلَتْهَا مَعَهَا فَبَيْنَمَا هما يُرْتكَان الجَمَلَ، إذ انْتَفَجتِ الأَرْنَبُ، فَقَالَت الْحُدَيْبَاءُ الفَصْيَةُ: لا يَزَالُ كَعْبُكِ أَعْلَى مِنْ كَعْبِ أَثْوَبَ، ثم سَنَحَ

---

(١) كذا في جميع النسخ، وفي تهذيب الكمال (الملاءتين).

(٢) في (ص) (نفض الجعار)، وفي (س) و (ش) (نفض الحصار)، ولعل المثبت هو الصواب كما في تهذيب الكمال.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢٥/ ٨).

(٤) في (ص) (الجويني)، وهو تصحيف، والمثبت من (س) و (ش).

(٥) حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرة، الأزدي النَّمَري، أبو عمر الحَوْضِي، وهو بها أشهر، ثقة ثبت، عيبَ بأخذ الأجرة على الحديث، أخرج له البخاري، توفي سنة (٢٢٥هـ). تقريب التهذيب (ص ١٧٢).

(٦) لم أقف على ترجمته.

(٧) أثوب بن أزهر أخو بني جناب، أخو حبيب بن أزهر زوج قيلة بنت مخرمة، الإكمال لابن ماكولا (١/ ١١٧).

الثَّعْلبُ، فَسَمَّتْهُ اسْمًا غَيْرَ الثَّعْلَب، نَسيَهُ عبد اللَّه بن حَسَّان، ثُمَّ قَالَتْ: مَا قَالَتْ فِي الأَرْنَب، فَبَيْنَمَا هُمَا يُرْتكَان إِذْ بَرَكَ الْجَمَلُ وَأَخَذَتْهُ رِعْدَةٌ، فَقَالَت الْحُدَيْبَاءُ الفصيَة: أَدْرَكَتْك وَاللَّه أخْذَة أَثْوَب، فَقُلْتُ: وَاضْطُرِرْتُ إِلَيْهَا، وَيْحَكِ مَا أَصْنَعُ؟ قَالَتْ: قَلِّبي ثِيَابَكَ ظُهُورَهَا لِبُطُونِهَا، وَتَدَحْرَجِي ظَهْرَكَ لِبَطْنَك، وَقَلِّبي أَحْلاسَ جَمَلك، ثُمَّ خَلَعَتْ سَبِيجَتَهَا، فقلَّبَتْهُ، وَتَدَحْرَجَتْ ظَهْرَها لبطْنِهَا؛ فَلَمَّا فَعَلْتُ مَا أَمَرَتْنِي، انْتَفَضَ الْجَمَلُ، ثُمَّ قَامَ فَتَفَاجَّ وَبَالَ، فقالت الحديباء: أَعيدي عَلَيْك أَدَاتَك ففَعَلْتُ مَا أَمَرَتْني به فَأَعَدْتُهَا، ثُمَّ خَرَجَتَا نرْتكُ فإذا أَثْوَبُ يسعى عَلَى إِثْرِنَا بالسَّيْف صَلْتًا، فوَأَلْنَا إِلَى حِواءٍ ضَخْمٍ حَتَّى أُلْقِيَ الْجَمَلُ إِلَى رِوَاق الْبَيْتِ الأوسط جَمَلٌ ذَلُولٌ، واقتحمت دَاخِلَهُ بِالْجَارِيَة وأَدْرَكَني بالسَّيْف فَأَصَابَتْ ظُبَّتَهُ طَائِفَة مِنْ قُرُونِ رَأْسِي، وقال: أَلْقِي إِلَيَّ ابنة أَخِي يَا دَفَارِ، فَرَمَيْتُ بِهَا إِلَيْه، فَجَعَلَهَا عَلَى مَنْكبه، فَذَهَبَ بِهَا، ثم انطلقت إلى أخت لي نَاكحٌ[(١)] فِي بَنِي شَيْبَانَ أَبْتَغِي الصَّحَابَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوَّلَ الْإِسْلَام، فَبَيْنَمَا أَنَا عِنْدَهَا ذَاتَ لَيْلَة مِنَ اللَّيَالِي تَحْسَبُ عَيْنِيَ نَائِمَةً، جَاءَ زَوْجُهَا مِنَ السَّامِرِ فَقَالَ: وَأَبِيك لَقَدْ وَجَدْتُ لِقَيْلَةَ صَاحِبًا صَاحِبَ صِدْق، فَقَالَتْ أُخْتِي: مَنْ هُوَ؟ قَالَ: حُرَيْثُ بْنُ حَسَّان الشَّيْبَانِيُّ [٦٩/ ب] وَافِدُ بِني بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَا صَبَاحٍ، فَقَالَتْ أُخْتِي: الْوَيْلُ لِي لَا تَسْمَعُ بِهَذَا، فَتَخْرُجَ مَعَ أَخِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ بَيْنَ سَمْعِ الْأَرْضِ وَبَصَرِهَا لَيْسَ مَعَهَا مِنْ قَوْمِهَا رَجُلٌ، قال: لَا تَذْكُرْنَهُ لها فَإِنِّي غَيْرُ ذَاكِرَة لَهَا، فَسَمِعْتُ مَا قَالَا، فَغَدَوْتُ فَشَدَدْتُ عَلَى جَمَلِي، فَوَجَدْتُه غَيْرَ بَعِيد، فَسَأَلْتُهُ الصُّحْبَةَ، فَقَالَ: نَعَمْ، وَكَرَامَةً، وَرِكَابُهُ مُنَاخَةٌ عنده، فَخَرَجْتُ مَعَهُ صَاحِبَ صِدْق، حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ صَلَاةَ الْغَدَاة، وَقَدْ أقمت حتى شَقَّ الْفَجْرُ، وَالنُّجُومُ شَابِكَةٌ فِي السَّمَاءِ، وَالرِّجَالُ لَا تَكَادُ تَعَارَفُ مِنْ ظُلْمَة اللَّيْلِ فَصَفَفْتُ مَعَ الرِّجَال، فَقِيلَ لِي[(٢)]: امْرَأَة أنت أم رجل؟ فقلت: لا بل امرأة، فقال: إِنَّك قَدْ كدْت تَفْتنيني فَصَلِّي؛ فالنِّسَاء وراءَك، فإذا صَفٌّ مِنَ النِّسَاءِ قَدْ حَدَثَ عِنْدَ الْحُجُرَات لَمْ أَكُنْ رَأَيْتُهُ حِينَ دَخَلْتُ، فَكُنْتُ فيهنَّ حَتَّى إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ دَنَوْتُ، فَجَعَلْتُ إِذَا رَأَيْتُ رَجُلاً ذَا رُوَاءٍ وَذَا قِشْرٍ، طَمَحَ إِلَيْه بَصَرِي

---

(١) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) سقط من (ص)، والمثبت من (ش) و حاشية (س).

لَأَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ فَوْقَ النَّاسِ حَتَّى جَاءَ رَجُلٌ بَعْدَمَا ارْتَفَعَت الشَّمْسُ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ ﷺ: وعَليكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ، وَعَلَيْه أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ قد كَانَتَا بِزَعْفَرَان، وَقَدْ نَفَضَتَا وبيده عَسيبُ نَخْلَة مَقْشُوٌّ غَيْرُ خُوصَتَيْن منْ أَعْلَاهُ قَاعدَ الْقُرْفُصَاء، فَلَمَّا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ الْمُتَخَشِّعَ فِي الْجِلْسَة أُرْعِدْتُ منَ الْفَرَق، فَقَالَ لَهُ جَليسُهُ: ((يَا رَسُولَ اللهِ أُرْعِدَت الْمسْكِينَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيَّ وَأَنَا عِنْدَ ظَهْرِه: **يَا مسْكينَةُ عَلَيْك السَّكِينَةُ**))، فَلَمَّا قَالَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَذْهَبَ اللهُ مَا كَانَ دَخَلَ قَلْبِي مِنَ الرُّعْب، وَتَقَدَّمَ صَاحِبِي أَوَّلَ رَجُلٍ حُرَيْث بْن حَسَّان، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ عليه[1] وَعَلَى قَوْمه، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ تَميمٍ بِالدَّهْنَاءِ لَا يُجَاوِزُهَا إِلَيْنَا منْهُمْ إلاَّ مُسَافِرٌ أَوْ مُجَاوِز[2]، [٧٠/ أ] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**اكْتُبْ له بالدَّهْنَاء يَا غُلَامُ**)، فَلَمَّا أَمَرَ بِهَا شُخِصَ بِي وَهِيَ وَطَنِي وَدَارِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَمْ يَسْأَلْكَ السَّوِيَّةَ مِنَ الْأَمْرِ إِذْ سَأَلَكَ، إِنَّمَا هَذه الدَّهْنَاءُ عِنْدَ مقَيّد الجَمَلِ وَمَرْعَى الْغَنَم، وَنسَاءُ تَميمٍ وَأَبْنَاؤُهَا وَرَاءَ ذَلكَ، فَقَالَ: (**امْسِكْ يَا غُلَامُ، صَدَقَت الْمسْكِينَةُ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلمِ يَسَعُهُمَا المَاءُ وَالشَّجَرُ، وَيَتعاوَنان عَلَى الفُتّان**)، فَلَمَّا رَأَى ذَلكَ حُرَيْثٌ أن قَدْ حيلَ دُونَ كتَابه ضَرَبَ بِإِحْدَى يَدَيْه عَلَى الْأُخْرَى، وقَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَنْت كَمَا قَالَ: حَتْفهَا تَحْملُ ضَأْنٌ بِأَظْلَافهَا.

فَقَالَتْ: وَاللهِ مَا علمت إنْ كُنْت لَدليلاً فِي الظَّلْمَاء، بذولاً لَدى الرَّحلِ، عَفيفًا عَنِ الرَّفيقَة، حَتَّى قَدمْنَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ وَلَكنْ لَا تَلُمْني عَلَى أَنْ أَسْأَلَ حَظِّيَ إِذَ سَأَلْتَ حَظَّكَ، قَالَ: وَمَا حَظُّك فِي الدَّهْنَاء لَا أَبَا لَك؟ قلت: مقيدُ جَمَلي، تَسْأَلُهُ لجَمَلِ امْرَأَتكَ، قَالَ: لَا جَرَمَ يعني أُشْهدُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَنِّي لَك أَخٌ وَصَاحبٌ مَا حَييتُ إذَا ثَبَتَ عَلَيَّ هَذَا عنْدَهُ، فقلتُ: إذْ بَدَأْتُهَا فَلنْ أُضَيِّعَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَيُلَامُ ابْنُ هَذه أَنْ يَفْصِلَ الْخُطَّةَ، وَيَنْتَصرُ مَنْ وَرَاءَ الحَجَزَة؟ ، فَبَكَيْتُ، وقُلْتُ: قَدْ وَاللهِ وَلَدَتْهُ يَا رَسُولَ اللهِ حزَامًا[3]، فَقَاتَلَ

---

(١) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) في (ص) (مجاور) والمثبت من (س) و (ش).

(٣) في جميع النسخ الخطية (حراما)، وكذا في المعجم الكبير للطبراني، والمثبت من الطبقات الكبرى لابن سعد، والتاريخ لابن أبي خيثمة، وأثبته من شرح الحديث كابن الأثير والمزي، ينظر: منال الطالب في =

يَوْمَ الوَتَدة[(١)]، ثُمَّ ذَهَبَ يَميرُني مِنْ خَيْبَرَ، فَأَصَابَتْهُ حُمَّاهَا، فَمَاتَ، وتَرَكَ عَلَيَّ البكاء، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: (**والَّذي نَفْسي بِيَدِهِ لَوْ لَمْ تَكُوني مِسْكِينَةً لَجَرَرْنَاك عَلَى وَجْهِك**)، أَو (**لَجُرِرْتِ عَلَى وَجْهِك**) - شَكَّ عبد الله بْنُ حَسَّان أَيُّ الْحَرْفَيْنِ حَدَّثَتْهُ الْمَرْأَتَانِ - أَتُغْلَبُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تُصَاحَبَ صُوَيْحِبَه فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا، فَإِذَا حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ هُوَ أَوْلَى منه اسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قَالَ: (**رَبِّ آسِنِي مَا أَمْضَيْتُ، وأَعِنِّي عَلَى مَا أَبْقَيْتُ، فَوَالَّذي نفسُ مُحَمَّد بيَدِهِ إن أحدكم يشتكي، فيستعين إليه صُوَيْحِبَه** [٧٠/ ب] **فَيَا عِبَادَ الله لَا تُعَذِّبُوا أمواتكم**)، ثُمَّ كَتَبَ لَهَا فِي قطعة أَدِيمٍ أَحْمَرَ لِقَيْلَةَ وَالنِّسْوَةِ مِنْ بَنَاتِ قَيْلَةَ: (**أَلاَّ يُظْلَمْنَ حَقًّا، وَلَا يُكْرَهْنَ عَلَى مَنْكَحٍ، وَكُلُّ مُؤْمِنٍ ومؤمنةٍ لَهُنَّ نصيرٌ، أَحْسِنَّ وَلَا تُسِئْنَ**).

قال الشيخ ابن حجر[(٢)]: «هذا حديث طويل حسن الإسناد، وأخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة، والطَّبَرَانيّ، وغيرهم، وأخرج أبو داود، والترمذي أطرافًا منه».

شرح لغات حديث قَيْلَةَ الطويل:

(**فَوَلَدَتْ لَهُ النِّسَاءَ**): البنات.

قوله (**تَبْتَغِي الصَّحَابَةَ**): صححه المزي في تهذيب الكمال[(٣)] بفتح الصاد، وقال: هو جمع صاحب، وقد يكون الصحابة مصدرًا بمعنى الصحبة، والموضع يحتملهما[(٤)]، كذا قال، وهو لا يخلو عن تأمل؛ إذ حملُها على معنى الجمعيّة ليس سديدًا في هذا المقام كما لا يخفى، والأولى حملها على معنى المصاحبة، وهو بكسر الصاد بمعناها أيضًا، والله أعلم.

قوله: (**حُدَيْبَاءَ**) هي تصغير حدْباء، والحَدَبُ بالتحريك ما ارتفع وغلظ من الظهر، وقد يكون في الصدر، وصاحبه أحدب[(٥)].

شرح طوال الغرائب لابن الأثير (١/ ٩١ و١٠٠)، وتهذيب الكمال (٣٥/ ٢٧٩).

(١) كذا في جميع النسخ الخطية، وفي المعجم الكبير، وبقية المصادر التي أخرجت الحديث (الرَّبَذة).

(٢) فتح الباري (٣/ ١٥٥).

(٣) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٧٦).

(٤) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٢٨٠).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٤٩).

قوله: (**الفَرْصَةُ**) بفتح الفاء وسكون الراء، هي ريح الحَدَب، وهي أول تلك العلّة التي يتولّد الحدب منها[1]، و(الفرسة) بالسين لغة فيه.

قال صاحب الفائق[2]: الفَرْصة والفَرْسة بالسين: ريح الحَدَب، كأنها تفرس الظهر؛ أي: تَدُقّه، وتفرصُه؛ أي: تَشقُّه.

قوله: (**سُبَيِّج**) بتشديد الياء المكسورة، تصغير: سَبيج، كَرغِيف ورُغَيِّف، وهو: كساء أسود من صوف، ويقال له: السبيجة[3] والسُّبجَة، مأخوذ من السَّبَج، وهو: خرز أسود شديد السواد[4].

وقال ابن السِّكِّيت[5]: هو معرَّب شَبي، بمعنى: القميص بالفارسية، فعلى هذا يكون أسود وغيره.

قوله[6]: من الإرْتَاك أي: تسرعان، تحملان بعيرهما على الرَّتَكَان، وهو جنس من عدْو البعير، إذا عدا ذلك العدْو، وأَرْتَكه صاحبه: حمله عليه[7].

قوله: (**إذ انْتَفَجت الأَرْنَبُ**) أي: ارتفعت وثارت، وخرجت من مَجْثَمِها[8].

وقال صاحب النهاية[9]: أي: وَثَبَتْ.

قوله: (**الفَصْيَةُ**) بفتح الفاء، وسكون [٧١/ أ] الصاد، وفتح آخر الحروف، بعدها هاء التأنيث، اسم من التفصّي، وهو التخلُّص من المضيق والبليّة إلى السَّعة والرخاء، يقال: ما كدت أتفصّى من فلان، أي: ما كدت أتخلص منه، وتفصّيت من الديون، أي: خرجت

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٨٢).

(٢) الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٠١).

(٣) (السبيجة) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٣١٥)، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٣١).

(٥) لم أقف عليه، ونقله الأزهري في تهذيب اللغة (١٠/ ٣١٦).

(٦) كذا في جميع النسخ، و لم يذكر الكلمة المشروحة، وهي: (ترْتكَانِ).

(٧) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٥٣).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٧٩).

(٩) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٨٨).

منها وتخلصت، وفَصَّ لحمه عن العظم تخلص عنه، وفصّيته؛ أي: خلصته[١]، أرادت أنها كانت[٢] في ضيق وشدة من قِبَل غمٍّ[٣] بنائها، فخرجت منه إلى السعة، [كأنها تفاءلت بما رأت من خروج الأرنب بالخروج من الضيق إلى السعة][٤]، والعرب تتفاءل وتتطير بما ترى وتسمع عند الخروج إلى أمر يعرض لهم.

قوله: (**لا يَزَالُ كَعْبُكِ أَعْلَى مِنْ كَعْبِ أَثْوَبَ**) هو دعاء لها بالشرف والعلو، والأصل فيه كعب القناة وهو أنبوبتها، وما بين كل عقدتين منها كعب، وكل شيء علا وارتفع فهو كعب[٥]، أي: لا تزالين أشرف منه، وأمرك أعلى من أمره.

قوله: (**ثُمَّ سَنَحَ الثَّعْلَب**) السَّانح: أن يقطع السبع، أو الطير الطريق من يمين الرجل إلى شماله، والبارح[٦] بضد ذلك، وقيل على العكس فيهما، تتطير[٧] العرب بأحدهما وتتفاءل بالآخر على اختلاف الأقوال فيه[٨].

وفي الحديث دليل على بطلان ما كانت العرب تفعله من أنفسهم في التَّطير والتَّفاؤل؛ لأنها تفاءلت بشيئين، ثم كان الأمر على خلاف ما ظنّته.

قوله: (**أَخْذَةُ أَثْوَب**) أي: أخذه.

قوله: (**قَلِّبِي ثِيَابَكَ... إلخ**) أرادت به التفاؤل أيضًا بهذا الفعل، وله أصل في الشرع، وذلك عند الاستسقاء.

والتَّدَحْرُجُ: التقلب أيضًا.

---

(١) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٤٥٥).

(٢) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

(٣) في (ص) (عم)، والمثبت من (س) و (ش).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ص) و (س)، والمثبت من (ش).

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٤/ ١٧٩).

(٦) في (ص) (النازح)، والمثبت من (س) و (ش).

(٧) في (ص) (ينظر)، والمثبت من (س) و (ش).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٨٦)، والمخصص لابن سيده (٤/ ١٩).

(**انْتَفَضَ الجَمَلُ**) أي: ارتعد، وأصل النفض: الحركة[١].

(**فَتَفَاجَّ**) أي: تباعد ما بين رجليه، كما يفعل البائل حين يريد البول، وكذلك فاجَّ.

وقال صاحب النهاية[٢]: التَّفَاجّ: المبالغة في تفريج ما بين الرجلين، وهو من الفَجّ: الطريق.

قوله: (**فَوَأَلْنَا**) وَأَلَ، يَئِل، فهو وَائِلٌ، إذا التجأ إلى موضع، والموئل: المرجع[٣].

أي: لجأنا إلى (**حِوَاء**) بكسر الحاء المهملة، هي: البيوت المجتمعة من الناس على ماء، والجمع؛ أَحْوِيَة[٤].

و(**ضخم**) أي: عظيم.

(**حَتَّى أُلْقِيَ الْجَمَلُ إِلَى رِوَاقِ الْبَيْتِ الأَوْسَطِ**) أي: أدخلته الرِّوَاق، [٧١/ ب] وهي بكسر الراء: الشُّقَّة، أي: الشُّقَّة دون الشُّقَّة العليا[٥].

وقال صاحب النهاية[٦]: الرِّوَاق: ما بين يدي البيت، وقيل: رِوَاق البيت: سماوته، وهي الشُّقَّة التي تكون دون العليا، ومنه حديث الدَّجَّال[٧]: (**فيضرب رِوَاقَهُ**) أي: فُسْطاطه وقُبَّته وموضع جلوسه.

وقال صاحب الصحاح[٨]: الرِّوَاق: سقف في مقدم البيت.

وقال صاحب المغرب[٩]: الرِّوَاق: كساء مرسل على مقدَّم البيت من أعلاه إلى الأرض،

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٣٢).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤١٢).

(٣) ينظر: الصحاح (٥/ ١٨٣٨).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٤٦٥).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٢١٨).

(٦) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٢٧٨).

(٧) أخرجه مسلم في الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة (٤/ ٢٢٦٦ رقم ١٢٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٨) الصحاح (٤/ ١٤٨٥).

(٩) المغرب في ترتيب المعرب (ص ٢٠٢).

ويقال: رَوْق البيت ورِوَاقه: مقدمه.

قوله: (**جَمَلٌ ذَلُولٌ**) هو السهل المحبوب المرغوب فيه.

و(**اقْتَحَمْتُ**) أي: دخلت بعنف.

(**ظُبَّتَهُ**) بضم الظاء المُشالَة؛ أي: حدُّه وطرفه، ويجمع على الظُّبَاة والظُّبين[١].

قوله: (**مِنْ قُرُونِ رَأْسِي**) أي: جوانبه، والقرنان ناحيتا الرأس[٢].

قوله: (**يَا دَفَارِ**) الدَّفْر: النَّتَنُ؛ أي: يا مُنتنة، مبني[٣] على الكسر كفَطامِ، وأكثر ما يرد في النداء[٤].

قوله: (**نَاكِحٍ لِي... إلى آخره**)؛ أي: ذات نكاح، يعني متزوجة، كما يقال: حائض، وطالق، وطاهر؛ أي: ذات حيض، وطهارة، وطلاق، ولا يقال: ناكحة، إلاَّ إذا أراد أنها[٥] الاسم من الفعل، فيقال: نكحتْ فهي ناكحة[٦].

قوله: (**تَحْسَبُ عَيْنِيَ نَائِمَةٌ**) العين مُبدلة من الهمزة، وهي لغة بني تميم، تسمى العنعنة يقلبون الهمزة عينًا[٧]، فعلى هذا نائمة بالرفع خبر لأن، ورواه بعضهم جاهلاً بهذه اللغة: (تحسب عيني نائمة) بالنصب مفعولاً ثانيًا لتحسب، والأول أحفظ وأشهر.

قوله: (**مِنَ السَّامِرِ**) مشتق من السَّمر، وهو التَّحدث بالليل، الواحد والجمع فيه سواء، وها هنا الجماعة يجتمعون بالليل ويتحدثون، وقد يجمع على سُمَّار أيضًا[٨].

(**ذَا صَبَاحٍ**) أي: أول النهار، ويزيدون ذا في الألفاظ تأكيدًا لها، كما يقال: ذات يوم

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ١٥٥).

(٢) ينظر: الصحاح (٦/ ٢١٧٩).

(٣) (مبني) سقطت من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٤) ينظر: الصحاح (٢/ ٦٥٨).

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي النهاية (بناء).

(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ١١٤).

(٧) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٣١٤).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٩١).

وذات ليلة.

قوله: (**بَيْنَ سَمْعِ الأَرْضِ وَبَصَرِهَا**) يقال: خرج فلان بين سمع الأرض وبصرها، إذا لم يدرِ أين يتوجّه[١]؛ لأنَّه لا يقع على الطريق، وقيل: أرادت بين سمع أهل الأرض وبصرها.

وقال الزمخشري[٢]: هو تمثيلٌ أرادت أنَّه لا [يسمع][٣] كلامهما ولا يبصرهما إلا الأرض، يعني: أختها والبكري الذي تصحبه.

قوله: (**حِينَ شَقَّ الْفَجْرُ**) بفتحٍ [٧٢/ أ] الشين، والفجر مرفوع؛ أي: ظهر وطلع، كأنما يعني شق الفجر الظلام.

قال صاحب النهاية[٤]: يقال: شَقَّ الفجر وانشقَّ، إذا طلع، كأنه شَقَّ موضع طلوعه وخرج منه.

قوله: (**وَالنُّجُومُ شَابِكَةٌ**) أي: مشتبكة يعني من كثرها، كأها متصلة بعضها ببعض.

قوله: (**تعارف**) أي: تتعارف.

قوله: (**ذَا رُوَاءٍ**) بالضم والمد: المنظر الحسن، كذا ذكره أبو موسى المديني[٥] في الراء والواو، وقال: هو من الرِّيّ والارتواء، وقد يكون من المَرْأى والمنظر، فيكون في الراء والهمزة.

وفيه ذكره الجوهري[٦].

و(**ذَا قِشْرٍ**) أي: ذا لباس حسن[٧].

قوله: (**طَمَحَ إِلَيْهِ**) أي: امتد وعلا؛ ظنَّ أنَّ رسول الله ﷺ كان يتميز عن أصحابه بهيئة،

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٢/ ٧٦).

(٢) الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٠١).

(٣) سقط من النسخ الخطية، والمثبت من الفائق، والسياق يقتضيه.

(٤) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤٩١).

(٥) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ٨٢٢).

(٦) الصحاح (٦/ ٢٣٤٩).

(٧) ينظر: الصحاح (٢/ ٧٩٢).

أو لباس، أو مجلس.

قوله: (**عُسَيِّب**) بالسين المهملة وتشديد الياء: تصغير العَسِيب، وهي جريدة النخل، وهي السَّعَفَة مما لا ينبت عليها الخُوص، وجمعه عُسُب بضمتين[(١)].

قوله: (**مَقْشُوٌّ**) بالواو، على وزن اسم المفعول المقْشُوٌّ عنه، يقال: قَشَوْتُ العود إذا قشرته[(٢)]، وفي بعض النسخ:[(٣)] (**المُقَشَّر**).

وقولها: (**غَيْرُ خُوصَتَيْن**) في رواية[(٤)]: (**غير خُوَيصتينِ**) بالتصغير، والخُوص ورق المُقْلِ وغيره[(٥)]، يريد ها هنا القطعتين من القْشُوٌّ.

قوله: (**الْقُرْفُصَاءِ**) سيأتي تفسيره، وقولها: (الْمُتَخَشِّعَ فِي الْجِلْسَةِ). وقولها: (أُرْعِدْتُ مِنَ الْفَرَقِ) في باب جِلْسَة النبي ﷺ، حيث ذكرها المؤلف رحمه الله.

وقوله: (**المِسْكِينَة**) قال صاحب النهاية[(٦)]: المسكين والمساكين والمَسْكَنَة والمُتَمسْكِن كلها يدور معناها على الخضوع، والذلة، وقلة المال والحال، واسْتَكان: إذا خضع، والمَسْكَنَة: فقر النفس، والمساكين جمع المسكين، وهو الذي لا شيء له، وقد تقع المَسْكَنَة على الضعف، ومنه حديث: (**صدقت المِسْكِينَة**) أراد الضعف، و لم يرد الفقر.

قوله: (**عَلَيْكِ السَّكِينَةُ**) أي: الزميها واسكني، لا بأس عليك وعليه.

(**وَعَلَى قَوْمِهِ**)؛ أي: بايعه على الإسلام؛ لأجله ولأجل قومه نيابة عنهم.

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٣٤).

(٢) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٤/ ٢٩٣).

(٣) في الطبقات الكبرى لابن سعد (١/ ٣١٩): (مَقْشُور)، وفي بقية المصادر التي أخرجت القصة: (مَقْشُوٌّ).

(٤) لم أقف عليها، وقد أشار إليها، القاضي عياض في الغنية في شيوخ القاضي عياض (ص ١١١)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٤).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٧/ ١٩٨).

(٦) النهاية في غريب الحديث (٢/ ٣٨٥) بتصرف يسير.

قوله: (**اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ تَمِيمٍ بِالدَّهْنَاءِ**) بفتح الدال وسكون الهاء وبالنون ممدودًا: أرض لينة ذات رملٍ ونبات وخصب[(١)].

قوله: (**شُخِصَ بِي**)؛ أي: دُهشت وتحيرت، يقال: للرجل إذا أتاه [٧٢/ ب] ما يقلقه قد شُخِص به بصيغة المجهول؛ كأنَّه رفع من الأرض لقلقه وانزعاجه، من قولهم: شَخَص شُخوصًا: ارتفع، وذهب من بلد إلى بلد، وأَشْخَصَهُ غيّره[(٢)]، وقيل: أي: ارتفع بصري صعدًا من إكبار ما سمعت، وإعظامه، يقال: شَخَص بصر فلان، بفتح المعجمتين، أي: ارتفع[(٣)].

قوله: (**لَمْ يَسْأَلْكَ السَّوِيَّةَ**) هي العهد والإنصاف.

(**مُقَيّد الجَمَلِ**) أي: حيث يُقيد فيه حتى يسمن، لخصب الموضع، فلا يحتاج إلى التطرف في الرعي، أرادت أنها مخصبة مُمْرِعَة، فالجمل لا يتعدى مرتعه، والمقيد ها هنا الموضع الذي يقيد فيه؛ أي: أنَّه مكان يكون الجمل ذا قيد فيه.

قوله: (**يَسَعُهُمَا الْمَاءُ وَالشَّجَرُ**) أي: هما شريكان فيهما لكل منهما حظه.

قوله: (**وَيَتَعَاوَنَانِ عَلَى الفُتّان**) يُروى بضم الفاء وفتحها، فبالضم جمع فاتن؛ أي: يعاون أحدهما الآخر على الذين يضلُّون الناس عن الحق، ويفتنونهم ويظلمونهم، وهم شياطين الإنس والجن، وبالفتح هو: الشيطان؛ لأنَّه يفتن الناس عن الدين، وهو من أبنية المبالغة في الفتنة[(٤)].

قال صاحب الفائق[(٥)]: والتعاون على الشيطان أن تناهيا عن اتِّبَاعه والافتنان بخدعه، وقيل: الفُتّان بالضم: اللصوص. انتهى.

والأولى أن يقال: التعاون على الشيطان أنْ ينهى أحدُهما الآخر عن اتباع ما أمر به

---

(١) الدهناء: من ديار بني تميم، تقصر وتمدّ، من أكثر بلاد الله كلأً مع قلة أعذاء ومياه، وإذا أخصبت الدهناء ربّعت العرب؛ لسعتها وكثرة شجرها، قيل: من سكنها لا يعرف الحمّى لطيب تربتها وهوائها. معجم البلدان (٢/ ٤٩٣).

(٢) ينظر: الصحاح (٣/ ١٠٤٣).

(٣) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٥٧).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٢١٣)، والصحاح (٦/ ٢١٧٥).

(٥) الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٠٢).

الشيطان ووسوسه إليه، والمقصود الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قوله: (**أنْ قَدْ حِيلَ دُونَ كِتَابِه**) أي: فاته وما كان يريد أن يكتب له.

قوله: (**حَتْفَهَا تَحْمِلُ ضَأْنٌ بِأَظْلَافِهَا**) هذا مثل قديم سائر في العرب[١]، وأصله أن رجلاً كان جائعًا بالبلد القفر، فوجد شاة، ولم يكن معه ما يذبحها به، فبحثت الشاة الأرض بأظلافها، فظهرت فيها مُدية فذبحها بها، فصار مثلاً لكل من عمل عملاً أضرَّ بنفسه وأعان عليها بسوء تدبيره.

و(**الحتف**): الموت[٢]، وحتفها منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده.

قوله: (**لَدَى الرَّجُلِ**) عند المنـــزل.

قوله: (**عَفِيفًا**) كذا وقع في الرواية من العفَّة، وهي الكفُّ عن الحرام[٣]، وليس له كثير معنًى في هذا المقام، والظاهر أنَّه [٧٣/ أ] تصحيف، والصواب: (**عفوًا عن الرفيقة**)، من العفو، والرفيقة يحتمل أن تكون بقافين والمراد المماليك والعبيد، وأن تكون بفاءٍ وقافٍ والمراد الرفيق في السَّفر، والتاء على التقديرين للمبالغة، وصفته بالعفو والصفح عن الأرقاء والرفقاء، ولين الجانب بالنسبة إليهم، وأنَّه إن وقع من أرقائه، أو من رفقائه تقصير في الخدمة عفا عنهم، ولم يعاقبهم ولم يعاتبهم ولم يفارقهم، ويحتمل أن يكون مرادها بالرفيقة نفسها فإنها رفيقة في هذا السفر، والمراد تعداد إحسانه لها في هذا السفر. والله سبحانه أعلم.

قوله: (**لا أَبَا لَكِ**) هذا الكلام أكثر ما يستعمل في المدح؛ أي: لا كافٍ لك غير نفسك، وقد يذكر في معرض الذم، كما يقال: لا أُمَّ لك، وهذا هو المراد هنا، وقد يذكر في معرض التعجب، أو دفعًا للعين، كقولهم: لله درك بمعنى: جُدّ في أمرك، واشتهر أن من له أب اتكل عليه في بعض شأنه، وقد تحذف اللام فيقال: لا أباك بمعناه[٤].

---

(١) ينظر: مجمع الأمثال (١/ ١٩٢).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٢٥٧).

(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٦٤).

(٤) ينظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ١٩).

وسمع سليمان بن عبد الملك[١] رجلاً من الأعراب في سنة مجدبة يقول[٢]:

ربَّ العباد ما لنا وما لكا

قد كنت تسقينا فما بدا لكا

أنزل علينا الغيث لا أبا لكا

فحمله سليمان أحسن محملٍ، وقال[٣]: أشهد أن لا أبا له، ولا صاحبة، ولا ولد.

[قوله: (**فَلَنْ أُضَيِّعَهَا**) أي: حين أحسنت إليَّ هذا الإحسان ابتداءً، لا أزال أشكرك به][٤].

قوله: (أَيُلاَمُ ابْنُ هَذِهِ أَنْ يَفْصِلَ الخُطَّةَ وَيَنْتَصِرَ مَنْ وَرَاءَ الحَجَزَةِ؟) قال المزي[٥]: أي: الحال والخطب أن يكون ولد مثل هذه المرأة في العقل بحيث يفصل الأمور، وينظر في عواقبها، أي: إذا كانت الأم عاقلة لا ينكر ولا يلام ابنها أن يكون عاقلاً مثلها، والحَجَزَة: الذين يمنعون بعض الناس من بعض ويفصلون بينهم، جمع حاجز.

قال[٦]: وقال [٧٣/ ب] صاحب الغريبين[٧]: أراد بابن ذي[٨]: الإنسان[٩] يقول إذا

---

(١) سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، أبو أيوب، كان من خيار ملوك بني أمية، ولي الخلافة بعهد من أبيه، كان فصيحًا، مفوهًا، مؤثرًا للعدل، محبًّا للغزو، كانت ولايته سنتين وثمانية أشهر وخمسة أيام، توفي بـ(دابق)، سنة (٩٨هـ)، وله خمس وأربعون سنة. المعارف (ص ٣٦٠)، تاريخ الخلفاء (ص ١٦٩).

(٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب (٣/ ١٥٩).

(٣) (وقال) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٥) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٧).

(٦) أي: المزي.

(٧) الغريبين للهروي (١/٤٠٩).

(٨) كذا في النسخ الخطية، وفي الغريبين وتهذيب الكمال (بابن ذِهْ).

(٩) كلمة غير واضحة في جميع النسخ، والمثبت من تهذيب الكمال.

أصابته خُطَّة ضيم فاحتج عن نفسه، وطلب النَّصف[١] وعبر بلسانه ما يدفع به الظلم عن نفسه لم يكن ملومًا، فكأنه حين لامها الرجل على ما دفعت عن نفسها اعتذر عنها رسول الله ﷺ، وأنه لا لوم عليها فيما فعلت.

وقال أبو عبيد[٢]: يعني أنه إذا نزل به أمر ملتبس مُشْكل لا يهتدى إليه؛ يفصله حتى يبرمه ويخرج منه، وصفه بجودة الرأي، أي: هذا إن ظلم بظلامة، فإن عنده من[٣] المنعة والحجز ما ينتصر به من ظالمه حتى يستوفي حقه، وإن كان لظالمه من يمنعه من هذا ويحجزه عنه. انتهى كلام المزي.

وقال صاحب الفائق[٤]: الخُطَّة: الحال، والأمر الخَطْب؛ أي: إن نزل به مُشكل فَصله برأيه، وإن ظلم بظلامة ثُمَّ هَمَّ بالانتصار من ظالمه فتعرض له أعوان الظَّلمة ليحجزوه عن صاحبهم؛ لم يثبطوه ومضى على انتصاره واستيفاء حقه غير محتفل بهم، والحَجَزَة: جمع حاجز، أراد: أن ابن هذه المرأة حقُّه أن يكون على هذه الصفة؛ لمكان أمومتها.

وقال في الصحاح[٥]: الخطة الأمر والحال؛ أي: أنه يفصّل كل أمر ملتبس ولا يعبأ[٦] به.

قوله: (**وَلَدَتْهُ**) الهاء: ضمير (**ابن هذه**) حين ذكر رسول الله ﷺ ولد مثلها من النساء، فذكرت ولدها حِزامًا[٧]، وحين تذكرت ولدها غلبها البكاء.

(**فَقَاتلَ يَومَ الوَتِدَة**[٨]) بفتح الواو وكسر المثناة الفوقانية بعدها دال مهملة، ثم هاء

---

(١) في (س) (النصر).

(٢) غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ٥٩).

(٣) (من) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش)، وتهذيب الكمال.

(٤) الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٠٢) بتصرف يسير.

(٥) الصحاح للجوهري (٣/ ١١٢٣).

(٦) كذا في جميع النسخ، وفي الصحاح (يعيا).

(٧) حِزام، غير منسوب، له ذكر في ترجمة قَيْلة بنت مَخْرمة، وهي أمّه، وذكرت أنه قُتل مع رسول الله ﷺ. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٥٣).

(٨) كذا في جميع النسخ الخطية (الوَتدَة)، والصواب (الربذة) كما في المصادر التي أخرجت الحديث.

تأنيث[١]، ويقال: الوَتِدات، على الجمع، ويقال أيضًا: الوَتِدَة، من أيام الجاهلية[٢]، كان فيه حرب عظيمة بين بني تميم[٣] - قبيلة قَيْلة - وبين بني عامر بن صعصعة[٤].

وقال صاحب مجمع الأمثال[٥]: يوم الوَتِدَة لبني تميم على عامر بن صعصعة، والله أعلم.

قوله: (**يَمِيرُنِي مِنْ خَيْبَرَ**) أي: يأتيني بالميرة منها، وهي الطعام[٦].

قوله: (**أَتُغْلَبُ إِحْدَاكُنَّ أَنْ تُصَاحَبَ**) من غلب فلان على كذا، إذا أخذ منه وسلبه، والأصل على: (أن يصاحب) فحذف، وحذف حرف الجر مع أنَّ شائع كثير، ومعناه: أيوجد منه استطاعة ذلك، حتى لا يفعله؟.

قوله: (**صُوَيْحِبَه**) يريد من كان معه من ولدٍ، أو زوجٍ، أو غيرهما، والتَّصغير فيه معنى التقريب وتلطيف المحل.

قوله: (**معروفًا**) أي: صاحبًا [٧٤/ أ] معروفًا مرضيًّا، تقبله النفوس[٧]، فلا تنكره ولا تنفر عنه.

---

(١) الوَتِدَة: موضع بنجد، وقيل: بالدهناء منها. معجم البلدان (٥/ ٣٦٠).

(٢) يوم الوَتدَة؛ بين بني تميم وبني هلال بن عامر بن صعصعة. الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري (ص ٣١٨)، معجم البلدان (٥/ ٣٦٠).

(٣) بنو تميم: بنو تميم بن مُرّ بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر، كانت منازلهم بأرض نجد والبصرة واليمامة، وامتدت إلى العذيب (من أرض الكوفة)، ثم تفرقوا في الحواضر والبوادي، وفد أشرافهم على النبي ﷺ في السنة التاسعة، وأثنى عليهم النبي ﷺ بقوله: ((هم أشدّ أُمتي على الدجال)). جمهرة أنساب العرب (ص ٢٠٦)، الإنباه على قبائل الرواة (ص ٥٥).

(٤) هو: عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معدّ بن عدنان، له أربعة من الولد: ربيعة؛ وفيهم البيت والعدد، وهلال ونمير وسواءة، وتفرع منهم قبائل شتى. جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٢٧٢).

(٥) مجمع الأمثال (٢/ ٤٤١).

(٦) ينظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٨٢١).

(٧) (النفوس) سقط من (س).

قوله: (**مَا هُوَ أَوْلَى بِهِ**) أي: أَخْلق[١] به من صحبته، وهو الانتقال إلى جوار ربه، قاله صاحب الفائق[٢].

وقال المزي[٣]: يعني الله ﷻ؛ أي: على الرجل والمرأة مصاحبة صاحبه ما عاشا بالمعروف، فإذا قبض الله ﷻ أحدهما استرجع، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وعلم أن الله أولى بخلقه من غيره، يعني: فإن تذكر ذلك وغلبه الجزع؛ استعان بالدعاء على ذلك.

قوله: (**رَبِّ آسِنِي مَا أَمْضَيْتُ**) قال المزي[٤]: هذه الكلمة تروى على وجوهٍ، في رواية: (**أَنْسِنِي**) من النسيان، وفي رواية: (**أُسْنِي**) من الأوس، وهو العوض أي: عوضني فيما أمضيت. انتهى.

وصححه صاحب الفائق[٥] بتشديد السين، أمر من التأسية، وقال: هي التَّعزية، وهي تحريض المصاب على الأسى والصبر، والمعنى: امنحني الصبر لأجل من أمضيته، وإنما قال: (ما) ذهابًا إلى الصفة.

قال[٦]: ويروى: (**أُسْنِي**) من الأوس، وهو: العوض، ويروى: (**أمضيت**).

قوله: (**فَأَعِنِّي عَلَى مَا أَبْقَيْتُ**)، قال صاحب الفائق[٧]: أي: على شكره، فحذف، استَمْنَحه الصبر على الماضي، أو الخلف عنه، واسْتَوزَعه الشُّكر على الباقي.

وقال المزي[٨]: ويروى[٩]: (**وأغثني بما أبقيت**)، هو إنكار من النبي ﷺ لجزعها على ميت بعد طول عهد، لأنَّ الباكي يهيج غيره على البكاء، أي: على الرجل إذا غلبه الجزع أن

---

(١) كذا في جميع النسخ، والفائق في غريب الحديث.

(٢) الفائق في غريب الحديث (١/ ٤٣).

(٣) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الفائق في غريب الحديث (١/ ٤٢).

(٦) أي صاحب الفائق في المصدر السابق.

(٧) الفائق في غريب الحديث (١/ ٤٣).

(٨) تهذيب الكمال (٣٥/ ٢٨٧).

(٩) لم أقف عليها.

يدعو الله ينسيه ما فاته، حتى لا يجزع بعد وفاته، ويستعين به فيما أبقى عليه على ما أخذ، ولا يبكي كل وقت فيبكى غيره ويؤذيه[١] بالحزن.

قوله: (**أَحْسِنَّ وَلَا تُسِئْنَ**) يعني: إذا أَحسنَّ وَلم يسِئْنَ، والله أعلم.

(١) (ويؤذيه) سقط من (ص)، والمثبت من (س) وتهذيب الكمال.

٦٧- حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا بشر بن المفضل، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**عَلَيْكُمْ بِالبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ، لِيَلْبِسْهَا أَحْيَاؤُكُمْ، وَكَفِّنُوا فيهَا مَوْتاكُمْ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ**)).

الحديث الحادي عشر[١]: **حديث ابن عباس** رضي الله عنهما[٢]:

(**عَلَيْكُمْ بِالبَيَاض**)؛ أي: بلبس ذي البياض، على حذف المضاف، وكذا قوله في الذي بعده[٣]: (**الْبَسُوا البَيَاضَ**) أي: ذا البياض، ويقال: فلان يلبس السَّواد والبياض، يعنون: الأبيض والأسود[٤].

---

(١) في (ص) (العاشر)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه**:

أخرجه أبو داود في اللباس، باب في البياض (٤/ ٥١ رقم ٤٠٦١)، والترمذي في الجنائز، باب ما يستحب من الأكفان (٣/ ٣١٠ رقم ٩٩٤)، وقال: «حديث حسن صحيح» وابن ماجه في الجنائز، باب ما جاء فيما يستحب من الكفن (١/ ٤٧٣ رقم ١٤٧٢)، وأحمد (٤/ ٩٤ رقم ٢٢١٩)، كلهم من طريق: عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، بنحوه.

إسناده صحيح، صححه ابن القطان، وقال ابن كثير: «هذا حديث جيد الإسناد، رجاله على شرط مسلم». بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ١٨٠)، تفسير ابن كثير (٣/ ٤٠٦).

وله شاهد من حديث سمرة بن جندب، يأتي في الحديث رقم (٦٩).

(٣) حديث سمرة بن جندب، يأتي في الحديث رقم (٦٩).

(٤) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (ص ٥٥).

٦٨- حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**الْبَسُوا البَيَاضَ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ، وَكَفِّنُوا فيهَا مَوْتاكُمْ**)).

الحديث الثاني عشر[١]: **حديث سمرة بن جندب** رضي الله عنه[٢]:

في معنى حديث ابن عباس[٣].

(**فَإِنَّهَا أَطْهَرُ**[٤]) لم يصل إليه الصبغ[٥]؛ فإنَّه قد يتنجس بتلطخه وملاقاته شيئًا نجسًا، إذ الثياب الكثيرة إذا ألقيت في طرف الصبغ يمكن أن يكون بين الثياب ثوب نجس فيتنجس [٧٤/ ب] الصبغ، فالاحتياط ألاَّ يصبغ الثوب، ولأنَّ الثوب المصبوغ إذا وقعت عليه نجاسة لا تطهر مثل طهورها إذا وقعت في الثوب الأبيض، وإذا كانت النَّجاسة أظهر في الثوب الأبيض كان هو أطهر من غيره، ولأنَّ البِيض أكثر تأثرًا من الثياب الملونة، فيكون أكثر غسلاً منها.

---

(١) في (ص) (الحادي عشر)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه**:

أخرجه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في لبس البياض (٥/ ١١٧ رقم ٢٨١٠)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح» وأبو داود الطيالسي (٢/ ٢١٦ رقم ٩٣٦)، وعبد الرزاق (٣/ ٤٢٩ رقم ٦١٩٩)، وأحمد (٣٣/ ٣٢٧ رقم ٢٠١٥٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ١٨٠ رقم ٦٧٥٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٦ رقم ٧٣٧٩)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه» وقال الذهبي في التلخيص: «على شرط البخاري ومسلم».

كلهم من طريق: ميمون بن أبي شبيب، عن سمرة، به.

إسناده صحيح، قال ابن كثير: «إسناده جيد»، وصححه الألباني. تفسير ابن كثير (٣/ ٤٠٦)، صحيح سنن الترمذي (٣/ ١٢٠).

(٣) ينظر: شرح الحديث رقم (٦٧).

(٤) في (ص) (أبيض).

(٥) أي: الثوب الأبيض.

قوله: (**وَأَطْيَبُ**)؛ أي: أحسن، لأن الأبيض بقي على الوجه الذي خلقه الله عليه، وترك تغيير خلق الله أحسن، إلاّ ما جاء نص باستحباب تغييره، كخضاب المرأة يدها بالحناء إن لم تكن خلية، وخضاب الشعر بشرطه عند من يقول به.

وعند ابن ماجه[1] من حديث أبي الدرداء مرفوعًا: ((**إِنَّ أَحْسَنَ مَا زُرْتُمُ اللَّهَ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمُ الْبَيَاضُ**))، وفي إسناده مروان بن سالم الغفاري[2]، متروك الحديث، وباقي رجاله ثِقَاتٌ.

واعلم أن وجه دخول هذين الحديثين في باب لباسه ﷺ لا يخلو عن خفاء، فإنه ليس فيهما التصريح بأنَّه ﷺ يلبس البياض، لكن يفهم من أمره بلبس البياض وترغيبه إليه[3] أنه يلبسه هو أيضًا، وقد وقع التَّصريح بذلك في حديث أبي ذَرٍّ المخرج في صحيحي البخاري ومسلم[4]، حيث قال: ((**أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ**)). والله أعلم.

---

(١) ابن ماجه في اللباس، باب البياض من الثياب (٢/ ١١٨١ رقم ٣٥٦٨) من طريق: مروان بن سالم، عن صفوان بن عمرو، عن شريح بن عبيد الحضرمي، عن أبي الدرداء، به.
إسناده ضعيف جدًّا، فيه مروان بن سالم الغفاري، ويأتي الكلام عليه.

(٢) مروان بن سالم الغفاري، أبو عبد الله الجزري، قال عنه الإمام أحمد: «ليس هو بثقة»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، قال أبو حاتم: «منكر الحديث جدًّا...، ليس له حديث قائم»، وقال الحافظ: «متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع». العلل ومعرفة الرجال (٣/ ٢١٠)، التاريخ الأوسط (٢/ ١٦١)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٩٦)، الجرح والتعديل (٨/ ٢٧٥)، تقريب التهذيب (ص ٥٢٦).

(٣) في جميع النسخ كلمة غير واضحة، والمثبت من جمع الوسائل.

(٤) البخاري في اللباس، باب الثياب البيض (٥/ ٢١٩٣ رقم ٥٤٨٩)، ومسلم في الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار (١/ ٩٥ رقم ١٥٤).

٦٩- حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يحى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: حدثنا أبي، عن مصعب بن شيبة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة قالت: ((**خَرَجَ رسول الله ﷺ ذَات غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ**)).

الحديث الثالث عشر[١]: **حديث عائشة-رضي الله عنها-**[٢]:

قوله: (**ذَاتَ غَدَاةٍ**) أي: بُكرة، فإنَّ العرب يستعملون ذات يوم وذات ليلة، ويريدون حقيقة المضاف إلى نفسه.

قوله: (**مِرْطُ شَعْرٍ**) المِرْط بكسر الميم وسكون الراء وآخره طاء مهملة: واحد المروط، وهي أكسية طويلة واسعة من خزٍّ، أو صوف، أو شَعْر، أو كَتّان[٣]، كان يتَّزر بها ويلقي بعضها على الكتفين.

قال الشيخ الجزري[٤]: وقال بعضهم: لا يكون المِرْط إلاَّ درعًا[٥]، ولا يكون إلا أخضر، وهو من ملابس النساء، وقد يلبسه الرجال.

ونقل عن ابن الأعرابي أنه قال: المِرْط: الإزار[٦].

قوله: (**أَسْودَ**)، قيل: قيّدت بذلك؛ لأنَّ الشعر قد يكون مرفوعًا قيدًا للمرط من حيثُ إنه إذا أطلق لا يكون إلاَّ أخضر، إذا ثبت ذلك. كذا قاله الشيخ الجزري.

وروايتنا في الشَّمائل برفع أسود لا غير.

---

(١) في (ص) (الثاني عشر)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه:**

أخرجه مسلم في اللباس، باب التواضع في اللباس، والاقتصار على الغليظ منه واليسير في اللباس والفراش وغيرهما، وجواز لبس الثوب الشعر، وما فيه أعلام (٣/ ١٦٤٩ رقم ٢٠٨١).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٢٣٤).

(٤) لم أقف عليه، ونقله القاضي عياض في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٣٧٧) منسوبا للنضر بن شميل.

(٥) في النسخ الخطية (ذراعا)، والمثبت من مشارق الأنوار.

(٦) ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٣٧٧).

[فائدتان:

الأولى][(١)]: اعلم أن مسلمًا[(٢)] وأبا داود[(٣)] أخرجا هذا الحديث بلفظ: ((خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ [٧٥/ أ] ذَاتَ غَدَاةٍ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ مِنْ شَعْرٍ أَسْوَدَ)).

واختلف في ضبط قوله: **(مُرّجَّل)**، فضبطه بعضهم بالجيم المشدَّدة، وقيل في معناه وجوه: أحدها: أنه قُيّد به لكونه خاليًا.

والثاني: أنَّ المراد فيه صور الرجال ولا يصح.

والثالث: قال القاضي[(٤)] عياض يعني: عليه صور المراجل[(٥)]؛ أي: القدور واحدها مِرْجَل، وضبطه الأكثر بالحاء المهملة المشددة.

وقال النووي[(٦)]: الصواب أنه بالحاء المهملة، هكذا ضبطه المتقنون، ومعناه: الموشىَّ المنقوش عليه صور الرِّحَال[(٧)]، ولا بأس به، وإنما المحرم صور الحيوان.

وقال البيضاوي[(٨)]: أي الموشىَّ بخطوط يشبه نقش الرحل، واشتقاقه منه.

وقال الشيخ الجزري[(٩)]: المراد اختلاف الألوان التي كانت فيه، إذ الأرحل من الخيل هو الأبيض الظهر، ومن الغنم الأسود الظهر، فكأنه كان موشًّى، وهذا أقرب إلى ما كان يلبسه.

أقول: فوصفها بالأسود؛ لأجل أن السواد فيه أكثر وأغلب. والله أعلم.

الثانية[(١٠)]: وقع في روايتهما[(١)] من الزيادة: فجاء الحسن بن علي فأدخل، ثم جاء

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) تقدم تخريجه في حديث الباب.

(٣) أبو داود في اللباس، باب في لبس الصوف والشعر (٤/ ٤٤ رقم ٤٠٣٢).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٦/ ٥٩٣) بتصرف يسير.

(٥) في (ص) (الرجل)، والمثبت من (س) و (ش) وإكمال المعلم.

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٥٧) بتصرف يسير.

(٧) في جميع النسخ الخطية (الرجال) وهو خطأ، والمثبت من شرح النووي، والمقصود: رحال الإبل.

(٨) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (٣/ ١٣٦).

(٩) لم أقف عليه.

(١٠) في (ص) كلمة مطموسة، والمثبت من (س) و (ش).

الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣].

(١) مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ (٤/ ١٨٨٣ رقم ٢٤٢٤)، ولم يذكر أبو داود هذه الزيادة.

٧٠- حدثنا يوسف بن عيسى، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه: ((**أن النبي ﷺ لَبِسَ جُبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةَ الْكُمَّيْنِ**)).

الحديث الرابع عشر[١]: **حديث المغيرة بن شعبة** رضي الله عنه[٢]:

قوله: (**جُبَّةً رُومِيَّةً**) كذا وقع في رواية الترمذي[٣].

ولأبي داود[٤] أيضًا: (**جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، مِنْ جِبَابِ الرُّومِ**)، لكن وقع في أكثر الروايات في الصحيحين[٥]، وغيرهما: (**جُبَّة شَامِيَّة**).

قال الشيخ ابن حجر[٦]: بتشديد الياء، ويجوز تخفيفها. انتهى.

وكأنَّه لا منافاة بينهما؛ لأن الشَّام[٧] حينئذ داخل تحت حكم قيصر الروم، فكأنهما

---

(١) في (ص) (الثالث عشر)، والمثبت من (س) و (ش).

(٢) **تخريجه**:

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في لبس الجبة والخفين (٤/ ٢٣٩ رقم ١٧٦٨) بهذا اللفظ، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

إسناده صحيح، ينظر صحيح الترمذي للألباني (٢/ ٢٨٥).

والحديث أصله في الصحيحين، وسيأتي مزيد كلام عليه في أثناء الشرح.

(٣) سبق تخريجها.

(٤) أبو داود في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٣٨ رقم ١٥١).

(٥) البخاري في اللباس، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (٥/ ٢١٨٥ رقم ٥٤٦٢)، ومسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٩ رقم ٢٧٤)، ولفظ مسلم: (وعليه جُبَّة شامية ضيقة الكمين)، وللبخاري نحوه.

(٦) فتح الباري (١٠/ ٢٦٨).

(٧) يقال: الشام والشأم، وقد تذكّر وتؤنّث؛ سميت بذلك لأن قومًا من كنعان بن حام تشاءموا إليها، أي: أخذوا ذات الشمال، فسميت بالشام، وقيل: سميت نسبة إلى سام بن نوح، وحدها من الفرات إلى العريش المتاخم لمصر طولاً، وأمّا عرضًا فمن جبلي طيّئ إلى بحر الروم، وهي خمسة أجناد: قنسرين، ودمشق، والأردنّ، وفلسطين، وحمص. معجم البلدان (٣/ ٣١١).

واحد من حيث الملك.

واعلم أن هذا في سفر، كما يدل عليه رواية البخاري[١] من طريق مسروق[٢]، عن المغيرة حيث قال: ((كنت مع [٧٥/ ب] النَّبي ﷺ في سفر، وعليه جبة شامية)).

وعنده[٣] أيضًا: (**أَنَّهُ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ**)، على تردد في ذلك من بعض رواته.

ولمالك[٤]، وأحمد[٥]، وأبي داود[٦]، من طريق عبَّاد بن زياد[٧]، عن عروة بن المغيرة[٨]، عن أبيه؛ (**أَنَّهُ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ**) بلا تردد.

في رواية البخاري[٩]: أن النبي ﷺ قال: ((**يَا مُغِيرَةُ خُذِ الإِدَاوَةَ فَأَخَذْتُهَا، فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ**)).

وفي رواية[١٠]: (**ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يتوضأ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا**).

وفي رواية له[١١]: (**فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ بَدَنِه**)، [بفتح الموحدة فالمهملة

---

(١) البخاري في اللباس، باب لبس جبة الصوف في الغزو (٥/ ٢١٨٥ رقم ٥٤٦٣).

(٢) مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، مخضرم، أخرج له الجماعة، توفي سنة (٦٢هـ)، وقيل: (٦٣هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٢٨).

(٣) البخاري في المغازي، باب (٤/ ١٦٠٩ رقم ٤١٥٩)، ولفظه: (لا أعلمه إلا قال: في غزوة تبوك).

(٤) مالك في الموطأ (١/ ٣٥ رقم ٤١).

(٥) أحمد (٣٠/ ٩٣ رقم ١٨١٦٠).

(٦) أبو داود في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٣٧ رقم ١٤٩).

(٧) عباد بن زياد، أخو عبيد الله، يكنى أبا حرب، وثقه ابن حبان، وكان والي سجستان سنة (٥٣هـ)، توفي سنة (١٠٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٢٩٠).

(٨) عروة بن المغيرة بن شعبة الثقفي، أبو يَعْفُور الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي قبل المائة، بعد التسعين. تقريب التهذيب (ص ٣٩٠).

(٩) البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية (١/ ١٤٢ رقم ٣٥٦).

(١٠) البخاري في الموضع السابق، ومسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٩ رقم ٢٧٤).

(١١) البخاري في اللباس، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (٥/ ٢١٨٥ رقم ٥٤٦٢).

=

بعدها نون](١)، أي: جُبَّته، كما وقع في روايةٍ أخرى(٢).

والبَدَن بفتحتين: درع قصير ضيق الكمين(٣).

زاد مسلم(٤): (**وَأَلْقَى الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ**).

وعند البخاري(٥): (**فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلاَةِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى**).

وفي الموطأ(٦)، وسنن(٧) أبي داود(٨): (**أن ذلك عند صلاة الصُّبح**).

ولمسلم(٩) من طريق عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، قال: ((فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدُ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عبدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَصَلَّى بِهِمْ فَأَدْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّكْعَةَ الأَخِيرَةَ فَلَمَّا سَلَّمَ عبدُ الرَّحْمَنِ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتِمُّ صَلاَتَهُ فَأَفْزَعَ ذَلِكَ النَّاسَ)).

وفي أخرى له(١٠): قال المغيرة: ((**فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عبد الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْهُ**)).

من فوائد الحديث:

الانتفاع بثياب الكفار حتى يُتَحقّق نجاستها؛ لأنَّه ﷺ لبس الجبّة الرومية ولم يستفصل.

واستدل به القرطبي(١١) على أن الصوف لا ينجس بالموت؛ لأن الجبّة كانت شامية، وكانت الشام إذ ذاك دار كفر، ومأكول أهلها الميتات، كذا قاله.

ولم يذكر فيه لفظ: (بدنه)، وجاء هذا اللفظ في رواية أبي ذر الهروي. ينظر: صحيح البخاري –رواية أبي ذر الهروي– (٣/ ٣٥١ رقم ٥٥٨٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٢٦٨).

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و(ش).

(٢) البخاري في اللباس، باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر (٥/ ٢١٨٥ رقم ٥٤٦٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (١٤/ ١٠١).

(٤) مسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٩ رقم ٢٧٤).

(٥) البخاري في الصلاة، باب الصلاة في الجبة الشامية (١/ ١٤٢ رقم ٣٥٦).

(٦) مالك في الموطأ (١/ ٣٥ رقم ٤١)، ولم يذكر فيه (الصبح).

(٧) في جميع النسخ الخطية (مسند)، ولعله وهم من الناسخ.

(٨) أبو داود في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٣٧ رقم ١٤٩).

(٩) مسلم في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٢٢٩ رقم ٢٧٤).

(١٠) مسلم في الموضع السابق.

(١١) المفهم لما أشكل من صحيح مسلم (١/ ٥٣٠).

ومنها استحباب لبس الثياب الضيقة الكمين في السفر، وأن المسافر يغتفر له لبس غير المعتاد له في الحضر، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي ﷺ وليس في شيء منها أن كميّه ضاقا عن إخراج يديه [٧٦/ أ] منهما، أشار إلى ذلك ابن بطال(١).

ومنها جواز لبس الصوف، وكره مالك لبسه لمن يجد غيره لما فيه من الشُّهرة بالزهد؛ لأن إخفاء العمل أولى، ولم ينحصر التواضع في لبسه؛ بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمن، والله أعلم.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٨٦) بتصرف يسير.

باب
ما جاء في عيش رسول الله ﷺ

أي: كيفية معيشته حال حياته، يقال: عاش عيشًا ومعاشًا ومعيشًا، والاسم المعيشة، والتعيش: تكلف أسباب المعيشة، وأعاشه الله؛ أي: أعطاه العيش قال صاحب الصحاح(١): العيش: الحياة، يقال: عاش الرجل معاشًا، ومعيشًا، وكل واحد منهما يصلح أن يكون مصدرًا، أو أن يكون اسمًا، مثل مُعاب ومَعيب، ومُمال ومَميل.

قال صاحب تاج الأسامي(٢): العيش: الحياة وما تكون به الحياة مثل المعيشة، وفي المثل: «عيشٌ مَرَّةً، وجيشٌ مَرَّةً»(٣)، مثل في الرخاء والشدة.

ثم ذكر المصنف في الباب حديثين:

---

(١) الصحاح للجوهري (٣/ ١٠١٢).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال (٢/ ٣١٨).

٧١- حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سـيرين، قال: ((كنا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان مُمَشَّقَان من كَتّان، فتمخط في أحدهما، فقال: بَخٍ بَخٍ يتمخط أبو هريرة في الكتان، لقد رأيتني وإني لأخرُّ فيما بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة مغشيا علي فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي يرى أن بي جنونـا، وما بي جنون، وما هو إلا الجوع)).

حديث أبي هريرة ﷺ[١]:

قوله: (ثَوْبَانِ مُمَشَّقَانِ)، بفتح الشين المعجمة الثقيلة بعدها قاف، بصيغة اسم المفعول من باب التفعيل؛ أي: مصبوغان بالِمشْق، بكسر الميم وسكون الشين، وهو الطين الأحمر[٢].

قوله: (فَتَمَخَّطَ) امتخط، وتمخط: استنثر، والمُخاط: ما يسيل من الأنف[٣].

قوله: (بَخْ بَخْ) قال صاحب النهاية[٤]: بخ كلمة تقال عند الفرح والرضا بالشَّيء، وتكرر للمبالغة فيقال: بَخْ بَخْ، وهي مبنية على السكون، فإن وصلتَ؛ خففت ونونت، فقلت؛ بَخٍ بَخٍ، وربما شدّدت كالاسم. انتهى.

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه البخاري في الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما ذَكَر النبي ﷺ وحضَّ على اتفاق أهل العلم، ومـا أجمع عليه الحرمان مكة، والمدينة، وما كان بها من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين، والأنصار، ومصلى الـنبي ﷺ والمنبر والقبر (٦/ ٢٦٧٠ رقم ٦٨٩٣).

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (٨/ ٤٧).

(٣) ينظر: الصحاح (٣/ ١١٥٨).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠١) باختلاف يسير، ولعل قوله: (صاحب النهاية) سبق نظـر مـن النساخ، لأن النقل بنصه في الصحاح للجوهري (١/ ٤١٨).

قال القاضي عياض[١]: وروي بالرفع، وإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منونًا وإسكان الثاني، قال ابن دريد[٢][٣]: معناه تفخيم الأمر وتعظيمه، والخاء ساكنة[٤]، كسكون اللام في هلْ، وبلْ، ومن قال: بخٍ بخٍ، بكسره منونًا، فقد شبهه بالأصوات كصهٍ، ومهٍ، وقال ابن السِّكِّيْت[٥]: بخٍ بخْ، وبهٍ بهْ بمعنى واحد[٦].

وقال الداودي[٧]: كلمة تقال إذا حُمِد الفعل.

وقال غيره[٨]: [٧٦/ ب] يقال عند الإعجاب.

وقال الشيخ محيي الدين النووي[٩]: وقال أهل اللغة: يقال: بخْ بسكون الخاء وتنوينها مكسورة، وحكى القاضي[١٠] الكسر بلا تنوين، وحكى الْأَحْمَرُ[١١] التشديد.

وقال الشيخ ابن حجر في مقدمته في شرح البخاري[١٢]: ويقال للشيء إذا ارتضي، وقيل: إذا عظم بَخٍ بَخْ، وفيها لغاتٌ: إسكان الخاء، وكسرها منونًا، وبغير تنوين، وبضمها

---

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١/ ٧٩).

(٢) محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، أبو بكر الأزدي، بصري المولد، وورد بغداد بعد أن أسنَّ، فأقام بها إلى آخر عمره، كان مقدمًا في حفظ اللغة، والأنساب، وأشعار العرب، وله شعر كثير، له مصنفات منها: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والملاحن، توفي سنة (٣٢١هـ). تاريخ بغداد (٢/ ٥٩٤)، معجم الأدباء (٦/ ٢٤٨٩).

(٣) لم أقف عليه، وينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٦٥).

(٤) (ساكنة) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٥) إصلاح المنطق (ص ٢٠٩) بتصرف يسير.

(٦) (واحد) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٧) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٨٥).

(٨) ينظر المصدر السابق.

(٩) شرح النووي على صحيح مسلم (٧/ ٨٥).

(١٠) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٥١٧).

(١١) علي بن الحسن، أبو الحسن الأحمر، المؤَدِّب، صاحب الكسائي، كان أديبًا، نحويًّا، مقدمًا على الفراء، من تصانيفه: التصريف، وكتاب تفنن البلغاء، توفي سنة (١٩٤هـ). معجم الأدباء (٤/ ١٦٧٠)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ٢٠٧).

(١٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨٥).

منونًا، وبتشديدها مضمومًا ومنونًا، واختار الخطابي[١] إذا كرر: تنوين الأولى، وتسكين الثانية، ومن شواهد التسكين فيهما قول الأعشى[٢][٣]:

بـــخْ بـــخْ لوالـــده وللمولـــودِ

وقال في الشرح[٤]: (**بَخْ**) بفتح الموحدة وسكون المعجمة، وقد تنوّن مع التثقيل والتخفيف بالكسر والرفع، لغات، ومعناها تفخيم الأمر والإعجاب به والمدح له. والله أعلم.

قوله: (**لَأَخِرُّ**) بصيغة المتكلم المفرد، من حد ضَرَبَ؛ أي: أسقط على الأرض كهيئة الساجد.

قوله: (**فِيمَا بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحُجْرَةِ عَائِشَةَ**)، وعند ابن سعد[٥] من طريق الوليد بن رباح[٦]، عنه، قال: كنت من أهل الصُّفَّةِ، وإن كان لَيُغْشَى عليَّ فيما بين بيت عَائِشَة [وأم سَلَمة من الجوع. ولا منافاة لأنه كان أحيانًا يسقط بين المنبر وحجرة عائشة][٧]، وأحيانًا فيما بين البيتين، ويحتمل أنَّ بيت أم سلمة كان متصلاً ببيت عائشة، فتارةً يقول بين المنبر وحجرة عائشة، وتارةً يقول بين الحجرتين، وفي الحقيقة موضع السُّقوط

(١) غريب الحديث للخطابي (١/ ٦١٠).

(٢) ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة الأسدي، يقال له: الأعشى، ويكنى أبا بصير، ويلقب الصناجة، ولد في منفوحة باليمامة، ويقال: إنه كان نصرانيًّا، وهو أول من سأل بشعره، ووفد إلى مكة يريد النبي ﷺ، ومدحه بقصيدته التي أولها:

ألم تغـتمضْ عينـاك ليلـة أرمـدَا ... وبتَّ كما بـات السليم مسهدَا

فلقيه أبو سفيان بن حرب فجمع له مائة من الإبل ورده. طبقات فحول الشعراء لابن سلَّام الجمحي (١/ ٥٢)، معجم الشعراء للمرزباني (ص ٤٠١).

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٦٥).

(٤) فتح الباري لابن حجر (٥/ ٣٩٧).

(٥) الطبقات الكبرى (١/ ٢٥٦).

(٦) الوليد بن رباح المدني، صدوق، توفي سنة (١١٧هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٨١).

(٧) ما بين المعقوفتين سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

واحد.

وعند البخاري[١] من طريق أبي حازم[٢] عنه: ((فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّاب يَوْمًا فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً فَذَكَرَهَا)) قال: ((فَمَشَيْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ فَخَرَرْتُ عَلَى وَجْهِي مِنَ الْجَهْدِ وَالْجُوعِ؛ فَإِذَا رَسُولُ اللهِ ﷺ على رأسي...الحديث)).

وعنده[٣] من طريق سعيد المقبري[٤] عنه، قال: ((إِنِّي كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِي، وَكُنْتُ أُلْصِقُ بَطْنِي بِالْحَصْبَاءِ مِنَ الْجُوعِ، وَإِنِّي كُنْتُ أَسْتَقْرِئُ الرَّجُلَ الآيَةَ هِيَ مَعِي كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي)).

وزاد الترمذي في الجامع[٥] من هذا الوجه: ((وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمْ يُجِبْنِي حَتَّى يَذْهَبَ بِي إِلَى مَنْزِلِه، فَيَقُولَ لامْرَأَتِه: يَا أَسْمَاءُ أَطْعِمِينَا، فَإِذَا أَطْعَمَتْنَا أَجَابَنِي.

قَالَ [٧٧/ أ]: وَكَانَ جَعْفَرٌ يُحِبُّ الْمَسَاكِينَ، وَيَجْلِسُ إِلَيْهِمْ، وَيُحَدِّثُهُمْ، وَيُحَدِّثُونَهُ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَنِّيهِ بِأَبِي الْمَسَاكِينِ)).

---

(١) البخاري في الأطعمة، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ (٥/ ٢٠٥٥ رقم ٥٠٦٠).

(٢) سلمان أبو حازم الأشجعي، الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي على رأس المائة. تقريب التهذيب (ص ٢٤٦).

(٣) البخاري في المناقب، باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه (٣/ ١٣٥٩ رقم ٣٥٠٥).

(٤) سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، أبو سعد المدني، ثقة، أخرج له الجماعة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، توفي في حدود سنة (١٢٠هـ)، وقيل: قبلها، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ٢٣٦).

(٥) الترمذي في المناقب، باب (٥/ ٦٥٥ رقم ٣٧٦٦) من طريق: إبراهيم أبو إسحاق المخزومي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وقال الترمذي: هذا حديث غريب، وأبو إسحاق المخزومي هو: إبراهيم بن الفضل المديني، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه.

وقال عنه الحافظ: «متروك».

قال الألباني: «ضعيف جدًّا». تقريب التهذيب (ص ٩٢)، سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٠/ ٤٩٣).

وأخرج ابن حبان[١]،[٢] عن أبيه، عنه، قال: ((أَتَتْ عَلَيَّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَمْ أَطْعَمْ فَجِئْتُ أُرِيدُ الصُّفَّةَ، فَجَعَلْتُ أَسْقُطُ فَجَعَلَ الصِّبْيَانُ يَقُولُونَ: جُنَّ أَبُو هُرَيْرَةَ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى الصُّفَّة فَوَافَقْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ بِقَصْعَةِ ثَرِيدٍ فَدَعَا عَلَيْهَا أَهْلَ الصُّفَّةِ، وَهُمْ يَأْكُلُونَ مِنْهَا، فَجَعَلْتُ أَتَطَاوَلُ كَيْ يَدْعُونِي حَتَّى قَامُوا وَلَيْسَ فِي الْقَصْعَةِ إِلاَّ شَيْءٌ فِي نَوَاحِيهَا، فَجَمَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَارَتْ لُقْمَةً، فَوَضَعَهَا عَلَى أَصَابِعِهِ فَقَالَ لِي: (**كُلْ بَاسِمِ اللَّهِ**)، فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا زِلْتُ آكُلُ مِنْهَا حَتَّى شَبِعْتُ)).

قوله: (**مَغْشِيًّا عَلِيَّ**)؛ أي: من غلبة الجوع.

وقوله: (**يُرَى**) بضم الياء مضارعًا مجهولاً؛ أي: يُظن.

وقوله: (**مَا بِي جُنُونٌ**)؛ أي: والحال أنَّه ليس بي مرض الجنون.

وقوله: (**وما هو إلاَّ الجوع**)، أي: من أثر الجوع واستيلائه.

وأخبر عن الأمور الماضية بصيغ المضارع: أعني أخرُّ، ويجيء، ويضَع؛ استحضارًا للصور الواقعة.

وزاد ابن سعد[٣] من هذا الوجه: ولقد رأيتني وإنِّي لأجيرٌ لابن عفان، وابْنَة غَزْوَانَ بطَعَامِ بَطْنِي، وَعُقْبَةِ رِجْلِي أَسُوقُ بهم إِذَا ارْتَحَلُوا، وأَخْدمُهم إذا نَزَلُوا، فَقَالتْ يوْمًا: لتردنّه حَافيًا، ولتركبنه قائمًا قال: فزوجنيها الله بعد فقلت: لتَردنّه حافيةً، ولتركبنّه قائمة.

وفي رواية[٤]: (فَكَانَتْ تُكَلِّفُنِي أَنْ أَرْكَبَ قَائِمًا، وَأَنْ أرْوِيَ، أو أرَد حَافِيًا).

---

(١) صحيح ابن حبان (٧/ ٥٦٥ رقم ٦٩٩٩) من طريق: سليم بن حيان، قال: سمعت أبي، يقول: قال أبو هريرة، به.

إسناده ضعيف، فيه حيان بن بسطام، ذكره أبو حاتم فلم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الحافظ: «مقبول»، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٢٤٤)، تقريب التهذيب (ص ١٨٤)، وضعفه الألباني. ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٩/ ٢٥٦).

(٢) لعل هذا الموضع فيه سقط.

(٣) الطبقات الكبرى (٤/ ٣٢٦).

(٤) المصدر السابق.

قال: (فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ زَوَّجَنِيهَا اللَّهُ، فَكَلَّفْتُهَا أَنْ تَرْكَبَ قَائِمَةً وَأَنْ تَرِدَ أَوْ تروي حَافِيَةً).

وله[1] أيضًا من طريق سليم بن حيان[2]، قال: سمعت أبي[3] يقول: ((سمعت أبا هريرة يقول: نَشَأْتُ يَتِيمًا، وَهَاجَرْتُ مِسْكِينًا، وَكُنْتُ أَجِيرًا لِبُسْرَةَ بِنْتِ غَزْوَانَ بِطَعَامِ بَطْنِي وَعُقْبَةِ رِجْلِي، فَكُنْتُ أَخْدِمُ إِذَا نَزَلُوا، وَأَحْدُو إِذَا رَكِبُوا، فَزَوَّجَنِيها اللهُ تَعَالى))، فالحمد لله الذي جعل الدين قوامًا، وجعل أبا هريرة إمامًا.

تنبيه:

وجه إيراد خبر أبي هريرة في باب عيش النبي ﷺ إثبات فقر النبي ﷺ [٧٧/ ب]، وتحقق عسرته؛ إذ لو كان له سعة في أمور معيشته لم تصر أحوال أهل الصُّفَّة بهذه الصفة[4]؛ لأنهم كانوا أضياف النبي ﷺ وفي جواره، واهتمامه بحال الجيران في أقصى مراتب الكمال، والله أعلم بحقائق الأحوال.

---

(١) الطبقات الكبرى (٤/ ٣٢٦).

(٢) سَليم بن حيان الهذلي البصري، ثقة، من السابعة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب (ص ٢٤٩).

(٣) حَيَّان بن بسطام الهذلي البصري، مقبول، من الثالثة. تقريب التهذيب (ص ١٨٤).

(٤) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

٧٢- حدثنا قتيبة، قال: حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن مالك بن دينار، قال: ((**مَا شَبِعَ رسول الله ﷺ مِنْ خُبْزٍ قَطُّ وَلَا لَحْمٍ، إِلَّا عَلَى ضَفَفٍ**)).

قَالَ مَالِكٌ: سَأَلْت رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ: مَا الضَّفَفُ؟ قَالَ: «أَنْ يَتَنَاوَلَ مَعَ النَّاسِ».

الثاني: حديث مالك بن دينار[1]:

وإن كان من صغار التابعين[2]؛ لكن روى هذا الحديث، عن الحسن البصري، وهو من أوساط التابعين، فقال: حدثنا الحسن، قال: ((**لم يشبع رسول الله ﷺ من خبز ولحم...**)) إلى آخره، هكذا أخرجه أبو موسى المديني[3]، وأصحاب الغريب[4].

وله شاهد من حديث قتادة، عن أنس[5]، كما سيأتي في باب العيش الطويل.

قوله: (مِنْ خُبْزٍ قَطُّ) بفتح القاف وشد المهملة، ومعناها: الزمان، يقال: ما رأيته قَطُّ[6]؛

---

(١) **تخريجه:**

لم أقف عليه إلا عند الترمذي في الشمائل، وهو حديث مرسل، مالك بن دينار تابعي، قال عنه الحافظ: «صدوق عابد». تقريب التهذيب (ص ٥١٧).

وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه، وسيشير إليه الشارح قريبًا.

(٢) مالك بن دينار، البصري، الزاهد، أبو يحيى، صدوق عابد، أخرج له الأربعة والبخاري تعليقا، توفي سنة (١٣٠هـ). تقريب التهذيب (ص ٥١٧).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في النسخ الخطية (الغرائب)، والمثبت من جمع الوسائل. ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٣٤٦)، الفائق في غريب الحديث (٢/ ٣٤٢)، النهاية في غريب الحديث (٣/ ٩٥).

(٥) أخرجه أحمد (٢١/ ٣٤٣ رقم ١٣٨٥٩)، وأبو يعلى (٥/ ٤٢٠ رقم ٣١٠٨)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٤/ ٢٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٥٨ رقم ١٣٨٩)، كلهم من طريق: قتادة، عن أنس بن مالك: ((أَنَّ النبي ﷺ لم يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ غَدَاءٌ وَلَا عَشَاءٌ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ إِلَّا عَلَى ضَفَفٍ)).

وإسناده صحيح، قال الهيثمي: «أخرجه أحمد وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح»، وقال الألباني: «صحيح». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/ ٢٠)، مختصر الشمائل (ص ٨٣).

(٦) (قَطُّ) سقط من (ص)، والمثبت من (س).

أي: الدهر[(١)].

قال الكسائي[(٢)]: أصله قَطُطُ؛ فلما سُكِّن الحرف الأول للإدغام جعل الآخر مضمومًا[(٣)] إلى إعرابه، ومنهم من يقول: قُطُّ، يُتبع الضمةَ الضمةَ، ومنهم من يقولها: قَطُ مخففة ويجعلها أداة؛ ثم يَبْنِها على أصلها، ويضم آخرها بالضمة التي في المشددة، ومنهم من يتبع الضمة الضمة في المخففة أيضًا، ويقول: قُطُ، كقولهم: لم أره مُذْ يومان، وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، وأما التي بمعنى حَسْبُ فلا يناسب في هذا المقام.

قوله: (وَلَحْمٍ، إِلاَّ عَلَى ضَفَفٍ) الواو بمعنى مع، والاستثناء من الدهر الذي يدل عليه كلمة قَطُّ، والضَّفَف بالضاد المعجمة، ثم الفاء المكررة، الأولى منهما مفتوحة.

قال ابن السِّكِّيْت[(٤)]: هو كثرة العيال، وأنشد:

لا ضَفَفٌ يشغله ولا ثقلْ

أي: لا يشغله عن نسكه وحجه؛ عياله ولا متاعه.

وقال أبو زيد[(٥)]: الضَّفَفُ: الضيق والشدة، يقال: رجل ضَفُّ الحال؛ أي: ضيق الحال.

والضَّفَفُ أيضًا[(٦)]: ازدحام الناس وكثرتهم، يقال: ماء مضفوف: إذا أكثر عليه الناس، وقال ثعلب[(٧)]: الضَّفَفْ: أن يكون الأكلة أكثر من مقدار الطعام، والحَفَف: أن يكونوا بمقداره.

ومعنى الخبر على التفسير الذي نقله مالك بن دينار، عن رجل من أهل البادية أَنه ﷺ لم يشبع [٧٨/ أ] من خبز ولحم إِذا أَكل وحده؛ ولكن شبع منهما إِذا كان يأكل مع الناس.

---

(١) ينظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت (ص ٧٣)، والصحاح للجوهري (٣/ ١١٥٣).

(٣) في الصحاح (متحركًا).

(٤) إصلاح المنطق (ص ٥٥).

(٥) ينظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (١/ ٣٤٦).

(٦) ينظر: الصحاح للجوهري (٤/ ١٣٩١).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٤/ ٦).

وعلى تفسير أبي زيد معناه: لم يشبع منهما على حال من الأحوال، إلاَّ على حال الضيق والشدة.

وحاصله أنَّه لم يشبع منهما على التنعم، والرفاهية، والسعة.

تنبيه:

اعلم أنَّه وقع في أصل سماعنا هذا الباب الصغير في عيش النبي ﷺ هنا، وسيأتي في أواخر الكتاب بعد باب أسماء رسول الله ﷺ باب طويل في بيان عيشه ﷺ، وليس في أصول مشايخنا، وعلى التقديرين؛ إيراد باب العيش بين باب اللباس وباب الخف غير ملائم، والظاهر أنَّه من صنيع النساخ، والله أعلم.

بَاب
مَا جَاءَ فِي خُفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٧٣- حدثنا هناد بن السري قال: حدثنا وكيع، عن دلْهَم بن صالح، عن حجير بن عبد الله، عن ابن بريدة، عن أبيه: ((**أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفَينِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيهما**)).

ذكر فيه حديثين:

أحدهما: حديث بُرَيْدَةَ ﷺ[1]:

قوله: (**عن [أَبي]**[2] **بُرَيْدَةَ**)، كذا وقع في بعض نسخ الشمائل، وهو غلطٌ فاحش، وكأنَّه من النساخ، وصوابه: ابن بُرَيْدَةَ، واسمه[3] عبد الله[4]، وأبوه هو: بُرَيْدَةُ بن الحُصيب الأسلمي[5].

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الترمذي في الأدب، باب ما جاء في الخف الأسود (٥/ ١٢٤ رقم ٢٨٢٠)، وأبو داود في الطهارة، باب المسح على الخفين (١/ ٣٩ رقم ١٥٥)، وابن ماجه في الطهارة، باب ما جاء في المسح على الخفين (١/ ١٨٢ رقم ٥٤٩)، وأحمد (٣٨/ ٨٣ رقم ٢٢٩٨١)، وابن أبي شيبة (١/ ١٦٢ رقم ١٨٦٢)، كلهم من طريق: دلْهَم بن صالح، عن حجير بن عبد الله الكندي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه به.

إسناده ضعيف، فيه، دلْهَم بن صالح، قال عنه النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الحافظ: «ضعيف». الضعفاء والمتروكون (ص ٣٨)، تقريب التهذيب (ص ٢٠١).

وحجير بن عبد الله، مجهول، ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلاً، وقال عنه الحافظ: «مقبول». التاريخ الكبير (٣/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٩٠)، تقريب التهذيب (ص ١٥٤).

وقال العقيلي عن هذا الحديث: «الرواية في خفي النجاشي اللذين أهداهما إلى النبي ﷺ؛ فيها لين». الضعفاء الكبير (٢/ ٤٤).

(٢) (أبي) سقطت من النسخ الخطية، والمثبت من جمع الوسائل، والسياق يقتضيها.

(٣) (واسمه) سقط من (ص)، والمثبت من (س) و (ش).

(٤) عبد الله بن بُرَيْدَةَ بن الحُصيب الأسلمي، أبو سهل المروزي، قاضيها، ثقة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٠٥هـ)، وقيل: (١١٥هـ)، وله مائة سنة. تقريب التهذيب (ص ٢٩٧).

(٥) بُرَيْدَة بن الحُصيب بن عبد اللَّه بن الحارث بن الأعرج بن سعد الأسلمي، أسلم قبل بدر و لم يشهدها، وغزا

=

قوله: (أَنَّ النَّجَاشِيَّ)، بفتح النون، وتخفيف الجيم، وكسر الشين المعجمة، وتشديد آخر الحروف.

وكذا ذكره صاحب النهاية(١): قال: وقيل: الصواب تخفيفها.

وقال الشيخ ابن حجر(٢): أفاد ابن التين أنه بسكون الياء، يعني أنها أصلية لا ياء النسبة، وحكى غيره تشديد الياء أيضًا، وحكى كسر نونه.

وهو لقب ملك الحبشة، كالتبّع لليمن، وكسرى لعظيم الفرس، وقيصر للروم والشام، وهرقل قيل للشام فحسب، وفرعون لمصر، وهذه ألقاب جاهلية.

قال الشيخ ابن حجر(٣): كان النجاشي لقب ملك الحبشة في القديم، وأما اليوم فيقال: لملك الحبشة: الحَطِيْ، بفتح المهملة وكسر الطاء المهملة الخفيفة بعدها تحتانية خفيفة.

والنجاشي الذي أهدى للنبي ﷺ الخفين، اسمه: أَصْحَمة(٤) -بفتح الهمزة وسكون الصاد- سنة سبع من الهجرة؛ أرسل إليه رسول الله ﷺ عمرو بن [٧٨/ ب] أمية الضمري(٥)، وكتب إليه يدعوه إلى الإسلام، فأسلم.

وقد أخرج ابن حيَّان(٦) من طريق الهيثم بن عدي، عن دَلْهم بهذا الإسناد: ((**أَنَّ**

مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة، توفي سنة (٦٣هـ). الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤١٨).

(١) النهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٢).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٧/ ١٩١).

(٣) فتح الباري (٧/ ١٩٠).

(٤) أَصْحَمة بن أبجر النجاشيّ، ملك الحبشة، واسمه بالعربية عطيّة، والنجاشيّ لقب له، أسلم على عهد النبي ﷺ، ولم يهاجر إليه، وكان ردءًا للمسلمين نافعًا، توفي في رجب سنة تسع، وصلى عليه النبي ﷺ. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣٤٧).

(٥) عمرو بن أمية بن خويلد الضمريّ، أبو أمية، صحابيّ مشهور، أسلم حين انصرف المشركون من أحد، بعثه النبي ﷺ إلى النجاشي في زواج أم حبيبة، كان من رجال العرب جرأة ونجدة، عاش إلى خلافة معاوية، توفي بالمدينة قبل الستين. الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٩٦).

(٦) أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ١٥٩ رقم ٢٨٥) من طريق: سليمان بن داود القزاز، نا الهيثم بن عدي، نا دَلْهم بن صالح، قال: سمعت عبد الله بن بريدة، عن أبيه، به.

=

النَّجَاشِيَّ كَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُكَ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِكَ وَهِيَ عَلَى دِينِكَ، أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَهْدَيْتُكَ هَدِيَّةً جَامِعَةً قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ وعِطَاف، وَخُفَّيْنِ سَاذَجَيْنِ، فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا)).

قال سليمان بن داود[١] راويه عن الهيثم: قلت للهيثم ما العِطَاف[٢]؟ قال: الطَّيْلَسَان[٣].

ومات النجاشي سنة تسع من الهجرة عند الأكثر[٤]، وصلى عليه النبي ﷺ في المدينة صلاة الغائب.

ففي صحيح البخاري[٥]، عن جابر قال: قال النبي ﷺ: ((**قد تُوُفِّيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ، فَهَلُمَّ فَصَلُّوا عَلَيْهِ**))، قَالَ: فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ صُفُوفٌ.

قال جابر: فكنت في الصف الثاني.

وفي رواية عنه[٦]: ((**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا**)).

وعنده[٧] من حديث أبي هريرة قال: ((**نَعَى لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ فِي الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لأَخِيكُمْ**)).

إسناده ضعيف جدًّا، فيه الهيثم بن عدي، قال عنه ابن معين: «ليس بثقة كان يكذب»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث». تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٣٦٣)، الجرح والتعديل (٩/ ٨٥).

(١) سليمان بن داود بن صالح بن حسان الثقفي أبو أحمد الرازي القزاز، قال ابن أبي حاتم: «روى عنه أبي، وكتبت عنه، وهو صدوق ثقة». الجرح والتعديل (٤/ ١١٥).

(٢) قال الأزهري: «العطاف: الرداء». تهذيب اللغة (٢/ ١٠٦).

(٣) قال ابن سيده: «الطَّيْلَسَان: ضرب من الأكسية». المخصص (١/ ٣٨٩).

(٤) ينظر: الاستذكار (٣/ ٢٦)، الروض الأنف (٣/ ٢٦٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣٤٧).

(٥) البخاري في الجنائز، باب الصفوف على الجنازة (١/ ٤٤٣ رقم ١٢٥٧).

(٦) البخاري في الجنائز، باب التكبير على الجنازة أربعا (١/ ٤٤٧ رقم ١٢٦٩).

(٧) البخاري في الجنائز، باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه (١/ ٤٢٠ رقم ١١٨٨)، ومسلم في الجنائز، باب في التكبير على الجنازة (٢/ ٦٥٦ رقم ٩٥١).

وفي رواية عنه[١]، قال: ((**إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلَّى فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا**)).

قوله: (**أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ**)، كذا في أصل السمّاع باللام.

وفي بعض النسخ: (**أُهْدِيَ إِلَى النَّبِيِّ**)، واستعمال أهدى بإلى وباللام شائع في كلام العرب[٢].

قوله: (**سَاذَجَيْنِ**): السَّاذَج مُعرَّب سَادَة؛ أي: غير منقوشين، إمَّا بالخياطة أو بغيرها[٣]، وقيل: أي: مجردين من الشَّعر، كما قالوا في نعلين جرداوين[٤].

وقال ابن سيده[٥]: هو بفتح الذال المعجمة، وكسرها.

وهو الذي على لون واحد.

قوله: [٧٩/ ا] (**فَلَبِسَهُمَا**)؛ أي: على الطهارة الكاملة.

(**ثم توضأ**)؛ أي: بعدما أحدث، فمسح عليهما، والله أعلم.

---

(١) البخاري ومسلم في الموضعين السابقين.

(٢) قال الجوهري: «يقال: أهْدَيْت له وإليه». الصحاح (٦/ ٢٥٣٤).

(٣) قال ابن سيده: «حجة **ساذِجة، وساذَجة**، بالفتح: غير بالغة، أراها غير عربية، إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع، وقد تستعمل في غير الكلام والبرهان، وعسى أن يكون أصلها (سادة) فعرِّبت، كما اعتيد مثل هذا في نظيره من الكلام المعرَّب». المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٢٦٣).

(٤) النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٥٦).

(٥) في جميع النسخ (ابن سعيد)، ولعل المثبت هو الصواب. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٢٦٣).

٧٤- حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يحى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الحسن بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، قال: قال المغيرة بن شعبة: ((**أَهْدَى دِحْيَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفين، فَلَبِسَهُمَا**)).

وقال إسرائيل: عن جابر، عن عامر: (**وَجُبَّةً فَلَبِسَهُمَا حَتى تَخَرَّقَا**) لَا يَدْرِي النبي ﷺ أَذِكًي هُمَا أَمْ لَا. قال أبو عيسى: وأبو إسحاق هذا هو أبو إسحاق الشيباني، واسمه سليمان.

الثاني: حديث المغيرة بن شعبة ﷺ[1]:

قوله: (**أَهْدَى دِحْيَةُ بنُ أَبِي خَلِيفَةَ الكَلْبِيُّ**) الصحابي المشهور[2] الذي كان جبريل يأتي النبي ﷺ في صورته كثيرًا، وتقدّم شيء من أحواله في الباب الأول[3].

قوله: (**وَقَالَ إِسْرَائِيلُ**)، يحتمل أن يكون مقولاً ليحيى بن زكريا بن أبي زائدة[4]، فيكون عطفًا بحسب المعنى على قوله: عن الحسن بن عياش[5].

---

(١) **تخريجه:**

أخرجه الترمذي في اللباس، باب ما جاء في لبس الجبة والخفين (٤/ ٢٤٠ رقم ١٧٦٩)، وقال: «هذا حديث حسن غريب».

إسناد الرواية الأولى حسن، ورواية عامر الشعبي ضعيفة للإرسال. ينظر: مختصر الشمائل للألباني (ص ٥٢).

(٢) دِحْيَة بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، صحابيّ مشهور، أوّل مشاهده الخندق، وقيل: أحد، وكان يضرب به المثل في حسن الصورة، وكان جبريل عليه السلام ينزل على صورته، نزل دمشق، وعاش إلى خلافة معاوية. الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٢١).

(٣) ينظر: شرح الحديث رقم (١٣).

(٤) يحى بن زكريا بن أبي زائدة الهمْداني، أبو سعيد الكوفي، ثقة متقن، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٨٣هـ)، وقيل: (١٨٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٩٠).

(٥) الحسن بن عياش بن سالم الأسدي، أبو محمد الكوفي، صدوق، توفي سنة (١٧٢هـ). تقريب التهذيب (ص ١٦٣).

والحاصل أنَّ يحيى روى قصة إهداء الخفين مع الجبّة عن إسرائيل[١]، عن جابر[٢]، عن الشعبي، عن المغيرة، أو مرسلاً.

ويحتمل أن يكون قوله: عن المغيرة مرادًا، ولم يذكره لظهوره، ويؤيده قوله: (**وَجُبَّةً**)، بطريق العطف. تأمّل.

ولم أرَ من خرّج هذا الحديث غير المؤلف[٣]، فإنَّه ذكره في جامعه بهذا السياق بلا تفاوت، وقال في آخره: «حسن غريب».

وهذا لا يخلو من تأمل؛ لأن جابرًا شيخ إسرائيل هو ابن يزيد الجعفي[٤]، وهو ضعيف عند النقاد[٥]، كما تقدم في المقدمة، اللهمّ إلاَّ أن يقال: ثقة عند المؤلف، ثم رأيت الحديث مخرجًا في أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ ابن حيَّان الأَصْبَهَاني[٦]، فإنَّه أخرجه من طريق الهيثم بن جميل[٧]، عن زهير بن معاوية[٨]، عن جابر الجعفي، عن عامر[٩]، عن دحية الكلبي: ((**أنه**

---

(١) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمْداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة تُكلم فيه بلا حجة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٦٠هـ)، وقيل: بعدها. تقريب التهذيب (ص ١٠٤).

(٢) يأتي التعريف به قريبًا.

(٣) الترمذي في اللباس، باب ما جاء في لبس الجبة والخفين (٤/ ٢٤٠ رقم ١٧٦٩).

(٤) جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، توفي سنة (١٢٧هـ)، وقيل: (١٣٢هـ). تقريب التهذيب (ص ١٣٧).

(٥) قال عنه ابن معين: «ليس بشيء»، وقال: «لا يكتب حديثه ولا كرامة»، وقال أحمد: «قد كنت لا أكتب حديثه، ثم كتبت أعتبر به»، وقال أبو زرعة: «لين». تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٢٨٥)، و(٣/ ٣٦٤)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد -رواية المروذي - (ص ٧٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٤٩٨).

(٦) أخلاق النبي لأبي الشيخ الأصبهاني (٢/ ١١٢ رقم ٢٦١).

(٧) الهيثم بن جميل البغدادي، أبو سهل، نزيل أنطاكية، ثقة من أصحاب الحديث، وكأنه ترك فتغير، توفي سنة (٢١٣هـ). تقريب التهذيب (ص ٥٧٧).

(٨) زهير بن معاوية بن حديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأُخَرَة، أخرج له الجماعة، توفي سنة (١٧٢هـ)، وقيل: (١٧٣هـ)، وقيل: (١٧٤هـ). تقريب التهذيب (ص ٢١٨).

(٩) عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، أخرج له الجماعة، توفي بعد المائة. تقريب التهذيب (ص ٢٨٧).

أهدى إلى رسول الله ﷺ جُبَّةً مِنَ الشَّامِ وَخُفَّيْن، فَلَبِسَهُما حتى تَخَرَّقَا؛ فَلَمْ يَتَبَيَّنْ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَذَكِيَّانِ هُمَا أَوْ مَيْتَةٌ؟ حتى تخرّقا)). انتهى.

ويفهم من هذا السياق تقوية احتمال التعليق والإرسال، تأمل، والله أعلم.

قوله: (**جُبَّةً...فَلَبِسَهُمَا**)، يعني الخفين والجبة، وثنّى الضمير؛ لأن الخفين في الحقيقة ملبوس واحد، فيكون المراد؛ فلبس الملبوسين المذكورين، ويجوز أن يكون الضمير راجعًا إلى الخفين فقط كما في الرواية الأولى.

وقوله: (**حَتَّى تَخَرَّقَا**) على الاحتمالين؛ لكن **قوله:** (**لَا يَدْرِي النَّبِيُّ... إلخ**)، يقوي التوجيه الثاني [٧٩/ ب]، أراد أنَّه ﷺ لم يعلم أنَّ هذين الخفين كانتا متَّخذتين من جلد المذكاة، أو من جلد الميتة المدبوغ، أو غير المدبوغ.

وقوله: (**هُمَا**)، فاعله ساد مسدّ الخبر، مثل قائم الزيدان.

فائدة:

في هذين الحديثين دليل على أنَّ النبي ﷺ لبس الخف ومسح عليهما، وقد تواتر عند أهل السنة حديث المسح على الخفين في الحضر والسفر[1].

وروى الطَّبَرَانِيّ في الأوسط[2]، والبيهقي في الدعوات الكبير[1] بإسنادٍ صحيح، عن ابن

---

(١) صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر. ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (١/ ٤٣٣)، المغني لابن قدامة (١/ ٢٠٦)، المجموع شرح المهذب (١/ ٤٧٧)، فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٠٦).

(٢) الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ١٢١ رقم ٩٣٠٤) من طريق: حبان بن علي، عن سعد بن طريف، عن عكرمة، عن ابن عباس، به، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عكرمة إلا سعدُ بن طريف، تفرد به حبان بن علي، ولا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد».

وإسناده ضعيف جدًّا، في سنده: سعد بن طريف، قال ابن معين: «ليس بشيء» وقال النسائي: «متروك الحديث» وقال الحافظ: «متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضيا». تاريخ ابن معين - رواية الدوري- (٣/ ٤٥٣)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٥٣)، كتاب المجروحين (١/ ٣٥٧)، تقريب التهذيب (ص ٢٣١).

وله متابعة عند البيهقي سيشير إليها المؤلف.

عباس – رضي الله عنهما– قال: ((**كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ إذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ، فَذَهَبَ يَوْمًا فَقَعَدَ تَحْتَ شَجَرَة فَنَزَعَ خُفَّيْه، قَالَ: وَلَبسَ أَحَدُهُمَا فَجَاءَ طَائرٌ فَأَخَذَ الْخُفَّ الْآخَرَ فَحَلَّقَ به في السَّمَاء، فَانْسَلَتَ منْهُ أَسْوَدُ سَالِخٌ، فَقَالَ النَّبيُّ ﷺ: هَذه كَرَامَةٌ أَكْرَمَني اللَّهُ بهَا، اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بكَ منْ شَرِّ مَنْ يَمْشي عَلَى بَطْنه وَمنْ شَرِّ مَنْ يَمْشي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمنْ شَرِّ مَنْ يَمْشي عَلَى أَرْبَعٍ**)).

---

(١) البيهقي في الدعوات الكبير (١/ ٤٧٣ رقم ٣٦٣)، وأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٥٢).

كلاهما من طريق: أبي سعد البقال، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وإسناده ضعيف، في سنده: أبو سعد البقال، وهو: سعيد بن المرزبان، قال عنه يحيى بن معين: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «ليّن الحديث، مدلس...، صدوق...، كان لا يكذب»، وقال الحافظ: «ضعيف مدلس». تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (٤/ ٤٠)، الجرح والتعديل (٤/ ٦٣)، تقريب التهذيب (ص ٢٤١).

الخاتمة

وتشتمل على:

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده على أن وفَّقني لإتمام تحقيق هذا الجزء من الكتاب، فله الحمد أولاً وآخرًا، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فبعد هذا الجهد المتواضع الذي بذلته لإخراج هذا الكتاب النفيس، فهذه خاتمة أوجز فيها ما توصلت إليه من نتائج، وما أوصي به من وصايا:

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

١- كتاب شرح الشمائل، لنسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي المعروف بميرك شاه، من الشروح العلمية المميزة للشمائل، وقد اعتمد عليه كثير من الشراح اللاحقين، كما نقل عنه الكثير من العلماء.

٢- إن الشارح وهو نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي المعروف بميرك شاه، كان من أهل العلم في زمانه، وقد شهد له بالعلم والفضل الكثير من العلماء.

٣- تميز نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني في شرحه للشمائل بميزات كثيرة، منها: وضوح العبارة وسهولتها، وعنايته الفائقة بشرح الألفاظ الغريبة، وذكر المسائل الفقهية، وضبط الكلمات المشكلة، والكلام على الأحاديث صحة وضعفًا وبيان اختلاف الروايات والجمع بينها، وغير ذلك مما هو مذكور في المقدمة.

٤- شرح الشمائل احتوى على ثروة علمية كبيرة؛ نظرًا لكثرة المصادر التي رجع إليها المؤلف، وانتخب منها مادة هذا الشرح، والتي زادت على مائة كتاب.

٥- طول نفس الشارح وإسهابه في شرح كثير من الأحاديث.

٦- الكتاب يعد مرجعًا مهمًّا، ومصدرًا ثريًّا من مصادر فقه السنة، ومعرفة معاني وشروح الأحاديث النبوية.

أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث:

١- زيادة العناية والاهتمام بكتب الشروح الحديثية، وفقه السنة النبوية، وإخراج المخبوء منها، ونشرها وتحقيقها.

٢- العناية بالدراسات والبحوث التي تثري فقه السنة النبوية من جميع جوانبها، اللغوية

والفقهية، وبيان الغريب، والناسخ والمنسوخ، وغيرها من الجوانب العلمية التي تعتني بتحليل نصوص الأحاديث النبوية وشرحها وبيان غوامضها وكشف مشكلاتها.

٣- العناية بالكتب والبحوث والدراسات في باب الشمائل النبوية، لتعلقه بالنبي المصطفى ﷺ، ولحاجة الأمة للتأسي بنبيها ﷺ.

٤- إبراز جهود الأئمة والعلماء السابقين في دراسة السنة النبوية، وبيان مناهجهم وطرقهم، حتى يستفيد المتأخرون منها، ولتكون لهم زادًا ونبراسًا لدراسة السنة وفقهها.

٥- العلاّمة نسيم الدين محمد بن جمال الدين الحسيني الهروي، له ثروة علمية كبيرة لم يخرج منها إلا القليل، وهناك المزيد منها لمن أراد من الباحثين، وعلومُه منثورة في كتب الشراح الذين أكثروا من النقل عنه، مثل الملا علي قارئ وغيره، وخاصة الفوائد المنقولة من شرحه النفيس للمشكاة، وهو شرح مفقود.

وختامًا:

هذا ما وسعه جهدي، وتمكن منه فهمي، وعذري أني لم أدخر وسعًا في العمل على إخراج هذا الكتاب على أكمل صورة، وأحسن وجه، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن فيه نقص أو قصور فمني، وآمل ممن عثر في هذا العمل على خطأ، أو سهو، أن يرشدني إليه، وله وافر الأجر والثناء، وجزيل الشكر والدعاء، كما أتقدم بجزيل الشكر لفضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن سليمان البعيمي، على ما تفضل به من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الفهارس الفنية للرسالة

وتشتمل على الفهارس الآتية:

١) **فهرس الآيات الكريمة.**

٢) **فهرس الأحاديث الشريفة.**

٣) **فهرس الآثار.**

٤) **فهرس الألفاظ الغريبة.**

٥) **فهرس الرواة.**

٦) **فهرس الأعلام.**

٧) **فهرس القبائل والأماكن والبلدان.**

٨) **فهرس الأشعار.**

٩) **فهرس أسماء الكتب الواردة في الشرح.**

١٠) **فهرس المصادر والمراجع.**

١١) **فهرس الموضوعات.**

فهرس الآيات الكريمة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	١٧	١٩٧
البقرة	﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾	٣٥	٢٤٧
البقرة	﴿مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾	٧١	٦٨
آل عمران	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ﴾	١٤٤	١٨٤
النساء	﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾	٨٦	٢٢٩
المائدة	﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ﴾	٢٨	٢١٩
الأنعام	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	١٦٤	٣١٩
الأعراف	﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣١	٢٧٠
الأعراف	﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾	٣١	٣٥٥
يوسف	﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾	٨٢	٢٠٦
يوسف	﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾	١٠٠	٢٠٦
الرعد	﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	٧٢
الحجر	﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٩٤﴾﴾	٩٤	١٠١
النحل	﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ﴾	٩	١٩١
النحل	﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ﴾	٧٠	١٠٢
طه	﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾	١٣١	١٦٨

فهرس الأحاديث الشريفة

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٢	إِذَا وَطِئَ بِقَدَمِهِ وَطِئَ بِكُلِّهَا لَيْسَ لَهُ أَخْمَصُ	أبو هريرة ﷺ	١٦٣
١٣	أرأيت النبي ﷺ كان شيخًا؟ قال: كان في عنفقته شعرات بيض	عبد الله بن بسر ﷺ	٢٩٧
١٤	أَرَأَيْتكمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنّ رَأْسَ مِائَة سَنَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليومَ عَلَى وجه الْأَرْضِ أَحَدٌ	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	١٩٠
١٥	ارْفَعْهَا، فَإِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ	بريدة بن الحصيب ﷺ	٢١٤
١٦	استقيموا ولن تحصوا	ثوبان ﷺ	٣٠٨
١٧	استقيموا، ولن تحصوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة	ثوبان ﷺ	٣٠٩
١٨	أَصْلِحُوا ثِيَابَكُمْ تَكُونُوا كَالشَّامَةِ فِي النَّاسِ	سهل بن الحنظلية	٢٨٣
١٩	أكان رسول الله ﷺ خَضِب، قَالَ: لَمْ يَبْلُغِ الْخِضَابَ	أنس بن مالك ﷺ	٢٩٨
٢٠	أَكَانَ فِي رَأْسِ رسول الله ﷺ شَيْبٌ؟ قَالَ: لم يَكُنْ فِي رَأْسِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ تعَالَى عَلَيْهِ وَسَلم شَيْبٌ إِلا شَعَرَات فِي مَفْرِقِ رَأْسِهِ	جابر بن سمرة ﷺ	٣١٦
٢١	أَكَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيدًا مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ		١٧٥
٢٢	أكان وجه رسول الله ﷺ حديدًا هكذا مثل السيف؟ قال: لا، بل كان مثل القمر	البراء بن عازب ﷺ	١٧٥
٢٣	أَكَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِثْلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ	جابر بن سمرة ﷺ	١٧٦
٢٤	أَكَانَ وَجْهُ رسول الله ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ؟ قَالَ: لَا، بَلْ مِثْلَ الْقَمَرِ	البراء بن عازب ﷺ	١٧٥

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢٥	اكْتَحِلُوا بالإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٤٤
٢٦	ألا لا يجني جانٍ على ولده، ولا مولودٌ على والده	عمرو بن الأحوص رضي الله عنه	٣١٨
٢٧	أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٢٨٣
٢٨	أَمَّا مُوسَى فَرَجُلٌ آدَمُ جَعْدٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ مَخْطُومٍ بِخُلْبَةٍ	ابن عباس رضي الله عنهما	١٧٨
٢٩	إِنَّ أَحْسَنَ مَا زُرْتُمُ اللَّهَ بِهِ فِي قُبُورِكُمْ وَمَسَاجِدِكُمُ الْبَيَاضُ	أبو الدرداء رضي الله عنه	٤١٢
٣٠	إِنَّ أَحْسَنَ مَا غَيَّرْتُمْ بِهِ الشَّيْبَ الْحِنَّاءُ، وَالْكَتَمُ	أبو ذر رضي الله عنه	٣٣٨
٣١	إِنَّ الشَّيْطَانَ وَاضِعٌ خَطْمَهُ عَلَى قَلْبِ ابْنِ آدَمَ	أنس رضي الله عنه	٢٣٩
٣٢	إِنَّ الشَّيْطَانَ يُحِبُّ الْحُمْرَةَ، فَإِيَّاكُمْ وَالْحُمْرَةَ	رافع بن يزيد الثقفي رضي الله عنه	٣٨٦
٣٣	إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ الْقَبَائِلَ فَجَعَلَنِي مِنْ خَيْرِهِمْ قَبِيلَةً	العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	١٣٦
٣٤	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْكُمْ	أم سلمة رضي الله عنها	٢٠٠
٣٥	أن النبي ﷺ اشتراه من اليهود بكذا وكذا درهمًا، على أن يغرس لهم النخل بالوادي	سلمان الفارسي رضي الله عنه	٢٢٤
٣٦	أن النبي ﷺ خرج وهو يتكئ على أسامة بن زيد، عليه ثوب قِطْرِيٌّ قد توشح به	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٧٠
٣٧	إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلَّى فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٣٣
٣٨	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ بِالْبَطْحَاءِ بِالْهَاجِرَةِ	أبو جحيفة رضي الله عنه	٣٨١

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٣٩	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا	جابر بن عبدالله رضي الله عنه	٤٣٢
٤٠	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَرَجَّلُ غِبًّا	رجل من أصحاب النبي ﷺ	٢٩٤
٤١	أنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَكْتَحِلُ بالإِثْمدِ	أبو رافع رضي الله عنه	٣٤٢
٤٢	أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ يَكْرَهُ تَغْيير الشَّيْب	ابن مسعود رضي الله عنه	٣٣٦
٤٣	إنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحُلَةٌ يَكْتَحِلُ مِنْهَا عِنْدَ النَّوْمِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٤٤
٤٤	أن النبي ﷺ لَبِسَ جُبَّةً رُومِيَّةً ضَيِّقَةَ الْكُمَّيْنِ	المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	٤١٦
٤٥	أَنَّ النبي ﷺ لم يَجْتمِعْ عِنْدَهُ غَدَاءٌ وَلَا عَشَاءٌ مِنْ خُبْزٍ وَلَحْمٍ إِلَّا عَلَى ضَفَفٍ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٤٢٧
٤٦	أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفينِ أَسْوَدَيْنِ سَاذَجَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ توَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيهما	بريدة بن الحُصيب رضي الله عنه	٤٣٠
٤٧	أَنَّ النَّجَاشِيَّ كَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُكَ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِكَ وَهِيَ عَلَى دِينِكَ، أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ	بريدة بن الحُصيب رضي الله عنه	٤٣١
٤٨	إِنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ	أبو هريرة رضي الله عنه	٣٣٣
٤٩	أنَّ جِبْرِيل وميكَائيل لَّمَا نَزَلا له عِنْدَ المَبْعَث، هَبَط جِبْرِيل فَسَلَقَني لِحَلاوة القفَا	عائشة رضي الله عنها	٢٤٢
٥٠	أن جلساءَه شركاء	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٢١
٥١	إِنَّ خَيْرَ أَكْحَالِكُمُ الْإِثْمِدُ، يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٥١

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٥٢	أن رجلاً، سأل النبي ﷺ: كَيْفَ كَانَ أولُ شأْنُك	عتبة بن عبد السلمي رضي الله عنه	٢٤١
٥٣	أنَّ رسول الله ﷺ رَأَى رَجُلاً ثَائِرَ الشَّعْرِ وَاللِّحْيَة، فَأَشَارَ إِلَيْه بإِصْلَاحِ رَأْسه وَلحْيَته	عطاء بن يسار	٢٧٣
٥٤	أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ كَانَ يُسْدِلُ شَعْرَهُ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ يَفْرِقُونَ رُؤوسَهُمْ	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٥٧
٥٥	أَنَّ شَعْرَ رَسُولِ اللَّه ﷺ كَانَ إِلَى أَنْصَاف أُذُنَيْه	أنس رضي الله عنه	٢٥٦
٥٦	أن شعره إلى نصف أُذُنَيْه	أنس رضي الله عنه	٢٦٥
٥٧	إنْ كَانَ رسول الله ﷺ ليُحبُّ التيَمُّنَ في طُهُوره إذَا تطَهَّرَ، وفي ترَجُّله إذَا ترَجَّلَ	عائشة رضي الله عنها	٢٨٦
٥٨	إن لم يجد أحدكم إلا عودا أخضر فليفطر عليه	الصماء بنت بسر رضي الله عنها	٢٦١
٥٩	إن من خير أكحالكم الإثمد؛ إنه يجلو البصر	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٤٤
٦٠	إنَّ هذا العبد الصَّالح تحرَك له العَرْشُ، وفُتحَت لَه أَبوَاب السَّمَاء	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٢٠٦
٦١	أنا رأيت رسول الله ﷺ يخرج من بيته ينفض رأسه، وقد اغتسل	الجهدمة امرأة بشير بن الخَصَاصيَة	٣٢٥
٦٢	أَنَا فَرَقْتُ لرسُولِ اللَّه ﷺ رَأْسَهُ، صَدَعْتُ فَرْقَه عَنْ يَافُوخه	عائشة رضي الله عنها	٢٦٠
٦٣	أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عبد اللَّه بْنِ عبد المطَّلب، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الخَلْقَ فَجَعَلَني في خَيْرِهمْ فرْقَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ فِرْقَتَيْنِ فَجعَلَني في خَيْرِهمْ فِرْقَةً	العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه	١٣٦
٦٤	الأَنْبِيَاءُ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ	أنس رضي الله عنه	١٨١

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٦٥	الأَنْبِيَاءُ لَا يُتْرَكُونَ فِي قُبُورِهِمْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	أنس ﷺ	١٨١
٦٦	إنما كان شيب رسول الله ﷺ نحوًا من عشرين شَعْرَة بيضَاء	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	٣٠٦
٦٧	أَنَّهُ ﷺ أَطْوَلُ مِنَ الْمَرْبُوعِ	هند بن أبي هالة	٩٠
٦٨	أنَّه ﷺ خَضَبَ بِالصُّفْرَةِ	ابن عمر رضي الله عنهما	٣٣٢
٦٩	أَنَّهُ ﷺ كَانَ رَبْعَةً، وَهُوَ إِلَى الطُّولِ أَقْرَبُ	أبو هريرة ﷺ	٩٠
٧٠	أنَّه ﷺ كَان يَستَغْفِر الله فِي اليَوم أَكثَر مِنْ سَبعِين مَرة	أبو هريرة ﷺ	٢٣١
٧١	أنَّه أَمَرَ بِالإِثْمِدِ الْمُرَوَّحِ عِنْدَ النَّوْمِ	معبد بن هوذة ﷺ	٣٤٦
٧٢	أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ جُبَّةً مِنَ الشَّامِ وَخُفَّيْن	دحية الكلبي ﷺ	٤٣٥
٧٣	أَنَّهُ خَرَجَ بَيْنَ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَالْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ إِلَى الصَّلَاةِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ	أنس بن مالك ﷺ	٣٧٠
٧٤	أنَّه كان ﷺ يصبغ بالصُّفْرَة	ابن عمر رضي الله عنهما	٣٢٩
٧٥	إنه لم ير من الشيب إلا نحو سبعة عشر	أنس بن مالك ﷺ	١٠٢
٧٦	إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي وإِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللَّه فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّة	الأغر المزني ﷺ	٢٣٢
٧٧	أنَّها كَانَتْ تَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ	عائشة رضي الله عنها	٢٧٤
٧٨	اهْتَزَّ العَرْشُ لِمَوْتِ سَعْد بْنِ مُعَاذٍ	جمع من الصحابة رضي الله عنهم	٢٠٩
٧٩	اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٢٠٧

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٩٣	ذَهَبَت بِي خَالَتِي إِلَى النبي ﷺ فَقَالَت: يَا رسول الله، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَة	السائب بن يزيد	١٩٦
٩٤	رَأَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مُعَصْفَرَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْهُمَا	عبد الله بن عمرو رضي الله عنه	٣٨٤
٩٥	رَأَيْت الْخَاتَمَ بَيْنَ كَتفي رسول الله ﷺ، غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَة	جابر بن سمرة رضي الله عنه	٢٠٣
٩٦	رأيتُ النبيَّ ﷺ في قُبَّةٍ حمْرَاءَ من أَدَمٍ، ورأيت بلالاً أخذ وُضُوء النبيِّ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَبْتَدِرُونَ ذَاكَ الوَضُوءَ	أبو جحيفة رضي الله عنه	٣٨٢
٩٧	رأَيْت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ أَسْمَالُ مُلَيَّتَيْنِ كَانَتا بِزَعْفَرَانٍ	قيلة بنت مخرمة	٣٩٠
٩٨	رَأَيْت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدَانِ أَخْضَرَانِ	أبو رِمثة رضي الله عنه	٣٨٩
٩٩	رَأَيْت النبي ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقَيْهِ	أبو جحيفة رضي الله عنه	٣٨١
١٠٠	رَأَيْت النبي ﷺ وَمَا بَقِيَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ رَآهُ غَيْرِي	أَبو الطُّفيل رضي الله عنه	١٨٩
١٠١	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِمِنًى عَلَى بَعِيرِهِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرُ	عامر بن عمرو المزنيّ رضي الله عنه	٣٨٣
١٠٢	رأيت النبي ﷺ: ورأيت بياضًا من تحت شفته السفلى العنفقة	وهب أبي جحيفة السوائي	٢٩٧
١٠٣	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَا ضَفَائِرَ أَرْبَعٍ	أم هانئ	٢٦٥
١٠٤	رَأَيْت رسول الله ﷺ في لَيْلَةٍ إِضْحِيَانٍ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ	جابر بن سمرة رضي الله عنه	١٧٣

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٠٥	رأيت شعر رسول الله ﷺ عند أنس بن مالك مخضوبًا	عبد الله بن محمد بن عقيل	٣٢٧
١٠٦	رَأَيْتُ شَعْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أَنَسٍ مَخْضُوبًا	حميد	٣٢٨
١٠٧	رأيت شعر رسول الله ﷺ مخضوبًا	أنس رضي الله عنه	٣٢٧
١٠٨	سَمِعْت رسول الله ﷺ، وَلَوْ أَشَاءُ أَنْ أُقَبِّلَ الْخَاتَمَ الَّذِي بَيْنَ كَتفيه مِنْ قُرْبِهِ لَفَعَلْت	رميثة	٢٠٤
١٠٩	شيبتني هودٌ وأخواهّا	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣١١
١١٠	صفي لنا رسول الله ﷺ فقالت: يا بني لو رأيته، رأيت الشمس طالعة	الربيع بنت معوذ	٩٤
١١١	صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكِ وَعَلَى زَوْجِكِ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٧٢
١١٢	صلى النبي ﷺ في مرضه الذي قبض فيه في ثوب واحد متوشحًا به قاعدًا	أنس رضي الله عنه	٣٧١
١١٣	طَالَ حتى صَارَ ذَوائِبَ، فَضَفَره أَرْبَع عَقَائِصَ	أم هانئ رضي الله عنها	٢٦٨
١١٤	عَادَنِي النبيّ ﷺ وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٢٠١
١١٥	عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا مُوسَى عليه السلام ضَرْبٌ مِنَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَرَأَيْت عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ عليه السلام، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْت بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	١٧٨
١١٦	عليكم بالإِثْمِدِ عند النوم، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٣٥٠

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١١٧	عليكم بِالإِثْمِدِ فإنه مُنْبِت للشعر مُذْهب للقذى، مِصْفَاة للبصر	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٣٤٦
١١٨	عليكم بالإِثْمِدِ، فإنه يجلو البصر، وينبت الشعر	ابن عمر رضي الله عنهما	٣٥٢
١١٩	عَلَيْكُمْ بِالبَيَاضِ مِنَ الثِّيَابِ، لِيَلْبسْهَا أَحْيَاؤُكُمْ	ابن عباس رضي الله عنهما	٤١٠
١٢٠	غَيِّرُوا هَذَا وَاجْتَنِبُوا السَّوَادَ	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٣٣٧
١٢١	فَاحْتَطَبْت حَطَبًا فَبِعْته فَصَنَعْت طَعَامًا فَأَتَيْت بِهِ النَّبِيَّ ﷺ	سلمان الفارسي رضي الله عنه	٢١٧
١٢٢	فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عبد الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ دَعْهُ	المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	٤١٨
١٢٣	فَاشْتَرَيْت لَحْمَ جَزورٍ بِدِرْهَمٍ، ثُمَّ طَبَخْته فَجَعَلْت قَصْعَةً ثَرِيدٍ، فَاحْتَمَلْتهَا عَلَى عَاتِقِي	سلمان الفارسي رضي الله عنه	٢١٧
١٢٤	فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى نَجِدُ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عبدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، فَصَلَّى بِهِمْ فَأَدْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الرَّكْعَةَ الأَخِيرَةَ	المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	٤١٨
١٢٥	فَإِنَّمَا هي، بَضْعَةٌ مِنِّي، يَرِيبُنِي مَا أَرَابَهَا، وَيُؤْذِينِي مَا آذَاهَا	المسور بن مخرمة رضي الله عنه	٢١٩
١٢٦	فكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٢٠
١٢٧	فَنظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّة عِنْدَ بَعْضِ كَتِفِهِ اليُسْرَى		٢٣٨
١٢٨	فَنَظَرْتُ إِلَى ظَهْرِهِ كَأَنَّهُ سَبِيكَةُ فِضَّة	محرش الكعبي رضي الله عنه	٩٧
١٢٩	قال أبو بكر: يا رسول الله، قد شِبْت، قال: شَيَّبَتنِي هُودٌ، وَالْوَاقِعَةُ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٠٧

الصفحة	الراوي	طرف الحديث	م
٤٣٢	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	قد تُوُفِّيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ، فَهَلُمَّ فَصَلُّوا عَلَيْهِ	١٣٠
٢٩٨	جابر بن سمرة	قد شَمِطَ مُقَدَّمُ رأسه ولحيته، وكان إذا ادَّهَنَ لم يتبين	١٣١
٣١٠	أبو جحيفة	قَدْ شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا	١٣٢
٢٥٤	أم هانئ بنت أبي طالب	قَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ قَدْمَةً وَلَهُ أَرْبَعُ غَدَائِرَ	١٣٣
٣٦٦	أبو عبد الرحمن العجلاني	قَدِمَ عَلَى رسول الله ﷺ نفرٌ من مُزَيْنَةَ مِنْهُمْ خُزَاعِيُّ بن عَبْدِ نُهْمٍ فَبَايَعَهُ عَلَى قَوْمِهِ مُزَيْنَةَ	١٣٤
٢٢٤	سلمان الفارسي رضي الله عنه	كَاتِبْ يَا سَلْمَان، فكاتبت على ثلاثمائة نخلة أحييها	١٣٥
١٨٩	أَبو الطُّفيل	كَانَ أَبْيَضَ مَلِيحًا مُقَصَّدًا	١٣٦
١٢٣	أَبو الطُّفيل	كان أبيض مليحًا، إذا مشى كأنما يهوي في صبوب	١٣٧
٣٧٨	أنس بن مالك رضي الله عنه	كَانَ أَحَبَّ الثِّيَابِ إِلَى رسول الله ﷺ يَلْبَسُهُ الْحِبَرَةُ	١٣٨
٣٥٦، ٣٥٨	أم سلمة	كان أَحَبَ الثياب إلى رسول الله ﷺ يلبسه القميص	١٣٩
٣٠٤	جابر بن سمرة	كان إذا دَهَن رأسَه لم يُرَ مِنه شَيْب، وإذا لم يَدَّهن رُئي منه	١٤٠
١٦٩	جابر رضي الله عنه	كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَمْشُونَ أَمَامَهُ وَيَدَعُونَ ظَهْرَهُ لِلْمَلَائِكَةِ	١٤١
١٥٤	ابن عباس رضي الله عنهما	كَانَ أَفْلَجَ الثَّنِيَّتَيْنِ	١٤٢
٣٢٩	عائشة رضي الله عنها	كان أَكثر شيب رسول اللَّه ﷺ فِي فَوْدَيْ رَأْسِهِ	١٤٣

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٤٤	كان النبي ﷺ ضَخْمَ الْقَدَمَيْنِ، حسن الوَجْهِ	أبو هريرة رضي الله عنه	١٢٠
١٤٥	كان النبي ﷺ يخضب بالحناء والكتم	أبو رمثة رضي الله عنه	٣٢٠
١٤٦	كان النبيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيمُّنُ في تَنَعُّلِه، وترجُّلِه، وَطُهُورِه	عائشة رضي الله عنها	٢٨٩
١٤٧	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا قَصِيرَ الْيَدَيْنِ وَالطُّولِ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٦١
١٤٨	كَانَ رَبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٠
١٤٩	كَانَ رسول الله ﷺ أَبْيَضَ، كَأَنَّمَا صِيغَ مِنْ فِضَّةٍ، رَجِلَ الشَّعْرِ	أبو هريرة رضي الله عنه	١٧٧
١٥٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ وُضِعَ لَهُ سِوَاكُهُ وَطَهُورُهُ وَمُشْطُهُ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٧٧
١٥١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ، فَذَهَبَ يَوْمًا فَقَعَدَ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَنَزَعَ خُفَّيْهِ	ابن عباس رضي الله عنهما	٤٣٧
١٥٢	كَانَ رسول الله ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ عِمَامَةً، أَوْ قَمِيصًا، أَوْ رِدَاءً، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَمَا كَسَوْتَنِيهِ	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٣٧٤
١٥٣	كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا لَبِسَهُ يوم الجمعة	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٧٤
١٥٤	كان رسولُ الله ﷺ إذا نَظَرَ في المرآة قالَ: الحمدُ لله الذي حَسَّنَ خَلْقِي	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٨١
١٥٥	كان رسول الله ﷺ إذا نظر في المرآة قال: اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي	عائشة رضي الله عنها	٢٨٢

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٦٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ بِالْإِثْمِدِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٤٤
١٧٠	كان رسول الله ﷺ يُكْثِرُ التَّقَنُّعَ بِثَوْبِه حتى كأنَّ ثَوْبَه ثوبُ زَيَّات، أو دَهَّان	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٨٥
١٧١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ دَهْنَ رَأْسِهِ وَتَسْرِيحَ لِحْيَتِهِ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٧٦
١٧٢	كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٦١
١٧٣	كان رسولُ الله ﷺ يَنْهَانَا عَنْ كَثِيرٍ من الْإِرْفَاه	فضالة بن عبيد رضي الله عنه	٢٧١
١٧٤	كَانَ شَدِيدُ البَيَاضِ	أبو هريرة رضي الله عنه	٩٤
١٧٥	كان شعر النبي ﷺ قريبًا من مَنْكِبَيْه	البراء بن عازب رضي الله عنه	٢٦٦
١٧٦	كان شعر رسول الله ﷺ إلى أنصاف أذنيه	أنس بن مالك رضي الله عنه	١١٢، ٢٤٦
١٧٧	كان شعره ﷺ مخضوبًا	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٢٨
١٧٨	كَانَ فِي ظَهْرِهِ بَضْعَةٌ نَاشِزَةٌ	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٢٢٦
١٧٩	كَانَ كُمُّ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ	أسماء بنت يزيد	٣٦٠
١٨٠	كَانَ لَا يُفَارِقُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سِوَاكُهُ، وَمُشْطُهُ	عائشة رضي الله عنها	٢٧٨
١٨١	كان لا يُفَارِقُ مسجدَ رسولَ الله ﷺ فِي بَيْتِهِ سِوَاكُه	عائشة رضي الله عنها	٢٧٩
١٨٢	كَانَ لرسول الله ﷺ إثمدٌ يَكْتَحِلُ بِهِ عِنْدَ مَنَامِه فِي كُلِّ عَيْنٍ ثَلاثًا	عائشة رضي الله عنها	٣٤٣

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
١٨٣	كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصٌ قُطْنِيٌّ، قَصِيرُ الطُّولِ قَصِيرُ الْكُمَّيْنِ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٦٢
١٨٤	كان له شعرٌ فوق الجُمَّةِ ودون الوَفْرَةِ	عائشة رضي الله عنها	٢٦٥
١٨٥	كان ليس بالذاهب طولا، وفوق الربعة	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	٩٦
١٨٦	كان يبلغ شعره شَحْمَةَ أُذُنَيْهِ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٦٥
١٨٧	كان يد قميص رسول الله ﷺ أسفل من الرُّسْغِ	أسماء بنت يزيد	٣٦١
١٨٨	كان يَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ، والْأَحَدِ يَتَحَرَّى ذلك	أم سلمة رضي الله عنها	٢٦٢
١٨٩	كان يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَسِوَاكِهِ	عائشة رضي الله عنها	٢٨٧
١٩٠	كان يُكره نتفُ الرجلِ الشعرةَ البيضاء من لحيته ورأسه	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٤٠
١٩١	كانت تُجْمِلُهُ تارةً، وَتُبَيِّنُهُ أُخْرَى	عائشة رضي الله عنها	٢٩٠
١٩٢	كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ	أبو هريرة رضي الله عنه	٦٦
١٩٣	كل خطبة ليس فيها تشهّد فهي كاليد الجذماء	أبو هريرة رضي الله عنه	٧٤، ٧٥
١٩٤	كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ	أبو هريرة رضي الله عنه	٦٦، ٦٧
١٩٥	كنا يوما عند النبي ﷺ، فدخلت عليه اليهود، فرآهم بيض اللحى	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٣٤

الصفحة	الراوي	طرف الحديث	م
٢٧٤	عائشة رضي الله عنها	كُنْتُ أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ	١٩٦
٢٧٩	عائشة رضي الله عنها	كنت أُزَوِّدُ رسولَ اللهِ ﷺ في غَزَاةٍ له أُزَوِّدُه دُهنًا، ومشطًا	١٩٧
٢٧٨	عائشة رضي الله عنها	كنت أزوده قَارُورَةَ دُهنٍ، ومِشْطًا	١٩٨
٢٤٧	عائشة رضي الله عنها	كُنْت أَغْتسِلُ أَنَا وَرسول الله ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكان له شَعْرٌ فَوْقَ الْجُمَّة	١٩٩
٣٨٦	امرأة من بني أسد	كُنْتُ فِي بَيْتِ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ -رضي الله عنها- وَنَحْنُ نَصْبُغُ ثِيَابًا لَهَا بِمَغْرَةٍ	٢٠٠
٤١٧	المغيرة بن شعبة رضي الله عنه	كنت مع النَّبي ﷺ في سفر، وعليه جبة شامية	٢٠١
١٨٩	أبو الطفيل رضي الله عنه	لا تأتي مائة سنة، وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم	٢٠٢
٢٦١	الصماء بنت بسر	لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض الله عليكم	٢٠٣
١٩	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	لا تَمَنَّوُا الْمَوْتَ، فَإِنَّ هَوْلَ الْمَطْلَعِ شَدِيدٌ	٢٠٤
٣٤٠	عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما	لا تَنْتِفُوا الشَّيْبَ؛ فإنَّه نُورُ المسْلِم	٢٠٥
٧٩	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك	٢٠٦
١٧٩	أبو هريرة رضي الله عنه	لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحِجْرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ	٢٠٧
٣٠١	أنس بن مالك رضي الله عنه	لم يَبْلُغ مَا فِي لِحْيَته مِنَ الشَّيْب عِشْرِينَ شَعرةً	٢٠٨
٣٣٠	أنس بن مالك رضي الله عنه	لَمْ يَخْضب النبيُّ ﷺ وَلَمْ يَبْلُغْ شَيْبُهُ إلى الخِضَاب	٢٠٩
٤٢٧	الحسن البصري	لم يشبع رسول الله ﷺ من خبز ولحم	٢١٠

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢١١	لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُمَاشِيه مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إِلى الطول إِلاَّ طَالَهُ رَسُولُ اللَّه ﷺ	عائشة رضي الله عنها	٩١
٢١٢	لم يَكُنِ النبي ﷺ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالقصير، شَثْنُ الْكَفين وَالْقَدَمَيْنِ، ضَخْمُ الرَّأْسِ	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١١٨
٢١٣	لَمْ يَكن بالجَعْد ولا بالسبطِ، كانَ يَبْلُغُ شَعْرُهُ شَحْمَةَ أُذُنَيْه	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٥٣
٢١٤	لم يَكُنْ رسول الله بِالطَّوِيلِ الممَّغِطِ، وَلَا بِالقصير المترَدِّدِ، وَكَانَ رَبْعَةً مِنَ القَوْمِ	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٢٦
٢١٥	لم يكن في لحية رسول الله ﷺ عشرون شعرة بيضًا	أنس بن مالك رضي الله عنه	١٠٢، ٣٠١
٢١٦	لَمَّا حُملَتْ جَنَازَةُ سَعْد بْنِ مُعَاذ قَالَ الْمُنَافقُونَ: مَا أَخَفَّ جَنَازَتَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْمِلُهُ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٠٩
٢١٧	لَهُ شَعْرٌ مِنْ لَبَّتِه إِلَى سُرَّتِهِ يَجْرِي كَالْقَضِيبِ	علي بن أبي طالب رضي الله عنه	١٦٠
٢١٨	اللهم حسَّنْتَ خَلقي فحسن خُلقي	ابن مسعود رضي الله عنه	٢٨٢
٢١٩	اللهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى	عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه	٧٢
٢٢٠	لو رأيته لرأيت الشمس طالعة	الربيع بنت معوذ	٩٤
٢٢١	لو شئتُ أنْ أَعُدَّ شَمَطَات كُنَّ في رأسه لفعلتُ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٩٨
٢٢٢	لَوْ عَدَدْتُ مَا أَقْبَل عَلى شَيْبه فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَته مَا كُنت أُزِيدُهُنَّ عَلَى إحدى عَشْرَةَ شيبةً	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٠٢
٢٢٣	لَيْسَ فِي لِحْيَته وَرَأْسه عِشْرُونَ شَعْرَةً بِيْضًا	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٠١
٢٢٤	ما اتخذ رسول الله ﷺ قميصًا له زِرّ	ابن عمر رضي الله عنهما	٣٦٨

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢٢٥	مَا اشْتَرَى عَبْدٌ ثَوْبًا بِدِينَارٍ، أَو نِصْفِ دِينَارٍ، فَحَمِدَ اللَّهَ، لا يَبْلُغْ رُكْبَتَيْهِ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ	عائشة رضي الله عنها	٣٧٧
٢٢٦	مَا أَنْسَى شِدَّةَ بَيَاضِ وَجْهِهِ مَعَ شِدَّةِ سَوَادِ شَعَرِهِ	أبو الطفيل ﷺ	٩٣
٢٢٧	مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَحْسَنَ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	البراء بن عازب ﷺ	٣٨٣
٢٢٨	مَا رَأَيْت أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أحسن في حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مِنْ رسول الله ﷺ	البراء بن عازب ﷺ	٣٨٣
٢٢٩	مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَطَأُ عَقِبَهُ رَجُلَانِ	عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما	١٦٨
٢٣٠	مَا رَأَيْت مِنْ ذِي لمة فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحسن مِنْ رسول الله، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ	البراء بن عازب ﷺ	١١٥
٢٣١	مَا شَبِعَ رسول الله ﷺ مِنْ خُبْزٍ قَطُّ وَلَا لَحْمٍ، إِلَّا عَلَى ضَفَفٍ	مالك بن دينار	٤٢٧
٢٣٢	مَا عَدَدْتُ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِحْيَتِهِ إِلَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ	أنس بن مالك ﷺ	٣٠١، ٣٠٢
٢٣٣	مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ يَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ هِيَ حَيَّةٌ يَوْمَئِذٍ	أبو الطفيل ﷺ	١٨٩
٢٣٤	ما كان شيبه يحتاج إلى الخضاب	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٣٣٠
٢٣٥	مَا كَان فِي رَأسِ النَّبِيِّ ﷺ ولحيته إلاَّ سبعَ عشرةَ، أو ثمانَ عشرةَ	أنس ﷺ	٣٠١
٢٣٦	مَا كَانَ فِي رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلِحْيَتِهِ إِلاَّ سَبْعَ عَشْرَةَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ	أنس ﷺ	١٠٢

الصفحة	الراوي	طرف الحديث	م
٢٦٢	أم سلمة رضي الله عنها	مَا مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى كَانَ أَكْثَرُ صِيَامِهِ يوم السَّبْتِ وَالأَحَد	٢٣٧
١٢٠	أنس رضي الله عنه	مَا مَسِسْتُ خَزًّا وَلَا حَرِيرًا أَلْيَنَ مِنْ كَفِّهِ ﷺ	٢٣٨
٣٣٨	ابن عباس رضي الله عنهما	مرَّ رجلٌ على النَّبيِّ ﷺ قد خضب بالحناء فقال: مَا أحسنَ هَذا	٢٣٩
٣٨٦	عبد الله بن عمر رضي الله عنهما	مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ وَعَلَيْهِ ثَوْبانِ أحْمَرانِ فَسَلَّمَ عَلَيْه، فلَمْ يَرُدَّ عليه النبيُّ ﷺ	٢٤٠
١٧٩	أنس بن مالك رضي الله عنه	مَرَرْتُ بِمُوسَى لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عِنْدَ الْكَثِيبِ الأَحْمَرِ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي قَبْرِه	٢٤١
٢١١	عمرو بن أخطب رضي الله عنه	مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِي وَدَعَا لِي	٢٤٢
٣٤٧	أبو هريرة رضي الله عنه	مَنْ اكتَحَلَ فَلْيُوتِر	٢٤٣
٢٢١	ابن عباس رضي الله عنهما	مَنْ أُهْدِيَ لَهُ هَدِيَّةٌ فَجُلَسَاؤُهُ شُرَكَاؤُهُ فِيهَا	٢٤٤
٣٣٩	أبو الدرداء رضي الله عنه	من خَضَب بالسواد سوَّدَ اللهُ وَجْهَهُ يومَ القيامة	٢٤٥
٣٣٥	كعب بن مُرَّة رضي الله عنه	مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَة	٢٤٦
٣٣٥	عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما	من شَاب شَيْبَة، فهي له نور، إلاَّ أن يَنْتِفها ويَخْضِبَها	٢٤٧
١٨٣	أبو هريرة رضي الله عنه	من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ نائيًا بلغته	٢٤٨
٢٧٢	أبو هريرة رضي الله عنه	مَنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ فَلْيُكْرِمْهُ	٢٤٩
٣٧٦	معاذ بن أنس رضي الله عنه	مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا جَدِيدًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّه الَّذِي كَسَانِي مَا أُوَارِي بِهِ عَوْرَتِي، وَأَتَجَمَّلُ بِهِ فِي حَيَاتِي	٢٥٠

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢٥١	مَنْ لَبِسَ ثَوْبًا فَقَالَ: الحَمْدُ للَّه الَّذي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنيه منْ غَيْرِ حَوْلٍ منِّي وَلَا قُوَّة	معاذ بن أنس رضي الله عنه	٣٧٧
٢٥٢	مَنْ هَذَا المَيِّتُ الَّذي فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَبْشَرَ به أَهْلُهَا	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٢٠٦
٢٥٣	نَعَى لَنَا رَسُولُ الله ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَة في اليَوْمَ الَّذي مَاتَ فيه	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٣٢
٢٥٤	نَهَانَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَمْتَشطَ أَحَدُنَا كُلَّ يَوْمٍ	رجل من أصحاب النبي ﷺ	٢٩٤، ٢٩٥
٢٥٥	نَهَى رسول الله ﷺ عَنِ الترَجُّلِ إِلَّا غِبًّا	عبد الله بن مغفل رضي الله عنه	٢٩٢
٢٥٦	نَهَى رَسُولُ اللَّه ﷺ عَنِ الْمُفَدَّم	ابن عمر رضي الله عنهما	٣٨٤
٢٥٧	هذا نَبِيُّ اللَّه ﷺ وَعَلَيْه ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ، وَلَهُ شَعْرٌ قَدْ عَلاهُ الشَّيْبُ وَشيبه أَحْمَرُ	أبو رمثة رضي الله عنه	٣١٢
٢٥٨	هل خضب رسول الله ﷺ؟ قال: لم يَبْلُغْ ذَلِكَ، إنما كان شيبًا في صُدْغَيْه	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٩٦
٢٥٩	هل خَضَب رسول الله ﷺ؟ قال: نعم	أبو هريرة رضي الله عنه	٣٢٢
٢٦٠	هل كان النبي ﷺ يَخْضِب، فقالا: لا، ولا همَّ به، كان شيبه في عَنْفَقَته	سعد بن أبي وقاص وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم	٣٣٠
٢٦١	والله إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتوبُ إِلَيْهِ في الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً	أبو هريرة رضي الله عنه	٢٣٢
٢٦٢	وصَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّ صَلاَتَكُمْ تبْلُغُني حَيْثُ مَا كُنْتُمْ	أبو هريرة رضي الله عنه	١٨٢
٢٦٣	وَكَانَ رَجُلاً مَرْبُوعًا	البراء رضي الله عنه	٩٠

م	طرف الحديث	الراوي	الصفحة
٢٦٤	وَلقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِذَا مُوسَى قَائِمٌ يُصَلِّي	أبو هريرة ﷺ	١٧٩
٢٦٥	يَا أَبَا رِمْثَةَ، ادْنُ مِنِّي فَامْسَحْ ظَهْرِي	أبو رمثة ﷺ	٢١٣
٢٦٦	يَا أَبَا زَيْدٍ، ادْنُ مِنِّي فَامْسَحْ ظَهْرِي	عمرو بن أخطب ﷺ	٢١١
٢٦٧	يَا مُحَمدُ هَذِهِ خَدِيجَةُ جَاءَتْ مَعَهَا إِنَاءٌ فيهِ إِدَامٌ، أَوْ طَعَامٌ	أبو هريرة ﷺ	١٤٣
٢٦٨	يَا مِسْكِينَةُ عَلَيْكِ السَّكِينَةُ	قيلة بنت مخرمة	٣٩٥
٢٦٩	يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ حَمِّرُوا، أَوْ صَفِّرُوا	أبو أمامة ﷺ	٣٣٣
٢٧٠	يَا مُغِيرَةُ خُذِ الإِدَاوَةَ فَأَخَذْتُهَا، فَانْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ	المغيرة بن شعبة ﷺ	٤١٧
٢٧١	يأتي على الناس زمان الصابر فيهم على دينه كالقابض على الجمر	أنس بن مالك ﷺ	٧٩
٢٧٢	يَبْسُطُنِي مَا يَبْسُطُهَا	المسور بن مخرمة ﷺ	٢١٩
٢٧٣	يكونُ قومٌ في آخر الزَّمانِ يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام	ابن عباس رضي الله عنهما	٣٣٨

فهرس الآثار

م	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
١	أَتَتْ عَلَيَّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَمْ أَطْعَمْ فَجِئْتُ أُرِيدُ الصُّفَّةَ، فَجَعَلْتُ أَسْقُطُ فَجَعَلَ الصِّبْيَانُ يَقُولُونَ: جُنَّ أَبُو هُرَيْرَةَ	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٢٥
٢	أَخْرَج إلينَا أَنس قَدَح خَشَب	أنس رضي الله عنه	٤٨
٣	أنَّ رجلاً سأل ربه أن يريه موضع الشيطان، فَأُرِيَ في النوم جسدًا كالبلور	عمر بن عبد العزيز	٢٣٩
٤	إِنِّي كُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِشِبَعِ بَطْنِي، وَكُنْتُ أُلْصِقُ بَطْنِي بِالْحَصْبَاءِ مِنَ الْجُوعِ	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٢٤
٥	دخلت على الحسن، والحسين، وهما يخضبان بالسواد	قيس مولى خباب	٣٣٤
٦	دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَأَخْرَجَتْ شَعْرًا مِنْ شَعْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَخْضُوبًا	عثمان بن عبد الله بن موهب	٣٢٣
٧	رَأَيْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ جَلْدًا مُعْتَدِلاً	الجعد بن عبد الرحمن	١٩٩
٨	سأل عيسى عليه الصلاة والسلام ربه أن يُرِيه موضع الشيطان من ابن آدم، فأراه	عروة بن رويم	٢٣٩
٩	سمعت أبا هريرة يقول: نَشَأْتُ يَتِيمًا، وَهَاجَرْتُ مِسْكِينًا	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٢٦
١٠	فَلَقِيتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَوْمًا فَاسْتَقْرَأْتُهُ آيَةً فَذَكَرَهَا	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٢٤
١١	قلِّدُوا أمْرَكُم رَحْبَ الذِّرَاعِ	عبد الرحمن بن عوف	١٦١
١٢	كان أشبههم برسول الله ﷺ، -أي: الحسين بن علي- وكان مخضوبًا بالوسمة	أنس بن مالك رضي الله عنه	٣٣٤
١٣	كنا عند أبي هريرة، وعليه ثوبان مُمَشَّقَان من كتّانٍ،	محمد بن	٤٢١

م	طرف الأثر	الراوي	الصفحة
	فتمخط في أحدهما، فقال: بَخٍ بَخٍ يتمخط أبو هريرة في الكتان	سيرين	
١٤	لا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من الجنابة من الإناء الواحد	عبد الله بن سَرْجِس	٢٣١
١٥	لما مات النبي ﷺ خَضَبَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ لِيَكُونَ أَبْقَى لَه	أبو هريرة رضي الله عنه	٣٢٨
١٦	لما مات النبي ﷺ خَضَبَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِهِ لِيَكُونَ أَبْقَى لَهُ	أبو هريرة رضي الله عنه	٣٣٢
١٧	مَا غِرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِي ﷺ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ	عائشة رضي الله عنها	١٤٣
١٨	وقد اخْتَضَبَ أبو بكرٍ بالحنَّاء والكَتَمِ	أنس بن مالك رضي الله عنه	٢٩٩
١٩	وَكُنْتُ إِذَا سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ لَمْ يُجِبْنِي حَتَّى يَذْهَبَ بِي إِلَى مَنْزِلِه	أبو هريرة رضي الله عنه	٤٢٤
٢٠	يُولد الإنسان والشَّيطان جَاثِمٌ على قلبه	ابن عباس رضي الله عنهما	٢٣٩

فهرس الألفاظ الغريبة

م	الغريب	الصفحة
٧٢	رَحْبُ	١٦٠
٧٣	الرَّدْغ	٣٢٥
٧٤	الرُّسْغِ	٣٦٠
٧٥	رَهْطٌ	٣٦٣
٧٦	رُوَاءٍ	٤٠١
٧٧	الرِّوَاق	٣٩٩
٧٨	الزَّجَجُ	١٥٠
٧٩	الزعم	٣٤٧
٨٠	الزندان	١٦٠
٨١	زَيَّات	٢٨٣
٨٢	سَائِلُ الْأَطْرَافِ	١٦١
٨٣	السابغ	١٥٠
٨٤	السَّاذَج	٤٣٣
٨٥	السَّامِرِ	٤٠٠
٨٦	السَّانح	٣٩٨
٨٧	السَّبْطِ	٩٩
٨٨	السُّبُوطَةُ	٩٩
٨٩	سَهْلَ الْخَدَّيْنِ	١٥٣
٩٠	سَوَاءٌ الْبَطْنُ وَالصَّدْرُ	١٥٨
٩١	السَّوِيَّةَ	٤٠٣
٩٢	شَابِكَةٌ	٤٠١
٩٣	شَبَهًا	١٨٦
٩٤	الشَّثْنَ	١٢١
٩٥	شُخِصَ بِي	٤٠٣

فهرس الرواة

فهرس الأعلام

فهرس القبائل والأماكن والبقاع

فهرس الأشعار

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	ألم تغتمضْ...	...مسهدًا	الطويل	الأعشى	٤٢٣
٢	بخْ بخْ...	...وللمولودِ	الرجز	الأعشى	٤٢٣
٣	يا عين...	...مزاره	الكامل	ـــــــ	٥٢
٤	ويحذفونها...	...اشتهرْ	الرجز	ابن مالك	١٠٦
٥	حديث ابن...	...خراش	الطويل	الحافظ السِّلفي	١٩٠
٦	ربَّ العباد...	...وما لكا	الرجز	ـــــــ	٤٠٥
٧	حُلْوَ الشَّمائِلِ...	...احْتالاَ	البسيط	ـــــــ	٤٦
٨	أخلاي...	...منازله	الطويل	محمد بن محمد الجزري	٥١
٩	لا ضَفَفٌ...	...ثقلْ	الرجز	ـــــــ	٤٢٨
١٠	وأبيض...	...للأرامل	الطويل	أبو طالب	٩٣
١١	على أنني...	...كَميلا	المتقارب	ـــــــ	٨٣
١٢	واختصروا أخبرنا...	رنا	الرجز	الشيخ الجزري	٨٥
١٣	واختصروا في...	...دثنا	الرجز	العراقي	٨٥

فهرس أسماء الكتب الواردة في الشرح

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المراجع المخطوطة:

١- **الجواهر الغوالي في ذكر الأسانيد العوالي**: لمحمد بن أحمد البديري الحسيني، مخطوطات وزارة الأوقاف المصرية، رقم (١٩٢/ و).

٢- **مفتاح الحصن الحصين**: لمحمد بن محمد، الشافعي المعروف بابن الجزري، المكتبة الأزهرية، رقم (٥٣١٢٣).

ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة:

١- **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: لأبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الجورقاني الهمذاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢- **أبجد العلوم**: لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ.

٣- **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: للحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم دار الوطن، الرياض ١٤٢٠هـ.

٤- **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة)، ١٤١٥هـ.

٥- **الآحاد والمثاني**: لأحمد بن عمرو بن الضحاك أبي بكر الشيباني، المحقق د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ.

٦- **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**: لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي،

دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٧- **إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام**: لتقي الدين ابن دقيق العيد القُشَيرِيّ، الناشر: مطبعة السنة المحمدية.

٨- **أحوال الرجال**: لإبراهيم بن يعقوب الجَوْزَجَانِيُّ أبي إسحاق، تحقيق صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.

٩- **أخلاق النبي وآدابه**: لأبي محمد عبد الله بن حيان، أبي الشيخ الأَصْبَهَاني، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ.

١٠- **أدب الكاتب** (أو) **أدب الكتّاب**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة.

١١- **الأدب المفرد**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، حققه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ.

١٢- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: لمحمد ناصر الدين الألباني، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٣- **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

١٤- **استدراك في خاتمة ظفر الأماني للكنوي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٦هـ.

١٥- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر دار الكتب العلمية، سنة النشر ٢٠٠٠م، مكان النشر: بيروت.

١٦- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

١٧- **أسد الغابة**: لعلي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٨- **أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون**: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـــ(رِياض زَادَه) الحنفي، المحقق: د. محمد التونجي، الناشر: دار الفكر، دمشق، سورية، ١٤٠٣هـ.

١٩- **الأشربة**: لأحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠- **الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢١- **الأصل المعروف بالمبسوط**: لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي.

٢٢- **إصلاح المنطق**: لابن السِّكِّيْت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ.

٢٣- **أطراف الغرائب والأفراد**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، دار التدمرية، الرياض ١٤٢٨هـ.

٢٤- **اقتضاء الصراط المستقيم**: لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة، تحقيق الدكتور ناصر العقل، دار المسلم، الرياض، ١٤١٥هـ.

٢٥- **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للقاضي عياض، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١٩هـ.

٢٦- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: لعلي بن هبة الله بن جعفر ابن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ.

٢٧- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، تونس، ١٣٧٩هـ.

٢٨- **الأم**: لمحمد بن إدريس الشافعي أبي عبد الله، نشر دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٢٩- **أمالي ابن سمعون الواعظ**: لأبي الحسين محمد بن أحمد بن إسماعيل بن عنبس البغدادي، دراسة تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ١٤٢٣هـ.

٣٠- **الأمالي المطلقة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ.

٣١- **إنباء الغمر بأبناء العمر**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ.

٣٢- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٣- **الإنباه على قبائل الرواة**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، المحقق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٣٤- **الأنساب**: لعبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٨٢هـ.

٣٥- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي، الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

٣٦- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي، دار إحياء التراث العربي.

٣٧- **الأوائل**: لأبي عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السُّلَمي، المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٨- **الأوائل**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، دار البشير، طنطا، ١٤٠٨هـ.

٣٩- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق أبي حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٤٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: عبد الله بن يوسف جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البِقَاعِي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤١- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٢- **البحر الرائق شرح كنــز الدقائق**: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

٤٣- **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٤٤- **بحر المذهب**: لعبد الواحد بن إسماعيل الروياني، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩م.

٤٥- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: لعلاء الدين، أبي بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.

٤٦- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

٤٧- **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤٢٤هـ.

٤٨- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**: لمحمد بن علي الشوكاني، الناشر، دار المعرفة، بيروت.

٤٩- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**: لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، حققه: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ١٤٢٥هـ.

٥٠- **البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة**: للعلامة محمد عبد الحليم بن عبد الرحيم الجشتي، مكتبة إمدادية، ملتان، باكستان، ١٣٨٦هـ.

٥١- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**: لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ.

٥٢- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٥٣- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار النشر جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٥٤- **البناية شرح الهداية**: لمحمود بن أحمد الحنفي، بدر الدين العيني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.

٥٥- **بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل**: يحيى بن أبى بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرضي، الناشر: دار صادر، بيروت.

٥٦- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**: للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، نشر دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٧- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد بن محمّد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٥٨- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**: لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

٥٩- **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر.

٦٠- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٦١- **تاريخ التراث العربي**: د. فؤاد سزكين، ترجمة د. محمود فهمي حجازي إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ.

٦٢- **تاريخ الخلفاء**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤٢٥هـ.

٦٣- **التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثاني**: لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٧هـ.

٦٤- **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.

٦٥- **تاريخ المدينة المنورة**: لأبي زيد عمر بن شبه النميري البصري، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، بيروت.

٦٦- **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٦٧- **تاريخ دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ.

٦٨- **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث (ألفية العراقي)**: لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٨هـ.

٦٩- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: للحافظ أحمد بن حَجَر العَسْقَلانِيّ، تحقيق محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٧٠- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**: لثقة الدين، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٧١- **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣هـ.

٧٢- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.

٧٣- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧٤- **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبي زرعة العراقي، تحقيق الدكتور: رفعت فوزي عبد المطلب، والدكتور نافذ حسين حماد، والدكتور علي عبد الباسط، مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٢٠هـ.

٧٥- **تذكرة الحفاظ**: لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٧٦- **تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.

٧٧- **تفسير القرآن**: لأبي المظفر، منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الريا، ١٤١٨هـ.

٧٨- **تقريب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، تحقيق: محمد عوامة، نشر: دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ.

٧٩- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**: لمحمد بن عبد الغني ابن نقطة الحنبلي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٨٠- **تلخيص المتشابه في الرسم**: لأحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: سُكينة الشهابي، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥م.

٨١- **التلخيص في معرفة أسماء الأشياء**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م.

٨٢- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، مؤسسة قرطبة، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري.

٨٣- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**: لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني.

٨٤- **تهذيب الأسماء واللغات**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٥- **تهذيب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العَسْقَلانِيّ، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، ١٣٢٧هـ.

٨٦- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٨٧- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، تحقيق: محمد عوض مرعب.

٨٨- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: لمحمد بن عبد الله الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

٨٩- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**: أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.

٩٠- **الثقات**: لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد، الدكن الهند، ١٣٩٣هـ.

٩١- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق بشير عيون، الناشر مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان.

٩٢- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي أبي سعيد العلائي، المحقق حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٩٣- **جامع الشُّروح والحواشي**: لعبد الله الحبشي، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث.

٩٤- **جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ.

٩٥- **الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ.

٩٦- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

٩٧- **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، ابن أبي حاتم الرازي، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧١هـ.

٩٨- **جزء فيه حديث المصيصي لوين**: لأبي جعفر محمد المصيصي المعروف بـ(لوين)، تحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.

٩٩- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام**: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محيي الدين مستو، دار ابن كثير، ١٤٠٨هـ.

١٠٠- **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين**: لنعمان بن محمود بن عبد الله، أبي البركات خير الدين، الآلوسي، قدم له: علي السيد صبح المدني، الناشر: مطبعة المدني.

١٠١- **جمع الوسائل في شرح الشمائل**: لعلي بن سلطان الملا القاري، المطبعة الشرفية، مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي.

١٠٢- **جمهرة أنساب العرب**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٠٣- **الجنى الداني في حروف المعاني**: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٠٤- **جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في القرنين الثامن والتاسع الهجريين**: لعبد الحميد بن علي فقيهي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

١٠٥- **جوامع السيرة:** لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، تحقيق: إحسان عباس، دار المعارف، مصر.

١٠٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ.

١٠٧- **حاشية رد المختار على الدر المختار:** لابن عابدين الحنفي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٢هـ.

١٠٨- **الحاوي في فقه الشافعي:** لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

١٠٩- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ١٣٨٧هـ.

١١٠- **الحطة في ذكر الصحاح الستة:** لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، دار الكتب التعليمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١١- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأَصْبَهَاني، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.

١١٢- **حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم:** لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخُرَاسَانِيّ، أبي بكر البيهقي، تحقيق: الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

١١٣- **الدراية في تخريج أحاديث الهداية:** لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١١٤- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العَسْقَلانِيّ، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار النشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ١٣٩٢هـ.

١١٥- **دلائل النبوة:** أحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ.

١١٦- **دلائل النبوة:** لأبي نعيم الأَصْبَهَاني، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأَصْبَهَاني، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١١٧- **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:** محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ.

١١٨- **ذخيرة الحفاظ:** لمحمد بن طاهر المقدسي، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر دار السلف، ١٤١٦هـ الرياض.

١١٩- **الذرية الطاهرة النبوية:** لمحمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدولابي، المحقق: سعد المبارك الحسن، الناشر: الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ.

١٢٠- **ذيل تذكرة الحفاظ:** لأبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي، الناشر دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

١٢١- **ذيل طبقات الحفاظ:** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٢٢- **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:** لمحمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٢٣- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الآلوسِيّ)**: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسِيّ، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٢٤- **الروض الأنف في شرح السيرة النبوية**: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ.

١٢٥- **زاد المسير في علم التفسير**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

١٢٦- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، الكويت، ١٤٠٧هـ.

١٢٧- **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**: لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

١٢٨- **سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي أبا داود السِّجِسْتَانِيّ**: لسليمان بن الأشعث أبي داود السِّجِسْتَانِيّ، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، الناشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ.

١٢٩- **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه**: لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

١٣٠- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجُرْجَاني، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.

١٣١- **سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري**: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع، المحقق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٣٢- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥-١٤٢٢هـ.

١٣٣- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: لمحمد ناصر الدين الألباني، نشر دار المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ.

١٣٤- **سنن ابن ماجه**: لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القَزْوِيْني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

١٣٥- **سنن أبي داود**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَانِيّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٣٦- **سنن البيهقي الكبرى**: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الناشر مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

١٣٧- **سنن الترمذي**: لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ.

١٣٨- **سنن الدَّارَقُطْنِيّ**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنِيّ، حققه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ.

١٣٩- **سنن الدارمي**: لعبد الله بن عبد الرحمن أبي محمد الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ.

١٤٠- **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِيّ، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ.

١٤١- **سنن النَّسَائِيّ (المجتبى من السنن)**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِيّ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ.

١٤٢- **سير أعلام النبلاء**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، لمجموعة محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

١٤٣- **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**: لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني، تحقيق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

١٤٤- **السيرة النبوية**: لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ.

١٤٥- **الشافية في علم التصريف**: لعثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة، ١٤١٥هـ.

١٤٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار بن كثير، ١٤٠٦هـ، دمشق.

١٤٧- **شرح الأُشْمُونِي على ألفية ابن مالك**: لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن الأُشْمُونِي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

١٤٨- **شرح التلويح على التوضيح**: لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، الناشر: مكتبة صبيح بمصر.

١٤٩- **شرح الزرقاني على المواهب اللدنية**: لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

١٥٠- **شرح السنة**: لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٥١- **شرح الشَّمائل للتِّرمذي**: لِزين الدِّين مُحمَّد بن عبد الرؤوف بن علي المُناوي، مطبوع بحاشية جمع الوسائل في شرح الشمائل لملا علي القاري، المطبعة الشرفية، مصر.

١٥٢- **شرح ألفية السيوطي في الحديث**: لأحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تَيْمِيَّة، القاهرة، ١٤٠٩هـ.

١٥٣- **شرح المصابيح للإمام البغوي**: لزين العرب علي بن عبيد الله المصري، تحقيق لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، ١٤٣٣هـ.

١٥٤- **شرح سنن أبي داود**: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

١٥٥- **شرح شافية ابن الحاجب**: لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترابإذي، ركن الدين، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤٢٥هـ.

١٥٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

١٥٧- **شرح صحيح البخاري**: لأبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، حققه أبو تميم ياسر بن إبراهيم، نشر مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ١٤٢٣هـ.

١٥٨- **شرح صحيح مسلم**: لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

١٥٩- **شرح مختصر خليل للخرشي**: محمد بن عبد الله الخرشي المالكي، دار الفكر للطباعة، بيروت.

١٦٠- **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، ط١.

١٦١- **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: لعلي بن سلطان الملا الهروي القاري، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم، لبنان، بيروت.

١٦٢- **شرف المصطفى**: لعبد الملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، دار البشائر الإسلامية، مكة، ١٤٢٤هـ.

١٦٣- **الشروح المغربية على كتب الشمائل النبوية**: د. الحسان حالي، مركز ابن القطان للدراسات والأبحاث، الرباط، ١٤٣٣هـ.

١٦٤- **الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ.

١٦٥- **شعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦٦- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق: عامر الجزار، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ.

١٦٧- **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**: لأحمد بن مصطفى بن خليل، طاشْكُبْري زَادَهْ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٦٨- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

١٦٩- **صحيح ابن حبان**: لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، دار ابن حزم، ١٤٣٣هـ.

١٧٠- **صحيح ابن خزيمة**: لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.

١٧١- **صحيح أبي داود (الأم)**: لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٢٣هـ.

١٧٢- **صحيح البخاري**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٧٣- **صحيح سنن أبي داود**: لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٩هـ.

١٧٤- **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القُشَيرِيّ النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٥- **صفة الصفوة**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، ومحمد رواس قلعه جي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٧٦- **الضعفاء والمتروكون**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِيّ، تحقيق: لمحمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

١٧٧- **الضعفاء والمتروكون**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٨- **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٧٩- **ضعيف الترغيب والترهيب**: لمحمد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢١هـ.

١٨٠- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١٨١- **الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق**: لسليمان بن سحمان بن مصلح الخثعمي، المحقق: عبد السلام بن برجس بن ناصر بن عبد الكريم، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ-١٩٩٢م.

١٨٢- **طبقات الحنابلة**: لأبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر دار المعرفة، بيروت.

١٨٣- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

١٨٤- **طبقات الشافعية**: لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الدمشقي، ابن قاضي شُهْبَة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٨٥- **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع، أبي عبد الله البصري الزهري، الناشر دار صادر، بيروت.

١٨٦- **طبقات فحول الشعراء**: لمحمد بن سلام الجمحي، نشر دار المدني، جدة، تحقيق محمود محمد شاكر.

١٨٧- **طرح التثريب في شرح التقريب**: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٨٨- **عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد ابن العربي، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، تحقيق جمال مرعشلي.

١٨٩- **علل الترمذي الكبير**: لأبي طالب القاضي، حققه صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، الناشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩هـ.

١٩٠- **علل الحديث**: للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، ط١، ١٤٢٧هـ.

١٩١- **العلل والسؤالات (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)**: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٠٢هـ.

١٩٢- **العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره**: لأحمد بن حنبل، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر الدار السلفية، بومباي، الهند، ط١، سنة الطبع: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩٣- **العلل ومعرفة الرجال**: لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، الناشر المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٩٤- **عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه ﷻ ومعاشرته مع العباد**: لأحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري الشافعي المعروف بابن السني، تحقيق كوثر البرني، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، جدة، بيروت.

١٩٥- **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، دار النشر: المكتبة السلفية المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ.

١٩٦- **عون المعبود شرح سنن أبي داود: ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته**: لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبي عبد الرحمن، العظيم آبادي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٩٧- **العين**: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٩٨- **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**: لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المحقق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠٠١م.

١٩٩- **غريب الحديث**: لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، د: سليمان العايد، دار المدني ومركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

٢٠٠- **غريب الحديث**: لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.

٢٠١- **غريب الحديث**: لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ.

٢٠٢- **غريب الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد، تحقيق د. عبد الله الجبوري، دار النشر: مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ، ط١.

٢٠٣- **غريب الحديث**: للقاسم بن سلام الهروي أبي عبيد، تحقيق د. محمد عبد المعيد خان، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ.

٢٠٤- **الغريبين في القرآن والحديث**: لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض ١٤١٩هـ.

٢٠٥- **الفائق في غريب الحديث**: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار المعرفة، لبنان.

٢٠٦- **الفتاوى الكبرى**: لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تَيْمِيَّة الحراني الحنبلي الدمشقي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ.

٢٠٧- **فتاوى اللجنة الدائمة**: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الإدارة العامة للطبع، الرياض.

٢٠٨- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العَسْقَلانِيّ الشافعي، تحقيق محب الدين الخطيب، نشر دار المعرفة، بيروت.

٢٠٩- **فتح العزيز بشرح الوجيز**: لعبد الكريم بن محمد الرافعي القَزْوِيْني، دار الفكر، بيروت.

٢١٠- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق الدكتور عبد الكريم الخضير، والدكتور محمد الفهيد، دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

٢١١- **الفروع**: لمحمد بن مفلح بن محمد الصالحي الحنبلي، المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ.

٢١٢- **فضائل الصحابة**: لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢١٣- **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**: لتقي الدين أبي القاسم عُبيد بن محمد بن عباس الإسعردي، حققه وعلق عليه: السيد صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٢١٤- **فضل الصلاة على النبي ﷺ**: لإسماعيل بن إسحاق القاضي الجهضمي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٢١٥- **فقه اللغة وسر العربية**: لعبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبي منصور الثعالبي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ.

٢١٦- **الفَهرس الشَّامِل للتُّراث العَربي الإسلامي المخطوط (قِسم السِّيرة)**: إعداد مؤسسة آل البيت، الأردن.

٢١٧- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، المحقق إحسان عباس، الناشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.

٢١٨- **فهرس مخطوطات الحديث الشَّريف وعلومه في مكتبة الملِك عبد العزيز بالمدينة المُنوَّرة**: لعمار بن سعيد تمالت، راجعه د عبد الرحمن بن سليمان المزيني، مكتبة الملِك عبد العزيز، ١٤٢٣هـ.

٢١٩- **الفوائد**: لأبي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله البجلي الرازي ثم الدمشقي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٢هـ.

٢٢٠- **القاموس المحيط**: لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٦هـ.

٢٢١- **قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر**: لصالح بن محمد بن نوح الفُلاَّني المالكي، المحقق: عامر حسن صبري، دار الشروق، مكة، ١٤٠٥هـ.

٢٢٢- **الكاشف عن حقائق السنن**: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة، الرياض) ١٤١٧هـ.

٢٢٣- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الذهبي الدمشقي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٤١٣هـ.

٢٢٤- **الكافية في علم النحو**: لابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإِسْنَوِيّ المالكي، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٢٢٥- **الكامل في اللغة والأدب**: لمحمد بن يزيد المبرد، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٢٢٦- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد بن عدي الجُرْجَاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.

٢٢٧- **كتاب الدعوات الكبير**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، الناشر منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، سنة النشر ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٢٢٨- **كتاب الفوائد (الغيلانيات)**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الناشر دار ابن الجوزي، الرياض، سنة النشر ١٤١٧هـ.

٢٢٩- **كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: لمحمد بن حبان أبي حاتم البُستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٢٣٠- **كتاب تاريخ المدينة المنورة**: لأبي زيد عمر بن شبه النميري البصري، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، بيروت.

٢٣١- **الكتاب**: لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سِيْبَوَيْهِ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ.

٢٣٢- **كشف الأستار عن زوائد البزار**: تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢٣٣- **كشف المشكل من حديث الصحيحين**: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض.

٢٣٤- **الكفاية في علم الرواية**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٦هـ.

٢٣٥- **الكواكب والدراري في شرح صحيح البخاري**: لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي، أبي عبد الله الكَرْمَانِيّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥٦هـ.

٢٣٦- **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن علي ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢٣٧- **لسان الميزان**: لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العَسْقَلانِيّ الشافعي، تحقيق دائرة المعرف النظامية، الهند، الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٣٨- **اللمحة في شرح الملحة**: لمحمد بن حسن بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

٢٣٩- **المؤتلف والمختلف (الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط)**: لمحمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني: المعروف بابن القيسراني، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٢٤٠- **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدَّارَقُطْنِيّ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٤١- **متن القصيدة النونية**: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة ابن تَيْمِيَّة، القاهرة، ط٢، ١٤١٧هـ.

٢٤٢- **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، نشر دار المعرفة، بيروت.

٢٤٣- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.

٢٤٤- **مجمل اللغة**: لأحمد بن فارس بن زكرياء القَزْوِيْني الرازي، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٤٥- **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**: لمحمد بن عمر الأَصْبَهَاني أبي موسى المديني، المحقق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ١٤٠٦هـ.

٢٤٦- **المجموع شرح المهذب**: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار الفكر.

٢٤٧- **مجموع فتاوى ابن تَيْمِيَّة**: جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.

٢٤٨- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.

٢٤٩- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل، ابن سيده، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ، تحقيق عبد الحميد هنداوي.

٢٥٠- **مختصر اختلاف العلماء**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، اختصره أبو بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٦هـ، تحقيق د. عبد الله نذير أحمد.

٢٥١- **مختصر الشمائل المحمدية**: اختصره وحققه محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن.

٢٥٢- **مختصر العلو للعلي العظيم**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، حققه واختصره: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٥٣- **المخصص**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل، ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢٥٤- **المراسيل**: لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٢٥٥- **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعبيد الله بن محمد عبد السلام بن حسام الدين الرحماني المباركفوري، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء، الجامعة السلفية، بنارس الهند، ١٤٠٤هـ.

٢٥٦- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لعلي بن سلطان الملا القاري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٢٥٧- **المزهر في علوم اللغة**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٥٨- **مساوئ الأخلاق ومذمومها**: لأبي بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبي النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ١٤١٣هـ.

٢٥٩- **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٢٦٠- **المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تَيْمِيَّة الحراني، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ١٤١٨هـ.

٢٦١- **مسند ابن الجعد**: لعلي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ.

٢٦٢- **مسند أبي عوانة**: لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨هـ.

٢٦٣- **مسند أبي يعلى**: لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٢٦٤- **مسند إِسْحَاقُ بنُ رَاهْوَيْه**: لإسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي الْمَرْوَزِيّ المعروف بابن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ.

٢٦٥- **مسند الإمام أحمد**: لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، دمشق، ١٤٢٠هـ.

٢٦٦- **مسند الحميدي**: لعبد الله بن الزبير بن عيسى، أبي بكر الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق، سوريا، ١٤١٦هـ.

٢٦٧- **مسند الروياني**: لأبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٢٦٨- **مسند الشاميين**: لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطَّبَرَانِيّ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

٢٦٩- **مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز**: لمحمد بن محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي الباغندي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٢٧٠- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي، المكتبة العتيقة، ودار التراث.

٢٧١- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١، ١٤١١هـ.

٢٧٢- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٧٣- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**: لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، الناشر المكتبة العلمية، بيروت.

٢٧٤- **المصنف في الأحاديث والآثار**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٧٥- **المعارف**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٧٦- **معالم التنـــزيل في تفسير القرآن**: لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.

٢٧٧- **معجم ابن الأعرابي**: لأبي سعيد أحمد بن محمد ابن الأعرابي، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ.

٢٧٨- **معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٢٧٩- **معجم البلدان**: لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٨٠- **معجم الشعراء**: لأبي عبيد الله محمد بن عمران الْمَرْزُبَاني، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، الناشر: مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ.

٢٨١- **معجم الصحابة**: لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي بالولاء البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ.

٢٨٢- **معجم الصحابة**: لأبي القاسم البغوي دار البيان، الكويت.

٢٨٣- **المعجم الصغير**: للحافظ سليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطَّبَرَانِيّ، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٨٤- **المعجم الكبير**: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبي القاسم الطَّبَرَانِيّ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تَيْمِيَّة، القاهرة.

٢٨٥- **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٨٦- **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**: لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٢٨٧- **معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ**: لبكر بن عبد الله أبي زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٧هـ.

٢٨٨- **معجم ديوان الأدب**: لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

٢٨٩- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**: لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٩٠- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المحقق عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٢٩١- **معرفة الثقات**: لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٠٥هـ.

٢٩٢- **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأَصْبَهَانِي، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢٩٣- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٩٤- **معرفة أنواع علوم الحديث**: ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٩٥- **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١م، المحقق د أكرم العُمَري.

٢٩٦- **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**: لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ.

٢٩٧- **المغرب في ترتيب المعرب**: لناصر بن عبد السيد أبى المكارم برهان الدين الْخُوَارَزْمِيّ الْمُطَرِّزِي، الناشر: دار الكتاب العربي.

٢٩٨- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٢٩٩- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار: في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ.

٣٠٠- **المغني لابن قدامة:** لأبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٣٠١- **المفردات في غريب القرآن:** لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ١٤١٢هـ.

٣٠٢- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** للقرطبي، حققه محي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، ١٤١٧هـ، دمشق.

٣٠٣- **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان):** لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

٣٠٤- **المنتخب من مسند عبد بن حميد:** لعبد بن حميد بن نصر أبي محمد الكسي، تحقيق صبحي السامرائي، محمود خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة ١٤٠٨هـ.

٣٠٥- **المنتقى شرح الموطأ:** لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، الناشر: مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٣٢هـ.

٣٠٦- **منتهى السؤل على وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:** لعبد الله بن سعيد بن محمد الحضرميّ الشحاري، دار المنهاج، جدة، ١٤٢٦هـ.

٣٠٧- **منظومة عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد في علم رسم المصاحف:** لأبي محمد القاسم بن فيرُّه بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي، تحقيق: د: أيمن رشدي سويد، دار نوادر المكتبات، جدة، ١٤٢٢هـ.

٣٠٨- **منهج الشيخ عبد الرزاق عفيفي وجهوده في تقرير العقيدة والرد على المخالفين**: إعداد: أحمد بن علي الزاملي عسيري، إشراف: عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المحسن التركي، كلية أصول الدين، جامعة الإمام، ١٤٣١هـ.

٣٠٩- **المهذب في فقه الإمام الشافعي**: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، تحقيق: محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق ١٤٢٢هـ.

٣١٠- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية.

٣١١- **الموضوعات**: لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.

٣١٢- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٣١٣- **الميسر في شرح مصابيح السنة**: لأبي عبد الله فضل الله بن الحسن التُوربَشتي، تحقيق: د: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار ومصطفى الباز مكة المكرمة، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٣١٤- **الميسر في شرح مصابيح السنة**: للتُوربَشتي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة الرياض، ١٤٢٢هـ.

٣١٥- **النجم الوهاج في شرح المنهاج**: لكمال الدين، محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدَّمِيري أبي البقاء الشافعي، دار المنهاج (جدة)، تحقيق لجنة علمية، ١٤٢٥هـ.

٣١٦- **النحو الوافي**: لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة.

٣١٧- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ.

٣١٨- **نسب معد واليمن الكبير**: لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، المحقق: الدكتور ناجي حسن، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣١٩- **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**: لأبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر.

٣٢٠- **النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح**: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد قشقري، ١٤٠٥هـ.

٣٢١- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العَسْقَلانِيّ، المحقق الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.

٣٢٢- **نهاية المطلب في دراية المذهب**: لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، بإمام الحرمين، حققه أ. د/ عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، جدة، ١٤٢٨هـ.

٣٢٣- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات محمد بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٢٤- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ.

٣٢٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٣٢٦- **الوافي بالوفيات:** صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت١٤٢٠هـ.

٣٢٧- **وسائل الوصول إلى شمائل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:** يوسف بن إسماعيل بن يوسف النَّبْهَاني، دار المنهاج، جدة، ١٤٢٥هـ.

٣٢٨- **الوفا بأحوال المصطفى:** لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، صححه وعلق عليه محمد زهري النجار، المؤسسة السعيدية بالرياض، ١٩٧٦م.

٣٢٩- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٣٣٠- **الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل:** لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلاَّل البغدادي الحنبلي، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٣٣١- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر:** لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.

٣٣٢- **اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر:** لزين الدين محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

فهرس الموضوعات